

٢١٧٣
ف ١٠

(فتح اللطيف المجيب بما يتعلق بكتاب اقناع
الخطيب) ، تأليف الأجهوري ، عبدالرحمن بن
يوسف - كان حيا سنة ١٠٨٤ هـ . كتب في القرن
الثاني عشر الهجري تقديرا .

ج ٢ (٢٥٦ ق) ٢٥ س ٢٢ x ١٦ سم
نسخة جيدة ، بأولها وآخرها واثنائها
نقش ، الجدولة بالحمرة ، خطها نسخ حسن .

٦٣١٨

الأزهرية ٢ : ٥٧٦ ايضاح المكنون ١ : ١٣٦
١ - المذهب الشافعي - المؤلف ب - تاريخ
النسخ ج - حاشية الأجهوري على الخطيب
الشربيني على الفاية .

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
٢١ / ١٤٧٠ هـ - ١٣١٨
الرقم
الكتاب
المؤلف
تاريخ
اسم
عدد الأوراق
ملاحظات

والسيد والمعبود اخذ مقاما للمقرون بال مختص بالباري تعالى
 بخلاف غيرهما كالمصنف قوله وليس جميعا كما ان اعرابا ليس جميعا
 لغرب لمخصوص الاعراب باهل البادية وعموم عرب اهل البادية
 والحاضرة قاله سيويه قوله وصلى الله الخ اثر الجملة الفعلية هنا الدال
 اية علي التجدد والحدوث الموصول بخلاف وهو الصلاة واتي بالفعل
 ماضيا رجا تحقيق حصول الموصول بخلاف جملة المحدث حيث اثر الجملة
 الاسمية الدالة علي الدوام والاستمرار لمناسبة الصفات المستمرة
 الثابتة والقصد بالصلاة الدال على ان الكامل يقبل زيادة الترتي غايته
 الكمال فان دفع زعم جمع امتناع الدلالة صلى الله عليه وسلم عقب نحو
 ختم القرآن بالهم اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم
 علي ان جميع اعمال امته يتضاعف له فظيرها لانه السبب فيها اضعافا
 فاما تضاعفه لا تخصي زيادة في شرفه وان لم يسأل في ذلك فسواله
 صريح بالمعلوم انتهى شرم روائي بعلي لان المعنى انزل علي محمد حجة
 تليق به قوله علي سيدنا محمد ابي معاشر المخلوقات من انس وجن
 وملك قال عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد آدم فخر واذا ساد ولد
 آدم ساد غيرهم بالاولي لان افضل الانبياء والمرسلين اولوا العزم وهم
 نوح وابراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلي الله عليه وسلم وترتيبهم
 في الفضل محمد ثم ابراهيم ثم موسى ثم عيسى ثم نوح ويجمعهم علي
 الترتيب المذكور هذا البيت محمد ابراهيم موسى كليمه وعيسى ونوح
 هما اولوا العزم فاعلم وقيل ان افضل الانبياء بعد نبينا آدم فيوجد
 تفضيله عليه من قوله صلى الله عليه وسلم انا سيد الناس يوم القيامة
 وخص يوم القيامة بالذكر لظهوره لكل احد بلا منازعة وقوله
 صلى الله عليه وسلم ادم ومن دوني تحت لوائي وخبر الترمذي انا
 اكرم الاولين والاخرين علي الله وقد حكى الترمذي الاجماع علي انه
 مفضل علي جميع العالمين واما قوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوني

قوله لان افضل الانبياء الخ قال
 الامام البيضاوي في تفسير سورة
 الاحقاف في قوله تعالى اولوا العزم
 المرسل ولوا الثبات والجد منهم قيل
 فانك من جملة من ومن للتبيين وقيل
 للتبيين واولوا العزم اصحاب
 الشريعة اجتهدوا في تاسيسها
 وتقريرها وصبروا علي تحمل مشاقها
 ومعاداة الطاغوت فيها وشاهد
 نوح وابراهيم وموسى وعيسى عليهم
 الصلاة والسلام وقيل الصابرون
 كانوا يصبرونه حتي يغشي عليهم
 واهم علي النار وذبح ولده والنبي
 علي الذبح ويعقوب علي فقد الولد
 والبصير ويوسف علي الحب والسجن
 وايوب علي العذوبة والكلابا ان معنى زني سيدي
 نفس جدا فليخرج علي لينة اربعين سنة
 وداود علي الذئب وداود علي
 عيسى علي الصليب وداود علي
 فخر من اهل البيت علي لينة
 وداود علي الصليب وداود علي
 فخر من اهل البيت علي لينة
 وداود علي الصليب وداود علي
 فخر من اهل البيت علي لينة

عليه يوشى وقوله لا تفضلوا بين الانبياء ونحوهما فاجيب عنها بانه
 نظري عن تفضيل يودي الي تنقيص بعضهم فان ذلك كفر وعن
 تفضيل في نفس النبوة التي لا تتفاوت في ذوات الانبياء المتفاوتين
 بالحاصل ونظري عن ذلك تاديبا وتواضعا وقبل علمه بانه افضل
 الخلق ولذا لما علم قال انا سيد ولد ادم ومذهب اهل السنة ان
 النوع الانساني افضل من نوع الملائكة وان خواصي بني ادم وهم الانبياء
 افضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام بني ادم
 وهم الاقبيا الاوليا افضل من عوام الملائكة كالسياحين منهم اوشروهم
 ملخصا لكن قوله مذهب اهل السنة يقتضي اجرا الخلاف بيننا
 بين المعتزلة حتى في نبينا وهو ما حوله الزمخشري في سورة التكويد
 وليس هذا لاقتضا معتبرا اذ الخلاف بيننا وبينهم في غير نبينا
 ما هو فليس في محل الخلاف لما تقدم عن الامام الرازي الاجماع على
 انه مفضل على جميع العالمين قال البخاري في حاشية علي شرح الجوانح
 المفضل على جميع العالمين ايما الي ما نقل الامام في تفسيرهم ان تفضيله
 عليه الصلاة والسلام على جميع الخلق مجمع عليه وانهم استثنوه من الخلاف
 في التفضيل بين الملك والبشر انتهى واما في آية الزمخشري في الكشاف في
 سورة التكويد تفضل جبريل علي نبينا علي الصلاة والسلام فقد
 غفلة عن الاتفاق علي تفضيله علي جميع الخلق او جهل به كما ذكره
 بعض المحققين **قوله** ^{بديل} او عطف بان جنى به الممدح وليس نعتا
 لما نقرر ان العلم ببعث به ^{قوله} النبي بالهمز ومركبه لكن يحتمل ان تكون
 الياء منقلبة عن الهمزة فيكون المهورز ويحتمل ان الياء الثانية
 اصلية فيكون اصلا للمهورز قال جار الله وترك الهمزة ابلغ
 انتهى وفي نسخة هنا خاتم النبيين اي بكسر التاء وفتحها اي
 الذي ختمهم او ختمه به فلا نبى بعده بل ولا معه وفي ذلك كبر مدح وهو
 دوام شرعه في العمل به لظهور ثبوت رسالته الي قيام الساعة ونزول

عيسى انما يكون علي دينه وحالما بشره بجهنم وفي كلام الشيخ الاكبر وادخل
 علي صلى الله عليه وسلم فاما بحكم بهذه الشريعة وهو ختام اوليا
 هذه الامة فمن شرف نبينا صلى الله عليه وسلم ان جعل ختام ولاية الله
 نبيا مرسلات انتهى وجملة الانبياء قليل لا تحصر لقوله تعالى منهم من
 قصصنا عليك آية وقيل انحصروا في ما اليك واربعة وعشرون
 الفا والمرسلون منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر او واربعة عشر وهم مراتب
 ثلاثة خواص وخواص وخواص خواص والاول الانبياء غير الرسل
 والثاني الرسل والثالث نبيا محمد صلى الله عليه وسلم **قوله** اي لا اذكر الخ
 الخ اي هذا تفسير للآية الكريمة **قوله** وافراد الصلاة عن السلام مكرره
 ظاهره لفظا او خطا لكن في عبارة ابن قاسم العبادي هذا النصريح
 بكراهة الافراد في اللفظ قال وخطا فيه تردد انتهى قال الحلبي ولينظر
 ما الدليل علي كراهة الافراد لا يقال دليل ذلك الآية وهي يا ايها الذين امنوا
 صلوا عليه وسلموا تسليما لا نقول لا دلالة فيها الا علي ان يجمع بينهما
 واذا اكبر السلام في الآية دون الصلاة لانها لما اضيفت لله والملائكة
 تاكدت معنى فلم تحتمل التاكيد لفظا او يقال لما وقع تقدم الصلاة في
 اللفظ خبر السلام بالتاكيد ولم يجمع في الآية بين الصلاة والسلام كان
 يقول ان الله وما يذكره يصلون علي النبي ويصلون لان كراهة الافراد
 مخصوصة بذا انتهى بقي كراهة الافراد خاصة بيننا او عامت
 فيه وفي غيره تردد فيه التتاي المالكى وقد يقال لمخصوصية التي
 تتوقف علي الدليل هي خصوصية عن امته لا عن الانبياء قبالة انتهى
 حلبي فان قيل قد جات الصلاة غير مقرونة بالتسليم بعد التشهد
 في الصلاة فالجواب ان السلام تقدم قبله في قوله السلام عليك ايها
 النبي انتهى شرم رقلت لاحاجة بهذا الجواب اذ محل الكراهة في غير
 الوارد من ذلك منفرده عن الآخر كما هنا اما هو فليس الكلام فيه كما
 نص علي ذلك المناوي في شرح الجامع **قوله** ويحتمل ان المصنف الي قوله

ويخرج بها عن الكراهة هو وجه والراجح خلافه فلا يخرج عنها إلا
إذا اتى بها لفظا أو خطا فلو تلفظ بأحدهما وخط الآخر أو تلفظ
بأحدهما فقط أو خط أحدهما فقط كان مكروها في الصور الثلاثة
ومن صرح بكراهة الأفراد في الخط الغزالي وتبعه الزين العراقي
قال الحلبي وهو الموافق لاطلاق النووي كراهة الأفراد وليس
بحول علي خلاف الأولي أنه لا يحمل على ذلك إلا أن ورد نقل صريح عن
أحد بان الأفراد في الخط غير مكروه نعم مما يؤخرم الكراهة في الخط
أفرادا ما من الشافعي في الام وغيرهما من الكتب وكثير من المصنفين
الخطبة مسلم والتبنيته انتهى **قوله** والصلاة هي اسم مصدر إذ مصدر
صلي التصلية لكنه لم يسمع **قوله** من الله رحمة هذا قول للمحدثين
وهي تفصل واحسان إذ الرحمة أصلها رقة القلب وهي مستحيلة
عليه تعالى وفي كلام بعضهم الصلاة لغة معناها الدعاء مطلقا ولو
منه تعالى ومعني الدعاء في حقه تعالى أن يدعو ذاته بإيصال الخير
للمدعو له اهـ الحلبي **قوله** ومن الأدبيين أي ومن الجن واقترن صاع
على ما ذكره جل عزوه للأزهري والافالجواني كذا قال
في المشكاة الصلاة من الأدبيين التضرع والدعاء بالخير وكذا بقية
الحويانات وإذا تقرير الشارح كغيره أن الصلاة تقال بالاشتراك
على كل من الرحمة والاستغفار والتضرع وفي المعنى في باب الحذف
ما يفيد خلافه فقد قال مانصه قلت الصواب عندي أن الصلاة
لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة إليه تعالى الرحمة
والإلهية استغفار والي الأدبيين دعا بعضهم بعض انتهى **قوله**
تضرع ودعا عطف الدعاء على التضرع من عطف الخاص على العام
قوله على أقوال أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره فهي أكثر من خمسة
التي ذكرها كما هو في كتب الحديث كما هو هب فمن أراد ذلك فليرجع
لما هنا **قوله** كما ذكر وهل ورد أن الحجارة تصلي وتسلم على النبي

صلي الله عليه وسلم وهل ورد أيضا أنها إذا سمعت ذكره تصلي
انتهى الحلبي قلت رايت في فتاوي السيوطي مانصه أن الحجارة سلمت
على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد في الحديث أن الحجارة إذا سمعت
الصلاة فتصلي عليه والله أعلم انتهى **قوله** لا تجعلوني كقدح الراكب
أي لا تؤخرني في الذكر لأن الراكب يعلق قدحه في آخر رحله ويجعله
خلفه قال حسان كما تبط خلف الراكب القدح الفرد كن في النهاية
قوله من اسم مفعول المضعف أي الفعل المضعف أي المكر العين
قوله وقد سماه الخولاير دان الله أخبر أمه علي أن الملك أن تسميه
محمد الاحتمال أن أمه لم تخبره بذلك **قوله** الموت إبيه قبلها أي بشرى
وقيل غير ذلك **قوله** والنبي نسان أي حر ذكر أي خلا فالأبي الحسن
الاشعري حيث ذهب إلى عدم اشتراط الذكور وعليه قيل بنبوته مريم
واسية وسارة وهاجر وحينذ فيقول انسان بشخص بنا علي أنه
لا يقال للمرأة انسان بل انسانه والذي في الصحاح يقال للمرأة انسان
لا انسانه انتهى الحلبي سليم عن منقرطعا وعن خنثام **قوله** وإن لم يصر
بتبليغه الأول وحذف الواو وتجعل للحال **قوله** والرسول الخ أي واف
لم يكن له كتاب لأن عدل الرسل يزيب علي الكتب كما تقدم **قوله** ولا عكر
أي بالمعنى اللغوي **قوله** مو منوا بني هاشم وبني المطلب أي في مقام
الزكاة وغلب المذكر على المؤنث بقوله مو منوا بني هاشم لشرفه
لاخراج البنات فإن الزكاة تحرم على الجميع نعم أولاد بنات من ذكر
كالزبير وعثمان فلا تحرم عليهم الزكاة فلا يدخلون أما في مقام
الدعاء المطلوب فيه التعميم أمة الأجابة كما قال الأزهري إنه أقرب
للصواب واختاره النووي وهو القول الثالث الذي أشار إليه
بقوله واختاره النووي الخ **قوله** ذوا بتيه في الصحاح البت وابه من
الشعر وجمع ذوايب **قوله** وصحبه في نسخة صحابته يفتح الصاد وقد
تكرره شرح مروي في نسخة يعذاله وقبل صحبه زيادة الظاهرين

اي المزهين عن معاييب الدارين ولما كانت الصلاة على كمال ثابت وعلي الاصحاب قيا سائنا علي تفسير الاول بما تقدم عن امامنا الشافعي قدم الال وعطف الصحب عليهم وعلي تفسير الاول بامه الاجابة خص الاصحاب بالذكور لم ينهزم انتهى جلي **قوله** جمع صاحب والمراد الصحابي بدليل ما بعده **قوله** من اجتمع الي قوله مومنا اي جنس العقلاء ولو من غير الانس ولو غير مميز وقد حكم بآيمانه وقوله في حياته اي يقظته ولو في ظلمه ولو كان اعمى اجتماعا متعارفا وان لم يشعر به اولم يجتمع لكن راي احدهما الاخر في عالم الدنيا مع حياة كل كاهل حجة الوداع ودخل في قوله اجتماعا لو كان بينهما ستر رقيق كشوب وعلم به وخاطبه او لا ومن لقيه مع مروره الي غير جهته من غير مكث عند الوصول اليه علم به او لا ولو رآه من قوة في جدار بينهما فينبغي انه اجتماع او في حكمه ان خاطبه مع روايته فليراجع اه سم في الايات فخرج من اجتماع به قبل الدعوة غير ولم يجتمع به بعد ذلك وان امن ومن اجتمع به بعد الدعوة غير مومن ثم امن ولم يجتمع به بعد ذلك كرسول فيصرو ومن اجتمع به من ابا بعد موته وقبل دفنه ودخل الذين اجتمعوا به بيوت المقدس ليلة الاسرا بنا علي ان وجود الملائكة في الارض متعارف وعيسى لانه اجتمع به في الارض ومن اجتمع به في السماء من الملائكة غير صحابي لانه في غير عالم الدنيا فراه من الملائكة في الارض او بين السما والارض فصحا **قوله** ولو غير من واشترط بعض المحدثين التمييزا عما هو في الصحابي الذي تجوز الرواية عنه والكلام هنا في الاعمال من ذلك وما مراده بعض المحدثين من قوله ومات مومنا مراده وصفه بها بعد موته فان مات مرتدا لم يقبل الله ابن خطا غير صحابي ومن مات مسلما بعد رده كعبد الله ابن ابي سرح صحابي **قوله** تأكيد اي لاله وصحبه اما بعد اتى بها اقتداء بغيره وقدر روي كلمة اما بعد لما فظ عبد القادر الزهاوي

عن

عن اربعين صحابيا وانما الخلاف اول من ذكرها فليل داود وقيل يعقوب وقيل قيس بن ساعد وقيل كعب بن لوي وقيل يعرب بن قحطان وقيل ابن سحبان ابن وائل والاول اشبه بالنسبة الى العرب خاصة ويجمع بينهما بالنسبة الي القبايل اه شرح مرو بعد نقيض قبل ظرف غاي زماي كثيرا مكاني قليلا يعني لفظه لقطعه عن المظلة اليه علي الضم لانه لا يدخله اعراب لانه لا يصلح فاعلا ولا مبتدا وخبر كذا بخط الناصر الطبراني انتهى بقى قال في شرح التوضيح وانما يبينان قبل وبعد اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانها يعربان قويت مضاه اوله لانه الخوفي اه ومثله في كثر الاستاد اي الحسن البكري وشي العباب للرمل ام تسم فان قلت لم يفرق الجهور فما الفرق علي كلام الخوفي ومن تبعه قلت سالت عن ذلك شيخنا فاجابني بقوله يمكن ان يقال لما كان المعرفة جزوي والاضافة اليه تقتضي البناء بشبه بالحرف اعتبر شرطاً والنكرة لشيوعها لم توثر اضافته اليها وزوي تنوينها مرفوعة ومنصوبة لعدم الاضافة لفظا و تقريرا وفتحها بالانوين علي تقرير لفظ المضاف اليه قال البكري فالرفع علي اصل المبتدا **قوله** لا ينتقال من اسلوب الي اخراي فان كان بينهما مناسبة سمي تقلصا واسمي ارتجالا واقتضابا وتقلعا **قوله** ولا يجوز اي لا يستحسن انتهى **قوله** والفصل مهما يكن من شئ بعد وكان تامة وفاعلمها اما مشي علي ان من زايد وما ضمير مستتر عائد علي اسم الشرط ومن لبيان الحسن ويشكل عليه انه لم يجر علي جنس بعينه انتهى وما بين قال العالم العبادي واقول المقصود من البناء هنا التعميم ورفع توهم ارادة نوع بعينه قاله شيخنا الشريف **قوله** فقد سألني لما تفهنت اما معنى الشرط لزمها الفا اللازمة للشرط غالبا وانما لزممت الغامع اما دون مهمال ان اما لما كانت دلالتها علي الشرط بانبتها عن مهمالها ويكن ضعف فاحتاجوا للزوم الفالتد علي

جميعه بغيره وبغيره بغيره بالنسبة اليه

الشرطية قوله وهو الخليل قال الزمخشري الصديق هو الصادق
 في وادك الذي يهيم ما هك وهو اعز من بيض الانوق وسيل
 بعض الحكماء عنه فقال اسم لا معني له وقال صلى الله عليه وسلم
 اقل ما يوجد في امتي في اخر الزمان درهم حلال واخ يوثق به ولقد
 اجاد من قال بمن يوثق الانسان فيما ينوبه ومن ليس له الكرم صفا
 وقد صار هذا الناس الا اقلهم ذيابا على احسانهم خياب وقال
 اخر اعددي عدوك من وثقت به في اذن الناس واصبحهم على دخل
 فانما رجل الدنيا واحد هان لا يقول في الدنيا على رجل والله دلا
 لو اسطى حيث يقول مع الناس طرا واصرف الودعهم ذاكنت
 في اخلاقهم لا تسام ولا تبغ من دهر تكاثف زيفه صفائيه فالطباع
 جوامع وشيان معدومان في الارض درهم حلال وخل في الحقيقة ناصح
 ولهذا قال هشام بن عبد الملك ما بقى شيء من لذات الدنيا الا نكته
 او شيا واحدا اثار رفع التحفظ بيني وبينه واخرج ابن عساكر في تاريخه
 من لم يواخ الامن لا عيب فيه قل صديقه ومن لم يرض من صديقه
 الا بالاخلاص له دام سخطه ومن عاتب اخوانه على كل ذنب كثر عدو
 اوش المناوي للجامع ومن كلام الفزاري احذر مصاحبة الكبيم فانه
 يربي عليك بطبعه المعكوس واختر مصاحبة الاصيل فانه فطن
 كريم بطبعه مونس واعمل بمتخذ يري واغراي بمتخذ فولي صحبا
 ثابتا ونقيسا قوله حفظهم الله تعالى في نسخة رحمة الله والاولي
 انب لغومها دينية واخري اذ معناها حرسهم من كل مكروه كذا
 قال بعض مشايخنا واقل قد يقال بان معناها واحد اذ من حجة
 حرسه من كل مكروه وعكس والضمير في حفظهم اليادي عما يد علي
 الا صدقا وبعضهم قوله ان اعمل الخ اي اجمع الفاظ قليلة دالة على
 جنس الفقه بمعنى المسائل المخصوصة بدلا لنها على تلك المسائل
 ام ابن قاسم قوله وهو ما قل لفظه الخ الخ ان المختصر ما قل لفظه

الاستاذ عابد علي الله

وقوله وكثر معناه فيه نظير بل الوجه حذفه للقطع بقلة المختصرة
 كلفظها بل هذا المختصر كذلك امر قوله في اقتباسه اي افادته فقي
 الصحاح اقتبست منه علما اي استفدت منه قوله من ير د الله به خير الخ
 تتمته وانما انا قاسم والله يعطى ولن يزال امر هذه الامة مستقيما حتى
 تقوم الساعة انقرب باخراجه الصبح بان اهش الدفينة للبر ماوي
 قوله لان يهدي الله الخ اي لا يبدل رجلا اي شخصا بتعليمه
 مسيلة في دينه خير لك من التصديق بالابل الخ وحصرها بالذكر لانها
 اشرف اموال العرب وحر يسكون الميم جمع احمر وهو المراد هنا
 وبضمها جمع حار وهو غير مراد هنا قوله الا من ثلاث هذه رواية وقد
 جمع السيوطي من الروايات احد عشر وقد اوصلها بعضهم الى
 ثلاثين قال بعضهم واذا تأملت ما ذكر وجدتها ترجع الى الثلاث صد
 قة جارية فرها الفقهاء بالوقف قوله او علم ينتفع به من تصنيف
 وتعليم وتعلم بل ومقابلة النصيح وينتفع بصح قرآنه مهنيا للفاعل والمفعول
 قوله او ولد صالح المراد به المسلم قوله يدعواله اي يكون سبيبا فيه
 ليغفل ما لو كان الدعا لجل الولد قوله كفى بالعلم الباصلة قوله ان يد
 عيه اي ينسبه الي نفسه المعنى يكفى في شرف العلم وعالم مرتبته
 ورفعة منزلته اي ينسبه الي نفسه من لا يحسنه اذ النفوس جبلت
 على احب الاوصاف الفاضلة قوله ويفخر به اي تفرع عنه ويسربو
 صفه به قوله ذما اي حنة او الحنة لازمة للذم قوله العلم خير من المال اي
 السعي في تحصيل العلم خير من تحصيل المال قوله العلم يحرسك اي
 يكون سبيبا في دفع المكروه عنك قوله وانت تحرس المال اي تصونه عن
 التلف قوله تنقصه يابه نصر وفرج وربما قرري ثمره ينقصوكم بالتحقيق
 والتشديد قوله العلم ينزكو بالانفاق اي يثمو ويثري والمراد بالانفاق
 اذ اعته بالتعليم والافتاء من لا يحب العلم اي نفس العلم واجله
 واستماعه قوله فلا يكن الخ اي عن معرفة من لا يحب العلم اذ لم يكن

يعرفه فان كان يعرفه لا يتخذ صدقاً وبهذا التقرير يندفع ما
 لبعضهم هنا من جعله نفياً ومن جعل عطف الصدقة على المعرفة
 تأكيداً **قوله** حياة القلوب اي منقذها من الجحيم الشبيه بالموت الي العلم
 الشبيه بالحياة وفي الخبر كن عالماً او متعلماً او مستقياً او مجابلاً ولكن الخ
 اي مبعثاً فلهذا **قوله** مبصراً اي منور القلوب والبصائر
 والبصائر جمع بصيرة وهي تتعلق بالقلوب بخلاف البصر يتعلق بالعين
قوله طلب العلم الخ اي الغرض العيب او الكفاية او اعم ويكون المراد
 بالعبادة التزغيب **قوله** خير من عبادة ستين سنة يؤخذ مما قبله ان
 المراد بالعبادة فعل النوافل **قوله** ثم اعلم الخ هذا تقييد لما قبله من نحو
 طلاق فضل العلم **قوله** مراد به وجه الله اي ذاته العلية اي سعي في
 طلبه عارياً عن اورياسة وعن كل امر يكون سبباً للذم كما اشار اليه
 المؤلف **قوله** حرث الاخرة اي ثوابها شبه بالزراعة من حيث انه يترتب
 حصوله على عمل متعلق بالدين قال البيضاوي والحريث في الاصل القاء
 البازر في الارض ويقال للزراعة الحاصل منه اهو وقوله في الاصل اشار الي
 ما اشتهر وصار حقيقة عرفية في تكريب الارض **قوله** نزلته في حرثه
 ينصف له فيه **قوله** نواته منها قال الجلال المحلي مهملات تضعيف ما قبله
قوله من نصيب اي لعدم عمل شي لها ينتفع به صبي للفاعل او للمفعول
قوله لم يرح بفتح الياء والراء علي الفصح وفتح الياء وكسر الراء وبضم الياء وكسر
 الراء قال النووي ورحي الحديث بالثالثة اوجه قال يقال ارحت
 الشيء اراحة ورحته اريحه وارجته اريحه اذا وجدت راحته
 ترتيب المطالع وعبارة النهاية يقال راح يرح وراح يراح وراح يريح اذا
 وجد راحته الشيء **قوله** كما صوبه السنوي اي نقل نصوبه عن ائمة
 اللغة اذ مقابله يقول بقصره علي فم الامور الرقيقة وبهذا التقرير
 اندفع ما لبعضهم من الاعتراض هنا من ان السنوي من الفقهاء اوجب لا
 نصوب لهم في الالفاظ اللغوية فقال النووي في شمس مسلم الفقه لغة

الاهل

الفهم يقال منه فقه بكسر القاف يفقه فقهاً يفقه ايهما كفرح يفرح
 فواو قيل المصدر باسكان القاف واما اصطلاحاً فقال صاحب المعين
 والهدوي وغيرهما يقال منه فقه القاف وقال ابن دريد بكسر هاء كالمول
 وهذا غريب اعني كون الفقه اللغوي بالكسري والشرعي بضم القاف
 اهش الولي العراق لمناهج الاصول لوالده وفي شمس مسند الشافعي
 لابن الاثير لغة الفهم يقال فقه يفقه بالضم فيما اذا صار فقيراً اي
 عالماً فيها وهو فعل قاصر واما فقه بالكسر فمضارع يفقه بالفتح وهو
 متعد تقول فقهت المسألة اي فهمتها **قوله** كافي قواعد الزركشي
 الخ اراد بذلك التبري منه اذ هو تعريف غير مشهور بينهم **قوله** علي
 مذهب الخ يجوز ان يتعلق بالفقه والمعنى اجمع الفاظاً مخصوصة دالة
 على مذهب الفقه كاي ذلك الفقه علي مذهب الشافعي وقد جعل علي
 متعلق بالدلالة او بمعنى في مستعارة لها لكون الحار والمجرورين
 من الحار والمجرور قبله فان قلت هلا اكتفى بقوله علي مذهب الشافعي
 ويستغني عن قوله في الفقه قلت اشارة لمدح مخصوص من وجهين عدم كونه
 في الفقه بخصوص كونه في مذهب الامام الشافعي علي ان مذهب
 الشافعي قد يكون في غير الفقه **قوله** مجازاً عن مكان الذهاب وقد يكون
 حقيقة عرفية اهو ابن سمي **قوله** جد النبي فهو ابن عمر رسول الله عليه
 الصلاة والسلام قالوا فالشافعي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم
 في الجد الرابع اهو قلت الاول في الجد الثالث وذلك لكون عبد الله اب
 وهو من الاربعة فكان الاول ان يقال في الاب الرابع اللهم الا ان
 يقال بالتغليب فليتنامل **قوله** ومن فلق الصباح الاضافه بيانية
 اذ الفلق بالتحرريك الصبح بعينه كما قاله الجوهري **قوله** مترعوع يقال
 ترعع الصبي اذا تحرك ونشأ ورععه الله اثبتة قاله اهل اللغة
 وقال بعض مشايخنا المترعع بمهمات من جاوز في العمر خمس
 سنين **قوله** واسلم ابوه الساب يوم بدر هذا بنا فيه ما بعده

بضم

بيات
علي جنس

من قوله انما اسلم بعد الغد او هو انما كان بعد العود الى المدينة
ويجاب بان قوله اسلم يوم بدر اي اسلم باطنا وقوله فدي نفسه ثم اسلم
اي بالفعل او يقال اسلمه الله عز وجل اسلمه الله عز وجل وقوله ثانيا اسلم
اي بالفعل او يقال اسلم يوم بدر اي اسلم في غزوة بدر وجعل الاسلام في
اليوم مجاز الوقوع الغزوة فيه هذا ملخص ما نقله سم عن الترمذي وعيا
الذهبي السائب بن عبيد بن شافع المطلبي جد الشافعي كان يشبه النبي
صلي الله عليه وسلم يقال له صحبة **قوله** وعن ابن عباس قصد به الاستد
لال علي قوله وليس فيما بعده اي عدنان طريق صحيح **قوله** الزنجي ط
يفة من السود ان تمكن تحت خط الاستوي وجنوبه وليس وراءهم
عمارة ويمة بلادهم من الغرب الى قرب الحبشة وبعض بلادهم علي نيل
مصر الواحد زنجي مثل روم ورومي وهو بكسر الزاي والفتحة لغة تنتمي
مصباح **قوله** واذن له في الفتا يحتمل قراءة اذن بالبن التفاعل ويكون الذن
من مسلم ويحتمل البناء للمفعول ويكون الذن عامامته ومن غيره كما لك
فقش الرمي واذن له مالك في الفتا وهو ابن خمسة عشرة سنة اه لكن
يشكل عليه ترتيب الرحلة حيث جعلها متأخرة عن الذن في الوقت
بقوله ثم رحل الي مالك بالمدينة وقد يقال انه رحل في سنة الذن من
غير مالك وهي سنة خمس عشرة سنة فلما رآه ما رآه انشأ حصل
منه الذن له في ملك السنة **قوله** اصابته خربة رايت بخط بعض الذا
صل بها مشرقيل الضارب له اشرب حتى تناظر مع الشافعي فافهم
الشافعي فضربه قيل بكيلاون وقيل بمفتاح في جبهته فمض وقيل
دعا عليه اشرب لما راي الناس اجتمعت عليه خصوصا ابن عبيد
الحكم كان من اكابر اصحاب مالك من رجع اليه وقال اشرب لو بقي
الشافعي لا محي مذهب **قوله** في الاتفاق جمع افق بضمين او بضم فسكون
هي التوافق **قوله** مطامعي صبح مطمع رزق الجنة يقال امر الامير
باطماعهم اي ارضا قلم ام صحاح **قوله** ما طمعت ما مصدرية ظرفية

اي تهون مدة طمعها **قوله** تهون من الهوان وهو الاستخفاف قال في
المصباح اهانه استخف به والاسم الهوان والمهانة انتهى **قوله** واصيبت
القنوع الخ اي الرضى بما قسمه الله قنع بكر العين يقنع بفتحها اذ رضى
بما قسمه الله قناعة فهو قنع وقنوع يفتح العين يقنع بفتحها اي رضا
قتوعا بمعنى ساله فاقنع اي ارض ولا تقنع اي تسال في شئ يشين سوي
الطمع **قوله** ففي احيايه عرض مصون في نسخة عرضي والعرض بكر
اوله مكان الذم والمدح **قوله** واشعاره الخ فنها يامن يعانق دنيا لوبقا
لها بمسي ويصبح في دنياه سفاها هلا تركة لذي الدنيا معانقة حتى
تفانق في الفردوس اي كما ان كنت تبغي جنان الخلد تسكنها فينبغي
لك ان لاتامن النار **قوله** ويكون الخ قد راء فعلا وهو ما ش علي مذهب
الكوفيين وهو جاز وان كان تقديره سما اي كايما اولي ترجيح
المصريين له ولذا اقدمه ابن قاسم بقوله كايما ذلك المختصر **قوله** وعناية
الشي الخ هذا التفسير صحيح في نفسه الا انه غير مناسب هنا اذ المراد
هنا تقليل الالفاظ فليست **قوله** ونهاية الايجاز اي مع الايضاح فانه
يجامع ابن قاسم **قوله** تفابير لفظي الاختصار والايجاز الاول حذف
لفظي وابدالها بمعنى اذ تغاير اللفظ لا شك فيه **قوله** فالاختصار الخ هذا
تقرير للفرق بينهما **قوله** حذف العرض هو تكرير الكلام مرة بعد اخرى
قوله والايجاز حذف طوله اي هو الاطبا ب و فرق بعضهم بترادف الاختصار
والايجاز لغة وكذا اصطلاحا فالجمع بينهما التأكيد ولا يخفى ما فيه مما من
المبالغة للقطع **قوله** ما هو واوضح واخصر **قوله** وقد علم الفرق لم
يعلم الفرق من كلامه اذ لم يبين معني النهاية اللهم الا ان يقال علم الفرق
من العطف اذ هو يقتضي التغاير الذي اشار اليه المؤلف بقوله وظل
هو كالمع الخ **قوله** يقرب اي يدنو ويسهل **قوله** علي المتعلم اي مريد التعلم
قوله درسه اي قرأه قال في القاموس يقال درس الكتاب يدرسه
ويدرسه ودرس او دراسة كادرسه **قوله** في التعلم شيئا فشيئا اي تقدم

ما فيه من الغير كما هو الغالب انتهى **قوله** علي المبتدئ أي من هو في أوائل
التعلم واشرادانه الذي يعتنى بحفظ مثله ويحتاج اليه عادة **قوله** حرف
المضارعة الخ لعله اشارة الى قراءة درسه وحفظه بالرفع على انهما فاعلا
أي لا بضم حرف المضارعة مع تشديد الميم فان هذه القراءة تعين
نصب درسه علي انه مفعول له وكذلك سهل لوقري كذلك وجب
نصب حفظه وفي ذلك تكليف **قوله** وسالني الخ ولو علي الاجمال بان
طلب ما يستدعي ما يذكر وان لم يكن السؤال بخصوصه **قوله**
من التقسيمات جمع تسمية بمعنى المرة من التقييم وهي ضم قيود الي امر
مشارك ليحصل امور متعددة هي اقسام له والتقسيمات وان لم يكن فيها
حكم كما صرحوا به لكن تشير اليه ويفهم من الحكم في قوله ثم المياها اربعة
اقسام وبذلك فارتقت المنفصلات نحو العدد اما زوج او فرد فان
الحكم فيها كما هو مصرح به في علم الميزان **قوله** أي ضبط الحاصل أي
بالعدد مع بيان اعيانها كما في قوله وسنن الوضوء عشرة وسنن الفسل
سبعة وسلوك ذلك امكن في معرفتها لكن اكثر من الحصر المذكور من
غير استيعابه الحاصل في الواقع كما في المثالين المذكورين فان سنن كل
تزيد علي ما ذكره وقد يقال بانه تسامح محافظة علي المعنى المذكور
وكلامه اجمع للذكر وامنع الانتشار فهو سهل بالمبتدئ المقصود بالكتا
بالذات والحاصل جمع فضلة قال في القاموس الفضلة والفضيلة والرد
بلة وقد غلبت علي الفضيلة اه والناسب هنا الثاني وهي تشمل السنن
والواجبات وان تبادر اصطلاحا من الفضيلة السنن فان اكثر من الحصر
من كل منهما اه **قوله** فاجبته بادرت الي اجابته بالوعد به وبالعزيز
عليه او بالشرع فيه اوبه نفسه **قوله** أي السائل الدنس ان يقول
أي البعض اعتمد ذكره وقد يقال حذف الموصوف واقام الصفة مقا
وذلك للعلم بالموصوف ولعلنا اني عليه **قوله** بالكيفية المطلوبه أي
باله وصادق التي طلب الاتيان به مشتملة عليه **قوله** حال من ضمير الفاعل

أي والثاني فاجبته ويصح من حيث المعنى من ضمير المفعول **قوله** مريد
الاولي راجعا كما قاله ابن سم **قوله** الجزا من الله تعالى أي تفضلا وجوبا
خلافا للمعتزلة **قوله** الله علي تصنيف الخ أي الاحصائي النينة فيه
بل وعلي اجابة السائل فانها خيرا ايضا لتجربها عن الغرض الذي يوي
من ثنا او غيره لقوله صلى الله عليه وسلم الخ اعادة دليل لما ذكره
والافتقد تقدم ذكره **قوله** ملتجيا الاول سائلا مبتدئا اذ الرجعة مفسرة بذلك
قوله من فضله فيه رد علي المعتزلة حيث قالوا بوجوب فعل الصلح
ولا صلح تراه الله عن ذلك وقولهم ان الصلح واجب عليه واجب قال
ابن سم والحق عند الاشاعرة انه تعالى لا يجب عليه ولا يقبح منه
شي حتى له تعالى انا بة العاصي ونعيمه ابد ولو كافر الله لا يقع
له تعذيب المطيع ابد ولو كان مكا او رسولا بل اوقع في ذلك لكن ايضا
لا يقع فسبحانه وتعالى عما يصفون اه بحروفه **قوله** التوفيق قلان
قاسم أي توفيق اه اشارة الي ان البديل عن الضمير فابده التوفيق
المتعلق بالتعليم كما قاله القاضى الحسين اربعة شدة العناية ومعلم
فونصيحة وذا القرحة واستوا الطبيعة أي خلوجها عن الميل الي
غير ذلك اه وقال بعضهم بل ستة منظومة في تبيين وهما الخ لن تنال
العلم الا ستة سائيك عن تفصيلها ببيان ذكا وحرص واجتهاد وبلقة
وارشاد استاد وطول زمان وفي أوائل الاحياء انه صلى الله عليه وسلم
قال قليل من التوفيق وكما خير من كثير من العمل اه بان يقدر هذا تفسير
للتوفيق واما الصواب فهو مطابقة الواقع فكان الاول للشارع ان
يقول بان يقدرني علي اتمامه كما اقدرني علي ابتدائه مع مطابقة
ما هو مذهب الشافعي وفي الواقع **قوله** علي اتمامه استكمل بانه قد
لا يجاب الداعي الي خصوص ماسال كان يوحى الي الاخرة او يصرف
عنه من السوء بقدر ما دعى او نحو ذلك والمص انما قصد خصوص

ما سأل ويمكن ان يجاب بان المراد ان السؤال مظنة الاجابة
 لخصوص ما طلب وعلامة الاجابة الخفية والبا والقشعريرة وقد تحصل
 الرعدة والغشي وكون القلب عقيب ويرد الحواس وظهور النشاط
 باطناً والخفة ظاهراً حتى كان حملة ثقيلة كانت على كيف الداعي
 نزلت عنه **قوله** انه كريم جواد اي كثير الجود وذكر الجواد من اسمائه
 تعالى لم يرد فعله بري ان اسماء الله غير توقيفية وتشديد الواو
 فيه لغة رديقة قال بعضهم هنا قلت في شرم رمانه قيل لم يرد الجواد
 توقيق وليس كذلك بل رواه الترمذي في جامعه والبيهقي في الاسماء
 والصفات مرسله فاعتضد بمسند وبالاجماع انتهى وفي ابن حجر مثل
 ذلك وزاد بل احمد وابن ماجه حديثاً طويلاً وفيه وذلك ان جواد
 ما حد ولا فرق بين النكر والمعرف لان التعريف المنكر لا يغير معناه
 كما يأتي في الله الاكبر وبالاجماع النطق المستلزم لملق ذلك المرسل
 بالقبول اه وهذا كله في تخفيف الواو وما تشديد ها فلم يرد كما قاله
 الشيخ ابو الحسن البكري اه **قوله** علي ما يشاء اي علي كل ما يشاء من
 الممكنات وقوله اي يريد اشارة الى اتحاد معانها وصرفه ازالة
 متعلقة ان لا يتخصص الجوارث باوقات حدوثها **قوله** اي قادر وقد
 رتبة تامه فهو فاعل بمعنى فاعل ولا يجوز فيه غيره بكيفية اسمائه
 تعالى التي بهذا الوزن كرحيم **قوله** توشقني الشئ اي المقدور عند
 تعلقها به فيما لا يزال وحاصله ان تعلق القدرة تابع لتعلق
 الارادة فاذا تعلق ارادته تعالى بشئ ابرزته القدرة **قوله** وهي
 احدي الصفات الثمانية التي هي الحياة والعلم والارادة والقوة
 والكلام والسمع والبصر والبقا **قوله** الانسان هو احد معانيه
 وفي الحقيقة كل مخلوق ولو جازا اذ معنى العبد حقيقة الخاضع
 المحتاج **قوله** فقد دعي اي وصف **قوله** ليس للمومن الخ وذلك لان
 طاقته اذ **قوله** لا تدعي الايباء عيدها اي لا تضعني عند النبالايا

قول بعضهم
 هو القليل

قوله اي يريد اشارة الى اتحاد معانها وصرفه ازالة متعلقة ان لا يتخصص الجوارث باوقات حدوثها

عبد

عبد الحضرة العلية القدسية **قوله** الرفافة والرفيق ويتسبب
 عنه اجابة الدعا **قوله** بان يخلق هذا تفسير للتوفيق وسبب
 عن تفسير العصمة ولعله لعدم ذكرها في المتن والا فربما في الانبياء
 حمايتهم عن وقوع ذنب او رذيلة او ما فيه عيب قبل النبوت
 وبعدهم الا بعد او لا سهر او نسيان او في غير الانبياء للحماية من اقتراف
 الذنوب ويجوز سواها اذ اقص ذلك او اطلق لا العصمة للحماية
 بالانبياء **قوله** يا لطيف في نسخة يا لطيف وكل سايع وذلك انك اذا
 ادخلت حرف النون بعد الوصف كان الاول او وصفت المتأدي
قوله الطوف بعد الادخال كان الثاني وهو معني قوم من هذا الموصوف
 او وصف المتأدي **قوله** الطوفني الخ في هذا الكلام تنبيه علي ما استقر
 من مشروعية الدعا لكن قد يكون حراماً كطلب مستحيل عقلاً
 وعادة الا نحوولي وطلب نفق ما دل الشرع على ثبوته او طلب
 ثبوت ما دل الشرع على نفيه ويجوز الدعا على الظالم المتمرد
 بالفتنة في دينه وسواها ثمانية وقد يكون كفر كالدعاء بالمغفرة
 لمن مات كافراً وقد يكون مكروهاً كالدعاء في كنيسة وجمام محل
 نجاسة ولعب وقد روي معصية كالدعاء في سوق التي تقع فيها العقود
 ولايمان الفاسدة والدعاء على نفسه او ماله في جواز الدعاء
 على الخادم والولد ونظر ويجوز الدعا للكافر بنحو صحة البدن
 والقدية وفي جواز التماس علي دعايه خلاف ويجرم لعن العين
 ولو كافراً او حيواناً نعم ان تحقق موته علي الكفر جاز لعنه نعم
 يجوز لعن اصحاب الاوصاف الذميمة كالفاسقين والمصورين
 اه سم لمخصا قلت معني قوله لعن اصحاب الاوصاف الخ بان
 يقول لعن الله الفاسقين وليس معناه ان يلعن شخصاً بعينه
 لما مر في الكافر المعين فليجنبه له فقد رايت من نسب لابن قاسم ذلك
 من هذه العبارة وافته من القدم السقيم **قوله** من محاسن هذا الكتاب

قوله اي يريد اشارة الى اتحاد معانها وصرفه ازالة متعلقة ان لا يتخصص الجوارث باوقات حدوثها

قوله اي يريد اشارة الى اتحاد معانها وصرفه ازالة متعلقة ان لا يتخصص الجوارث باوقات حدوثها

اي التابع لمحاسن مولفه وحسنه كونه مختصر سهلا الخ ما ذكر من اوصافه
قوله وقد علم من مولفه خلوص نيته في تصنيفه الخ فقد قال الشيخ المظفر
في شرحه المسمي بهادي الطباع الي شرح ابي شجاع قبل كلامه علي المختصر
ما نصه ذكر شئ من مناقب المصنوع واحواله هو الامام الناسك العابد
الصالح الورع الزاهد العالم الرباني ابو شجاع احمد بن الحسين بن احمد
الاصهباني سقى الله ثراه وجعل الجنة مثقبه وماواه ولد سنة سبع
وثلاثين واربع مائة في سعادة ولم يزل يترقي في درجات الزيادة
الي ان ولي الوزارة سنة اربع مائة وسبعين وانتشر في ايامه العلم
والدين وكان لا يخرج من بيته حتى يصلي ويقرأ شيئا من القرآن العظيم
فلم يطمع في ايامه في الظلم ظالم ولا تاخذ في الله لومة لائم وكان له عشرة
انفس يفرقون علي الناس الصدقات ويتحفونهم بالهبات ينصرف
علي يد الواحد منهم مائة وعشرون الف دينار ليعم احسانه الصالحين
والاخيار ولم يزل الي ان ترك الدنيا وصم علي زهدا واقام بمدينة
المني صلي الله عليه وسلم وكان يكس المسجد الشريف ويشعل المصا
يح بعد التنظيف ومات وهو احد خدام الروضة فياخذ هذه
الوظيفة ودفن بالمسجد الذي بناه عند باب جبريل راسه قريب من
الحجرة النبوية ليس بينهما قبر ولا شئ الاخطوات يسيرة وكانت وفاته
في نصف جمادي الاخر سنة ثمان وثمانين واربع مائة **قوله** اعني
بشرحه كثير من العلماء من القطب الرباني والمحقق الضمدي ذوا
الفضل الحقيقي مولانا واستادنا سيدي ابراهيم الدسوقي نفعا
الله ببركاته كما اخبرني بذلك بعض اصحابنا وانه كان عنده وعده
ان يطلعني عليه فاخترته المنية ومنهم الامام النوري اختصره
وخرجه **قوله** القاصدين بعلمهم وجه الله قيل انه لما الغه القاه في
البحر وقال اللهم ان كان خالصا فاجزه للنفع به وان كان ليس
خالصا فلا تخرجه فاجزه الله تعالى فلم ينبل منه ورقه كذا

رايته

٧
اذ الصلاة

رايته في بعض الهوامش **قوله** ولما كانت الصلاة الخ هذه توطئة لتقديم
الطهارة علي الصلاة اعظم عباداة البدن بعد الايمان كما ذكر
اذ هو لا يكون الا واجبا ولا يكون كذلك الصلاة والطهارة شرط
لها **قوله** مفتاح الصلاة الطهور بمعنى ان الصلاة تتوقف صحتها
والوصول اليها كالمحل المغلق يتوقف الوصول اليه علي مفتاحه
والطهور بضم الطاء الفعل وهو المراد هنا اما بفتحها فالما الذي
يتطهر به **قوله** المص جواب لما **قوله** كتاب الطهارة **قوله** كتاب بيان
احكام الطهارة هذا يقتضي ان الكتاب موضوع لبيان الاحكام فقط
فكان الاوليان يقال كتاب الطهارة وبيان احكامها ويحذف
المضافين الذين قدرهما يتي كلام المص علي اصله كما فعلتم في شئ
المنهاج ويكون المعنى كتاب الطهارة اي وما يتعلق بها وازاد
كتاب الي الطهارة من اضافة الدال للدلول بناء علي مختار المحققين
في سمي الكتب والابواب والفصول انه اللفاظ المخصوصة او
من اضافة العام الي الخاص كشراراك اها بن سم **قوله** لغة منصوب
علي التمييز او الحال او بتقدير فعل او ينزع الخافض علي ما فيه
لكن الرابع انه سماعي وليس هذا منه والتقدير اي من جهة
اللغة او حالة كونه لغة او اعني لغة او في اللغة قاله الشمس الثوري
ومثل ذلك يجري في نصب اصطلاحا وعرفا وشرعا وقولا بعضهم
هنا منصوب ينزع الخافض علي الاصح فيه شئ **قوله** الضم والجمع هو
من عطف المرادف او من العام بعد الخاص اذ يلزم من الضم الجمع
ولا عكس **قوله** كجاء ساكن التاخر في زيد وكتابة وكتابة اقدم
الاولا لانه مجرد وكان الانسب بعده كتابا لانه فيه حرف زائد
فقط وكتابة فيه حرفان لكنه لما كان كتابة اشهر من كتابا قدم
عليه **قوله** بان المزيد الخ او يقال المراد بالاشتقاق اخذ لفظ من
لفظ وهو اوسع بابا ويسمي هذا اخذ عند هم بالاشتقاق الكبير

لا يشترطون فيها الموافقة في جميع الحروف **قوله** فان جمع بين الثلاثة الخ
 قال بعضهم هذا كلام لم يذكره غير الشرح ورماعارض تعريفي السابق
 اه قلت ممنوع فقد قاله ابن حجر في شرح المنهاج وهو ظاهر ولا يعارض
 ما سبق له من التعريف اذ ما ذكره هنا تفصيل لما سبق فقوله هناك
 اسم لجملة مختصة من العلم ان اشتملت على الباب والفصل فالكتاب
 والا فالباب ان اشتمل على الفصل او خلا عنه فالفصل فليست **قوله**
 والكتاب خبر مبتدأ محذوف ويجوز نصبه على انه مفعول لفعل محذوف
 وجوز محذوف مقدر وهو صحيح عند الكوفيين وما قاله الشارح اربع
 من النصب والجركا هو مقرر في محله **قوله** والطهارة الى قوله يقال
 طهر بالماء حاصله ان الطهارة مصدر طهر بفتح الهاء وضها والفتح
 افصح يطهر بضمها فاما المظهر بمعنى اغتسل فتلى الطاهر مضارع
 يفتح الهاء وضها اه ابن حجر قلت يقيد منها في المضارع بما اذا فتح
 الهاء وضها في الماضي اما اذا كان الماضي مكسورا فلا يجوز في المضارع
 الا فتح الهاء نحو علم يعلم اذا لا يكون الماضي مكسورا العين والمضارع
 مضمومها **قوله** فاختلف في تفسيرها اي تعريفها **قوله** واحسن
 ما قيل الخ هو تعريف الطهارة الواجبة باعتبار وضوها وما حكاها
 بقيل الاق هو باعتبار الفعل والاحسن غيره لشمليتها والمندوبة
 كما قال الزركشي في خادمه ان الاحسن في تعريفها ان يقال هي
 ما يتوقف على حصولها اباحة او ثواب مجرد فيدخل في الاول
 وضوء المستحاضة والتيمم وطهارة الخمر والجلد بالداغ وغيره
 كالاستنجاء بالاجار فان اباحة الصلاة ومس المصحف والا
 يستباح متوقف عليها ويدخل في الثاني المضمضة ونحوها من
 النوافل فانها مجرد الثواب **قوله** ليحذف الخ اي لمن يعتقد ترفع
 العمل عليه انتهى ابن حجر فخرج الحق توقف الكل على الفعل بل على
 الانقطاع فقط فلا يكون الماستعماء احشيه زي **قوله** لجليلها

كيفية التوقف

المسلم

المسلم ليس الجليل بقيد بل ولا المسلم خلا لما في شئ الروض حيث
 قبله بالمسلم فلا فرق بين المسلم والكافر حتى لو لم يكن لها حليل
 واغتسلت بقصد الحل بل لو اغتسلت لحل وطى زنا من حيث
 انه وطى لان الوطى يحرم لجهتين الزنا وجهية الحيض حكم علي
 ما بها بالاستعمال وخرج ما لو اغتسل الكافر ذكر كان او انثى عن
 جنابة فان المالا يكون مستعملا لانه لا يتوقف حل التمتع بها على
 غسل صرح به الفواراني وغيره **قوله** وتنقسم اي الطهارة مطلقا
قوله كتحديد طلبه فيشمل الفرض والغفل بدليل ما قرره في البيهقي
 ويقال غلب الواجب لشرقه **قوله** حد ودها اي اسما وهما يتناول
 معانيها عليها وقوله واسبابها اي التي تنشأ عنها الجلبا بما
 يمنعها فحفظ علمها على طهرها من الغفيرة **قوله** كالبر هو بطل
 الحق ونقص الناس ويقال غمط بالطايدل الصاد ومعنى بطل
 الحق رده على قايله ونقص الغالب **قوله** اختصارهم **قوله** المياه يا ومنقلبة
 عن واو لوقوعها بعد كسرة كصيام وقيام ولما كانت المياه
 وسيلة من الوسائل الاربع قد مرها اذ هي كالشرط وهو مقدم على
 مشروطه فكذا الوسيلة تقدم على المقصد والحاصل ان الوسائل
 اربع والمقاصد اربع فالوسائل المياه والاواني والاجرة والنجاسة
 ساءة والمقاصد الوضوء والفسل والتيمم وازالة النجاسة اه ابن
 سم على ابن حجر فان قيل لم لم يعد التراب والاحداث من الوسائل
 اذ التراب كالماء والحدث كالنجاسات قلت لما لم يكن التراب
 واقعا والوضوء قد لا يتوقف على وجود حدث بالفعل كالماء لو
 اذ لم يخرج منه شئ واراد ولاية الطواف به فانه ليس محدثا
 بالفعل وانما هو في حكمه ولا بد من وضوئه لم يذكرها **قوله**
 ممدود على الاف صح ومقابلته قصره مع التنوين وحركه **قوله** ومن
 عجيب لطف الله اي رفقته ورافته بعباده **قوله** يجوز زاني محل

بيان
طريقا

الروض من اضافته
 لموصوفه قوله تعالى
 ان الزانية ما تكرر

ويصح فهم من استعمال المشترك في معنيتين أو محل ويجعل علمها
احتشاطا **قوله** التطهير هو مصدر والمراد الخصال به وأنه الذي
يتعلق به الحكم انتهى ابن سم **قوله** بكل منهما أي بكل فرد أو مجموع
الصادق بالفرد منها أو جمده أو مع غيره منها **قوله** والحديث في
اللغة الخ حقه أن يذكر في باب الأحداث إلا أنه ذكر هنا استطرعا
قوله على ذلك أي المذكور وهو لا يصح الاعتباري والأسباب
قوله ولا فرق في الحديث الخ قسمه ببعض الأصحاب إلى قسمين
أصغر وهو ما أوجب الوضوء والكبر وهو ما أوجب القل
من حيض وغيره **قوله** كقول صبي الأنسب وهو بول صبي
أو يقال الكاف استقصائية **قوله** لم يأكل في نسخة لم يطعم وهو
يفتح أوله وثالثه بمعنى يأكل **قوله** ونقل ابن المنذر الإجماع
في الخبر الخ قال ابن قاسم وهو أحسن دليل يقام عليه وما حكي
عن ابن أبي ليلى والأصم من جوارحه بل ما يبع طاهر وعن أبي
حنيفة بالنبيذ فقد أجاب عنه في شئ المذهب بعدم صحته
عن الأول وعدم الاعتداد بخلاف الثاني ورجوع الثالث
وأنه إنما أجازته في السفر رخصة ومحال الضرورة لا يقدر
في الإجماع ألا ترى أن أكل الميتة للمفسر لا يقدر في دعوى
الإجماع علي تحريمها **قوله** حين بال الأعرابي هو ذو الخو
بصرية اليماني كما في القاموس وقوله ابن حجر هو ذو الخو
بصرية التميمي ليس في محله إذ ليس الخواج وليس هو الأعرابي
الذي بال **قوله** صواع عليه ذنوب أي مظلوم ذنوب إن قيل الذنوب
اسم للدواخل الملوثة أو القربية الامتلا بالها فما فائدة قوله من ما قلنا الخ
كما يطلق على ما ذكر يطلق على الذي لا ما فيه فقيد بقوله من ما دفعا
وأما لما لذلك **قوله** تنبيهه هو لغة الإيقاظ وأما ما عنوان
البحث الذي بحث يعلم من البحث السابق أجمالا **قوله** بمعنى الأمرين فهو

الذي بال

من استعمال المشترك في معنيتين كما تقدم **قوله** سبع مائة زاد
لفظ مائة للتأكيد والمبادأة إلى أن المراد الأنواع لا الأفراد ولا يرد
تبادر المحصر لما سيذكره من غيرها كالنابع من بين أصابعه صلي
الله عليه وسلم لأن المراد المياة المشهورة العامة الوجود **قوله** كما
هو الأصح اعتمد هذا الشهاب م في حواشي الروض والخلاف
في غير البقعة التي ضمت أعضاؤه صلي الله عليه وسلم فإنها أفضل
من العرش والكرسي **قوله** قول ابن حجر أن أريد ابتداء النزول
فالمراد للجرم أولا لأنها فالسحاب اه قلت هذا جمع بين القولين وهو
المشار إليه بقوله ولا مانع الخ أي ينزل علي التعاقب من الجرم أولا
ومن السحاب ثانيا قال السيوطي وفي الحديث أن المطر ثم شجرت
في الجنة تنفق له أزهارها فيخرج فسيحان القادر علي كل شئ قال وفي
الحديث أيضا من ساعة ليل ولا نهار لا والسما تمطر إلا أن الله
يصرفه حيث شاء **قوله** اعترض بعضهم الخ أي فعاب قوله الأول
والمعترض العايب هو الفراء وغيره كما قاله العلامة الدميري في شرح
المنهاج وقوله عن الشافعي صريح في نسبته إليه حقيقة لكن في حلية
الفقيه أحمد بن فارس أن هذا قول المزي وأما ذكر الشافعي لفظ
أجاج لا مانع اه قلت يمكن أن الشافعي قالها ابتداء في تقرير أو غيره
وقاله المزي بعده **قوله** وهو مخطى أي المعترض مخطى واستدل
علي خطايه بالبيت ويستدل أيضا بقوله بصريّة تزوجت بصرا
يطعمها المالح والطريأ والحاصل أن فيه أربع لغات مالح وملوح وملح
ومليح **قوله** وكه من عايب قول أصح الخ وبعد ولكن تأخذ الأذن
منه علي قدر القرينة والفهوم **قوله** كالنيل والفرات هما مع سيجان
وجيحان من أنهار الجنة فائدة قال ابن أبياس في كتابه تشق لأزهار
ما نصه قال السدي وحدث رمانه علي بعض شطوط الفرات
جاءها الماء وهي خلقة عظيمة وكان في خلافة عمر بن الخطاب

فاتوا بها اليه فوزنوها فوجد فيها ثلاثة قنا طير عراقية
فقسمها على المسلمين وزعموا انها من رمان الجنة **قوله** المعتمد
الكراهة اعتمد رآته خلاف الاولي **قوله** ولم ينكر ذلك الخ اي
فصار لاجا عاسكوتيا دليله للجواز **قوله** والحيوانية اي صورة
بدليل نفيه الا في بقوله على صورة الحيوان وانما هو جاد يقال
له دود الماء ويسمي بالزلال ايضا قال ابن حجر فان تحقق كونه
حيوانا كان ما في بطنه نجسا له في **قوله** كالنابعة الخ اي
صارا لما ينجر من بين اصابعه كالعيون **قوله** علي خلاف فيه
وهو لاجاد معدوم وهو الراجح وقيل تكثير موجود **قوله** وهو
افضل المياه مطلقا وبليبه ما زعم فالكوفريقيل مصر فباقي الانهار
قال السبكي وافضل المياه ما قد نبع من اصابع النبي المتبع بليبه ما
زعم فالكوفريقيل مصر ثم باقي الانهار **قوله** لانها ينزلان الخ جواب
عما يقال لاحاجة لذكرها لدخولها في ما السما ولذا قال فيما ياتي
فلا يردان الخ وكلام ابن الرفعة هو المعول عليه فان المائتة ما يعا
ابتد اكن التاج يعرض له الجود ويسقر والبرد تعرض له اليهود
وينما وبهذا التقرير يندفع الاعتراض على **قوله** فلا يردان
على المصداي لا يرد عليه حيث ذكرها مع دخولها في السما قال
السيوطي في الحديث السحاب غربا **قوله** ولا ما الزرع اي ولا
يرد عدم ذكر ما الزرع والمراد به النداء فهو من ما السما **قوله** وهو
المعتمد وما قيل انه نفس دابة ممنوع لا دليل عليه اه ابن حجر وابن
سم **قوله** ثم المياه ثم للترتيب الذكر **قوله** علي اربعة اقسام الا
ولي حذف علي والمعنى منقسمة علي اربعة اقسام وهو من تقيم
الكل الى جزئياته والنقسم باعتبار صحة الطهارة وعدمها
والكراهة ونفيها والافندي في الحقيقة ثلاثة طاهر وطهور
ونجس **قوله** مطهر اي مجزئي في الطهارة الشرعية من رفع

حدث

حدث وازالة نجس وغيرها **قوله** يمنع انه مطلق الخ ضعيف **قوله**
علي ان الرافي الخ هو المعتمد **قوله** مطهر لغيره اي فهو مطلق ولا
فرق بين القليل والكثير مطلقا او مكثرا فالكن المكثوف اشد كراهة
قوله شرعا اشار للردي علي من قال الكراهة طيبة والصحيح ما اشلا
له وهو ان تاركه امتثال يثاب قال م ر في ش وهي شرعية لا ارضا
دية وفايدة ذلك الثواب ولهذا قال السبكي التحقيق ان فاعل الاشارة
لمجرد غرضه لا يثاب ولمجرد الامتثال يثاب ثوابا انقص من ثواب
من محض قصد الامتثال **قوله** تنزيها سوادا وم علي الاستعمال
ام لا خلافا لابن سراقفة في التلقين واستحسنه الزركشي حيث
قيد الكراهة بالمداومة **قوله** في الطهارة ليس قيذا كما سياتي له
مسألة الطعام **قوله** اي المتشمس اي ما سخنته الشمس ردا
علي من قال ان حقه ان يعبر بمتشمس اذا لا يشترط ان يكون
يفعل فاعل كما طرق اي شانه ذلك الجبل او بركه من نحو جدي
قوله الحديد والنحاس اي ولو غمرها بالنقد بين بها حيث تنفصل
الزهومة منها وتنقي الكراهة فيما لوموه الحديد باحد النقيين
او صد الحديد بحيث يمنع من النقيين او الصدا الزهومة
قوله كشراب اي خلافا لابن يعيش من فقهاينا وخذل الخذاق
الاطبا حيث قالوا لا كراهة في استعماله داخل البدن لان الحرارة
الباطنية تحلل تلك الاجزاء وتدفع مضرتها وتلك الاجزاء لا تثبت
في الباطن ولا كذلك ظاهر البشرة **قوله** بعد ان برد اي فلا
علي الاصح في الروضة عكس الاصح في الشرح الصغير قال م ر
في ش ويؤخذ من ذلك اي من قولهم وان طبع المايع المشمس
بالنار لم تنزل الكراهة ان الماء المشمس اذا سخن بالنار لا تنزل
الكراهة وهو كذا قال ابن سم فلو برد ثم سخن ثانيا بالشمس
في انا غير منطبع فيحتمل ثبوت الكراهة لان الزهومة بالتبريد بل

قوله

انزل

زال تاثيرها المشروط بالسخونة وقد وجدت اه **قوله** في الميت
هو المعتمد كما اقتضاه اطلاق الجمر ورحله فاما نعل عن التامل
قوله كالحيل ظاهرة مطلقا ايلق او غيره ومن قيد بالابلق لعله
لكثرة ظهور البرص فيه **قوله** مضمون قضية الكراهة مع
الظن للضرورة وليس كذلك اذا الكراهة في التوهم فقط اما
تحقق الضرر وظنه بمعرفة او عدل رواية فانه يحرم **قوله**
عند ضيق الوقت اي حيث لا ضرورة ولا فحرم وينتقل
اليتم واذ قلنا بالوجوب هل يقتصر على غسلة فيكره ما زاد
عليها والغسل المسنون والوضوء المحمى وجوب ذلك فيه نظري
ويجوز المنع اه سم **قوله** لمنعه الاستباض قضيتيه اختصاص الكراهة
بالظاهرة في البدن وليس مراد افقد علمها في شئ المذهب بخوف
الضرر وقضية الكراهة مطلقا في الطهارة وغيرها وهو كذلك
قوله وكذا امياه ثموداي لا يبر الناقة فلا كراهة لاستعمال ماها
والامياه ليست قيد بل التراب والاحجار كذلك اه ابن حجر في شئ
المنهاج وقال في شئ العباب ويتردد النظر في حجره والاولى الكراهة
قوله عن حدث او ازالة نجس كالمستعمل في غسل نجاسة ما نجس
بنحو كلب وحينئذ فلا يستعمل التراب المستعمل في غسل نجاسة
بنحو كلب مرة ثانية على الراجح عند شيخنا وان جري المصاعني
شيخ الاسلام في شرحي الروض والبلحة على جواز استعماله
مرة ثانية كحجر الاستنجاء بعد غسله وجفافه وكذا واد بغيره لظهور
الفرق وهو ان الدبغ من باب الاحالة والحجر ليس رافعا فليتامل
اه من حاشية الشمس الشوبري **قوله** اثم الشخص بتركه الحنفى
الحق الاولى التمثيل بمكلف اذ الحنفى لا ياتى بتركه النية لا اعتقاده صحة
ذلك ونحن لا نوثقه لان فعل المخالف عن اعتقاد يدفع الاعتراض
عليه وعبارة غيره اثم الشخص بتركه كالمكلف اول كسبي اه ثم

رايت

رايت في شئ الروض انه اعاد ضمير بتركه للوضوء وعبارته ما استعمل في فرض
ولو من حنفى بلانية وصبي اذ لا بد لصحة صلاتهما من الوضوء والاولى يا ثم بتركه
دون المثاني اه قلت وانما اقتصر على الحنفى وان غيره ياتى بتركه الوضوء
لان الشافعي عند غير وضوء غايته منع من الاعتراض عليه **قوله** دون
الطهارات اي ولان الحكم بالاستعمال يؤخذ من غير نية معتبرة كما في
ازالة النجاسة وغسل الجنون والمخضعة من الغسل بخلاف الوقت لا يبد
فيه من نية معتبرة ونية الامام فيما ذكر غير معتبرة في ظن المأموم اه شئ
الروض **قوله** تحليلها المسام كذا هو ليس قيد ابل متى اغتسلت محل وطهاها
وان لم يكن لها تحليل كان الحكم كذلك كالتقدم **قوله** له يوشى فلا يكون الما
مستعمل **قوله** ما دام مترددا الى فلو انفصل ولو حكما كان جاوز رتبة الجنب
ومنكب المتوضى وان عاد لمحل فعم لا يضر في المحدث خرق الطول
مثله الما من الكف الى الساعد ولا في الجنب انفصاله من نحو الياس
للاصدر مما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الما اليه على الاتصال كما يعلم
ذلك مما سياتى **قوله** ولو عرف الخ المراد بالغرف وجود الما في عضو
يرتفع حدثه فشملم ما لوتناول من افاء فيه ما واخذ بيده من الحنفية
قال ابن قاسم واذا اخذ بيده من الحنفية يشترط لعدم استعمال نية
الاغتراف لانه يلزم عليه ان يغسل ساعد اليمنى بما رفع حدث الكف
الى سائر فطر يقه اذا اخذ الما بيده ان يقصد اعانة اليمنى باليسرى
واقفى الشهاب م ربانة في الحنفية لا يشترط ذلك اه وقد علمت ان
ما قاله ابن قاسم هو الجارى على القواعد غير ان الناس لا يتخالف
م **قوله** وكذا في غيره اي ان حصل له ذلك المحدث الطاري قبل
اخراج راسه من الما كما في شئ م **قوله** وهو اوجه معتمد **قوله** بان
نقل الخ هذا تصوير لنية الاغتراف **قوله** ومثل الما المستعمل الخ
اي في الحكم عليه بانه غير طهور اذ قول المستنثى غير عطف على المستعمل
قوله بما اي بشي جعل الشئ مانكة ويصح جعلها مصدرة والتقدير

مخالط كما صنع العبادي والحاصل ان ما يطرا على الما قسمان معنوي
ويسمى طر ووصف وحسي ويسمى طر وعين والحسي اما طاهر او
نجس والطاهر ما مجاور ومخالط والمخالط اما ان يستغنى الما
عنه اولا والمستغنى عنه اما ان تكون كثيرا او قليلا **قوله** المستغنى
عنها شمل ذلك ما لو طرح ما متغير بما في مبره ومقره على ما غير متغير
فتغير به فانه يسلبه الطهورية لا يستغنى اكل منها عن الاخر قال
مرفي شجرة افتى به الوالد رحمه الله تعالى اتجى به ويلغز فيقال
هنا ما يتضح الطهور بهما انفرادا اجتماعا وقال ابن حجر بعدم
سلب الطهور به وعلمه بان طهوره كالمستغنى بالملح المائي ام
قوله واما جيلي اي اذا لم يكن بمجرى الما ومقره كما هو معلوم **قوله**
ولهذا الرجل خلف الخ ظاهره ولو بالطلاق **قوله** ولم يقع الشك في الما
كل مطلقة اي سوا اشتري بعين ما دفعه له ام لا وسوانقده في الثمن
ام لا ولا يقع الشرا ايضا للوكيل ان يشتري بعين الثمن فان اشترى
في الذمة وقع للوكيل وان نقد الثمن وبيع الاذن بفتح الذال قال
في القاموس الاذن بالذال المجرة رطوبة تتعلق بشعر كالمغزي
ولما اذا رعت نباتا بقلسوف او قستوس وما علق بشعرها
جيد مسخن ملين مفتوح للسدد وافواه العروق مدر نافع للترولة
والسعال وما علق باخلا فيها ردي اهر بحر وفه **قوله** بان يعرض عليه
اي جوارا فله هجمه شخص وترضا كان وضوء صحى اهر سم اذا اهل
عدم الضرر وظاهره جريان ذلك فيما اذا كان الواقع بخسائي
ما كثيرا **قوله** جميع هذه الصفات بمعنى انه يعرض واحدة فان
تغير ضرر ولا فيعرض اخري بعدها وهكذا وليس المراد انه
لا يضر الا اذا تغير مجموع الاوصاف الثلاث **قوله** بخلاف الغيب
لانه اظهره اي فيقدر بلا شد كما ذكر قال ابن حجر ثم ان وافقه في الصفة
الثلاث قدرناه مخالفات في كل من الجبر وريح المسك وطعم الخ

يعرف

او في

او في صفة قدرناه مخالفا فيهما فقط **قوله** اما الملح المائي فلا يضر
فلما انعقد من ماستعمل في كل يفرض مستعمل نظر الاصله او
الطعم نظر الما حدث له لا تعرض الصفات الا اذا خلي عن صفة
كالما المستعمل كتب الشوبري بخطه يفرض مستعمل ثم قال لكانتبه
حرره ام وقال شيخنا يقرون **قوله** نظر الما لانه الراهنه اه قلت
ويوجه قول شيخنا بقوله ام لو كان الخليط صفة اعتبرت ولا تعتبر
الصفات الا اذا خلا الواقع عن صفة وكان موافقا للما كما تقرروا
يتعرضوا للصفة بقدوم ولا حدوث فليتأمل **قوله** عمدا بالاصل في الحالين
ها الشك في كثرة التغير وقلته اي في طهوره ولو وافق المؤلف هنا
ابن حجر في متابعة الاذرعري والذي مشى عليه مرفي شش ووافقه
العبادي عليه انه طهور وقال خلافا للاذرعري اي فالما طهور
في الصورتين قال ابن قاسم عمدا باصلا الطهورية عند احتمال
زوال المانع منها **قوله** بمكث مثلث الميم مع اسكان كافه قال في
المطلب ويفتحها ام شش الروض **قوله** طحلب بضم اوله مع ضم ثالثه
او فتحه وفي القاموس بكسر هاء يوزن زهرج **قوله** وما في مقره منه قطران
القرب الاصطلاح الاصلاح الماوكن الودهن الانابورة لاصلاحها
وغير الما لا يضر **قوله** ونور بضم النون قال في شش المذهب هي ليجل
رخوة فيها خطوط بيض يجري عليها الما فتخل **قوله** لتعذر رضون
المانعه اشار به الى ان المراد بالمستغنى عنه ما لا يشق صون الما
عنه **قوله** وان كانت ربيعية او بعيدة اخذ الربيعية والبعيدة
غاية اشار بالخلاف فيها اذ في كل منهما قولان اوان الاظهر في الربيعي
لا يضر ومقابله يقول ان تغير ربيعي ضرر وخريف فلا وقيل
ان التغير بالبعيدة يضر والتغير بالقريبة لا يضر ذكر ذلك
العلامة الدميري **قوله** ودق الخ عبارة مرفي شش ومثله ابن حجر
لو يضر الا اذا دق والحق كذلك قال سم في حشوة ابن حجر قوله اذا لم

نفس الطعم

والثاني الشك في بناء التغير
الكثير بعد زوال بعضه
اي تغير طهوره مع

في قوله لا يضره ان لا يكون له

يدق احترازا عما اذا طرح الطحالب بعد تغشته فانه يضره و ظاهره
كما هو مفهوم كلامه رواه ابن حجر انه اذا طرحه من غير دق ولا تفتت ثم
تفتت وغيره لا يضر لكن في شئ سم على الكتاب ان لو القى صحيحا وثقته
فانه يضر وتقل ذلك عن الادرعي واقره فليست امل **قوله** كعود ودهن
الح وحب وكتان وان اغليها ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة تسلب
الاسم وهذا التفصيل يجمع اطلاقات متباينة في مبادي الكنان نعم
ينبغي فيما لو شك في انفصال عين فيه انه لو تجدد له اسم اخر بحيث
ترك معه الاسم الاول السلب لان هذا التجدد قريبه ظاهرة جدا في
انفصال تلك المعنى اذ ابن حجر وسيل شيخ الاسلام عن معاطن
الكتان فقال لا يضره ان تغرس لجوارحه وما قاله محمول على ما لم يتحقق
انفصال عين كما سبق عن ابن حجر **قوله** هو العمد اعتمد **قوله** بعض
المتأخرين هو شيخ الاسلام **قوله** ولا قته اي حيث لم يكن المتأخر
ولا فلا يضره علي ما ياتي في الفسالة **قوله** تدرك بالبصري المعتدل فلوراي
مغلظة على الوجه كما سبق ولوشك هل يدركه البصر ولا يتجه
العفو كما وافق عليهم راو **قوله** نجاسة اي نجاسة احترازا عما ياتي
من نجاسة لا دم لها سائل **قوله** دون القلتين ولو بلغها ما يبيع فان حكم
القلة باق **قوله** او كان كثيرا اي سوا كان في محل واحد ومحال متعددة
مع الاتصال بحيث لو حرك محل من محركاتها تحرك الاخر ومنه
حياض بيوت الاخلية الكثيرة الما اذا حرك احد محركاتها تحرك ما يجانبه
فان ذلك كاف في دفع النجاسة ولا يتوقف ذلك على تحرك الكل تحرك احد
والحاصل ان المعتمد في القلتين قوة التراد وهو ما قررناه فيخرج عن ذلك
ما لو كان الما في حفرتين في كل حفرة قلة وبينهما اتصال من نهر صغير
غير عميق فتقع في احد الحفرتين نجاسة فيحكم بنجاسة ما في الحفرتين
لحمل النجاسة في احدها والاخرى لقلتها مع اتصالها بنجس
قال ابن حجر فلورفع الحاجز بينهما واتسع بحيث يتحرك ما في كل تحرك

الاخر

الاخر ولا تغير طهر **قوله** بسبب النجاسة الاولى باتصال النجاسة يخرج
بذلك ما لو تغير بجيفة على الشط فان ذلك لا تغير سببها ومع ذلك
لا يضر **قوله** بخلاف غيره وان كثرت سوا كان راكدا او جارا على المعتد
وعبارة مرفي ش ومثل الما القليل كل ما يبيع وان كثرا وصرح
مل الجاري والراكد وبهذا صرح سم في الكتاب فقال نعم في قواعد
الزركشي ان الجارية من المايع الجاري اذا وقع به نجس صار كله نجسا
بخلاف الما اه وهذا هو المعتد وان نقل عن شيخه البراسي كطلبا
وياما فراقين الراكد والجاري كالماء وخصا النجاسة بالجارية فقط
بشرطها المقرر في جرية الما في فتاوي الشمس م رحين سيال عن
ذلك فاجاب بقوله قد تعارض فيه ظاهر قولهم الجارية المتصلة
حكما وقولهم المايع وان كثرا القليل لتنجسه بمجرد الملاقات ولاخذ
بالثاني اوجه اه لكن قال ابن قاسم النجاسة فيما لو انصب المايع من علو
الي اسفل نجس ان لا ينجس منه الا المتصلة بالنجس كالماء اه واقول
قوله سم من علو ليس قيد افقد قال في ش الروض لو وضع لوز فيه
ما على نجس ويخرج منه ما اتصل به لا يحكم بالتنجيس الا اذا انقطع
الخروج او تراداه **قوله** وشككتنا الخ بقى ما وقع ظاهر ونجس فتغير
فان احتمل انه من احد هما فقط ومنه ان يكون النجس لو فرض وحده
بغير فله حكمه وان شككتنا فان ترتب في الوقوع وتأخر التغير عنها
استدناه الى الثاني اخذ من مسئلة الطيبة وان وقعت معا او مرتبا
ولم يعلم ذلك لم يوشرك الاصل طهارة الماهذا ما يظهر ووقع في
الخادم وغيره ما يخالفه فاحذر اه ابن حجر **قوله** انعكس الحكم
اي لا بالمعنى المنطوق بل بالعنوي اي فيحكم علي ما باطن الدلو بالنجاسة
دون ما انفصل عنه **قوله** للحسي او التقدير ي زال الحسي
ظاهرا والتقدير ي فصوره ابن حجر بقوله بان يكون الى جانبه غير
فيه ما متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة فيعلم ان هذا ايضا زال

في

حيوان طاهر غير آدمي كطير وهرة وما تلقىه الغير في بيوت الاخليات
 من الخجاسات كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى بعد دي اما بالدمشقي علي
 ما صحه الرافي في رطل بعد ادفاها مائة وثمانية ارباعا وسبع رطل
 ميا مصري علي تصحح الرافي فيه فاربعاية واحد وخمسون رطلا وثلاث
 رطل وثلاث اوقية وعلي تصحح النوري فيه اربعاية وستة واربعون
 رطلا وثلاثة اسباع رطل ام وبعد ادبنا من مملتين وباعجام الثانية ونود
 بدلهما وعيم اوله بدل الباهش م رطل هجر ممنوع من الصرف للعلمية والثا
 نيث **قوله** عن ابن جريح اي بالواسطة اذا الشافعي اخذ عن مسلم بن خالد
 الزنجي وهو عن حريج انه اي ابن جريح **قوله** تقرى باقي الاصح قد تم تقريبا
 ليفيد ان الخلاف جار عليه كالذي قبله ومقابلة الاول وجهان احدهما
 ستمائة رطل والثاني الف رطل ومقابلة التقريب وجه واحد وهو ان
 الخمماية تحديده وعليه فيض اي نقص ولو قليلا **قوله** وهذا اولي من الاول
 لضبطه قل بعضهم ولا تخالف بين القولين في المعنى اذا ما زاد علي الرطلين
 يظهر به التفاوت ودون ذلك **قوله** وبالعرض ما الخ اي فالحيط ثلاثون
 امثال العرض وسبع مثله بالبرهان الهندسي فيضرب نصف العرض
 وهو اثنان في نصف المحيط وهو ستة وسبعان اربع العرض وهو
 واحد في كامل المحيط او عكسه يحصل المسطح وهو اثناعشر واربع
 اسباع فتضرب ذلك في العمق وهو عشرة تبلغ مائة وخمسة وعشرين
 ذراعا قصيرا وخمسة اسباع ذراع فهو مقدار القلتين مع زيادته
 خمسة اسباع والله اعلم وقوله وسبع مثله اي العرض وهو اي سبع
 المثل اربعة اسباع ووجهه ان العرض ذراع وبسطه اربعة اذرع
 قصيره تبسط تلك الاربعة اسباعا يحصل ثمانية وعشرون سباعا
 سبعة اربعة هذا هو سبع مثل العرض وقوله ثم تضرب نصف العرض
 الخ اي وتضرب وفق العمق وهو خمسة في وفق المحيط وهو ستة وسبع
 يحصل ثلاثون وعشرة اسباع ثم تضرب كامل العرض وهو اربعة في

من الخجاسات
 ما صحه الرافي
 ميا مصري
 تصحح الرافي
 فيه فاربعاية
 واحد وخمسون
 رطلا وثلاث
 اوقية وعلي
 تصحح النوري
 فيه اربعاية
 وستة واربعون
 رطلا وثلاثة
 اسباع رطل
 ام وبعد ادبنا
 من مملتين
 وباعجام الثانية
 ونود بدلهما
 وعيم اوله
 بدل الباهش
 م رطل هجر
 ممنوع من الصرف
 للعلمية والثا
 نيث

قوله

ذكر

ذكر وهو الثلاثون والعشرة اسباع يحصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة
 اسباع فاحذر من الغلط وهذا تقريبا وكيفية العمل لا يتقيد بذلك
 وفي هذا القدر كفاية لمن له ادنى بصيرة وتامل **قوله** تحقيقا او تقدير
 انظر ما معني التقدير في الجرية لان الراكد لا يفرض له جريات فلا تب
 رجوعه للجاري فقط فالتموج الحقيقي بان كان ظاهرا التموج بالجري
 والتقدير بان كان غير ظاهرا التموج بالجري انتهى قاله بعضهم هنا
 قلت صريح كلام المؤلف في الجاري فلا يحتاج الي اعتراض فليست اس
قوله فيما يتعلق بالدبغ **قوله** في بيان الوجه مناسبة ذكر هذا الفصل لما
 قبله ان الدباغ يشترك المياه في التطهير والادوية في ظروف المياه فناسب
 التعقيب ببيان حكمها **قوله** ما يطهر الخ اي فالفصل من عقد الامور الثلاثة
قوله وجلود الواو الاستيفاء **قوله** المبيضة تقبيده المبيضة للغالب حتى
 لو سلخ جلد مع حياته طاهر ايضا بدبغه **قوله** ظاهره وباطنه المراد
 بالظاهر ما ظهر من وجهه وبالباطن ما بطن وهذا معني قوله بالباطن
 اذا شق الجلد ظهر **قوله** اصاب هو بكسر الهمزة اسم للجلد قبل دبغه
قوله ما لم يلاق الدباغ المحل للاضرار **قوله** والفساد غطفه تقبيده
 التقين ان قال من غير بالنسبة اراد به الفساد ثم قال ولا وجه ان ما عدا
 التقين ان قال خبير ان انه لفساد الدبغ ضرر ولا فلا ولا نجد ما اتقن دبغه
 يتاثر بالمسا فلا ينبغي ان ينظر لمطلق التاثر به انتهى **قوله** كذا رق بالذال المعجمة
 كما يشرح الروض **قوله** ما لم يمنع من ذلك مانع بان ستر الدباغ ما يتوقف بيوعه
 علي رويته **قوله** ولا يجزئ مثل ذلك في شرم وعلايه بقوله في المأكول الخ مخرج
 حيوانه بالموت عن المأكول انتهى وهو صريح في انه لو كان من مذكي
 جاز اكل وهو كذلك ما لم يضر **قوله** وخرج بالجلد الشعر هو كذلك
 واختار السبكي تبعا للنص وجمع من الاصحاب ولصريح حديث مسلم
 طهارة الشعر مطلقا وقال وهذا الاشك فيه عندي وهو الذي
 اعتقده وافتي به انتهى ابن قاسم وانت خبير بان نقل ابن سم لمقالة

فصل

بيان
 الميتة

عطف تفسير علي النقي

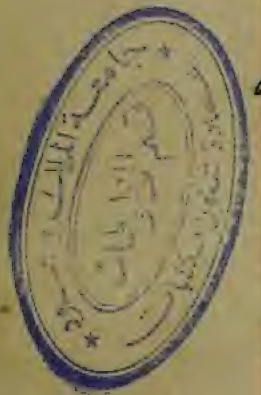
السبكي لا يقضى عليه بالاعتقاد خلافه فمن وهم فيه فنسب له الاعتقاد فليت
قوله قال النووي ويعني عن قليله ظاهرة انه لا يطهر لكن عبا في شرح
 المذهب انه يطهر تبعاً عن جمع واقره وهو صريح في طهره حقيق
 بل قوله تبعاً في ذلك اذ لا معنى للتبعية لو اريد ان يحبس معفو
 عنه والمصفو لا ينافي اقتضا الطهارة وعدم تضره بالذباغ لا ينافي طهارته
 تبعاً كما طهره من الغرة وصورة المسئلة كما هو ظاهر لا يبقى على الجدل
 الا شعر قليل فيحكم بطهارته تبعاً لانه اذا كان كثير احكم بطهارته بفضه
 القليل كما قد يتوهم لعدم نافي ذلك اهرين سم وقوله كما طهره من الغرة قال
 مرفي شرحه فيه وقفة اذ يمكن الفرق بان الخل محل ضرورة اذ لولا الحكم
 بطهارته لم يمكن طهارة خل اصيد عن حرج بخلاف الاول اذ لا ضرورة
 لا مكان لا ارتفاع به ارض حرة الشرا **قوله** وقرنها وكذا سنها وحافرها
 وقد يشمل جميع ذلك العظم وح فيكون من عطف الجز على كاهه والكلام
 في المحقق ان من ميتة او بين من حي بخلاف ما لو شك من مذكي او من
 غير دقانه يحكم بطهارته وكذا قطع الجلد وان لم تكن في خرقه او زنبيل
 وفاقا للشرا لاوي وفارق مسئلة اللحم فان شأن اللحم حفظه بخلاف
 العظم والجلد اهرين سم قلت وقد صرح صاحب الجواهر في عظام
 ملقاة بان الاصل طهارتها **قوله** فيدخل في الميتة ما لا يוכל اي ولو
 لجلد او الصيد بلحمه وتذكيته ولو لذل حرام للذي عن ذبح
 الحيوان الا لاكله وتعبير العباب فانه يحرم ذبح المحترم لجلده او
 ليصا دبلحمه يشمل ذبح المأكول لذلك ويجوز ذبح ما يجوز او يندب
 قتله اهر سم فتلخص لنا ان الحيوان ان كان مأكولاً لا يجوز ذبحه
 الا لاكل فقط وغير المأكول لا يجوز ذبحه مطلقاً الا اذا مضى علي
 جواز قتله او ندبه **قوله** او ريش الخ قال ابن العماد ولنا شوك
 القنفذ فيقول الحاقه بالقرن يدفع به عن الثاني ان شوك الدل
 وهو كبير القناذ اذا طال تصير صولة كاصول ريش الطائر

لأنه
 سات
 القنفذ فيجمل

م نفسه فهو سلاحه ويحمل الحاقه بالريش
 فيكون طاهراً ويرجح الاحتمال مع
 واطراف

واطرافه الا بر والله تعالى اعلم **قوله** اثنا ومائة الف اثنا مائة الف
 فوعطف المتاع عليه من عطف التفسير والعام بعد الخاص **قوله** على نجاسته
 ما ذكره المؤلف هنا سياتي في باب النجاسات **قوله** ولو معاد الوهدة للتعميم
قوله اطيب الحيوان اي غير الارضي **قوله** كدم بتخفيف اليم وتشديد ها
 اي مسفوحا اي سائلا ليخرج الكبد والطحال **قوله** طحال بكسر الطاء
 وفارقه بالهمز وتزكه اي ان انفصلت من ظبية حية او مذكاة كما قاله
 رجا لم الزركشي فقال بطهارة المسك مطلقاً وورد البيهقي المصطب
 لنحوه وخلاف الزركشي فقال بطهارة المسك مطلقاً وورد وهذا كله في
 غير المسك الترك اما هو فنجس كما قاله الناشري **قوله** خراج هو
 بتخفيف الراء كغراب قبل ويجوز تشديد ها كغراب وفي المصا
 ما يفيد ذلك حيث قال بتخفيف الراء على الافصح او قتل جوفها
 تلقينها كالبيضه كما في ش التنقيح لشيخ الاسلام **قوله** وهذا هو
 الظاهر قال الشهاب في الشفا قال المأدري واكثر العلماء على طهارتها
 وفيه اشعار بان فيه خلافاً ولا يصح ان يصحانه شمع عسل ببلاد الهند
 بجذ و يترك ويخله مرعاة من الزهور الطيبة فيكسب طيبه منها
 وليس نباتا ولا روث دابة بحرية واجوده الوبى وما قرب الى
 البياض والا سود منه غير مرغوب فيه وفي النسائي ان النبي صلى
 الله عليه وسلم تطيب به اذ قاله الشهاب لكن عبارة م ر وغيره
 كالمولف **قوله** مذني بمجعة ساكنة وقيل بكسر ها مع تخفيف اليا
 وقيل بكسر الدال مع تشديد الها قال ابن حجر وبالدال المهملة
 ايضا قال شيخ الاسلام في ش التنقيح يقال مذني مخففاً ومثقلاً
 وامذي **قوله** وودي بالمهلة وقيل بالمجعة واسكانها وتخفيف اليا وقيل
 وتشديد ها **قوله** كلبين الفرس الخ وكذا البن الشاة والبقرة والعجلة
 والثور والعجل خلافاً للبيهقي وان كان على لون الدم ان وجدة
 فيه خواصر اللبن قال ابن سم في حاشية المخرج كذا في اللبن والسمن

خلاف ما انفصلت عن شية
 فنجسها كالبخلاء البيض
 المصطب لنحوه



منه اه **قوله** وابن الذكر والصغيرة اي وان لم تستكمل تسع سنين وهذا
 بخلاف المني اذا خرج ممن لا يمكن بلوغه حيث حكموا بنجاسته وذلك ان
 اللبن يصلح غذا للوليد والمني قبل ذلك لا يصلح ان يكون اصلا للوليد
قوله فتصير قطعة لحم ولا تؤكل تلك اللحم اذا كانت من مأكول مذكي
 نقله شيخنا عن الزركشي وطوبى الفرج وهي ما ابيض مترد بين المذكي
 والعرق لكن اذا خرجت من محل لا يجب غسله تكون نجسة فلا يحكم
 عليها بذلك الا اذا ظهرت فلا تنجس ذكرها الجاهل **قوله** فاجلسه سررا
 الله صلي الله عليه وسلم الخ وذلك انه صلي الله عليه وسلم كان احلم
 الخلق واشفقهم وكان صلي الله عليه وسلم يكرم كل داخل عليه بالوسادة
 التي تكون تحته فان ابي عزم عليه حتى يقبلها ويرعابسط ثوبه او ردا
 لمن ليس بينه وبينه قرابة ولا رضاع ويجلسه عليه وكان يلاعب الحسن
 والحسين وربما ركبا على ظهره ويمشي بهما على يديه وحليبه ويقول
 نعم للجل جملنا ونعم ونعم العبد لان انما هم من طبقات الشجر **قوله**
 ازالة الطموان عسر زواله لسرولتها غلبا لا سيما وبقائه يدل على بقاء
 بها نعم قال في الانوار لو لم يزل الا بالقطع عفى عنه اه شمس **قوله** فلا
 يضرب قالون الخ اي فيصير طاهرا حقيقة لا نجسا مضموعا عنه اذ لا معنى
 للفصل غير الطهارة والاشراق في شبيهه بما يشق لاحتراره عنه وهو كذا
 في ذلك بين النجاسة من مغلظ وغيره وهو كذلك خلافا للزركشي
 في خادمه وانما لم يعف عن قليل دم المغلظ لسرولة ازالة جرمه اه
 شمس **قوله** عسر زواله اي بحيث يزول بالمبالغة بنحو السحت
 والقرص بالصاد الملهمة سوا في ذلك الثوب والارض ولا تاطال
 بقا الرابحة او لا وقوله اي بحيث يزول العلم منه الفرق بين
 التحسب والتعذر **قوله** فان بقي يحمل واحد اي وكانت من نجاسة
 واحدة ولو توقف زوال ذلك ونحوه علي نحو شأن كصابون
 او قرص وجب ولا استحباب به يجمع بين قولي الوجوب والاستحباب

هذا هو الوجه في قوله
 فاجلسه سررا
 والله اعلم بالصواب

والاوص

والاوجه انه يعتبر لوجوب نحو الصابون واجرت نحو الحلت ان
 يقدر عليه ان يكون الثمن في الاول والاجرة في الثاني فاضلا عما
 يفضل عن ثمن الماني التيمم بان يزيد علي ما يحتاجه لمؤنه ولدينه
 ولو تعذر ذلك حيا او شرعا احتمل ان لا يلزمه استعماله بعد ذلك
 لو وجد الطهارة المحل حقيقة ويحتمل لزوم وان كلا من الطهر
 او العفو انما كان للتعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس
 فقد الماعند حاجته عدم الطهر وهو لا وجه اه م روح فيصل عا
 ر ياويه صرح ابن عبد الحق اه اي وتلزمه الاعادة لان فقد الماء
 يقبل به التوب علي الوجه المذكور نادرا غير دائم وقوله وتلزمه
 الاعادة اي من حين لزوم استعماله اما قبل ذلك فلا خلاف للطهر
 او العفو **قوله** كالعجين اي الذي يحسن بالبول كافي ش روض ما
 لو صار العجين ما يعا العجين النافذة فلا يطهر **قوله** ولا يجوز اي يحرم
 الخ ذمام من عدم الجواز حرمة الاستنجاء علي الفعل واخذ الاجرت
 علي الصنعة وعدم الغرم علي الماسر كالة الكه وهو كذلك في الجمع
قوله او غيره دخل الخنثي فيحرم عليه **قوله** وانما دخل فيها طبق
 الكيزان وهي صحيفة فيها نقب الكيزان والمتحة الحرمة خلافا لصاحب
 الكافي حيث قال بجوازها **قوله** في انية الذهب الخ اي ولو علي غروحه
 ما لوق كان كبه علي راسه واستعمل اسفله فيما يصلح له كما شمله
 اطلاقهم اه ابن حجر **قوله** علي الولي اي من تولى فعل ذلك ولو اجنبا
قوله ما يخل الخ في جعله من الانا مسامحة بخلاف الميل يخل الخ
 فيعد انا بهذا الاعتبار **قوله** والميل وكذا المكحلة والابرة والمعقت
 والمخرفة والمشط ونحوها والكراسي التي تعمل للنساء لمحققة بالا
 نية كالصندوق الشرايب الفضة فغير محرمة عليهن فيما
 يظهر لعدم تسميتها انية انتهى شمس **قوله** الي جلا عيبه فلو
 انتهت الحاجة هل يجب عليه كسره كالة الدر حتى لو لم يكسره

اما

حرم لانه اتخاذا ولا نظر الاصل الفعل الجائز وقد يحتمل جاعداً ذلك
 ارفى ذلك شيئا واول ينبغي الاول ويؤيد قولهم الضرورة تقتدر
 بقدرها الكافية ثم رأت ببعض الهوا مشى ما يريد ما قلته فليتنا مل
قوله ويجرم البول المح فان قيل يشكل على ذلك حل الاستحباب
 قلت لا اشكال لان الكلام في الاستحباب اذ كان بقطعة نحو ذهب
 لم تطبع وهذا فيما يطبع وهي فاقترقا **قوله** يحرم اتخاذهما ايضا ظاهر
 ولو للتجارة ويفرق بينهما كونين الحريز بان ان يتشبهما ممنوع من استعمال
 لكل واحد ولا كذلك الحريز وقال من التطيب منه بعض شيوخنا
 يجوز الاتخاذ للتجارة **قوله** لان التحريم للاستعمال من التطيب منه
 بنحو ما ورد والاختصاص على مغيرة منه او جلو سه بقرها
 بحيث يحد تطيبا للماعز فاحتجوا بغير البيت بها او وضع ثيابه
 عليها كان مستعملا والحيلة في الاستعمال منه ان يخرج منه الي
 شيء اخر ولو الي احد كفيه التي لا يستعمله منه بها فيصيبه اولا في
 يده اليسرى ثم اليمنى ثم يستعمله اثم روهذا كما هو ظاهر في منع حرمة
 الوضع في لانا ولا حرمة الاتخاذ كما قاله ابن عبد الحق **قوله** ويجعل
 استعمال كل اناط اصراري من حيث الظاهرة وان حرم من جهة
 اخري لكونه مقصوبا او حلا ادمي ولو حرم ياء ومرتدا على
 المتعقد خلا فالبعض في نحو الحريز **قوله** فان حصل شيء اى وكان
 ما يحصل متمولا كما في الانوار ابن حجر **قوله** والنجاسة هو بالضم من
 الاختيال وقال الواحد ي ما خذ من التخييل وهو التشبه بالشي
 والمحتال يتصور في صورة من هو اعظم منه تكبرا **قوله** ويجرم
 تمويه سقف البيت وكذا يحرم تزيين اللوانيت والبيوت بانيه
 التقددين وكذا يحرم تحلية الكعبه وسائر المساجد بالذهب
 والفضة وعمار ابن حجر والكعبه وغيره في ذلك سواء **قوله**
 ويجعل استعمال واتخاذ النفس اى مع الكراهة والمراد بالنفس

اي ذات

بي ذاتا وقيل يحرم للنفس وكسر قلوب الفقرا ورد بان لا يعرفه لا الخواص
 ومحلها في غير قص الخاتم هو فحاز بلا خلاف اذ بخلاف النفس من جهة الضمة
 كزجاج وخشب محكم الخوط والمتخذة من طيب غير رفع كصندل فلا
 يكره استعماله **قوله** وما ضرب اصل الضمة ما يطعم به خلل الا ناولا والمراد
 هنا الكاعم وان استوعب غالب الا ناولا **قوله** ضمة هو اسم عين منصوب
 نائبه من المصدر **قوله** او بعضها وان قل لزنية اى فالكبيرة اذا كان بعضها
 لزنية مرم هذا اليميز ما للزنية عما الحاجة فلو تميز الزايد على الحاجة
 كان الحكم ما للزنية وهو ظاهر اثم رواه ابن حجر **قوله** ولا تكره الحاجة غلة
 الحاجة ما لوعة الا بجميعه وهو كذلك والقول بانها لا تسمى ح ضمة ممنوع
 اذ شمر وقال بعض شيوخنا ومن الضمة ما بين الققباب والعصا فيجري
 فيها التفصيل **قوله** شدة بخيط اى شعبه ومثل الضمة السلسلة فيقال
 فيها ما في الضمة **قوله** لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ ظاهر
 ان الاشارة بقوله في هذا عايد الي القدم بصفته التي هو عليها عنده اى
 فيكون منسوبه اليه صلى الله عليه وسلم لاحتمال عودها اليه مع قطع
 النظر عن ذلك بصفة خلاف الظاهر فلا يقول عليه اى حشية زي قال ابن حجر
 وان احتمل ان ذلك فعل بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فهو عليه دلالة باقية
 لان اقدام اس وغيره مع ما الغتم في البعد عن تغيير شيء من اثاره مؤذن بانهم
 علموا منه الاذن في ذلك ونهى عايشة عن المضرب بغرض محبة محمل **قوله**
 وضمة موضع الاستعمال ولو جعل لا نارا ساكنا صفيحة ان امكن الاستفاد
 وحده حرم لانه استعمال وان لم يكن انا عرقا كالحلال والمروود ولا فلا امر
 ملخصا **قوله** ولا اصل الاباحة ولا يشكل عاياتي في لباس من انه لو شك في ثوب
 حرير اشقل على حرير وغيره اى ما الترو في التفسير هل هو الثمن القران
 حرم اللبس في الاول ومن المحدث في الاصل نقول ملا بة الثوب للبدن
 اشد من ملا بة الضمة له وتغليب الجانب القران العظيم فايد وتبلغ
 بعضهم لا وجه في سائل الضمة ولا ناولا التورية الي اثني عشر الف وجبه

واربعاً به وعشرين وجهاً مع عدم تعرضه للاختلاف ولو تعرض له لزارعه
 العدد علي ذلك زيادة كثيرة او شئ من **قول** كما كثير وغيره مع الخلاف اي ويكون
 الاستعمال المكر وهو محل ذلك في ما اتخذ من مغلط كعظم كلب او خنزير او فرغ
 كل ما اتخذ مما ذكر فحرم استعماله مطلقاً كما قاله في التوسط **قول** فلا يحرم
 مثله في عدم الحرمة فتح الغرماء الفازل من ميزاب اللعبة وان قصده الا ان لم
 منه بحيث يعد مثله كما نقله ابن سمعون م ومثله في حاشية زبي وقال ابن
 حجر لا يحرم وان مسه بغيره علي نزاع فيه **قول** من مرادة الح في النهاية لا ين
 الاثر ما يرضه قد تكرر ذكر المزايدة في غير موضع الحديث وهو الظرف الذي
 يحل فيه الماكراوية والقربة والسطية والجمع المزاود والمبجم زيادة انتهى
فصل في الاستيائك وذكره غيره في ستمس هنا للإشارة الى ان
 من السن المتقدم علي الوضوء المطلوبة له وذكره غيره في الصلاة كالنطق
 والتحرير لما قيل انه في الصلاة اكد للخلاف في وجوبه لها فقد حكى الشيخ ابو
 حامد واكثر اصحابنا عن داود انه اوجب قول تبطل الصلاة بتركه قال
 وقال اسحاق بن راهوية هو واجب وتركه عدا مبطل للصلاة لكن
 قال في ش المذهب وهذا النقل عن اسحاق غير معروف ولا يصح عنه
قول من سأل اي من مصدري **قول** مستحب اي بالنسبة لنا امله
 عليه الصلاة وسلم فكان واجباً كما في متن البراهمة ام وهو من الشرايع
 القديمة لتحديث فيه ضعيف او مجهول قال النووي فلعله اعتضد
 بطريق اخر فصار حسناً اربع من سنن المرسلين وعده منها السواك وخبر
 هذا سواك وسواك الانبياء من قبل وهذا بعمومه يقتضي ان الانبياء
 كلهم استاكوا ويرد عليه اولئك ابراهيم وبيجاب بان المراد مجمع
 الانبياء وان الاولى اضافية فائدة نقل الازهري عن العرب ان
 السواك مذكور قال وغلط الليث ابن المظفر في قوله انه صونث اه
 ما قاله الازهري قلت تغليب الليث ليس في محله كما ذكره بعض مشا
 يخنا عن صاحب المحكم ان فيه لغتين التذكير والتانيث واللغة

واسعة لا يحيط بها الا من احصاها الله تعالى **قول** واستعمال
 ضميره عائد للسواك بمعنى الالة وكان في كلام المصنف يعني الفعل
 فنية تغيير اعرابه ومعناه فليتنامل ان ترى كما قال بعضهم قلت
 بل كلام الشئ مبني للمراد من كلام المصنف قوله واستعماله اشارة
 لتفسير السواك بالفعل فكانه قال ذلك واما الاعراب فلا تغيير فيه
 اذ هو مبتدأ وخبر وتفسير السواك بالاستعمال لا بد منه اذ الاستعمال
 انما يتعلق بالفعل لا بالذات فليتأمل وكذا قال الشراعي ادي والسواك
 معنى الاستيائك وهو علي حذف اي استعماله **قول** عن كيد السواك
 وسطها **قول** ويكره تنزيها اي اذا استاك بنفسه اما اذا سواه لم يكره
 الزوال بغير اذنه يحرم ولا فرق في ذلك بين الحي والميت لما فيه من تفوية
 الفضيلة علي الغير وهذا التقرير ظاهر ان هذا ما ولد من الشهيد تازاله عن
 نفسه كرامة كره تنزيها وازاله الغير حرم وقوله كرامة ليس قيد القول بل سم بان
 جرح جرحاً قطع بموته منه فانه زاله قبل زهوق روجه وانما لم يحرم ويكره
 ازاله بلل الظهارة وعبار التيمم والجهاد وما يصيب ثوب العالم من الدار
 ونحو ذلك لانها مشهورة لها بالفضل لا بالطيب **قول** الخلو في الخلو
 قال ابن حجر وفقد الغلة شاذة ام وقال غيره وفقد المحل ام ومحل الكراهة
 اذا زاله سواك بخلاف ازالته بغير سواك كما صبه الخليفة علي القول بانها
 لا يحصل بها الاستيائك احشيه زبي من قوله بخلاف **قول** اعطيت امتي
 في شهر رمضان خماله ولفظ الحديث اما الاولى فلانه اذا كان اول ليلة
 من رمضان نظر الله اليهم ومن نظر اليه لم يعذبها ابداً واما الثانية فاذا ذكره
 المولف ولها الثالثة فان الملائكة تستغفر لهم في كل يوم وليلة واما الرابعة
 فان الله تعالى يامر جنته فيقول لها استعدي وتزيني لعبادي وشكركن
 يستريحون من تعب الدنيا الي دار كرامتي واما الخامسة فانها اذا كان اخر ليلة
 من رمضان غفر الله لهم جميعاً فقال رجل اهي ليلة القدر يا رسول الله قال
 لا الم تر ان العمال يعملون فاذا فرغوا من اعمالهم وفوا جوعهم اذ كان قلة

صرحوا بكراهة السواك بعد الزوال ولو لصلاة ونحوها وقالوا بالطلب
 فيما اذا حصل تغير غير الخوف في الفرق قلت يفرق بان السواك لنحو
 الصلاة من باب جلب المصلحة والتغير من باب دفع المفسدة لان المقصود
 ازالة التغير ودفع المفسد من جلب المصلحة فليتامل **قوله** لا يكره
 له المعتمد الراحة لمن نسي النية لئلا ومثله الممسك لان كلاهما في
 حكم الصائم **قوله** فيكره المواصلة قبل الزوال اي وبعد الفجر فتقول
 الكراهة بالغروب وتعود بالفجر **قوله** انه لا يكره مثله الشئ العبادي
 وحشة زري لكن عبارة في شرحه قاضية بالكراهة وبه صرح ابن
 علي بن حجر في الفاتح شرحه على الكتاب **قوله** لثاق اللثة هي اللجة المغرورة
 فيها الاسنان وقال في الصحاح اللثة هي ما حول الاسنان او فاما اللحم الذي
 يتخلل الاسنان فهو غير يفتح الغين واسكان الهمم ويجمع غور وضغ الغين
قوله من شر المذهب والمذاهب اللجة المطبقة على راس الخلق **قوله**
 وهذا لا بأس به اشارة بذلك النووي الى انه لا اصل له في السنة بخصوصه
 وان كان داخلا في عموم طلب الدعاء **قوله** بكل خشن اي طام وفاقا لم
 خلافا لابن حجر حيث قال يكفي بالنجس ورد بقوله عليه الصلاة والسلام
 السواك مطهرة للجم وهذا منجسة **قوله** القلم محركا قال الجوهرية هي
 صغيرة الانسان **قوله** فان كانت منفصلة وهي خشنة لم تتبع فيها
 شئ من الاسلام والعقدان اصبع لا تجزي مطلقا متصلة او منفصلة
 وان اصبع غيره لا تجزي لان كانت متصلة خشنة ام شرم لم يخصص
 والاصبع الاصبع الغير المتصلة مشروطة بجياك صاحبها فقد قال في
 شرم قال الامام والاستياك عندي في معنى الاستجاراه فائدة
 وقع العوال عما لو نذر السواك لكل صلاة وقلتم بالوجوب هل يجب
 تعميم اللسان او يكفي احدهما ترد فيه البالي وقال لم ار في ذلك شيا
 ثم مال الى تعميم اللسان ولم يظهر منه ميل الى اللسان **قوله** في ثلاثة
 مواضع اي بالنسبة لما هنا ولا فلي اكثر مما سيذكره الله **قوله**

عند

الاسنان

عند تغير راحة اليد دون السن ندب لتغير في السن له وهو كذلك **قوله**
 الى الصلاة اي ولو في اثنا عشر ساعة قليل قال في المهمات والمتجه سنية ليعبد
 التلاوة والشكر اه حش زري قالم ر في ش بيتك للسجدة وان استاك
 للقراءة اه وهذا بخلاف ما في ش الروض حيث قال ان استاك للقراءة التفت به
 فلا بيتك للسجود كغيره من اغتسل لعرفة لا يغتسل للوقوف بمنزلة اه
 اي يتركه وقيل النصوص الغسل **قوله** للوضوء اي والغسل فلو استاك للوضوء
 المطلوب للغسل هل بيتك للغسل نظر الى طلبه لكل منهما اولا لقربه من
 الاول كما قالوا ليس الغسل لمزدلفة لمن اغتسل لعرفة قال ابن سبويه في
 بحث الزكشي كونه من غير كمالين عبد الله حيث قال بالثاني **قوله** ولقراءة
 قرآن بحث الزكشي كونه قبل الاستعاذة اه شرم **قوله** ولنوم هذا مكرر
 مع قوله فيما تقدم في ش المتش من ازم وغيره حيث قل كنوم واكل ذي ريج
 كرم اللهم الا ان يقال ان العبارة السابقة كشوم بالمثلثة ويكون قوله واكل
 ذي ريج كرمه من عطف العام على الخاص **فصل في قول** الوضوء هو اسم مصدر
 اخذ من التوضوء الذي هو مصدر توضحا اما اذا اخذ من وضوءه وهو مصدر
 وليس من خصيات هذه الامة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى واغا الخاص بها
 الغرة والتجمل اه شرم وقال الحليم بل هو من خصوصياتها ونوع بقوله
 عليه الصلاة والسلام هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي وقال بعضهم
 هو من خصايصنا بالنسبة للامم لا لانياء ام ويرد بما في البخاري من قضية
 سارة لما هم بها الملك قامة تتوضا وقضية جريح قام تتوضا وايضا قل
 تعمران ما ثبت لاني ثبت لامتة لا بدليل له يقال قولهم هذا وضوءي وهو
 الانبياء من قبلي يحمل على الوضوء للغوي لا نأقول ما كان له مدلول شرعي
 يحمل عليه ولا ينصرف لغيره لا بدليل انتهى **قوله** وبفتحها اسم لما الذي
 يتوضا به لعل المراد انه قصد به ذلك بفتحها فاما وقيل بضمها فانهما
قوله وهو اي لغة **قوله** مفتحة بالنية اي بنية مخصوصة **قوله** وهو
 تعبد اي تعبدنا به ولم يظهر لنا معناه وفي نسخة تعبد اي منسوب

الاول وفاقا لم خلافا لغني
 كابن عبد الحق حيث قال بالثاني

وقيل

للتعبد هذا والراجح انه معقول المعنى خلافا للامام وما علل به فهو مضع
 ووجهه يقال فيه انما اختص الرأس بالمسح لستره غالباً فاكفى فيه بادي ظهرا
 قوله ثالثها اي الحدث والقيام نحو الصلاة ويشترط مع ذلك لا يقطع **قوله** وعدم
 الحائل كدهن ووسخ تحت الخفاره وغيره على عضو لا عرق منه عليه وقول
 القفال تراكم الوسخ على العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا التقص بلبسه يتعين
 فرضه فيما اذا صار جزءا من البدن لا يمكن فصله عنه انتهى ثم روى قوله
 دهن اي جامد لا مانع فانه لا يمنع مس الما للعضو وان لم يثبت عليه **قوله**
 وجري الماء على اي وان لم يتقاطر نحو شرب المحل انتهى سم **قوله** ومس
 ذكر مثال للمناقب للوضوء ولو قال ومس فرج كان اعم **قوله** بدوام البنية اي حكما
قوله وبين الوضوء وبين افعاله وبين الصلاة قال الفهامة بن سم هذا
 في سلسل نحو البول كالمذي ما سئل الرج فاجاب المولا في بين افعالا للوضوء وبينه
 وبين الصلاة لا بين الاستنجاء وبين الوضوء كاهو ظاهر **قوله** وفروضة ولو كان الوضوء
 مندوبا اي ركانه ان الفرض والركن بعني واثر الفرض وفي الصلاة الاركان
 لعله لما امتنع تفريق افعال الصلاة كانت حقيقة واحدة مركبة من اجزاء
 فنها سبعة عند اجزائها اركان بخلاف الوضوء لان كل فعل منه كفيل الوجه مستقل
 بنفسه فلا تركيب فليتامر كذا قاله بعض الافاضل **قوله** ستة اربعة
 بنص القرآن واثنان بالسنة **قوله** خبر فروضة فان قيل دلالة العام
 كلية محكوم فيه على كل فرد مطابقة وهو فاسد لانه لا يقتضي انقسام كل
 واحد الى ستة خصوصا وقد قيل ان افراد الجمع مجموع فيجتمع ستة وثلاثون
 يقال في الجواب القاعدة اغلبيه وان محل ذلك ما لم تقم قرينة على ارادة
 المجموع كما في قولهم رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة اي مجموعهم لا
 كل فرد فرد وكلام المصنف غير هنا من هذا القبيل **قوله** واجيب جسم والعقل
 محرم على ان بعضهم لم يعبد التراب ركن في التيمم فقال لا يحسن ذلك
 لان الله جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم وهو التراب جزءا من العرض
 انتهى فان راغبنا قول هذا البعض سقط السؤال من اصله **قوله** ورفع حدث

في المصباح المحدث شرعا للحالة الناقضة للصهاغة اي من شأنها ذلك فاذا وجد
 طهارة تنقضها واذا لم يجد شيئا سمي حدثا غير ناقض فيجتمع على الشخص حدثان
 فاندفع ما قيل كيف يتناقض منه حدث بعد وقوعه **قوله** فقد تعرض للقصور
 فوي دفع جميع احدا ثم ام به ضحا وان بقي باقيا ادهشم روى في يومه الله لونيوي
 دفع بعض حدثه لم يصح كما نقله رابضا عن الزركشي وبعض شراح الحاوي
 قال وهو طهرانه لا يتجزى ولا يشكل عاقل الوه في الطلاق انه لو وقع نصف
 طلاقه مثلا وقت وعمل بعدم التجري وكان القياس الصحة اذا الفرق لا يج
 وهو ان الوضوء لا بد له من نية ورفع بعض حدث بعد منه مثلا عيا وهو
 ينافي في الجرم المقتضي للبطلان والطلاق صريح لا يحتاج الى نية ويقع
 مع التلاعب فنظر للاحتياط في كل من عاقل تامل وخالف ابن حجر في شدة الارشاد
 فقال بالصحة كالطلاق كما نقله ابن قاسم عنه **قوله** وخرج بقولنا عليه ما لو
 غير ما عليه قال ابن حجر في ش العياب بعد كلام ذكره مانصه ومن ثم اشترط
 هنا كذا قاله الاسنوي ما ياتي في الصلاة من انه لا بد من قصد فعلها وان لا
 يكفي احصاء تقس القصد في نحو الوضوء او الطهارة مع الغفلة عن
 الله سم علي ابن حجر **قوله** كان بالولم يتم تمثيلة بما ياتي ليس قيدا حتى لو نوي
 ما لا يتناقض منه كنية ورفع حدث الخيض في حق الرجل عاقل انا يصح قوله
 مقترن بفعله اعتباره الاقتران في الحقيقة يشكل بنحو الصوم ولا يقتضا
 في مقومات الحقيقة مما لا معنى له كما لا يخفى اللهم الا ان يكون هذا رسما
 اعتبر فيه لزوم عاقل وان كان قوله حقيقة لا يناسب ذلك اذ يلزم
 ان السابق في الصوم ليس نية بل هو عنده ما اكتفى به للضرورة اه سم
قوله وكلها الوجوب اي غالبها ولا فقد تكون مندوبة سم **قوله**
 ومحلها القلب اي فلا يجب التلفظ بها وانما هو سنة ليساعد اللسان
 القلب والخروج من خلاف من اوجبه اه ش روى **قوله** وانما لم يوجبوا
 المقارنة الخ فان قلت هذا يجوز وما قلت لم يجوز وهذا لا يصيرها مظنة

وفيه ثم

الفعل

الحطاب بالتحيز والتقدم فواجب الخطاط **قوله** اونية استحابة
 شيء مفتقر الى طهر شمل ذلك ملاياتي له فعله حاله كالطواف وهو
 بنحو مصر او صلاة العبد وهو في نحو وجب وما لو نوي ان يصلي
 به الظاهر مشاء ولا يصلي به العسر وهو كذلك بخلاف ما لو نوي به رفع
 حدث لصلاة دون غيرهما فانه لا يصح لان حدثه لا يتجزى فانقضى
 بعوضه نفى كله وهو المعقد ووجهه العواله رحمه الله تعالى بان الثاني
 فيه كالتلاعب لان الحدث اذا ارتفع صلي به هذه وغيرها وضاركن
 قال اصلي به ولا اصلي به اهش م رخصا **قوله** او فرض الوضوء وهذا
 ظاهر اذا دخل الوقت فلم يدخل كيف ينوي ما ليس عليه ويحجب بان المراد
 فعل الطهارة عن الحدث المشروط للصلاة وشرط التيمم فرضا
 وايضا فهو باعتبار ما يطر الاثر ان الناي لرفع الحدث عند غسل
 جزء من وجهه يكفي منه بذلك مع ان حدثه لم يرتفع ذلك الوقت اه
قوله فالقياس الخ هو للمعتد بما في ش م و قضية الاقتصاص في الاجزاء
 على هذين ان بقية القيات كلها صحيحة كنية فرض الوضوء وهو كذلك
 ومثل الوضوء المجدد وضوء الجلب اذا تجردت جنباته عن الحدث الا صغر
 اهش م ركن قيد بن قاسم عدم الاكتفا بما اذا لم يقصد بنيت به رفع الحدث
 او الاستلحة ما هو على صورة الرفع او الميسم اما اذا قصد ذلك فانه يصح
قوله ولو نوي الطهارة عن رفع الحدث اي الطهارة الواجبة كما في الاصل
 اي والطهارة للحدث او لاجل الحدث او فرض الطهارة كما انقضى به الوالد
 رحمه الله تعالى او الطهارة للصلاة **قوله** وان لم يقل عن الحدث لم يصح اي
 بان اقتصر على نية الطهارة وكذا في عدم الصحة ما لو نوي بوضوء
 الصلاة على من لا يتيمم الصلاة عليه كالشهاد في المعركة وان يصلي
 به في الاوقات المكروهة صلاة لاسب لها كما استوجهه ابن سم في
 التصورتين قال والفرض انه قصد تلك الصلاة التي لاسب لها

او

اذا نوي به الصلاة في الاوقات المكروهة واطلق فالوجه الصحة الصلاة في الاوقات
 المكروهة في الجملة كالتقديرات لاسب لها ونحو القضاء وفي فتاوي الشمس والصحة
 فيما لو نوي به الصلاة في الاوقات المكروهة صلاة لاسب لها **قوله** دون نية الرفع
 اي الرفع العام فان نوي رفعها صا بالنية لفرض او نوافل فانه يصح اهش م
 خروجه من خلاف من اوجب وضوء الوجه الثالث عندنا في المسئلة وحاصله لا
 كغابنية الاستحابة دون نية الرفع ثانيا لا كغابن كل من انا الشاه لا يكفي بواحدة
 على انفراد هابل لا بد من الجمع بينهما وهذا الثالث هو الذي روي عيه **قوله** فانه
 يجوز به للضرورة اي بان كان محدثا في نفس الامر فان كان متوضئا فصلا لا
 ول استصحا باله لان التباين والحالة هذه لم يرفع حدثا اه **قوله** احزاه وهل نية
 لا غتراف كنية التبرد في كونها تقطع ما قبلها او لا والمعتد كما تحجه البلقيني
 عدم قطعها كونها مصلحة الطهارة اذ تضمن ماها عن الاستعمال لاسيما
 ونية الاغتراف مستلزمة لذكر نية رفع الحدث عند ما بخلاف نية التبرد
 اه وكلام الغزالي هو بفتح الغين المعجمة وشدة الزاي قال النووي في
 التبيين في اداب حملة القرآن انه بتخفيف الزاي نسبة الى غزاة قريه من قري
 طوس وقال ابن الاثير ان التخفيف خلاف المشهور قال فاطن ان السنة الى
 الغزالي على عادة اهل جرجان وخوارزم كالتصاري في القصار قال وحكي
 في بعض من ينسب اليه من اهل طوس انه ينسب الى غزاة بنت كعب الاحبار
 اه وفي طبقات السبكي كان والده يفرز الصوف ويبغيه بدكانه بطوس فلما
 احتضر اوصي به وباحيه احمد بن صديق من اهل الخير المتصوفين وقال اني
 تاسف على تعلم الخط واشتهى استدراك ما فاتني في ولدي فعلم ما الخط
 وان اغذت وجميع مالي في ذلك فلما مات ابوها اقبل الصوفي على بقولها
 فقال راي ان تلجأ اليه تعلمها حتى انقذ جميع ما خلفه ابوها وتعذر علي
 الصوفي القيام بقولها فقال راي ان تلجأ اليه مدرسة كانك من طلبة
 العلم فيحصل لك ما قوت بعينكم علي وقتك ففعل ذلك وكان ذلك
 السبب في سعادتهما وكان الغزالي يقول طلبنا العلم لغير الله فابى ان يكون

لا الله والرحمة الله تعال شمسين واربعماية بطوس وتوفي بها طبيب الله
 فراه سنة خمس وخمماية **قوله** بحدث او غيره كان مات **قوله** ويجب
 ان تكون اي ولو شعر اخرج من حد الوجه او باطن شعر كثيف لدخوله
 في حد الوجه بخلاف جوانب الراس فلا يكفي قرن البنية بها وان وجب
 غسله تبعا **قوله** باول الفرض ولو جبهة في يدي عند مسحها كان عرت
 وجهه اما اذا عرت الوجه ولا جبهة في يدي عند غسل اليدين ويأت
 ذلك في بقية الاعضاء حثيث زي وفتح فتعبرهم بالفصل حري على الغالب
 او مرادهم بالفصل ما يشمله وبذلك **قوله** لم يحصل له ثوبا ظاهر يحصل
 السنة بمعنى سقوط الطلب وفيه نظر فليراجع ما شب وذلك انه لم ينف
 لاحصول الثواب **قوله** ام لا اي بغير نية الوجه وتحقيقه ان الكلام في مقامين
 احدهما انقضاء النية وهو حاصل على كل حال في الاعتداد بالمغسول
 وهو متوقف على فقد الصارف فان انفصل مع المضمضة او الاستنشاق جرت
 الوجه كجربة الشفتين واستمرض نية الوضوء عند احدهما فتارة يقصد
 المضمضة فقط وتارة الخرق فقط وتارة يقصد بها وتارة يطلق وعلى كل فنية
 الوضوء معتقدا لمقارنتها الفصل جز من الوجه لكن يلزمه اعادة المغسول
 عند قصد المضمضة فقط لان صارف عن غسل الوجه وكذلك عند الا
 طلاق لان كالصارف صورة ولا لزوم فيما اذا قصدوا او قصد الوجه
 فقط لكن تقوته المضمضة والحالة هذه لتقدم غسل الوجه عليها ام
 شب هذا وقد قال بعضهم المعتمد لا يجب الاعادة في صورة الاطلاق
قوله في الشق الاول هو صورة اقتران النية بالمضمضة او الاستنشاق **قوله**
 بان يترتب عند كل عضو من سواضهم مع التفريق نية تحريكه لا نفى طهر
 غير ذلك العضو كان نوي عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند
 غسل اليدين رفع الحدث عن يدي عند غسل وجهه رفع الحدث عنه عند
 غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاه ذلك ولم يخرج عند مسح
 راسه وغسل رجله اليه عند يديه الا ان كنيته عند وجهه ام شمر
 اذ ينشأ من

لا يرفع الحدث عنه
 الا بالوضوء
 او بالماء
 او بالتراب
 او بالطين
 او بالفضة
 او بالذهب
 او بالبرق
 او بالبرق
 او بالبرق

قوله فاغسلوا وجوهكم اي من قوله تعالي يا ايها الذين امنوا لاية قال بعضهم
 دل هذه الآية على سبعة اصول كلها مشتملة على طهارة الوضوء والفصل ومطهر
 الماء والتراب وحكم ان المسح والفصل وموجبان للحدث والجنب ومبيحان
 المرض والسفر وكنايتان الغايطة والملازمة وكراعتان تطهيران للذنوب
 وتمام النعمة اه شب **قوله** ظاهر كل الوجه في فتاوى الشمس روابتلى بالحل
 وغير ما غسل الوجه لم يضرا قال بعض شيوخنا ومثل الحل التراب بالحل
 اعتبار عدم الضرر وفيه عقيد بالاشارة وليس كذلك لما سبق في الميا من التراب
 لا يضرم مطلقا الا اذ منع الاسم بان صار لما يسمى طينا **قوله** طول لا يحتمل
 نصه على الفرية المخارية والتميز اه سم **قوله** ما بين اذنيه لو تأخرت
 اذناه عن محلها او تقدمتا لا يجب غسل الوجه اليهما لا اولي ويجب
 غسلهما في الثانية ويفرق بين هذا وما قالوه في المرفقين والكعبين والفتحة
 حيث انطلق الحكم بها ولو خرجت عن حيز الاعتدال بان المقصود هنا
 غسل ما يقع به الوجه فان اطلق الحكم بها ولم يلتزم الخلاف فيها واما المرفقان
 والكعبان والحشفة فان الحكم معلق بكل منهما فاعتبراه فليست امل **قوله** ولا
 يسر غسل داخل العين علوان بعضهم صرح بكراهته لضرره اه شمر
 اي توهم الضرر اما اذ تحقق الضرر فلا شك في حرمة كغطايز **قوله** اما ما
 العين العين الما في لغة في الموق وهو حمزة ساكنة ويجوز التخفيف وقيل الموق
 الموقر والموق بالالف المقدم وقال الا زهرى اجمع اهل اللغة ان الموق والموق
 لغتان بمعنى الموقر وهو ما يلي الصدغ والما في لغة فيه كذا في المصباح **قوله**
 ما يمنع وصول الماء الى العين لا عقلا في الشعر تعقد بنفسه فيعفى عنه ومثله
 من ابتلى نحو طبع لصق باصول شعر حتى منع وصول الماء اليها ولم تمكنه
 ازالته والذي يتجه وجوب حلقه حيث لا مثله ولا فيعفى عنه ومثله
 للضرورة خلق الشيخ الاسلام حيث قال يتيهم عنه اه ابن حجر **قوله**
 الرماض عبارة المصباح والصباح والقاموس الرماض بالتحريك وسنخ
 يجمع في الموق ان سال فهو غصص وقد رخصت عينه بالكسر والرجل

دون غيره لغير عدم المشقة
 في الاحتراز عند التراب فاست
 قضيت تشبيه التراب بغيره

بيانا
 والحشفة

الرمض والمرأة رمضيا ورجل رمض كأميراه **قوله** والترغ الخ قال قائلهم
 ولا تنكح إن فرق الدهر بيننا أغم القفا والوجه ليس بأشعر عا **قوله** علي
 رأس الأذن قال بعض شيوخنا المراد برأس الأذن الجراحي الذي لا على
 العذ رقيب من الوتد وليس المراد به أعلي الأذن من جهة الرأس
 لأنه ليس محاذيا لمبدأ العذ **قوله** ويجب غسل جزء من الرأس هل
 ولو سقط الوجه لأن الميسور لا يسقط بالمعسور ولا لأنه إنما وجب
 تبعا ليقع غسل المتبوع والثاني هو الوجه الوجهية فقد قالوا إذا
 قطعت اليد من المرفق وجب غسل رأس العضد فإن كان القطيع
 من فرقة ندب ومثل ذلك يقال فيما وجب غسله تبعا من بقية الأعضاء
 وما نحن فيه منه **قوله** بالجمع هو بالدال المهملة وهو القطع **قوله** هذب
 هو بضم الهاء وسكون الدال المهملة وبضمهما وفتحهما معا هضم
 لا سنوي وهو أي يجمع لغاتها جمع مفردة هذبة وجمع الجمع اهذاب اه
قوله ظاهرا وباطنا قال ابن سفيان حواشي من الوجه هل المراد بباطن
 الوجهية الوجه الذي يلي الصدر منها ويدخلها خلال الشعر ومنايته
 أو المراد بباطن البشرة تحت شعرها ويدخلها خلال شعرها فيه
 فنظر الوجه هو الأول لوقوع الباطن في مقابلة الظاهر والداخل المستأ
 لداخل الشعر ومنايته وذلك قرينة على أنه يريد ما عدا جميع ذلك
قوله وإن كشف أي إذا كان في أحد الوجه كما سيذكره بعد ومثل ذلك
 شعور وجه الرجل غير الوجهية والعارضين ومنابط الخارج عن حد
 الوجه كما قاله ابن جويان لو من الخرج بالمسح من جهة نزله ويجوز ضبطه
 بأن يخرج عن تدويره بأن طال على خلاف الغالب **قوله** وبعضهم هو
 شيخ الإسلام في ش من جهة والمناط أن شعور الوجه أن لم يخرج
 عن حده فاما أن تكون نادرة الكشف كالمهدب والمجانب والحية
 المرأة والخنثى فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت أو كشفت أو غير نادرة
 الكشف وهي لحيمة الذكر وعارضاه فان خفت وجب غسل ظاهرها

غسل

وباطنا

وباطنها وإن كشفت وظاهرها فإن خفت البعض وكشف البعض
 فكل حكمه إن أمكن إفراذه فإن لم يمكن ذلك وجب غسل الجميع وإن خرج
 عن حد الوجه وكانت كثيفة وهي لحيمة أو عارضاه وجب غسل ظاهرها فقط
 وإن كانت نادرة الكشف وهي بقية شعور وجه الرجل ولحيمة المرأة والخنثى
 وإن خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها وبعبارة حيشة ذي المعتمد
 أن شعور الوجه المرأة والخنثى إذا خرج عن الوجه إن كان كثيفا وجب غسل
 ظاهرها فقط وخفيفا وجب ظاهرها وباطنها **قوله** مسامتا أي على منتهى
 ومحاذاته ولو كان أحدهما من جهة قبله والآخر من جهة دبره وجب غسل
 الأول ما لم يكن فاقدا للحواس والثاني فيه ذلك فالعامل هو الواجب غسله
 فإن وجد فيهما الحواس وأحدهما أكثر عول عليه واستويا فكذلك
 تنقل ذلك الشئ الشوبري عن خط الشمس ثم قال بعد نقله
 وفيه نظر قلت وجه النظر أنها إذا استويا المعول عليه الذي قبله وبعبارة
 موهمة أي الرمي في شرحه لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهته
 دبره وجب غسل الأول فقط كما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى وهذا
 شامل لما إذا كانا عاملين استويا ثم لكن يحمل على ما إذا استويا عملا والذي
 من جهة القبيل أكثر عملا فطن العامل من جهة الدبر فقط الأكثر عملا
 فهو المعول عليه كما سبق **قوله** وجب غسلها ويكتفي بأكثر من النية
 بأحدهما إن كانا أصليين فإن زاد أحدهما وتخير فالنية عند الأصلي أو التخي
 وجب اقتراها بهما سمع عن م **قوله** أو راسا أي مع بعض أحدهما أي إن
 كان أصليين فإن زاد أحدهما وتخير فالعبارة بالأصلي أو اشتبه فلا بد من
 مسح كل منهما لكن هل يكفي لهما ما واحد نظر إلى أن المقصود ببعض أحدهما
 أو لا بد من ماين كاليد الزاوية مع الأصلية فيه نظر وقد يوجب الأول ويفرق
 بينه وبين اليد الزاوية بأنهما وجبوا غسلهما مع تحقيق زيادتها ولا كذلك
 الرأس فليتأمل كاتبه وقد ادعى هذا الفرق شيخنا فاستحسنه وقره
قوله أي مع إشارة إلى أن إلى بمعنى مع فإن قلت ما وجبه ذكر الغاية في الآية

الرجل

بأ

من جهة ص

في اليدين والرجلين دون الوجه والراس قلت قال بعض مشايخنا يمكن ان
 يقال لما كانت حقيقة اليد من راس الاصابع الى المنكب والرجل الى الساق
 قص على محل الوجوب والا لزم الفصل الى المنكب والى الركبة ولا كذلك الوجه
 والراس فان كلامهما محدد لا يتوجه دخول شيء فيهما فلم يجز الى ذكر الغاية
 فزما فظهر الفرق **قوله** اي المرفقين تشبيه مرفق بكسر الميم وفتح الفاء فص من
 عكسه اه شتم **قوله** الى اخره اي وانتهى قراءة الحديث الى اخره وبقيته ثم
 قال هكذا راي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتوضأ **قوله** واليه يعني مع
 اي ان قلنا ان اليد الى الكوع فقط اذا لم ينقل احد بفصل الكوعين والمرفقين
 دون ما بينهما او على حقيقة ما استفيد دخول المرفقين من فعله صلى الله
 عليه وسلم والاجماع **قوله** فيجب غسل راس عظم المضد هذا تغريع على
 ان المرفق اسم لجميع العظمين والابرة وهو الاصم اما اذا فرغنا على مقابله فظهر
 ان المرفق عظم الساعد فلا يجب **قوله** وغسل باطن ثقب الخ اي بعد
 اخراج ما فيها فلو دخل نحو شوكه بنحو يدها فان ظهر بعضها وجب غسلها وغسل
 لصيرورتها وحكم الظاهر لكن محله اذا كان بحيث لو قطع بقي محله مفتوحا لم يخل
 ما اذا كان يلتصق عند قلعه وان استتر جميعها فالقياس صحة الوضوء دون
 الصلاة لتنجسها بالدم والمقته بالوشم ولا ينظر لبقاؤه باوفيه نظير الظاهر
 قاله بعضهم جريان التفصيل المذكور في العفو عن قليل الدم وكثيره ذلك
 وانما لا ينظر في الوشم لذلك لانه بفعله وعدوانه التحريم الوشم بخلاف ما نحن
 فيه انتهى وقضته عدم العفو باذخاله الشوكه انتهى سم **قوله** والاصح
 غسل ما ظهر منه فقط وفي تلك الاشياء لو كان على جمعه حكم ككثرة
 متجمعا على ما القروم وعليه جلود ميتة كانت اي متارة اعلمة للقروح
 وعسر عليه ان التها في كفي اجر الماء على ظاهره والاصح ان التها وقال
 ابو شيكيل لا يكفي اذا امكن ازالته وان كان يعسر من غير تلف عضو ولا
 مشقة ولا ما في معناه اه سم **قوله** ما جازها محله اي محل الفرض وهذا
 صريح ان الزايد لو طالت على الاصلية وجب غسله ما واز الاصابع

عس

دون

دون الزايد عليه اقال العلامة البرلسي ان المراد لكن في شئ مما فضه ولو طالت
 الزايدة تجاوزت اصابعها اصابع الاصلية اتجه وجوب غسل الزايد على الاصلية
 ويحمل عدمه **قوله** لا بما منه تنقلها الخ فان قلت لما اعتبر واحدنا محل
 المنتقل اليه التعلق وفي الشجرة الحلية والجريمة المحل الذي منه التعلق قلت
 لان المداير ثم على وصف الاحترام وعدمه وهما فيه من الامور الذاتية فاعتبر
 محلها الاصل دون الطاري وما هنا فليس المراد الا على ما هو في الفرض فظنوا
 اليه مع قطع النظر عن اصله في الفصل هنا وعدمه من الامور العرضية فناسب
 النظر فيها للعوارض دون الاصول او اعاب واوضح من هذا ان يقال
 العبرة هناك باعتبار المكان وعدمه فاتبع وهذا محل الفرض فاتبع واما الاصلية
 والعارضة فغير ظاهرة في هذا المقام اه شئ المبراج للطبلاوي **قوله** فقطعة
 يد الخ انظر لو لم يكن له يد وغسل وجهه ثم مسح راسه انتقل لفصل رجليه
 ثم نبتت له يد قبل تمام طهره وهل يجب غسلها وما بعدها لان سقوط
 غسلها لعدمها وقد رال اول الفوات محل غسلها فيه نظرا اه واول قضية
 قول الله كغيره فقطعت وجوب غسلها فيه لجعله القطع بعد تمام الوضوء
 اذ لا يقال له وضوء لا بعد تمامه ويحتمل ان يقال المراد بالوضوء طهر ذلك
 العضو بان قطع بعد تطهيره فليتمام لكاتبه والثاني قريب **قوله** لم يجب
 الخ اي لان ذلك ليس بيدك على تحت بخلاف الخلق اي اذا ظهرت الرجل
 منه حيث اوجبوا غسلها اه شئ الروض **قوله** ولو لم يعض بشرة راسه
 ظاهره ولم يرضت بالمد من حده كسلعة نبتت فيه وخرجت باليد
 عنه فليراجع وليبرر كتابه **قوله** او بعض شعره اعاد الضمير مذكرا
 اشارة الى ان الراس مذكور والحاصل ان اعضاء الانسان يقال فيها كلها
 ثنى من الانسان من الاعضاء كالرجل والعين فهو مؤنث بخلاف ما ليس
 كذلك كاللسان والقلب فانه مذكور ام اشئ الروض **قوله** وهي الشعرات
 اما موهو الراس فيقال له القلان والجمرة اليمن واليسرى يقال له مفرقان

الزايد على ما قال العلامة البرلسي ان المراد لكن في شئ مما فضه ولو طالت الزايدة تجاوزت اصابعها اصابع الاصلية اتجه وجوب غسل الزايد على الاصلية ويحمل عدمه قوله لا بما منه تنقلها الخ فان قلت لما اعتبر واحدنا محل المنتقل اليه التعلق وفي الشجرة الحلية والجريمة المحل الذي منه التعلق قلت لان المداير ثم على وصف الاحترام وعدمه وهما فيه من الامور الذاتية فاعتبر محلها الاصل دون الطاري وما هنا فليس المراد الا على ما هو في الفرض فظنوا اليه مع قطع النظر عن اصله في الفصل هنا وعدمه من الامور العرضية فناسب النظر فيها للعوارض دون الاصول او اعاب واوضح من هذا ان يقال العبرة هناك باعتبار المكان وعدمه فاتبع وهذا محل الفرض فاتبع واما الاصلية والعارضة فغير ظاهرة في هذا المقام اه شئ المبراج للطبلاوي قوله فقطعة يد الخ انظر لو لم يكن له يد وغسل وجهه ثم مسح راسه انتقل لفصل رجليه ثم نبتت له يد قبل تمام طهره وهل يجب غسلها وما بعدها لان سقوط غسلها لعدمها وقد رال اول الفوات محل غسلها فيه نظرا اه واول قضية قول الله كغيره فقطعت وجوب غسلها فيه لجعله القطع بعد تمام الوضوء اذ لا يقال له وضوء لا بعد تمامه ويحتمل ان يقال المراد بالوضوء طهر ذلك العضو بان قطع بعد تطهيره فليتمام لكاتبه والثاني قريب قوله لم يجب الخ اي لان ذلك ليس بيدك على تحت بخلاف الخلق اي اذا ظهرت الرجل منه حيث اوجبوا غسلها اه شئ الروض قوله ولو لم يعض بشرة راسه ظاهره ولم يرضت بالمد من حده كسلعة نبتت فيه وخرجت باليد عنه فليراجع وليبرر كتابه قوله او بعض شعره اعاد الضمير مذكرا اشارة الى ان الراس مذكور والحاصل ان اعضاء الانسان يقال فيها كلها ثنى من الانسان من الاعضاء كالرجل والعين فهو مؤنث بخلاف ما ليس كذلك كاللسان والقلب فانه مذكور ام اشئ الروض وهي الشعرات اما موهو الراس فيقال له القلان والجمرة اليمن واليسرى يقال له مفرقان

في قوله لا بما منه تنقلها الخ فان قلت لما اعتبر واحدنا محل المنتقل اليه التعلق وفي الشجرة الحلية والجريمة المحل الذي منه التعلق قلت لان المداير ثم على وصف الاحترام وعدمه وهما فيه من الامور الذاتية فاعتبر محلها الاصل دون الطاري وما هنا فليس المراد الا على ما هو في الفرض فظنوا اليه مع قطع النظر عن اصله في الفصل هنا وعدمه من الامور العرضية فناسب النظر فيها للعوارض دون الاصول او اعاب واوضح من هذا ان يقال العبرة هناك باعتبار المكان وعدمه فاتبع وهذا محل الفرض فاتبع واما الاصلية والعارضة فغير ظاهرة في هذا المقام اه شئ المبراج للطبلاوي

اه وقوله وهي الشعراي والبشرة اذا الاصابع كالا من الشعر والبشرة هنا اصل
 لان الواس كما راس وعلاها بشعر الرملي **قوله** ويكفي غسل الخ اشار بقوله
 يكفي المسوي للجواز الذي يعبر به غيره الي نفى كمن استجاب به وكراهته
 وصداقة ابن حجر علوا هنا عدم كراهة الفسل بان الاصل وفي قوايين وجوب
 التيمم في المسح في التيمم لا هنا بان ثم بدل وهذا اصل فتيان كراهة ما من المسح
 والفسل اصل وجوبه فقياسه ان الفسل احد ما صدقات الواجب
 المحير فليف يقولون باباحته وان غير مطلوب ويحاج بان في الفسل
 حيثين حصول البطلان المقصود من المسح والزيادة على ذلك فهو من
 الحيشة الاولى وواجب من الحيشة الثانية لا فلا بل مباح فلا تنافي اه
قوله ولو قطر الماء مفعوله فهو متعد ويقال قطر الماء يقط قطرا
 يتعدى ولا يتعدى كثيرا في صحاح الجوهري **قوله** قطر الماء لو كان على راسه
 خرقة فوصل الماء الى قال ابن حجر ولا ينافي فيه تفصيل الجرموق وقرئ بين
 ما هنا وماله الحق لكن قال ابن قاسم في شرح الكتاب ما مضى قال بعض
 ويات فيه تفصيل الجرموق فقياس ما في الجرموق التفصيل هنا ايضا اه
قوله علي الجواز اي حله فالمن زعم امتناعه اه ابن حجر وجهه ان الجواز
 بالمجاورة شرطه عند هذا الزعم ان يكون بغير حرف نحو هذا حجر ضرب
 خرب وهذا بغير الحرف والمقرر في علم العربية خلاف زعمه فليتنا مل
 وقوله علي الجواز لا يتعين بل يجوز عطفه ايضا على الروس وعليه
 فيقدر المسحوا برؤسكم واسموا بارجلكم ويكون المراد مسح الارجل
 من الحق والفسل الخفيف الذي تسميه العرب مسحوا وشه طلبة الاء
 ونضاد اذا ارجل مظنة الاسراف انتهى **قوله** نخوجنا كجس ونيلة
 اي لا عينها فانه يضرب والحاصل انه كما منع وصول الماء الى العضو بلا
 عند ر شرعي ضرر ولا فلا اه **قوله** لمفعله صلى الله عليه وسلم
 اي لا نه لم يتوضا الا من بنا ولو لم يجب لتركه في وقت او دل عليه

بان
 فتج

في قوله
 علي الجواز
 اي حله
 فالمن زعم
 امتناعه
 اه ابن حجر
 وجهه ان
 الجواز
 بالمجاورة
 شرطه
 عند هذا
 الزعم ان
 يكون بغير
 حرف

دليل

دليل بيان الجواز كافي التشبيه وكراهه اه **قوله** ابد واجاب الله به اي التام
 من الوضوء انه ورد في الخ ولذلك قال الشارع والعبارة الخ **قوله** لعموم اللفظ اي
 لا خصوص السبب **قوله** مقسولين في نسخة مقسولات **قوله** فلو استعان
 الخ ولو وقع ذلك بغير اذنه حيث نوى كما ذكره لكن يريد عليه ان من مات
 وعليه حجة الاسلام وغيره وجج اثنان عنه في سنة حيث قالوا بالاخر
 ويحاج بان الشوط ان لا يقدم على حجة الاسلام غير ذلك والوضوء
 اه **قوله** ولو اغتسل الخ اي ولا بد ان تكون النية عند ماسة الماء الوجه
 كما تقدم ولا فرق بين ان يكون الما قليلا او كثيرا اخذوا لابن المقري في
 الكثير وان القليل يحصل له الا الوجه اذا انغمس فيه اه حاشية زبي
قوله ولو متعمدا رجع للغسل اي عدل عن غسل الاعضاء الى الغسل بالانغماس
 عدل **قوله** وان لم ينوه قال بعض شيوخنا بل وان نقاه وله الصلاة به
قوله توضا اي غسل باقى الاعضاء مربة وله تخير غسل الرجلين وتو
 سطهما اه شبه الرملي **قوله** او بعد الفراغ اي يشرط حاصله انه ان شك في
 النية ضرر مطلقا قبل الفراغ او بعده الا ان شك بعد الصلاة فلا يشر
 نها انه شك في شرطها بعد ها وهو لا يشر على الرجح اما غيرها
 قبل الشروع فيها او قبل فراغها فلا يجوز فعلها ولا اتمام ما هو منها البطا
 نها اعتمد ذلك كله الرملي مخالفا لبعض المتأخرين **قوله** وسقته اي
 الوضوء الواو عطف التسنن على الفروض وبهذا التقرير علم ان الضمير
 في سنه عايد على مذكور وهو ما في المتن المتقدم وهو قوله فروض
 الوضوء **قوله** عشرة اشياء بعد المضمضة والاستنشق واحدا كما قاله ابن
 قاسم واما المؤلف فجعل تحليل الحية والاصابع واحدا **قوله** لم يحصر
 السنن الخ والمعنى من سننه وما دل عليه كلام المصنف من الحصر فمحصول
 على الاضافي باعتبار المذكر وقد ذكر في الطراز انها نحو خمس سنن
 وهذا اندفع ما لبعضهم هنا **قوله** لم يحصر اي لم يقصد الحصر الحقيقي
 بل صورته لما تقدم له في الخطبة من قوله وحصر الحصال وبهذا التقرير

يندفع ما اعترض به علي الشرح فليتنامل **قوله** التسمية اول الوضوء ولو بما مضى
كما شمله كلامهم خلافا لبعض المتأخرين لانه قربة والعصيان لعارض اذ
شهد الرمي **قوله** اول الوضوء وحكي المحب الطبري عن بعضهم الشعور قبلها
اهل الروض وجزم به م **قوله** فزايح المعتقد انه ايجاد معدوم لا كثيرا
موجود **قوله** المبينة لواجباته اي حيث لم تذكر فيها البسطة وقد قال
عليه السلام والسلام للاعرابي توضحا كما امرك الله رواه الترمذي
وحسنه وليس فيما امره الله تسمية اهل بي الروض **قوله** وضعيف فان
صريح علي الكمال **قوله** وجاء ابي له اما في غير الثانية فلا ياتي بها الا ان طلب
ترك الكلام حالة الجماع ولكن محل الكراهة في غير ما يتعلق في الجماع اما ما
يتعلق به فلا يكره كما صرح به الرمي في باب النكاح اه قال في الروض روي
الشيخان خبر لو ان احدهم اذا اراد ان ياتى اهله قال بسم الله اللهم
جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فانه ان يقدر بينهما
ولد في ذلك لم يضرب الشيطان ابدا **قوله** وتكره لمحرمة ومكره هذا ما
قاله القولي ونقل عن تقرير الزيادي اعتماده لكن في شرح الرمي
تحريم على الحرام وعبارته ويظهر تحريمه في الحرام اه **قوله** فيمنع الوضوء
الذي كاصح به في الاقليد وظاهره ولو بنية رفع الحدث ولا يشترط
وان توقف بعضهم في اجزائه ما لعدم شموله ما تقدم الوجه واما
السنن المتأخرة فتابعة لان المراد بنية ذلك بحملة تلك الاعمال
فيصدق ذلك مع كون بعض اجزاء الجملة لا رفع فيه ولا استحانت
وتضمن كلام بعضهم اجزائية الوضوء لتلك السنن المتقدمة وهو
ظاهر اه ابن قاسم **قوله** بان يقرن النية بالتسمية الخ اي كما يقرنها
في كبرية الاحرام وبهذا اندفع ما قيل ان قدرها بما مستحيل لانه ليس
التلفظ بالنية ولا يعقل التلفظ معه بالتسمية م راه حاشية
الزيادي **قوله** بعد فراغ الوضوء انظر هل هو غسل الرجلين او الذكر
الذي بعده اه ابن قاسم علي المزاج قال شيخنا ينبغي الشك لانه من

متعلقاته

من متعلقاته ويطردوس وسنده الشيطان عن الذكر الذي طلب
الوضوء للن يعارض ما قاله شيخنا اما افني به الشمس ابن الرمي حين
يسئل عن ذلك فاجاب بقوله المراد بالفراغ من افعال الدنيا للجماع لا ان
يجعل قول الرمي من افعاله اي ومتعلقا وهو بعد فليتنامل **قوله** فانه
يأتي بها والحاصل ان التسمية على الاكل سنة كفاية ولا تحصل من جالس
لا الاكل بل الشئ اخر كالحزق من عهدة الدعا الولوية ولا تحصل من احد
جماعة تخصر كل بطعام ياكل منه وحده وفعل بخلاف ما لو حضر وياكلوا
علي الاشاعة ووقع ان كلامهم كل ما يليه اتفاقا وبقي ما لو جلسوا ليلا
ياكلوا وسماوا واكلوا وجلس ثوبا معا غيرهم هل يكفي بتسمية الاولين
وما لو قام شخص وجلس مكانه غير مع جلوس بعض الاولين
قال شيخنا الشمس الثوري والوجه في الاول والطلب من الآخرين لا
نقطاع حكم الاولين بانفسهم وفي الثانية الطلب من جلس وان
الطلب انما يسقط بفعل البعض عن كان مع ذلك البعض عند فعله
ما امر به فليتنامل **قوله** كوعبه الكوع والكاع ظرف اليد الذي يلي الابهام
كما في الصحاح **قوله** فان شك في طهرهما الخ اي كل ما فان شك في طهر البعض
تعلق الحكم به فقطاه ابن قاسم **قوله** حتى يغسلها فان كانت الخفاست
مخففة هل يكفي بالرش ثلثا فاقضية التعليل وهو رعاية التطهير
الاكتفى اه ابن قاسم قلت ومقتضى كلامهم عدم الاتفا هذه الغسلة
الثلاث هي المطلوبة للوضوء وقد شرطوا السيلان في كل عضو طلب
غسله وجوبيا في الواجب ونديا في المندوب تامل بانضاف لكانته
نعم يظهر ما قاله ابن قاسم فيما اذا اراد غير الوضوء كادخال يده في نحو
مايع فليتنامل **قوله** الا يغسلها ثلاثا هذا اذا كان الشك في نجاسة غير
مغلظة فان كان الشك فيها فلا يخرج من الكراهة الا يغسلها سبعا
احدا بقراب طهور قال ابن حجر في شرح الاشارة لا بد في تحصيل السنة
من غسليين بعد السبع لان السبع بمنزلة الواحد اه وما قاله مبني

على استحباب تشليلها والراجح لا يستحب وعبارة شرح الرملي تقتضي
 ما ذكرناه **قوله** عنا حكما الخ وفيه انه قد يقال لكنه على الغاية في الخبر
 بما يقتضي بالمرّة الواحدة اهـ الشمس الثوري **قوله** المضمضة المعتمد
 ان الاستنشق افضل من المضمضة لقول ابي ثور بوجوبه ولا حذر
 الواردة فيه اما الغم فافضل من الانف لكونه محلا للاذكار والقران
 واكثر منفعة اهـ **قوله** حسب اي المضمضة دون الاستنشق اي اذا
 اقتصر على ما فعل لان المضمضة والحالة هذه وقعت في مركزها
 فلا يضر مقارنة غيرها فان ابي بالاستنشق بعد ذلك حصل بل قال
 بعض مشايخنا بحصولها في الحالة المذكورة قال ابن قاسم في شئ
 الكتاب فيما اذا وقع معا حصل الاستنشق وغابت المضمضة ومقتضى
 شئ مرموفاة الشئ والمعتمد الخ اعتمد ايضا مرفى شرحه **قوله** واما اللغات
 وكذا المحقق به كالمسك لترك النية على الواجب اهـ **قوله** اربع لغات
 اي بقطع النظر عن المفرد والا فلا يقال اربع لغات **قوله** لضفره هو
 بالضاد المعجمة والغا كشعر البر الذي يجعلونه على راسهم كالقلا
 كالفسوسة ومثل الضفر الطول كما في شئ الروض **قوله** ولم هذا في نسخة
 وكذلك ورّج صاحب العباد الخ معتمد **قوله** كل الخ بشرط منها ان
 لا يكون لبيبه محرما لانه كان ليس بها محرم لانه لا يخلو فيه لعارض
 كغاصب ومنها ان يكون مسح العمامة معصلا بمسح الراس فلورفع
 يده صار الماسح مستحلا ومنها ان لا يكون على العمامة خمس معفو عنه
 كدم براغيث الرابع ان لا يحسب من العمامة ما خيل التقدير المحسوم
 الخامس ان يبدأ بمسح جزء من الراس اخذ من قولهم هم بخلاف غسل
 ما زاد على الواجب من الغرة والتخيل اولا فانه يحصل به السنة
 وقولهم من والتخيل هو بالنسبة للتخيل ظاهرا الارشاد ويعتمد بالتخيل
 قبل غسل اليد والرجل بخلاف الغرة فيما يظهر لا اعتبار بمقارنته النية
 لمبتوعها وهو الوجه اهـ قلت هذا ظاهر فيما اذا لم ينوي مع غسل

قوله

قوله

الفرق

هذا ما لا يخفى عليه من غير ظاهري فقد قالوا بما فيه فاسم قال شيخنا

اليدين

اليدين قبل غسل الوجه فقد قالوا بطلب النية قبل ذلك ليشاب على
 السنن فان نوي حصلت الغرة ايضا فليتأمل كتابه **قوله** ويغفر
 من قولهم كل الخ هذا التعبير يفهم حصول السنة بتقدير العمامة على
 مسح الراس وتأخيرها وبذلك صرح في شرحه على المنهاج وعبارة م
 في شرحه وظاهر تعبيرهم بالتكبير ان مسح العمامة متأخر عن مسح
 الراس ويحتمل غير اهـ **قوله** ومسح جميع الاذنين في الروض وشرحنا مسح
 الرقبة اخلا يس قال النووي بل هو بدعة قال واما خبر مسح الرقبة امان
 من القتل فموضوع واثر ابن عمر من توضا ومسح عنقه وفي الغل يوم
 القيامة غير معروف اهـ **قوله** وبأخذ لصاحبه قال في شئ الروض لا يربها
 اي لصاحبه من الاذنين كالغمر ولا نف من الوجه اهـ وقوله وبأخذ لصاحبه
 الخ قد يقال هذا نص صحيح في انه لا يعتد بمسحه بما لا يذنين بل ولا يذليل الثانية
 والثالثة من مسح الراس وهو مشكل اذ هو طهر وروى بحباب بان المراد
 الاكل لصل السنة فانه يحصل بذلك كاجزء به السك في فتاويه اهـ كذا في
 شئ م **قوله** ما جدي غرس بلل الراس من المسحة الاولى **قوله** اهـ
 مسحه بكسر الهمزة اي راسها متمسكا بذكرهم ذلك عقب
 مسح كل راس وهو وهم اذ لا يتقيد سن مسحها على ذلك اهـ ومثله في شئ
 م رقلت وما يقوي النكير على هذا الذهاب لما ذكره تصحيحهم
 يس تطهيرها اثني عشرة مرة ثلاثا مع الوجه ومع الراس كذلك
 واستقلا كذلك واستظهرها كذلك اهـ يقال له الكوش في الحنة
 هذا صريح في انه غير الحوض وقيل هو الحوض وجمع بان من قال في الحنة
 نظر الحقيقة فان الاحاديث الصريحة دالة على ذلك والقول بان
 الحوض نظر الي ان ماه منه له ميزاب متصل به يصيب في الحوض
 اهـ **قوله** خرس الكوش اي خرس ماين وفي حديث ابن عباس من اخل
 اصبعيه في اذنيه سمع خرس الكوش خرس الماصوت اهـ اراد مثل صوت
 خرس الكوش اهـ نهاية ابن الاثير **قوله** فنسأل الله الخ لا يخفى ان هذا

قوله

انما هو في حوضه صلي عليه وسلم الذي هو خارج الجنة
فذكره في الكوش الذي هو في الجنة غير محله مع انه ليس في الجنة ظمأ
فليتأمل انه ما قاله بعضهم قلت وفيه نظر بل ما قاله الله في محله اذ
ما الحوض من الكوش لما تقدم في القولة السابقة ان له ميزابا
متصلا بالكوش يصب في الحوض فن شرب من الحوض فقد شرب
بالضرورة من الكوش ويقال ارا د بالشرب لازمه وهو دخول الجنة
اذ من شرب من الحوض ودخل الجنة وهو لا يظلم بعد ذلك الشربة
فليتأمل **قوله** وكل شعر الخ كعارض الرجل الكثيف وقد يراد بالحية
ما يشمله اها ابن قاسم اي فيكون داخل في كلامه فلا يحتاج لزيادة
قوله من خلفه الاولى من اسفلها اذ مرجع الضمير مونت وهي
الحية كذا قيل واقول بل الاولى التذكير اذ مرجع الضمير مذكور وهو
الشعر بل هو الظاهر المتبادر **قوله** وهو المعتمد وهو راي ضعيف
والذي اعتمد الرماي وغيره زاد ابن عبد التخليل المحرم **قوله** بالنشيد
هذه العبارة للرماي وغيره زاد ابن حجر باي كيفية كان انتهى وقال
الشوري لا ولي جعل اصابع اليمين بين اصابع اليسرى من ظهرها
واليسرى كذلك انتهى وذلك لتخالف العادة للعبادة انتهى لا ينافي
القول بكونها لانه محال ان يمسح بالمسح ينظر الصلاة انتهى ابن قاسم
والمراد بالمسح مكان الصلاة ولو غير متجدد كدراسة تقام فيها الجمعة
وغیرها **قوله** بخنصر يده اليسرى هو المعتمد وما في المجموع ضعيف
قوله لم يجوز تقربا اي لانه تعذيب بلا ضرورة ان خاف محذورتهم
فيما يظهر اخذ من العلة انتهى شرح الرملي **قوله** لم يتعرض النووي
ولا غيره الي تثليث التخليل في عموم هذه الكلام مسامحة اذ هو متناول
للمص و قد صرح بالتثليث في قوله والطهارة ثلاثا وثلاثون كما قرره هو بقوله
ويستوي في ذلك المسح والغسل والتخليل ثلاثا وثلاثون كان داخل في
عبارة ثم ضمنا فليتأمل **قوله** ومقتضى هذا الخ قلت وهو صريح كلام

خادم

وتابعه الزيات

ما بلغ

المص

المص الا في قوله والطهارة ثلاثا وثلاثون كما صرح به الشرح **قوله** تقديم
غسل اليمين الخ مثله في ذلك ملو طهر غير الا قطع ونحوه فانه
يبدأ باليمين ويكره خلافه كذا في فتاوي الشمس الرملي **قوله** والرجلين
دخل في ذلك ما لو كان لا يس خف فيما يظهر خلافا لمن قال بمسحهما معا
انتهى شرح الرملي **قوله** وكره عكسه اي تقية اليسار فيا طلب فيه تقديم
اليمن كان غسل يده اليسرى قبل اليمن ولو غسلهما معا كسر وانتهى
ابن قاسم في شرح الكتاب **قوله** فلا ييس الخ فلو رتب التسليم فيما ذكره بل
يكره فيه نظر انتهى بن سم في شرح الكتاب ونقل بعضهم الكراهة عن شرح
الروض قلت وفي نسبة الجزم بالاراهة لشالروض مسامحة اذ هي ليست
صريحة فيه لان المذکور فيه كراهة عكس للترتيب وكلامنا في العينة
غايته انه قال فيه بعد ذلك وقد يؤخذ من كلامه انه يكره تقديم
احد الاذنين او الخدين او الكفين لغير اقطع بحمل العكس على ما يشمل
ذلك لا عكس المعية الترتيب وعبارة بن قاسم علي الترتيب ما مضى قوله
فيظهر ان دفعة فلو بدأ باليمين فجوز في شرح الروض اخذ كراهة من
عبادة لانه فرض الكلام في الترتيب اعم من البداية باليمين وذكر الرملي
ان في ذلك تردد ومال لعدم الكراهة فليراجع انتهى بحجوفه **قوله**
من بعتة العلة ليست قيد الحق لو كان سليما او لم يتاثر له الا بالترتيب
كان اراد غسل كفيه بالصبي من ابريق فينتج تقديم اليمين انتهى سم
قوله والمغسل ولوللسلس على الوجه انتهى حشر الزيات **قوله**
سكت المص ولو اراد الدخول لما ذكره يقييد بالطهارة بل كان يعبر
بالتثليث هذا وفي بعض النسخ والتكرار وهي اولي لشمولها لما ذكره في
حاشية الغزي لتبين ما نكسه ان ميل الشهاب العبادي في حواشي
شرح البرجة الى عدم الاستحباب لتكرار غير الطهارة اه **قوله** والظاهر
الحاق الجبيرة والعمامة اذ اكمل عليها بالخف هذا راي والذي اعتمد الرملي
وتابعه الزيات في عدم الحاق وجزمها باستحباب التثليث وقرئ الرملي

بينهما وبين الحق بانه انما كره فيه مخافة تعييبه ولا كذلك انتهى **قوله** كيف
 يكون اساءة وظلم اي مكرها كما في شئ الروض **قوله** في كل من الزيادة
 والنقص وقيل اساءة في النقص وظلم في الزيادة في الظلم مجاوزة الحد وقيل
 عكسه اذا الظلم مفسر بالنقص ايضا قال تعالى اتاكم بها ولم تظلم منه
 شيئا اي تنقص منه انتهى **قوله** وجري عليه في التحقيق الذي في خط المؤلف
 وجري عليه في التحفة وهو الصواب اذا المراد بالتحفة شرح التنبيه للنووي
 كما بين ذلك الشهاب الرملي في حاشية الروض وعبارة شئ الروض وعلى
 ذلك بنه النووي في شرح التنبيه انتهى **قوله** وادراك الجماعة افضل عبارة
 ابن حجر قد يندب تركه بان خاف مخوفة جماعة لم يرمى غيرها **قوله** وسائر
 عباراته اي ما لم يحصل خلاف في ذلك المندوب ولا فعله وان خاف فوت
 الجماعة لم يمس الرأس مثالا كما قاله سم **قوله** لم يحصل التثليث اي ويكون
 مكرها كما تجد بالوضو قبل فعل صلاة انتهى سم **قوله** وياخذ الشاك
 باليقين لا يقال الرابعة بدعة وترك سنة اسهل من ارتكاب بدعة
 لا نأقول لا تكون بدعة الا مع تحقق كونها رابعة انتهى شئ الرملي
قوله ولا اعتبار بالفيلة الأخيرة اي اذا واصل بينهما وبين ما قبلها
قوله بالصواب فان ارتكبه فالاولي ان يقف الصواب عن يسار المتوضي
 لانه امكن واحسن ادبا انتهى حاشية الزيادي **قوله** وهو خلاف الاول وانما
 لم تذكره كما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم صب عليه في حجه الوداع
 والمغيره في غزوة تبوك انتهى شئ الروض **قوله** اما اذا كان ذلك لمضاي
 او قصد بها تعليم المعين لم يكن خلاف الاول فيما يظهر انتهى بن حجر
قوله ولو بسدل اجرة مثل اي فاضلة عن كفايته وكفاية هو منه يومه
 وليلتنه فان لم يجد لها صلي واعاد **قوله** وهو خلاف الاول معتد
قوله انه مباح ضعيف **قوله** تنشيف هو اخذ الماء بخرقة ونحوها كما في
 القاموس **قوله** بمندبل قال في شرح مسام المندبل بكسر الميم وهو
 معروف وقال ابن فارس لعلة مأخوذ من المندل وهو الفعل وقال

غيره مأخوذ من المندل وهو الوسخ لانه يندل به ويقال تفدلت بالمندبل قال
 الجوهري ويقال تمندلت به وانكرها الكسائي والله اعلم انتهى **قوله** ويل للآ
 عقاب اي كصاحبها وخص لا عقاب دون غيرها من يقيه الاعضاء لانه
 لما كانت العقاب محل القيت رغب اليها الناس قد يففلون عن ذلك فيففلون
 فليس بالترك الاحتياط **قوله** خضها الصيمري هو يفتح الميم افصح من
 ضها **قوله** بالمرفق اي وبالكعب هذا هو المعتمد ويحقق بما لوصب عليه
 غيره ما لو توضا من نحو الحفية فانه بيد بالمرفق في اليد وبالكعب في
 الرجل **قوله** وان لا يلطم هو بكسر الطاء كما في شئ الروض **قوله** موقه ويقال
 ماق بالهزة فلهما وتبدل في الاول واو وفي الثانية الفا **قوله** ومثل
 الحماط بفتح اللام موخر العين وهو المراد اما بالسر مصدر له خطته اذا
 راعيته يقال الخطه ولخط اليه اذا نظر اليه بموخر عينه اه صحاح **قوله**
 الغضون هي مكاسر الجلد كما في شئ الروض **قوله** ومنها ان يحرك الخ ومنها
 ايضاً ان يقدم السليم الاستنجاء على وضويه ومنها الشرب من فضل وضويه
 اه شئ الدرداد لا بن حجر **قوله** ان ينوقي الرشاش اي لا يتوضا في موضع
 يرجع الرشاش الما فيه اه شئ الروض **قوله** بعد فراع الوضوي عقبه
 بحيث لا يطول بينهما افضل عرفا فيما يظهر لكن هذا انما هو للافضل والما السنة
 فتصل ما لم يجدت فيما يظهر قاله الشوربيري في حاشية التحرير **قوله** رافعا
 يديه اي ويصره اي ولو نحو اعني من في ظلمة وذلك لان الما قبله الدعاء
 والطلب لشيء بسيط كفيه لخذله والداعي طالب **قوله** فتحت له ابواب
 الجنة الثمانية الخ فان قيل من اذن له في الدخول من باب فانه لا يتعداه فاه
 قايده فحكمها ودخوله من اهلها شاق قلت قال ابن سبيد الناس قال العلماء
 فتحها والدعائها تشريف واشارة بذكر من حصل له ذلك على روض
 الاشهاد وهو نظير من يتلقى ابواب متعددة وكل يطلبه للدخول ويحل
 هو من حيث شاء اه يثبت بقي من سنن الوضو طالة الغرة وطالت

هذا هو الوجه
 في قوله رافعا
 يديه اي ويصره
 اي ولو نحو اعني
 من في ظلمة وذلك
 لان الما قبله الدعاء
 والطلب لشيء بسيط
 كفيه لخذله والداعي
 طالب

التحليل لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم انتم الغر المحجلون يوم القيا
 فن استطاع منكم فليصل غرتي وتحجلا وصفاي قوله الغر المحجلون بيض
 الوجوه والرجلين كالفرس الاغزو والذئبي وجده به بياض والمجل
 الذي قوامه بيض والاطالة فيها غسل الزايد علي الوجه من جميع جوانبه
 وغايته غسل صفحتي العنق مع مقدمة الرأس وفي التحليل غسل الزايد علي
 الواجب في اليدين والرجلين من جميع الجوانب وغايته استيعاب
 العضدين والساقين وعلم ما تقرر ان كلا من الغرة والتحليل شامل
 لمحل غسل الواجب والمستنون ولا فرق في سن تطويلهما بين بقا محل الغرة
 وسقوطه لان المسور لا يسقط بالمعصية خلافا للامام ادهن م
 وانظر هل الغرة والتحليل علامة يوم القيامة لمن توجضا بالفعل او لا بل
 ها علامة مميزة لهذه الامة من غيرها وان لم يوجد مننا وضو قلت
 قال شيخ الاسلام في سن البخاري انه خاص عن توجضا بالفعل ونقل
 عن الزناني المالكي شارح البخاري ايضا انه قاله هذه المتبعة علامة
 لهذه الامة تميزها من غيرها توجضا ولا تنشر يقاله عليه الصلاة
 والسلام وعلي قول شيخ الاسلام اذا وضاه الفاسل بعد موته يقال
 انه توجضا بالفعل او لا محل نظر ولا يبعد نعم خصوصا اذا عولنا
 علي سعة الفضل فان قلت هل يعتد بالغرة والتحليل اذا فعل قبل
 غسل الواجب او لا يعتد بهما الا بعد غسل الواجب لانها تابعان والتابع
 لا يتقدم علي متبوعه قلت ان من رغب حواشي الفتاوي كما ايضا في
 حثي زمني انهما يحصلان بفعلهما قبل غسل الواجب فيكون فاعل ذلك
 مؤبا للنية وخالف ابن حجر في شرم الارشاد فقال انه يعتد بالتحليل
 بعد غسل الوجه لا اعتبارا لنية النية لم يتبعها اه قلت وبويد ما قاله
 ابن حجر ان نية الوضوء الواقعة عند غسل الوجه لا تنقطع علي الغسل
 فلا تشمل الغرة بخلاف التحليل الا ان يقال الغرة في هذه الحالة صارفة

في حثي زمني انهما يحصلان بفعلهما قبل غسل الواجب فيكون فاعل ذلك مؤبا للنية وخالف ابن حجر في شرم الارشاد فقال انه يعتد بالتحليل بعد غسل الوجه لا اعتبارا لنية النية لم يتبعها اه قلت وبويد ما قاله ابن حجر ان نية الوضوء الواقعة عند غسل الوجه لا تنقطع علي الغسل فلا تشمل الغرة بخلاف التحليل الا ان يقال الغرة في هذه الحالة صارفة

كالسوق

كالسن المتقدم علي غسل الوجه وهي لا يحصل ثوابها الا بنية فاذا نوي
 سنن الوضوء عند غسل اليدين دخلت الغرة هذا وقد علمت ان طلاق
 م ركنا لزيادة حصول الغرة مطلقا نوي السن او لا **قوله** واحد قبله
 والضايط انه ليس من كل ما فيه خلافا انه يقتضيه لمس الميت مطلقا
 ومن امر المحسن والمنفعة تحت المعدة وفرج البريمة وكالبوغ بالسن
 والقي ورفع اللصوق عند نومه الا ندمال فراه لو يندمل والردة اه
فصل في الاستنجاء وهو ازالة الخارج من الفرج عن الفرج بما اوجز
 بشرطه فلا يجوز فيما طر علي المحل ولا ما خرج من الفرج وانتقل الي غير محله
 علي ما سياتي وقولي في الاستنجاء اي واداب قاضي الحاجة ولا يعد خلافا لانه
 ترجم شي وزاد عليه وشرع مع الوضوء لئلا الاسر او قيل اول المبعث
 اه مناوي في الشرح الكبير عند قوله علي الصلاة والسلام اذا استطاع
 الخ قال العلامة ابن سم وهو من خصايصنا كما نقل عن ابن سراقه
 وغيره ورخصه كما قاله الراعي وقال ابن الرينة انه ظاهر كلام الاصحاب
 اه قلت صرح قول من قال بالخصوصية انه لا فرق بين سكونه بالماء
 او بالحجر ويعارضه ما نقل السيوطي ان الخصوصية بالحجر لا بالماء فان
 قلت قد ورد ان العرب كانوا يستنجون بالاجاج اذكره النووي في الثنا
 علي اهل قبا حيث قال ما نصه الحديث المشهور في اهل قبا بان الثنا
 علي جميعهم بين الماء والحجر لا اصل له بل اصل الثنا عليهم استعمالهم الماء لان
 العرب كانوا يقتصرون علي الحجر اه ما قاله النووي فظهره من نيتهم
 علي العرب بذلك وهو صريح في عدم الخصوصية قلت ويمكن ان
 يجاب بانه انما ينافي الخصوصية اذا كان استعمالهم الحجر بغيره والعرب
 اهل اوثان لا كتاب لهم فاستعمالهم الحجر اتفاق لا يشرع فليتل **قوله**
 وهو الظاهر اعتمد روايتا عه خذوه ولعله المراد ببعض المتأخرين
 في كلامه انه في شيوخنا القليوبية هذا والذي في كلام الرماهي انه
 يتعين في حقه تقدم الاستنجاء علي وضوءه كما قاله الشارح قال بعضهم

وتقدم الاستحباب في حق غير السليم عالا خلافا فيه بل متفق عليه وانما
الخلاف في وضوءه هل يرفع حدثه قال الشارح لا يرفعه والمعتدل الذي
قاله الرضائي انه يرفع وهو المعنى ببعض المتأخرين في كلام الشارح **قوله**
اذ انقطعها بفتح التاء على الاكثر في المفسر باذادون المفسر باي فانه
بضم التاء فيه على الاكثر قال في المعنى وان كنيت باي فعلا تفسره فضم
تاك فيه غير معترف وان كنيت باذافلا تفسره ففتحة التاء فيه غير
مختلف **قوله** لكن الاول ان هذا الاستحباب والاستطابة وقوله والثالث
هو الاستحباب **قوله** لا على الفور اي ما لم يلزم عليه قضيته بنجاسة
فان ترتب على عدم الفورية تضمنه وجوب الفور كما قاله ابن قس
قوله عند الحاجة اي كالقيام الى الصلاة وضيق الوقت فيجب
الفور فايضا جميع ما ذكر في هذا الفصل من الاداب محمود على
الاستحباب الا الاستحباب والاستدباب والاستحباب بشرطه واخره عن
الوضوء كما في الروضة اشارة الى جواز تأخره عنه في السليم ومن قدمه
عليه كالمحتاج نظرا الى من تقدمه على الوضوء في حق من ذكر **قوله** تبصرها
بالماء اي ولو من ما رزم ويجزي اجتماعا والمعتدل انه خلاف الاول اه
حسبة روى وقيل ازالة النجاسة سواء كان استحبابا او غيره مكرهه
وقيل حرام وقد رايت اهل مكة يتنعون من استعمال ما يها في
الاستحباب ويتنعون الشئ البليغ على من يفعل ذلك ومقصود
بجهلنا مزيد تعظيمها **قوله** لان العين تزول بالحجر الى قدر
يتعين الحجر فورا كان قضا الحاجة بمكان لا ما به وعلم انه لا يجد الماء
في الوقت وقد دخل فينبغي وجوب الاستحباب بالحجر فورا ليدخل في
الخارج فيمتنع الحجر فيلزم فعل الصلاة بدون استحباب لو اقتضى الحال
تأخير وخشي من اصابة البول جازان يحققه بيده ابن قاسم
فان قلت صرحوا بحرمته التضمن بالنجاسة وهذا منه قلت
يبعد والحرمه بعد الحاجة وهذا لها **قوله** انه لا يشترط الخ اي ولا

الشم

اشرف استعمال غير الطاهر اذا غابته استعمال النجس لما حوته وهو حايض
قد يحجب استعماله كما قال بعضهم بان لا يكفي ما معه من الماء لو لم يمس
بالنجس الذي لا يجد غيره بل لا يبعد تفضيل الجمع ايضا مع عدم الا
نقلا بالحجاء لباقيه من تقليل محامرة النجاسة اه ابن سم **قوله** وان
يعمل حرج في تعميم كل حجر لكل المحل وتعيينه عبارة الاسفار حيث
قال ومسح جميع موضع الخارج الخ اي فلا يكفي التوزيع لجانبية والوسط
وهذا التقرير مخالف للمنقول في الغرض والروضة من ان الخلاف في
الاستحباب وان يجزي كل من اللبنتين ويدل للتوزيع رواية الدار
قطنى الحسنة الاسناد اوله محمد احمد ثلثة لمجار تحرين للصفحتين
وحج المسربة وقد مال السبكي وابن النقيب الى تعميم المحل بكل مسحة اذا
التوزيع يذهب فايده التثليث وقد تبعها شيخ الاسلام وخالف
المحلي في شئ المنها وقد الف كل من الشيخ وغيره والشيخ ابن الحسن البكري
مولف واعتمد فيه الاستحباب واعتمد التماسك ما به وما اعتمد شيخه
من الوجوب واجابوا عما ورد من التوزيع بان المراد به شدة الاستحباب
عما د على جانب مع التعميم بكل المحل فيجوز مثلا فيما عساه به الجانب
اليمين بشدة مع تعميم الكل وحجرا الوسط يعبر كل المحل بشدة اه **قوله**
ينبغي لكل المحل اي يقينا ولو شك بعد الاستحباب هل وجدت شروطه
ام لا فالوجه عدم الاجزاء الاستحباب بالحجر خاصة لا يصار اليها
الا بيقين اه ش العباب لمرو مثله في ابن حجر وهو مشكل ما قدمه في
النجاسة بشرح العباب الذي منه انه لو شك في ما استعماله هل هو
عظيم اوله من الاجزاء وما في المجموع من انه لو شك في الحجر هل هو مستعمل
اوله من الاجزاء شوري اي فالحق الاجزاء هنا ايضا مع ش ومثل ذلك
بالاولي ما لو شك في اصل الاستحباب هل وجد او لا بعد تحقق الخارج
قوله فيما بنجاسة اي وهكذا ولو لم يحصل في المحل الا قدر لا يزيل
الا ما وصفا الحرف هل يقطع الاستحباب او يجب ثلاث مسحات وان

٢
قوله بالمدينة
اي الكينة اه

پاکستان

٢
وكان في القلعة من
الرجال والجنود
والنساء والصبيان
والكل في خوف
منه وجميعهم
يخافون من
قوته وجميعهم
يخافون من
قوته

لا رطباً

٣٨ لم يستثنى الماء العرق قد لم يقطع بع الاتصال فان قطع بعين في المنفصل الماء هو

7

خروج مفعده المسور ورواها بدهان من ابتلى هنا مجاوزة الصفة
والخشفة دايعا في عنده ويجوز للحر للضرورة **قوله** والواجب في
الاستنجاء التنبيه في كيفية الاستنجاء تفصيل حاصله ان الاستنجاء
بالحر فتنقع المرأة البول والغائط باليسار من غير استعانة باليمين في شئ
وكذا الرجل في الاستنجاء من الغائط اما استنجاءه من البول فان استنجاه
ونحوه امسك الذكور باليسار ومسحه على ثلاثه مواضع ولا يردده
على موضع واحد فينقل الخس فان امره على موضع مرتين تعين الما وقال
القاضي الحسين ولو وضع راس الذكر على جدار ومسحه من اسفل الى اعلى
لم يجزه وان عكس اجزاه وقضية كلام الجمع وغيره اعتمادا جزا المسح
ما لم تنتقل الخساسة سواء كان من اعلى الى اسفل او عكسه وان استنجى
بغير جدار رخص الجرح باليمين ومسك ذكره وحركه باليسار هذا اذا لم يملكه
امسك الجرح بعقبه وابهامي رجله ولا اخذ الذكور باليسار ومسحه
بالجرح ثلاثا ملخصا من شرم روي رحمه الله تعالى **قوله** لو نال
تتحقق الخ قال ابن حجر ان شمره من الماء في الجرح فانه دليل على نجاسته كما
هو ظاهر اد قلت وهو مستفاد من التعليل وهو قوله لا نكاح نجس بالشك
واما التعليل الثاني وهو قوله وان لم يمسح فلهذا في عدم النجس
للمحل سواء شمره من الملاءة ام لا قال الشيخ روي واطلاقه في خلافه
بين ان شمره من الملاءة في ام لا فلهذا الثانية **قوله** والظاهر كلام الجرح اي
وهو الكراهة لكن قال سم في شبه الكتاب ان الكراهة محلها اذا لم يكن المحل لها
امام مع الرطوبة فينتج عدم الكراهة فظهر القول للحسين بن نجس المحل به حال
الرطوبة ووجوب الاستنجاء قال بعضهم باستجاره خروجها من خلاف
الحليمي وغيره اد وفي شمس رانه لا يستحب ولو كان المحل رطبا **قوله**
مرتفع ثلاث ذراع هذا في حق الجالس اي لانه يستمر من سرته الى موضع
قدميه اما القائم فانه يعتبر فيه ان يستمر من سرته الى موضع قدميه
كما ان في به الوالد رحمه الله تعالى ويشترط في عرض السائر ان يعبر

ما توجب به سوا في ذلك القايم والجالس اد شمس رانه لا يستحب
حيث لم يشترط عرض للساير قال بل هو كسر القليلة **قوله**
فيها خلاف الاول قال شيخنا رحمه الله تعالى اعتد شمسنا من
الكراهة قلت لعله اعتمد في غير الشرح فان الذي رايته في شمس
انه خلاف الاول كما قاله المؤلف هنا **قوله** فلا يستقبل القبلة الخ
المراد بالاستقبال ان لا يستقبل بالراف يستقبل او يستبر القبله
يعين الخارج لا بالصدر حتى لو استبر القبله مثلاً واستقبلها
وفني ذكره وبال لغير تلك الجهة فلا حرمه اد ولو استقبل ولم يبل
بل تقوط او استبر ولم يتقوط بل بالفضل لم يجرم ولا الظاهر نعم عذرة
اد حشيه روي **قوله** ولكن بشرط ان لا يغربوا هو مقيد بغير قبلة
اي الجنوب كاهل المدينة او الى الشمال كاهل عدن لخروجهم الى مكة
الا وقت هبوبها **قوله** صلب هو بضم الصاد واسكان اللام **قوله**
لغير الترمذي الخ قال روي الدين هذا الحديث فيه لين لان فيه شكا
القاضي وهو متكلم فيه بسوا الحفظ وقول الترمذي انه اصل شئ
في الباب لا يدل على صحته ولذلك قال ابن القطان انه لا يقال فيه
صحيح وساهل الحاكم في الصحيح معروف وكيف يكون على شرط
الشيخين مع ان البخاري قد يخرج التورث بالكلية ومسلم اخبر له
استشهاد الا احتجنا على تقدير صحته حديث حذيفة اصح
منه بلا تردد ولو كان في الصحة والجواب عنه ان نفى عيشة
رفي الله تعالى عنها لا يقدح في اثبات حذيفة وهو سند
مقبول النقل اجماعا ونفيها كان بحسب علمها ولا شك ان
ما اثبتته ونفت غيره كان الغالب من حاله عليه الصلاة والسلام
وفي سنن ابن ماجة عن سفيان الثوري انه قال الرجال اعلم بحد
منها اي ان هذا لم يقع في البيت بل في الطريق في موضع يشاهده
الرجال فيه دون روجاته وقد روي الطبراني في الاوسط

ما توجب به سوا في ذلك القايم والجالس اد شمس رانه لا يستحب
حيث لم يشترط عرض للساير قال بل هو كسر القليلة
فيها خلاف الاول قال شيخنا رحمه الله تعالى اعتد شمسنا من
الكراهة قلت لعله اعتمد في غير الشرح فان الذي رايته في شمس
انه خلاف الاول كما قاله المؤلف هنا
المراد بالاستقبال ان لا يستقبل بالراف يستقبل او يستبر القبله
يعين الخارج لا بالصدر حتى لو استبر القبله مثلاً واستقبلها
وفني ذكره وبال لغير تلك الجهة فلا حرمه اد ولو استقبل ولم يبل
بل تقوط او استبر ولم يتقوط بل بالفضل لم يجرم ولا الظاهر نعم عذرة
اد حشيه روي
اي الجنوب كاهل المدينة او الى الشمال كاهل عدن لخروجهم الى مكة
الا وقت هبوبها
صلب هو بضم الصاد واسكان اللام
لغير الترمذي الخ قال روي الدين هذا الحديث فيه لين لان فيه شكا
القاضي وهو متكلم فيه بسوا الحفظ وقول الترمذي انه اصل شئ
في الباب لا يدل على صحته ولذلك قال ابن القطان انه لا يقال فيه
صحيح وساهل الحاكم في الصحيح معروف وكيف يكون على شرط
الشيخين مع ان البخاري قد يخرج التورث بالكلية ومسلم اخبر له
استشهاد الا احتجنا على تقدير صحته حديث حذيفة اصح
منه بلا تردد ولو كان في الصحة والجواب عنه ان نفى عيشة
رفي الله تعالى عنها لا يقدح في اثبات حذيفة وهو سند
مقبول النقل اجماعا ونفيها كان بحسب علمها ولا شك ان
ما اثبتته ونفت غيره كان الغالب من حاله عليه الصلاة والسلام
وفي سنن ابن ماجة عن سفيان الثوري انه قال الرجال اعلم بحد
منها اي ان هذا لم يقع في البيت بل في الطريق في موضع يشاهده
الرجال فيه دون روجاته وقد روي الطبراني في الاوسط

عن سهل بن سعد رضي الله عنه انه راى النبي صلى الله عليه وسلم يقول قائما وروي الحاكم والبيهقي عن اخيه هريفة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قائما من جرح كان بماضيه فيحتمل ان تكون هذه المرة التي كان معها غير واحدة ويحتمل ان تكون غيرهما وفيه ضعف ابن ابي شيبة عن مجاهد قال ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاصر في تنيب اعجبه ام وقوله يا ايها المايض بركة يا ايها الكنة بعد ميم مفتوحة ثم بام موحدة باطن الركبة ام **قوله** ويعتمد في قضا الحاجة يسار ظاهره سواء بال قائما او قاعدا وهو ما ذهب شيخ الاسلام ولكن الذي اعتمدوه رآه بال رجال اعتمد يساره ونصب يمينه بان يضع اصابعه اعلى الارض ويرفع باقها تكرر على الميمى ولا نه اسهل لخروج الخارج وان بال قائما فخرج بينهما واعتمد بها ام **قوله** ويكر محشر يخرج الذكر الخ اي لغير السلس فيجب ان احتاج اليه بشرطه **قوله** ان يقول الخ ولو لغير قضا الحاجة فيما يظهر بالنسبة للنعوذ وانما قدمت البسلة هنا على الاستعانة بخلاف القراءة لان النعوذ هناك للقراءة والبسلة من القرآن تقدم النعوذ عليها بخلاف ما نحن فيه ام **فصل في الاحداث** **قوله** في بيان ما ينتهي به الوضوء اي انتهامة طهارته وتعبير الشراولي من تغيير المتش اذا النقص من غير للشئ من اصله ويلزم عليه بطلان العبادة الواقعة حال وضوئه لرفع من اصله **قوله** والذي يبطل الواو الاستيناف **قوله** وعلة النقض الخ قاله فيها تعبدى اي المحصر فيما ورد عن الشارع وهي اربعة خروج شئ من النوم ومن فرج ادهي وثلاثي بشرية ذكر وانثى فتخصيص هذه الاربعة وحصر النقض بها تعبدى بخلاف جزياتها فانها تأس عليها كالنوم فنقول الش علة النقض بها تعبدى مراده ما قلنا الا ما ذكر في المتن **قوله** وعلة النقض الخ قال بعضهم الاولى واختصاصه النقض اذا ثبتت علة لا تعقل غير معقول ام وعبارة ثم رفي شرجه

مثل المؤلف هنا قلت يمكن ان يقال ان المراد من ذلك ان علة النقض بها لم تعقلها بل هو الظاهر فليست امل لكاتبه **قوله** من جهة الدليل وقال انه الذي اعتقد حجانه كافي شئ الروض **قوله** اقرب ما يستريح اليه يقال اروح واستريح واصل الشئ اذا وجد رجليه قاله الجوهري والمعنى هنا واقرب ما يشم رجليه من الجواب عن المذهب والا لما اخصص النقض بها اي ان قلنا ان القل بقوله ناقضة ساوت بقية النواقض والناقص لا يخص بالصلوة هذا تقرير كلام المؤلف وبه يندفع قول بعضهم لا محل لهذه الجملة للمنافاة ام **قوله** فترعه اسقط كلمة من الحديث هنا جملة بعد ذلك فان لفظ الحديث فرماه بسهم فوضعه فترعه ثم رماه بلخر ثم بثالث ثم ركع وسجد ودما وده تجري وعلم به النبي الخ الحديث هو شئ التنقيح لشئ الاسلام **قوله** وصلى اي تم صلاته **قوله** ولا يشغاد ايم الحديث واما الرده فلا تبطله على الاصح ام بن سم **قوله** لان حديثه الخ الاولى التعليل بالندور ولا يجب الوضوء اذا شغى الا اذا خرج شئ في اثنا الوضوء ونعبد ولا فلا لزوم كما صرح به الفزالي وغيره وهو صحيح فبطلان الوضوء مستند لذلك الخارج لا شغاه سم **قوله** لان حديثه لم يرتفع الا اذا اريد الامر الاعتباري والرفع العام اما اذا اريد المنع او رفعه خاصا وهو ما يباح له فتصحيح **قوله** فكيف يصح عدل شغاه اي فنسبة الحديث للخارج لا لشغاه اسلفناه عن الفزالي وغيره **قوله** غسل الرجلين فقط على الاصح هو المرجح في المذهب قال شيخ الاسلام في شرح التنقيح واختار النووي في مجموعه انه لا يجب بذلك شئ ويصلى بطهارته ما شاء انتهى وقد علمت ما سبق فلا تغفل **قوله** طاهر ام نجس لعود ودودة وان عامة ولا ينقض با دخال نحو عود وان كان بعضه خارجا وانما امتنعت الصلاة والحالة هذه الجملة متصلا بنجس اذا ما في البطن لا يحكم بنجاسته الا ان اتصل به شئ من الظاهر ارجح وقوله ولو عود اي ولو ملغوا فاجزقة او كان في ابوتة ولو مسدودة الراس فان الوضوء

ينتقض باخراج العود وان نفيت الخرقه او لا بنوته بحملها كالمض سم
 على الخرقه ومثلها الا بنوته كما قاله شيخنا **قوله** حافا ومنه حصاة وان علم
 ان لا رطوبة معها كما هو قضية اظلالهم وان قال في المطلب الفاضل
 ان لا تنقاض بنحو الحصاة انما هو لاجل رطوبة تصحبها **قوله** كبول
 مثله ما لو راى بدلا على القبل ولم يحتمل كونه من خارج خلافا لمن روى
 فيه ابا بن حجر **قوله** كرم اي ولو من باسور داخل الدبر كخارج ومثله
 نفس الباسور النابت داخل الدبر اذا خرج او اذا دخل وجهه وكذا
 مقعده المتخوم اذا خرجت فلو توضع لخال خروجهما ثم ادخلها لم
 ينتقض وان اثنى عليها بقطنه حتى دخلت ولو انفصل على تلك القطنه
 شي من الجرجير لخال خروجهما **قوله** كرم اي ولو من باسور داخل الدبر كخارج
 اما القطنه لو دخلت مع المقعد ثم خرجت انتقض الوضوء بخروجهما
 كما هو ظاهر **قوله** المكان المظلم بفتح الميم بفتح الميم اي المظلم
 من الارض النازل فيها من غاط يغوط اذا نزل سمي بالخارج من الدبر
 كما ان الماذكر ثم صار لفظ الغايط حقيقة عرفية في الخارج من الدبر كما صله
 لفظ الراوية كذا في الجمل الذي هو الظرف المذكور انتهى ثبت قلت
 وبعضهم اطلق الغايط على البول ايضا كاتبه **قوله** وفيها اي الصحيحين
قوله الخ هذا ما في خط المؤلف والذي في شرح الروض شكى بدون الف
 اوله وبدون تابعه الشين فاعل المؤلف ذكره بالمعنى قال شيخ الاسلام
 في حاشية البخاري شكى بالبناء للفاعل الذي هو عبد الله بن زيد و
 قال الرجل منصوب وبالبناء للفعول والرجل نائب فاعل وح فاعل محمدا
قوله جري على الغالب وقد يقال انرا بالسين القبل والدبر كما
 فسرهما شيخ الاسلام عبارة التقي ومعلوم ان جهة القبل قصد
 بالواحد والتمتع في الرجل والمرأة فلهذا التفسير ساوت عبارته عبارة
 غيره **قوله** فلا ينتقض وضوءه فائدة صحة الفسل قطعا على ما قيل والحلا
 انما هو في صحة الصلاة بخلاف القول بالانتقاض فانه اذا اغتسل ولم

يتوضا

يتوضا فان فيه خلافا فافادته ايضا كقيمة النية في الوضوء فان قلنا ببقائه
 نوي سنة الفسل ولا فاعل الحدث **قوله** بخصوصه اي بخصوص كونه منيا
قوله بعمومه اي بعموم كونه خارجا **قوله** اعظم الحديث اي وهو الرحم
قوله فلا يوجب ادونها اي وهو الجلد **قوله** نعم لو ولدت ولدا جافا انتقض
 وضوءها اعتمادا على ان لم يمتدحها الله المتابع للزركشي وغيره عدم
 نقض الوضوء بذلك واجوب الفسل عليها قال وهو وان انعقد من منيا
 ومنه لكنه استحال الى الحيوان فلا يلزم ان يعطى سائر احكامه اما
 بطلان الصوم فلا خلاف **قوله** فالذي يظهر انما يتخير هذه طريق
 والمعتمد ان ينتقض الوضوء ويوجب الفسل اما شمس **قوله** على الا فصح
 ومقابلته بفتح الميم وكسر هاءه سيكون العين فيها وكسر الميم والعين
 اما بن حجر **قوله** كالاصل في الصادق بما كان المنفتح وحدا او متعدد اقال الفقهاء
 العبادي في حواش البرهجة نقلا عن م رما نصح ولو تعدد المنفتح وخرج
 من كل منها انتقض سواء انفتح معا ام مرتبا لانها بمنزلة السبلين ويجوز
 الوجه في تلك الشبهة التحليل لانه ليس بدبر ولا يمنع الا في الدبر المحقق
قوله حيث كان فوق العورة هذه العينية لا حاجة اليها بل هي مصرت
 اذا الكلام مفروض في الاستداد العارض وما فوق السرة فلا تنقضه نعيم
 فرض الكلام فيما تحت السرة وهو عورة فالتقييد ضايع فليتنامل الكاتب
قوله اما الخلق الخ اي وتنبت له سائر الاحكام كما افتي به الوالد رحمه الله
 نقلا عن شمس رقيب ستره اذا كان فوق السرة وهل له حريم يحرم التمتع به
 كايين السرة والركبة لانه حريم الفرج فيه نظر والقياس به من الحايض وان
 لا حريم له وان ملين السرة والركبة عورة محالة اما سم علي بن حجر **قوله** من المنان
 الاصلية الخ اعتمد رما قاله المؤلف هنا وخالف ابن حجر فقال بالنقض
 بالخارج منها قال ابن قاسم فيما علقه عليه هذا يقتضي ان خروج الرقيق
 والنفس ناقض وهو في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الرمي
 خلاف ذلك **قوله** وهو ستر اعصاب الدماء الخ اي فيغطي القلب

اذن

حرمة التمتع به
 اي بالمنفتح
 ح

بسبب ذلك وهو معنى قول بعضهم النوم ربح لطيفة تليق من قبل الدماغ،
فتغطي القلب فان لم تصل الى القلب بل غطت العين فقط كان نفاسا ومن
علامات النوم الرويا ومن علامات الخاس سماع كلام الحاضرين وان لم
يفهمه فان راي روبا وشك هل نام او نفس انتقض كما ذكر ذلك من راي
شرحه **قوله** على غير هيئة المتكلم اي وان اخبره معصوم بان لم يخرج منه
شيء اذا النوم والحالة هذه ناقض وليس فيه تكذيب للمعصوم بخلاف
اذا فعله ينزل منزلة مخالف للقايل في مذهبه **نفسه** لو كان ممكنا واخبره
معصوم بخروج شيء وجب عليه الاخذ بقوله لانه يفيد القطع بالناسا
وقال ابن شرف ومثل اخبار المعصوم ما لو اخبره عدد التواتر بخروج
شيء لا فائدة اخبار ذلك العدد اليقين وقال ابن شرف ايضا لو نام غير
ممكنا ثم قال له عيسى بعد نزوله علي نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام
قم فاضل بلا وضوء وجب عليه ذلك لا المذهب حينئذ قد بطلت لانه
اجتهاد مع النص **قوله** متعدد في متن الانوار المتعددة هي سبل الحديث
ومنفذ الخرج لا غير **قوله** مقام اليقين هذا ان كان له مخرج فلو
خلق بلا دبر ولم ينفتح له مخرج وقتلنا عما اعتمد شيخنا الشهاب م ر
من ان المنفتح اصالة كالم لا يقوم مقام الاصل اذ انام غير ممكن هل
ينتقض لان النوم الغير ممكن ناقض او لا لان علة النقض مظنة
خروج شيء من الدبر ولا دبر له ولعل الاقرب عدم النقض ولا منظر
لاحتمال خروج شيء من قبله اه شمس ابن حجر **قوله** او غير ذلك يظهر دابة
ولو سائرة فلا ينتقض اي ما لم يخبره معصوم بخروج شيء فانه يجب
عليه الوضوء ابن قاسم قال ابن شرف ومثل المعصوم فيما ذكر اخبره
عدد التواتر كما قدم **قوله** لانه نادر قال ابن قاسم قضية العلة لو
اعتاده نقض اه وقال ابن شرف نقلا عن م ر لا نقض وان اعتاده
اه قلت ولما قاله ابن شرف وجهه وهو اننا تحققنا الطهارة وشككنا
في رافعها والاصل عدم الرفع **قوله** لتحقيق رؤسهم في الصحاح وتحقيق

الرجل

الرجل حرك راسه وهو ناعس وفي الحديث وكانت رؤسهم تحفق خفتة
او خفتين اه **قوله** وهو ما صرح به في الخاضعة يقتض ان عبادة
الروضة مخالفة لعبادة الشرح الصغير وليس كذلك فان عبارة الروضة
مساوية لعبادة الشرح الصغير فانه قال فيها كان نام ممكنا مقعدة
من مقرها ولو هن بلايين بعض مقعدة ومقره يخاف اه قال ابن شرف
ويتعين حمل عبارة الروضة على تخاف بغير يومن معه خروج شيء فلو
ملا يومن معه ذلك وعليه يحمل ما في الشرح اه **قوله** على قفاه ليس شيئا
بل لو نام قفاه او راكمها او ساجدا كان الحكم كذلك **قوله** ومن خصا ايصه
اي من بين امته اذ بقية الانبياء مثله عليه وعليهم الصلاة والسلام
فاية لو زالت احدي اليقين نائم مكن قبل انتباهه نقض او بعده
او معه او شك في تقدمه او في انه نائم او ناعس او في انه مكن او لا
خطري به روبا او حديث نفس فلا ثم رايت المؤلف بذلك
الباب **قوله** العقل الغريزي وهو صفة مميزة بين الحسن والقبح
وقيل غريزة تتبعها العلم بالضرورات عند سلامة الآلات اه شمس
م ر وخروج الغريزي العقل المكسب وهو ما به حسن التصرف
فلا دخل لفقدانه **قوله** كما غا أي غير اعما الانبياء اما اعما وهم
فيظهر انه لا نقض اخذ من قول الجلال السيوطي لا يجوز الجنون
على الانبياء لانه نقض ويجوز الاغما لانه مرض وبنه السبكي على
ان الاعما الذي يحصل لهم ليس كالذي يحصل لاحاد الناس واعما
هو من غلبة الاوجاع للجواس الضاهرة فقط دون القلب قال
قدور دانه اعانتهم دون قلوبهم فاذا حفظت قلوبهم اه
وعصمت من النوم الذي هو اخف من الاعما فن الاغني بطريق الاولى
اه وهو نفيس جدا اه **قوله** لان ذلك اشار الى القياس وانه اول
قوله ليس الرجل اي يقينا والمرأة كذلك ولو مخط المرأة حيوانا لكان
وجارها ل ينتقض بالسياسة في الاطعمة ما لومح حيوان

انسان
تبدل صفاته لا ذات انما يتغير
في كل ما هو من صفاته

ما كولي غير حيوان ما كولي او بالعكس هل ينظر لما كان في اول دون
الثاني او لما صار اليه فيعكس الحكم ويخرج ما هنا على ما هناك
سم علي بن حجر وعبارة لم يغب الاطعمة لو سنع مليل الى ما لا يحل او
عكسه فهل يعتبر ما قبل المسخ على ما قاله بعضهم عللا بالاصل او ما قبل
اليه كما يدل عليه ما في فتح الباري عن الطحاوي كل محتمل ولا وجه اعتبار
المسوخ اليه ان بدلت ذاته بذاته اخري ولا بان لم تبدل الاصفته
فقط اعتبر ما قبل المسخ والا قرب اعتبار الاصل في الارضي المسوخ
مطلقا كما يدل عليه الخبر الصحيح اه قلت وظاهر قوله مطلقا بل صريحه
ان المرأة اذا مسخت لو تبدلت ذاتها تنقض الوضوء ويحتمل اختصاصا
ذلك بالكل كما هو فرض المسجل وفي فتاوي الشمس م ر ان المسخ ان لم
تبدل ذاته فان مسخت فترادفها وتبدلت ذاتها تنقض ولا خلاف
قوله بتجسس وغيره كالوثنية والمرقطة والفرق بين التقض بنحو المجوسية
وجعلها كالنكر في جوار: لك الرجل له في باب النقطة ظاهر وهو ان
المس يثبت تأثير الاثارة الشهوة خالوا ولا كذا لك الملك ولا يلزم من
التملك لها المس اصل لا سيما ولا لانه شملت ذلك كله اه ش م ر
قوله انما يشير الشهوة ببطن الكف المقام للاضمار **قوله** وباطن العين
هو كذا في ش م ر وحشية زري خلا فالابن حجر حيث قال بعدم التقض
بباطن العين وبالغ في الرق علي من قال بالتقض اه **قوله** الوسخ على
البشرة الاولى خذف كلف الوسخ اذ هو الغبار الذي سيخرج به
والحاصل كما في ابن قاسم ان يقال ان الغبار المجتمع لا يضر بخلاف الفرق
المستبعد فان الحكم بالبشرة فينقض اه ويمكن ان يقال ان المراد
بالوسخ نفس العرق ويكون المراد من الكثر المتجدد فيوافق غيره
فتأمل **قوله** حنيا الى قوله ان ينبغي ذلك على صحة من كذا ثم في
ذلك خلا في يائ والذي يات له اعتقاد عدم جواز النكاح بتعالين
يونس وافتي ابن عبد السلام وقال خلا فاللقولي اه وعليه فلا نقض

باليه

قوله
م

بمسبة الحنية لدخولها في الضابط هذا وقد علمت ان المعتمد
ما قاله القموني من حل كاح الحنية وعليه فينقض لمسها وان تصور
بصورة كلمة حيث تحقق الاثارة وانه مس البشرة لا شعرا او
سنا وظفر ان يثبت او رضاع او مصاهرة اي على التابيد بسبب
مسها لمخبرها يخرج بالتابيد تحت الزوجه كغيرها وخالفوا واحترز
بالمسح عن ام الموطوءة بشبهة وبنتها فانها محرمان على التابيد
وليسا بحرم له لعدم اباحة السبب اذ وطئ الشبهة لا يوصف بالاحقة
ولا تحرثم وبقوله لمخبرها رجاء تصلي الله عليه وسلم فان نقض ينقض
الوضوء من حرم من علي التابيد لان ذلك لمخبرته صلى الله عليه وسلم
قال تعالى ولا تنكحوا ازواجه من بعد ابائكم الاثر الموطوءة في تحريم
اذ الحرة لعارض يزول اه **قوله** بنقض وضوءه بالمسها كذا راي
والمعتمد لا تنقض م ر **قوله** فلا تنقض صغيرة ولا م غير ولا في يائ ولا في
وسن وظفر قال م ر في شحه ويسن الوضوء من لمس ذلك خروجا من
الخلا فاه لان لنا وجهان قايلا بالتقض فروع **قوله** وفصراي ولونيت
على الفرج احشية زري وفش م راي خلا فاللقول حيث ائقي بان
الشعر المنابت على الفرج ينقض ورد بانه مبني على طريقة المرازمة من
ان لمس الشعر ينقض ولا يصح خلافه اه ش الروض **قوله** وظفر هو بضم
اوله مع اسكان الفاء وضها وبكسر مع اسكانها وكسرها ويقال فيه
اظفورا اه ش روض فلهذا خمس لقات والاخيرة بوزن عصفور **قوله**
وعظم اي وضو وانكشف عن جلده اخلاق ايت ابدال جلد فلا نقض به
ورافقه على ذلك العلامة ابن حجر لكن الذي ائقي به الشهاب م ر وتابعه
عليه ولده وغالب جماعته التقض اه قايده رايته ببعض الروايات بخلاف
الا فاضل ما نصه لو عقد على امرأة وقلد الحنفية في العقد ثم مسها بعد ذلك فلا
نقض لانه في هذه المسئلة حنف لان المقلد يراعيه في جميع شروط المسئلة اه
ما رايته واتول لا دخل لما يتعلق بالنكاح في شروط الطهارة فليراجع

لما كانه **قوله** ولا ينقض العوض الممان اي وان التصق بجراة الدم لوجوب
 فصله بل وان لم يجب فصله لخشيته محذور يتم منه لعارض بدليل انه
 لو زالت الخشية يجب اي فصله قاله الشيخ رضي في الحاشية بتعالين جرحه قال
 اس جرح بعد ذلك نعم لو فرض عود الحياة فيه بان ما وسري اليه الدم احتمال ان
 يلحق بالمتصل الاصل له وجه وجيه واحتمل انه لا فرق وهو لا قرب الاطلا
 قهم انه بالفصل الاول صار اجنبيا فلم ينظر لعود حياة ولا لغيره اه جرحه
 هذا والذي اعتمد الشهاب الغباري فيما لو حلت الحياة النقص به اه
قوله والذي يظهر من هذا التفصيل هو المعتمد فقد مشى عليه م ر
 في شرحه وادع بقول الاشعري الا قرب انه ان كان قطع من نصفه فالعبرة
 بالنصف الاعلى وان شق نصفين طولاً لم يعتبر واحد منهما الزوال للاسم
 عن كل منهما اه **قوله** فرج الارمني اي الواضح فلا ينقض بمس احد فرجي الخنثى فان
 قيل يشك علي ذلك فنقض كل من يدين وذكرين او فرجين ان اشتبه او كان
 زائداً امتيزاً ما تناقلت يفرق بان كلام من فرج الخنثى لا يصدق عليه
 وحده انه فرج رجل او انثى فلم يعتبر فيه الشبه الصوري بخلاف كما
 ذكرناه يصدق عليه انه يد رجل او انثى وفرج رجل او انثى سواء في
 ذلك اشتبه الزائد بالأصلي او تميز وسامت فاشترط ذلك اه ولا
 ينقض وضو المشكل الابس كل القبليين من نفسه او من مشكل اخر او من
 مس فرج نفسه وذكر مشكل كما في ش م ر يعتبره وجوبه في هذه الاخير اه
 ان كان انثى فقد مس فرجه وهوالة النساء ذلك ناقض وان كان ذكر
 فلا يخلو المسوس عن كونه ذكر او انثى فان كان انثى والمس انثى
 فقد تقدم انه ينقض بمس فرج نفسه وان كان المسوس ذكر او فقط
 فالامر واضح وان كان ذكرين فقد مس الة ذكر وهو ينقض به **قوله**
 متصلاً او منفصلاً اي بشرط ان يسمي ذكر اعرفا بخلاف ما لو يس
 الذكر وغيره عن حالته الاصلية كالذي يضرب ثوباً ثم ياحذ و ذكر
 البقر ويجففونه ثم يضربون به فان هذا لا ينقض به كما اخذوا من كرو و

فانه

فانه لا ينقض بمسه ايضاً **قوله** بباطن الكف اي ان كان له كف فلو لم يكن
 له كف هل يعتبر قدره من الذراع او لاهر المسيلة لكانته ثم رايت للسيد
 في البيوع للسيوطي نقلاً عن الزركشي ما نصه فرع قال الزركشي في ش
 انهما في فلو خلق بالهلف او قطع فله ينقض بمقدار الكف من الذراع يشبه
 المشع كالجب غسل العصب في الوضوء من نظيره اه **قوله** مع بطون الا
 صابع لو كان ظاهر اصابعه من جنس بشرة كفه دون باطنه لم يختلف
 الحكم فيما يظهر بل لو كان ظاهر الكف كذلك فينبغي ان لا يختلف الحكم ايضاً
 نعم يظهر تدوير الكف لوجه ظاهر الساعد فينبغي ان يقيم النقص جهات
 الدور اه شيب **قوله** متلقى الشفرين علي المنفذ قال ابن جرحي لا يعاب
 وتبعه رضي في الحاشية المراتب ذلك الميطان بالمنفذ كاحطة الشفتين
 بالقم اه وقال الشهاب م ر في حواشي الروض المرام بالمتلقى الشفرين
 من اولها الي اخرها اما حاذي المنفذ **قوله** ولا يما بين القبل والدراري
 وهو المسمى بالعجان **قوله** ملحق المنفذ لا ما وراه اعلم ان المتلقى له ظاهر
 وهو المشاهد وباطن وهو المنطبق بهضه علي بعض فله ينقض بالمس
 يعاين او يمتص بالاول وعلى الاختصاص فله من الاول ما يظهر به
 بالاسترخاء الواجب في الاستنجاء فيه نظراً من سم **قوله** بعض الذكر
 الم والضايط انه متى اطلق عليه اسم الذكر فنقض ولا فلا وقطع به
 الذكر ورفق حتى خرج عن كونه يسمى ذكراً لا ينقض به وهو كذلك اه ثم ر
قوله الا ما قطع في الختان وهو في الذكر يسمى قلفة وفي المرأة بظر فلا ينقض
 كل منهما بعد قطعه اما حال اتصاله قال م ر في ش شمل ما يقطع فيختان
 المرأة وهو بارز حال اتصاله اه اما عمله اذا قطع فالذي نقله الشمس
 م ر في ش العباب وبن سم في ش الكتاب انه لا ينقض لكن في حواش الروض
 للشهاب م ر النقص اه قال بعض شيوخي ولا يحصى منه **قوله** لمس
 كله اي اذا تحقق كونه ذكر رجل واضح اما اذا شك في انه ذكر رجل اختلف
 فلا ينقض كما هو قاعدة الباب خلافاً لما نقل عن ش المذهب كما يعلم ذلك

مقدم

مؤخر

لو انعكس

من كلام ابن حجر وغيره انه مسيلة لو مس بذكره غير فلا نقض به
 خلافا لابن الصباغ حيث قال بالنقض حيث قال **قوله** ولا يبان كان زائدا
 مسامتا للعامل **قوله** اذا كان الكفان على معصية ظاهرة ولو كانت
 الزائدة على سنن الاصلية وليس كذلك بل المدارا عما هو على المسامطة
 لا على اتحاد عمل بناء على المسامطة اذا وجدت المساوات في الصورة وان
 لم يتوحد النبات اه تشم من عند قوله المدار **قوله** كالاصبع الزايد حمله
 ان الاصبع الزايد اذا ثبتت في باطن الكف او ظاهرة وسامتت نقض
 باظهاره دون ظاهره بخلاف السلعة التي يباطن الكف فانها تنقض مطلقة
 اه ابن قاسم وهذا كله اذا ثبتت ممتدة كما هو صريح قوله سامتت فلو
 ثبت بطن الكف كالعود هل يلحق بالسلعة فينقض ظاهرها وباطنها او
 يقيد النقض بطنها هل ينظر ثم رايت ببعض الروايات نقض عن ابن حجر
 انها كالسلعة واقره شيخنا حنفيا الله وايا بلطفه **قوله** والذي ذكره الاصل هو
 كما قال المشافعي في نقض لا ينسب وعكسه قال زي والعصا لا تشل
 وقيل صحت **قوله** واليد لا تشل الشلل يمس في العضو **قوله** احدي
 اليدين الاولى احد الرجليين **قوله** مع تحمل تيسير فيه قصور
 بالنظر الى بطن الابهام اه ش الروض **قوله** وعدم تخريم النظر فيه قال
 في الاعقاب وقد يؤخذ من هذا النقض بامس فرج الجن اذا تحقق مسه
 وهو غير بعيد اذ عليه التعبد وله حرمته انتهى وهو ظاهر وان قلنا بعدم
 حل كاحيه اه شب **قوله** سواء اعتاد التجديد ام لا ثبتت عادة التجديد
 ولو عبرة كما افتى به الشهاب ثم روي عنه عليه ولده **قوله** بخلافه اذا لم يعتد
 اي التجديد بان لم يعجب منه في ذلك اصلا **قوله** فلا ياخذ به اي بالصد
 وهو الحديث بل ياخذ بالمثل وهو الطاهر كما ذكر **قوله** ولا اي وان لم
 يعتد تجديد خاتمة قال المؤلف في ش المزاج قال الفاضل الحسين ميني
 الفقه علي اربع قواعد اليقين لا يزال بالشك والصبر يزول والعاقبة
 محكمة والمشقة تجلب التيسير قال بعضهم كلامه بامور بمقاصدها

فصل في الغسل قوله في موجب الغسل بكسر الجيم
 قدم الموجب هنا على الغرض عكس ما مر في الوضوء وموجبه
 لثبوتة تظهر بالتأمل انتهى شب على التحرير وعبارة المؤلف هنا
 كعبارة التحرير قالوا رد على تلك يرد على الاخرى واقول لعل النكتة
 ان الغسل لا يجب الا بتقدم سببه كالانزال ودخول الحشفة
 مثلا بخلاف الوضوء فانه يطلب وان لم يوجد سببه وهو الحدث
 كالولاء اذا خرج من بطن امه ولو لم يخرج منه شيء واراد وليه ان يطوف به
 فان يتوقف على الوضوء لانه الان غير محدث لكنه في حكمه فليتأمل لانه
قوله والفقهاء اشراري وافصح اي لغة اما عندهم الفقهاء فالضم اشرار
 عليه بقوله لكن الخ وانكار الضم غلط كما في المجموع وهذا في غير غسل الغز
 اما فيه فعند الفقهاء بالفتح **قوله** ما يغسل به الرأس الاولى اسقاط
 لفظ الرأس اذ لا يقيده به **قوله** والذي الخ الو او لا يستيان **قوله**
 ستة اشياء هي مجموع الامور التي كل واحد منها على انفراد يوجب **قوله**
 اي الاولى كان الاولى ان يقول الثلاثة ويجعل الاولى في كلامه وما عطف
 عليها خبر او التقدير والثلاثة التعلق بالثلاث الى اخر الثلاثة **قوله**
 بافعال حشفة اي ولو كانت الحشفة او قدرها من مبان اه ش م
 لكن بشرط بقا اسم الذكر فيجب الغسل وهل تثبت بقية الاحكام
 المرتبة على دخول الحشفة من تحليل واحصان ووجوب مهر
 وعدة وحدث ومصاهرة افتى الشهاب م ريثوث الاحكام لكن عارضه
 الشهاب العبادي وقال في ثبوت الاحكام بعد ثبوت عرضة الانتا
 المذكور على ولده فانه بعد ايضا وقال العلامة ابن حجر في الاعقاب
 لا يثبت للذكر المبان شيء من ذلك اه اي لا يثبت لصاحبه شيء ولا الغسل
 واما الذي دخل في فرجه فعليه الغسل وبالله التوفيق **قوله** او قدرها
 من مقطوعها هذا ظاهر اذا علم بذلك فالو لم يعلم قدرها من مقطوعها
 فهو يعتبر المعتدلة او يكون من الخلق له حشفة فيعتبر فيه قدره

معتدلة الغالب امثال ذلك الذكر ويجتهد فان لم يظهر له شيء
عمل بالاحوط كل محتمل والا قرب الاخير اذ فتح الجواد ام شب وخرج
بقوله من مقطوعها اي كلها ما لو قطع بعضها وادخل البعض ولو مع
الكثر الذي قاله مريان شق وادخل احد شقيه كاصوص كالمص
اه قال ابن حجر اما لو قطع بعضها وادخل مع بعضها الباقي قدر المفقود
بل او مع بقية الذكر فلا اثر كاصوصية اطلاقهم قال وفيه بعد لان
اذ اقدم منه قدر كلها الذاهب فاولي بعضها الا ان يجاب بان الواجب
تغيب كلها او قدرها اي من فاتها وفي هذه موجود بعضها فلا
يتبع من بعضها الموجود وقد رالمفقوداه وتعبه ابن سم بقوله
هذا لا ينبغي شئنه اطلاقهم لان كلامهم مصرح بان ادخال بقية
الذكر عند فقد جميع الحشفة بل او قدرها فقط من الباقي يوثر فكيف
لا يوثر ادخال بقيته مع بقية باقي الذي يظهر ان هذه النسبة وهم مصرح
اه وقولهم ان ادخال بعضها ولو مع الكل الذي لا يحصل للجناية
مقصود على ما اذا شق فادخل احد شقيه وهذا مما ليس الكلام
فيه له وبقى ما لو شق وادخل احد شقيه ثم اخرج به وادخل الشق
الاخر على التعاقب قال الشيخ محمد ان اما الفاعل فيجب عليه الغسل
حين ما واما المفعول فان اتحد المحل بالغسل والافلا ومن الاجتهاد
ما لو ادخل احدهما في القبل والاخر في الدبر انتهى **قوله** ولو صيته لكن
لا يعاد غسل الميت لانقطاع تكليفه ولا يجب بوطيه حد ولا
مهر نعم تفسد به العبادات وتجب به الكفارة في الصوم والحج وذلك لانها
ذكر جماع فكان في معنى المنصوص اه سم مسيلة كودخل رجل بجماعه في فرج
ها يجب الغسل نظر الى ان الحشفة دخلت فرجا ولا يجب على واحد منهما
نظر الى ان الحشفة دخلت فرجا تابعة المسيلة لا نقل فيها في الكتب المتداولة
ونقل بعض مشايخنا عن زي الثاني وقال شيخنا بالاول بل قال انه مقتض
اطلاقهم **قوله** واجاب ابن عباس اي عن القول بعدم النسخ **قوله** قد

وغيره

وغيره من بقية الحيواناته ولو ادعى خلق ذكره بالاحشفة **قوله** بعد الكمال
اي البلوغ في حق الصبي والافاقه في حق المجنون **قوله** فيها اي الصور
تين الاولى او الخنثى في ذكر ذكر والثانية او الخنثى في دبر خنثى
ذلك الموضع فيه ذكر في قبل الموضع **قوله** وكذا يجزى الم اي لان الخنثى
اما ذكر او انثى فتقدر بالذكورة يكون جنبا ويتقيد الاثر ان يكون مجزئا
قوله اما ايلاجه اي الخنثى **قوله** فان كان علي سنة الم حاصل ما ذكره
المولف انه ان بال باحدهما تعلق الحكم به فقط حيث لم يسامه الاخر وان
سامت تعلق به ايضا وكذا ان بال احدهما ان لم يتسامتا ولا يقول بواحد
منهما وكان الاستسناد عارضا **قوله** ان الله لا يستحي من الحق اي لا يامر
بالاستحياء من الحق **قوله** وان لم يكن مستحيا اسم فاعل يقال استحيكم فهو
مستحكم ولا يقال استحيكم مبني للمفعول لان الفاعل لزم واما قوله فاستأ
استحكم بالبناء للمجهول علي ما لا ينبغي والحاصل انه ان خرج من طه بقاء
المعتاد وجب الغسل وان لم يستنج ولا في شترط الاستحكام واستحكا
بان توجد فيه خواصه وان كان علي لون الدم العبيط **قوله** فالصلب
والترائب هناك المعدة تبع في هذه العبارة غيره قال الزركشي في الخادم انه
تعبير فاسد لا ينبغي ان الخارج من نفس الصلب لا يوجب
الغسل كما لا ينقض الخارج من نفس المعدة وكلامه في ش المذهب مصرح
في ان الخارج من نفس الصلب هنا الخنثى المعدة هناك **قوله**
الا ان قضت شهوتها اي فتعيد الغسل وكذا بعد استدخال مني الرجل
في قبلها مع قضا شهوتها فيما يظهر وكلام المجموع وغيره لا يخالف ذلك
عند التامل اذ فرض ذلك اذ لم تعلم قضا الشهوة وان احتمل كما يظهر
ذلك من سياق كلامهم لصحح التامل اه سم **قوله** المينة اي اليقين اي نزلوا الظن منزلة اليقين
قوله فان فقيرة الصفاة اي الخواص **قوله** فلا يغسل قال في المصنف فلا
غسل يجب اه كتب الشويري هل ليس اولا اه والذي نقل عن
تقرير زي انه لا يس بل يحرم اه قلت وهو الظاهر اذ لم يحصل شك

او بال بهما

اي الخالصان
لم توجد
خواصه فليس
بمعي كما عرف

لانه الان مناط عبادة فاسدة فان حصل شك في مسئلة التغيير
 الالهية خصوصاً وقد حكموا عليه في الحالة المذكورة بان لا يمتنع سني
 من ابن تاي السنية فليست امل **قوله** فان جعله منياً فغسل فان لم
 يغسل والحالة هذه لم يترتب عليه احكامه من جبرة المكث في المسجد
 والقراءة وغير ذلك لاننا لا نخرم بالشك اهش مم ووجشية زي **قوله**
 بري منه يقيناً فلو اختار كونه منياً فغسل ثم اختار بعد ذلك
 كونه منياً فغسل وتوضأ صلى الله عليه وآله اختار كونه منياً وجب الغسل
 ولا يجب اعادة ما صلاه كما رجحه سم وان قال ابن حجر فيه احتمالان **قوله**
 ولو راي الخ اي من تصور انزاله كالبنت تسع سنين ومتى وجبت
 عليه الغسل حكينا ببلوغه كما قاله الزركشي اه **قوله** ولو بظاهره
 الذي اعتقدهم وكذا ابن قاسم كون المني يسلط الثوب ولا فلا يغسل
 لاحتمال انه اصابه من غيره **قوله** لا يحتمل انه من غيره بان ناهى وحده
 او ممن لا يتصور انزاله كمن يملك تسع سنين ولم يحتمل حصوله له من
 خارج **قوله** وان احتمل كونه من اخراً فاصح بان تصور انزاله كالبنت
 تسع سنين **قوله** فلا يغسل اي يجب اي فلا يغسل مطلوب حتى
 يشمل عدم السنية قال ابن قاسم قضية ما تقر بعدم وجوب الغسل
 بل عدم صحته قبل انفصاله بظاهر البدن وان احسن في قضية
 الذكورة فعبه بحجة مثلاً وهو الذي لا يمكن سواه خلافاً لما نقله
 بعضهم عن البغوي من صحة غسله فلو قطع الذكر والمني فيه لكن
 لم يخرج من المنفصل شي فلا يغسل كما قاله الاستوحي كالبازي ربه
 وتابعها الشمس بن م ر في الفتاوي قال ابن قاسم وفيه نظر
 لانفصاله عن البدن وان كان مستترا في الجزء المنفصل فلا يتجه
 في الاوجب الغسل اه **قوله** وقصته ناقته اي ارمته فكسرة عنقه
 فقول الشافعي كسر العنق تفسير مراد **قوله** فاعتزلوا النساء في
 الحيض وجه الدلالة من هذه الآية ان المرأة يلزمها تمكيس الخليل

من الوطى ولا يجوز ذلك الا بالغسل وما لا يتم الواجب الاله فهو
 واجب اه **قوله** الولادة اي انفصال جميع الولد قال ابن سم الوجه فيها
 لو خرج بعضه فخرج لا يجب الغسل ويجب الوضوء وبقي ما خرج
 بعضه وكان البعض داخل والبعض خارجاً حصل تصبه الصلوة معه
 نظر الى انه لم يتحقق اتصاله بخمس مع قوله بطهارة وطوبى الفرج
 او لا يصح محل نظر **قوله** ولو علقه الخ وليس من الولادة ما لو علق
 كلب انساناً فخرج حيوان صغير على صورة كلب كما يقع كثيراً فان
 ذلك لا يسمى ولادة لان الولادة المقضية للغسل هي الولادة
 المعتادة بدليل خروج دود ونحوه من الحيوان ولا يجب الغسل به وان
 هذا الحيوان ليس بخمس لانه لم يتولد من ما كلب اه سم على ابن حجر
 تنبيه شملت الولادة ولادة احد توأمين فيجب بها الغسل ويص
 قبل ولادة الاخر حيث لم يترد ملة معتبراً وهو الظاهر لانها ولادة تامة
 اه سم اي واذا ولدت اخراً وجب عليها الغسل وهكذا قال
 الشافعي فيما كتبه على المنهج ما نصه ولو ولدت من غير طريقه
 المعتاد فالذي يظهر وجوب الغسل اخذ ما قالوه من ثبوت امية
 الولد به وما بحثه الشيخ فيما قال ان ولادة فانت خلقت فالتقت من
 غير طريقه المعتاد حيث يقع فليخرج وقد يتجه عدم وجوب الغسل
 لان العلة خروج المني ولا تعتبر بخرجه من غير طريقه المعتاد مع
 انقضاء الاصلي ويفرق بينهما وبين ما صراه ما قاله وقوله ويفرق بينه
 وبين اي عدم وجوب الغسل وثبوت امية الولد ووقوع الطلاق
 وصورة الفرق ان امية الولد منوط بالولادة وقد حصلت ولو
 من غير طريقها ووجوب الغسل بخروج المني من طريقه ولم يوجد
 قلت وقد رد الفرق ويقال بوجوب الغسل فانه انما وجب هنا
 للولادة لا لخروج المني بقية الذي ذكره في الولادة بخروج المني والغسل
 يجب بكل منهما فاذا كان الخارج منياً نفيد بحاله كما ذكره والولادة

لا تنقيد اذ المقصود خروج الولد من اي محل فليست الكاتبة **قول**
عن بل غلبا المراد بالبل ببقية المني المتنجس في خريطة الولد معه
لقول اهل الحيرة انه لا يخلو عن صاحبه اي والمراد منه لان
من شأن انعقاد الولد حصول منيرها واختلاطه بغيره هكذا حمل
بعضهم البل على ما ذكر وهو متعين لانهم ان ارادوا بالبل غير الدم
فلا اثر له في وجوب الغسل او ما هو دم فان كان ما يخرج مع الولد فلا
حيض ولا نفاس او عقب الولد فهذا موجب اخر غير الولادة والبالا
ليس الا في الاجاب بمجود الولادة اه **قول** بالمسجد اي ولو بنا
يعاويحت قسمته فورا ويستحب للداخله التحية ولا يصح الاعتكاف فيه
على المعتمد احشيه زبي وهل يشترط الحرمة لتحقيق المسجدية او
يكفي بالقينة فيه احتمال والا قرب الى كلامهم الاول وعليه فلا
ستفاضلة كافية ما لم يعلم اصله كالساجد المحدثه يفي اهرش مد
قلت من ذلك المساجد المحدثه بسا حبل بحر بولا ق كصل القديعة
فان وقفها غير صحيح كما هو مصرح به في باب الوقف لمكونها في حرم
البحر وخرج بالملك والتردد العبور اتي فلا يحرم ومن العبور الساج
في نفوسه او الاستدالية قريته او على سرير محلهما ين اومع عقلا
والعقلا متاخر ون فلا يحرم في الصور كلها لان النسيح منسوب
اليه اما لو كانا كلهم عقلا او البعض عقلا والبعض مجانين وتقدم
العقلا مصرم عليه لان النسيح منسوب اليهم ومع فهو ما كثر اه **قول**
فان لم يكن لهم عرض كره المعتمد انه خلاف الاول **قول** الكافر لكن ليس
له ولد غير موجب دخول المسجد الاجابة مع اذن مسلم بالغ او
جلوس قاض او مفت للحكم والافيه ابن حجر ولا يمنع ايضا الشريعة
احشيه زبي **قول** فلا يحرم عليه الملك ولو كانه فما طاب بفروع
فلو ملك هو وزوجته في المسجد لعذر لو يجرله فما معترا وكذا
لا يجوز له وهما اذ ان اهش م **قول** ولكن يجب عليه ان يتيمم

من الفرة قلنا فيكونه
عليه مع الصلاة لا يخلو
منه

اي

اي ويجب عليه ما يمكنه غسله من بدنه اذ المني لا يسقط
بالمسحور عايشة زبي فلو خالف وتيمم به ص هو المعتمد **قول**
وثانينهما اي المشين المذكورين اللذين احدهما الملك **قول** منزل منزلة
الطق والحاصل ان اشارته بالكلام في صلاته لا تبطلها واشارته
بكلامه من خلاف لا يكلمه ليحنت بها واشارته بالشهادة لا تقبل انتهى
خادم الزكشي **قول** لحديث الترمذي المستند له وان تضعفه لان
له متابعات تجبر ضعفه على ان لا يقبل الجنب يجوز ان تكون لانها
فالفعل حينئذ مجزوم ويجوز ان تكون نافية ويكون خبرا بمعنى الذي
انتهى قلت وهذا اذ لم يخرج الرواية والاعتقادات تباعها **قول** اما خارج
الصلاة والصابط ان لا يقبل الا واجبا ولو خارج الصلاة ومنه
ما لو نذر ان يقرا قد راها من القران في وقت معين واجنب
وفقد الطهورين فانه يجب عليه ان يقرا ما نذر في ذلك الوقت
بقصد القران ويشاب عليه ثواب الواجب **قول** لانه لا يكون
قرا نالا بقصد سوا وجه نظره في القران ام لا وهو المعتمد خلا
لشيخ الاسلام وتبعه الشارع في تمثيله وكونه لا يسمى قرا نالا
بالقصد هو في غير الصلاة اما في اسماء بلا قصد لشمول نية
الصلاة له انتهى ابن سرق **فصل** في احكام الفصل اي من فرائق
وسنن **قول** ان كانت حائضا اي بقدر انقطاع حيضها **قول**
اولتوطا ظاهره ولو كان الوطى محرما وهو كذلك وان قيدت الوطى
في باب صفه الوطى بالزوجة ونحوها انتهى ثم **قول** او عكسه
بان نوي رفع حديث الحيض وان كان ما نواه لا يتصور وقوعه منه
الرجل رفع حديث الحيض كالنفاس انتهى واعتمد ذلك الشهاب
الرملي وتبعه ولده في الفين لبعض المتأخرين **قول** يصح نية
احدهما بالآخر ما ذكر المؤلف هنا من الصحة ذكره م في شرحه
انتهى وظاهره لو قصد المعنى الشرعي وقواد الشوبري وقال

الترمذي حسنه



لان دم النفاس دم حيض مجتمعا ولا يفرض قصد الخارج عقب الولادة
 لانه يرجع في الواقع الى حيض خارج في وقت من الاوقات وان لم يكن
 هناك ولد ونظيره في القصد الى ولادة لا يخرج انتهى وخالفه
 جوي فقال ويصح رفع النية بنية النفاس وعكسه ما لم يقصد
 المعنى الشرعي كما هو ظاهر كنية الاداء بالقصد وعكسه انتهى
قوله وتكفي نية رفع الحدث القياس في سلس المنى عدم اجزا
 رفع الحدث ونحوه انتهى ابن حجر ومثله ما لو نوى الطهارة عن
 الحدث نعم لو نوى بالحدث المنع من الصلاة وبرفعه رفعه خلا
 بالنسبة لغيره ونوافل جاز كما هو ظاهر لانه الواقع اه **قوله** عن
 اعضا الوضوء الذي في خطا المولف عن اعضا الاصغر **قوله** الا الراس
 حتى لو سلم ان الاصل فيه الغسل وان المص رخصة فغسله غير
 مندوب بخلاف باطن العمدة فانه يندب غسله والمندوب
 يقع عن الوجوب بدليل ان اللمعة اذا انفصلت في الثانية
 او الثالثة التفتي بها كما في شرح الروض قال بن حجر ومنه يؤخذ
 ان نقاء جنابة كل القرية والتحصيل اه **قوله** وهو لا يغني عن
 الغسل قال ابن حجر ولا يغسل الراس في الوضوء غير مطلق
 وهل يرتفع الحدث الاصغر عن راسه لا يتيان بنية مقبلة
 في الوضوء قال م رافعي الوالد رحمه الله تعالى بارتفاعه اخذ
 من مفهوم قولهم ان جنابته لا ترتفع عن راسه اه **قوله** او ينوي
 استباحة مفتق الى غسل هو عطف على ينوي رفعه الى وتقدم
 الفرق الى هو ان الوضوء لا يكون الاعباداة والغسل يكون عبادة
 وغيره اه **قوله** ينبغي له ان يرتفع الجنابة عن كفه وعن محل الاستحباب
 ام للحدث الاصغر فله باقى على كفه بمسه حال النية الناقض
 قال ابن حجر فيحتاج الى غسل كفه بعد ذلك بنية معتبرة اه **قوله**
 يغسل بابه فصرح لا تعالى ودالذين كفروا يغفلون **قوله** وازالة

دو
قوله
قوله

اي

اي زوال النجاسة اذ الفعل ليس بشرط **قوله** على المص عند
 الرافي في هذا المقرر جزم باجرا كلام المص على تصحيح الراجع وهو المتبا
 لكن قال ابن سم هذا الجزم ممنوع اذ عبارته صادقة بتر والها في
 الغسل فلا يشترط تقدم زوالها بان يغسلها او لا ثم يغتسل بل
 حيث طهر البدن عنها حصل الغسل ولو بغسله واحدة كانت
 حكمة غير مغلظة وهذا ما صححه النووي خلافا للرافي فالجزم
 بينا كلامه على ما صححه الرافي ممنوع اه ما قاله بن قاسم من عند
 قوله وعبارته وقوله كان كانت حكمة غير الكافي للاشارة الى دخول
 العينية ايضا اذ زالت ووصل الى محلها كما ياتي ولد دعاه من قصر
 على الحكمة **قوله** حكما او عينيا كان ما الغسله الى احدة زيلها
 ويصل الى محل شرطه **قوله** فلا يرتفع حدث ذلك العمل الى تركه كلف
 نية رفع الحدث قبل السابعة كما قاله م ركن قال ابن سم في حواشي
 المزمع مانعه وعند ي يصح وعلى بان كل غسلة وان لم تكن رافعة
 لكن ما معتد بالموثرة ولد الكفى بنية غير هاوله لم يكن معتد بها
 موثرة لا يكفي ذلك فاقترا ان النية بها اقترا ان باول الغسل المعتد به
 فينبغي ان يكفي فليتأمل اه **قوله** وايصال اراديه المعنى الشامل
 للوضوء بنفسه **قوله** وان كلف انما وجب غسل الكفيف هناك دون
 الوضوء لقلة المشقة هنا بعد تكميله لكل صلاة بخلاف الوضوء
 فانه يتكرر كل يوم باربعين ركلا وقت تخفف فيه **قوله** عن باطن
 الشعر المعقود اي بنفسه وان لثرت العقد كما قاله بن حجر ونسبها
 لو عقدها بفعله فلا بد من نقضها وغسل ما تحت العقد وظا
 هره ولو كان المعقود قايلا فانه يغني عنه لكن في حاشية شيخنا
 الفكيوني انه يغني عن قليل العقد اذ كان بفعله **قوله** ومن
 فرغ المرأة الى شملت عبارته البكر وهو كذلك لما نقله بن الرفعة
 واعتمده غيره كالا سنوي اه سم **قوله** وما تحت القلفة اي لانها

ضمي م

كان

بحر حواشي

مستحقة الازالة ومن ثم لا ضمان على مزيلها اه ابن سم والقلفت
بضم القاف واسكان اللام ويفتحها ويقال فيها غزله بمعنى مضمومة
وراسا كذا اه نش الروض ومنه الحديث يحشر الناس غزلا **قوله**
شعرنتفه اي وشوكة قلعت بقي لها غور **قوله** جذري بضم الجيم
وفتح الدال ويفتحها ايضا **قوله** اغملة الخ وكذا لو اتخذت خويديا كرجل
من حنشب **قوله** كالاصيلين اي قوله وغسل الميت في وجوب
غسلها لا في نقص الوضوء من ذلك **قوله** ولا تجب مضمضة الي
قوله وغسل الميت قال مرفي شرحه لان الفعل المجرد لا يدل على
الوجوب الا اذا كان بيانا للحمل يتعلق به الوجوب وليس الامر ههنا
كذلك اه قلت ارادتم بما ذكره الرعاي من قال بوجوب المضمضة والاستنشا
صطاه بان الغسل زيادة على الوضوء المشتمل عليها في طلبان والوضوء
ومستقلتين وتركهما مكروه لترك الوضوء لاسيما في **قوله** وقد تقدم
في الوضوء بيان انها اي وهو بسم الله الرحمن الرحيم اي وافتحها بسم
في قصد بها الذكر او يطلق وقيل تذكير التسمية لانها اه سم نقلوا
عن الجوهري **قوله** والآنوي رفعه الحديث الاصغر خروجا من خلاف
من اوجبه اي وهو القائل بعدم الاندراج قال الاسنوي لقائل
ان يقول قياس ما نقله في ش المذهب من جواز تاخير اي عند
اجتماعها عليه لا ينوي عند تاخير رفعه الحديث الاصغر لا اعتقاده
زواله بغسل الجنابة بل ينوي سنة الغسل اه ويمكن ان يعارض
بان قضية التوجيه بالخروج من الخلاف ان ينوي رفع الحديث عند
التأخير ايضا لعدم زواله على ذلك القول ايضا اه سم ونص
علي ذلك مرفي شرحه فقال اذا لم يتجدد جنابته عن الحدث الاصغر
نوي به رفع الحديث قال وظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين
ان يتقدم الغسل على الوضوء او يؤخر عنه اه **قوله** ان يتدارك ذلك
ولو توضا قبل غسلك ثم احدث قبل ان يغسل لم يجز لتحصيل

قوله

سنة الوضوء الى اعادته كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى بخلافه والي
غسل يديه في الوضوء احدث قبل المضمضة مثلا فانه يحتاج في
تحصيل السنة الى عادة غسل يديه بعد الوضوء لان تلك النية تطلبت
بالحدث اه اي وغسل اليدين بعض الوضوء وهو شئ واحد وبطلان
بعضه كبطون كله واما وضوء الغسل فتقبل برأسه لا دخل له مع
الغسل اذ هو سنة للغسل لا سنة منه وخالف ابن حجر فقال ليس
استصحاب الوضوء الى الفراغ من الغسل حتى لو احدث قبل الفراغ
سن له اعادته اه **قوله** من الجسد الاجساد والاجسام سواء في الجسد
جميع الشخص والاجسام اعم من الايدان لان البدن من الجسد ما
سوي الرأس والاطراف وقيل البدن اعلا الجسد دون اسفله
قوله وخروجا من خلاف من اوجبه بوخذه من العلة ان ما لم تصل
اليه يد يتوصل الي ذلك بيد غيره مثلا اذ الخالف بوجوب ذلك وفيه
نظر ابن حجر وفي ش العباب قضية ما قيل ان الخالف بوجوب ذلك
هو استجبابه وما لا تصل اليه واحدة منهما تشقوق البدن الضيقة
فيستحب امرار نحو ابرة ان اوجبه الخالف اه **قوله** ويضع الاذن الخ
اي من غير وضوء لصاحبه ويتأكد ذلك في حق الصائم **قوله** بان يفيض
الماء هكذا في حق الحي اما الميت فلا يتقبل عن القدم حتى يتمه ويمسها
حذر من كثرة تقليبه خلافا للاسنوي حيث قال باستوائيهما وعلى
الفرق لو فعل ههنا ما ياتي ثم كان اتيا باصل السنة فيما يظهر بالنظر
لمقدم شقه الايمن دون موخذه لتأخره عن مقدم الايسر وهو
مكروه اه ش م **قوله** ويدلكه اي الرأس وظاهره انه لا يسن البداية
بالايمن وبه صرح ابن عبد السلام واعقده الزركشي وهو ظاهر ان
كان ما يفيضه يكفي كل رأسه ولا فيبدأ بالايمن كالا قطع وقاعل التحليل
اه ش م **قوله** صلاة ما اراد به التعميم في الصلاة الصادق بذات
الركوع والسجود ركعة فاكثر وغيرها كصلاة الجنائز لا الملقى بها

كسجد في التلاوة والشكر والطواف **قوله** لم يحض او نفاس ولو
 خلية او بكرة او عوزا او ثقبه **قوله** اني انسى فرجها او خشي حكم بانوشه
 بخلاف دم الفساد وغير الدم امش **قوله** ويكره تركه ولا وجه ان
 الترتيب المذكور شرط لكمال السنة امش **قوله** فمخفى الى ومن ثم
 جلعن عايشة استعمال الاس فالنوي فالملح امش **قوله** عن
 سفينة قال الداهي هو مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمه
 صهوان وقيل رومان وقيل عيسى وقيل قيس **قوله** ويكره ان قال في
 ش الروض واغاكه لا اختلاف العلماء في طهرورية ذلك ولشبهه بالمضام
 وان لم تغيره الاضافة اذا اعضا غلب لا تخلو عن نحو الاوساخ كالاعراف
قوله اذ يرد عليه ساير اجزائه استشكل ذلك بما ورد ان الشخص
 يحشر على ما مائة عليه وايضا لو ردت اليه ساير اجزائه من حين ولدالي
 موته وحشر بها التشوهد خلقته من طول نحو اظفاره كشعره
 والاشكال ظاهر واجاب بعض مشايخنا عن ذلك بان قولهم تعادله
 اجزائه اي الاصلية اي التي تتم بها الذاة دون غيرها كما لو قطعت
 يده او رجلاه قبل موته انهما تعود له لانها تتم بها الذاة اما الاجز التي
 لا يتوقف تمام الذات عليها كالشعر والظفر فلا تعود اليه بمعنى
 لا تتصل به وقولهم تعود اليه هنا اي تعود للمطالبة لا بتبكيته **جلام**
 حيث طلب منه عدم الازالة في الفواز الاله ما اجاب به وهو
 نفيس جدا **قوله** والستر افضل اي لما رواه الترمذي فسنه
 عن بهز بن حكيم قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نترك
 قال احفظ عورتك الا من زوجتك او ما ملكت يمينك قلت اريد
 اذا كان احدا خاليا قال الله احق ان يستحي منه من الناس امش
 الروض **قوله** وكذا الوسن في حق سنان اي او سنان كعيد وكس
 واستسقا وجمعة ونوي احدها حصل الجميع لسواها المنوية ام
 ش مروقضية ذلك حصول الثواب للجميع كتحية المسجد حيث قالوا

يحصول

٢٩
 محصول الثواب وان التحية قال صاحب الطهارة وفضلها
 بالفرض والنفل يحصل الا ان قياسه على التحية يقتضي انه اذا
 نوي احدها وبقي الباقي لا يحصل الا ثواب ما نواه فقط كما اذا نوي
 التحية وهو كذلك على انه يقال لا يحصل ثواب الجميع الا اذا نواها وبقية
 بين التحية وما هنالك المدا في التحية على شغل البقعة بالصلاة
 وهو حاصل قطعها ولا يتوقف ذلك على نية وهذا مدار الحصول على
 النية ولم ينو الا احدها فيحصل له ثواب ما نواه دون ما لم ينو وقولهم
 لو نوي احدها حصل الجميع اي سقط طلب الباقي الذي لم ينو على
 ان بعضهم نازع في حصول فضيلة التحية اذا لم ينو ما فليتأمل
قوله بحضرة من لا يحمل النظر الى احواله في غير وقت الحاجة
 وعلته نظى الغير عن كشف عورته وان علم عدم امتثاله **قوله**
 وان يذكر بحجارتها اي وان لا يدخله اذا راي فيه عاريا وان
 لا يحمل بدخول البيت للحاجة حتى يفرق في الاول وان لا يكثر الكلام وان
 يدخل وقت الخلوة او يتكلم اخلا للمام ان قدر عليه وان لم يكن فيه
 الا اهل الدين والصالح والنظر الى الابدان مكشوفة فيه شوب من
 قلة الحياء وان يستغفر الله تعالى بعد دخوله منه ويصلي ركعتين
 ويكره دخوله قبيل الغروب وبين العشائين لانه وقت انتشار الشيا
 طين ويكره للصائم صب الماء البارد على الراس وشربه عند خروجه
 منه ولا بأس بذلك غيره له الا عورة او غنة تشبهه امش **فصل**
 في الاغتسال **قوله** ولاغتسلات الاول لا يستيناف **قوله** وان لم
 تجب عليه كعبه وامرأة بل وان حر كأمه بغير اذن حليلها **قوله**
 فيها اي في النية اخذ ونوعه لفصله **قوله** ووقته الى ويكره تركه ولو عجز
 عنه لم يمرض او فقد ما يتم عنه بنية التيمم بدلا عن غسل الجمعة وحاز
 فضيلة الغسل وكذا في جميع الاغتسال الا بنية ولو عجز عن الوضوء شيئا
 عن الحدث وتيمم عن الغسل وهل يكفي عنهما واحد بينهما كالفصل فيه

نظره في ش الكتاب **قوله** كقوله صلى الله عليه وسلم من اغتسل بالماء مرة
م ربح الصبحين من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي مثله الحديث
أي أقر الحديث وتتمه فكانا قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانا
قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانا قرب كبش أقرن ومن راح في
الساعة الرابعة فكانا قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانا
قرب بيضة فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر أي طووا
المصحف فلم يكتبوا أحدا في رواية في الرابعة بطله وفي الخامسة بطله
وفي السادسة بيضة وفي أخرى في الرابعة دجاجة وفي الخامسة
عصفور والسابعة بيضة **قوله** غسل الاستيقاظ من يصلي عامة
ويدخل وقته ولمسوف والكسوف بأوله ولا فرق في سن الغسل للثلاثة
بين من يصلي جماعة أوفرادي والتعليل بالجماع الناس جري على
العالم حتى أراد الفعل دخل وقته وخرج وقته في الكسوفين بالإجماع
قوله من غسل الميت أي ولو عصي به كان غسل شهيدا وصراة اجنبية
أخذ باطلا قدمه ولينظر فيما لو غسل جرميت أه قلت قضية تعليلهم
طلب الغسل من جسد خاوي من الغسل لغسل الجرم فليتأمل الآية
قوله في غسل ميتكم وقسم به ميت غيرنا **قوله** إذا أسلم أي استقل
لا أو تبعه لمن تبع أحدا صوله ولو أنشأ أو سابه في الإسلام وم إذا كان
التابع ميرا أمره بولييه بالغسل فإن كان غير مميز غسل بولييه والسابي
إن كان بالغاعا فلا حكم الولي إذ له ولاية عليه كالأصل فإن كان
السابي غير كامل اعتبر وليه وإن لم يكن له ولي فممن يأمرون بالغسل
نظر ويحتمل أنه الأصام أو ناييه فالمسلمون كما في أمر من لا ولي له بالصلاة
وضربه عليها **قوله** قيس بن عاصم الخ اشتكا بأن قيسا كان له
أولاد من لازمه الجنابة فليكن ربه شب قلت أحاب بعض مشايخنا
بأنه لما كان الغسل من الجنابة معاوما عندهم لم يأمروا به وأما أمره
بالمغسوبة ولذا قالوا أن من أسلم وعليه نحو جنابة يطلب له

غسلون

غسلون أحدهما واجب عن الجنابة والآخر مستحب للإسلام **قوله** قال
بعض مشايخي أيضا أن قيسا هذا أسلم سنة تسع **قوله** ولا واجب
إلا فإن الفرق بين الغسل والصلاة حيث سقطت عنه دون قلت
المشقة فيه تعدد بخلافها وكما يطلب الغسل للإسلام يطلب كالألة
تشرع من أبطوعانة ولاس ولو أنشأ قبل الغسل أن لا يجنب وبعد
أن اجنب ومثل الجنابة ما يوجب الغسل كالحيض **قوله** تكفير من
قال الخ هذا في حق من لا يخفى عليه أما من يخفى عليه ذلك فلا يكفر بذلك
قوله في أو عده أي بها أو مطلقا وذلك للاتباع والأمر ويكره تركه كالحمل
جنب أو حيضا أو نفسا أو نوب نجس ولا ولي للمعايض والنفسا
تأخير الأجر حتى يظهر أن أمكن وكأمر الإمام يشعربانها ما لو أمر ما من ور
الميعات لم يسألها ما تقدم الغسل قبله **قوله** ابن سم **قوله** وأحرمت المكي
الخ مثله ما لو اغتسل لغير الأجر لم يجز وكسوف فيما يظهر كاهو
مقتضى التعليل **قوله** وقبل الزوال بعد الفجر إذا تمت دخوله بالفجر
كالجمعة **قوله** سم **قوله** على طريقه ضعيفة وعلى القول بمحتمل
دخوله بالفجر **قوله** بعد صبح يوم النحر ويدخل وقته
بنصف الليل **قوله** سم **قوله** وهو الوقوف بالمشعر الحرام قال شيخنا
قال في حشيتة ولو حمل الشكلام المص عليه لوافق الرابع **قوله** قلت هذا
الحال لا يتأق إذا كالم المص في البيت وهذا في الوقوف فما صنع المشاوي
قوله من أيام التشريق فيسن ثلاثة اغسال لكل يوم غسال أي أن لم
تعمل ولا فغسلون وقوله لكل يوم غسال أي واحد لا أنه يسلك لكل
جمرة غسال والمتمم دخوله بالفجر لغسل الجمعة **قوله** الكفا بغسل العيد
عبارة ابن سم الكفا بغسل الوقوف عن دلفة وقضيتة أنه لو ترك ذلك
يسن هذا **قوله** والسادس عشر والسابع عشر الخ هذا جواب عما
يقال أن التفصيل لا يطابق لأجمال وهو قوله أولا سبعة عشر تعد
سنة عشر فجعل الشم الطواف اثنين للمطابقة ويجاب أيضا بأن يجعل

الطواف على أصل واحد وإن السابعة عشر الغسل لدخول مدينته
 صلى الله عليه وسلم كما هو في بعض النسخ اه قلت ويمكن أن يحجب
 أيضا بأن يجعل غسل رمي الحجر غسلين لليومين الأولين نظر للتخفيف
 كما هو الغالب **قوله** طواف الإفاضة والوداء اقتصر عليها لأن طواف
 القدوم لا يسن الغسل به التفاضل الغسل الدخول **قوله** من الحجامة
 مثلها الفصد **قوله** ومن الحج من الحمام أي لأنه يفتر البدن
 ويضعفه والغسل يشده وينعشها فاقى الشهاب ابن حجر بأنه يكون
 بما بارداه **قوله** وقيدة الأزرعي إلى الأوجه الأخذ باطلا قدمه إذ
 الليل كالنهاره شمس **قوله** ولحق العازة أي ولتف الأبط وقص
 المثار **قوله** ولدخول المدينة أي كقوله الخفاف في خصاله
 وينبغي سنيه لدخول حرمة ما هم سم **قوله** عند سياتن الوادي أي
 من المطر وكذا في النيل أيام الزيادة وسياق هذا يزيد في باب صلاة
 الاستسقاء إن شاء الله **قوله** من حمام الخري أي وحمامة مباحة **قوله** ثم
 غسل غاسل الميت وبعد ما اختلج في وجوه ثم ما ضمه حديثه ثم
 ما كثرة أخبار الصحابة ثم ما تعدي نفعه أكثر وكذا في مسنون
 ضعف دليلهما فيقدم ما نفعه أكثر اه **قوله** فانه ينوي به رفع
 الخبلة بيته رفع مثل الجنابة فيما يظهر كل نية تصلي لرفع الحدث
 الأكبر ومنه نية رفع الحدث الأكبر من غير تقييد وكذا نية الإفاضة اه
 سم **قوله** ذكره صاحب الفروع ويفتر عدم الجزم هنا بالنية
 للضرورة كالأشك في الخارج كل هو مبيح وودي والغسل فلو انجلي
 الحال ديتين أنه انزل لم يكفه ووجب أعادته كوضو الاحتياط اه
 وقوله ووجب أعادته أي وينبغي عليه أعادته كل صلاة فعلها
 قبل أعادة الغسل إذ فعلها والحالة هذه مع الجنابة كوجوبها مع
 ظن الحدث فيمن توضع احتياط كما هو الغرض من القياس فان قلت
 من رأي شياخ من منه لم يظهر له أهو مني أو ودي واختار

أنه

والله

أنه ودي وغسله وعلى مدة ثم اختار كونه منيا وغسل قالوا لا يجب
 عليه إعادة ما صار له قبل غسله فالفرق قلت الفرق ظاهر وهو
 أنه هنا لم يتحقق الانزال بدليل قولهم لا يغتسل قبل غسله ما عندهم
 للحدث كقراءة القرآن والملك في المسجد وأما مسئلتنا فالانزال فيها
 قد تحقق والموفق **قوله** فانه ينوي السبب قال غالب مشايخنا اعتقد
 من رخلونه فسوي بين البالغ وغيره في نية رفع الجنابة اه قلت قد يقال
 إن شمس ليس صريحا فيما ينسبونه إليه من الجنابة لأمكان حمل عبارته
 على التسوية في طلب الغسل من البالغ وغيره إذا جن أو اغشي عليه بل
 هو المتبادر من عبارته لا التسوية في النية ونقص عبارة في الشرح
 وحمل الصبي وغيره أهو أي في سن الغسل لها وإن اختلفت بينهما أفاد
 ناذك ليحنا تحقق عصره وهو مكان من الدقة فليتل مل نصم ان ورد
 عنه نص صريح بما نسب إليه عولنا عليه خاتمة هذه الأغصان إذا
 فعلت لا يظهاطر وجنابة ولا حدث ولا يسن قضاؤها كما انتى به السبكي
 لأنها إن كانت للموقت فقد فاة أو للسبب فقد زال اه سم **فصل**
 في المسح على الخفين ذكره في المنهاج عقب الوضوء المنزوي بخبرين
 تمسك رجلية والمسح على خفيه فناسب ذكره عقبه وذكر في الوضوء
 كل أفع عقب التيمم لأنها مسان يجوز أن الأقدام على الصلاة ونحوها
 وذكر بعضهم بعد الخامس من فروض الوضوء بيان أن الواجب
 غسل الرجلين أو المسح ولكن ما سلكه المصنف هنا أولي من عبارة الوضوء
 إذ عبارة الوضوء قد تم فيها التيمم على المسح وهو يقتضي تساوي التيمم
 والمسح أو قوة التيمم وليس كذلك إذ مسح الخف بالماء أقوى ولو لم يكن
 ذكره بعد خاص فروض الوضوء إذا قاعد التضييف استيفاء المبوب
 له ثم يبوب للغير الذي يختص بأحكام تغاير ما اشتمل عليه الباب الثاني
 من الأحكام نعم عبارة المنهاج أولي من عبارة المصنف هنا **فائدة** نقل
 ابن سم أن المسح على الخفين من خصائص هذه الأمة **قوله** عن بكره

في

نية رفع

نعيم ابن الحارث بن كلدة بفتح الكاف واللام كي بذلك لأنه تدلى إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم من حصن الطائف ببكة حين أسلم وعجز عن الخروج
 من الطائف إلا هكذا وكان من فضله الصباية أنه من لم يذبح لاسد أو اللغاة
 للنسوي **قوله** أرخص للمسلم أن يبيع العرايا بالضعيف
 حيث قال رخص بشارة الجواز كل لكن أيها الولي والفتان علي السواق **قوله**
 ثلاثة أيام أي مسم ثلاثة أيام خذ في المضائق فانتصب المضائق إليه
 انتصابه على الترتيب وإنما قلنا ذلك لضعف عمل المصد ومحدث
 فالان صلة أن هو يمسح الألى لا يعمل فيما قبله وقوله أن يمسح عليهما
 بدل من المصد والمقد راحة غيره أي ولا يصح أن يكون ثلاثة ظرافة
 لا رخص لفساد المعنى إذ تقتضي جوار الترخصة الثلاثة ولا يعلم
 والحالة هذه قد رالمدة **قوله** حدثني سبعون من أجداد بني صحبي
 وكثيرة بل متواترة ومن ثم قال بعض الحنفية أخشى أن يكون الكار
 أي من أصله كقراهم ابن حجر وقوله سبعون من الصحابة إلى عبارته
 ش الشمال لابن حجر نحو ثمانين صحابيا ثم كتب شيخنا في حاشيته
 على معارض له بعبارة مرفي ش حيث قال قوله نحو ثمانين
 صحابيا عبارة مرفي ش المنهاج نصرها قال ابن المنذر رروينا عن الحسن
 البصري أنه قال حدثني سبعون من الصحابة أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مسح علي الحنفيين أم بحر وفه أم معارض به شيخنا وأقول
 لا صانعة بينه وبين غيره إذ ما ذكره رخصه مروي عن الحسن
 البصري وما ذكره ابن حجر أعم من ذلك لأن من ذكر السبعين لم ينف
 الزيادة وعرض ابن حجر أن رواية المسح علي الحنفيين أكثر من سبعين
 فليتأمل الكاتب ثم رأيت في حاشية شيخنا علي ما يعين علي ما ذكرته
قوله أن قراءة الجرح منه يؤخذ إن مشروعية المسح سنة تنزل
 الآية قاله شيخنا بعض مشايخنا أنه لكن رأيت في ش المنهاج لمن لا
 أعرفه وقلت روي لي أنه لا يراى الكفاية التي فيها مسح الحنفي

ونص العبارة بحروفها شرع مسح الحنفي في السنة التاسعة من
 الهجرة **قوله** في الرضوي ولو وضو سلك كاسياتي **قوله** والفعل
 أفضل ثبتت الأفضلية من حيث أنه أصل أو بدليل آخر ولا فالغيب
 بالجو أن يقتضي أنه لا يجب ولا يسن ولا يحرم ولا يكره كافي ش م ر
 وقضية أنه مباح أي العذر ولعن الفسأل إلى المسح صباح ولا ف
 لمس نفسه إذا وقع لا يكون إلا واجبا والحاصل أن الشخص مخير بين
 الغسل والمسح وأنه قد يعرض للمسح ما يصير واجبا أو مندوبا أو
 مكرها أو جارا ما من الواجب أدراك عرفة وانقاذ الأسير إذا أفرج
 علي المسح تحصيلهما أو انصب ما وه ووجد برد الأبد وب فيجب
 المسح ويمتنع التزع أو ضاق الوقت وكان بحيث لو اشتغل بالغسل
 فخرج الوقت أو كان لا يسر الغسل بشرطه محدثا ودخل الوقت وعند
 ما يكفي المسح فقط فإنه يجب المسح بخلافه لو كان متطهرا أو هو غير
 لا يسر الغسل وأرسله للحديث وعند ما يكفيه للمسح ولا يكفي له لو
 غسل لا يجب عليه لبسه لمسح عليه لما فيه من أحداث فعل زائد
 قد يثبت عليه ولو أن في صورة الأدمة تعلق به وجوب الطهارة وهو
 قادر علي إذا الطهارة وجبت عليه بالمباستصحاب حاله هو عليه
 وفي صورة اللبس لو يجب عليه الطهارة إذا الحدث لو يوجد ولا وجه
 لتكليفه أن يأتي بفعل مستأنف لأجل طهارة لم تقدر ومن المستنوب
 ما لو تركه رغبة عن السنة كذا ذكره الشافعي ومن المكروه ما لو كان حديثا
 الحرام لذاته كالجماع إذا لبس عصيانا والجموع لعارض كاتخاذ من جلد
 آدمي أو كان مفصوبا **قوله** ولو مندوبا فإن قلت لم يقل ولو مند
 وبين ليشمل النجاسة المعفو عنها إذ اتدرب الزلزال قلت لما كانت
 نجاسة الأصل في الزلزال وجوب وانما عفي عن بعضها تسهلا عن
 العبادة ولا لذلك الغسل فإن أصله يكون واجبا ويكون مندوبا أو
 ذلك شيخنا وبهذا يجب عن سؤال المشوري في حاشية التحرير

حيث قال قوله ولو مندوباً له قال ولو مندوبين ليشمل الخامسة
المعفو عنها **قوله** بشرائط جمع بشرطة بمعنى مشروطه وثابت العود
لتأويل بشرائط بشرطه **قوله** إلا أن ينزع الأولي فإن قيل صح
في الإيمان باستدامة اللبس فهل يكفي هنا الاستدانة فلا يحتاج
إلى نزع لأن الاستدانة كالاستدانة كالأمانة كالأمانة
كان اللبس صحيحاً وهذا ليس كذلك ذكره في المجموع **قوله** لو بجزء المسم
بضم الياء وكان الجرم أي لم يصح نظر الأصل عدم اللبس وفارق ما لو
كان لبس الخف بشرطه فإن الزمان من مقرر إلى ساق الخف ولم يظهر
من محل الفرض شيء قالوا لا يبطل المسم الاستصحاب الأصل وهو اللبس الصحيح
فتلخص أنهم نظر في كل مسيلة لا صلها **قوله** أنه لبس علي
ظهر كذا في نسخ والذي في خط المؤلف لأنه لبس علي ظهر **قوله** إلا
حتال الخ ويحجب أيضاً بأنه إنما ذكر ذلك إشارة لرد قول المزني أنه
إذا غسل رجلاً فدخلها الخف ثم غسل الأخرى كذلك وأدخلها فإن
لبسه صحيح في هذه الحالة مع لبسه للأولي قبل كمال الطهر **قوله** في
دخل في قوله المص الطهارة ولو بالتيه المحض لا لفقد الما بان تسم
لخصوص ترك إحاة ثم تجشم المشقة بعد أن أحدث وتوضأ
ومسح على الخف مع كون المايضرة وهو حر أم فهذا مسح على لبس يظهر
التيه أم لا لو تيمم لفقد ما أولي رد فلا يصح المسم معها بالطلوع طهرها
بجواز الماء إذا الضرورة تنقذ بقدرها **قوله** أي الخفاف التعديل جارح
على الغالب ولا فالقياس في الوفاق له زائد من رجلين أنه لا بد في جزأ المسم
لبس خف لكل واحدة مما يجب غسلها في الوضوء على التفصيل المبين في المسم عليه
والمسابق إلى الفهم فيما لو كان في كل جانب قد مان علي ساقه لا يكفي جمع كل
قد من نعم أن التصاقاً بجرهت كفاية ذلك أم **قوله** لو صب إشاراً إلى
المراد بالماء الذي في يمينه نفوذ ما الصب أي وقت الصب فلا يضر نفوذه بعد
خله فالمراد بالمراد حيث قال الذي أقر في عليه شين والذي أن المراد المسم

ورد يان

ورد يان أي شيء يمنع ما المسم **قوله** أنها تمنع النفوذ أي بداته لا بواسطة نحو شمع
كزفت والخف غير صالح لأنه يفي المسم عليه وما يمنع نفوذ المالمع في التقيا لجعل
خوف منه يصح المسم عليه فائدة رفع السوال عما لو كان له خفت قوي وهو أسفل اللعين
وكن خيط عليه السراويل الجوخ المانع من نفوذ الماهل يفي المسم أو لا نظر الصورة
الخف قبل وصله باللبس أو لا فان ثبت يجوز المسم فإنه لا لبس الخف شرعي سائر محل
اللعين إذا لم يتقاع ذلك عن خف ملفق من قطع حلو وخيط بعضه بأبيض وان
صفرة القلع **قوله** يمكن تتابع الخ أي ولو جازاً بأشدة بخيط كما قاله المغوي
أو كان واسع يجعل داخله عصابة أو ربطه به في خفه ولو شد على مفرد السبع
سراويله كفي المسم عليه بخلاف قطعة آدم شد بها يان هذا خف دونها انفارقه
أم سم قول المزني عليها أي فيها كما قال سم وبه صرح في بعض النسخ **قوله** ما جرت
العادة أي المواضع التي يغلب الخي بخلاف غيرها كالأرض شدة وعرتها وكثرت
حجارتها فلا يضر ضعفها عن التردد فيها أم ابن قاسم **قوله** وإن كان لا يسه
مقعداً أي أو مريضاً لا يتأق منه مشي والضابط أن الاعتبار المشي بالقوة
لا بالفعل **قوله** ولا قرب الخ هذا هو المقدم عند الشيخ م وخالف ابن حجر
فقال بعد سوق كلام ابن العراد مانضه والذي يتجه أن تعبيرهم بالمسافر هنا
لغالب وإن المراد في المقيم ترده الحاجة أقامته المعتادة غالباً كما مر وما
تقدير سفره وحوايج له واعتبار ترده لها فله دليل عليه ولا حاجة إليه
مع ما قرئناه فتأمل له بحر وفه ووافقه سم في شرح الكتاب **قوله** الحوايج
سفر يومه وليلة المقيم ونحوه تقدم أن هذا هو المقدم قال الشهاب ابن حجر
ونجيه اعتبار هذا في السلس وإن كان يجد رالبس لكل فرض لأنه لو تركه
ومسح النوافل استوفي المدة بكماله فيقدر فوفقه بها ويحتمل تقديره بمدت
الفرص التي يريد المسم له **قوله** بحرفه **قوله** ثلاثة أيام ولياليها أي قال ابن
سم المتجه أن محله إذا أراد مسحه هذه المدة والألم يعتبر ذلك فيما يظهر حتى
يجوز له مسحه مدة المقيم بشرطه لأنه باعتبار أهله لا ينقض عنه **قوله** يان
يمكن التردد فيه أي وحده بلا فعل كما أخذ من كلام صاحب الوافي وصرح

المشي فيما

بيان
ليهن

به في الاستقصاء **قوله** ليسع الى اي ويضيق المتسع ايضا عن قرب **قوله**
 ان يكونا طاهرين الظاهر ان طهارتهما غير شرط في صحة لبسهما حتى لو
 كان بهما نجاسة غير معفو عنها ثم ان الها قبل المسح اجزا نعم يبعد صحة لبس
 نجس العين اذا دبر حال لبسه والذي يظهر اشتراط خلو القدمين من
 الموانع كاصابتهما بعد لبس نجاسة غير معفو عنها او غوشم او شوكه طاهرة
 او وسخ تحت اظفاره لان المسح يدل عن غسلهما وطهارة لهما اذ ذكر جميع
 ذلك الشهاب العبادي **قوله** والمتنجس كالنجس تقدم ان لبسه صحيح اذا
 مسح عليه بعد طهره وهل يشترط غسله قبل ان يحدث اول غيوم
 عبارة ابن سم في القولة السابقة انه لا يشترط الغسل قبل الحدث بل متى غس
 قبل الحدث او بعده كان كافيا **قلت** وهذا الغيوم غير مراد فقد قال الشهاب
 ابن حجر انه يشترط لحسبان المدة صلاحية الخف للمسح عليه وحيث
 احدث قبل الغسل فقد دخلت المدة وهو غير صالح للمسح عليه ونص
 عبارته عند قول المتن ويجوز مشقوق قدم **قوله** عبر الشهاب
 بقوله شد قبل مسح وقضية انه لو لبس المشقوق ولم يشده لا بعد
 الحدث انه يحسن به المسح عليه وفيه نظر بل لا وجه له لانه بالحدث شرع
 في المدة فوجب تحسب المدة على ما لم توجد فيه شروط الاجزا فالوجه ان
 كل ما طرأ زال مما عني المسح ان كان قبل الحدث لم ينظر اليه او بعده
 نظر اليه اجماعا وانه وانت خبر بان النجاسة مانعة من المسح فاشترط
 زوالها قبل حدثه فتنبه وافهم ارشاد في الله واياك ولا تأخذ بهوم
 عبارة الا اذا لم تر المنقول **قوله** فان مسح على النجاسة زاد التلويت
 الى لا يقال ما الطهارة اذا اصاب النجاسة المعفو عنها لا يضر لاننا نقول له
 عدم الضرر اذا اتقى ما الطهارة اليها لا عن قصد اما اذا كان عن قصد
 كنهنا فانه يضر قال الشهاب العبادي في حواشي الخفة والظاهر ان زيادة
 التلويت تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترطبه او زيادته
 زيادة في التلويت نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يبعد جوازنا

المسح

المسح عليها مراه وحيث قلنا بالجواز هل يقصر على اقل محرم
 او يفعل المطلوب قال شيخنا كل محتمل والا قرب الثاني وينبغي ما لو
 عمت النجاسة المعفو عنها العمامة هل يجوز التكبير عليها كالحف اذا عمت
 او لا ويفرق قال شيخنا ايضا الوجه الثاني ويفرق بانه في الخف ضروري
 لغوم النجاسة فلا يفيد عن المسح ولا كذلك العمامة فان مسحها ليس مقصودا
 لذاته بل تابع لمسح جزء من الراس فهو غير ضروري وهو فرق جلي **قوله**
 يشعر بنجس اي ولو من مغلظ خفى لير لغوم البلوي به فيظهر ظاهره
 بغسله سبعاً بالتراب ويصلي به الفرض والمفالن شالكن الاحوط تركه
 فان قلت الخف قيد او لا يماثل القرب والروايات لا اذا لم يتسرخ زها
 لا يشعر بالخبر مثلاً قلت قال ابن حجر ان ما ذكره مثال الخف وعبارة ويظهر
 العفو ايضا في غير الخفاف مما لا يتسرخ زها **قوله** ويسمى المقيم الخ
 علم من كلام المصنفات المسح وهو مذهب الجديد ومذهب جماهير العلماء
 من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقد اوضح في ش المذهب ادلة هذا
 والجواب عن ادلة المخالفين اثم ايضا **قوله** فيستفيد بالمسح ما يستفيد
 بالوضوء غاية ما يستفيدة ان يجمع بالمطر سبعاً والافست صلوات
 ثلاثة ايام ولياليهن اي ولو ذهابا واياما ثم ر قال الشيخ غيره قوله ذهاب
 الخ وذلك يقتضي ان يكون القصد سفر قصير لان الايام معتبرة بلياليها
 ليها اها فان قلت كيف يتصور ذلك يسافر الى غير محل اقامته واذا
 وصل لم ينو اقامة تقطع السفر فانه ترخص ذهابا واياما مدة الثلاثة
 ايام بلياليها **قوله** فيستيم بالمسح الخ وغاية ما يستيمه سبعة عشر
 ان يجمع ولا فستة عشر **قوله** والمراد بلياليهن جواب عن اعتراض وهو
 ان ليلة اليوم هي السابقة عليه لا المتأخرة عنه والمسافر يمسح ثلاثة
 ايام وثلاث ليال مطلقا كما يمسح المقيم يوما وليلة كذلك ولا يؤخذ ذلك
 من التعبير بلياليهن الا على تعبير وقوع المدة اي ابتداءها عند الغروب
 دون الخف فلا يمسح سوى ثلاثة ايام ولياليتين فقط لان الليلة الثالثة

قوله ذهابا واياما فانما يتقطع
 مسحة بوضوءه تقصده
 يقال في تصويب صحيح

لليوم الرابع لمسبقها عليه فاجاب بان المراد ما ذكر وفارق الخبر حيث لم
 تدخل الليلة المذكورة لان المعنى يقتضي للسبب موجود في الليلة الرابعة بخلاف
 المعنى يقتضي للخبر هو التروي فانه لا يلزم استمراره الى تلك الليلة بل
 الغالب حصوله قبلها فلا ضرورة الى ادخالها وظاهره وان نص عليها
 فليحذر انه ثبت **قوله** كالمسحاضة اما المتخيرة فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تنسح
 لانها تغسل لكل فرض ويحتمل ان يقال وهو الاوجه ان اغتسلت ولبست
 الخف فهي كغيرها وان كانت لا لبسة قبل الغسل ثم روي قوله فهي
 كغيرها اي فتسح للنوافل فقط لانها تغسل لكل فرض ويؤخذ منه انه لو لم
 يجب الغسل مسحت للفرض كالسلس **قوله** فان طهره برفع الحدث اي
 رفعه عما اما الرفع الخاص وهو لفرض او نوافل فانه يرفعه **قوله** لان وقت جواز
 المسح يدخل بذلك هذا يقتضي منعه من التجديد لا لبس الخف وغيره ويمكن
 حمل المسح الواقع في كلامه على المسح الرفع للحدث فلا ينافي استحباب التجديد
 فقد صرحوا بسنية الالبس الخف واعتبر له قبل الحدث لان وضوءه تابع لا
 مقصود ومن ثم لا تحسب المدة الامن للحدث اه وانهم كلام المصنف انه لو توضا
 بعد حدثه وغسل رجله في الخف ثم احدث كان ابتداء مدة من الاول وهو
 كذلك وبه صرح الشيخ ابو علي في ش الفروع ام شرم **قوله** وشمل اطلاق قدم
 النوم والمس والمس وهو كذلك هذا ما قاله شيخنا شيخنا تبعا للكتاب الطبري
 لكن افتي شيخنا الشهاب م بان العبرة في النوم بابدلية ووجهه بان كان قطع
 عادة وقياسه ان المس والمس كذلك بل اولى ام ابن سموع عيازل الملبس فيها
 كتبه على الجلال المحامي بالفظه ثم لا يخفى ان المراد بالحدث اخره ولو نوما او مسحا
 او مسحا عند جمع متاخرين منهم ابن حجر ومن اخره ان كان بولا او غايطا
 او رجا او خوجون او اغا ومن اوله ان كان نوما او مسحا او مسحا عند الاما
 البلقين في النوم وافتى به والد شيخنا وقاس عليه شيخنا المس والمس
 واختلفت كلامه عنه في توجيه ذلك ام وقوله من اخر الجنون اي ما لم يكن
 احدث قبل جنونه او حال جنونه بان طهر عليه نحو مسح فتنسب المدة من هذا

الحدث

الحدث فان افاق وتدين شي من المدة من الانقطاع الاول ولا تحسب المدة
 الا بعد تمام الاستبراء قال شيخنا العبرة بالانقطاع الاول فتحسب مدة الاستبراء
 قال شيخنا المذكور بعد تقرير ذلك وقد عرضت هذا الكلام على بعض
 الاكابر فوافقوا على ما قلته **قوله** استيفاء مدة مقيم قصره على ذلك ليعرف
 قوله المصنف انهم مسح مقيم فلم يغم الا بعد استيفاء المدة المقيم كان اقام بعد يوم
 مثلا فانه يقتصر عليه ولو قال المصنف فان مسح في الحضر ثم سافر او المسافر
 ثم اقام لم يستوف مدة سفره كان او لم يشمله لها لو اقام بعد استيفاء مدة
 المقيم **قوله** كما صحى النعماني لا هو المعتمد **قوله** ثم مسح الاخر بعد توبته
 قال جماعة الحق مثله ما لو مسح في سفر طاعة ثم عصى به بخلافه ما لو عصى
 في السفر فانه يتم مسحه مسافر **قوله** قد علم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث
 حضر الخ وعليه فلو احدث في الحضر ولم يسح فيه فان مضت مدة المقيم قبل
 سفره وجب بتجديده البس او اقل منها اليوم ثم سافر في مسحه في السفر ثم مدة
 المسافر فابتداء هاهنا الحدث الواقع في الحضر ولو لم يسح في السفر ايضا
 حتى مضى يوم وليلة فهل يغلب الحضر حتى يجب بتجديد البس عصى مدة
 المقيم او يغلب السفر حتى لا يجب التجديد الا بعصى مدة المسافر فيه نظر اه
 قال شيخنا الشهاب قل لا واعقد شيخنا انه يقتضيه مدة السفر فله
 مسح بعد يوم وليلة اه **قوله** فهو كالمقصود اي فيكون المسح عليه كالمعتمد
 م لا يقال هلا قيل بعدم الصحة هنا كما منعوا صحة الاستنجاء اه قلنا
 قوله وعدم صحة الاستنجاء فيه مسامحة لنقص حجم صحة الاستنجاء بالان
 مطلقا طبع او لا والكلام انا هو في العروة وعدمها ان طبع وهي حرم والا فلا
 فليتامل كتابه **قوله** ولا يقصد شي منهما اي وقد قصد اصل المسح كما يشد اليه
 التعليل **قوله** لا يقصد الجرموف فقط المراد به الى اعلى كما هو صريح كلامه
 والحاصل ان اذا مسح الاسفل كمنى والا اعلى ووصل البتل ولو من محل الغزالي الا
 وقصد الاسفل وقصد ما اطلق فانه يكون او الاعلى وحده فلا اما لو قصد
 واحدا لا يصح فالذي نقله به اسم عن شيخه الطبراني ان لا يجزى اه قال

سفل

من اجله والا فلا ففعله
 ومن اخذ ان كان بعد الاستبراء
 الى اي فلا تحسب من انقطاع
 بل القصد الاستبراء فليطهر في
 عليه الاستبراء كما اعتاد من في
 النقطة المعروفة حيث انقطع
 حيث يغلب عليه الظن انقطاع
 صرح بحسب المدة صح صح

قال شيخنا لصدقه بالا على وهو لا يبرئ في لانه ملبوس فوقه مسح كالسبح
على الحمامة قال م في شجره بعد ذلك ويؤخذ منه جوار المسح عليه لو غسل
المسحة وغسل رجليه ثم وضع الجبة ثم لبس الخف لا تتغافل في ذلك افي الاله
رحمه الله تعالى بعد جوار المسح لما ذكر ولا شك ان الجبة لا تكون الا مسح
بمعنى ان واجبها المسح تصوير المسألة بما اذا اخذت من الصحيح شيئا حتى
يقال واجبها المسح اما اذا لم تأخذ من الصحيح فلا يجب مسحها او عليه فلو
لبس الخف حينئذ لم يمنع المسح على الخف الملبوس عليها وهذا بخلاف
ما لو كان واجبها المسح بان اخذت من الصحيح شيئا وغسل ما تحتها ثم
فانه يمنع المسح على الخف الملبوس عليها لانه مخاطب بمسحها بعد ذلك
او بهذا الاخذ المذكور صح شيخنا ناري في حاشية **قوله** ويكره ان
وغسله علوه بانه يعقبه وقضية انه لو كان من نحو عديد كرجاج انه
لا يكره وهو كذلك ام ثم **قوله** كسح الراس في قضية الاكتفاء مسح الشعر
اذا كان على الخف وبه قال ابن حجر والمعتد عدم الاجزاف قد قال م ر في ش
ولو كان عليه شعر لم يكف المسح عليه جز ما بخلاف الراس فان الشعر من مساه
اذا الراس لما روي وهو صادق على ذلك بخلاف شعر الخف فلا يمسح خفا
او نعم ينبغي ان ياتي فيه تفصيل الجرموق وما قاله م ر اعتدني
قوله وعقبه هو موخر القدم وهو بقع العين وكسر القاف ويجوز اسكانه
القاف مع فتح العين وكسرها كما في شرح م **قوله** فاذا شك رجع للاصل وهو
الفصل فظاهر كلامه ان الشك انما يؤثر في منع المسح لانه يقتضي الحكم بانقضاء
المدة فلزم ان الشك وتحقق بقا المدة جاز المسح فلو مسح في اليوم الثاني
على الشك في انه مسح سفر الزمه اعادة صلاة الثاني لفعلها مع الشك
فان لم يحصل مسح في الثاني بان كان على مسح الاول ولم يحدث في الثاني فله
ان يصلي في اليوم الثالث بذلك المسح وان كان احدث في اليوم الثاني لكنه
مسح فيه على الشك وجب عليه اعادة مسحه ويجوز اعادة صلوات الثاني
مسح اليوم الثالث او ش م ر وفي شرح المذهب لو شك اصلي بالمسح ثلاثا

مسح في الثاني بان كان على مسح الاول ولم يحدث في الثاني فله ان يصلي في اليوم الثالث بذلك المسح وان كان احدث في اليوم الثاني لكنه مسح فيه على الشك وجب عليه اعادة مسحه ويجوز اعادة صلوات الثاني مسح اليوم الثالث او ش م ر وفي شرح المذهب لو شك اصلي بالمسح ثلاثا

صلوات او اربع اخذ في وقت المسح بالاكث وفي ادا الصلاة بالاقل احتياطا فيهما
وما عاده هذا الكلام من انه لو شك بعد الوقت هل صلى لزمه الصلاة غير
ما ذكره ايضا من انه لو شك بصدقه هل عليه صلاة لم يلزمه شيء وينبغي ان يفرق
دقيق يحتاج الى تطفاه بن قاسم من عند قوله وفي شرح المذهب قلت لعلى
الفرق انه في الاولى يتحقق شغل ذمته وشك في برائتها والاصل عدم البراءة وفي
الثانية شك في شغل ذمته بها والاصل براءة الذمة وتصور الثانيه بما اذا را
الموانع وشك بعد دخول وقت اخر هل ادرك قدر كبيرة من الوقت
السابق فنقول عليه الصلاة او لم يدرك ذلك فلا يلزم تلك الصلاة وهذا
تصوير معتبر قد فتح الله به غير ان عبارتهم تقتضي التخييل بغير ذلك ايضا
فليتأمل كاتبة **قوله** ما يوجب الفصل افهم ذلك ان الاغسال المستوية ليست
كالواجبة حتى لو غسل لها وغسل قدميه في الخف لم يمنع المسح وما وقع للزكري
ما يخالف ذلك بي مشايخنا انه سهو نه **قوله** لو نذر الفصل المستوي
فهل هو كواجب اصالة فيه نظرا ثم قال شيخنا ليس كواجب اصالة فلا اله
يقطع المدة او ما قاله شيخنا قلت واقتصارهم في مقام البياض على الجنازة
والحيض والنقاس والولادة يورده او يعنى ما قاله شيخنا وقولهم النذر سلك به
مسلك واجب الشرع معناه يحرم تركه لان الصحة تتوقف عليه كالوذر ان
يصلي الظهر في جماعة فصلاها منفردا فانه يحرم عليه مع صحة الصلاة **قوله**
كان يامرنا هذه في الرواية كما قاله يحيى بن شرف معارضها في شل التحرير من قوله
امرنا بلفظ الماضي **قوله** او سفرائك من الرواي وهو بفتح فسكون بمعنى ما قبل
وصوابه برأى نوتة ويكتب بعدها الف ولا يجوز غيره بالاختلاف ورجا غلط فيه
فقل سفرى بالياء وهذا غلط فاحش وتصحيحه فيصح قال الخطاي وغيره
قوله سفر جمع سافر كما يقال راكب وركب وصاحب وصاحب اهو بن شرف
قوله الامن جنابة هذه قطعة من حديث وله تمة وهي بولد وعايط وقوم او
لفظ الحديث قوله في الحديث لكن الهي الاستدراك تعطف على النفي مفرا على غير
وتثبت الثاني ما تنفيه عن الاول فان دخلت على مشك لمحتج بعدها لحالة
فيعنى كان يامرنا في المسح هذه الثلاثة ولم يورثها الا في الجنابة وفيه محذور

لت

د

ف

تقديره لكن لا تنزع من هذه الثلاثة لان تقدير الاول امر بانزاعها من العناية
وفائدة لكن بيان الاحوال التي يجوز فيها المسح ونحوها على بقية الحديث
الاصغر وبالعناية على بقية انواع الحديث الاكبر **قوله** لم يمسح
قد مره اي بالنية فيما يظهر لان هذا حديث جديد لم يسمعه نبي الطهارة
السابقة اه سم **قوله** فلا حاجة الي غسل قد مره اي اذا وجد ثوب من
الثلاثة وهو يظهر الغسل كان غسل رجله وليس الخف ثم قسده
الخف او ظهر ثوب من الرجل او انقضت المدة وهو بذلك الطهر
لا يجب عليه غسل قد مره وهذا التقرير من توضيح الوضع
لكن الاعمال بمقاصدها **قوله** ولو تجست الخف على
من ذلك ان المدة تبطل باربعة اشياء بما ذكره المصنف
وبما زاده الشرح في التمهيد **قوله** اذا كان قاسم وبالف
الاربع صرح في الروضة وذكرها ثم بعد ان ذكرها قال
وانما ذكرت ذلك لاني رايت من ذكر انقطاع المسدة
في صورة الخلع على وجه البحث ثم ذكر انه بعد رآه في الكفاية
قوله ولو بقي انقضت هذه طريقة ضيعة والذي
اعتمدته رتبها للسبكي عدم الانقضاء في الحالة
المنكورة وفرق بين هذه وبين ما لو كانت
عورته تنكشف في ركوعه حيث
قالوا بانقضاء الصلاة وان طر البطل بانه
في مسألة الخف يقطع بالبطلان فيها اي
لا يمكن تدارك الصلوة فيها سترها
بشي قبل ركوعه **قوله** لو كان
في نفل مطلق يدرك معه قدر ما يصح له ففعله انعقدة اه
في التيمم **قوله** والاكثر من علي ان فرض سنة ست وعبارم روي عن

انه فرض سنة اربع وقيل سنة ست **قوله** وهو رخصة على الاصح اي لا عزيمة
وقيل عزيمة ان كان لفقد المانع رخصة والاف رخصة اه ابن قاسم فان قلت
ترجيح كونه رخصة يقتضي عدم صحة التراب المفصوب قلت قال مره
وابن حجر صحته بالتراب المفصوب كونه الة الرخصة لا المجوز لها والممتنع
اذا هو كون سببها المجوز لها مفسدة اه **قوله** جعلت لنا الارض الخ
اي معاش المسلمين قال الخطابي معناه ان من كان قبلنا من الامم لم يمتنع
لهم صلاة الا في البيع والكنايس اه وينبغي ان يكون هذا خاصا بالمقيمين
اما غيرهم فيصلون في اي محال بدليل قصة ساره مع الملك حين هم بها
توضات وصلت اه قال شيخنا وهو ظاهر **قوله** وشرائط التيمم اي
شرائط صحته وهو العجز عن استعمال الماهل في الحقيقة هو الميسر
للتيمم كما هو مر به كلامه وما عداه اسباب له وهي سبعة يجمعها قوله يا سا
يلي اسباب حل التيمم هي سبعة بسماعها ترتاح فقد وخوف حاجة اضلال
مرض يشق جيرة وجراح **قوله** ان يتقن عدم الماء ولو نجس عدل اي في المحل
الذي يجب طلبه منه كما ياتي اه كثر من روى عن الفقهاء خوف الفرق ثم في
سفينته وتأخير نوبة مزدحمين على بير وحيلوته نحو سبع وتخلو من
رفقة كما سيأتي وبعبارة زي في الحاشية ولو علم زوا النوبة من مزدحمين على
نحو بير او ستر لغرة او محل صلاة انها لا تنزه له النوبة الا بعد الوقت صلى
فيه بلا اعادة ولا يلزمه النقلة عنه اه **قوله** بالطلب هو بفتح اللام وسطر
قوله تردد الي قوله الى حد هذه العبادة سالمة من الاعتراض والاعدا
اليها التي في منجحه عن قول اصله تردد قدر نظره الذي اعترضه
السبكي بقوله ان اراد قدر نظره سواء الحق غوث ام خالف كل الاصحاب
اوضح طحا الغوث فلذلك غالب لكن لو اراد نظره عليه او نقص
اعتبر حد الغوث دون النظر وان لم يصح جوابه انتهى وله هذا قال الشيخ
الاسلام وهذا هو المراد بقول الاصل الخ **قوله** وما لا يجب بذله الاولي
اسقاط هذا القيد لان الامن هنا على خصاص شرط والمال وان

نما

قال اوليائه **قوله** يلحقه فيه غوث لا حال هذا سموه حد الغوث وسكة
عن العلم بالماني هذا الحد لانه لا يجوز التيمم فيه وان خرج الوقت كما في شرم
قوله ان يعلم ولو باخبار عدل كما قاله ابن حجر بل ويجوز فاسق وقع في
قلبه صدقه اخذ من نظائره احاشية ز يادي **قوله** ويسمى حد الغرب
قال محمد بن يحيى تلميذ القزالي رحمه الله تعالى حد القرب لعدي يقرب من
نصف فرسخ **قوله** ان امن غير اختصاص لا يشترط فيما يامن عليه من نفس
وعضو وما ان يكون محترما ولا لم ياتر الخوف عليه احاشية ز يادي **قوله** خرج
الوقت اي كله فلو كان يدرك ركعة في الوقت وجب عليه كما استظهره ابن سم
قوله فلو تيقنه اخر الوقت اي بان بقي منه وقت يسع الصلاة كلها وطورها
فيه ولو في منزله الذي هو فيه على المعتاد خلافا لما ورد في رجل
افضلية التأخير ما لم يقترن التقديم بنحو جلاء ولا بالتقديم افضل
صورة المسئلة ان يكون المحل يغلب فيه فقد الما والاوجب التأخير
وان خرج الوقت ويجري هذا التفصيل في تيقن السكرة والجماعة والقباء
اخره كان كان يصلي اول الوقت بستره واخره عريانا او طه قايما واخره
قاعدا فالقديم افضل وخرج بالتيقن اخر الوقت ما لو ظهرها فالقديم
افضل وهذا كله اذا اراد الاقصر على صلاة واحدة فان صلاها بالجمع
اول الوقت ثم اعادها اخره مع الكمال فهو الغاية في احراز الفضيلة وقوله
الصلاة بالتيمم لا يستحب اعادتها بالوضوء محله في لا يرجو الما بعد بقرينة
سياق كلامهم ام شرم من ملخصا ومثاله ابن حجر لكن فرق ابن حجر بين
ومن لا يرجو امانه وكان وجه الفرق ان تعاطي الصلاة مع رجاء الما
ولو على بعد لا يخاف من نقص ولذا ذهب الائمة الثلاثة الى ان التأخير
افضل مطلقا فخرج بنسب الاعادة بالمأخوذ من لم يرجه اصلا فلا
صحيح للاعادة في حقه **قوله** بر هو يفتح الباء وهو مفتوح بالها هنا
افصح وهو مصدر للمفتوح ايضا واما المضموم فمصدر المضموم والمكسور
التي شرب **قوله** عضو بضم او له وكسره كان تذهب منفعة او تنقص

في قوله بضم او له
في قوله بضم او له
في قوله بضم او له

بيان
وضيحا

كذهب

كذهب نحو كسمع او نقصا انه ويعلم بالا في الخوف على ذهاب العضو
او الروح نعم متى عصي بنحو المرض توقفت صحة تيممه على التوبة لتعديله
فظاهر تقييد العضو ونحوه بالمحترم للخرج نحو يد تحت قطعها السرة
او محاربة بخلاف واجبة القطع لقوله الاحتمال العفو انه اي ابن حجر **قوله**
المهمنة بفتح الميم وحكى كسرها **قوله** المروءة هي بضم الميم ونقل العلامة
الاجمعي الما الى رحمه الله تعالى فتح ايضا والمروءة صفة يمدح المتحلق
بها وهي الان اما قليلا جدا او معدومة قال بعض الافاضل صرحت على
المروءة وهي تبكي **قوله** فقلت علي م تنجب الغتاة **قوله** فقالت كيف لا ابكي
واهي جميعا دون خلق الله ما تواتر **قوله** عدل في الرواية وهو مسلم
بالع عاقل في الزيادة في حشيه بل او فاسق وقع في قلبه صدقه اخذ
من نظائره انه اي ابن حجر فلو تعارض طيبان فالشر قدم الا وثق فان
تساوا فاقدم الاكثر عددا فان تساوا وانتساقطوا كما في الاخبار
بتنجز المالك اذا جثه ابن سم في حواشي ش الرحمة لكن قال شيخنا ينبغي في مسألة
التساوي في العدد والثوق عدم التساقط بل يقدم من قال بالغير لان معه
زيادة علم كفي الجرح والتعديل فليتأمل قلت الحاق المسئلة بمسئلة الما بظاهر
كما قاله ابن سم دون الحاقها بمسئلة الجرح والتعديل اذ تقدمهم الجرح على المعدل
لاجل صون الرواية عن طعن اذ المقصود من الرواية اثبات الاحكام الشرعية
فضايقوا فيه لاجل ذلك ولا لكن لك مسئلة الطبيب فليتأمل **قوله** لعطش
حيوان محترم خرج غيره كترك صلاة بشرطه وزان محض ومر تد وكل
عقور بل افق الشرف المناوي بان يجب العطش بالما وتركهم لكن بعد ان يقول
لنحو تارك الصلاة ان يتم تركه لكم ولا استعملته وتركتكم موتون عطشا
وظاهر وجوب القول المذكور ويوافقه بحث الزركشي انه يجب ان يبقا
للمريد ان اسلمت بذلت لك ولا منعتك اه وقد يوقفي الوجوب فظاهر كلام
ان عطش غير المحترم لا اثر له وان كان الما ملكه حتى يمنع عليه شربه ويلزمه
النظر به ويجوز لعطشان اخر محترم اخذ منه اه بن سم **قوله** صوت الروح

يدع

او غيرهما عن التلف اي لونه لو بدل لم يخاف طهارة الحدث وسواظن وجوبه
 في حده ام لا فله التيميم ويحرم التطهر به وان قل حيث ظن وجوبه لم يحتمل في اليه في
 القافلة وان كبره وخرجت عن الضبط واكثر يحتمل بلون فيتوهمون ان التطهر
 بالماء قربة وهو خطأ فقيم ومن علم وظن حاجة غيره له ملا لزمه التزود
 له ان قدر واذ تزود للماء فضلت فضلة فان ساروا على العادة ولم يعم
 منهم احد فالقضاء اي لمن كانت تكفيه تلك الفضلة باعتبار العادة الغالبة
 في الاوجه والا فلا واهم رواين حجر وعبارة ابن قاسم افنى البغوي بانهم
 ان غثا وعليا لم يعهدوه كان وقع مطرا ولا وابتدأ لم يعهدوه وها فلا
 قضا وان وصلوا الي ما يعهدوه فان عطشوا انفسهم او مائة بعض دوابهم
 واسرعوا السير على خلاف العادة ولو لم يقع ذلك لم يفضل شي لم يقضوا
 ولا قضاوا قال ابن سم بعد نقل فتا البغوي هل يقضي صلاة واحدة
 فقط ان كانت الفضلة تكفي طهرا واحدا فقط فيه نظر ولا بعد وجوب
 قضا المربع لوقوع تيميم المربع مع وجود الماء ووافق العلامة بن الشيخ ابن
 عبد الحق فقال بما قال لكن نقل عن من رآه يقضي صلاة واحدة اه اي وهي
 الاخيرة وهذا كله اذا كان اي التيميم واحد فالوكان ما فضل مشترك بين جماعة
 قال ابن سم في حواشي بن حجر ينبغي ان يقال ان كانت الفضلة لقسمه خص
 كلاما يمكن الفصل به ولو لبعض عضو فان استعمال البعض واجب وتركه موجب
 للقضا والحكم كاتقرر والا فلا اعتبار به فليتأمل **قوله** لغير دابة دخل
 في الصبي الغير المميز والمجنون فلا يجوز جميعه بعد استعجاله وسقيته
 لهما وصوقضيه اطلاقا لم رحيث لم يجوز الا للبهيمة لكن قال ابن حجر ويظهر
 الحاق غير المميز بالدابة في المستقذر الطاهر اه وهو صريح في ان ما يسقى
 للبهيمة يسقى للصبي الغير المميز والمجنون **قوله** والسبب الثاني هو خوف
 محذور من استعمال الما بسبب بر الخ **قوله** ان لم يبد له له بل لم يقل ثلثه
 عليه فان قتل هدر وهذا كله اذا لم يكن ماله عطشا فان كان ماله
 العطشا لم يهرس بل يضمه مقاتله اه ش م **قوله** قبل زوال

قاسم

النجاسة

النجاسة منه التيميم قبل الاستنجاء لا يصح بخلاف الوضوء يصح لقوته ووضعه
 التيميم وظاهر عبارته كغيره ان التيميم لا يصح قبل ازالة النجاسة مطلقا اي
 سواء تيمم لما لا يتوقف استباحته على ازالة النجاسة كالقراءة ومس المصحف
 ام لا كالصلاة وسجود التلاوة لكن نقل العلامة ابن سم عن تقييه الرعي
 ولم يتعقبه انه تيمم لما لا يتوقف استباحته على ازالة النجاسة كالقراءة ومس
 المصحف صح التيميم واستباحهما مع النجاسة كفي تقييه الرعي قال غيره انه حسن
 بالغ لان المانعة من ذلك اما هو الحدث والتيميم كافي في عدم المنع انتهى
 عبارة ابن قاسم هذا وقد علمه ان المعتمد الاطلاق لانهم جعلوا التيميم قبل
 زوال النجاسة مثال التيميم قبل دخول الوقت وعبارة م ر و شرط صحة التيميم
 تقديم ازالة النجاسة قبله على المعتمد لان التيميم مسبوقه اباحة مع المانع
 فاشبهه ما لو تيمم قبل الوقت اه شرع لو تجسس على ايعاى عنه بدت محدث
 ووجد ملا يتيك الا احدهما اما ازالة النجاسة او الحدث فحين الملا زالت
 النجاسة لانها لا بدل لها بخلاف الوضوء والفصل وظاهر ان تجسس الثوب
 اذا لم يمكن نزعه كتجسس بدنه فيما ذكر وظاهر اطلاقهم ان لا فرق بين المقيم
 والمسافر خلافا للقاضي اي الطيب حيث قال محل تعينه للنجاسة في
 المسافر اما المقيم فلا وجوب الاعادة عليه بكل حال وان كانت النجاسة
 اولاد ش م **قوله** طلب الماء هو بفتح اللام وتسمى وانما يشترط الطلب
 اذا لم يتيقن عدم وجوبه بان ظن او شك او توهم الوجود فان يتيقن عدم
 وجوده فلا طلب بمثل التيقن المذكور ما لو كان التيميم لمرض او كان
 احتياجا للماء العطش فلا معنى لطلبه **قوله** بعد دخول الوقت فلا
 طلب قبل الوقت لم يعول على ذلك الطلب نعم ان حصل به تيقن
 العدم كان كافيا كما قاله ابن سم **قوله** او بما ذونه اي الثقة اذا اذن له
 في الوقت او قبله ليطلب له في الوقت او اطلق وطلب في الوقت فلا
 عبرة بطلب غير الثقة ولا من لم ياذن له على ما تقر راءه فلا اطلق
 وطلب له قبل الوقت او شك في الوقت لم يكن اذ م ر وغيره **قوله** تغذر

ان ص

استعماله اي لما احتاج اليه في الطهارة كانه او بعضه **قوله** فلو وجد خابية
 الخ مثلها الصهاريج للشراب دون المسبلة للانتفاع واما لو شك هل هي
 للشرب او للانتفاع فلا وجه لتحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف
 الحال اوشم روي الخادم عن العبادي لا يجوز حمل شيء من المسبل الى
 غير محله بل يستعمل في ذلك الحال الذي سبل فيه كالواباح له احدثها ما
 ليأكله لا يجوز لاحد حمل الحبة منه ولا صفة الي غير ذلك الاكل قال وفي
 هذا تضيق شديد وعمل الناس علي خلافه من غير نكيره بن سم ومن
 التعداد الشرعي ما لو كان معه ما ودعة او غصبا او رهنا **قوله** كان
 يحول بينه وبينه سبع او عدد ومن التعداد الحسي يتقن فقله او لم يحده
 بعد الطلب ولا ينحو الشر او الانتهاب والاقتراض ولا اله الاستقام نحو البير
 ولا نحو العارية ولا الجار وسوا في تتبع ما ذكر المقيم والمسافر فهذا الشرط
 يغني عن الاول وهو قوله وجود العذر بسفر او مرض لهوم هذا وهو قوله
 تعذر استعماله اي حيا او شرعا ففي عدلها شرطين مساحية وفي عدلها
 ايضا شرط مساحية كذلك اذ الشرط حقيقة فقد الماحيا او شرعا
 والطلب محقوله والحاصل ان الشروط في الحقيقة ثلاثة العجز الماحيا او شرعا
 ودخل وقت الصلاة والتراب الطهور لا حقق ذلك العلامة العبادي
 رحمه الله تعالى وبهذا تقرير علمت ما في كلام الشر ايضا من المساحة حيث
 قال المحدث في كلام المصنف **قوله** وهو لا يباح قتله منه كلب لا نفع فيه ولا
 ضرر علي المقتدر هذا والكلب ثلاث حالات ما يسن قتله اتفاقا وهو الكلب
 العقور خلد فالما وقع في العباب من وجوب قتله وما لم يجرم قتله اتفاقا
 وهو الكلب النافع في الصيد كالحراسة وما وقع فيه تناقض والمعتد
 الحرمة وهو الكلب الذي لا نفع فيه ولا ضرر **تنبيه** قوله المتن واعوانه
 انه بعد الطلب ليس شرطا وانما هو تامة الشرط الثالث اشارة الي ان
 مجرد الطلب لا يكفي في جواز التيمم اذ قد يتسبب عند وجود المابل انما
 يحوزه اذ لم يوجد الما فلم يذكره عقبه كان اوضح بهذا علم ان كلامه

المصنف صحيح في عدلها خمسة **قوله** حتي ما يدوي به كالطين الارمني وكذلك
 السبع الذي لا يثبت ان لم يعلمه ماله وما اخبرته الارضة من مد روان اختلط
 بالعبارة **قوله** والمراد بالطاهر الطهور اي وان اخذ من طهر كلب لم يعلم
 اتصاله به مع ترطب احداهما سم **قوله** فلا يجوز بالتيمم كتراب مقبر
 علم بنشرها وان وقع عليها المطر لانه لا يطهر بذلك لا اختلاطه بصديد
 المعوي الذي لا يزيله المطر بخلاف ما اذا لم يعلم بنشرها بان علم عدم بنشرها او
 شك فيه فيصح التيمم به بلا كراهة لان الاصل طهارتها قاله الشهاب سم
 ومثله في شمس **قوله** الا صغر منه الطفل المعروف اذا دق وصار له غبا
 ر وفي حشيه شجنا قال علي الخيزر ما نضد الطفل لا يكفي في التيمم كافي فتاوى
 م روي كافي التيمم به كاذكروا بن جري شس المنهاج اذ ما قاله شجنا المذكور قل
 كل من النقلين صحيح اذ يقال كلامه م روي ما اذا كان مستحجرا غبار له وكلام
 ابن حجر علي ما اذا دق وصار له غبارا ام كاتبه **قوله** ياضق بفتح الياء والاضا
 اذ بابه علم **قوله** والتراب جنس له فان قلت يراد علي تخصيصه التيمم
 بالتراب ما روي من حديث ابي جهم انه صلى الله عليه وسلم اقبل الي
 الجدار فمسح برأسه ويديه قلت اجابوا عنه بجمله علي الجدار كان عليه
 غبار لان جدرانهم من الطين فالظاهر حصول الغبار منها **قوله** ولو
 وجد ما صالحا للفعل الخ في حشيه الحلي ما نضد له لو وجد ما يكفي بعضه
 اعضائه وترا بالافيا الوجهه ويديه ينبغي تقديم التراب لانه طهارة كاه
 ملة ويكون الما الذي حال بينه وبينه سبع فيصم تيممه وجوده فان
 قلت ما قاله الحلي في الف لقولهم متى وجد ما صالح للفعل وجب تقديمه
 علي التراب ولو لم يكن الاجزاء من الوجه قلت لا مخالفة لا مكان تصور
 ما قاله بما اذا لم يكن الما والتراب في ماله بل رايها يبا عان فيقدم شرا
 التراب علي الما فليست **قوله** شرا الما في الوقت اي بنقد وعرض اي ولو
 بحال يلزمه فيه القضاء فيما يظهر فان بيع بغين لو يلزمه شراوه وان قل
 الزيادة وان بيع نسبية لزمه شراوه ان كان موصرا وماله حاضر او غايب

والاجل امتداد الى وصوله ولو زائدة في ثمنه بسبب التأجيل زيادة لا يقة بالا
 جل لم يخرج به عن كونه ثمن مثله اهم **قوله** ويبعد الخ نعم بين شراؤه
 اذا اراد عن ثمن مثله وهو قادر على ذلك ويجب عليه تحصيل الالة لا يتقا
 كدله ورشاعته حاجته اليها اذا وجدها اتباع بثمن مثلها او توجب
 باجبة مثلها اهم **قوله** لدين اي ولو وجب له بشرط حاله قبل وصوله
 الى وطنه او بعد مواله مال له فيه ولا وجب شراؤه فيما يظهر ولا فرق في
 الدين بين ان يكون لله تعالى او لادمي ولا بين ان يتعاقب بدمته او يعين
 من ماله كعين امارها فرفضها المستعير باذنه اهم **قوله** ولا بد من
 نية الاذن عند النقل الخ فلو نوي الاذن ونقل الماذون فحدث احدهما
 بعد اخذ التراب وقبل المسح لم يضر كذا ذكره القاضي حسين في فتاويه وهو
 المعتبر بالاذن فلا يذنه غير ناقل واما الماذون فلا يذنه غير متيم وكذا لا يضر
 حدثهما في الحالة المذكورة اهم **قوله** والا ولي ما في المنهاج الخ من غيرها
 حصة هذا والا ولي ما الروضة اذا راجح ان كلا من التراب والقصد ركن
 فحين سبعة وانما عند القصد ركن وان كان لازما للنقل لانه لا فرق ما بين
 المعتبر بذاته والمعتبر لزوما وقد نظم بعضهم الاركان السبعة في قوله
 تراب ونقل ثم قصد ونية ونقل لوجه ثم ايد مرتبا **قوله** فذي
 سبعة سبعة لا ركن قصدنا وصنفها الاخيار فاحفظ لتادبا **قوله**
 المقررون بالنية من المقررون بها ما للوضرب بيده ورفعها من غير نية
 ثم نوي قبل ماسسة التراب وجهه اي فانه يكفي لان هذا نقل كالولم
 ينقل ابتداء الا من هذا الحد قال الاسنوي ولو كانت يده عليه ونوي
 عند غسل وجهه دفع الحد احتاج الى نية اخري عند التيم لانه لم
 يندرج في النية الاولى او نية الاستباحة فلا اهم سم **قوله** رعاية للفظ
 الالة فانها امره بالتيم وهو القصد والنقل طريقه اه المنهج **قوله** ولو
 اجنب في سفره الخ تغريم على ما قبله فكان حقه التعبير بالفا كما
 عبر غيره **قوله** اعادة صلوات الوضوء فاعلم ان اي وهو ان نية

الاستباحة

الاستباحة شاملة للعدتين وقد الغن بعضهم في ذلك فقال اليس عجيبا ان
 شخص مسافرا الى غير عصيان يتابع له الرخص **قوله** اذا اما توضع الصلوات
 اعادةها **قوله** وليس معيدا للشيء بالتراب خص الجواب **قوله** لقد كان هذا
 للجنابة ناسيا **قوله** وصلى مرارا بالوضوء الى بنص **قوله** كذلك مرارا
 بالتيه يافتى **قوله** عليك بكتب العام ياخير من خص **قوله** قضاء
 صلاة بالوضوء واجب **قوله** وليس معيدا للشيء بالتراب خص **قوله**
 لان مقام الفصل قام بينهم **قوله** خلاف وضوهاك فراقبه تخص **قوله**
قوله وهذا نظم عبد الله وهو ابن احمد **قوله** فيارب سلمه من الظم
 والغصص وهذا جواب قد اشغل علي نوع طول وقد اوجبه جوابا وانشا
 فقلت **قوله** جوابك شخص للجنابة ناسيا **قوله** يعيد صلاة بالوضوء
 التي بنص **قوله** وليس معيدا للصلاة بترية **قوله** اذا التراب ناب
 الطهرتين من الرخص **قوله** وليس الوضوء عن طهر غسل
 بمعدل **قوله** فبعد الرحمن هذا من تخص **قوله** ولا يكفي فيه رفع حدث
 الخ هو شامل لما لو كان مع التيم غسل بعض الاعضاء وان قال بعضهم انه
 يرفعه وهذا اذا اراد بالحدث الامر الاعتباري والمنع العام اما لو اراد
 بالحدث الخاص او نواه بالنسبة لفرض او ونوافل فانه يصح قال وهو كذلك
 كما افاده الوالد رحمه الله تعالى **قوله** لم يكفي محله ما لم يصفه للصلاة اما لو
 نوي فرض التيم للصلاة ونحوها فانه يصح قال الشهاب م روتبعه ابن قاسم
 وزني نعم يكفي وان لم يصف للصلاة ونحوها تيم الجمعة عند تعذر غسلها
 اجزائه نية التيم بدل الفصل كما قاله شيخ منا نحن وغيره اه بن قاسم مسئلة
 عليه حدنان اصغر وكبر فان نواه ارتفع او احدهما معينا له دون
 الاخر فالذي في كلام الرافعي يفيد انه ان نوي رفع الحدث الاكبر ارتفع الاصغر
 وان نغاه في نية اه ابن سم **قوله** ولهذا استحب تجديد الوضوء لخلاف التيم
 لا يقال لم لم يصح بنية التيم انه نوي الواقع لا ناقول ممنوع باطلاقة لان
 وان نواه من وجه نوي محله من وجه اخر لان تركه نية الاستباحة

م د ص ح

كان م

او فوض مع ص

بيان
لا الأصول

ومعدوله الى نية التيم او نية فضيته ظاهرة انه عبادة مقصودة من غير
 تقييد بالضرورة وهذا خلاف الواقع ويؤخذ مما نقر به انه لو نوي فرضيه
 لا بد من الاصول صح ووجهه بانه لا نوي الواقع من كل وجه فلم يكن
 لا بطل وجهه اهش م **قوله** لم يكن هذا وجهه ضيف **قوله** وهذا
 هو الظاهر اعتمد به ثم قال كما قال الله والتعبير بالاستدامة كما قاله
 الوالد رحمه الله تعالى جري على الغالب **قوله** والافلاوي والا يكن
 هناك مانع مما ذكر فلا يصح ومحال عدم الصحة اذا لم ينو بقدر مفارقة
 لمساها فان نوي بعد مفارقة ذلك صح كما لو لم ينو الامن هذا الحد **قوله**
 فرض ونقل ولا يشترط تعيينه الفرض كما يفيد تنكيره له كما يشترط في
 الوضوء تعيين الحدث فلو عين فرضا ولو منذر ولا وصلي به غيره
 فضا او نفلا في الوقت او غيره او وصلي به الفرض المنوي في غير وقته
 جاز ولو عين فرضا ولو خطأ لمن نوي فائتة ولا شيء عليه او ظهر اه
 اغا عليه عصر وكذا من شك او ظن هل عليه فائتة فتيمم لها ثم ذكره
 او نوي ان يصلي به الظهر خمس ركعة او ثلاث ركعات او يصلي به
 عرانا مع وجود الثياب لم يصح التيمم بجميع الصور ولو نوي بيمينه
 استحالة فرضين صح واستباح واحد اه كذا في ش م **قوله** او فرض فقط
 الخ لكن محله اذا اضاف للصلاة اما لو نوي فرضا واطلق كان نوي
 استحالة فرض ولم يز دعلى ذلك فانه يستحب ما عدا الصلاة لتزيله على
 اقل درجات الفرض وهو يمكن التحليل وحمل نحو المصحف لمن تذكره وخاف
 عليه من اخذ كافر وهذا اذا انكر الفرض كما ذكر اما لو عرفه كان نوي
 استحالة الفرض فانه يحل على فرض الصلاة ذكر ذلك كله العلامة بن تيم
 وان خط كلامه عليه ثم قال واما الطواف فيظهر ان طواف الوداع منه كفرض
 العين وفاقا لما ظهر للعلامة م راه ونقل عن تقرير ذي نية نوي استحالة
 فرض فقط استحالة مع صلاة الجنازة او قد علمة مؤتمرها مع عصر سم
قوله وظاهر كلامهم الخ اعتمد به **قوله** فالاصح انه كالتيتم للنفل هو كذلك اما

التيتم اذا نوي
 واجبة في التيمم وان لم يجز
 التعيين فاذا عيّن

خطبة الجمعة فظاهر كلام الشيخين ان لها حكم الفرض العين نظر الحاشية
 بدل لمعتين فلا يجزئها مع فرض عين بيمين واحد ولو توجه ان يفعل بذلك
 التيمم الفرض العين قال العلامة سجعنا التيمم الكراهية بظاهر كلام
 الشيخين اه وخالف شيخ الاسلام في ش منهجه فجعل خطبة الجمعة كصلاة
 الجنازة وتعبه زي كابين قاسم بكلام الكراهية كما سبق **قوله** مسح الوجه
 اي جنبه الصادق بالواحد والمتعدد كما في الوضوء **قوله** ولا فرق في
 ذلك الخ اي ولا يسقط بيمينه كسائر الاركان ولو منع شخص من الوضوء
 الامتنكس حصل له غسل الوجه وتيمم للباقي الخ عن الماولة اعاده
 عليه لانه في معنى من غصب عليه ما واه بخلافه من الره على الصلاة
 محدثا حيث لم تمتد الاعادة لانه لم يات عن وضوءه بتدل في هذه
 بخلافه في الاول اهش م **قوله** ذكره الفقهاء في فتاويه اي وجزم
 به في العباب ولكن الذي في ش م لانه يجوز في صورتين اه **قوله**
 بضر بيمين اي وان امكن بضر به بيمينه وتكره الزيادة عليه ما لا يخفى
 ومحال وجوب الضر بيمين اذا حصل الاستيعاب بهما فان لم يحصل
 الا باليمين من ذلك تعينت الزيادة كاهو ظاهر **قوله** ولو لم يحدث حدثا
 البر اذا قصد الذكر بها واطلق اما اذا قصد القران ولو مع الذكر كما
 هو مقر في محله **قوله** في تيمم رايهم للحدث وقد تجب ايضا في وضوء السلام
 وذلك عند ضيق وقت الفريضة **قوله** او ما يقوم مقامها اي الكفين
 من خرقة ونحوها او ضمير التثنية للتحقيق وجنس الكفين فالقيام مقام
 التخفيف الفم مقام الكفين للخرقة **قوله** وتحليل اصابعه محل التدب
 اذا فرغ في الثانية ولا وجب لان ما وصل اليها قبل ذلك غير مستند
 به كذا في متن الروض وشرحه وعبارة م رصريحه فيها ونصها ويستحب
 ان يحال اصابع يديه بعد مسحها بالتبليك كالوضوء ويجب ان لم يفرقها
 في الضربتين او فرق في الاولى دون الثانية لان ما وصل اليه قبل يصح
 وجهه لا يعتد به في حصول المسح فاحتاج الى التحليل ليحصل ترتيب

بيان
فرق

فرا م م

المسحون **اه قوله** وان لا يرفع اليه الخ ومن السنن ايضا ان لا يمسح التراب حتى يفرغ من الصلاة ومنها ان يضرب باليدين معا وان يمسح بيده لا ينحو خرقه وان يمسح احدي واجتيه بالاخرى بعد فراغ الذراع وليس صلاة ركعتين عقبه كما افقته الشمس من رويس له السواك والشهادتان بعده واستقبال القبلة والمسح بالكيفية المشهورة **اه فصل** والذي يبطل التيمم يعني ان التيمم ينتهي به **اه قوله** الظهور لاحابه الى هذا القيد اذ رويته امام مخرقة مطلقا لم تقتض عاين **اه قوله** في غير وقت الصلاة اي قبل التلطف بالرا من البر كاسيا في المولف ولا فرق في الصلاة بين الفرض والنفل وان كانت الصلاة تسقط بالتيمم **اه قوله** وان ضاق الوقت بحيث لو توضأ خرج الوقت لانها المبرم في التيقن **اه حاشية** زي **اه قوله** وكذا توهم لما محل بطلانه بالتوهم ان بقي من الوقت زمن لو سعي فيه الى ذلك لا يمكنه **اه** التطهر به والصلاة فيه **اه** ش م **اه قوله** لوجوب طلبه هذا صريح في انه قد توهمه في حد الفوت لا تقدم انه لا يجب طلبه في حد القرب الا اذا تيقنه فيه وهذا متوهم **اه** حاشية **اه قوله** روية سواب محل بطلان التيمم برويته ما لم يتيقن عند ابتداء رويته انه سواب كما هو ظاهر **اه** نسب قال الجواهر لو قال واحد **اه** لمجهيتمو الجتمم هذا لما او وهبته لكم وهو يكفي واحدا فقط يبطل التيمم **اه** والظاهر عدم توقف البطلان على القبول **اه** ابن سم **اه قوله** فمما مبطنة بقربه يعني بعد الفوت فادونه فيما يظهر **اه** ابن حجر **اه قوله** لعلمه بالماء قبل المانه فرع نام متكنا فيهم وصرها حال نومهم ولم ينته حتى وصل الى محل او يكزمة طلبه هل يبطل تيممه لتقصيره او لعدم علمه باختار عدم البطلان لعدم علمه كالمكان هناك ببر خفية وهو لا قضا عليه وقد يقال بالبطلان ويفرق بتقصير النائم بخلاف البير الحفية **اه** سم قلت الذي جزم به في شرحه هو الاول ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تقريظ الحديث **اه قوله** عندي لغايب ما اتي وهو يعلم غيبته وعدم رضاه فان كان يعلم حضوره او لم يعلم من حاله شي يبطل تيممه لوجوب السؤال عنه

الرباعي

عنه **اه** ش م **اه قوله** ولو قال عندي لحاضر ما مثله ما لو قال عندي من ثمن خم ما فانه يبطل تيممه لوجوب البحث عن صاحب الماء فيحتمل كغيره صاحب الماء وهو يربك للحضر ثمننا والضابط انه اذا تقدم المانع لم يبطل التيمم في الاخر تاخذه عندي ما للعطش والوضوءاته يبطل **اه** ش م **اه قوله** عندي ما ورد وكذا عندي ما لم يجس او يشعل **اه قوله** والنقل فله اتمام ما لكن يبطل التيمم بسلامه منها فلا ريب في المسح وعليه وان سلم ناسيا **اه** حاشية زي **اه قوله** ثم نوي الاقامة صريح في نية الاقامة بعد روية الماء وليس قيد بل نية الاقامة مع روية الماء كذلك تبطله في الوجه **اه** سم فظاهره ان نية الاقامة تضر هذا مطلقا اي سواء كان صريحا ما كشا او لا بخلاف ما ياتي في قطع السفر حيث اشترطوا الاستقلال **اه** فليحذر **اه** شب قلته لعل الفرق سبعة باب السفر عن باب التيمم اذا قصر جائز وان لم تكن ضرورية وهذا لا يمتنع الا عن ضرورة فادنى شي يبطلها فليتأمل كما تبين **اه** عند رويته الماء اي مع الروية وبالأولى نية الاقامة بعد الروية **اه** حاشية **اه قوله** ويخرج من حريم اقامته حتى لو نوي اعادةها بالماء بعد فراغها كان الافضل القطع كما شمله كلامهم بخلاف ما لو كان في جماعة وكان بحيث لو قطعها وتوضأ صلاها صغرا فالافضل الاستمرار خلا فلا بن حجر في الثانية ووافق له في الاولى **اه** حاشية زي وعبارة م ر في شرحه تقتضي ستوا قطعها وقليها نفاذ وعبارته قال في التنقيح او قليها نفاذ وقد يقال الافضل قليها نفاذ فان لم يفعل فلا فضل للخروج منها قال الاذري وكانه اراد ان اصح الاوجه اما هذا واما هذا الا ان ذلك مقالة واحدة ولو لم يصح قليها نفاذ **اه** حاشية **اه قوله** الا اذا ضاق وقت الفريضة اي بان لم يبق منه ما يسعها **اه قوله** الردة حال الوضوء بان اتي الصبي بصورة ردة فيبطل تيممه او لا لان الردة قطع من يصح طلاقه الاسلام بقول او فعل او اعتقاد قال الشربري فيه نظرت قلت نقل عن والذالرويان بطلان تيمم الصبي اذا اتي بصورة ردة

ان صح

من خلاصه

ويؤيده ما صرحوا به في صلاة المسافر من يهوى هرب من وليه ليس له القص
 في الحالة المذكورة اذا سافر لانه متلبس بصورة مفصية وان لم يكن اثما
 اه فليست امل لكانه **قوله** بخلاف الوضوي وضو السلام وكذا غسله
 اما وضو وغسل صاحب الضرورة فكالتيم في بطان بالردة على المعتمد
 كاجزم به ابن المقرئ في روضه تبع الا سنوي في شرحه اه حقه زي علي
 ش البهجة **قوله** وصاحب الجباري او الجبيرة او الامم الحسن في صدق
 بالواحد والمتعدد **قوله** او يجب ان اخذت من الصحيح شيئا كاسياقي
قوله بخلاف التراب لا يجب مسحها به وان كان في محله اي التيمم لكن اه
 تم **قوله** بخلاف الخف فيها اي في ورود التوقيت ونزعه للحنابلة ونحوه
 كحايض ونفساء ولادة اه **قوله** متى شاي بعد الغسل او قبله واثنا
 وكون استعمال التراب اولا او لي يزيل الماء التراب قال في ش الروض
 ويستحب تقديم التيمم على الغسل اه **قوله** ويشترط السائر ليكن ما ذكر
 اي هو لا اعتداد بالسبح مع عدم اعادة الصلاة فتي اخذت بقدر
 الاستمسك ووضعها على ظهر وغسل وتيمم عن الجنب وصم على
 الجبيرة بشرطه مع ولا اعادة وبهذا التقدير اندفع ما لبعضهم هنا اه
 فليست امل **قوله** كفرض ثان اي تيمم له وفي نسخة بالام والنقل بر اذ تيمم
 لفرض ثان وثالث الذي غسل الصحيح وتيمم عن الباقي وادي فريضة له
قوله واغايعد التيمم لضيقه ويكفيه تيمم واحد وان كان في الاصل
 متقددا خذ ما في ش الروض حيث قال لو تيمم في الاول اربع نيمات
 اعادها ام قال الشهاب م المعتمد وجوب اعادة تيمم واحد وجوب
 اعادة الاربع الذي قال به الرويان مبني على اعادة غسل العليل واذا
 تعدد التيمم او الامراعاة للثبوت لان ساقط ام **قوله** واذا امتنع وجوب
 استعمال الخ لاولي اسقاط لفظ وجوب لانه يقتضي الندب والجواز
 المستوي الطرفين ولو حصل الضرر اي وليس كذلك كاهو ظاهر
قوله فان عمت الرأس فارب نيمات هذا اذا لم يتوض من الصحيح شي

بالعين السابق الصلاة بالافراد والعدد
 ١١١
 ويجوز مسحها على كل حال

والترتيب

اما اذا

اما اذا ابقى منه شيء بقدر ما تستمسك به فانه يكفي بمسح الجبيرة ولا
 يطلب للحالة هذه تيمم لان الرأس يكفي بمسح بعضه ومسح الجبيرة
 يدل عن القدر الذي استمسك به وهو كاف في طهور العضو يدل ان
 لو تطفؤ مع بعض القدر المذكو كفي والتيمم يدل عن العليل وهو
 لا يجب وقولهم اذا عمت الجبيرة العضو وجب مسحها والتيمم مفروض
 في عضو يجب استيعابه تحقيق ذلك الفهامة العبادي وذكره الشيخ رضي
 في الخالية **قوله** ولا اعادة الخ اي ولم تاخذ زيادة علي ما تستمسك
 به ولا وجبت الاعادة مطلقا لانه اولى من المسح على الخف اي فيكون
 طهر اكمل ولا يظهر العضو العليل وحده **قوله** لما ذكر اي وهو ينقض
 البسمل والمبطل **قوله** ولو نسي الماء الما ليس قيد ابل مثله اه
 اضلال عن الماوسيان الة الاستقوا اضلالا لها ويؤخذ من التعليل
 بالنقصان انه لو ورث ما ولم يعلم به انه لا يجب عليه الاعادة وهو
 ظاهر اه ش م **قوله** كالوشى ستر العورة فان قلت خبر ابن
 ماجة رفع عن امي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه يدل لعدم
 القضا قلت هو عام مخصوص قال في ش الدرر ذب فقد خص لم
 غر امة المتلفات وصلاة المحدث ناسيا وغير ذلك فيخص منه نسيان
 الما في رحله قياسا اه **قوله** بان مخيم الرفقة اوسع غالبا من مخيمه
 قالتم في شرحه يؤخذ منه كقوله التيمم انه لو اتسع مخيمه كافي بعض
 الامر كان كبح الرفقة اه **قوله** ولو ادرج الما في رحله امي وادرج عن
 الما اواله الاستقبا بعد طلبه ولم يعلم به **قوله** وبهذا اي يكون الما
 تعين للظهر **قوله** فارق صحة هبة من لزومه كفارة الخ اذ الدبون
 لا تتعلق بالاعيان قال م روعير ويفرق بين التيمم والدبون ان الما
 تعلق بالظهر بعينه ورب الدين مرضى بتعلق حقه بالذمة فلا
 حجر له في العين وان فعل ذلك حيلة من تعلق غرامة بعين ماله اه
 وبقي ما لو كان معه خمسة ابطال ما مشا ويحتاج منها للظهر امر قد ر

يستمع
 انه

رطلين فقط نباع الخنة هل ياتي فيه قولاً تفريق الصفة فيصم فيها
 لا يحتاج اليه ويبطل فيما يحتاج اليه او لا يصح في الجميع نظر الى ان ما
 الطهارة لا ينضب قال بعضهم بالثاني وقال شيخنا بالاول لان
 ما الطهارة منضبط كما هو الفرض ام **قوله** وعليه ان يسترده اي الما ان كان
 باقيا **قوله** فلا يصح تسميه هذا صريح في وجوب قضا الصلاة صريح عدم
 صحة التيمم ووجوب الاستدرااد وظاهره انه لو فرقه بين ان يكفي الوضوء
 واحد فقط او اكثر ووجوبه وجوده معه عند كل تيمم ام **قوله** فان
 عجز عن استدرااده اي والحال انه باق بدليل ما ياتي من قوله ولو ان تلف الخ
قوله وقض تلك الصلاة التي فوت الماني وقتها اي ان كان الماني قد قرب
 اماله كان في هذا بعد ذلك التلف الما فلا قضا حتى قوته في وقتها انتهى
 سم **قوله** قبل دخول وقتها ولو قدر علي تحصيل الما الذي تصرف فيه
 قبل الوقت يبيع او هبة لفرع **قوله** اصل لزوم الرجوع فيه عند احتيا
 له طهارته ولزم البائع تسخ البع في القدر المحتاج فيما اذا كان له خيار
 كما انقضى به الوالد رحمه الله تعالى ام شم رقلت ويثبت للمشتري الخيار
 في الباقي لتفريق الصفة عليه **قوله** ولو تلف اشار به الى ان
 قوله فيما سبق وعليه ان يسترده حقيق بالبقا فكذا احتسره فان
 كان الاولى التعبير بالفاقيقول فلو تلف الخ كما هو ظاهر في بعض
 التسخ لا ينها اوضح من الواو **قوله** ولو عطفوا الخ بخلاف ما لو احتاجوا
 لطهارته ولو للصلاة على ذلك الميت فلا ينظر من به بل يفسلون
 الميت به فان بقي منه شيء حفظ للوارث ويتموا فان قتلوا
 به اثموا وصنوه للوارث ام شم الروض **قوله** كساير المخلية
 اي ما لم يكن لنقله مونة ولا غرم القيمة محل الاتلاف كما سيأتي
 ان شاء الله تعالى في باب الفصب **قوله** ثم المتنجس قال
 م رسوا في النجاسة المقلطة وغيرها حلالا فالقبض المتنا
 حرس اذا مانع النجاسة شيء واحد بخلاف تقديم نحو حايض

مطلقا اي سواء في قولنا في وقتها او ما بعد ذلك

علي

علي جنب لان مانع الحيز لا يد علي مانع النجاسة ام **قوله** نعم
 ان كفي المحدث الخ هو كذلك في شم **قوله** صلاة الجمعة وخطبتها واما
 جمع بين الخطبتين بتيمم واحد مع انهما فرضان كونهما في حكم شيء واحد
قوله لو تيمم للخطبة وخطب ولم يصل جعل الخطبة ثم انتقل لمحل اخر هل
 له ان يخطب فيه بذلك التيمم قال سم له ان يخطب ان زاد علي الاربعين
 في هذا المحل الثاني وان كان من الاربعين في الاول **قوله** لم يصل به الفرض
 اعتمد م روجعه بين فرض اخر كذا في خط المؤلف والاولي كافي شم
 الروض وجمعه بين فرض اخر الخ **قوله** والنذر ابي للصلاة والظوف
 دون غيرها فانه لا يكون كفرض العين فلو نذر سجدة التلاوة مثلاً
 وسجدة الشكر وتلاوة سورة والمكث في المسجد كان له جمع الجميع بتيمم واحد
 انتهى **قوله** قوامها هو بكسر القاف وتحتها والكسر انصم **قوله** محي طوع
 الى الفعل بالياء مع ان القرآن بالواو قال الله تعالى يحوي الله ما يشا
 ويشئته قلت ورد بالياء كما ورد بالواو ففي صحاح الجوهري لوحه يحوي
 ويحويه محيا ومحياه ايضا فهو محو ومحو محو صارة الواو بالكسر ما قبلها
 فادعيت في الياء التي هي لام الفعل اه **قوله** لان فراضة الاولى اي والثاني
 نفل فان قلت اذا صلى او لا واحد واراد ان يعيد وقلتم انما نافله
 هل يكفي في نية التيمم ان ينوي استحابة الصلاة او لا بد من نية استحابة
 فرض الصلاة قال الشربري لا بد من نية الفريضة محكاة لصورة
 الاولى **قوله** ان الاولى الاولى لانها ادخل الاضمار **قوله** صلى كما هي من
 بتيمم هذه طريقة ابن القاض وقوله او صلى اربعاً الخ هي طريقة ابن
 الحداد المشهورة والمستحقة عند الاصحاب ام شم روض **قوله** واما
 يعيد بالتيمم في محل الخ هذا ان وجده خارج الوقت اما اذا وجد التراب
 في الوقت اعاد مطلقاً اه **قوله** محي ينذر فيه فقد الخ عبارته منطوقا
 ومنطوقا وجوب القضاء فيما اذا استوى الامران وهو محي لف الكلام
 فكان الاولى ان يقول محي يغلب فيه وجود الما بخلاف محي يغلب فيه

صحي

بيان كلامه

وجود الماء الجاف على محل يغلب فيه الفقدان يستوي الأمران وهل العبارة
 بفقد محل التيمم والصلاة أو التيمم فقط أو الصلاة فقط أن اختلفا قال
 بعضهم محل التيمم وعليه فلو تيمم محل يغلب فقد الماء أو يستوي الأمران
 وصلى محل يغلب فيه وجود الماء لأجل هذه العبارة الذي أفتى به الشهاب
 وتبعه ولله أن العبارة بمكان الصلاة قال الشهاب ابن سم إذا اعتبرنا
 مكان الصلاة قبل اعتبار في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف
 وكان الغالب في صيف ذلك المحل لعدم وفي شتائه الوجود فلا قضا
 وإن كان الأمر بالعكس فالقضا أو في جميع العام أو غلبه أو جميع
 العمر أو غلبه فيه نظر ولعل الوجه الأول وعليه فلو غلب الوجود
 صيفا وشتا في ذلك المحل لكن غلب العدم في خصوص ذلك الصيف
 الذي وقعت فيه فدل على اعتبار ذلك فيسقط القضا فيه نظرا ولا
 يبعد اعتباره ويجري جميع ذلك في محل التيمم إن اعتبرناه أنه انتهى بحروفيه
قوله أو متين لعدم ظاهره صحة التيمم مطلقا وليس كذلك بل إن كان لفقه
 المأمع أو لعطش أو مرض فلا حتى يتوب **قوله** وخرج بالفرض المنفلد
 يفعل ومن الثقل سجدات التلاوة والشكر فلا يجوز فعلها ولا أحدها
 أم من **فصل** في إزالة نجاسة فان قلت الباب معقود للنجاسة فلا
 إزالة والنجاسة ترجع لولا إزالتها فقط قلت لما كانت الإزالة تستلزم النجاسة
 اقتصر في الترجيح عليها **قوله** ما يعبر فيه الماء الخارج مع الولد وقبله
 خرج بالماء الجامد فقد يكون نجسا كالبرق وقد يكون طاهر العين
 كالخضى والدود والبيض أم سم **قوله** كالبول والغائط والروث كان أولى
 لأن الروث شامل للخارج من الأدمي وغيره بخلاف الغائط فإنه خاص
 بالأدمي قاله النووي في دقايقه **قوله** فخرج على الخمر أي الصرقة أما
 الممزجة بغيرها فتجوز بشرطه **قوله** والمذي وهو بالمعجزة أي
 وسكانها وقيل بكسرهما مع تخفيف الياء تشديد ها كما في مروي إن
 حجر وهو معجزة ويجوز أنهما الساكنة وقد تكرر مع تخفيف الياء تشديد

قوله
 في
 قوله
 في
 قوله

لم فتلخص فيه ست لغات ثلاثة مع إجماع الدال وثلاثة مع أهلها
 أم وفي فعله ثلاث لغات مذي مخففا ومتقلا ومذي **قوله** وهو
 ما أبيض الخ عبارة ابن حجر ما أصفر غالبا **قوله** ووردي وهو بالمرحلة
 وقيل بالمعجزة وسكانها وتخفيف الياء وقيل وتشديد ها **قوله** وهو ما أبيض
 وهو ما أبيض كدر تخين أي غالبا **قوله** يخرج أي غالبا عقب البولي حيث
 استمسك الطبيعة **قوله** طاهرة قال الزركشي ينبغي الطهارة في فضلات
 سائر الأنبياء ونارعه الجوجري في ذلك أنه نادرة وقع لو أعط ذكر صفات
 النبي صلى الله عليه وسلم في جملة ما قاله لمن يعظمهم أن بوله صلى الله
 عليه وسلم خير من صلاتكم فسيل بعض الكابر العلماء عن قول هذا الواعظ
 فقال نعم هو صحيح كما قال كذا رأيت بهامش ثم رأيت النصح به في شرح
 العباب للشمس ابن مروي وعبارته بحروفها قال في التوشيح وفيما علقته من
 خط الشيخ زين بن عبد الله ابن مروان الفارقي أنه استفتي في واعظ
 قال للحاضرين بول النبي صلى الله عليه وسلم خير من صلاتكم فافتى
 بتصويبه أم ما قاله في شرح العباب ويوجه قول هذا الواعظ بأمورها
 أنه يحفل من أرباب الكشف وقد أطلعه الله على مرياف في صلاتهم أبقالا
 أن بوله صلى الله عليه وسلم يستشفى به من نافع وصلااتهم غير محققة
 القبول فهذه بين الاعتبارين صار بوله خيرا ويحتمل أن الأخيرة
 باعتبار النسبة قبوله من حيث نسبته إليه صلى الله عليه وسلم وخير
 من صلاتهم من حيث نسبته إليهم والله الموفق واليه الرجوع **قوله** وهو
 المعتقد قال مرواني به الوالد رحمه الله تعالى محل ترضه صلى الله
 عليه وسلم منها على الاستحياء ومن يد النظافة **قوله** إمامي
 الأدمي أي الذي يمكن بلوغه بأن استكمل تسع سنين أي تحديد أمة
 لم يمكن بلوغه بأن راه دون التسع فخص لأنه ليس عني ولا فرق في طهارة
 بين مني والحي والميت والخنثى وغائبه أنه خرج من طريقه المعتاد وهو

قوله
 في
 قوله

لا يوفوا قال ابن حجر وخبر وجه من الخنثى بشرط تحقق كونه منيا اه
قوله وغسل الا بوال الخ ان قلت ابوال والارواح اعيان بجنه وهي
 لا تغسل قلت التعبير بذلك على حذف مضاف تقديره وغسل مصاب
 جميع ابوال والارواح الخ ولذا ابرز هذا المضاف الشهاب العبادي
 في شرحه **قوله** واجب اي فورا ان عصي بالتنجيس كان لصح المكلف
 بشي من الا الحاجة خروجا من العصية والا كان اصابه بلا قصد او
 بطي مستحاصة ولو حال جريان الدم او ليس ثوبا متنجسا وعرق فلا
 تجب فورا بل عند ارادة نحو الصلاة والطواف اه سم **قوله** الاعرابي هو
 ذو الخويصرة اليمامي لا التميمي اذ التميمي هذا من قبيل الخزاعي اي يريم
 وليس الكلام فيه **قوله** فلا تجب اذ لته لكن تنس **قوله** يظهر لعل ظاهرا
 انه يظهر حقيقة وقضية انه اذا سئل بعد ذلك لم تجب وهو كذلك
 قال الشهاب بن حجر وظاهره انه بعد ظن الظاهر ليجب ثم ولا نظر نعم
 ينبغي سنده فاعلم انه لو ازيل شمه او بصره خلقه او لعارض لم يلزمه سوال
 غيره ان يشتم او ينظر اليه اه **قوله** حكم بنجاسته كما قاله البغوي قال
 بعضهم فيما علقه هنا اعتمد الشيخ م في شرحه خلاف ما قاله البغوي
 اه ما قاله البعض قلت الذي اعتمد م رخصا فيه البغوي هو غير هذه
 المسئلة وانما هي اذا وجد طعم او ريح بول في زيدا لما لا يكون الا للنجاسة
 فالبغوي يقول بالنجاسة في هذا وم رخصا فيه وعبارة م في شرحه
 وانني الوالد رحمه الله تعالى فيما نقل من البحر ووجد فيه طعم زباد
 لونه بنجاسته وقضيته انه لو وجد فيه اي في الماء الذي في اناطم بول
 او راحته لا يكون الا للنجاسة حكم بنجاسته وبه صرح البغوي في
 تعليقه هذا ولا وجه خلاف ما قاله البغوي لان الاصل طهارته لما
 وعدم وقوع النجاسة فيه فالحكم مع ذلك بنجاسة الحاكم بها بالشك
 ولا يرد عليه ما نقلناه عن الوالد في الماء الزيل لانه عهده ببول الخ

جميع

بدنه

فيه

سان
مخالف

في الماء المنقول منه في الجملة فاشبهه السبب الظاهر ولا كن لك مسا
 لتكافؤه يتقدم ما تمكن الاحالة عليه اصادا نعم يمكن حمل كلامه
 البغوي على ما اذا علم سبق ما يحال عليه اه فعلم من هذا كله ان ملقاه
 البغوي في تعليقه هي مسالة غير مسالة الماء المنقول من البحر الذي
 وجد به راحة الزيل او طعمه وع فتوجهه المواجهه على انه ايضا
 حيث نسب مسالة للبغوي والحال انه لم يقلها وهذا هو السبب
 الذي اوقع الخنثى فيما قاله فليست **قوله** وهذا المسئلة مما تقدم اي مسئلة
 ما البحر المنقول منه بالصيغة المذكور قلت وقوله مما تقدم به البغوي فيه
 اشارة للعفو واذا صاق الامر تسع وفي فتاوي الشمس م رالتصريح
 بالعفو اه **قوله** لو ياكل الطعام ولم يشرب سوي اللبن ومن غير اللبن ليس
 كاصح به ابن حجر وكذا القسطة كاذر شيننا ولو اكل الطعام مرة ثم تركه
 وعاد اللبن واعرض عن الطعام وانقطع عنه وجب الغسل من بوله كما
 عتمده شيخنا اخاه البعض المتأخرين اه شب **قوله** قبل مضي حولين
 اي تقريبا فلا يضر نقص يوم او يومين ولو شرب قبل تمام الحولين وبال
 بعدهما قبل ان ياكل غير لبن وجب الغسل اذ تمام الحولين بمنزلة غير
 اللبن اه من حاشية خضر الشنبري رحمه الله **قوله** عن ام قيس وقيس
 هذا هو احد الخمسة الذين بالوا في حجر النبي صلى الله عليه وسلم وهو
 الحسن والحسين وبن الزبير وسليمان ابن هاشم وبن ام قيس وقد نظم
 بعضهم فقال قد بال في حجر النبي اطفالا حسن حسين بن الزبير بلالا
 كذا سليمان بن هاشم وبن ام قيس جاني الختام **قوله**
 يلصق بفتح الصاد اذ بابه علم **قوله** الا اليسير مثل المشتني ما لو كان
 اليسير متفرقا ولو جمع كثر وهو الرأج ام ش م رفقوا لهم الكثير لا يصف
 عنه اي بتد لا بانضمام غيره اليه **قوله** والقيح وهو المدة التي لا ينجى الطها
 تقول قاء الجر يقيم وقيم الجر وتقيم الجر وصال يد الجر فاقوه الرفيق
 المختلط بالدم قبل ان تغلظ المدة تقول اصدي الجر اي صار فيه

لنا

مزم

المدة اصبحت للجوهري **قوله** فانه لا يعفى عن شيء منه لتعديده قال ابن
 حجر وفيه نظر وله وجه العفو عن القليل لغيره وان حرم نعم ان كان في صلاة
 بطلت ام قلت الذي في شرط الصلاة للشمس مريوافق ما قاله المؤلف هنا
 وعبارته ولو لم يطع نفسه بدم اجنبي عبت لم يعفى عن شيء منه لا تركابه
 محرمات ولا يناسبه العفو كما افق به الوالد رحمه الله تعالى **قوله** فيعفى
 عن قليله وكثيره اي ما لم يكن بفعله او مجاوز محله ولا ينفي عن العفو
 بالقليل **قوله** انما لا يشرع في ام لا تفاحش وغلب على التوب ام لا **قوله**
 خلاف الاذرع في قصره ام زاد على الاصابع خلافه الا لا يستوي انتهى ش م
 في شروط الصلاة **قوله** والبق هو البوض قاله الجوهري قاله المظاهر كما
 قاله الشيخ شموله للبق المعروف بيلادنا انتهى **قوله** محل العفو المحله
 ايضا بالنسبة للصلاة فلم يقع المتلوث بذلك في ما قيل او ما يصح
 كثير الخمسة ام رقلت وقوله وقع يخرج ما لو لم يقع لكن ادخل به المتلوث
 بذلك فان كان الحاجة لم يضر ولا ضرر كما قيد بن حجر النجس بعدم الحائض
 قال ابن سم فيفيدا لتقييد الحاجة انه اذا ادخل يده في انا فيه ما قيل
 او ما يع او رطب لا يخرج ما يحتاج لاجل نجسه **قوله** اذا لم يتعد الى
 يلحق بذلك ما لو حلق راسه فخرج حاله حلقه دمه ببلل الشعر وحك
 دمه حتى ادماه ليستمسك عليه الدوا ثم دره عليه كما افق به الوالد رحمه
 الله تعالى **قوله** واما ما يدركه البصر اي المعتدل حتى لو راي قوي
 النظر ملايراه غيره قال الزركشي والمظاهر العفو كما في ند الجمعة اه حثي
 زي **قوله** وقيس بالذباب اي في عدم النجس لا في النفس اذا النفس
 خاص بالذباب المعني الذي ذكره الشارع صلى الله عليه وسلم **قوله**
 بالقصد ظاهره ان الهمية وغير المميز اذا اضرحتا ميتة غير مضر وليس
 كذلك فتشني من اطلاقه هذه الصورة اه **قوله** من لا يميز المعتدلان غير
 المميز كالصبي فيضطره وكذا الهمية اه بن سم **قوله** فظاهره انها لو طرحة
 الى والحاصل كما قاله الشهاب العبادي انه ان طرحة طارح ولو غير مبرز

واختلط

كبريه

كبريه نجسه سواء كان اجنبا او نشوه منه ولو طرحة حيوات قبل
 وصوله او ميتا حتى قبل وصوله كنجسه اه **قوله** جمد هو ما ليس حيوانا ولا خبز حيوان مع
 ولا منفصل عن حيوان **قوله** المايح اي اصاله فلا ترد الخية المنعقدة او اراد
 بالسكينة المعطى للعقل لاذ الشدة المطربة فاحتاج للتقييد بالمايح وهذا
 التقيد يندفع تصويب بعضهم حذف لفظ مايح **قوله** اذا وقع قال في **قوله**
 المصباح ولغ الكلب وغيره بلغ ولغض باب وقع وولوغا شرب بكس
 وسقوط الواو كما يقع وولغض باب ورت ووسه لغة ويولغ مثل وحل
 يوجل لغة ايضا اه ويقال اولغته والولوغ ان يدخل لسانه في المايح
 ويجرله ولا يقال ولغ لشي من حواره غير اللسان ولا يكون الولوغ
 لشي من الطير الا للذباب يقال لحس الكلب الا اذا كان فارغا فاذا كان
 فيه شي قيل ولغ والشرب اعم من الولوغ ويقال ولغ الكلب شربا وفي
 شربا من شربا بنا قاله النووي في المجموع **قوله** بل هو اطيب الحيوان في
 نسخة اطيب الحيوانات وظاهره حتى الادمي وبه قال بعضهم باستثناء
 الادمي من هذا العموم **قوله** بانه مندوب الي قتله اي ولو عقر راخلافا
 لما وقع في الهباب من وجوب قتل العقور **قوله** من جنس كل منهما الاحام
 الى هذه الجملة لانه اذا اتولد من جنس واحد فقط فهو كلب او خنزير او من
 الجنس فهو دخل في قوله او من احدها اذا قال بعضهم اه قلت يمكن ان يكون
 لها محل ويكون قول المتن تولد منهما اي نشأ من الاثنين معا وقوله او احدهما
 اي مع غيره من الحيوانا فبين بقوله اي من جنس كل منهما اي ما نشأ عن
 احدها وان لم يتولد بين الاثنين كان الفت الكلبة حيوانا بلا انزاعها
 فليست ام **قوله** ولو ادميا صرح هذا انه نجس وبه قال ابن حجر قال وهو
 واضح في النجاسة ونحوها لا التكليف اذ مناطه العقل ويعفى عنه كالوشم
 المنعذ ران الله فيدخل المسجد ويمس الناس ولو رطب او يومهم اذ لا
 تلزمه اعادة ولا تحمل مناطه رجلا كان او امرأة لان في احدا صليبه ما لا
 يحل ولولولته ويقتل بالحر لا عكسه ويغف عن الولاية ولا ينسب للواطي

منه

لم

الكل قال بعضهم

حتى يرونه ويرى من امته لا عتيقته **هـ** هذا والمعتقد ان المتولد بين مغلظا وادمي
 طاهر العين والقاعدة اغلبية والتفصيل بظاهر الكتاب والسنة او من
 القاعدة وان الاحكام المتقدمة لا تثبت له فلا تحل ماله ولا تورث
 بينه وبين الادمي ويقطع عن الاوليات **هـ** ملحضا من حشيرة زي وبقى ما تولد
 بين حيوانين ماله ليس علي صورة ادمي وله عقل قال يحيى بن شرف فيه نظر
 وقال بعض شيوخنا هو مكلف اذا العقل ضا طر التكليف وقال غيره لا نظرا
 لاصله وعلي كل فضلا له صحة وامامته نظرا لصورته وعقله وينبغي
 وبكل وصيته بخسة نظر لاصله اما المتولد بين ادمي وسوء فميتته ط
 هرة سواء كان علي صورة ادمي وهو ظاهر او علي صورة غيره **هـ** **قوله**
 والفرع الخ اشار الي القاعدة المقررة وهي يتبع الفرع في انتساب اياه والام
 في الرق والحرية **قوله** وغير ذلك كالقرن والظلف **قوله** والطحال هو
 يكسر الط **قوله** ويغسل الا ناذكره لاننا ليس قيدا وانما ذكره للتبرك بالحديث
 وانما يجب اذا اراد استعماله في غير نحو نقل المالا طفا ناراخذ اما في الكلام
 علي الاواني **هـ** **قوله** ولو معضاض صيد او غيره اشار به الي الرد علي من قال
 بوجوب تقوير محل الفض من الصيد **قوله** ولو غ هو بالعين البعجة وهو
 ان يدخل لسانه في المايح ويحركه والشرب اعم منه فكل ولو غ شرب
 ولا عكس **هـ** **قوله** ملاقاته شي من اجزا كل الخ اي او بما تجس بشي منها
 كان ولغ في بول او ما كثر متغير بخاسة ثم اصاب ذلك الذي وله فيه
 ثوبا **هـ** **قوله** ركن قوله متغير بخاسة ليس قيدا اذا المتغير نحو الطاهر
 للماغنه غني بنحس بنجر د الملاقاة كما ذكره من ريفيه في باب المياه وذكره
 ابن عبد الحق هنا **قوله** سبع مرة ومكثه في ماء كثير راكد يجب مرة
 وان مكث زمانا طويلا نعم ان حركه سبع مرات حسب سعالها
 الجاري فان جري علي الحل سبع جريات حسب سعالها من روض
قوله وعفوره الثامنة بالتراب اي بان تصاحب السابعة كافي
 رواية ومع ذلك تستحب ثامنه كاقاله الجلي في ش الوسيط بوعا بين

74
 الادلة نقل ذلك ابن سولي في ش الروض **قوله** تعارض قد يقال لا تعارض
 ويحل علي حال كل **قوله** فيتبين قطان في تعيين محله اي فيكتفي به مع كل واحد
 وهو من الحديث الذي ذكره علي انه لا تعارض لا مكان الجمع بحل رواية او
 لاهن علي الاكل واخره علي الاجزا واحدا من علي الجواز **قوله** اذا لم تزل
 الخاسة اي عندها الكامل تجر معها واوصافها **قوله** لا يجب تبسيع محل الا
 لا يحتاج الي وان خرج ذلك غير مستحيل لان الباطن من شأنه الاحالة بخلاف
 نحو العظم اذا خرج فانه يجب التبسيع منه **قوله** لا يحكم بخاسة اي فيحكم
 بطهارته وقياسه علي الهرة من حيث عدم تجس ما يصبه فيها وهذا
 ظاهر مستقيم فان دفعه للبعض من قوله ان قياسه علي مسيلة الهرة لا
 يستقيم فليتأمل **قوله** ما يترشش من جميع الفسادات **قوله** لو
 اجتمعت غسالات المغلظ فاصابه شي منها فلو جبه وجوب سعة غسلة
 مطلقا لان فيها غسالة الاولى ويترتب ان لم يكن شرب ونقل الشمس الي
 عن والدانه يجب سبع مرة وفيه نظر لا نكل واحدة من السبع لو اصابه
 منها شي لا يجب التبسيع وكذا المجموع **هـ** **قوله** في حدث في ش الرفض
 او حدث كالماء **قوله** ترابية اي فيها تراب ولو عن نحو الهواء كالغبار ولا
 فرق بين التراب الطهور والمستعمل كما ذكره ابن سم وغيره ونقله النووي
 عن نفي الكمال سائر **قوله** منها اي من الارض الترابية المعتقد عنده
 من وجوب الترتيب قال اذ لم يشئوا الارض الترابية والاستثنا معيا
 العموم **قوله** لم تجس الخ وهذا بخلاف ما لو قبض علي نحو جعل كلب داخل
 الما قبضا شديدا بحيث لا يبقى بينه وبين رجله ما ولا يتجه الا التجس
هـ **قوله** او تكون كثرة الماء مانعة من التجس قال ابن سم وقد يتوهم من عدم
 التجس بماسته داخل الما صفة ملاقة وهو خطأ لان ملاقات
 النخاسة مبطل وان لم تجس كالموتق علي نجس جان **قوله** ويغسل
 ليس قيدا اذ المراد الانفسا **قوله** لان المكبر لا يكسر معناة الشارع
 بالغ في تكبيره فلا يزد عليه كان الشئ اذا صغر مرة لا يصغر اخري

وهذا نظير ما قاله وهو ان الشيء اذا انتهى في التخليط لا يقبل التخليط
 كايان القسامة وقتل العمد وغيره لا تغلظ فيه الداية اذ هي مغلظة فلا
 تغلظ اخري وان غلظت في الخطا هم رندرة وقع السؤال عما لو بال
 كلب علي عظم ميتة غير مغلظ ففعل بها احداها بتراب فظهر
 من حيث الجحاسة المغلظة حتى لو اصاب ثوب بارصا مثالا بعد ذلك
 لم يحجب لتبعب والجواب لا يظهر فلا بد من تبعب ذلك الثوب اذ هو **قول**
 لان الذي غصى به هنا متلبس اذ التضعف بالجحاسة موجود وفعله
 الناسي عنه الجحاسة انقطع هذا وقد يقال ان الفعل في التبعب
 انقطع وانما الموجود اثره كالجحاسة فانه قول الاسوي غير ان المعتمد
 عندهم الفرق **قول** في حد الظاهر الخ الباطن من الخلق مخبر المهرت
 والهادون الخ الحجة والمهمة انتهى حشر ذي **قول** واذا انحلت الخ
 لما ذكر زوال الجحاسة بالفصل ذكر زوالها بغيره فقال واذا انحلت
 الخ وقوله الخرة بالحق التاقليل اذ الخرة مؤنثة **قول** وهذا الثاني اذ
 اي لدخول صورة الاطلاق **قول** لتعذر اخذ دخل الخ في تنقيح من تمر
قول وهو حال اجتماعه ولو دريا كما هو ظاهر اطلاقهم كما قاله ابن
 العماد انه يظهر بتعال الناسوا السحر او لا يظهر باطن جوف الدن
 ولا فرق في العصير بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل عسلا او سكر
 او اخذه من نحو عنب ورمون وبروزيب ظهر بانقلابه خلا وليس
 فيه تحلل بمصاحبة عين لان نفس العسل والبر ونحوهما يتغير كما رواه
 ابو داود وكذلك السكر فلم تصحب الخرة عين اخري اذ هو **قول**
 لم يظهر وذلك ان من استعمل شيئا قبل اوارنه عوقب بجحرانه اي غالبا
 قوله العين الطاهرة اي التي لم يتحلل منها شيء ولم تهبط بتزعمها اما اذا كان يتحلل
 منها شيء او تهبط بتزعمها فانه يضر **قول** ولو بعد جفائه هو وجه ضعيف
قول خلافا للبغوي اعتمد ما قاله البغوي من التقييد بقيل الجوفان
 ثم قال واعتمد الوالد رحمه الله تعالى **قول** لا يظهر بالتخلل ضعيف

وقال

وقال البغوي يظهر هذا هو المعتمد ولو جعل مع نحو زبيب طيبا ونقع ثم صفي
 وصادرا رايحه كرايحة الخ فتمثل ان يقال ان كان الطيب اقل من الزبيب
 فتجسس ولا فلا اخذ من قولهم لو اني علي عصير حل بوزنه فتجسس ولا فلا ان
 الاصل والظاهر عدم التجسس ولا عبرة بالرايحة حينئذ ويحتمل خلافا وهو لا وجه
 اذ هو م راي فيكون طاهرا مطلقا **قول** فينبغي الحاقه بالغالب اي ان اخبر
 عن لان يعرفان ما يمنع التجسس وعدمه او عدل واحد فيما يظهر اما اذا لم
 يوجد خبر او وجد شك فلا وجه ارادة الحكم على الجالب اذ هو **قول**
 م ر **قول** في الحيض هو مصدر حاضت حياضا وحيضا وحيضا
 اه النكحة في ختم كتاب الطهارة بالحيض ان الكتاب مشتمل على ما هو مشترك
 بين الرجال والنساء وما هو مختص بالنساء فالمشترك الوضوء والتيمم والمسح
 على الخفين وازالة الجحاسة والمختص بالنساء الحيض وكل ما للرجال فيه دخل
 يقدم على المختص بالنساء **قول** الاول الحيض هو بالياء وتبدل واو فيقال
 الحيض قال في الشرح الصغير ويقال الحيض منه الحيض الما اي سيلانه
 والعرب تدخل الواو على الياء بالعكس لانها من حيز واحد وهو الهوي
 م ر **قول** فالحيض استيناف بياني اي اذا اردت بيان حقيقة كل واحد
 من الثلاثة فالحيض ولم يقل المص قد قدم الحيض اغارة اليانه كما يسمى دم
 حيض يسمى حيضا دم جيلة اي طبيعة وسليقة وقول المص على سبيل
 الصحة ايضا اذ قوله جيلة يعني عنه **قول** علي سبيل الصحة اي علي
 وجهها **قول** من فزع المرأة اي التي بلغت تسع سنين علي ما ياتي ولو
 حاملا اه **قول** وخبر الصحيحين الخ وفي البخاري عن بعضهم اذ بني اسرائيل
 اول من وقع الحيض فزعم ثم ابطله بهذا الحديث وهو قوله هذا شيء
 كتب الله علي بنات ادم وقيل اول من حاض امناحوي لما كسرة شجرة
 الخنطرة وادمتها قال الله تعالى وعزقي وحيالي لادمينك كما ادميت
 هذه الشجرة ادم م ر **قول** قال الحافظ ما خوذ من جحظت عينه كمنع
 خروجه مقلته او غطمت والجحظ هو عرو من بحر بن محبوب ابو

قوله

قوله يوم وليلة ولا يكون الزمان خبرا عن الليلة اه **قوله** يوم وليلة هذا هو
 الاصح وفي قول يوم وليلة وفي شئ المذهب عن ابن جبرير سمعت الربيع يقول
 للشافعي قوله ان الحيض قد يكون اقل من يوم ام سم **قوله** اي مقدار يوم وليلة
 التي بذلك لا يدخل ما لوراته اثنا يوم او ليلة فانه يعتبر بلوغ مثله من اليوم الذي
 بعده او الليلة التي بعدها لكن بشرط في اقل الحيض ان تتصل دماؤه بحيث لو
 وضعت القطلة لتكوثه وان لم تتصل الدما في اسناد الفعل للدماشارة الجزاء
 الفعل يغوي قيتين ويجوز تخفيفه تفوقية والتقدير على هذا وان لم يتصل بحج
 الدما على خذف مضاف **قوله** واما خبر اقل الحيض ثلاثة ايام وخبر لا يكون
 الحيض اكثر من عشرة ايام ولا اقل من ثلاثة ايام وقول اسن الحيض ثلاث اربع
 خمس سبعة ثمان تسعة عشر قال في شئ المذهب كلها ضعيفة الحديثين وخبر
 نمكت احدا كن دهره لا تصلي باطل كما قاله في شئ المذهب اه سم **قوله** لجنه
 بفتح الحاء الملهة بعد هاء ميم ساكنة ثم نون مفتوحة ثم هاء نائبة اه وبحش
 بحم مفتوحة ثم حاء ميم ساكنة ثم شين معجمة وهي اخرة زيب بنت جحش
 ام المؤمنين رضي الله عنها ام من تهرب الاسماء واللغة **قوله** اقرب من خرق
 العادة ينبغي على ذلك ما لو قال لزوجه ان حضرة فانية طالق فانه يقع
 بحرق وطرد الدم اي يحكم بوقوعه ثم ان استمر ليوم وليلة فاكثرا استمر الحكم
 بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليلة بان عدمه فلم ماتت قبل يوم وليلة فهل
 يستحكم الطلاق للحكم به ولم يتحقق خلافه او لا نظر البقا العصمة فيه
 نظر سم قلت والذي ياتي لم في باب الطلاق استمارة وعبارته لو علق
 بالحيض وقع بحرق وروية الدم حتى لو ماتت قبل مضي يوم وليلة اجريته عليها
 احكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم وان احتل كونه دم فساد اه **قوله** وتسمى
 الحائضة لجنه عشر المستحاضة وهي سبعة اقسام لانها اما مبتدئة او معتادة
 وكل منها اما مميزة ام لا والمعتادة غير الحائضة اما حائضة او لوقه او القدر
 اولها واناسية لها وهذا تسمى الحائضة او الحيرة لانها على الاول تحير في
 امرها وعلى الثاني حيرة الفقيه في امرها ان قرية بكر اليا او حيرة الفقيه

عندكم

ان قرئت

ان قرئت بفتحها اه **قوله** وهي التي ابتدأها الدم فيه دليل على قراءة مبتدات
 بفتح الدال **قوله** فقد تفتت القان بابيه ضرب قالوا تفقد صواع الملك **قوله**
 وظهرها ت وعثرون لم يقل وظهرها بقية الشهر الستة المعبرة في اقل
 مدة الحبل بالعدد لا بالهلاله قاله البلقيني اه **قوله** بمره اي ان لم تحبلن كما هو
 مذكور في المطولة **قوله** ولم يتحالي بينهما اقل طهر فان تحلل ذلك بينهما عمل
 بالتميز والعادة جميعا **قوله** كصلاة اي وتصلي خارج المسجد لكن لها
 دخوله لا عتقاف وتحية ولها قراءة القرآن ولو جمعه في الصلاة ولو فاعلام
 شيخنا قال **قوله** ان جعلت الخ قال في المذهب وغيره فان علمت مكثت الغروب
 لم يلزمها الغسل في كل يوم الا عند الغروب وتصلي به الغريب وتتوضا لما بقي
 الغرايض اه **قوله** فللقين من حيض وظهر حكمه مثاله ان تقول كان
 حيض خمسة ايام في العشر الاول واعلم ان في اليوم الاول طهر فاليوم الاول
 طهر يقيين كالعشرين والآخرين واليوم السادس من العشرة حيض يقيين
 وما قبله محتمل للحيض والطهر فقط فيلزمها فيه الوضوء للفرض وما بعده
 محتمل لها وللانقطاع فيلزمها فيه الغسل لكل فرض اه **قوله** عن ام سلمة
 قال الامام النووي في تهذيب الاسماء واللغة سلمة هي ام المؤمنين رضي الله
 تعالى عنها اسمها عند كنية بابنها سلمة بن ابي سلمة كانت قبل رسول الله
 صلي الله عليه وسلم عند ابي سلمة عبد الله بن عبد الاسد قال ابن
 سعد ما جربها ابو سلمة وولده له بعد ذلك سلمة وعمر ودرية بنى
 ابي سلمة اه وهو ما صححه اعتمدته من شرحه وقد تقدم لنا نقل ذلك
 قبل ان نري كلام المؤلف حصصا على الفائدة **قوله** لكن صرح بالبقيني
 اه هذا هو المعتمد والبقيني قال في القاموس واللب شبيه الي بالقبته
 يضم الموحدة وسكون اللام وكسر القاف وسكون المعناة التحتية بعدها
 نون قرية تمصراه **قوله** ومقتضى هذا الخ اعتمده مره **قوله** ومقتضى
 قول النووي الخ هذا ضعيف **قوله** وهذا هو المعتمد اي عند المؤلف
 والله اعلم مره حوان الرطوي بلا غسل لان هذا حكم الجناية **قوله**

لا يشترط المني في الفجر
 الشهادة وشكر الخ
 والتعويض

كالحنب أي المرأة الحنب يقال رجل حنب من الجنابة يستوي فيه الواحد
 والجمع والمذكر والمؤنث ومن عاق الوافي جوعه اجناب وجنوب تقول منه
 اجناب الرجل وجناب ايضا بالضم اه صحاح الجوهري **قوله** محله اذ ارات
 الدم قبل خمسة عشر لمحل له والتقييد غير سديد فقد قاله في باب
 الصوم ولو ولده ولم ترد ما بطل صومها كما صح في المجموع والتحقيق اه **قوله**
 وابدي بواسر بل الصعلوكي قال بعض العلماء بواسر هذا كان من اكار
 الشافعية وكان في زمان امام الحرمين وكان يضا طره فكان اذا طلع لنا طره
 يلبس قميصا من حرته فانفق له ذاة يوم انه كان راكبا سارا معرورا من
 غير برذعة وعليه قميص زوجته فكلمه السلطان في ذلك فقال له ابا
 سهل امارك في الحمار معرورا فقد ثبت ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ركب كذلك واما البسي قميص زوجته فلم يعد قميص غيره فرأوه
 الملك في شئ من بيت المال فلم يوافق وتركه اه قلت وهذه سمية المتوكلين
 وسيم الصالحين **قوله** سوا تقدم الحيض على النفاس الى كان رات الحامل يوما
 وليلة قبل الطلق وقوله ام تأخذ عنه الى قوله بلوغ النفاس اكثره اي
 وانقطع لحظه ثم عاد فالعايد حيض بل قد لا يوجد فاصل بينهما اذا تقدم
 الحيض كان راة الدم قبل ولادته انصل بالخارج مع الطلق او مع الولادة فانه
 حيض ومع فلا فاصل في هذه الصورة بين الحيض والنفاس اه سم **قوله** فرية
 كافي المحراري هلالية لان السنة الهلالية تبتدئ بمائة واربعين وخمسون
 يوما وخمس يوم وسدسة بخلاف العدديّة فانها ثلاثمائة وستون
 يوما لا تنقص يوما ولا تزيد يوما اه حشبه ري **قوله** بما لا يسع حيضا
 وطهر كآثرته وقد بقي من السنة التاسعة خمسة عشر يوما فاق **قوله**
 ولورات الدم اياما بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه الخ كان راته
 وقد بقي من التسع ثمانية عشر يوما مثلا وامتد الدم الى ان بقي من الشهر
 عشرة ايام مثلا **قوله** ويجرم بالحيض ومثله النفاس **قوله** الصوم اي
 اجماعا وخبر اليس اذا احاض المرأة لم تصل ولم تصم والا وجه ان عدم

بعقاده منها معقول المعنى خلافا للامام لان خروج الدم
 مضعف والصوم مضعف ايضا فلوامرت بالصوم لاجتماع
 عليها مضعفات والشارع ناظر لحفظ الابدان ولا شاب على الترك
 بخلاف المريض اذا ترك النوافل حيث شاب وفرق بين المريض
 ينوي ان يفعل لو كان صحيحا جامع بقا اهلية ولذلك الحايض
 اهمر وقوله لم تثبت على الترك اي ما لم تقصد افشال الشارع والافشال
قوله عن البيضاوي قال الاسنوي في الطبقات هو الامام ابو بكر محمد
 بن احمد العباس البيضاوي ويعرف ايضا بالشافعي كان من الائمة العارفين
 بالفقه والادب وصنف في الفقه مختصر اسماء التبصرة وكتبا اخر سماه
 التذكرة في تحليل مسائل التبصر ذكره ابن الصلاح ولم يورخ وفاته وقال انه
 صاحب كتاب الارشاد في شرح كتابه الصغير اه وذكر الاسنوي ايضا عا
 منهم من وافق اسم هذا ومنهم من خالفه ومن خالف في الاسم القاضي ناصر
 الدين البيضاوي المفسر وهو متاخر عن الشيخين بخلاف ذلك فانه فقه
 على الشيخين اه **قوله** العجلي هو يفتيحتين نسبة الى عمل العجل التي يحرقها
 الدواب وتعل بعض اجداده كان يعلمها نسب اليه ابو اسعد عثمان بن علي
 الفقيه واما العجلي بالسر السكون نسبة الى عجل بن بكر بن وابل و
 اليه جماعة اه **قوله** انه مكره هو المعتمد **قوله** والاوجه الخ اعتمد
 مر الانعقاد اي وتقع نفلا وهل تجمع بين اثنتين منها يتيم واحد
 او لا الكل صلاة من نيم استقر الشوري الاول وفرق بين ما بين
 الصبي بضعفها بعدم طلبها من اذون الصبي حيث طلعت منه اه
 وقصبة قوله نفلا ان لها ثوبا للثوب لا ثوبا لها لان الكراهة
 لذاتها **قوله** لا يجتمعان اي من جهة واحدة كاهنا فان اختلفت الجهة جاز الاجتماع كالصلاة
 في نحو الارض المغصوبة **قوله** ولو بعض اية صادق بالمعنى الواحد وهو كذلك لكن صورة
 في المروان يقصده القرآن فيا تم وان افترق لا نوي معصية وشيخنا في التحريم من هذه الجهة
 لان حيث انه يسمى قرانا اه حشبه م وعليه الروض **قوله** فلا يمنع ظاهر ولو معاذ الا في اسلا

بدليل اطلاقه له وتقييده ما بعده وبرشد اليه التحليل لكن فيوسم
 عدم المنع بان لا يكون معاندي ويرجى اسلامه يمنع اي لا تعرض له
 اذا اقر وان كان يحرم عليه بمعنى انه يعاقب عليه في الآخرة اذ هو
 مخاطب بفروع الشريعة على الاصح **قوله** لا يكون قرانا الا بالقصد اي
 ما لم يكن في صلاة كان اجنب وفقد الطهورين وصلى بحرمه الوقت بلا
 طهور وقرأ الفاتحة فلا يشترط قصد القرآن بل يكون قرانا عند الاطلاق
 يحوي ابن شرف معنى التحرير **قوله** لا يسه الا المظهر ويخبر معنى الذي
 والمظهر بمعنى المتظهر **قوله** رواه بشار بقوله كغيره المظهر بمعنى المتظهر
 الجان المراد من يعرض له الحديث ثم التطهر لامن هو موجود ومتطهر او
 الملايكة كاذب اليه بعضهم جلد كتاب اي وحده اما الوجه المصحف
 مع كتاب في جلد واحد فحكمه حكم المصحف مع المتاع فيجوز فيه تفصيله
 اما من جلد فحرم من سائر المصحف دون ما عداه كما اتفق به الشراب
 م روي في الكلام ثم لم يحرم منه مطلقا والجزء الحادي للمصحف وهل ذلك
 المتصل بغير جرمية المصحف اذا انطبق في جملة المصحف كذلك فيه نظر
قوله او نخاسة او وقوعه ثيدا كافر لو لم يتمكن من اخذه وتعارض عليه
 اخذ الكافر والقاذ في قاذورة فظهر عن الكافر من اخذه او يلقيه في القاذ
 ورة والجواب انه يقدم اخذ الكافر ويمنع القاذ في القاذورة لا اخذه
 غير محقق الاهانه بخلاف الا لقا المذكور **قوله** ولو الامتعة خالف م ربي
 هذا وقال بالجواز تبع الشيوخ **قوله** كالوقصد الجنب القراه هو مقعد
 في المقيس عليه دون المقيس ورفق م ربي ما بان هنا جرم يستتبع دون
 الجنب فرع محل حامل المصحف قال م لانه غير حامل له عرفا قال م
 وظاهره انه لا يجري فيه تفصيل الامتعة وبوجه بانه لا بعد حاملا
 للمصحف فلا اعتبار بقصد اه لكن قيد الطلادوي بغير نحو صغيره
 ينسب اليه حمل خالف ابن حجر في الارشاد فقال انه لا يجري فيه خلاف
 الامتعة قال وهو ظاهره قال م ويجري التفصيل في الجاني في هو امش

قوله لا يكون قرانا الا بالقصد اي ما لم يكن في صلاة كان اجنب وفقد الطهورين وصلى بحرمه الوقت بلا طهور وقرأ الفاتحة فلا يشترط قصد القرآن بل يكون قرانا عند الاطلاق يحوي ابن شرف معنى التحرير قوله لا يسه الا المظهر ويخبر معنى الذي والمظهر بمعنى المتظهر قوله رواه بشار بقوله كغيره المظهر بمعنى المتظهر

تقص من المصحف خالية من القرآن **قوله** حيث كان التفسير اكثر والا
 بوجه ان العبرة بالقلية والكثرة باعتبار الحروف لا الكلمات وان العبرة في
 الكثرة وعدمها في المس بحاله موضعه وبالحال في الجميع كما افاد ذلك الوالد
 رحمه الله تعالى ثم **قوله** المصحف مثله رجسته وهو اه وجناح بخدا ره وان
 كان كله في هو الشارع كما يقتضيه كلام المجموع **قوله** ان لم يخف تلويثه
 قال في ش المزيج بالثلثة اه واعا فريد بالثلثة خفوا من قرانه تلويثه
 بالنون اذ الحزمة لا تتوقف على التلويث بل متى لوث حرم وان لم يتلون قال
 العلامة سم ومثلها كل ذي نجاسة يخش تلويثه بها كسلس بول او مذي
 او مستحاضة فيحرم عليه المزج فيه فان امنه جاز ولا يكره بخلاف الحايض
 فانه يكره لها العكظ عند ثراها **قوله** وخبر بالمسجد المدارس والربط
 ومصلي العيد اي فلا يحرم ولا يكره غيره قاله شيخنا في عدم الخوف
 نظري في تلويث يتاذي به المستحقون لا سيما اذا ظن حصه له والوجه
 المدارس الخ ظاهره عدم الحزمة مع خشية التلويث وبقي وفاقا المراد المراد
 لا يحرم من حيث كونه مدرسة او رباطا ولكن يحرم من حيث كونه مملوكا
 للغير ولم ياذن له المالك ولا ظن رضاه او موافقا مطلقا نعم ان كان موافقا
 وكانت ارضه ترابية وكان الدم يسيرا فلا يبعد وفاقا المراد الجواز ومثل
 الحايض النفسا **قوله** وكذا ما وقف بعضه مسجدا شايعا اي يذبحه
 عند المولى ولكن الاوجه الحزمة كما قاله الاسنوي وبعبارة سم وكالمسجد ما
 بعضه مسجدا شايعا وان قل في الاوجه **قوله** بخلاف صحة الاعتكاف الخ
 اي فلا يصح الاعتكاف فيه ولا صلاة المأموم المذكورة **قوله** الوطي ولو تحا
 بل تخش كاتوبة **قوله** ولو بعد انقطاعه اشار للدرد علي تحنيفة رضي الله
 تعالى عنه حيث قال يجوز ان بعد الانقطاع وقبل الفصل اه وهل المنع اذا
 لم يخف الزنا فان خافه جاز ان تعين طريقا لدفعه كما قاله م ربي ينبغي وجوبه
 لانه يرتكب اخف المفسدين وقياسه حل الاستمناء ان تعين للدفع اه
 سم قلت فلو كان يندفع بكل من الزنا والاستمناء تعين الاستمناء الخفته عن

الزنا **قوله** كبيرة أي قبل انقطاع الدم بخالائه بعد وقبل الفصل وكان الدم
 صغيرة أو كدرة فإنه يكون صغيرة **قوله** ويكفر مستحله الخ في شئ العباد كما في
 الجمع عن الأصحاب غيرهم وكانهم أرادوا مع كونه مجمعا عليه معلوم من
 الذين بالضرورة ولا يغلو عن رفته فإن كثير من العامة يجهلون ما
 اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الفصل أو مع صغيرة أو كدرة فلا كفر به كما
 في الأنوار وغيره في الأولي وقياسها الثانية للخلاف في كل منهما **قوله**
 عنقال الخ أي كشارك الجمعة من غير عند قال في الجمع يس من ترك الجمعة
 أن يتصدق بدينار أو بنصفه أو سم قال بعض شيخنا قوله أو بنصفه
 أي أن تركها بعد **قوله** من الذهب الخالص أي وما يقوم مقامه **قوله**
 ويقاس به النفاس حاصله أن النفاس يساوي الحيض لافي ثلاثة أشياء
 أحدها أن الحيض يجب البلوغ والنفاس لا يوجب له نبوته قبله بالأنزال
 الذي جعلت منه الثاني أن الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلقان
 بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة فالزنا أن أقل النفاس لا يسقط
 الصلاة كما نقله ابن الرفعة عن البند نبي وأقره إذا قل النفاس لا يمكن
 استغراق وقت صلاة ولا كذلك الحيض **قوله** ولو احتجته بحضها
 الخ وتسمى مغوية ومثلها الغايضة وهي التي لا تعلم زوجها ما هو يحضها
 ليحتملها فيجاء معها وهي حايضة قال في النهاية وفي الحديث لعن الله الغا
 يضة والمغوصة الغايضة التي لا تعلم زوجها أنها حايضة ليحتملها فيجاء معها
 وهي حايضة والمغوصة التي لا تكون حايضة فتكذب على زوجها فتقول
 هي حايض **قوله** الاستمتاع بما بين السرة والركبة **قوله** في الحيض هو
 عند الجماع بالحيض وقيل زمانه وقيل مكانه مرفي عائشة رضى **قوله**
 ما فوق الأزارع ما بين السرة والركبة **قوله** يوشك الخ قال الجوهري
 وقد أوشك فلان يوشك أي يشك أي أسرع السير ومنه قولهم يوشك
 أن يكون كذا والعامة تقول بفتح الشين وهي لغة رديئة **قوله** كلما
 منعناه منه أي وهو ما من الاستمتاع بجميع بدنه بما بين سرة ما وركبته

الغايضة

وغير

وغير الطلاق لحرمته حال الحيض والنفاس أي إذا كانت موطوءة تعتد
 بأقرا وطلقت بلا عوض منها **قوله** كما قال به في نسخة بالسقاط به **قوله**
 فلان روي أن بطاهما في الحال من غير كراهة أي ما لا يخفى عوده فإن خاف
 عوده نذب له التوقف احتياطا **قوله** خبة أشياء فيه مسامحة لأنه
 عدسة اللطم لا أن يقال مفهوم العدد لا يفيد الحصر وأنه لما كان
 متعلقا بالحيض والحمل واحد عدل واحد **قوله** الصلاة الخ وفي معنا
 خطبة الجمعة وسجدة التلاوة والشكر وتعمد الصلاة ونحوها مع
 الحدث كبيرة كالسكنة واستحلال ذلك كفر وظاهر أن تعدد مس
 المصحف وحله مع الحدث ليس كذلك **قوله** سم قلت محل الكفر بالاستحلال
 إذا حدث مجمعا عليه معلوم من البرزخية كخروج البول والغايط
 والأكلمس فلا كراهة حوايه في باب الردة لكاية **قوله** والتردد من التردد
 المضمر أن يدخل لأخذ حاجة ويخرج من الباب الذي دخل منه
 دون وقوف بخلاف ما لو دخل مرير الخروج من الباب الآخر ثم عن له الرجوع
 فله أن يرجع **قوله** سم **قوله** وخارج بالمكث الخ أي فإنه حايض لكنه لغير
 غرض كفر بطريق خلاف الأولي كما في شئ المذهب **قوله** في المسجد أي
 المحقق أو المظنون وعبارة سم وهل تتوقف حرمة المكث على تحقق
 كونه مسجدا أو يكفي وجود القرينة الظاهرة على ذلك فيه نظر والثاني
 منجذ لأن الأحكام كغيرها ما يكفي فيها الظن **قوله** لا كمال وخرابي أو تعلم
 حساب ولغة فلا يجوز **قوله** سم **قوله** وان ياذن له مسلم أي مكلف كما
 شرطه الجويني ويجوز أن يذرع خلافا للملورد كالمرواني ولا يشترط
 عدالة الأذن لأن الفاسق حقا في المسجد **قوله** لو احتج بالصبي الكافر
 أن مسلما بالغا أذن له في دخوله لبيته جواز اعتماد إذا كان مأمونا كالأ
 ذن في دخول الدار **قوله** سم **قوله** وقد قعد الخ مثله جلوس المفتي فيه
 الافتكاك في سم علي بن حجر **قوله** وله هو المسجد أي ما فوقه إلى السما السابعة
 وما تحته إلى الأرض السابعة **قوله** سم أن كان فوقه علو وتحت سفلا

كان



يحرم الأبعد زواله وإن أعيد شغناق **قوله** ولو لم يجد الجنب
 إلا الماء مثل الماشية فيما تقر **قوله** ولا أي إن لم يشق عليه ذلك
 أو لم يجد أن يفرض به ولا من ينأوله المامن المسجد **قوله** للاستغفار
 بعض النعم للاستغفار بأشياء التواضع خطايدرك يادني تأمل **قوله**
 أصحاب الصفة وهم زهاد من الصحابة فقرأ عزبايا وون مسجد
 صلى الله عليه وسلم وكان أبوا هزيمة عريفهم وكانوا يقولون
 ويكثر ونفي وقت سبعين وفي غير ذلك أم وقد سئلت عن
 وأعظم مجلس علي كرمي ويقول في وعظه أن أهل الصفة أربعة
 فهدل ما يقوله صحيح أم لا فاجبت بما مضى للمحدث الهادي للصواب
 والصلاة والسلام على جيب الأخاب قال الإمام النوري أصحاب
 الصفة زهاد من الصحابة غربا فقر يا وون إلى مسجد النبي صلى الله
 عليه وسلم وكان لهم في آخره صفة وهو مكان مقتطع من المسجد
 فظل عليه يبيتون فيه وكانوا يقولون ويكثر ونفي وقت كانوا سبعين
 وفي وقت غير ذلك فيزيدون بمن يقدم عليهم وينقصون بمن يموت
 أو يسافر أو يتزوج وفي الصحيحين عن أبي هريرة لقد رأيت سبعين من
 الصفة وفي فتاوى الإمام السجستاني أن أبانعم ذكر أصحاب الصفة
 في الجملة فعد منهم مائة ونيغوا ذكر منهم بلال المودن وأبا أيوب الأنصاري
 وذكر الإمام السهروردي في عيار المعارف أن أصحاب الصفة نحو أربع
 بعناية وفي النصيحة العلوية لشخص شيعي من العلامة النور الحلي ويقال
 أنهم كانوا أربعة لم يكن علي عليهم الاستر العورة من جلود الضان أو
 الخلق المرقع من الثياب ووقض صلى الله عليه وسلم يوم أفاقا اشروا
 يا أصحاب الصفة فمن بقي من امتي علي النعت الذي أنتم عليه راضيا بما هو
 فيه فإنه من رفقائي يوم القيامة وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يأمر بأطعامهم نفي البخاري أن أصحاب الصفة كانوا ناسا فقرأ أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان عند طعام اثنين فليذهب

يشالث

يشاك وإن أربعا فخاص أو سادس الحديث بطوله ومع فقول الواظ
 المذكور صحيح وبالله التوفيق هذا ما أفقت به وإنما ذكره الفتا بتمامها
 ولم انتصر على أقل محزبي تقيما للفايدة ولا أجل الوقوف على كلام الأئمة
 جعله الله لوجهه الكريم خالصا ونفعنا بسببه يوم الظلي قال الصاحب **قوله**
 ومن المصنف قال الأنعموني في بسط الأنوار لو اتخذ له أئمة من نحو
 قضية لذهب له يحرم من المصنف بطا وتعد من من المصنف وحله
 مع الحديث صغيرة بخلاف تعد الصلاة ونحوها معه فإنه كبيره قاله في
 المجموع واستحار ذلك كفره سم فلت الكلام في حديث مجمع عليه يخرج
 من نحو البولي لا نحو لمس كس كاهي ظاهر وقد تقدمت هذه القولة
قوله وسند وقبض الصادر وظهرها ومثله كرسى وضع عليه أحشية
 زري وعبرة سم يحرم من الكرسى وضع المصنف عليه أم لا أما كرسى
 الرابعة فلا يحرم مسه وإنما يحرم من الرابعة أم وقال العلامة
 الحلي لو وضع علي كرسى جريد أو خشب حرم ما لا في المصنف منه
 دون غيره **قوله** ولا بد أن يكونا معدين له أي واحد هو ظاهر كلامهم
 لا فرق فيما عدلهم بين كونه علي حياء أو لا وإن لم يعد مثله عادة وهو قريب
 أم شرم روقوله أعد له أي عرفا يخرج نحو الختان **قوله** لم يحرم منها
 أي أن لا يكن مساسا للمصنف **قوله** ما كتب لدرس أي ولو علي جدار
 فيحرم مسه وعليه فحل يحرم من الموضع الحالي من الجدار كافي اللوح فيه
 نظرا والمجته أنه لا يحرم أم سم وهي ورقة أي أو أوراق فيها شيء من القرآن
 مثله في حشم زري وظاهر قوله من القرآن أن التيممة بعض القرآن
 أكله فلا ونقل بعض مشايخنا عن المؤلف أن التيممة تطلق على المصنف
 الكامل وعليه فيكون من في قولهم شيء من القرآن للبيان لا للتبقيض
 غير أن كونه للتبقيض أظهر في العرف ويعتبر في كونه التيممة
 قصد كاتب لنفسه أو غيره بترعا ولا يقصد أمره أو مستأجره أو ولو
 قصد التيممة بما للدراسة تغير حكمه من الحرمة إلى الحل وعكسه

سار
المصنف

ودخل في اطلالهم ما لو كنت كافرا وبه صرح ابن عبد الحق واستعملها
 بعضهم له وله شك هل قصد للدراسة فيحرم او التمية فلا قال ابن حجر
 بالشأن فنظر الى تعارض الاحتمالين فبقى اصل الحل اه قال شيخنا والذي
 يفهم من كلامهم الحرمه فقد قاله الوشك في التفسير هل هو اكثر او في انه
 يحرم اذهي الاصل ولا يصار للحل الا بيقين **قوله** ويجل للمحدث قلب ورق
 المصحف يعود ونحوه وسوا في ذلك اكانت الورقة قايمة وصفيها به
 لم تكن كذلك اي بان كانت مضجعة خلافا لابن الاستاد ومن تبعه
 ثم قال ابن سم بخلاف ما لو لف كنه علي يده وقلب به لانه منسوب
 اليه ومتصل به فكان له حكم اجزائه وقد يقتضي هذا التعليل حرمة
 المس بما زاد من كنه علي يده وهو غير بعيد ولو وضع نحو هذا تحت
 المصحف وجربا به فلا يبعد نعم في معنى الحل فيحرم فيه تفصيل الحل
 مع الامتناع بخلاف ما لو دفعها يده بلا قبض عليها لانه ليس حلالا ولا في
 معناه ام اي فلا يحرم **قوله** ويكره احراق خشب الخ من وجد ورقة فيها
 السبلة ونحوها لا يجعلها في شق ولا غيره لانها قد تسقط فتواط وطريقه
 ان يغسلها بالماء او يحرقها بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه
 للافتتان شر روض ونقل الزركشي عن الحلبي انه لو احتيج لتقطيع بعض
 اوراق المصحف لم يكن وضعه في شق او قد سقط فتواط ولا مخرقة لما فيه
 من تقطيع الحروف وتفرقة الحکم في ذلك ان را بالكتوب بل يغسله ولا يابس
 باحراقه ونقل عن غيره ان الاحراق اولى لان الغالة قد تقع على الارض
 وقد جزم القاضي بامتناعه كونه خلاف الاحترام والنوي بكرهه
 وينبغي ان يكون محله اذا تيسر الغسل ولم يخش وقوع الغسالت
 على الارض وكتمنق الورقة كسر الدراع الزبوف اذا كان عليها اسم الله
 تعالى واسم رسوله صلى الله عليه وسلم كما قاله الحلبي فان قلت
 قولهم هذا بكرهه فهو مافيه اسم الله تعالى يخالف ما ذكره في السير
 من منع صرف كتب الكفار لما فيه اسم الله تعالى ولما فيه من تضييع المال

قوله قال ابن حجر بانها
 لعلة في غير الشبهة وشري
 الارشاد في كتابه
 وقوله قال شيخنا
 لعلة في غير حاشيته م

قلت

قلت لا يخفى الفة لا مكان حل ما هنا على الا تقسيم فيه او وجد غرض صحيح
 في احراقه وذلك على خلافه **قوله** لا يطلع من متنجس اي لا يحرم مسه
 يعضو ماهر من بدن متنجس لكنه يكره كافي المجموع **قوله** وتوسد كتب علم
 اي يحرم قال الزركشي ويحرم من الرجل الي شئ من القرآن او كتب العالم **قوله**
 ونقطه وشكاه اي لا ينجس ويبدل **قوله** ونكره القراءة الخ قال الزركشي
 والقياس كراهة الدعا بغير متنجس كرفع اليد الخمسة فيه قال ونكره
 القراءة حال خروج النخ لأمع نخوص او لمس لانه غير مستقر عادة اسم
قوله ولا يجب منع الصغير الخ ولا يمنع الصبي الجنب من اللث في المسجد فلا من
 قراءة القرآن ولو غير حاجة وفارق منع مس المصحف لغير حاجة تعلية
 بان باب الملك والقراءة اوسع لما مر في الكافر **قوله** واللوح قال الشهاب
 العبادي اختلف متاخرنا في تحويل القرآن بالبصاق فاطلق بعضهم حرمة
 ذلك وبه صرح ابن العزاد وبعضهم جوزه وفصل بعضهم بين يمسق علي
 اللوح فيحرم او على نحو خرقه ثم يحويه به فيقول في شئ المذهب قال القاضي
 ولا يمكن الصبيان من تحويل اللوح باقدامهم **قوله** فيحرم تمكينه الخ محله اذا
 لم يتاقي تعلمه منه فان تاتي تعلمه منه لم يبعد تمكينه منه اذا راقبه الو
 او نابه بحيث يمنع من انتهاكه اسم **قوله** فهو افضل اي فالذكر افضل
 اي الاشتغال بالذكر المخصوص بوقت معين افضل من الاشتغال بالقراءة
 في ذلك الوقت فالمفاضلة بين الاشتغالين لا بين القراءة والذكر مثلا
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم طلبت ليلة الجمعة فلا يشتغال
 بها افضل من الاشتغال بالقراءة ما لم يطلب تلك الليلة وان يبكي عند
 القراءة اي لانها سمة العارفين قال تعالى ويخرون لا اذ كان يبكون وقال
 النووي في الاذكار ويندب النبي ان لم يقدر علي البكاء انتهى **قوله** والقراءة
 نظرا في المصحف افضل **قوله** قال النووي ويسن القيام للمصحف
 ويسن تطيبه وجعله على كبرسي وتقبيله واستدله السبكي على
 تقبيله بالقياس على تقبيل حجر الاسود ويد العالم والصالح والوالد اذا

قوله

من المعلوم انه افضل منهم قال الدميري ومقتضى مذهبننا كراهة اخذ الفال
منه وذكر العبادي المتقدم ان من استعار كتابا فوجد فيه خطأ لم يجز
اصلاحه او تصحيحه او جيب اصلاحه وقيد السليبي وغيره بالملوك اما
الموقوف فيجوز اصلاحه اسم **قوله** نهني افضل اي لا يباحث في القراءة والنظر
فيه وهو عبادة اخري ويندب اصلاحه لما روي الشيخان عن ابن عباس
مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اقرأ على القرآن قلت
يا رسول الله اقرأ عليك وعليك انزل قال اني احب ان اسمعه من
غيري فقرأ عليه سورة الناحي حيث الى هذه الآية فكيف اذا جينا
من كل شهيد وجينا بك علي هو لا شهيد قال حسبك لان فالتفت اليه
فاذا عينا تذر فان اهش روض من عند قوله ويندب **قوله** ويجزم بالثاني
وتبطل الصلاة به ان تعمد وغير المعنى **قوله** وهو عند جماعة منهم النووي
ماوراء السبعة اعتمدوا ومن تابعه **قوله** وعند آخرين منهم البغوي
ماوراء العشرة اعتمدوا الطبراني وجماعة كثيرين **قوله** ويجزم بعكس الاي
قال في شال روض لانه يزيل اعجازه ويزيل حكمة الترتيب انتهى **كتاب**
الصلاة **قوله** كتاب الصلاة اي بيان ما يتعلق بها حقيقة وحكم تحقيقها
ما هيها من ركوع وسجود ونحوها وما يطلب فيها من تسليم ونحوه
وحكمها من وجوب وندب وكراهة وتحريم او يقال كتاب بيان احكام
الصلاة ويراد بالحكم الاعم من حقيقتها وحكمها فليتأمل والصلاة مصدر
صلي اي اسم مصدر تصليته لكنهم حجروه لنكتة ووزن صلوات
فعله محركا فالها منقلبة عن الواو لوجوب مقتضى الاعلال ورسم
بالواو وان نطق بالالف تفتحها **قوله** وهي لغة الدعا تحير وقيل الدعا
مطلقا **قوله** ولتضمنها معنى القطف الخ هو جواب ثان فلما حصل ان يقلد
ان علي معنى اللام او هي باقية علي بابها غير انه ضمن صلي معنى قطف
وهو يتعدي بعلي **قوله** ولا ترد صلاة الاخرس اي وصلاة التريضي
التي يحج بها علي قلبه **قوله** لان الكلام في الغالب وقد يقال انها دخلت

امة صح

وذلك

وذلك ان الافعال كما تطلق على الافعال الظاهرة تطلق علي غيرها
فلا تخفى صلاة المريض الجارية علي قلبه لان اجرا الكلام علي قلبه فعل
قلبي كما قالوا ان الحمد فعل ينسب ففعله شاملا لفعل القلب اسم
قوله سميت للاختلاف بعض المحققين انها مأخوذة من الصلاة عرقا
متصل بالظهر يفرق من عند عجب الذنب وتمد منه عرقان في كل
ورك عرق يقال لهما الصلوان فاذا ركع المصلي انما صلاه وتحرك
ومنه سمي ثاني خيل السباق مصليا لانه ياتي مع صلوي السابق
ابن حجر في ثلث الاربعين **قوله** علي اسم الكل الاضافة بيان ان اسم هو
الكل **قوله** معلومة من الدين بالضرورة وقدر ركعتين ركعتين الا المغرب
فلم يزل يصليها كذلك شهر او اربعين يوما ثم امر بالزيادة الا في الصبح
والمغرب اتم من فتح الباري ونقل عن شيخنا النور الحلي حتى
المغرب فرض ركعتين ثم زبدة ركعة **قوله** فرض الله علي امتي اي وعلي كما
في رواية والمراد امة الدعوة **قوله** والصحيح نعم اعتمد ما رتبه الله تعالى
قوله وقيل بسنة اشرع عبارة مررو كانت ليلة الاسر التي فرض فيها الخمس
قبل الهجرة بسنة كما قاله البندقي وقيل بسنة عشر شرا كما حكاها الوردي
والاكثر ون علي الاول او خمسة اشهر او وثلاثة او قبلها بثلاث سنين
قال المحرقي في سابع عشر ربيع الآخر وكذا قال المصنف في فتاويه لكن قال في
مسلم ربيع الاول وقيل سابع عشر رجب واختاره الحافظ عبد الغني بن سروس
القدس **قوله** والعشا كانت صلاة يعونس قال السيوطي الثابت في
الاحاديث الصحيحة ان العشا خصيصة لا يصلها احد قبل هذه الامم
اه وقال الشهاب العبادي لامع ان العشا من خصوصياتهم وعليه فجمع
الله لصلواته من قبلنا وشرفنا بالزيادة عليهم بالعشا ولا ينافي هذا ما
الحرف من قوله والعشا كانت غير هذه فليتأمل **قوله** والظهر قال في الصحاح
الظهر بعد الزوال ومنه صلاة الظهر والحكمة في الابتداء بها دون غيرها
اشارة الي ان دينه سيظهر علي الاديان كظهورها علي بقية الصلوات

قوله الأول انه حصل التصريح بهذه العبارة تفيد ان التصريح
 بما ذكر قد ورد وعبارته كمرحبه في خلافه فقد قال مروان بن الحكم
 وان كانت اول صلاة حضرة الصبح لاحتمال ان يكون حصل به التصريح
 فمنه العبارة صريحة في المخالفة فليست **قوله** ولم يتبين الا عند الظاهر
 اورد علي هذا الجواب انه صلى الله عليه وسلم اعطى علم الاولين والاخرين
 فلا يحتاج الى تعليم وبيان جبريل له ويحاج بان ذلك انما كان في اخراجه
 صلى الله عليه وسلم لانه تعالى هياها له عنده واغراها شيئا فشيئا
 فلم يمت صلى الله عليه وسلم استوفاهما واكملها الله له هذا ما تعين
 المصير اليه اذ لو لم نقل به لزوم علي ذلك محذور وهو استغناؤه عن
 الوحي وعن القرآن ودليله انه كان يخبر بشي ثم ينزل الوحي بشي اخر فيخبر
 به كصلاة الجماعة اخبر بها الخمس وعشرين ثم بسبع وعشرين وقد قالوا
 في الجمع اخبروا بالقليل ثم اعلم بالزيادة فاخبر بها وايضاً قصة
 المحادلة صار ينتظر الوحي وغير ذلك وهذا تقرير حسن لا محذور عنه حقيقة
قوله انني جبريل اي صلى لي ما ماني في ش العباب مانضه وبين ابن
 اسحاق في مغازيه ان هذه الصلوات التي صلاحها جبريل به كانت صحيحة
 ليلة فاضها الى السري به وانه صبح بالصلاة جامعة **قوله** اي دخل
 وقت افطاره انما قد رد ذلك لان الصوم اذ ذلك لم يفرض **قوله** فلما كان الفد
 الم فاستشكل بان الصبح في الصلاة الاولى كانت في اليوم الثاني وفي الصلاة
 الثانية في اليوم الثالث قلت مراده بقوله فلما كان الفد المرة الثانية
 بد ايل انني جبريل عند البيت مرتين **قوله** وقال هذا وقت الانبياء من
 قبلك واستشكل بان هذه النفس التي لم يبق فيها صلي الله عليه وسلم كما
 مر ان الصبح لادم واجيب عنه كاذب الشهاب ابن حجر بان قوله الانبياء
 الالف واللام ليست للاستغراق بل للمعبر عنهم بوقت ادم **قوله** تبعم
 المص هو جواب لما الواقعة بعد قول المص الظاهر وهي قوله ولما صد
 الاكثر وان اي ولما صد الاكثر وتبع الشافعي رضي الله عنه بذكر المواقف

من جهة
 من جهة
 من جهة
 من جهة

تبعم المص الى **قوله** حالة الاستعفاف في ذكر المص على لفظ الاستعفاف في لفظ
 المصري اقدم مرتبة على الشهور القبطية كقولها لا تختلف في قوله جمعة بقوله
 المشرقي جملتها طرفة جبا ايدي في هذا اثني عشر حرفا كل حرف لشر من
 الشهور القبطية فاول الاحرف الطاول لها تسعة من العدد واول منها على
 ما ذكره طولي مناسبة حرفه لعدد وهو تسعة اقدم وهكذا البقية فيزداد
 القائمة عليها الدخول وقت العصر ادم من حيث بعض نسخنا قلت وايضا
 ذلك **قوله** طولي **قوله** امشير **قوله** برمهات **قوله** برمودة **قوله** بتمس **قوله** بويه **قوله** ايلي
قوله مسري **قوله** توت **قوله** بابه **قوله** هاتور **قوله** كيهك **قوله** كل شي منله **قوله** لفظ
 لغة السحر ومنه اناني ظلك اي سترك وعرفا امر وجودي بخلق الله لنفع
 البدن والشمس دليل عليه وليس عدم الشمس ظلالا **قوله** فهو وقت الزوال
 ينافيه ما بعد فالاولي فهو وقت الاستسوي كما في بعض النسخ **قوله** مثل ربعة
 المعتمدان وقت الفضيلة بقدر اشتغاله عما طلب لتلك الصلاة وفعلها
 وفعل سنها **قوله** او منله نصفه الراجح ما سبق **قوله** ووقت حرمة استحل
 بان هذا الحرم التام لا يبقاها فيه اذ هو واجب ويرد بان هذا لا يمنع
 تسميته وقت حرمة بهذا الاعتبار **قوله** وان وقعت ادا بان اوقع منها
 ركعة في الوقت **قوله** ويجري بان اي وقت الضرورة ووقت الحرمة وحق في قوله
 الاكثرين والقاضي تسميها شمس مرفعه قال الشهاب سم وجه التسمي انهم
 ادخلوا في وقت الجواز واختيار وقت الضرورة والحرمة **قوله** وهي من وقت
 العصر الى قال سم ويظهر فائدة الخلاف في الجمعة فعلى الصحيح تفوت محدثها
 اه قلت قوله الصحيح يقتضي قصر فوات الجمعة عليه دون القول بانها فاصلة
 وليس مراد الجمعة تخرج بخروج وقت الظهر فليست **قوله** الحديث من
 ادرك ركعة من الصبح فقد ادرك الصبح الى عبارة مرفقة اركها بالمولف غير
 بالظاهر ومربا الضير فيما يتعلق بالصبح وعبر بالظاهر فيما يتعلق بالعصر
 الا ان المؤلف استند الحديث للشيخين فانه قال منفق عليه ومرفق به
 مخرجه فان كانا رايتين فالامر ظاهر وان كانت رواية واحدة فاحدها

بيان
 واختيار وقت الضحى

متجاوز وما عبر به المؤلف هنا هو ما عبر به في شئ الروض **قوله** وقت العصر
 إلى هذا الحديث وما قبله المراد منها الاستدلال على امتداد وقته إلى
 الغروب وليس المراد بهما الاستدلال على الجواز لا وقتضا إن من أدرك
 بعض الصلاة في الوقت والبعض خارجا كان جائزا ولو لعذر عذر والمقرر
 المحرمة حيث لا عذر فليتام **قوله** وزاد بعضهم ثامنا إلى آخره وزاد
 بعضهم أيضا وقتا يجري في جميع الصلوات يسمى وقت أدراك وهو ما لا
 مانع كل حين والجنون بعد أدراك زمن من الوقت بسبع تلك الصلاة فإنها
 تلزمه حينئذ **قوله** بعد غروبها أي الحامل الذي لا عود بعده ولو عادت
 بعد غروبها تبين أن وقتها لم يدخل فوجب إعادة المغرب لمن كان صلاها وما
 فعله يقع له نفلا مطلقا ويجب إعادة صوم فرض لمن فطره وإن وقت
 العصر باق فتصلي حينئذ إذا وقع لعلي مع النبي صلى الله عليه وسلم لكن
 في شئ الغاية لسم أنه لا يلزم من كان صلي إعادة ولا من أفطر القضاة **قوله**
 بمقدار ما يؤذن لو قال بمقدار إذا كان أولي كان وقته معتبر في حق الأثني
 أم كذا قال بعضهم قلت لا أولوية إذ قراءة المتن فيها التخييل ذلك تأمل
قوله وذكر الامام سبع ركعات الخ وقال أبو بكر البينسائي أنه يعتبر تسع ركعات
 فإنه جعل سنة المغرب بعدة أربعاء قال شيخنا ما قاله أبو بكر يمكن
 أنه وجه شاذ يدل أن التأخير من لم يبرأ عليه **قوله** وهو ما رجحه
 النووي معتد **قوله** والاعتبار في جميع ذلك بالوقت المعتدل الخ قال م
 في شرحه وهو المعتد **قوله** وقال القفال الخ هو مردود لما يلزم عليه من
 اختلاف وقته باختلاف الناس ولا نظير له في بقية الأوقات أم شئ م
قوله ويمكن جعل كلام الرافعي لم يرتض م وهذا الخلل فإنه اعتمد كلام الرافعي ورد
 كلام القفال **قوله** يشمل الغسل والتميم ويفتقر أيضا اجتماع الغسل مع الوضوء
 ولو مسونا والتميم وعبارك المنهاج ابن سم لا يخفى أنه قد يحتاج إلى اجتماع
 الوضوء والغسل والتميم ولو على وجه الندب في بعضها فإن الوضوء من شئ
 الغسل وقد يحتاج إلى التيمم بل قد يحتاج إلى أربع تيممات كان يكون بأعضاء

وضوئه أربع على غير عامة لغیر الرأس وعامة الرأس وقد يحتاج إلى مس
 وسادس بل وسابع لاستحباب إفراكل يد ورجل يميني فإذا كانت العلة في
 كل من اليدين والرجلين استحب أربع تيممات أي مضمومة لتيمم الوجه وتيمم
 الرأس والسابع إذا كانت العلة في غير أعضاء الوضوء بل يعتبر قد ربيع
 تيممات مطلقا مع قدر الوضوء والغسل ناقصين قدر غسل ما تيمم عنه من
 الأعضاء السقوط غسل ذلك فيه نظرا **قوله** وإن كان الخبث أي من يده وتوبه
 شئ من السنوي وشمل الطهارة الكبرى ثم قال وفي التطهير عن الخمس نظرا لأنه
 لا يضبط مقدار من البدن أي والثوب ويتقدّر باعتبار من الجميع ففي
 اعتبار مقدار المخلط نظرا قال سم بعد نقل ما ذكر عن السنوي قلنا وما
 يقوي النظر أن الخمس قد لا يزول الأبحاث وقرص يستغرق مع ما يحتاج إليه
 ما بين الغروب والعشاء أو يزيد عليه لتعقد هامع عمومها البدن والثوب أو
 أكثر من ذلك فلو اعتبر ذلك لزم امتداد الوقت إلى مغيب الشفق وما بعده
 ولا سبيل إلى القول بذلك فعمم المتجه التزام اعتبار التطهير عن الخمس ولو كان
 لكن لا مطلقا بل ما تنفق أصابته غالباً **قوله** ويمتد وقتها على القول القديم
 الخ ولو شرع فيها في الوقت على الجديد ومد حتى غاب الشفق جاز لأن النبي
 صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالاعراف في الركعتين كليهما وحكم غير المغرب في
 المد كما لمغرب لأن الصديق رضي الله عنه طوّل مرة في صلاة الصبح فقبل له كذا
 الشمس أن تطلع قال لو طلعت لم تجدنا غائلين ولا يكره ذلك علي الأصح قال ابن
 سم لكنه خلاف الأولى محل جواز المد حيث شرع فيها في الوقت ما يسهل جميعها
 وسواء وقع منها ركعة في الوقت أم لا خلافا للسنوي لكن لا تسمى مادة وقع
 منها ركعة في الوقت ولا فتكون قضا لا تخم فيه أم شئ م قال في الأنوار ولو أدرك
 آخر الوقت لم يكون بحيث لو أدى الفريضة بنيتها يقوت الوقت ولو اقتصر
 على الأركان يقع في الوقت فلا فضل أن يتم بالسنن أم وهذا غير أشد ولا بعد
 تقييد الفضلية فيه بما إذا أدرك ركعة في الوقت أم سم قال م وراجزم
 به صاحب الأنوار هو المعتد وإن شجع فيه وهذا بخلاف ما لو ضاق وقت

الاذامع

مكتوبه فانه يجب عليه الاتصاف علي فرايض الوضوء ويحرم عليه سننه التي
يخرج الوقت لو فعلها **قوله** لو بقي من الوقت ما لا يسع ركعة هل ينوي الاداء
هنا نظر البنية الواقعة قبل خروجه او القضا نظر الوقوع بها نقل الزركشي كالقول
عن الاصحاب ينوي الاداء وقال الامام ينوي القضا قال الشهاب مروا قاله
الامام هو الصواب **قوله** ثلاث اوقات الاولي ثلاثة اوقات كما في
بعض النسخ والعشا هي بكسر العين والمد لغة اسم لاول الظلام سميت الصلاة
بذلك لانه تفعل فيه **قوله** وخرج بالاحمر الاصغر والابيض اي فلا يتوقف
دخول الوقت علي غيبوبته لكن ينبغي تاخيرها الزوالها خروجا من خلاف
من اوجبه **قوله** لا يغيب فيها شفقهم اي ولا شفق لهم **قوله** ان تبر من ليل
هو كالبالنسبه مثاله اذا كان من لا يغيب شفقهم او من لا شفق لهم ليلهم
عشرون درجة مثلا وليل اقرب البلاد اليهم الذين لهم شفق يغيب ثمانين
درجة مثلا وشفقهم يغيب بعد مضي عشرين درجة فاذا نسبت عشرين
الي ثمانين كانت ربعا تقول شفقهم يغيب في ربع ليلهم فيعتبر من لا يغيب
شفقهم مضي ربع ليلهم وهو في مثالنا خمس درج فقد دخل وقت العشا
فلو فرض ان من لا يغيب شفقهم ليلهم ثمان درجاة كان دخول وقت العشا
عنده هو يعني درجتين وليقس ما يقول والذي يفهم بالمثال الواحد مالا
يفهمه القبي بالف شاهد والبليد لا ينفعه التطويل ولو تليت عليه التواتر
ولا يجبل هذا كله اذا وجد لهم ليل قال الشهاب سم فلوطع الفجر كان غربت
الشمس وجب قضا العشا علي الاوجه **قوله** سم لم يبين حكم الصوم ثم
ذكر كلاما طويلا محصلا انه يقدر وقت منه وقت الفجر كله ولصلاته
ليلا يلزم توالي الصوم **قوله** وخرج بالصادق الكاذب اطلاق الصدق
والكذب علي ما لا يعقل جاز ومنه قوله صلى الله عليه وسلم صدق الله
وكذب بطن اخيك لما اوهم من عدم حصول الشفا بترب العسل ثم قال
في شئ الروض سمي الاول كاذبا لانه يضي ثم يسود ويذهب والثاني صادقا
لانه يصدق عنه الصبح ويبينه **قوله** والصبح ويقال لها البرد وغير

قوله

ذلك

ذلك كما سيأتي **قوله** بضم الصاد وكسر هاء هذه العبارة تقتضي تساوي
اللغتين والمقر خلافة اذا كسر لغة قليلة وعبارة غير نفع الصاد
وحكي كسرهما **قوله** اذا عطف يقتضي التغاير قال بعضهم قد يراد بجعله
عطف تفسير فلا يحذف ما بعده انتهى الاصل عدم التفسير والحذف
محقق والتفسير يبطله فليتأمل **قوله** والاول هو الظاهر اي القول
بالكراهة وعبارة ثم روضة الطائفة الاخرى بكراهتها وهي الوجه لورود
النهاي الخاص فيها **قوله** ويكره النوم قبل صلاة العشا محل الكراهة
اذا وثق من نفسه بيقظته في الوقت والاحرم كما في شئ الروض وشئ م
قوله بعد دخول وقتها قال الاسنوي وينبغي ان يكره القضا قبله وان
كان بعد فعل المغرب **قوله** ويكره الحديث بعد فعلها ما صاحب كان
الحديث او مكرها أشد كراهة او وشمل اطلاقه ما لوجه العشا
مع المغرب تقدما او متجاها كما قاله الاسنوي خلافة اهش م **قوله**
وايناس ضيفا اي غير فاسق **قوله** ونجته عند زفافها لو وجد فها كان
او لا يستغنايه عما بعد كذا قيل واقول بل للذكر وجه اذ هو فرد خاص
وما بعد عام اذ ملاطفة الزوجية مطلوب مطلقا زفت او لا **قوله** بان
ذلك خير ناجز الم اي ففي ذلك جلب مصلحة ولا يردي ذلك قولهم دري
المفاسد مقدم علي جلب المصالح لان ذاك في مفسدة محققة اما اذا
كانت متوهمة فغلب المصلحة مقدم ولم يذ اشار المؤلف بقوله فلا
يتك مفسدة متوهمة وعلو الكراهة للحديث بعد هان نومه قد ينحصر
فيان فوت الصبح عن وقتها او عن اوله او نفوته صلاة الليل ان اعتادها
او تقع الصلاة التي هي افضل الاعمال خاتمة عمله والنوم اخو الموقور بما
ما في نومه وبان الله جعله سكونا وهذا يخرج عن ذلك قال ابن العماد
واظهر المعاني الاول وخرج بالحديث بعد الحديث قبله فلا يكره
ويفرق بان اباحة الكلام قبل الصلاة ينتهي بالامر بايقاع الصلاة في رقة
الاختيار فاما بعد الصلاة فلا ضابط له في الفوات فيه **قوله**

لكن للكره

ذكر الدجال ولبثه في الارض اربعين يوما اي قال ذلك بعد ان سألوه عن
 مدة لبثه فقالوا مكثه قال اربعون يوما قالوا لو تصريف في شئ الروض
 واعلم انه قد ثبت في مسلم عن النعاس بن سفيان قال ذكر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الدجال فلما يارسول الله ما مكثه في الارض قال اربعين
 يوما يوم كنهه الي **قوله** فيستثنى هذا اليوم الي وكذا يستثنى ليلة طلوع
 الشمس من مغربها لانها قدر ثلاث ليال فيجب قصا الخس لان ذلك
 لا يعرف الا بعد مضيه بالايامها عن الناس ووجه لزوم الخس ان
 الزايد ليلتان فيقدر لان عن يوم وليلة وواجبها الخس **قوله** بخلاف
 الحج الي مثل الحج ما لو فاتته الصلاة بعد زوالها تجب علي التراخي فاذا مات
 ولم يفعل تبين عصيانه من اخر وقته تمكن فيه من الفعل او ليس مثل ذلك قال
 الشهاب بن جبر في شئ الاشارة اليها كالحج اه قلت وهو ظاهر فان الشارع
 جعل ما بقي من عمره وقتا محدودا لقضاء تلك الصلاة حيث ما بعد التمكن
 ولم يفعل فكانه فوت الوقت كله بخلاف من عزم علي الفعل في الوقت ومات
 وقد بقي من الوقت ما به عهده فان وقتها لا يجمع لو بقيت عونه فليست مثل
قوله والافضل ان يصليها اول وقتها ولا يمنع تحصيل فضيلة اول الوقت
 لها شغل اوله باسبابها من طهارة واداب وسر وكل لقم وتقديم
 راتبة بل لو اخر بقدر ذلك وان لم يجمع اليه ثم احرم بها حصل فضيلة
 اوله ولا يكلف السرعة علي خلاف العادة ولو فعل مع ذلك شغلا
 خفيفا اوتي كلاما قصيرا واخرج حدايدا نفعه او حصل ما ونحوه
 ينفعها ايضا اه نس من **قوله** ولو عشا الي بلورد اعلي القول بان تاخيرها
 افضل واما خبر الصحيحين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يستحب ان يؤخر العشاء نحو اية ان يعجلها هو الذي واظب عليه
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرد ايضا خبر اسفره بالفجر فانه
 اعظم للاجر لانه معارض بالاحاديث الدالة علي فضيلة اول الوقت
 ان المراد بالاسفار ظهور الفجر الذي به يعلم طلوعه فالتاخير اليه

سنة

افضل

افضل من تعجيله عند طلوعه وروي عن بن عمر مرفوعا الصلاة في
 اول الوقت رضوان الله وفي اخره عفو الله قال اما من ارضوان الله
 انما يكون للحسين والعفو يشبه ان يكون للمقصرين **قوله** نعم
 ليس تاخير صلاة الظهر الي اشارة الي ان محل استيجاب الصلاة
 اول الوقت ما لم يعارضه معارض فان عارضه كابراد فالتاخير
 افضل قال مرو ذلك في خواريع صورة منها التاخير لمن يرمى بالحمار
 ونسافر سائر وقت الاولي والواقف بعرفة يؤخر المغرب وان كان نازلا
 في وقتها لم يجزها مع العشاء بمنزلة لغة ولمن يتقن وجود الماء والسرورة
 او الجماعة نعم الافضل كما اختاره النووي ان يصلي مرتين مرة اول
 الوقت منفردا ثم في الجماعة والضابط ان كل من رجع مصلحة فعله
 ولو اخر فانت تقدم علي الصلاة وان كل كالجماعة اقترن بالتاخير
 وخلا عند التقدير يكون التاخير معه افضل **قوله** للحيطان ظل الخ
 لوله يوجد ظل بان لا يكون الخ فيه شئ له ظل فظل ليس الا براد لانه ليس
 فيه شدة الحر ولا يسر لعدم الظل قال سمع **قوله** يسر لليلة المذكورة
قوله ببلد حار كالحجاز وبعض نواحي العراق قال الشهاب بن جبر ويوجد
 منه ان البلد لو خالفت قطر هافي اصل وضعها بان كان شاذها للحرارة
 اياما شاذها اي البلد البرودة كذلك كالطائف بالنشبة لقطر الحجاز وعكسها
 لم يعتبر القطر هنا بل تلك البلد التي هو فيها وهاهنا يجمع بين من عبر ببلد ومن
 عبر بقطر فالاول في بلد خالفت موضع قطر هافي في بلد لم يخالف انتهى
 بحروفه **قوله** لمصلي جماعة الخ نعم امام محل الجماعة المقيم يسر له
 تبعاهم وكذلك يقصد المسجد للصلاة فيه منفردا كما يجتهد النووي
 وغيره في كلام الرافعي اشعار به وهو المعتمد حجة ربي تبع الشريعة
 فقوله جماعة ليس قيد **قوله** بمشقة المراد بها ما تذهب الخشوع
 او كالهلتاثره بالشمس **قوله** ومن وقع من صلاة في وقتها ركعة او اكثر كما
 فهم بالاولي بان يحصلها جميعا بسجدة فيها اي بان يرفع راسه

قبل خروج الوقت فلو قارب الزمان خرج الوقت كان قضاء كما يؤخذ من
مسألة الرحمة في الجمعة **قوله** غيم ليس في مكان مظلم **قوله** والا فم
فدجوا بهذا كله اذا لم يخبره ثقة عن مشاهدته والامتنع عليه الاجتهاد
وكذا يمتنع عليه الاجتهاد ايضا اذا اخبره عن علم بوجود النقص لانه
خبر من اخبار الدين ولا فرق في ذلك بين العمي والبصير ومقتضى
كلوم الروضة العمل بقول المخبر عن علم ولو امكنه هو العلم بخلاف
القبلة فانه اذا علم غير ما روى واحدة التفتي به عن بقية عمه ما دام
مقيما بمجمله فلا عسر ومن قدر على الاجتهاد لم يقلل مجتهدا لعدم
إعني البصر والبصيرة يقال بصيرا ثقة عارفا واذا ان عدل عارف
في نحو اخبار عن علم تقليد في غيم لانه لا يؤذن عادة الا في الوقت
اخر من روال المزاويل والمناكب العقيدة بان كانت بسلب كبيرة يكثر طاقوه
عزلة المخبر عن علم فيمتنع منها الاجتهاد فلو كان المرفقة فاسق لم
يعول عليها اذ سمع بحل عدم التعويل ما لم يطعن عليها غير الفاسق
فان لم يلو الا يعول عليها لان العمل حينئذ بتقرير غير الفاسق بنحو
ورد كصوت ديك جربت اصابت له دخول الوقت ومنعه ام قال
م وقوله وديك يحتمل احوال مجرب انتهى قال الدمري في حيا
الحوان وروي الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ديك
ابيض وكانت الصحابة تسافر معهم بالديك لتعرفهم اوقات الصلوة
اه **قوله** فان علم ولو بخبر عدل فقول الرواية عن مشاهدته اه
ثم ر **قوله** وقعت قبل وقتها اي وبعضها ولو بتكبيره التحريم ما فعله يقع
له نغلا مطلقا ان لم يكن عليه فرض من جنسها والادفع عنه **قوله** اعادها
اي ان كان في وقتها او قبل دخوله فان كان العلم بعد خروج الوقت
قضاها في الاظهر فان لم يبين الحال او بان وقوعها فيه او بعد فلا
قضا عليه والواقعة بعد الوقت قضا لا ثم فيه اه **قوله** ويباد رغباية
ان فات بلا عذر تعجلا لبراء الذمة وجوباني الواجب وندهاني

قوله

المندوب

في المندوب والخبر من نام على صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها
قوله وندها ان فاتت بعذر من العذر ما لو استيقظ من نومه
وقد بقي من وقت الفرض ما لا يسع الوضوء وبعضه فلا يجب قضا
فورا كما اتي به م راه حشية زي **قوله** كلوم او نسيات اي م
عذر فيه اما اذا لم يكن بعذر فيه كان نشاما من لعب لم يشرط
فانه يجب المبادرة للقضا انتهى تشب على التعريف **قوله** ويسن
ترتيب الغايت اي فيقضي الصبح قبل الظهر وهكذا الخرج مع
خلاف من اوجبه واطلق الاضحاب ترتيب الغايت فاقضى انه
لا فرق بين ان الوقت كلها او بعضها بعذر او عمد وهو المعتمد خلافا
لبعض المتأخرين حيث قال يجب قضاؤها فورا ان فاتت بلا عذر
وكذا يجب تقديمها على الحاضرة المتسعة وقتها وان فاتت الترتيب
المحبوب وقد عارض بحثه المذكور خروجا من خلاف الائمة في الترتيب
اذ هو خلاف الصحة فرعاية اولى من رعاية المكملات التي تصح الصلوة
بدونها اه ش م **قوله** وتقدم على الحاضرة التي لا يخاف فوتها
اي جميعها بان تصير قضا فان خاف فوتها وجب تقديم الحاضرة لان
الوقت لها وليلما تصير الاخرى قضا ويستحب تقديم الغايت ان لم يكن
ادراك ركعة من الحاضرة لانها لم تفت وبه جزم في الكفاية واقتضاه كلام
المحرر والتحقيق والروض واتي به الموالد رحمه الله تعالى الخروج من خلاف وجوب
الترتيب اذ هو خلاف في الصحة كما مر خلافا للاستوى حيث قال ان فيه نظر
لما فيه من اخراج بعض الصلاة عن وقتها وهو متنع والجواب ان محل محرم
اخراج بعضها عن وقتها في غير هذه الصورة ولو شرع في الحاضرة ثم ذكر
الغايتة وهو فيها وجب اتمام الحاضرة ضايق وقتها ام اتسع ثم يقضي
الغايتة ويسن له اعادة الحاضرة ولو دخل في الغايتة معتقدا سعة
الوقت فبارضيقه وجب قطعه والشرع في الحاضرة ومن فاتته العشاء لا يقضي
الوتر حتى يقضيها على الاوجه ومن عليه فرايت لا يعرف عدد ها قال

وها

القفال يقضي ما تحقق تركه وقال القاضي حسين يقضي ما زاد
 علي ما تحقق فعل وهو الأصح ولو شك بعد خروج وقت الفريضة
 هل فعلها أو لا يلزم قضاؤها كالوشك في النية بعد خروج و
 فتها بخلاف ما لو شك بعد وقتها هل الصلاة عليه أو لا فإنه
 لا يلزمه شيء كما أوضحت ذلك في شرح العباب اهـ ثم رفرق الشرح
 بن عويينها وبني ما قبلها بان شك في الزوم مع قطع النظر عن
 الفعل شك في استجاء شروط الزوم والأصل عدمه بخلافه
 في الفعل فإنه مستلزم كتيقن الزوم والشك في المسقط والأصل
 عدمه اهـ وإذا قلنا بعدم الزوم إذا تبرع بصلاة أهله نقلت شيئا
 عن من سألها لا تنعقد قال لا لأنها عبارة غير مطلوبة وكذا في سياتي
 بعينه في المتن فذكر هنا تكرار **قوله** لا يوم الجمعة أي ولو لم يجزها
قوله يسن أيقاظ النائم للصلاة لا سيما عند ضيق وقتها فإن غص
 بنومه وجب علي من علم بحاله أيقاظه وكذا يسن أيقاظه إذا راه نائما
 أمام المصلين أو في الصف الأول أو محراب المسجد وعلي سطح لأجابه له
 أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس لأن الأرض ترفع إلى الله تعالى من عالم
 أو بعد صلاة العصر أو خالي في بيت وحد أو نامت المرأة مستلقية
 ووجهها إلى السبا قاله الحلي أو نام الرجل منبطحا علي وجهه فإنه ضجعة
 بغضها الله تعالى ويسن أيقاظ غيره أيضا لصلاة الليل والشمس ومن
 نام وفي يده غمر والنائم يعرفات وقت الوقوف لأنه وقت طلب وتضرع
 اهـ بحرقه **فصل** فيمن يجب عليه الصلاة **قوله** الإسلام أي ولو
 فيما مضى **قوله** فلا يجب علي مجنون أي ما لم يتعد مجنونه اهـ سم **قوله**
 لما ذكرنا وهو عدم تكليفه ولو خلق أعما آخرس فهو غير مكلف
 كن لا تبلغه الدعوة اهـ ثم رفلوردت إليه حواسه بعد مدة فهل
 يجب قضا تلك المدة وكذلك من لا تبلغه الدعوة إذا بلغت قال الشرح
 سم يجب علي الثاني دون الأول اهـ قال بعض شيوخنا بلغت فيه وجوب

قوله

نومة

الأهلية

الأهلية فيمن لم تبلغه الدعوة دون الإخاء قلت الفرق فيه شيء أذن لا تبلغه
 الدعوة كافر أو في حكمه والآخر مسلم فكيف يلزم غير المسلم دونه فليتامل
 كاتبه والكلام في الآخر أصلي أما الطاري فإن كان قبل التميز فكلاهما أصلي وإن
 كان بعد التميز ولو قبل البلوغ وعرف الحكم تعلق به الوجوب اهـ **قوله**
 وسكت المصالح قد يقال لا سكوت لذكره في باب الحيض بقوله وحرم بالحيض
 الصلاة وسيأتي ذكره في باب الشروط وعبارته سم ولا يراد علي المص أن من
 شروط الوجوب الطهارة احتراز عن الحيض والنفساء العلم به من
 قوله السابق ونجس بالحيض الصلاة وكان حكمه عدم التصريح به هنا
 مراعاة قوله وهو جحد التكليف فإنه ثابت في زمن الحيض أيضا بالنسبة
 لما لا يتوقف علي الطهارة من العبادات اهـ **قوله** ولا قضاء عليه إذا سلم
 ترغيبا له في الإسلام وقضية عدم استحباب القضاء أيضا وهل ينعقد
 قضاؤه فيه نظروا حرم السيوطي في فتاويه بان له قضا نحو الصلاة والصوم
 وأطال في الاحتجاج له وهو وجيه عندي وإن خالف غيري فجزم بعدمه
 الانعقاد اهـ **قوله** قضا أيام الجنون محله ما لم يسلم أحد صوله حال
 جنونه ولا فيحكم بإسلامه من حينين ويسقط القضاء لمن الجنون
 من وقت الحكم بإسلامه اهـ ثم قلت بل لو جن وفي أحد صوله مسلم كان
 الحكم كذلك من غير فرق اهـ **قوله** تغليظا عليه وهذا بخلاف من كسر
 رجله تعد يا وصلي قاعد لأقضا عليه لأنها معصيته بانها كسر
 ولا يأنه بالبدل حالة العجز اهـ ثم أروض **قوله** من قضا الحيض المرتدة
 زمن الجنون اهـ وجهه أن لفظ حايض اسم فاعل حقيقة في المتلبس
 بالفعل لكن قد يطلق الحايض علي من بلغت سن الحيض وإن لم تلبس به
 وعلي هذا يحمل كلام النووي في الجموع ثم رأيت الشيخ م راجاب بذلك اهـ
قوله بعد عشر سنين محل الأصم والقرب إذا تحقق إسلامه أما إذا شك
 فيه كان استنبه ابن مسلم بآن كافر ولم يعرف الحال ببينة ولا قايض فلا امر
 ولا ضرب لواحد منهما كما ذكر النووي في فتاويه مع أحكام آخر الحكم اهـ

سم

سم ويلغز به فيقال لنا مسلم بالغ عاقل لا يتخاطب بعبادة **قوله** المورد
 والمستعير ونحوها اي كالا من الذي رأي من لا يهتدي الى منزل اهله
 او سيد فانه يامر بالمودع والمستعير **قوله** يجب علي الا يا والامهات اي وان
 علو ظاهرة ثبوت ما ذكر للامهات ولو مع وجود الا يا وهو كذا فقد
 قال سم ولا بعد ثبوت هذه الولاية الخاصة للامهات مع وجود الا يا ام
قوله تعليم اولادهم الخ اي بعد السمع والضرب على تركها بعد العسر
 ويوم بالصوم ان اطاقه كما يومر بالصلاة واجرة تعليم الفريض في مال
 الصبي فان لم يكن له مال فعلى الاب فان لم يكن فعلى الام ويعطى من مال الصبي
 على اوجه اجرة تعليمه القرآن والاداب ام سم قال ابو المظفر السمعاني فان
 لم يكن للصبي ولي لزم الامام فان اشتغل فعلى المسلمين فيتوجه فرض الكفاية
 على من علم بحاله ضررهم اذا كان قريب الدار والصغيرة ذات الزوج والا بوين
 تعليمها على ابوها فان عد ما فالزوج احق اي يندب ان يكون مقدما
 على بقية الاولياء ووجه الصغير لا يتوجه عليها فرض تعليمه ام سم **قوله**
 او جهما الثاني اعتمد من تقدم انها اذا اقتضت العقد عند ر ولا تعتقد
 عند المؤلف **قوله** وعلى محنون او مغي عليه اي اذا افاضنا نعم يستحب
 لهما القضاء سم **قوله** على الصبي حتى يبلغ اي فلا يلزمه القضاء اذا بلغ
 اي ولا يومر به قال الشيخ عزالدين بن عبد السلام ولو بلغ رشيداً لم
 يومر بقضاء الصلاة قال سم ولا ولي ان لا يضرب عليه **قوله** ولو زالة هذه
 الاسباب الخ هذا هو وقت الضرورة وهي الصبا والجنون والكفر والاغما
 والحيض والنفاس **قوله** قد رالطهارة اي ان يتخلوا من الموانع من
 يسع الصلاة المورد التي ادرك جزاؤها من وقتها وما قبلها ان كانت تجمع
 معها فلو خلا من الموانع قدر ثلاث ركعات من وقت المغرب تعيين صلاته
 لها ولا يجب ما قبلها فلو امتدة السلامة زيادة على الثلاث ان صلح
 صرفة لواحدة تعيين صرفة للصبران وسعة فان زاد على ذلك تعيين صرفة
 للظهران وسعته الزيادة ثم ان صلح الظهران لا يودي به اكثر من فرض

لا يعبر

النعمه ما لم يلزم على الاظهار كسر قلب غيره فان لزم ذلك بان تجد
 له ثروة او جاه او ولد مثلاً بحضرة من ليس له وعلم بالحق في السجود
 ح ام **قوله** وان دفع نفقة اي عنه او عن ذكر في حدوث النعمة ظاهرة
 من حيث لا يحتسب كخاة من غرق او حريق قال سم رولا ولي في الاحتراز
 عن النفقة الظاهرة بما لا وقع له عادة لحدوث درهم وعدم رويت
 عدم ولا ضرر فيها وقوله من حيث لا يحتسب اي من حيث لا يدري
 خرج به ما لو تسبب فيها بسبب تقضى العادة بحصولها عقبه
 ونسبها له كزوج من عارف ولا يقال تسبب في الولد بالوطى وفي القام
 بالد ولا تافق لا ينسب ذلك في العادة الى فعله فيعد ذلك الفعل
 وهو ايجاد الولد والعاقبة المنسوب اليه تعالى نعمة ظاهرة **قوله**
 وروية مبتلى في نحو عقلة او بدنه **قوله** او فاسق الخ ومنه الكافر كما
 في البحر المفصلة الدين اعظم من مصيبة الدنيا فطلب منه السجود
 شكر على اسلامه والروية ليست قيد احثي من علم من نحو اعني
 يسر له السجود **قوله** ويظهرها للفاسق اي بقيد المار ولا
 يشترط في المعصية التي يتجاسر بها ان تكون كبيرة كما افتي به
 الوالد رحمه الله تعالى **قوله** لا التمسلي لئلا يتأذي بالاظهار نعم ان
 كان غير معذور كقطع في سرقة او محلود في زنا ولم يعلم ثوابه
 اظهرها له ولا ينسرها ولا وجه ان الفاسق يسجد لروية للشكر
 ان قصد زجره مطلقاً ساوي فسقه او زاد او نقص فان يسجد
 للشكر على سلامة مما ابتلى به لم يسجد ان كان مثله من كل وجه
 او فسق الراي اقيم فان كان فسقه دونه يسجد فلو كان فاسقاً
 متجاسراً ومبتلى بما هو معذور فيه هل يظهرها نظراً للفسق
 او يخفيها نظراً لالتبلى ولا وجه انه يظهرها ويبين السبب وبه
 افتي الوالد رحمه الله تعالى او شئ من رويين مع سجدة الشكر كما
 في المجموع الصدقة احو الصلاة اي فيجمع ندبا بين السجود والصدقة

ذلك م

الفاسق م

قوله

أو الصلاة تقوم مقام السجود **قوله** ولو تقرب إلى الله تعالى بسجدة من غير
 سبب حرمة عليه ولو كانت السجدة بعد الصلاة ومثل السجدة ركوع
 صغرى ونحوه فيحرم التقرب به **قوله** فصل في شروط الصلاة **قوله**
 هو الذي يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالطهر أو يقال
 الشرط ما قارن كل صفة سواء **قوله** والركن ما تشتمل الخ أو يقال الركن
 ما وقع وانقطع وتوقفت صحة الصلاة عليه **قوله** في شروط تعريف الشرط
 المراد بالتعريف ما يتميز به عن الركن كما ذكرناه تعريفه عن أهل الميزان
 وهو الحد **قوله** وقيل أنها شروط كما قاله الفخري وتبعه شيخ الإسلام
 اعتباراً بأن المفرد للفعل ويرد بما ذكره المؤلف بعد **قوله** جمع شرط
 الأولى شريطة بمعنى خصلة مشروطة كما ذكره الشهاب بن سمرقان
 فعلمه جمع على فاعيل لفضيلة ونضائيل لطيفة ولطائف وكرمية
 وكرائم ومحسنة ومحايب إذ الشرط جمعها إثباتاً وشرطاً **قوله**
قوله لغة العلامة ويطلق لغة أيضاً على تعليق امر بامر كل منهما في
 المستقبل لقولنا إذا وجدت الشرط وصحت الصلاة وإن دخلت
 الدار فانت طالق **قوله** ومنه انشراط الساعة أي علامتها قاله
 في شرحه هذا هو المشهور كما صرح بذلك في المحكم والعياب والوحي
 والصالح والقاموس والجمل وديوان الأدب وغيرها وإن قال الشيخ
 الشرط بالسكون الزام الشيء والتزامه لا العلامة فإن عبر به
 بعضهم فإنما هي معنى الشرط بالفتح اهـ فلهذا يحسب ما فهمه من كلامهم
 ولم أره لفظة اهـ وقولهم هذا هو المشهور يقتضي أن المسألة فيها
 خاف وهذا هو المشهور منه ينأى قوله بعد ولم أره لفظة واجاب
 شيخنا عن ذلك بعد أن توقفت في عبارة من روى سألته عنها بقوله
 يمكن أن يراد بالمشهور الذي اشتهر على السمع ولا يلزم من ذلك
 أن يكون هناك خلاف وإن هناك خلافاً ولكنه لم يطلع عليه ولذا
 عبر بقوله لم أره لفظة ولم يعبر بقوله لم يرأه لغة لا يحيط بها إلا بى اهـ

قوله ما يلزم من عدمه العدم الخ يخرج بالقيود الأول وهو قوله
 ما يلزم من عدمه العدم المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء بل يلزم من
 وجوده العدم كالكلام لا يجنب في الصلاة والرق في الارث وخروج
 بالقيود الثاني وهو قوله ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم السبب
 فانه يلزم من وجوده الوجود كالقراءة في الارث فانه يلزم من
 وجودها وجوده وخروج بالقيود الثالث وهو قوله لذاته اقتران
 الشرط بالسبب كوجود الخواك الذي هو الشرط لوجوب الزكاة مع
 النصاب الذي هو سبب الوجوب فإن الزكاة وجبت باجتماع اثنين
 وهما الشرط والسبب ولم يجب لذات الشرط واقتضى ان الشرط
 بالمانع كالدين على القول الضعيف فانه مانع لوجودها مع ان الشرط
 موجود اهـ **قوله** خمس الخ بل أكثر إذ من شروط الإسلام والتمييز
 والعلم بفرضيتها وكيفيةها وتعيين فرائضها من سننها وأغاليقها المص
 لاها غير خمسة بالصلاة وسباني للمؤلف التنبيه على العلم بالكيفية
 ورتب عليه ما استتق عليه ان ثنا الله تعالى **قوله** فإن سبقه الحدث
 أي أو تعارف علم كونه في صلاة أم لا وأما نص على السبق لأجل الرد على
 القول القديم القابل بأنه ان سبقه الحدث لا تبطل صلاته بل
 يظهر من قرب ويبني على صلاته لعذر وهو ان كان حدثه البرء
 حديث فيه ضعف باتفاق الحديثين انتهى فيعلم من ذلك أنه لو
 تعذر الحدث بطلت قطعاً **قوله** غير الدائم ما هو كسلس بول
 تغير صار اهـ **قوله** بطلت صلاته شمل ذلك فاقد الطهورين إذا
 سبقه الحدث فتبطل صلاته كما هو ظاهر كلام الأصحاب خلافاً
 للأسنوي ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بانفقه ثم يضر
 ستره على نفسه لئلا يخوض الناس فيه فيما عوا وكذا ليس لكل من
 ارتكب ما يدعو للوثيعة فيه أن يستتر على نفسه انتهى **قوله** مما
 لا يتوقف على الوضوء أي بدله ولو أبدل أي الوضوء بالظهور كان

أعم وأشمل **قوله** والظاهر عدم انابته اعتمد الرمي حيث قال
والاقرب عدم انابته **قوله** معنى نزل منزلة المحسن بل
قال بعضهم انه نجس لاهل البصائر يشاهد على اعضا المحسن طلبة
فاذا انظر يشاهد هازالت **قوله** في بدنه أو ثوبه فان كان نجس
موجودا ابتداء لم تنعقد صلاته فان طرأ غير اختياره ولا تقصير
ونجاه فورا كان وقم عليه نجس جانا فاما محله أو حركه فورا،
فسقط النجس عنه لم يضر وكذا لو غسله فورا كان رطبا نصب
عليه فظهر محله فورا **قوله** ابن قاسم من عند قوله ولو طرأ قوله
صب ليس قيدا بل لو كان هناك ما ليس وكانت نقطة بول أمية
بده مثلا فوضعهما فورا في الماء الكثير كفي قال الشهاب الرمي محل،
حوارا لقا الثوب المتنجس نجاسة رطبه اذا كان في غير المسجد
اما اذا كانت فيه فلا تلويثه ماله يضييق الوقت فان ضاق الوقت
جاز حرمة الوقت **قوله** قلت ويجب غسله بعد الصلاة ان تلوث
أم **قوله** او مكانه الم سباني في كلام المصنف **قوله** واستثنى من المكان
الم مثل المكان الفرش فيما يظهر فيعفى عنه بالشروط المعتبرة
في المكان انتهى من **قوله** للمنفعة أي وان لم يكن مسجدا أم شرم
في الاحتراز عنه الم اشار بذلك الى ان ذلك هو المراد بالصوم في
قوله بعضهم بشرط العفو عموم الباي به فقد قال الشمس ابن
م ر في فتاويه المراد بعموم الباي كثرته في ذلك المحل المقصود
عادة بحيث لو كفناه العذر عنه الى غير لادي أو كذا **قوله**
وهو قيد متعين مثله في شرم راي فلو تقدم المشي عليه فم
فيل متى دخل المحل فهو متعمد المشي قلت المقصود بالذات
صلاته في ذلك المحل وان الزمه معه المشي كذا صور المسئلة
نسخنا وقال بعضهم تصور المسئلة بما اذا صلى في ظلمة أو ليل أم
علي ان الشمس الرمي في الفتاوى صور عدم تقدم المشي عليه بالمشي

قوله

بيان
قوله

كيف

كيف اتفق انتهى **قوله** ارجله مبلولة قال م ر في شرحه ومع ذلك
لا يكلف تيمم غير محله انتهى **قوله** هذا ما قاله الشيخان بقا المتولي
قال الرمي وهو المعقد **قوله** وهذا هو الظاهر ضعيف وعند المؤلف
في استظهاره سوق كلام شرح الروض له ولم يبقه **قوله** وقيد الشخان
التقيد ضعيف فالقيد ليس بقيد **قوله** والظاهر انه ليس بقيد هو
معتمد وهو الصريح الى قوله وهذا هو الظاهر معتد **قوله** او يبين
ضيق عن فاكاستاني والا فله الصلاة في الواسع منها بالا اجتهاد الى
ان يبقى قدر المتنجس **قوله** فلما اشبه عليه يدان اي نجس احدهما
قوله وجب غسله كله اي الثوب وان شق الثوب نصفين
ولا يجوز له الاجتهاد بعد لانه ربما يكون الشق محل النجاسة
فيكونا نجسين وان الاصل بقا النجاسة ما بقي منه جز من غير
غسل محل وجوب غسل كله اذا لم يقع لخصاذه في واحد من،
محصرين كاحد كية او موضع من مقدم الثوب او مخرجه فان
علم ذلك لم يجب غسل سوى ما اشكل انتهى **قوله** وان كان المكان،
واسعا لم يجب عليه الاجتهاد اي لكنه يسكن كافي شرم **قوله** ولا حسن
في ضبط ذلك اي المذكور اي الواسع والضيق فانه فميد كقول
من قال الصواب ان يقول في ضبطهما ونحوه **قوله** العرف اي خلافا
لابن العماد حيث قال التجاه في ذلك ان يقال ان بلغت بقاء الوضوء
لو فرقة حد العذر وغير المنحصر فواسع ولا فضيق ويقدر كله،
بقعة بما يسع المصلي انتهى وفي المجموع عن المتولي اذا جوز بنا الصلاة
في المتسع وهو الراجح كما تقدم فله ان يصلي فيه الي ان يبقى قدر،
موضع النجاسة انتهى شرم روي الروض **قوله** طهر كله الم محل
طهره اذا غسله بالصب من غير جفنة فان غسله في جفنة لم
يظهر الا بغسله دفعة واحدة لانه اذا وضع بعضه فيها وصب
عليه الما لاقى الما جزا فما لم يغسل وهو نجس واراد غلي ما قيل

قوله

شقه م

فينجسه فينجس الموضع وهذا هو المعتمد رمل احثيه زيادي
اي خلافاً لما في الاسلام حيث قال بالطهر مطلقاً سواء نسل بصب
الماء في غير جفنة ام فيها انتهى **قوله** كحل متصل بنجس اي كينه او
مشدود بكلمة ولو نسا جوره وهو ما يجعل بعنقه او مشدود
بدائه بها نجاسة محل اخر او سفينة صغيرة بحيث يخرج جره
نحوه في الكبرة التي لا يخرج جره فانها كالدارسوا كانت في البر او في
البحر كما افاده الشيخ خلافاً للاسوي حيث قال وصورتها اذا
كانت في البحر فان كانت في البر لم تبطل قوله واحداً صفة كانت
او كبرة انتهى في الروض وتابعه مروكزا النور الزيادي **قوله**
وان لم يتحرك بحركته كطرف ذيله او كنه او عمامته الطويل وكذا
لو نزل ثوباً من رمل النجس على النجس وما ساء من الفرج ومن ثم لو
فرشه على خوبرا نجه التورم وفارق صفة بعوده على ما لم يتحرك
بحركته بان اجتنباب النجاسة شرعاً للتعظيم وهذا يتألفه والمطلوب
في السجود الاستقرار على غيره وهو حاصل بذلك **قوله** ولا يضر
لو جفط فيه تحت رجله اي وان تحرك بحركته لعدم كونه
لابساً او حاملاً له فاشبهه من صلى على ثوب ساطط طرفة نجس او
مفروش على نجس او على سرير تحت قوائمه او بها نجس انتهى **قوله**
ولا يجازيه لكن تكره الصلاة كاستقبال بشي فنجس ومنه ما وصلي
ما شيا وبين خطواته نجاسة اما السقف فان قرب منه بحيث
يعد محاذياً له كمر ولا فلاه نش م **قوله** ولو وصل اي المكلف **قوله**
عظمه الحاجة اي لكسر ونحوه **قوله** نجس من العظم ولو مغلظاً
قال الاسوي ويته فيها لو قال اهل الخفة ان عظم الايدي لا يخرج بها
الا بعظم نحو كلب الله عذر قياس ما ذكره وفي التيم في بطي البر قال م
ما تفقه له الاسوي مردو الفرق بين ما ظاهر انتهى **قوله** فتصح صلاته
اي وان يستتر بالحلم ولا ينجس ما طهراته ونحوها اذا امر عليه

نجس

قبل

قبل استتاراه ابن قاسم عن مرفا **قوله** سبيل الشمس الرصلي
فان يجوز قتل الفيران والكلاب بالسم فاجاب يجوز قتل الفيران بالسم
ان تعين طريقاً لقتلها لا الكلب غير العقور انتهى **قوله** من غير ادعي
اما الادعي فيجزم بالحريه لا فرق فيه بين ان يكون الادعي محترماً ام لا
كمرتد وحزني خلافاً لبعض المتأخرين انتهى والحاصل انه يقدم الطاهر
من نحو من كي كعظم سمك ثم ان فقده قال ابن سم لم يبين ضابط العقد
ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلا مشقة وينبغي وجوب الطلب
عند احتمال وجوده لكن اي حريجيب الطلب منه انتهى قال شيخنا
ينبغي ان يكون كسعلم الفرائض فيجب طلبه ولو بسفر طويل ويقاس
طلب الماء في التيمم تكرراً يخفف فيه ونفقه العظم هنيئاً ودوم ولا يتكرر
فالمحافه بتعلم الفرائض اوي منه بطلب الماء محل هذا اذا لم يلزم على
التأخير تكلف او ما يوردي اليه ولا يجوز تغير الطاهر فيتنقل الى عظم
من غير المزك ثم المفاظ فان لم يصلح الاعظم الادعي قال شيخنا ينبغي تقديم
عظم نحو الحزني كما مرتد ثم الذي ثم المسار وهل يقدم عظم الجاهل على
عظم العالم ظاهر كلامه الاطلاق اي انها على حد سواء فليعلم من ذلك ان
من وجد عظمًا بنجس يصلح وعظم ادعي كذلك وجب تقديم الاول
انتهى **قوله** ولم يمت فلو مات قبل النزاع لم يجب بل يحرم نزعها كما في البيك
عن عامة الاصحاب وصرح به الماوردي والرويانى قالوا لا سقوط التعبد
عنه قال النور الزيادي وهو المعتمد **قوله** الوشم وهو غرز الحاد بالبرق
حتى يخرج الدم ثم يذرى نحو نيلة ليزرق او يخضر **قوله** ففسيحة التفصيل
المذكور قال م راي خلافاً لمن قال ان بابه اوس وعلم من ذلك ان من فعل
الوشم برضا في حال تكليفه ولم يخفف من ازالته محذور تيمم من ارتفاع
الحديث عن محله التيمم ولا عذر في بقاياه مطلقاً وحيث لم يعد رفيه
ما ولا في ما قبله الا اوتعا او رطباً بجملة كذا ان في به الوالد رحمه الله تعالى
انتهى ثم روى قوله ولا عذر ان بان فعل به مكرها وهو وصي قال ابن سم

هر

ولا بعد عذر من وشم جاهلا بالتحريم اذا كان من يخفى عليه ذلك قال وفاقا
 لم ولا عذر كما في تكليفه على المعتد فلو وشم باختياره ثم اسلم فالظاهر
 وجوب ازالته لتعديده وهو مكلف انتهى **قوله** وعفي عن حمل السجدة
 اي لجواز الاقتصار على الجهر **قوله** ولو عرف اي محل الاغزو وتلوذ به
 غيره محل الاستنجاس نفسه ليس تجسسه كافي الروضة والمجموع هنا
 انتهى ثم **قوله** في حقه لاني حق غيره فلو حمل مستجرا او من عليه
 نجاسة مصفوع عنها او حيوانا متجنس المنفذ بطلت صلاته وحمل
 حامل ذلك علي الاوجه ولو حمل ميتا طاهرا لم يطهر باطنه ولو
 سكا وجرد او حمل ما قليلا او ما يغافيه ميتة لا نفس لها سائلة
 او بيضة استحالت دما وحكنا بنجاستها او عتقودا استحال خمرها
 او قارورة مصفوعة الرأس برصاص ونحوه فيها نجس فان الصلاة
 تبطل ولا تعتقد في الجمع ولو سقط المستجمر في نحو ما يعجنه نجاسة جلا
 طائر علي مغننه نجاسة فانه لا ينجسه ليس صورته عنه بخلاف
 المستجمر ويحرم عليه ذلك ان لم يضره رتبته بالنجاسة ويؤخذ
 منه حرمة مجامعته ووجهه قبل استنجائه بالماء وانها لا يلزمها
 حينئذ تمكينه كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى انتهى ثم روقال
 الشهاب ابن حجر محله اذا لم يلزم علي استعمال الماء فتور ولا فلا يحرم
 ويجب عليه تمكينه انتهى **قوله** عما عسر هو ما لا ينسب صاحبه الي
 سقطه او كونه او قلة تحفظ حثية زي **قوله** من طين شارع اي
 محل المرور وان لم يكن شارع انتهى ثم رفظا هره ولو طريق سقاية
 المسجد فانه يعفي عنه لكن قال شيخنا محل الصفا اذا لم يكن شأنه
 الصيانة عن النجاسة كطريق سقاية المسجد فانها مصانة عنها عادة
 فلم يمتنع نحو كلب وتجنس بشي لم يعف عن ذلك قال لان الشوارع تقسم
 البلوي بنجاستها فحقها ولا كذلك طريق السقايات انتهى قال
 مرفي في المكان فللر كشي احتمال بالعفو عنه وميل كلامه الي اعتما

اي فيص

وعفي عن النجاسة اذا
 لم يمتنع من النجاسة
 على نفسه

كالوعى الجراد ارض الحرام انتهى وفي العياب للرمل ما نصه اما اذا
 عمه النجاسة الطريق فالنجاسة العفو انتهى فله فيحمل كلامه في شرح
 علي ممال اليه الزكشي انتهى وخالف ابن حجر فاستوجه عدم العفو انتهى
 ولا تعقل عما تقدم عن شرح العياب **قوله** نجس يقين ولو ياخبار عدل
 رواية ولو محتلا بمغلط خصوص في المواضع التي تنثر فيها الكلاب
 وذلك انه لا بد للناس من الانتشار في حوائجهم ولا يبعد الاثوبيا
 واحدا فلو امروا بالغسل كلما احلهم ذلك لعظمت المشقة ولحترز
 بقوله يقينا عما يغلب علي الظن اختلاطه بذلك كغالب الشوارع فيها
 قولنا الاصل والغالب ومن ذلك ملا الميازيب المشكوك فيها بل اختار النووي
 الحزم بطهارته **قوله** ويختلف العفو الم اي فيعفي في الزيل والرجل عما
 لا يعفي عنه في الكرم واليد وبحت الزكشي وغيره العفو عن قليل منه علق
 بالحرف وان متشبه به لا نعل **قوله** وعن دم نحو براغيث اي بالنسبة للصلاة
 كما هو الغرض اي لا نحو ما قليل ولا اثر لملاقات البدن له رطبا لكن يشترط
 في الرطوبة ان تكون من نحو عرق كاطرر وحلق وما يتساقط من الماء شربه
 او من طعام حال اكله او بصاق في ثوبه او ماس الى فضا من ريق او دهن
 وسائر ما احتيج اليه مما يشق الاحتراز عنه قال ابن قاسم ومن المعفو عنه
 ايضا ما اذا دخل يد في انافيه ما قليل او مائع او رطب لا يخرج ما يحتاج
 لاجراجه قال فانه لا نجس له ونقل ايضا عن م رانه لو غسل ثوبه فيه دم
 براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ لو يضر بقا الدم فيه ويعفي عن اصابته
 هذا الما لها انتهى ثم روقوله وحلق اي ما حلق تطاير حال حلقه علي
 بدنه او ثوبه الذي به نحو دم براغيث اما دم الخنثى لما حلق فلا يعفي
 عنه كما نقله عن فتاوي والده وسياتي لما ذكره **قوله** ودما ميل اي دمها
قوله كعمل اي وبقي وكل ما لا نفس له سائلة وعن قليل بول الحفاش
 والقياس ان روثه كذلك اذ كل ذلك مما تعم به البلوى والبق هو
 البعوض قاله في الصلح والظاهر كما قاله الشيخ شموله للبق المعروف

على ما في العباب وفي
 المتن على ما في العباب وفي
 المتن على ما في العباب وفي

حال صح

بباردنا انتهى ثم **رقوله** وعن دم ضدد وحجم محلها قال الشيخ عمير
 الظاهر ان المراد بالجلد الموضع الذي اصابه وقت الخروج واستقر فيه
 كظير من البول والغايط في الاستغاب بالحجر وحبيذ ولو سال وقت الخروج
 من غير انفضال لم يضرب ولو انفضال في موضع يغلب فيه تقاذق الدماء
 فلا يثبت العفو كظيره من الماء المستعمل انتهى المراد منه **ام قوله** وعن
 روث دباب قال دم روث القياس ان يوله لذلك قال العلامة ابن حجر
 الذباب مفرد وقيل جمع ذبابه بالياء لانه لم يسمع وجمعه ذباب
 كغراب واذ به كغربه انتهى **قوله** وان ذكر ما ذكر ولو بان تشايعه وتو
 تفاحش وغلب على الثوب وسوا فصر كره ام زاد على الاصابه والا وجه ان
 دم البراغيت الحاصل على نحو حصر المسجد من ينم عليها زرق الطيور
قوله لان كثر بفعلة الم اي وحمل ثوب بخوير اغيث وصلي فيه او فرشه
 وصلي عليه او كان زائدا على ملبوسه لا يفرض التحمل ونحوه يعني يعني
 حينئذ الا عن القليل والقليل كما في الام ما تعافاه الناس اي عدوه عفو
 انتهى ثم **رقوله** لم يعرف عن الكثير عرفا قال دم والحاصل ما في البيا انه
 يعني عن قليلها ولو من اجنبي غير نحو كلب وكثيرها من نفسه ما لم يكن
 بفعلة او يجاوز محله فيعفى حينئذ عن قليلها فقط انتهى وحمل العفو
 عن القليل اذا كان بفعلة اي لفرض كعصر الدم اما لو فعل عينه كان
 لطم نفسه بدم اجنبي عتاه يعف عن شيء منه لا تركابه محرما فلا يناسبه
 العفو كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى انتهى **قوله** وعن قليل دم اجنبي
 ولو من نفسه بان عاد اليه بعد انفصاله كما افاده الاذرع اي وقوع
 القليل في محل المسامحة از جنس الدم مما يتطرق اليه العفو بخلاف
 البول والعذرة فلا يعفى عن شيء منهما فان قلت قد وقع على ظهر صلي
 الله عليه وسلم وهو يصلي بمكة ولم يقطع صلاته وانما قلت لجانب
 العلما عن ذلك بان اجتناب النجاسة لم يكن واجبا اول الاسلام انتهى
 وذكر مثله ثم روي قوله قليل دم اجنبي ما لو كان القليل متفوقا

ولو جمع كثر قال الرمي وهو الراجح انتهى **قوله** قيم وصديدي وهما دمان
 مستحيلان الى تن وفساد **قوله** وما قروح وتنقط له ريح اي او تغير
 لونه قياسا على القيح والصديد اما ما لا ريح له فالراجح عند النووي طهارته
 خلافا للرافعي قال دم روح العفو عن سائر ما تقدم مما يعفى عنه ما لم
 يختلط باجنبي فان اختلط به ولو دم نفسه والخارج من عينه او شفته
 او انفه او قبله او دبره يعف عن شيء منه ويلحق بذلك ما لو حلق راسه
 فخرج الدم حال حلقه واختلط ببيل الشعر او حكت دمل حتى ادماه
 ليستمسك عليه الدواغم در عليه كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى
 انتهى ونقل عن الزياي العفو عن دم الراس المختلط بالخالق وخروج
 بقوله حكت نحو دمل ما لو لم يحصل حكت لكنه وضع اللصوق على الدم
 مع خروج الدم او القيع منه فاته لا يضرب لعنقه الى اصله بعد دم الوضوء قلت
 ويؤيد العفو ما تقدم عن ابن حجر حيث قيد عدم العفو بما اذا لم تكن
 الحاجة اه قال الشهاب ان قاسم اذا كانت حاجة فلا يضرب انتهى وانما خبر
 بان اللصوق من اعطى الجوارح فليست امل **قوله** وجبت الاعادة اي ان تذكر
 في وقتها او قبله اما لو تذكر بعد خروج الوقت فالقضاء لازم له **قوله** بخلاف
 ما احتل حدوثه بعدها اي فلا يلزمه شيء اذا اصل كل حادث تقديره
 باقرب زمن والاصل عدم وجوده قبل ذلك ولومات قبل القضاء اي بعد ذلك
 وعدم تكبته من الفعل اي او لم يتذكر اصلا واستمر على نسيانه الى الموت
 ففضل الله تعالى ان لا يؤخذ به وعده برفع الخط والنسيان عن الامم
 عليه البغوي في فتاويه وفي الانوار نحوه فخرج لو اخبره عدل رواية بنحو
 نجاسة او كشف عورة مبط لزمه بقوله او نحو كلام مبط فلا ويفرق بينهما
 بان فعلا نفسه لا يرجع فيه لقول غيره قال دم ويظهر ان محل الباطل سهوه اما هو
 كالفعل والحرام الكثير فينبغي قبوله فيه لانه كالحسن انتهى **قوله** خذوا
 زينتكم عند كل مسجد في الاول اطلاق اسم الحال على الجمل وذلك لان اخذ
 الزينة وهو عرض حال فاريد محلها وهو الثوب وفي الثاني اطلاق اسم

قوله والحق بذلك
 اي عدم العفو عما
 به الحشوي واوسع
 بذكره الى هنا

الحال وهو المسبح على الحال وهو الصلاة وذلك لوجوب الاتصال بالذي يتنهي
الحال والحال انتهى شئ مع زيادة ايضاح وهو في شئ من روافد الزينة في الوضوء
التياب وبالمسح الصلاة **قوله** وفي الخلوة حاصل ما يتعلق بالقوة ان يقال
هي للرجل في الخلوة السوتان ولغيره من انثى وخنثى فلهما وجوب ستر ما بين
السرة والركبة وبخضرة الساجد بدنه وعورة المرأة في الصلاة ملعد الوجه
والكفين وبخضرة الاجانب جميع بدنهما اما الامة فلهما كالرجل في الصلاة وخارجها
كلية فغورتها في الصلاة ما بين السرة والركبة وخارجها جميع بدنهما وفي
الخلوة ما بين السرة والركبة كما ذكره ابن قاسم انتهى **قوله** لا خلاف الا ما يستتر
اي لا جوارحه على الامة فيه ما والا امر بالشئ نهى عن ضده وهو ما يقتضي
الفساد انتهى **قوله** ولان الله تعالى احق ان يستحي منه من التعبير بـ
فيه في الرفض وهو يقتضي انه ليس بحديث وعبارة الرمي تفيد انه حديث
فقد قال ويجب سترها ايضا في غير الصلاة من قوله صلى الله عليه وسلم
لا تشوا عراة وقوله الله احق ان يستحي منه انتهى قلت يمكن ان المؤلف
راد محذور العلة بدليل زيادة على لفظ الحديث قوله لان فلا تنافي فليتأمل
قوله بل يكره نظره اليها اي العورة وهي هنا السوتان لاجمعي العورة قال
في شئ الروض ويكره نظره الى سوتيه اي قبله ودره بلا حاجة وسهيا
سوتين لان انكشاف ما يشوب صاحبها انتهى قال ابن قاسم قوله وهي هنا
السوتان اي للذكر اما غيره فيا بين السرة والركبة ام **قوله** وعورة الذكر
ما بين سرتة وركبته اي ولو كان عراة وصيا وان لم يكن مميذا ويظهر
فايدته في طوافه اذا احرم عنه وليه ولنا وجد ان عورته القبيل والذكر
ولم يجر مثله في الامة ولنا وجه في الحرة ان باطن قدمها ليس بعورة اسم
قوله والعورة ما بين السرة والركبة هذا من لفظ الحديث لانه المقصود
من الدليل فلو لم تكن من الحديث لما ثبت به الحكم وبذلك الحديث
في شئ من روافد قوله صلى الله عليه وسلم عورة المؤمن ما بين سرتة وركبته
ام وقوله ما بين السرة والركبة اي وان جاوزها كان طال ذكره حتى جاوز

هذا

الركبتين

الركبتين او بنت سلعة اصلها في العورة وتدل حتى جاوزة الركبتين وكذا
تسمى العانة اذا طال كذلك فالوجه ستر جميع ما ذكر والوجه ستر
ما يجازيه من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين ويبقى النظر فيما لو تعلقته
جاذية من غير العورة اليها ومن العورة الى غير هلمع التصاق او دونه قال
التهاب ابن قاسم بعد ما ذكر محتمل ان يجري في وجوب سترها وعدمه ما ذكر
في وجوب الغسل وعدمه فيما لو تعلقته جاذية من محل الفرض الى غيره
او بالعكس اه قلت والمقرر في الغسل ان العبرة بما انتهى اليه التعلق
لا بما منه التعلق ونوجب الستر في الاولى دون العكس وهي الثانية
هذا وقد تعقبه التمسك الشوري بقوله قلت ويحتمل وهو الوجه
عدم وجوب الستر في الاولى لانها ليست من اجزاء العورة ووجوبه في
الثانية والفرق ان اجزاء العورة لها حكمها في حرمة النظر وان
انفصلت عن البدن بالكلية ولا لذلك انفصال عن محل الفرض ويؤيد
الفرق انه لا يجب ستر المحاذي لمحل العورة اذا ثبت في غيرها وهو غسل
المحاذي لمحل الفرض فالوجه الفرق بين البابين والمصير لما ذكرته ام
ما قاله الشوري **قوله** من تهارق اي ولو مكابسة او مديرة او ام ولد
قوله فليس من العورة لكن يجب ستر بعضها من باب ملائمة الواجب
الابهة فهو واجب **قوله** والسر ما يقطع به السر بالضم ما تغطيه القابلة
من المولود يقال في المبالغة في الكلام عرفت ذلك من قبل ان يقطع سره
ولا يقال سرتك اذ هي محل القطع للسر لا انها تغطي السر والسر رقيق
السين وكسر هالفة في السر انتهى صحاح الجوهر **قوله** موصل ما بين طرف
الخ هو مجتمع العظام قال في المصباح والموصل مثل مسجد يكون مصدرا
ومكانا وبه سمي البئر المعروف وهو على دجلة من الجانب الغربي انتهى **قوله**
وعورة الحرة غير الوجه والكفين اي ظهر او بطن الى الكوعين اي لقوله
تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة هو
الوجه والكفان ولا نهما لو كانا عورتي العبادات لما وجب كشفهما في

الاحرام ودخول في الغير باطن القدمين فيجب سترها ولو بالارض
 حال القيام كما يؤخذ من قول ابن حجر اذا انكشف بعض وركه فستر
 فوراً بالصاقه الى الارض فالظاهر وفاق البعض انه يكفي كالستر بيده
 وكما لو صلى على جنازة في حفرة ضيقة الرأس انتهى **قوله** نظير ما قالوه
 في الجمعة الخ خالف الشمس الرمي فقال بالبطون هناك مطلقاً ووفق
 ما بين الجمعة وما هنا بان الشك هنا راجع لذات المصلي وهو الستر
 وما سبب في الجمعة شك في شرط لغيره ويفتقر فيه ما لا يفترق في
 الثاني ثم وخالف شيخنا شيخنا النور الزياي كلام الرمي واعتمد
 ما جمع به المؤلف هنا وعبارته وضعف شيخنا هذا للجمع واعتمد البطون
 مطلقاً ولستاهم مع نحن مع الذي جمع وجمع اول من التضعيف **قوله**
 فتم الله على من تلقاه بقلب سليم بكيفية قبول وان شاع صدر
 تلقاه مشأنا عن شيخنا النور الزياي نسال الله تعالى ان ينور
 بصيرتنا وبصائرنا وان نلقاه علينا فتوحاير يشدنا به الى ما يحبه
 ويرضاه وان يبلغنا من الخير ما نتمناه بجاه محمد الله عليه وسلم رسول
 ومصطفاه ونبيه وحبيبه ومحبته **قوله** جرم خرج به الالوان التي
 لا جرم لها كالحمرة والصفرة والزرقة فان الوجه عدم الالتفات بها
 وان ستر الالوان لا نهال تعد ساترا والالوان في الساتر من الاجرام ومثل
 الاصباغ التي لا جرم لها وقوفه في ظلمة **قوله** يمنع ادراك لون العورت
 فلا يكفي ما يحكي لونها بان يعرق معه نحو بيضاء من سوادها كزجاج
 وقوفته ومهلها الساتر به وهو لا يمنع اللون اذ مقصود الستر
 لا يحصل بذلك قال الشمس الرمي والقبرة باذراك معتدل البصر
 عادة قال الشهاب ابن قاسم ادراك معتدل البصر في مجلس الخطاب
 كذا ضبطه ابن عجيل ناسري اه قال شيخنا وعليه لو قرب شخص
 عن مجلس الخطاب وامعن النظر فراها انه لا يضر وهو كذلك
 او حديد البصر زايدا على حد الاعتدال فراها دون معتدله فانه

لا يضر ايضا كما هو مفسر ومما سبق عن الفتاوى من سئل ولاني
 قول الرمي في فتاويه لا بد من جرم منع ادراكه مطلقا اي سواكل قريب
 ام بعيد لا ان المراد بالقرب الذي في الفتاوى هو مجلس الخطاب **قوله**
 لا يضر اي لا يضر وان حكى جميعا لسترها والضيق اي او شد خيايا وسطه
 لكنه مكرره بغير الذكر وخلافه الاولي له **قوله** ولو بطون قال ابن سيم
 ولو بحضرة ثوب انتهى **قوله** مستر كما بحضرة اي بحيث يمنع الروية وتفرض
 الصلاة في الماني من يمكنه الركوع والسجود فيه وفي صلاة العاجز عنهما
 وصلاة الجنازة ولو قد ران يصلي فيه ويسجد على الشط لم يلزمه قال
 الشمس الرمي اي ان شق عليه ذلك فان لا يشق عليه لزمه ذلك وبه
 افق الوالد رحمه الله تعالى وبه يجمع بين اطلاق الدارمي عدم اللزوم
 وبحث بعضهم اللزوم مطلقا انتهى قال ابن قاسم في صورة عدم اللزوم
 يتخير ان شأني عاريا على الشط ولا إعادة وان شأني في الما وعند
 الركوع والسجود يتخرج الى الشط انتهى وكوقوفه في حفرة او خابية ضيقة
 الرأس يستر من اعلاهها ولا تكفي الخيمة الضيقة ونحوها قاله الشمس
 الرمي وغيره قال الشهاب العبادي وصورة المسألة في الخيمة المذكورة اذا
 دخلها ووقف بحيث صار في حيطه باعلاده وجفوانه اما لو خفي راسها
 واخرج راسه منها وصارت محيطه بقبعة بدنه فله ان يري من جلب والحفرة
 انتهى **قوله** ويجب التطيب على فاقد الثوب الخ ولو كان الثوب مما ينزع
 لستره كالثوب الحرير للرجل فتقول وجوبه كعدمه فيجب التطيب
 اولا قال الشهاب العبادي بعد ان نظري المسألة وقد يقال ان
 اري به التطيب او لم يدفع عنه اذي نحو خرا او رد لم يجب تقديعه
 عليه ولا وجب **قوله** فلورويت عورتها من طوق قميصه الخ اي
 فليزرها او شد وسطه بفتح السين في الاصح حتى لا تری عورتها ويكفي
 ستر ذلك بخو الخيمة والمراد بروية الفتوة ان تكون بحيث تری
 وان لم تر بالفعل انتهى قال شيخنا مثل طوق القميص الكم فيضر

لأنه من اعلاه **قوله** وله ستر بعضا بيده اي اود غير من غير ناقض
 الظهر والفرجين ما هنا وعدم ستر المحرم به فلا يستر الستر باليد في
 الاخرام فلم يوجبوا الفدية ان المداغم على ما فيه ترفه ولا ترفه في
 الستر بيده وهذا على ما ستر لون البشرة وهو حاصل باليد ولو تغلض
 عليه ستر عورته بيده والسجود عليها قال ابن قاسم الا وجهه كما قاله
 يضعها للسجود لانه الدلالة عند جوف الصلاة عاريا ولا اعادت
 بخلاف السجود انتهى وعكس المؤلف فقال برعاية الستر وحيز الشربة
 ابن حجر بنزها ونقل النور الزيادي في الحاشية عن شيخه البلقيني
 ما يوافق الخطيب ثم تعقبه بقوله وخالف شيخنا الرمي فقال يراعى
 السجود **قوله** قدم قبله ذكر ان او غيره والمراد بالقبل والدبر
 ما ينقض مسه وظاهر كلامهم ان بقية العورة سواء كان ما قرب
 اليها الخش لكن تقديمه اولى ان يشم رائحته لو وجد كافي القبل
 وزاد قدر يكفي الدبر وبعضه هل يجب القطع قال شيخنا ينبغي ان
 يقال ان نقص بالقطع عن اجرة ما يستر به الدبر لا يجب ولا وجب
 قياسا على الثوب الذي تحبس بعضه فليست امل **قوله** لانه متوجه
 للقبلة قضية هذا التعليل اختصاص ذلك بالصلاة وليس مراد
 بل يجب ستر القبل مطلقا فقد عالجوا بعبارة اخرى وهي قولهم وان
 الدبر مستور غالبا بالالتين قال النور الزيادي قضية التعليل الاول
 اختصاص ذلك بالصلاة والثاني عدمه وهو الوجه انتهى **قوله**
 والله النساء ان كان هناك رجل قال مروي بن ستر ايها النافعا عند
 الخنثى وعند الفريقين انتهى **قوله** ولا يلزمه قطع ما زاد على العورة اي
 ان نقص ولو ستر في الوجه انتهى بن قاسم ومرو لو وجد من الثوب
 او الما قدم الثوب حتما ان وام النفع به ولا بد له بخلاف الما ولو اوصي
 بصرف ثوب لولي الناس به في ذلك الحال او وقفه عليه او وكفي اعطاه
 قدم المرأة حتما لان عورتها الخش ثم الخنثى لاحتمال انوثته ثم الامر ثم الرجل

والحرة

والحرة والامة هنا مستويان ان كان الثوب كافيا لما بين السرة والركبة
 فقط فان زاد فهو الحرة اذ لا عورة للامة حينئذ والخنثيات مستويان
 وان اختلفا رقا وحرية وتقدم الامة على الخنثى الحر ولو كفى سواقي
 المرأة والخنثى قدم كل منهما على الرجل وان كان يستر جميع عورته لان
 عورتها اقبل خلافا للشيخ حيث سوي بينهما انتهى **قوله** وجب
 عليها ان تستر راسها اي فوراً من غير افعال مبطللة والابطال صلاتها
قوله فان لم تجد ما تستر الخ وكذا ان وجده فوراً كقادر وحده
 ستره ولو لم تعلم بالستره او بالحق لا بعد مضي زمن يمكنها فيه
 الستر لو علمت بطلت صلاتها انتهى ولو قال لها ان صليت صلاة
 صحيحة فانت حرة قبلها فصلت بلا خمار عاجزة عتقت وصحت
 صلاتها وقادرة صحت ولم تعتق لئلا يوراد لو عتقت لم تنص الصلاة
قوله ويسن للرجل ان يلبس للصلاة احسن ثيابه اي ويتفص
 ويتعم ويتطيلس ويردي ويرتز راوي يسرول قال الدميري وفي
 تاريخ اصبهان عن مالك بن عتاهية ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان الارض تستغفر للمصلي بالسراويل انتهى **قوله** وان يصلي في
 ثوبين بل اكثر كما تقدم انه يجمع بين القيص والعمامة والطبيلسان
 والرد او الا زار او السراويل نعم ان اقتصر على ثوبين فقيص مع ردا
 او قيص مع ازار او قيص مع سراويل اولى من ردامع ازار او ردامع
 سراويل اولى من ازار مع سراويل وحاصله استحباب الصلاة في
 ثوبين لا يتباع اي ان اراد الاقتصار كما سبق فان اقتصر على واحد
 فقيص فان ازار فسراويل ويلحق بالثوب الواحد ان اتسعه ويخالف
 بين طرفيه فان ضاق اثر ربه وجعل منه شيا على عاتقه انتهى **قوله**
 ويكره ان يصلي في ثوب فيه صورة اي وان يصلي عليه وان يصلي
 مضطجعا وان يقضي فاه فان شاب غطاءه يمينه نداء وان يشمل
 الشمال الصاوان يشمل الشمال اليهود بان يخلل في الاول بدنه

قوله وان يصلي في ثوبين بل اكثر كما تقدم انه يجمع بين القيص والعمامة والطبيلسان والرد او الا زار او السراويل نعم ان اقتصر على ثوبين فقيص مع ردا او قيص مع ازار او قيص مع سراويل اولى من ردامع ازار او ردامع سراويل اولى من ازار مع سراويل وحاصله استحباب الصلاة في ثوبين لا يتباع اي ان اراد الاقتصار كما سبق فان اقتصر على واحد فقيص فان ازار فسراويل ويلحق بالثوب الواحد ان اتسعه ويخالف بين طرفيه فان ضاق اثر ربه وجعل منه شيا على عاتقه انتهى قوله

مع سراويل مع

بالثوب بدون رفع طرفه انتهى ثم روقوله غطاءه بيمينه ند با هذا
 ما ذكره من رهناء الذي يأتي له في الكرويات قال ليس باليسير وعبارته
 يستحب وضع يده على فيه وبين اليسرى ولعل وجهه انه لما كان الغرض
 حبس الشيطان فاستحب ان يكون به الاستعداد فنعلم الوجه
 حصول السنة بغيرها ايضا فاي واحد نهي بها كذا ليس فيها
 اذ يحسب والمدار فيما يفعل باليمين واليسار عليه وجود او عدم ما دون
 المقصود على انه ليس بتخيير اذ امضوي بل لرد الشيطان فهو اذا ارادها
 لا يقربها لكن بوجه ما قالوه بان مكر من سبيل دفع مستقذر يناسبه
 اليسار فكانت اولى وتحصل السنة بوضع اليسار على ذلك سواء وقع
 ظهرها او بطنها وعلى هذا فلا كل باليسار وحصل اصل السنة باليمين
قوله مثلما اللثام ما كان على الغم من النقاب واللثام ما كان على
 الارنية انتهى صحاح الجوهر **قوله** والمراد منقبة وانما ليس لها ومثلها
 للمعنى في الصلاة ثوب سابق لجميع بدنها وخار ومخف كثيفة انتهى
قوله وعجز عما يطهره به فلو قد رعى ما يطهره به ولكن لم يثبت غسله
 الا بخروج الوقت وجب ويصلي بعد الوقت ولا يصلي عاريا فيه كما حكى
 الطبري الاتفاق على ذلك انتهى ان سم **قوله** ولا يلزمه قبول هبته
 اي الثوب اما لو كان الساتر طينا وجب قبوله كما في متن الروض **قوله**
 بل يصلي عاريا اي ولو اما ما وخطيبا كما في فتاوي الشمس مرام **قوله**
 فهو كالتي التي فان كان قبل الوقت جاز او بعد فلا ويجب استرداده
 اية ما دام باقيا فان لم يسترده اعادها صلاوة مع القابلة على استرداده
 فان تلقى بعد ما صلاه بعد تلفه انتهى **قوله** وعدم ثقة يخبر عن
 علم فان وجد ثقة يخبر عن علم ولو وعد له رواية او سمع اذ انه في صحاح
 او اذان ما ذكره ولو صحيا ما صونافي ذلك او راي مزولة في وضعها عارفا
 ثقة او اقرها لانه كما يخبر عن علم ومثلها من كتاب عجرب واقوي منها
 بيت الابرة المعروف لعارف انتهى من حاشية شيخنا الشهاب القليوبي

ثم يرفع طرفه على فالتفة اليسرى وفي الشان بانه يخلل بدنه بالثوب

علي

على الجوار المحلي اي فلا يجزئ مع وجود شيء مما ذكر **قوله** وصورة ديك
 مخرب يخلل او حيوان اخر يجرب انتهى سم على **قوله** فلا يتقاعد
 عن الديك فضيته اعتماد صورة الديك من غير اجتهاد وليس لك
 الا هو طريق الاجتهاد بخلاف الموزن فانه يعتمد في التشبيه مسامحة
 تأمل **قوله** البند يعني هو بفتح اوله والمهلة وسكون التين الاول وكسر
 الثانية ثم تحتية وجهه الى بند يعني بلفظ المنى يلدقرب بغذا دق له
 السيوطي في اللب **قوله** اعاد مطلقا اي وانضاف الوقت ويحرم عليه
 لما علل به هو **قوله** ولا يعتمد غيره سياتي في الصوم انه ان صدقه
 اعتمده وهل هناك لك او لا ويفرق بسهولة وقوفه على الوقت
 هنادون الصوم ام بن سم على س حج قلت في فتاوي الشمس مرام انه
 لا فرق بين ما هنا والصوم واتهما على حد سواء **قوله** استقبال القبلة
 اي لقادر فلو عجز عن ان يجهد من بوجهه او كان مريضا او مريضا بحشة
 لغرض جهتها فانه يصلي تحاله ويعيد وسميت قبلة لان المصلي يقابلها
 بظهره او كعبه لتلعبها اي ترعها **قوله** بالصدر راي حقيقة في الواقع
 والمالس ونحوهما وحكما في الراعي والساحد ونحوهما **قوله** لا بالوجه
 اي لا يقتدي به وحده بل المعتبر الصدر مما يمكن مستلقيا فيجب
 الاستقبال به مع غيره **قوله** قول وجعلك اي ذاك من اطلاق
 الحز على الكاوهن التأويل متعين لئلا يلزم تعيين الاستقبال
 بالوجه **قوله** شرط المسجد الحرام اي جهته **قوله** قبل الكعبة بضم
 القاف والياء يجوز اسكانها قال بعضهم معناه مقابلتها وبعضهم
 ما استقبال منها اي وجهها ويؤيد رواية ابن عمر وصلي ركعتين
 في وجه الكعبة واما خبر مابين المشرق والمغرب قبله في قول علي
 اهل المدينة ومن دناهم انتهى ثم مرام **قوله** اي جهتها هو
 تفسير للوجه في رواية ابن عمر السابقة فان قلت هذا صريح
 في ان استقبال الجهة كاف وهو خلاف المقرر في المذهب وهو انه

نسبة م

لا بد من استقبال العين قلت اجيب بان المراد الاستقبال في الجملة
 وكونه لعينها من دليل اخر على اننا منع ان الوجه مقابل العين فقد قال
 السيد معين الدين جد شيخنا السيد عيسى الصفوي في مصنوله
 في وجوب اصابة عين القبلة مانصه بل التحقيق ان اطلاق الجهة
 في مقابلة العين انما هو اطلاق طائفة من الفقهاء واما بحسب اصل
 اللغة فالمراد به العين هذا محصل ما ذكره بن سم على المخرج وفي حاشية
 الزيادي مانصه والجهة تطلق على العين واطلاقها على غيرهما محال
 قال بعضهم انما لا تطلق الا على العين انتهى وحيد السيد المذكور
 هو السيد معين الدين الذي فسر القرآن وجعل في تفسيره لكل
 آية تدقيقا لم يسبق به ولم يحقه غيره فيه ونقل عنه انه اوصي
 اولاده بقوله استمدوا من الشافعي فانه يعد حيا وميتا وكان اماما
 عظيما جليلا ماهرا فقيها في مذهب الشافعي رحمه الله تعالى
 ونفعنا به دنيا واخرى ذكر ذلك ابن قاسم ايضا **قوله** اجماعا اي
 بالنسبة للاستقبال في الجملة اذ الشافعي يوجب العين وغيره لا يعينها
قوله في القرب اي يقينا بروية او مس او تعرضتها عند انبعاثها
 منها والعيان بالله تعالى وان لم يكن فيها شاخص لان هو البيت
 في حق الخارج عنه منزل منزلة بدليل صحة الصلاة على اعلى منه
 كما في قبس النبي حشية الزيادي **قوله** بطلت اي ان وقع في انشائها
 فان كان في ابتداءها فلا تنقصد **قوله** بقرب الكعبة ولو باخرية
 المسجد **قوله** صحت صلاتهم اي وان طال الصف جدا والحاصل انه
 ان امتد الصف من المشرق الى المغرب صحة صلاتهم لكن مع انحراف
 من طرفه اما اذا بعد ولو كثيرا ولم يبلغ الحد المذكور ولو كان
 بينه وبين الامام قدر سمتها اي الكعبة ما راف ان الصلاة
 صحيحة ولا يخفى انتهى هذا ما انخط عليه كلام الرملي ومتابعيه
قوله انما يحصل مع الانحراف اي اذا امتد الصف من المشرق الى

المغرب بخلاف غيره فلا يخفى كما تقدم **قوله** لو امكنه الصلاة
 الى القبلة قاعدا والى غيرها قاعدا وجب الاول لان فرض القبلة
 انما كان فرض القيام بدليل سقوطه في النفل مع القدرة من غير
 عذر انتهى بن سم وقال ابن سم في حاشية البرجاء وهل يجب عليه ان
 يقوم لركع او لا ويأتي به من جلوس لا يجعد وجوب القيام لركع منه
 انتهى قال شيخنا ويتعين حملها على ما اذا خرج عن القبلة بقبضته
 ولا يقال ان هذا موضع المسئلة لاننا نقول القيام لما كان طويلا قد
 لا يمكنه فيه الاستقبال والقيام للركوع قد يمكنه فيه الاستقبال
 لقصره فصار للمسئلة بهذا الاعتبار حالتان **قوله** استقبال الركن
 صح مثله في بن سم **قوله** بخلاف ما لو استقبل المخرج قال بن سم مثله
 الشاذ رتبة فلا يكفي استقباله **قوله** عاميا قال ابن سم المراد بالعامي
 من لم يعلم قد لا يعد به مقصرا في هذا الحكم **قوله** ولم يقصد فرضا
 بنفلاي لم يعتد فرضا نفلا فالبازيدة ولو قدم الباقوس لها
 بلفظ الفرض كان اولى بان يقول ولم يقصد بفرض نفلا كما في بعض
 النسخ انتهى **قوله** فيما يباح من قتال الخ مثله من خطفة نعله او حذيف
 من نحو سبل كحريق فله تلك الصلاة انتهى **قوله** النافلة سواء النفل
 المطلق والموقت وذو السبب كراتبة الظهر وصلاة العيد
 والكسوف والاستسقاء ومثل ذلك الطواف في السفينة كما قاله شيخ
 الاسلام واستوجهه الشهاب الرملي في حواشي الروض حيث قال
 المتحة الصحة خلافه فالابن العماد انتهى **قوله** اي جهة مقصده
 ظاهره استقبال جهة المقصد لا عينه وهو واضح ويفرق بينه
 وبين الكعبة بانها اصل والمقصد بد لو من استقبال جهة المقصد
 فالعبارة بوجهه وان ركب مقلا ياشع الايضاح لشيخنا بن سم
 شب قاله روي سجدة التلاوة والشكر خارج الصلاة حكمها حكم
 النافلة انتهى **قوله** بشرط الخ اي ولا بد لصحة الصلاة ارضا من

دوام السفر والسير فلو صار مقيما في اثنا الصلاة وجب عليه اتمامها
على الارض مستقبلا او نزل اثنا صلاته لزمه اتمامها للقبلة قبل
ركوبه وكذا لو ابتدأها للقبلة ثم اراد الركوب والسير فليتها قبل
ركوبه فان ركب بطلت صلاته في شئ الا ان يضطر الى الركوب
ذكر المصنف في جموعه انتهى وعمل البطلان ايضا كما يفيد كلام ابن
سمر ان اقترب من افعال مبطله والا بان ركب ولم يقترب ركوبه بمطل
فلا يسمع احدا ان يقول بالبطلان وانما فرقوا بين النزول والركوب
باعتبار الغالب انتهى **قوله** مثل ان يخرج الى مكان لم يقل الزبدي
في الحاشية انه لا وجه انتهى قال الشرح المناوي وهذا ظاهر
لانه فارق حكم المقيمين في البلد ولعل كلامه غيره راجع اليه لان
البعوي اعتبر الحكمة وغيره اعتبر المظنة انتهى فلك قاله المؤلف
وهما متقاربان **قوله** وسفينة المعتمد ان ركب السفينة غير المالك
يجب عليه التوجه في جميع صلاته واطمأنا الاركان **قوله** في تحريمه الخ
فان احرم في نفل مطلق بعد نوي الزيادة عليه فله يجب
الاستقبال عند الشية ليس له في الشية ولا يجب نظر الدوام لانهم لم
يعطوها حكم الابتداء من كل الوجوه نظر الى انها مشقة في صلاة
ولهذا لم يورث في الما في الشية لئلا يفتن في دعاء الاقتحام قال
الرملي هذا مما تردد فيه النظر والوجه عدم الوجوب انتهى
قوله بان تكون الدابة واقفة الخ حاصله انه مادامت الدابة
واقفة لا يصلي عليها الا الى القبلة لكن لا يلزمه اتمام الاركان قال
الشهاب العبادي في شرح الكتاب لكن له ان يفتي بالايما كما في
شئ المذهب اذ وله السير بعد وقوفه والبناء ان سار لجل
القافلة او الفرقة كما قاله مرخلافه بن حجر حيث قال يبنى وان
اختار السير بلا ضرورة على المعتمد اذ وقد علمت ان معتمد
الرملي انه ان كان السير لضرورة مقصده وان كان مختار له

نظر الى انما الشية

ان يزيد

بنا واطمأنا

بلا

بلا ضرورة له بخزان يسير حتى تنتهي صلاته لان بالوقوف لزمه
فرض التوجه وصورة المسألة اذا استمر على الصلاة والا فالحرف
من النافلة لا يحرم انتهى **قوله** وهو سيرها قال مروه من له دخل
في سيرها وان لم يكن رئيس الملاحين والحق صاحب مجمع البحرين
اليمن بملاحها مسير المرقد وله ارضه لغيره انتهى وفي حاشية الزبدي
مثل الملاح مسير المرقد كالحق به بعض المتأخرين انتهى **قوله**
ولا يخفى الخ ويجوز عليه ان مضى في صلاته فان انحرف لقطعها
جاز لان له تركها **قوله** الا الى القبلة ولو بركوبه مقلوبا كما تقدم
ولو خرج الراكب في معاطف الطريق او عدل لرحمة او غبار او
تحوطه يضروا نوي الرجوع من سفره فليخرف اليها فورا انتهى
ش م **قوله** عالما مختارا لا يتقيد البطلان بالاختيار وعبرة الرمي
فان انحرف الى غير صاعدا عالما ولو قصر ابطلت صلاته وان عزم
على العود الى مقصده انتهى **قوله** ولا فلا اي والا بان لم يطل الفصل
بان عن قرب وكذا لو انحرف المصلي على الارض عن القبلة ناسيا وعاد
عن قرب فلا يضرب بخلاف ما لو احرفه غيره قهر او عاد عن قرب فانها تبطل
لنذوره انتهى حاشية زي قلت من ذلك ما يقع كثيرا ان ينصرف شخص
بين مصليين فيصرفهما او احدهما او غير يجب مصل فحره فان
الصلاة تبطل **قوله** وهذا هو المعتمد اعتمد الرمي ايضا **قوله** وفي
ذلك خلاف في كلام الشنخيل فقد صحح طلب السجود في الجاه والرافعي
في النسيان ونقله الخوارزمي فيه عن الشافعي ونقل عن الشافعي
عدم السجود وصححه المصنف في الجموع وغيره فقد ثبت الثقلان عن
الشافعي وقد علمت ان المعتمد طلب السجود لما علم به من قوله
لان عهده مبطل **قوله** والمأشئ يتم ركوعه وسجوده اي اذا خلا
عن تلويث بدنه وثيابه بوحل بوحل او تلج او ما فلو كان عثماني
فيما ذكره كفي الايعالي لا وجه للمسئلة انتهى ش م **قوله** فضا عينيا

١٦٦

يادي

عاد

باب

او غيره ابي من مندوب او جنازة انتهى **م ر قوله** وان لم تكن مصقولة او كان
 علي سري عني به رجال او زورق او ارجوحة معلقة بجبال **قوله** والا فلا
 اي بان كانت سائرة **قوله** لان سير الدابة منسوب اليه يوخذ منه انها
 لو كان لها قائد يلزم زمامها سيرها بحيث لا تختل في الجهة جاز ذلك كالسرير
 والصلابة في المحفة السائرة لمراعاة من بيده زمامها الدابة القبلة انتهى
 ش **م ر قوله** علي سطحها اي او عرضتها لوانه ممة والهياد بالله تعالى
قوله وتوجه شتاهصل اي لشجرة ثابتة او عصي مسمرة او مبنية او
 بقية جدار نجاة في مالوا استقبال نحو حديد نابت وعصي مغروزة
 لكونه لا يعد من اجزاها وفارقت الاوتاد المغروزة في الدار حيث تغد
 منها بدخولها في البع كبحر بان العادة بغرزها المصلحة ولو جمع قراها اما
 او نزل في منقح من الجفرة كفي اخذ مامر لكونه يعد من اجزاها انتهى
 في ش **م ر** قال ابن قاسم في حقه المتراج ينبغي ان يكون مثل التراب اعمارها
 المتلوعة ولو ازيل الشاخص بعد تحممه في الصلاة هل يفتقر كالرابطة
 ولانه دأوم الوجه لا وفاقا وليس كالرابطة لان باب الاستقبال اضيق
 انتهى وشرط اجزاء التراب والاعمار ان يكون عملها كما هو الفرض **قوله**
 ثلثي ذراع تقريبا اي فالكثير بذراع الا دمي وان بعد عنه ثلاثة **قوله**
 فالكثير وفارق تطيره في ستره المصلي وقاضي الحاجة بان القصد تم ستره
 عن الكفة ولا يحصل الا مع القرب وهنا اصابة عنها وهو حاصل في
 البعد كالقرب انتهى ش **م ر قوله** ومن امكنه علم القبلة اي بلا مشقة
 لا تحتمل قال سم في حقه المتراج يوخذ منه ان الاكبر اذا دخل المسجد الحرام
 او مسجد الحرام به معتمد وشق عليه مس الكعبة في الاول والحجاب في الثاني
 لا متلا المحل بالناس واستلاد الصفوف او نحو ذلك سقط عنه وجوب
 المس وجاز له الاخذ بقول الخبر عن علم انتهى وفي فتاوي مرويكفي مس
 بعض المصلين عند عدم تمكنه من مسه القبلة وشقة ذلك عليه انتهى
قوله انا اشاهد الكعبة اي والحجاب المقعدا وقال رايت القطب

ونحوه

وشوه او رايت للجمع الكثير من المسلمين يصلون هكذا في هذه الاحوال
 كلها يمنع الاجتهاد فان لم يخبره من ذكر لزماه سواله ان امكن بلا مشقة
 في سواله علي الاوجه ومن دخل دار غيره ساله ولا يجتهد واعتمد خبره
 الا ان علم انه يخبره عن اجتهاد فلا يقدره كما هو ظاهر انتهى حشيه زيادي
قوله اجتهاد واقوي ادلة الاجتهاد القطب قال الرملي قال وهو نحو
 صغير في جنات نعش الصغري وبين الفرقين والجدري وكانها مسهية
 بنحو المجاورة له والا فهو كما قاله السبكي وغيره ليس بنحو وانما هو نقطة
 تدور عليها هذه الكواكب تقرب النجوم انتهى ويختلف باختلاف الاقاليم في
 العراق يجعله المصلي خلف اذنه اليمني وفي مصر خلف اليسري وفي اليمن
 قبالة مما يلي جانبه الايسر وفي الشام وراءه انتهى حشيه زيادي قال اما
 وردي لو تعلم مسلم من مشرك ادلة القبلة ووقع في قلبه صدقه اجتهد
 لنفسه في جهات القبلة جاز له لانه عول في القبلة علي اجتهاد نفسه
 وانما قبل خبر المشرك في غير ما قال الا ذري وما اظهره يوافقونه عليه ونظر
 فيه الشاشي وقال اذا لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل في ادلتها الا ان يوافق
 عليها مسلم وسكون نفسه الي خبره لا يوجب ان يعول عليه الحكم انتهى وهذا
 هو المعتمد انتهى ش **م ر قوله** الم فرض اي عيني اداء وقضا او مندورة
 او معادة لفساد الاولى وان لا يتقل عن موضعه انتهى حشيه زيادي
 وخبر فرض الكفاية كالجنازة والنافلة ولو هو موقته فلا يجب تجديده الا
 جهاد لها **قوله** قدر ثقة عارفا بارئها ولو عبدا او مراه يجتهد له وغيره
 لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بخلاف الفاسق والمميز
 وغير العارفين فلا يقبل واحدا منهم **قوله** ان ترج فان لم يترج استمر
 وهذا التفصيل هو المعتمد انتهى حشيه زيادي قال الرملي فلو دخل
 في الصلاة باجتهاد فعمي فيها اتها ولا اعادة فان اداها اذنه غيره عن
 تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره نقله في المجموع عن رض الام ومنه
 يوخذ انه يجب اعادة الاجتهاد للفرض الواحد اذا فسد انتهى **قوله**



محاريب النبي صلى الله عليه وسلم أي التي تنبت صلاته فيها ولو،
 بأخبار واحد كذا ذكره ابن قاسم مخالفاً لما في الخادم من قوله ينبغي تعيينه
 بما أوقع إجماع أو تواتر بصلاته صلى الله عليه وسلم **قوله** لا يمتنع ولا
 يسهو حتى لو تخيل جاذف في معرفة القبلة فيه تيامنا أو تياسراً فليس
 له ذلك وحيا له باطل انتهى سم نقلاً عن الروضة **قوله** ولا في محاريب
 المسلمين أي الموثوق بها بأن نشأها قرون من المسلمين ومات من،
 الطعن لأن الغالب نصبها بمحضرة جمع عارفين فجري مجري الخبر عن علم
 انتهى حشيه زي قال الحافظ السيوطي في فتاويه ليس المراد بالقرون
 ثلاثة مائة سنة بل أشك ولا مائة سنة ولا نصفها وإنما المراد أن جماعات
 من المسلمين صلوا إلى هذا المحراب ولم ينقل عن واحد منهم أنه طعن فيه فهذا
 هو الذي لا يجتهد فيه في الجهة ويجتهد فيه في التيامن والتياسر انتهى
 ابن سم علي بن حجر **قوله** جهة أي لا يجتهد في الجهة بخلاف التيامن والتياسر
 يجتهد فيها وذلك لاستحالة المطابقة للجهة ونها من ثم كان الاجتهاد ولو
 في نحو قبلة الكوفة وبيت المقدس والشام وجامع مصر العتيق جازراً
 لأنهم لم ينصبوها إلا عن اجتهاد وخبر بالوثوق بها محاريب قرية لم
 ينشأ بها قرون من المسلمين لا يدري بأنها أو طريق لم يكن مرور المسلمين
 بها أكثر ومحاريب طعن بها محاريب القرافة وارياف مصر فلا يجوز
 اعتمادها مع انتهى حشيه زي **قوله** قال ابن المرحوم في التجريد
 لو صلى الأعمى إلى جهة بالتقليد ثم اضر في ثنائها وعرف الأدلة فإن
 بان له في الحال أن القبلة هي التي صلى إليها بان رأي محراباً أو يراها تعرف
 به القبلة أتم صلاته وإن احتاج إلى اجتهاد بطلت صلاته فإن فقد
 من يقلده صلى بحاله وأعاد وقال القاضي ينبغي علي أن البصير العاجز
 هل يقلد غيره إن جوزه ماض في صلاته ولا فلا انتهى ثم نقل كلاماً
 أخر عن المتولي وأقول الوجه ما قاله القاضي لأنه أجاز له التقليد
 ولم يجب له الاجتهاد لكونه لم يعرف الأدلة وإن قدر على تعلمها ولم

بيان
 دونها

توجب

توجب تعلمها فابصاره لا يؤثر سالانه لو كان بصيراً ابتداءً جازله،
 الصلاة بالتقليد وإن أوههم قول الروض أنه إذا تردد هل هو على صابة
 أم لا خذله تأمل انتهى بن سم **فصل** في أركان الصلوات
قوله وتقدم معنى الركن لغة واصطلاحاً أي في أول الكلام على الشروط
 حيث قال الشرط هو الذي يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها
 كالطهر والستر والركن ما تشتمل عليه الصلاة كالركوع انتهى وهذا التقدير
 يسقط قول بعضهم انظر في أي محل ذكره فليست ممل نعم لم يتقدم معنى الركن
 لغة **قوله** والفرق بين الركن والشرط أي تقدم ذلك أيضاً لاجل أن
 الصلاة تشتمل على واجب وعلى مندوب فالواجب ينقسم إلى داخلها هيتها
 وإلى خارج فالأول يسمى ركناً والثاني شرطاً والمندوب ينقسم إلى
 قسمين أيضاً ما يجبر بالسجود وما لا الأول البعض والثاني الهيئة
 ويقال عبارة أخرى إن ما شرع للصلاة أن وجب لها شرط أو فها
 فركن أو سن وجبر بعض والألفية انتهى **قوله** ثمانية عشر قال
 المشايخ العبادي وأشار ابن الرفعة إلى أن سياق كلام الأصحاب
 يقتضي عدد المصلي ركناً على قياس عدد الصائم والعاقدين الصوم،
 والبيع ركنين فتكون الأركان تسعة عشر على ما هنا انتهى لكن قاله
 عن الفرق بأن الصوم لما لم توجد له ماضية في الخارج وإنما تعقل
 بتعقل فاعلمها لم يجعل ركناً لتكون تابعة له والعاقداً إنما جعل ركناً،
 نظر العقد المترتب وجوده عليه ولهذا كان التحقيق أنها شرطان
 انتهى **قوله** وجعلها في الحاي أي الصغير كما قاله ابن قاسم في شرح الكتاب
قوله والخلاف بينهم لفظي قيل ويصح أن يكون معنويًا أيضاً بدليل أنه
 لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلاً فإن جعلناها تابعة لم
 يؤثر شكها كالتزامه العود للاعتدال فوراً كالمشك في أصل قراءة الفا
 بعد الركوع فإنه يعود إليها كما يأتي فليست ممل قال الشمس الرمي ويرد،
 بتأثير شكها فيها وإن جعلناها تابعة فلا بد من تداركها ويفرق بينها

تحت
 ٢
 شك في بعض حروف العاقبة بعد ذكرها بأن جعلناها مخصوصة بكونها

وبين الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها بانهم اغتفروا ذلك فيها الكثرة
حروفها وعلية الشك فيها انتهى وقوله لزمه الاعتدال فورا اي ان كان اماما او
منفردا فان كان ماموما لم ينو الفارقة وجب عليه المتابعة وامتنع عليه
العود ويتدارك بعد السلام نعم ان كان الشك في ترك سجدة او طمأنينتها
والامام في تشهد فانه يجب العود لعدم فحش المخالفة كما سيأتي ان شاء
الله تعالى **قوله** لانها عبارة عن قصد فعل الصلاة الخ قال بن سم في شرحه
ويرد بان خروج القصد عن الفعل لا يمنع ان يجوعها هو سمي الصلاة شرعا
وهو الاداء ما رده بانه تمام التكبير يبين دخوله فيها من اوله فهو وهم
محض اذ هذا التبين لا يدفع خروج القصد عنه انتهى بحروفه **قوله** ولهذا
قال الغزالي هي بالشرط استبه قيل وفائدة الخلاف انه لو افتتحتها مع مقابلة
مفسد من غياسة او استبد باروت النية ولا مانع لم تصح على الركينة وصحة
على الشرطية قال الرملي والوجه عدم صحتهما مطلقا انتهى اي لمقارنة
المفسد بعض التكبير انتهى قال الرافعي والظاهر عند الاكثرين ركنيتها
ولا بعد ان تكون من الصلاة وتتعلق باعدادها من الاركان ولا تنفقر
الى نية ولك ان تقول يجوز تعلقها بنفسها وبغيرها كالعلم والنية وانما
لا تنفقر الى نية لانها شاملة لجميع الصلاة فتحصل نفسها وغيرها كشاة من
اربعين ترك نفسها وغيرها انتهى ش **قوله** وتعينها وتكفي في الصلوة
الغداة او صلاة الفجر لصدرها عليها والوجه الاكتفاء بانيتها صلوات
ينوب في اذانها او يقنت فيها ابدا ويظهر انتهى ش **قوله** ويجب نية
الفرضية قال الشهاب بن حجر في مكتوبة وندوة صلاة جنازة كاصلي فرض
الظهر او الظهر فرضا ولاولي اولى للخلاف في اجز الغائبة نظر الي ان الظهر
اسم للزمان انتهى قال ابن قاسم وينبغي ان يكفي عن نية الفرضية في الغنص
ان ينوي الصلاة المكتوبة صارت حقيقة في الواجبات الخمس فاندفع
ما قيل ان الكتابة مشتركة بين الفرض وغيره انتهى قال مرومعدات
ويكفي نية النذر في المنذور عن نية الفرضية كما قاله في الدخاير اذ

انما المكتوبة

النذر لا يكون الا فرضا انتهى قلت وظاهر قوله ويكفي نية النذر
العموم ذلك في الرواتب وغيرها كذا في السبب اذ انذر وهو كذلك
فقد قال الشهاب الرملي هل هذا عام في الرواتب وغيرها كذا في السبب
اولا يكفي تمييز الرواتب بقوله بسنة الظاهر مثلا عندي فيه وقفه
ولنشار الى تصحيح العموم **قوله** ولا يجب في صلاة صبي اعتمد مروم
قوله فكيف يتنوي الفرضية اي في اجابها ايجاب لنية خلاف الواقع اذ
الصلاة منه نفلي في الواقع قال بن سم بعد ما ذكر كذا قد يقال المراد به في حق
نية مالهو فرض في نفسه وفي حث شينا على الرملي انه لا بد من نية من
بناء مجزية فلا يكفي نية النقلة والصلاة المنذوبة اذ القيام بها لا بد
املاخيص اذ قلنا بان عقاد قضايها هو معتد الشمس الرملي فلو رد
للصحة من نية الفرضية انتهى فان قلت حيث حكتم بنفيلتها فلما اذا
اوجبتم القيام فيها قلت قال بن سم في شرحه يفرق بان القيام لا محذور
فيه معصية من تعينه عليه لمبالغه اذ ابلغ انتهى **قوله** لم تنقداي
شكوا كان عامدا المتابعة او غالطا على الرجاء اخذ من القاعدة ان
ماوجب التعرض له جملة وتفصيلا يضر بالخاطيء والظاهر مثله يجب
التعرض لعدده جملة وفرض الخاطيء انتهى ش **قوله** نعم ان قصد
بذلك المعنى اللغوي المخرج الشرعي والاطلاق فيض كما قاله شيخنا في
حشمه **قوله** فلو عين اليوم وخطا لم يضراي سوا كانت الصلاة اذا
وكذا في القضاء كالتضيعة كالمهم في التيم وهو المعتمد ووقع في فتاوي
البارزي ان رجلا كان في موضع منذ عشرين سنة يترى له الفجر فيصلي
فربين له خطاوه فاذا يجب عليه فاجاب **باب** بان لا يجب عليه لا قضاء
صلاة واحدة لان صلاة كل يوم تكون فضا عن صلاة اليوم الذي قبله
وقوله لو احرم بفرضية قبل دخول وقتها ظانا دخوله انعقدة نفلا
محله في من لا يكن عليه مقضية نظير ما نواه وما فتى به البارزي فتى
به الوالد رحمه الله تعالى انتهى ش **قوله** قال شيخنا وظاهره سوا

بعوه

عبارة القليوبجي قوله
تفقد بذكر المعنى
اللغوي اي انما

قصد فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله أم لا وهو كذلك كما يوجب
 أو يصح به افتنا الشهاب م والذي نقله عن والده في الشرح ونصه
 وسبيل أيضا عن من عليه فضا ظهر يوم الأربعاء فقط وصلى ظهر نوي
 قضا ظهر يوم الخميس غا طاهل يقع عما عليه لأنه عين ما يجب تغينه
 وأخطأ فيه أو لا كما في الإمام والحنابلة **فاجاب** بأنه يقع عما عليه لما
 ذكره اقتضاه كلام الشنخين وإن خالف فيه بعضهم انتهى هذا وقال ابن
 قاسم في حواشي ابن حجر الوجه أن يقال إن قصد بالصلاة فرض ذلك الوقت
 الذي ظن دخوله بخصوصه فالوجه عدم وقوعها عن الغائبة لأن القصد
 في صارف عن الغائبة وإن لم يلاحظ ما ذكره فالوجه الوقوع عن الغائبة
 فليتأمل وذكر مرساة البارزي نحو ذلك انتهى قلت وفي فتاوى شمس
 الرملة نحو ما قاله ابن سركن الذي تقدم عن شرحه وافتاؤه هو الصحة
 مطلقا وهو الذي قدمناه **قوله** كسنة الظهر فإن نوي ركعتين أو أربع
 ركعة فالأمر ظاهر فلو نوي سنة الظهر القليلة مثلا وأطلق قال ابن قاسم في
 حواشي ابن حجر تغير بين ركعتين أو أربع هذا والذي في حقه زي ونقل عن
 م رانها تنصرف لركعتين قال الزبيري أيضا كذلك انتهى **قوله** التي
 قبلها أي وإن قدمها لأن الزمان لا يعين قال ابن سركن وكل صلاة لها قبلية
 وبعدية انتهى شرح العصر والفجر فلا تتوقف صحة صلاة منها على نية
 القبلية انتهى **قوله** ووصل نوي الوتر قاله روكنا إن فصله وعبادته ونوي
 بجميعه إن أوتر بأكثر من ركعة الوتر أيضا وإن فصله كما ينوي التراجع
 بجميعها انتهى **قوله** أو التعليق له ومثله نية الخروج والتردد فيه بخلاف
 الصوم وظاهره البطلان فيما لو علق خروجه من الصلاة على أمر يوجد
 عادة أو يستحيل وجوه ولو علق كل المعين الضدين وبذلك صرح
 ابن قاسم في حقه شرح الرحمة خلافا لما قاله في شرح الكتاب من عدم
 البطلان بالتعليق بما يقطع بعدم حصوله أم **قوله** خلافا للحن
 الرازي نسبة علو غير قياس أذهو شبهة إلى الزبي حيث نقل إجماع

المكلمين مع أن أكثرهم من امتناع علي أن من عبد أو صلى لأجل خوف
 العقاب وطلب الثواب تصح عبادته قال الشمس الرملة ومثله ابن حجر
 وسنممكن جعل كلامه علي من محض عبادته لأن ذلك وحده ولكن يبقى
 النظر في بقا أسلامه وما يدل علي أن هذا مراد المكلمين أنه محط
 نظرهم لمنافاته لاستحقاقه تعالى العبادة من الخلق لذاته إما من غير
 فلا شبهة في صحة عبادته زاد ابن حجر علي ذلك قوله بأن عمل له تعالى مع الطمع
 في ذلك وطلبه فتصح جزما وإن كان الأفضل تجريد العبادة عن ذلك وهذا
 يحمل قوله تعالى يدعون ربهم خوفا وطوعا بناعلي تفسير يدعون يعبدون
 ولا يبردا الشرط قبول الدعاء أن يكون كذلك انتهى بحرفه قل قيل
 ظاهر قوله تعالى وأدعوه خوفا وطوعا يقتضي الأمر بالدعاء لهذا الفرض
 وقد ثبت بالدليل فساده فليف التوفيق بين هذا وما تقر من طلب
 العبادة مطلقا والجواب أن المراد وأدعوه مع الخوف من وقوع التقصير
 في بعض الشرائط المعتبرة في قبول ذلك الدعاء مع الطمع في حصول
 تلك الشرائط بأسرها وعلى هذا التقدير فالسؤال زائل انتهى **قوله**
 القيام أي وهو أفضل الأركان **قوله** في الفرض تحمل فرض الصبي والعاري
 والفريضة المعادة والمنذورة فيجب القيام حال الحرمان إجماعا وهو مراد
 الروضة وأصلها بقولها يجب أن يكون قائما انتهى من مروياتها
 بعض ذلك **قوله** ولو معين حاصل مسألة المعين والمكارة أنه إن
 كان يحتاج إلى ذلك في النهوض فقط ولا يحتاج إلى ذلك دوام قيامه
 لزومه والأبأن احتياج إلى ذلك في دوام قيامه فلا انتهى من **قوله**
 وقد يفهم ذلك صحة صلاة الفرض قاعدا مع القدرة هذا ضعيف
 كما شار إلي ذلك بقوله والأصح خلافه **قوله** ومثله صلاة الصبي
 الصلاة المعادة أي فيجب القيام فيها للقادر وإن كانت نفلا لكن
 يجب لها نية الفريضة بخلاف صلاة الصبي حيث لا يجب انتهى
قوله أو دوران رأس الخ بخلاف قعوده لزخمة فيعيد لذاته

انتهى حش زي **قوله** فعد في بعضها ولو شرع في الصورة بعد الفاتحة
ثم عجزت اثنا عشر وقولها ولا تكلف قطعها ليركع وان كان قطع القرآن
احب واذا فعد لا كمال السورة ثم اراد الركوع وامكنه من قيام لزمه كما
هو ظاهر انتهى ش م ر وكذا بن قاسم في شرحه اي بن سم ايضا انه لو
صلى قايما ترك الفاتحة لعدم حفظه اياها وعدم ملقن او نحو مصحف
ولو صلى قاعدا اتى بها نظرا في اصل جدار كنت فيه لا تكن مشاهدا
عليه الا للقاعد وجب ان يصلي قاعدا لان فرض الفاتحة اكد
اذ لا تسقط في النقل مع القدرة بخلاف القيام انتهى الا انه اذا تم القراءة
جب عليه القيام ليركع منه كاسبق نظره **قوله** وشرط القيام نصب
ظهره الا على اي عظام ظهره المعبر عنها بالنقاراي وان اطرق راسه بل
يس كما قاله القزالي قاله بن قاسم في ش قال م ر في شرحه ولا يضر
قيامه على ظهر قدميه من غير عذر خلافا لبعضهم انتهى **قوله** الى الركوع
اقرب اي بخلاف ما لو كان الى القيام اقرب او استوي الامر ان كان اقرب
كلامه لوضعه وان نظرفيه الارزعي انتهى ش م ر **قوله** لا يسمى قايما بل
معلق بنفسه مثله ما لو اخذ اثنا بعصديه ورفعاه في الهوي حتى
صلى لم تضع صلاته اه **قوله** قام وجوبا ولو بعين وان مايل الى جنب
ولو كان اقرب الى حد الركوع فيما يظهر انتهى ش م ر **قوله** من ترك بعد
التربع جلوس معروف ويسمى الجلوس كذلك بالتربع لانه ربع نفسه اي
لانه اخل ابعته ساقيه وفخذه وهما بعضها تحت بعض انتهى حش
زيادي **قوله** وركبه اي من التشبه بالركب والقرء كوقوف التصريح به
في بعض الرواية انتهى بين السجدين ونص عليه الشافعي في البويطي
والاصلا قال م ر ويلحق الجلوس بينهما كل جلوس كجلسه الاستراحة
انتهى وظاهر عدم سنه في التثنية الاول لكن نقل بعض شيوخنا عن
بعض معانيه سنه ايضا ولم ارد مسطورا **قوله** وان كان الافتراش
افضل منه وجه الافضلية وان كان كل منهما سنة ما ذكره النووي في

انتهى حش زي

في كل ركعة
سنة
في كل ركعة
سنة
في كل ركعة
سنة
في كل ركعة
سنة

شرحي

شرحي المذهب ومسام حيث قال وكلاهما سنة لكن احدهما
الكثر واشهر فكانت افضل انتهى **قوله** اطراف اصابع رجليه اي بطو
قوله وسن على الامن اي الاعد **قوله** استلقى على ظهره اي
واخصاه القبلة كالمختصر ورأسه ارفع بنحو سادة ليتوجه بوجهه
للقبلة قال في المهمة هذا في غير الكعبة اما في غيرها فالجاء جواز استلقا
على ظهره ان كانت مسقفة وعلى وجهه لانه كيف ما توجه متوجه لجز
منها وان لم يكن لها سقف اتجه منع الاستلقاء على ظهره والمسألة محتملة
ولعلنا ترد ادفعها على او شربك فيها نقلا انتهى قال م ر وما ذكرنا ظاهر
وان رده ابن العمد **قوله** فيبصره اي باحسانه كما في المنهج ولو عير بذلك
كان واجبا لانه ما يحسن بخلاف الايمان بالبر وقد يفتل اطلاق المزموم
واراد الا لازم اذا ايمان بالبر يلزمه الايمان بالحق **قوله** ولا
تسقط عنه الصلاة وعقبة ثابتة وامام ينقل عن بعض الاباحيين من
ان العبد اذا بلغ غاية المحبة في الله وصفي قلبه واختار الايمان على
الكفر من نفاق سقط عنه الايمان والبر ولا يدخل النار بارتكاب الكبائر
فردة السعد التفتازاني بانه كفر وضلال فان اكل الناس في المحبة
والايمان الا بنيا خصوصا حبيب الله مع ان التكليف في حقهم اما
في حقه صلى الله عليه وسلم فلا اذن خصا يرضه ان تطوعه قاعد
مع قدرته كطوعه قايما **قوله** او مضطجعا من عطف التفسير **قوله**
والا لم ينقص الخ ولو اراد عشرين ركعة قاعد او عشر اقام فيه احتملا
في المواهر اتي بعضهم بان العشرين افضل لزيادة نحو الركوع و
والسجود ويحمل خلافا لانه كما وظهر الحديث الاستوى وللعقل
كما افق الوالد رحمه الله تعالى تفضيل العشرين قيام عليها ويؤ
حديث افضل الصلاة طول القنوت اي القيام وصور المسألة
اذا استوي الزمان وافضل الاركان القيام بالسجود فالركوع انتهى
قوله والثالث من الاركان في البحر للرواية وجه ان تكبيرة الاحرام

انها

انها
قوله
في حقها

شرط لانه لا يدخل في الصلاة الا بغير اغها فليست داخل الماهية
 ثم اجاب بانه بغير اغه من حيثين دخول في الصلاة انتهى **قوله** تكبير
 الاحرام والحكمة في افتتاح الصلاة بالتكبير كما ذكر القاضي عياض استحضار
 المصلي عظيمة من تهيل الخدمته والوقوف بين يديه ليمتلي هيبة فيحضر
 قلبه ويخضع ولا يصعب وانما اختص بلفظ التكبير دون التظيم لان
 لفظه يدل على القدام والتظيم على وجه المبالغة والاعظم لا يدل على
 القدام وكلها تقتضي التحريم لكنها تتفاوت ولهذا قال صلى الله عليه وسلم
 سبحان الله نصف الميزان والحمد لله ثلث الميزان والله اكبر ثلث الميزان
 السموات والارض الى غير ذلك من الاحاديث الدالة على ما تقر به حديث
 الكبر يارداي والعظمة ازاراي فمن نازعني في شيء من ما قصمته ولا اباي
 استعار للكبر يا الرد او للعظمة الا زار والرد اسرف من الا زار انتهى
 ثم م **قوله** وتقدم لفظ الجلالة الى فلو عكس لم يعتد به نفس
 لواني به بعد الجلالة اعتد به ان قصد بالجلالة الابتداء لقوله الكبر
 الله اكبر انتهى **قوله** وعدم مد باكبر بان يزيد الغايين الباء والراء
 لانه يصير جمع كبر بالفتح وهو طبل له وجه واحد انتهى **قوله** وعدم
 تشديد هاء اي الباء وهذا بخلاف تشديد الراء فانه لا يضر وفاقلا من
 العاد وخلافه لما افتى به ابن رزين لان الراء حرف تكبير فزيادته
 لا تغير المعنى انتهى م **قوله** وعدم واو قبل بان السلام تقدم
 شيء مع العطف عليه ولا كذلك ما هنا انتهى وكذا يضر ابدال هـ
 كبر واو من العالم دون الجاهل وان ظاهر كلام جمع الصحة مطلقا لانه
 لغة انتهى ثم م **قوله** فهذه خمسة عشر شرطاً وبقي ايضا ابدال
 الكاف همزة والزيادة في المديين اللام والمها الى حد لا يراه احد
 من القراء وهو عالم بالحال فيما يظهر قاله بن جري في شئ الارشاد غاية
 ما نقل عنهم سبع الفات انتهى فان قلت ينافي قوله ابن جري قوله الشر
 غايته ست الفات قلت بن جري ناقل وهو معتبر خصوصاً

فانه لا يضر ولا يغير في قولهم
 كان جمع

فيما

فيما يتعلق بالفروع الفقهية **قوله** خبر المني صلاته هو خلاص
 رافع الخرجي الرقي ابو يحيى خور فاعة تشهد بدرا انتهى بخبر
 الرقي **قوله** حتى تغتدر لقا في صحيح بن حبان بدرا هذه الجملة
 حتى تظلم قايما **قوله** صلوا كما رايتوني اي علمتوني لتدخل الا
 قوال ومن لا يره وصح تحريمها التكبير وهي صيغة حصر انتهى **قوله**
 كانه الاكبر كانه خلاف الاولى وكذا وصل همزة الله بما قبلها
 كان يقول ماموما الله اكبر فانه خلاف الاولى انتهى ثم م راما همزة
 الكبر فلا يجوز وصلها بما قبلها لانها همزة قطع قاله شيخنا القليوبي
 في حاشية التحرير ويمكن اخذ ذلك من اقتصار الرمي على همزة
 الله اكبر **قوله** وكذا كل صفة الى ما لو تداخل غير ذلك كانه تيا اكبر فانه
 بضر مطلقا كما قاله ابن الرفعه ومثله الله يا رحمن اكبر ونحوه فيما
 يظهر لا يرام الا عارض عن التكبير الى الدعاء انتهى **قوله** كانه الذي
 لا اله الا هو الملك القدوس اكبر مثل الطويل عا ذكر تعالى شيخ
 السلام وقضية انه لو حذف الملك القدوس لم يضر وليس كذلك
 فقد مثل مرفي شئ للطويل بقوله بخلاف ما اذا طال كانه لا اله الا
 هو اكبر قالوا اتمثيل بما ذكرته هو ما في التحقيق فقول الماوردي فيه
 انه يسير ضعيف واو منه اي بالتضعيف زيادة الشئ الله بعد
 الجلالة انتهى **قوله** ولو لم يجزم الراء بان رفع الراء او فتحها او كسرها
 وعبارة ابن حجر وليس تسكين الراء انتهى ومفهومه صريح فيما ذكرته
 في مفهوم كلام المؤلف وافتي الشهاب الرمي بعدم الضرر فيما لو ضم
 الراء انتهى وقد علمت ان الفتح والكسر مثله **قوله** والاسراع اولى
 من مده اي بخلاف تكبيرات الانتفاة فيس مدها فاذا ركع سن له
 ان يعد تكبير الركوع الى تمام الاغنا واذا اراد السجود سن ان يعد اليه
 وضع جهته بالارض وهكذا فقد قال في شئ الروض ويحالف تكبير

كان جمع

الانتقالات لا يغفلوا باقيا عن الذكر انتهى **قوله** وان يجهر الخ
 اي بشرط ان لا يقصد الاعلام **قوله** بحسب الحاجة صريحة انه
 اذا لم يجز ذلك لا يطلب **قوله** وخرج منها بالاشفاق اي وحرم عليه
 ذلك ان كان في فريضة اذ قطع الغرض حرام فان كان نافلة
 واستدام الصلاة مع الخروج بالشفع حرم ايضا لتعاطيه عبادات
 فاسدة ولا فلا لكن يكره قرره ذلك شيخنا وهو وجبه ما خوز من القول
قوله امام السهوي لا يضروا لو شك في انه احرم او لا فاحرم قبل ان
 ينوي الخروج من الصلاة لا تعتقد اننا شك في هذه النية انما شفع
 او ترك فلا تعتقد الصلاة مع الشك قال لم يعتد نقل ما ذكر وهذا من
 الفروع النفيسة انتهى ولو اقتدرى بامام فبكر ثم كبر ففعل يجوز الاقتداء به
 حمله على انه قطع النية او يتبع لان الاصل عدم قطعها وبجمله على
 السهوي فلا يقطع الصلاة الاوجه البقاء على الصحة كالاحتياج الامام في
 اثنا الصلاة حيث يحل على السهوي ولو احرم تركعتين وكبر لا احرام لترك
 كبره ايضا بنية اربع ركعات فيجوز الصحة لان نية الصلاة كصلوة
 مستأنفة ويجوز الابطال وهو الوجه لانه لم يرفض النية الاولى
 بل زاد عليها فبطل ولا تعتقد الثانية انتهى وكل ذلك في شرم **قوله**
 وهو ناطق الخ فلو كان اخر من حرك لسانه وفه ولهاته قدر
 مكانه كما في شرم الروض قال الشهاب بن قاسم حمل بعضهم هذا على ترك
 الطاري اما الذي خرسه خالق فلا يلزمه كما في الناطق العاجز
 فانه لا يلزمه ذلك واعتمده مرانتي **قوله** ترجم عنها الترجمة
 التفسير عن لغة باخري حش زي **قوله** باي لغة شامي فاسية
 وسريانية وعبرانية وغير هاتين بعد لول التكبير بذلك اللغة
 قال في شرم الروض وترجمته بالفارسية خد اي بزر كثر فلا يكفي
 خد اي اي بزر كثر لتركة التفضيل كانه كبير انتهى اي وانما التفضيل

في الصيغة الاولى اذ معناها انه اكبر وانما اوجبوا الترجمة هنا
 دون الفاخرة حيث منعه لان التكبير لا يحاز فيه بخلاف القراءة
 فان عجز عن الترجمة هل يجب عليه ذكر بذكر لها كقراءة او تكفي
 النية بالقلب قال شيخنا قياس القراءة ان ياتي بذكر بدلها قلته
 وما قاله شيخنا يؤخذ من مفهوم قول الرملي ان الناطق الذي
 لا يحسن شيئا لا يتقاعده حاله عن الاخر من خلقه انتهى فمفهومه
 انه اذا قدر على ذكر وجب عليه فان قلت ان شرم الروض مصرح بان
 الاخر من لولم يقدر على تحريك خولسانه نوي التكبير والقراءات
 كالمريض انتهى فهذا جعل العاجز عن الترجمة مثلها قلت فرق
 شيخنا بينه بانها لم يقدر على المطلق اصلا وهذا ناطق فليتامل
قوله ولو سفلر في اطاقه وان طال كما اقتضاه اطلاقه انتهى
 ثم ر قال العلامة ابن حجر كفى ان وجد المومن المعتز في الخ فيما
 يظهر وان امكن الفرق بان هذا فوري لانه لا ضابط يظهره
 الا ما قالوه ثم نعم لو قيل هنا يجب المشي على من قدر عليه وان
 طال من لزمه الخ فورا لم يبعد ذلك لان ملا يتم الواجب الا به
 فهو واجب انتهى ما قاله في شرم المنهج لكنه في الايعاب رد هذا الا
 سدر راكنا واقتصر على ما قبله انتهى قال شيخنا والمعلوم عليه ما في
 شرم المنهج لانه متاخر عن الايعاب **قوله** لان ملا يتم الواجب
 الا به فهو واجب علم منه ان القلعة والتشديد وما بعده كالتكبير
 فيما تقر لها وانما لا يجب السفر لما على فاقده لذوام نفع هذا
 بخلاف ما لا يجب تأخير الصلاة لاجل التعلم الا ان يضيق وقتها
 فلا يجوز الصلاة لقادر عليه مادام الوقت متيسرا اذ لو جازة
 له لم يلزمه التعلم اصلا لانه بعد ان صلى لا يلزمه التعلم في
 هذا الوقت وفي الوقت الثاني مثله فان ضاق الوقت صلى
 لحرمته واعاد لكل صلاة ترك التعلم لها مع امكانه وامكانه

معتبر من الاسلاف في من طرا عليه وفي غيره قال الرمي ومثله ابن جرير
كما قاله الاسوي وغيره ان يعتبر من تغييره لكون الاركان والشروط
لا فرق فيها بين الصبي والبالغ نظرا في ذلك في جميع نظائره وقد يتنازع
فيه انتهى والمنارعة هي المعتمدة وبذلك أفصح النور الزيادي في
الاشية حيث قال والمعتمد انه من البلوغ انتهى ويجب على السيد
تعليم غلامه العربية لأجل التكبير ونحو ما غلبته ليكتسب اجرة
تعليمه فان لم يعلمه واستكسبه عصى بذلك **قوله** ويسن رفع يديه
أي وان اضطره والمراد بيده كفيه **قوله** بالاجماع أي كما نقله
ابن المنذر وغيره **قوله** مستقبلا بكفيه ممبلا أطراف أصابعها
نحوها قال الأزرعي وصرح جماعة بذكر اهله خلافاً لآخره انتهى ثم مر
قوله مفرقا أصابعها نظرا بقاء وسطا أي كما في الروضة وان قال
الجموع ان المشهور عدم التقييد به اه **قوله** كاشفا لها فان خالف
كردش مروي في شرح الروض وغيره قال المتولي وينبغي ان ينظر قبل
الرفع والتكبير إلى موضع سجوده ويترك رأسه قليلا انتهى **قوله**
حدو بالذال المعجمة أي مقابل **قوله** منكبيه تثنيه منكبه وهو
جمع عظام المصنوع والكتف فلو قطعت يده من الكوع رفع ياعنه
أو من المرفق رفع المصنوع والعاجز يفعل الممكن زاد أو نقصان
قد روي حاله واحدة فان قدر عليها قال في شرح الروض أي
بالزيادة لانه أتى بالامور به وبزيادة هو مغلوب عليها فان لم يمكنه
رفع احدي يديه رفع الاخرى انتهى والاصل في ذلك خبر ابن
عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حد
منكبيه اذا افتتح الصلاة متفق عليه بل قال البخاري زوي الرفع
سبعة صحابيا وروى ثبت عن احدهم الصواب خلافاً وحكمة كما
قال الشافعي رضي الله تعالى عنه اعظام اجلال الله تعالى ورجا
نوابه والاقتداء بسنة صلي الله عليه وسلم ووجه الاعظام ما تضمنه

الجمع بين ما يمكن من اعتقاد القلب على كبر بابه تعالى وعظمته
والترجمة عنه باللسان واظهار ما يمكن اظهاره من الاركان
وقيل للاشارة الى توحيد وقيل ليراه من لا يسمعه تكبيره فيقدي
وقيل للاشارة الى طرح ما سواه تعالى والاقبال كله على صلاته
وقال بعضهم في اصل الحكمة انه كان قوم منافقون يضفون أصنامهم
التي يعبدونها تحت ايادهم ويصلون فشرع الرفع لذلك فانهم اذا رفعوا
ايديهم سقطت من تحت ايادهم كذا سمعته من بعض شيوخ **قوله**
اذا افتتح الصلاة أي يرفع يديه مع ابتداء التكبير وينتهي الرفع مع انتهاء
التكبير ويحصر ما بعد ذلك كما في التحقيق والجموع والتفصيل خلافه
لما في الروضة من انه ليس المعية في الابتداء دون الانتهاء والمخالف
في الاصل فقط انتهى ثم مر **قوله** ويجب قرن الشبه الخ قال
الشيخ عميرة ذهب الائمة الثلاثة الى الاكتفاء بوجود الشبه قبيل
التكبير اه **قوله** بتكبيره الاحرام أي بجميع تكبيره التحريم لانها
اول الاركان أي اول افعال الصلاة فوجبت مقارنتها لذلك
كأن وغيره الا الصوم **قوله** بان يقرنها باوله ويستصحبها
الخ أي يستحضر هذه افعال الصلاة وما يجب التعرض له
من صفاتها فيقصد فعل ذلك المعلوم ويجعل قصده هذا
مقارنا لاول التكبير ولا يقفل عن تذكره حتى يتم تكبيره ولا يجزيه
توزيع قصده عليه فلو عزيت قبل تمامه لم تنعقد ولا يحصل الاعتقاد
الابتمام التكبير والمصدق كما أفق به الواو الدرهم الله تعالى انه
لا يشترط مقارنته الشبه للجليل مثلاً لوقال الله للجليل اكبر خلافاً
لما يحسنه صالح الملقني قال والا لصدق انه تخلل في التكبير عدم
المقارنته ويجاب بانه لما كان الزمن يسيراً لم يقدر عزوبها بينهما
لشبهه بسكته المتفلس والعي وايضاً لا دلالة على اشتراط المقارنته
فيما عدل اللفظ التكبير نظر المعنى اذ المعتبر اقترانها باللفظ الذي

يتوقف الاعتقاد عليه وهو الله أكبر فلا يشترط اقتراحها على غيرها **قوله** واختار
النووي الى قوله عند العوام قال بعضهم المراد بالعالم من لا يعرف في الفقه
شياء والمراد بالعرفية وجودها مع جزء من التكبير **قوله** قال ابن الرفعة
انه لما قال الذي لا يجوز سواه كما هو بقيقة كلامه **قوله** وصوبه السبكي
اي والنزكشي وقال غير هؤلاء الامة انه قول الجمهور فلهذا قال المؤلف رحمه
الله تعالى ولي بهما اي بابين الرفعة والسبكي اسوة اي قدوة في اعتماد ذلك
بل قال الامام وغيره ان الاول بعيد التصوير واستحيلة قال ادلحوا به
القدرة البشرية انتهى فان قيل صرح الامام بخلافه حيث قال استتضار
الحال ممكن في ادني لحظة قلت هذا القول مفروض في صورة الاحمال الذي
اختاروه بعيدا واستحال غيره وهو التفصيل انتهى لكن خالف الرمي كاي حجر
فاعتمد خلاف هذا الاختيار انتهى قلت واللام كله فيمن تاتي له ذلك
ام من لا يمكنه ذلك ولو فقه باعرا فافلا يلزمه ذلك والذين يسروا الله
لا يكلفنا بما لا نقدر عليه فلو كلفناه ذلك لادى الى ترك الصلاة لا يكلف
الله نفسا الا وسعها وقال عليه الصلاة والسلام اذا امرتكم بامر فأتوا
منه ما استطعتم **قوله** بل ليس اي استحيائها ذكر بالضم لا ذكر بالكسر
قوله كله ركعة في قيامها ومنه القيام الثاني من ركعتي صلاة قلن خوف
سوا كان المصلي منفردا اماما وما سرية كانت الصلاة او جهرية
ولا فرق في القراءة بين ان تكون حفظا او تلقينا او نظرا في نحو مصحف
كحدار ولو غير جهة القبلة او في سفل الجرار فيحرم في الاولى مستقبلا
ثم يلتفت يقرأ الفاتحة ثم يستقبل ويركع ويحرم في الثانية من قيام
ثم يجلس ويقرأ ثم يقوم ويركع وهكذا الى اخر صلاته انتهى **قوله** او بدله
اي القيام **قوله** لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ان قلت هذا
ليس صريحا في المدعى اذ هو محتمل لنفي الحال الذي اخذ به الحنفية كما
هو محتمل لنفي الحقيقة الذي اخذ به قلت قال ابن قاسم وغيره الحديث
ظاهر في نفي الصحة لانه الاقرب الى نفي الحقيقة الذي هو المعنى

الاصلي للفظ دون نفي الحال انتهى **قوله** لما مر خبر المصلي صلاته هو خلاص
رافع الزرقى كما مر والدليل على وجوب القراءة على المأموم ما صح عن عبادة
كنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة الفجر فتشككت عليه
القراءة فلما فرغ من صلاته قال لعلمكم تقرؤن خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا
الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها وما خبر من صلاة خلف
امام له فقرأة الامام له فضعيف عند الحفاظ كما بينه الدارقطني وغيره
وقوله فاقروا ما يتسر منه فواردي في قيام الليل او محمول على ما زاد على الفاتحة
او على العاجز جمعابين الادلة وقوله فواردي في قيام الليل ان قلت
ان الفاتحة متعينة في جميع الصلوات فرضها وتقلها تنهائية كانت
الصلاة اوليلية فامعنى قولهم فواردي في قيام الليل قلت المراد بالقرآن
في الآية الصلاة قال القاضي البيضاوي فصلوا ما يتسر عليكم من صلاة
الليل عبر عن الصلاة بالقراءة كما عبر عنها بساير اركانها قيل كان التوجه
واجبا على التحجير المذكور فعسر عليهم القيام به ثم نسخ هذا بالصلوات
للمنس انتهى وخبر مسلم اذا قرأ فأنصتوا محمول على السورة لحديث عبادة
السابق اه **قوله** الا ركعة مسبوق الم المراد به من يدرك خلف امامه
زمن يسع الفاتحة بالنسبة لقراءة الوسط المعتدل لا لقراءته ولا
لقراءة امامه فاما في ذلك في صلاة الجماعة ان شاء الله تعالى **قوله**
تحمل الامام لها عنه اي اذا كان الامام غير محدث ولا في ركعة زائدة
والان فلا يحمل **قوله** باربعة اركان طويلة عبارة غير باكثر من ثلاثة
اركان طويلة وهي ظاهرة او صواب انتهى قلت يمكن الجواب عن ابو
بان الامام لما سبقه بالقيام زيادة على الثلاثة عده اربعاً اذ فرض
السائلة ان المأموم حين قام راي الامام رآها فليست مل **قوله** والامام
راكع اي اوها والى الركوع فيتمسك على المأموم المتابعة فلو
تحلف عن ذلك وشرع في القراءة عمدا بالتحريم بطلت صلاته
وهذا كله اذ لم يقارقه فان فارقه صحته صلاته قال الشيخ

عمدة ولا يتوقف البطلان على تركين فعليين بل تبطل بادرني تخلف
 انتهى قال شيخنا والفرق بين ما هنا وما في صلاة الجماعة حيث
 قيد والضرر بالتخلف تركين فعليين بأنه هنا بالشروع في القراءة
 أحدث غير ما أحدثه الإمام وفي الجماعة من لباس القيام بالفعل
 الذي كان صفة لإمامه فهو مستحب لا يحد شيئا آخر مما لو
 تخلف ناسيا أو جاهلا فلا تبطل ولكن تفوته الركعة ويلزمه إن
 يوافق الإمام فيما هو فيه ويتدرأك بعد سلام إمامه ما فاتته
 أم **قوله** أو نسي أنه في الصلاة أي أو نسي قراءة الفاتحة فنسيان
 الصلاة وقراءة الفاتحة على حد سواء كما ذكره الشمس الرملي في فصل
 التابعة خلافا لما وقع له هنا في بعض نسخه حيث قال ونسيان
 للصلاة لا لقراءة الفاتحة وقد علمت أنهما على حد سواء **قوله** نسيه
 على ذلك الأسوي وتسقط أيضا إذا اقتل بإمام رآك فلما تمت
 ركعته وقام رأى إماما رآكها ففارق إمامه واقتدي به وهكذا إلى
 آخر صلاته قال مرفان صلاته صحيحة في أوجه احتمالين كما أفتى
 به الوالد رحمه الله تعالى واستقر رأيي عليه آخر انتهى أي
 خلافا لما نقله ابن سم عن الفاسري وأقره وهو أنه فارق الأول
 واقتدي بالثاني لفرض كونه أطيب قراءة وأوفقا فإنه لا يضر
 وإن فارقه لقصد إسقاط الفاتحة فإنه يضر كالوقوف الآية بعد
 بقصد السجود لا يستدل **قوله** أي من الفاتحة أي علا **قوله**
 وبسم الله الرحمن الرحيم أحدي أياتها ويجهر بها حيث يجهر
 بالفاتحة كما سيأتي ذكره للتابع الذي رواه أحد وعشرون
 صحابيا كما قال ابن عبد ربه قال أكثر العلماء قول انس كان صلى الله
 عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما يفتحون الصلاة بالحمد
 لله رب العالمين أي **قوله** الحمد لما صرح عن انس نفسه كما
 رواه الدارقطني أنه كان يجهر بالبسملة وقال لا وهو عبد الله

وضع اللام أي امتنع أن اقتدي برسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما ورد عن انس نفسه مما يأتي ذلك فإنه قال صليت خلف هؤلاء
 وعثمان أي النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم اسم
 أحد منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم أجاب عنه الآية بأنها
 رواية نفي وثبت عنه وعن غيره إلا بشاخصا وقد قال الخبر
 ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما كان صلى الله عليه وسلم
 يفتتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فقد تمت علي أن بن عبد البر قال
 لا يجوز الاحتجاج به لتلونه واضطربه فإنه صرح عنه بعبارات
 مختلفة المعاني فتارة جزم بالانتاب وتارة بالنفي وتارة بالوقف وكلها
 صحيحة فلما اضطربت وتعارضت سقطت ورجحت روايه الانتاب
 للقاعدة **قوله** وهي آية من كل سورة قال النووي في التبيان ينبغي أن يقرأ
 الحافظ على ما خصوصاً باب الوظائف والأسماء والأجزاء المستحق
 ما يأخذه يقينا فإنه إذا دخل بها لم يستحق شيئا من الجعل عند من يقول
 بالبسملة من أوائل السور وهذه دقيقة يتأكد الاعتناء بها وإشاعتها
 انتهى وقضيه أنه لا يستحق ولا القسط غير أن الرملي قال في باب
 الإجازة أنه يستحق القسط في الحالة المذكورة إذا استأخره لقرأت
 شيء من القرآن فاسقط البسملة قال شيخنا يمكن الفرق بأن هذا محل
 شرط الواقف ولا كذلك الإجازة انتهى ما قاله قلت في الفرق شيء
 إذا أجزأ التزم قدر معين وأصاحب الوظيفة التزم قدر ذلك
 وإن كلاً من الواقف والموجر قصد حصول ثواب قدر معين وقد احتل
 به فدهما فليس لنا مخلص لا القول بأن الفقه نقل فليتأمل **قوله**
 ولحمد لله رب العالمين إلى آخرها بدون لفظ أي **قوله** الإبرة الخ أي
 لأنها نزلت بالسيف أكثر مقاصدها ومن ثم حرمة أولها كما هو ظاهر
 انتهى من حجر المعتمد الكرامة كما قاله مرقا قال ابن قاسم في شرحه على الكشاف
 والظاهر أنها لا تحرم إلا المقضى كقصد أنها من مع علم انتهى ومحل

هذه المعقولة مقدم على التي بعدهما

بلغ مقابلة

الخلاف اولها كما هو الفرض اما في اثنا عشرها ففي غيرهما من بقية السور
 ام **قوله** في المصحف بخطه اي المصحف فان قلت قد افسد الشافعي
 رضي الله عنه الصلاة بترك البسملة ولم يفسدها بترك الالف من مالك
 يوم الدين مع ان كلامهما مع انه من الفاتحة وايضا افسدها باستقاط
 حرف غير تلك الالف قلت الفرق ظاهر فانه لا يلزم من ترك الالف مالك
 ترك الكلمة ولا اختلاها لئلا يتركها على النبي صلى الله عليه وسلم
 بكل من القرآن وكل منهما حصل لها في سائر الايات الواردة على وجوبه
 مختلفة فانه ليس في الاقتصار على احد اوجهها اخلا لا بها بخلاف
 الواردة على وجه واحد كالبسملة وان اختلف في اصل ثبوتها فان في تركها من
 اصلها اخلا لا لا عند من اثبتها فالشافعي صلى الله عليه وسلم طلب
 الفاتحة ولم يعين وجهها من اوجهها لمخصوصا فالاثبات بها صادق مع
 كل منما ولا يصدق الا ببيان بالبسملة مع استقاطها واستقاط حرف غير
 تلك الالف بما ورد قال بن سم بعد ما ذكر وهذا ظاهر للتمامل فلا سها ب
 في الاعتراض بما ذكر ليس في محله بل لا مشأله الا الفقرة ام **قوله** ويجب
 زعمه حروف الفاتحة وغير القراءة السبع من القرات الزائدة حكم
 الحسن فان غير معني وتعد بطلت صلاته وان لم يتعمده فقراته
 انتهى شئ الروض **قوله** ولو ابدل ذلك الذين المجهلة بالمهملة لم تصح
 اي قرأتها عليه فان اعادها على الصواب صححت القراءة الصلاة فان
 ركنه عامدا عما قبل اعادتها بطلت صلاته قال ابن قاسم في حواشي
 بن جرويد خلت ذلك ابدال لا يغير المعنى كالعالمون بالواو فيفسدانه
 لا تبطل صلاته مع القدرة والتعمد والعلم وفيه نظر وان كان نظير
 ما افاده كلامهم في الحذف الذي لا يغير المعنى من عدم بطلان الصلوات
 مطلقا وقد قاله م ر بالبطلان انتهى قال شيخنا وعليه فيفرق بان العالمون
 وان لم يغير المعنى الا انها صارة كلمة اجنبية ولا جبرتها كما انها غير
 المعنى بخلاف الذين فليت مل **قوله** وكذا لو ابدل حال الحمد لله

واحد مع

بالها

بالها اي مثلا بل الصواب متى ابدل حرفا بحرف كضابطا ومثله بسين
 مهملة وعكسه **قوله** تشد يداتها الى بتركه التشديد من اياك
 تعبد متعمدا عارفا بمعناه يكفر لان **قوله** الشمس فكانه قال تعبد
 ضوفا فان كان ناسيا او جاهلا بسجد للسهر وانتهى شئ من رأي ويعيد
 القراءة على الصواب فان لم يعدها بطلت صلاته **قوله** ولو تشدد
 الخفف آسا واجزاه كما قاله الماوردي قال الشهاب الصباوي يند نظر
 مع التعمد ان اراد بلجوا زلزل وكذا معه ومع تغيير المعنى ان اراد به
 الصلة انتهى **قوله** بان يأتي بها على نظيرها الخ فان اخل ترك ترتيبه
 بمعناه لم يجزه وبطلت صلاته ان تعمد ذلك وعلم بتعمده انتهى شئ
 الروض **قوله** ولم يطل الفصل اي بين فراغه وارادة التكميل **قوله** ويستأنف
 ان تعمد اي تأخيره وقصد به التكميل **قوله** ويجب رعاية مولاتها
 الى وصل يجري ذلك في البذل فتجب مولاته قال شيخنا الشهاب
 القليوبي في حاشيته على الجلال فينه نظر فيراجع انتهى وقال شيخنا
 البذل يقطعي حكم البذل منه **قوله** بان يأتي بكلماتها على الولا اي من
 غير فصل لا بقدر تنفس او عي فلا يضروا وان طال لانه معذور كما
 نقله في المجموع عن بعض الامم ولا يضرب الطول ايضا فيما لو نسي اية فسكت
 طويلا ليتذكرها كما قاله القاضى وغيره انتهى شئ الروض **قوله** ظاهر
 اطلاقهم في نسخة وظاهر كلامهم **قوله** لم يقصد به القطع اي لانه
 قد يكون لغو تنفس او نواه بلا سكوة فلا يضرب ايضا لان باللسان
 ولم يقطعها وهذا بخلاف ما لو نوي قطع الصلاة حيث تنقطع لان النية
 ركن فيها يجب ادائها حكما ونية القطع تنافيها وقراءة الفاتحة لا
 لا تقتصر له نية خاصة فلا تتأثر بنية القطع قال الاسنوي
 ومقتضاه ان نية قطع الركوع وغيره من الاركان لا تؤثر وهي مسألة
 مهمة وما قاله ظاهر والرد عليه مردود انتهى شئ من **قوله** كما يند
 لقراءة امامه اما لو من اودع القراءة اجنبيا او سجد لقراءة غير امامه

الاياض والصح

القراءة مع

شأن
حكما

اوقف على غيره اوسع مستاذن عليه فان المولاة تنقطع بل تبطل صلاته
 في صورة السجود ان علم وتعد كما هو ظاهر انتهى **قوله** حتى
 وقف عليه اي بقصد القراءة والوع قصد الفتح والابان بقصد الفتح
 او اطلق بطلت صلاته على المعتمد حتى **قوله** اذ اتوقف
 فيها وسكت فلا يرد عليه مادام يردد ها وكسوده التلاوة امامه معه
 وسوال رحمة واستعادة من عذاب عند قراءة ايها انتهى ش م ر و ظاهر
 الاطلاق في القراءة اي واجبة او مندوبة والفتح مندوب ماله توقف
 صحة صلاة الفتح على فتحه كان كان في الركعة الاولى من الجمعة فان
 الفتح يكون واجبا لصلاة اه **قوله** عدد اياتها لانه اشبه بها
 واستحسن الشافعي قراءة ايات لتكون الثامنة تدل على السورة امام
 السبع فلا يخفى وان طال لرعاية العدد فيها في قوله تعالى ولقد اقمناك
 سبعاً من المثاني وقوله صلى الله عليه وسلم هي السبع المثاني ولا وجه ان
 لا يشترط كون البدل مستمرا على دعا وثنا كالفاتحة اه ش م ر **قوله** فلا وجه
 الخ بل وجهه اذ المقصود قراءة قرآن قالم رخص والمعتمد الاكتفاء بالمتفرقة
 مطلقا فافادة معني منظوما ام لاحتي او ايل السور كالم والروا لم يسم
 لانا نعدون بقراءتها وهو قرآن متواتر انتهى و ظاهره في او ايل السور
 قصد به القراءة او لا وفي الخ لا بد ان ينوي به القراءة وعبارته لكن
 يتجه في هذا انه لا بد ان ينوي به القراءة لانه لا يصرف للقراءة غير
 التلقظ به اه **قوله** ياتي به اي في نسخة ياتي بها والضمير للقراءة
 لبعض **قوله** ثم قرأ في الوسط ثم اني بين له الاخر ولا يكفيه ان
 يكرر ما يحسنه منها بقدرها اذ لا يكون الشيء واحداً صلا وبدا
 بلا ضرورة ولا يشترط في البدل لقصد البدلية بل الشرط ان لا
 يقصد به غير ما ولو وقعها فلو اتمعت وتعود بقصد السنية والبدل لم يلف
 اه ش م ر **قوله** من الذكر والدعاء في نسخة من ذكر ودعاء بالتكبير **قوله**
 لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة اي ولو بالادغام فان غابته ان

اي صح
 ون

البعض مع

يجعل

يجعل الدرغم مشددا وهو حرفان من الفاتحة والبدل ومنها البسطة
 والتشديدات الاربعة عشر والحروف مائة وستة وخمسون
 حرفا بقراءة مالك والمراد ان المجموع لا ينقص عن المجموع وان
 تفاوتت الايات ويجيب المشدود بحرفين من الفاتحة والبدل
 انتهى **قوله** ويجب تعلق الدعاء بالآخرة اي ولو باللغة الاعجمية
 مع حفظه للدينوي بالعربية فيقدم الاخر وي مطلقا فلا يثبت
 للدينوي الا اذا عجز عن الاخر وي باني لغة كان قوله لزمه وقفة
 قدر الفاتحة الخ فلو قدر على قراءة الفاتحة في اثنا البدل او قبله
 لم يجز البدل واتي بها او بعده وقبل الركوع اجزاه ومثل ذلك قدرته
 على الذكر قبل ان تغضي وقفة بقدر الفاتحة بل بطرفي التكبير غير
 والتشديد فيلزمه الاثبات به وهذا غير خاص بالفاتحة بل بطرفي
 التكبير والتشديد انتهى ش م ر **قوله** لانه واجب في نفسه اي
 فلا يسقط بسقوط غيره ويسن ان يقف بعد ذلك زمنا يسع قراءة
 السورة من محل طيلها انتهى **قوله** وسن عقب الفاتحة الخ هذا ياتي
 للمصنف في الهيئات وعقب بفتح العين وكسر القاف ويجوز ضم العين
 واسكان القاف وقول كثير بيا بعد القاف لغة ضعيفة انتهى ش م
 ومثل الفاتحة بد لها ان تضمن دعاء كما لا بد له من ش م ر و ظاهر
 قوله ان تضمن دعاء اي كلاً او بعضا لكن هل يؤمن تاخر غير الدعاء بان
 قدم الدعاء واخر غير ظاهر ش م ر يومن مطلقا لكن نقلن قاسم عنه
 في غير الشبهة لا يومن الا ان كان الدعاء اخر وهو المعول عليه ما نشره
 من الاطلاق واهم قوله عقب فوت التامين بالتلفظ بغير ولو سوا
 كافي للمجموع عن الاصحاب وان قل **قوله** ينبغي استئذان خورب
 اغفر لي الخير الحسن انه صلى الله عليه وسلم قال عقب الضالين
 رب اغفر لي امين وافهم ايضا فوته بالسكوت اي غير السكوت
 المسنون وينبغي ان يحمله ان طال نظير ما صرح المولات وبهذا يرد على

ولو صح

من قال لا يقوت الا بالشرع في السورة او الركوع فعمد ما افهمه من فوته
 بالركوع ولو فور امتحان انتهى بن حجر **قوله** وقيس بها الا انها في الصلاة
 انشد استجابا **قوله** مخففا يمين يامد وقصر والمد انضج قال م وتخفيف
 الميم والمد هو الا فم الا شمر وحكي التشديد مع المد والقصر وحكي مع
 المد لغة ثالثه وهي الامالة اي قاصدين اليك وانت الهم ان تخيب
 من قصرك **قوله** ولا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء عبارة غيره كشرع
 الروض قال ابن قاسم في حواشي النزاع قد يؤخذ منه انه يشترط لعدم العطلان
 قصدا للدعاء انتهى ومفهومه انه اذا لم يقصد الدعاء بان قصد معناه
 للحققي بان اراد مجرد قاصدين او اطلق بطلت صلاته وبهذا المفهوم
 صرح بن حجر حيث قال ان اراد مجرد قاصدين بطلت وكذا ان اراد شيئا كما
 هو ظاهر انتهى لكن رايت بها منس ما نصه عبارة شيخنا الزيات في حاشيته
 علي الارشاد لم تبطل لان القصد الدعاء المقدر وان لم يقصد انتهى **قوله**
 وبن في جهرية جهرية بها المصلي والاماكن التي يجهر فيها المأموم خلف
 امامه خمسة ثمانية مع امامه وفي غاية في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في
 النصف الاخير من رمضان وفي قنوة المنازلة في الصلوات الخمس واذ افتح
 علي امامه انتهى ثم **قوله** مع امامه اي لا قبله ولا بعده فعمد لو لم يؤمن
 الامام من هو او فاته قرن تامينه اني به عقبه وان شرع الامام في السورة
 ولو اخر من الزمن المشروع من قبله ولم يتنظره اعتبارا بالمشروع ولا بنا
 فيه ما ياتي في جهر الامام واسرار من ان العبارة في ما بفعله لا بالشرع لان
 السبب للتأمين انقضا لقراءة الامام وقد وجد والسبب لقراءة المأموم
 السورة متوقف علي فعل الامام فاعتبر فعله ولو قرأ معه وفرغ معا كفي
 تأمين واحد او فرغ قبله قال البغوي ينتظره والمختار او الصواب يؤمن
 لنفسه ثم المتابعة انتهى ثم من عند قوله او فاته ثم قال ايضا
 وشمل ذلك ما لو وصل الامام التامين بالفاخرة بلا فصل وهو كذلك
 وليس في الصلاة ما تنس مقائنته فيه غيره انتهى **قوله** تامين الملايكة

خارجها

بتامينه

بلغ مقابلة

قال

قال الشهاب بن حجر

قال الشهاب بن حجر المراد بالملايكة المؤمنون علي ارجية المصلين والحاضرون
 لصلاتهم وفي حديث البيهقي وغيره ان اليهود لم يجسروا علي شي ما حسروا
 علي القبلة والجماعة وقولنا خلف الامام امين وقوله فيما سبق من وافق
 الخ اي وافقهم في الزمن وقيل الاخلاص انتهى لكن عبارة ابن حجر من وافق
 قوله قول الملايكة ولعلها رواية انتهى وقوله والحاضرون لصلاتهم شامل
 للحفظة وعبارة الرمي وهو الملايكة هم الحفظة وقيل غيرهم واجابنا
 بانه اذا قال الحفظة قالها فوقهم حتى ينزلي الي السماء ولو قيل انهم الحفظة
 وسائر الملايكة كان اقرب **قوله** غفرله ما تقدم من ذنبه اي من الصفات
 فقط وان قال ابن السبكي في الاشباه والنظائر انه يشمل الصغائر والكبار
قوله لها عشرة اسماء اي علي ما هنا ولا فقد قال في القطر المصري في
 قراءة ابن عمر والبصري سورة الفاتحة لها خمسة وعشرون اسما وسرده
 فليراجع انتهى وفي شروط الامامة للرمل ثلاثون اسما انتهى **قوله**
 قال في الروضة افضل الاركان القيام ثم السجود ثم الركوع انتهى وقضيته
 ان بقية الاركان في مرتبة واحدة **قوله** والخامس يجوز ابدال السين
 يا قال في كتاب الراموز في اللغة تبدل الياء السين فيقال الخامس والسادس
 في الخامس والسادس وتبدل الياء ايضا من الباء للوحدة نحو العالي في
 الثعالب **قوله** الركوع وهو الانحناء والخضوع وشرعا ما ذكره المؤلف قيل
 وهو من خصايصنا لما ورد عن علي كرم الله وجهه او لصلاة ركعتين في العصر
 فقلت يا رسول الله ما هذا فقال بهذا امرتوه وحده الاستدلال منه انه يصلي الله
 عليه وسلم يصلي قبل ذلك الظهر وصلي قبل الصلوات الخمس قيام الليل فكيف
 الصلوة المتباعدة بلا ركوع قريبة لصلاة الامم السابقة وقيل اغاقت قصتنا
 بتقدير الركوع علي السجود لقوله تعالى في قصة مريم واسمها واركع مع
 الركنين كذا ذكره بعض المفسرين وذكره القسطلاني في المواهب **قوله**
 في حق القيام اي المعتدل للخلق **قوله** لا انحناس فيه ولا انحناس ان يقدم
 صدره ويؤخر عنقه قال بعض شيخنا مع ميل **قوله** راحتي معتدل للخلق

لعل
 الجعرة

من

الراحة بطل الكف وتعبيره كغيره بها ينشمر بعدد الاكف بالاصابع وهو
 كذلك قال ابن العاد وهو الصواب وان اقتضى كلام التنبيه الاكف بالاصابع
قوله لا يعين الى اي ابتداء وما بخلاف القيام حيث اوجبوا المعين او
 العكاز اذ اوجدها ابتداء لا دواما لظهور من القيام هذا اما الخط عليه
 كلام ابن قاسم **قوله** لزمه ذلك قال الشهاب العبادي ولو لزم عليه خروج
 عن القبلة وفيه نظر انتهى قال شيخنا والا قرب التقييد بعدم الخروج عن
 القبلة لان الاستقبال الكسوف بدليل وجوب الاعادة علي من عجز عن
 الاستقبال وسقوط الركوع عن عجزه اه **قوله** ثم بطرفه يسكون الرا
 تنبيه ما تقرره اقل الركوع من انه ان يخفى قدر بلوغ راحته ركنية اي
 يقينا او ظاهرا فلو شك هل اتى بالواجب او لا لزمه اعادة الركوع اه ثم ركن
 ان كان مستقبلا فان كان مأموما ولم يفارق امامه تدارك ركنه بعد سلام
 امامه **قوله** عن هويته بفتح الهاء اقص من ضرها **قوله** ولا يقصد بالهوي غير
 الركوع ينبغي ان المراد غير فقط قلوب قصده وغيره اجزا كما سيأتي في السجود فيها
 لو قصد الاستقامة والسجود انه يجزي انتهى ابن قاسم علي ابن حجر **قوله** يحسب
 له ومثله في ذلك ما لو شك في الفاتحة وهو ركنه فان نصب لقرائها قد ذكر
 انه اتى بها قبل فانه يكفيه ذلك الانتصاب لانه فعل واجب وان كان غير
 مأموما فنفس الامر انتهى ابن حجر ومثله في فتاوي ابن الرمي **قوله** ويفتقر ذلك
 للمتابعة اعتمده الرمي مخالفا لشيخ الاسلام حيث قال الا قرب عندي انه
 يعود للقيام ثم ركنه انتهى قاله ركنه ذلك لا وجه له لغواة محله لكن قال
 شيخنا ويشكل عليه ما لو تابع امامه في سجود تلاوة ثم تبين انه ترك سجود
 من ركعة السابقة حيث لا تقوم هذه السجدة مقام تلك اذ الملحوظ وجوب
 المتابعة وهو موجود في الحلين انتهى ما قاله واقول يمكن ان يفرق بان
 المتفرقة هنا الهوي وسبيلة بخلاف السجود فانه مقصد فلم يغتفره ولا يتم
 الاشكال الا لو قالوا يكفي ذلك الهوي عن الركوع تامل ثم ذكره ذلك لشيخنا القدر
 فقرره ولو قرأ اية سجدة وقصد ان لا يسجد ويركع فلما هوي عن له ان

لا بد من

واقره

يسجد

يسجد للتلاوة فان كان قد انتهى الى احد الركعتين فليس له ذلك والاحراز انتهى
قوله كالصفحة هكذا في الروضة بتقدم ثم الفاعل لما وفي بعضها وبعض
 نسخ الحالة كالصفحة بتقدم لما وكل شيء عريض ضعيفة والصفحة
 قطعة من الجلد او قرطاس يكتب فيه انتهى **قوله** ونصب ساقيه السا
 مونة وهي ما بين القدم الى كبة وجمعها سوق سميت بذلك لسوقها
 الجسد **قوله** لجهة القبلة الى احتراز بذلك عن ان يوجه اصابعه الى غير
 جهتها من يمنة او يسرة قال الولي العراقي وفيه إشارة للجواب عن قول
 ابن التقي لم افهم معناه **قوله** ولولا فلة كما صحه في التحقيق اي خلافا
 لصاحب الانوار وابن المقرئ حيث قال لا بعدد الوجوب **قوله** لغير الصلاة
 اذ فيه ثم ارفع حتى تعتد **قوله** ولا يقصد غيره اي وحده فلا يضره
 التشريك كما سبق في الركوع **قوله** لذلك اي الاتحاد مثل ذلك م ر وغيره
 وهو ما يقتضي ان عدلها ركن واحد اما لا خلاف فيه وان كان المقيس عليه
 فيه خلاف ولكن عبارة ابن حجر مصرحة بالخلاف ونصها وجعل المصير السجدة
 ركن واحد هو ما صحه في البيان والموافق لما ياتي في محب التقدّم والتأخر
 انها ركنان وهو ما صحه في البسيط انتهى بحروقه قال شيخنا وعلي ما عتده
 هنا من انهما ركن واحد يفرق بينه وبين المتابعة بان الاعتبار هنا
 الاتحاد في الصورة والمعتبر في المتابعة فحس الخالفة انتهى **قوله** من الارض
 او غيرها كبدن غيره او ملبوسه مطلقا وان كره فيهما انتهى ابن قاسم
قوله لغير اذا سجدة الى وجب حجاب ابن الارث شكونا الى رسول الله
 عليه وسلم حرر مضا في جباها واكفنا فلم يشكنا اي لم يزل شكونا فاقم
 ظله عجب مباشرة المصلي بالجهة لا ردهم الى سترها فاعتبر كشفها
 دون بقية الاعضاء سهولته فيها والحصول مقصود السجود وهو غاية
 التواضع والخضوع مباشرة اشرف ما في الانسان لمواظبة الاقدام والتعا
 من غير حال انتهى **قوله** وانما الكتي ببعض الجهة اي مع الكراهة ثم ر
 قوله للبين اي وهو جانبها انتهى ثم ر وقوله جانبها قال شيخنا اي الذي

الرمي

المسني

سجد واتى بها ليلة الخدمه انذ له في الجلوس فسجد ثانيا شكري على استخراجه
 اياه فلان الشارع لما اسرى بالدعا فيه واخبر بالتحقيق بلاجابة سجد ثانيا
 شكر الله تعالى على اجابتنا لما طلبناه كما هو المعتاد في من سأل ملكا شيئا فاجابه
 ولانه لما عنى به عليه افضل الصلوة والتسليم الى السماء من كان من الملائكة
 قائما سلم عليه ثم سجد وشكر الله تعالى على رويته صلى الله عليه وسلم ومن كان
 راكعا رفع راسه من الركوع وسلموا عليه ثم سجد وشكر الله تعالى على رويته
 فلم ير الله ان يكون للملائكة حال الا وجعل هذه الامة حالا مثل حالهم ولا
 فيه اشارة الى انه خلق من الارض وسيعود اليها انتهى **قوله** للجلوس الاخير
 لو قال للجلوس الذي يعقبه سلام كان اشمل لدخول نحو صلاة الصبح ولما
 ان للجلوس والتشهد فيه ان يعقبهما سلام فاما ركبان والا فمستتاب
 انتهى **قوله** قبل ان يفرض علينا التشهد استفيد من هذا ان فرض التشهد
 متأخر عن فرض الصلاة وان صلاة جبريل بالنبى صلى الله عليه وسلم
 كان للجلوس فيها مستحبا او واجبا بلا ذكر انتهى رويته في قلت قوله
 كان للجلوس فيها مستحبا او واجبا مسلم واما قوله بلا ذكر ففيه نظر اذ نفس
 الراية مصرحة بالذكر وهو قوله كما نقول السلام على الله الى فليتام
قوله السلام على الله قبل عبادته الى يتمثل انهم كانوا يقولون ذلك بلفظه
 ويتمثل انهم كانوا يقولون السلام على الله قبل ان يذكر وغيره فعلى الاول
 كانوا يقولون السلام على الله قبل عبادته السلام على جبريل الى فيكون
 الكلام مع مشتتلا على جبريل وعلى الثاني كانوا يقولون السلام على الله
 وجبريل ومكاييل الى فيكون من غطف المضادة لكن هذا الذي كانوا
 يقولون قبل فرض التشهد بتوقيف من الشارع ويكون ما امر وابه
 ناسخا او كان باختيارهم وعلى كل فكل كان ما يقولون على سبيل الوجوه
 او الدرب اولها ان قالوا شيئا لم ينظر وتامل فان ذلك لا مدخل للراي
 فيه ام **قوله** واقله اي التشهد حيث لم يغير معناه فان غيره لم يصح
 وتبطل صلاته ان تعدا ما موالاه فشرط في التتمه وقال ابن الرفعة

كذا في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

انه قياس ما مر في الفاتحة وافتي به الوالد رحمه الله تعالى انتهى تنبيه شروط
 التشهد كما في الانوار رعايته الكلمات والحروف والتشديدات والاعراب
 الخ لا يتركه والمولات والافاظ المخصوصة واسماء النفس كما في الفاتحة
 والقرأة قاعدا للمقادير انتهى بن قاسم علي المزيج ولو قرأ ترجمته بالغة من لغة
 العرب او بالجمة قادر على التعلم بطلت صلاته كالصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم انتهى **قوله** سلام عليك اي بالتثنية قال ابن حجر ان حذف تنوين
 سلام مجرد عن غير مغير للمعنى انتهى وتعليقه بن قاسم بانه ليس من قبيل
 اللحن بل من قبيل حذف بعض الحروف لان التنوين من جملة الحروف المفوضة
 والعبارة باللفظ دون الخط كما هو ظاهر الا ان يستثنى التنوين فيحتاج لتوضيح
 اهو كمن المعتد بالطلان كما هو صدر عبارته ووافقته في القول بالطلان
 الشيخ عميرة ونقل عن تقرير الزياي ايضا ولا يضر قوله الا ان يستثنى الخ
 لان ذلك مجرد احتمال والا اول جازم به فتلخص من هذا كله ضعف ما قاله
 ابن حجر **قوله** قال الاذني الصواب اجزاه هو كذلك كما يأتي للمؤلف اعتمادا
 ولما اصل انه يكفي ست صيغ لفظ التشهد مع صمد رسول الله صلى الله عليه
 ورسوله ومع صمد رسول الله بدون عبده واسقط التشهد من الثلاثة
 وصورة الصيغ والتشهد ان محمد رسول الله والتشهد ان محمد عبده ورسوله
 وان محمد رسول الله وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه وانما يجب في الاذان
 لانه طلب فيه افراد كل كلمة بنفس وذلك يناسب ترك العطف وفقد
 هذا في الاقامة لا يضر لما قالها باصلها انتهى حقه زي مع زياده ايضا
قوله وقد حكوا الاجماع على جواز التشهد بالروايات كلها الى قال الزركلي
 وكلها مجزية يتادي بها التكامل واصحها خبر ابن مسعود ثم خبر ابن
 عباس لكن الافضل تشهد ابن عباس انتهى فان قلت لم يقدم رواية ابن
 عباس في الافضلية على رواية ابن مسعود التي هي اصح منها قلت قال
 الشيخ عميرة انما قدمت رواية ابن عباس لامور منها زيادة المباركات
 على وفق قوله تحية من عند الله مباركة طيبة ومنها ان صفر سن الراوي

كذا في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

يقوي معه رجاء المتأخر انتهى السلام عليك ايها النبي في البني لغتان الهن
والتشديد فيجوز كل منهما لا تركهما معا وقد تقرر كما في الانوار ان التشديد
كالفاحة قال م روي بخذ ما تقرر في التشديد انه لو اظهر النون المرغبة
في اللام من ان لا اله الا الله لتركه مشددة منها نظير ما في الرحمن باظهار الهمزة
عدم ابطاله لانه لم يكن غير مضمير للمعنى ليس بصحيح اذ محل ذلك حيث لم يكن
فيه ترك صرف والشدة بمنزلة الحرف تعمد لا يبعد عذر الجاهل بذلك لحقابه
كثيرا وفتحة لام رسول الله غير مضر اذ ليس فيه تغيير للمعنى ولا حرمة
ولو من عارف متعمد خلافا لابن كين حيث قال انها من عارف متعمد حرام
مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل ان لم يمكنه التعلم ولا بطل انتهى نعم لو
نوي العالم الوصفية ولم يضر جبر ابطال الفساد المعنى حينئذ انتهى ويضر
ايضا اظهار النون المرغبة في الراس قوله محمد رسول الله وقال بعض
شيوخنا لا يضر هذه لكن تشبههم التشديد بالفاحة يقتضي الضرر **قوله**
اي التشديد الاخير اي الجلوس له فاطلق الحال وارا د المحل وذلك لان الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ليست في التشديد وانما هي بعده في الجلوس
او ان في معنى مع ومعية لفظ الاخر بمعنى البعدي به ومع فتعبيره صحيح
ولكن لو قال بعده لكان اوضح **قوله** مجموع اي ممنوع يقال جبه فهو مجموع
اي ممنوع دعواه فان من قبله اجمع على عدم الوجوب بخلاف الاجماع انتهى **قوله**
قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آله وذاد لفظ سيد ناكان افضل سلوكا
كالادب اذ فيه امتثال الامر وازادة كما قاله ابن ظهير وصرح به جمع
وافتي به الجلال المحامي انتهى وعلى هذا فيسير حتى في الاذان وكل صلوات
عليه خارج الصلاة لان ذلك من الادب المطلوب له صلى الله عليه وسلم
واما حديث لا تسيدوني في الصلاة فباطل وقول الطوسي انها مبطلت
غلط انتهى من من عند قوله واما حديث الخ فان قلت افراد الصلاة
عن السلام مكره وقد اكفيت به ولا كراهة قلت السلام مذكور قبله
في لفظ التشديد فلا افراد علي ان المناوي في ش الجامع الصغير نقل ان محل

الكرهية

الكرهية للافراد في غير ماورد بصفة الافراد اماما ورد كذلك فلا كراهة
ومنه قوله فقولوا اللهم صلى على محمد انتهى فان قلت هذه الصيغة مشتملة
على الصلاة على الاله فهلا قلتم بالوجوب كتبوها قلت صدر عنه الاجماع
فبق وجوب المتبوع وانتفى عن التابع انتهى **قوله** والمناسب لها ان كان
وجه المناسبة للتشديد اشتغال على السلام واما الاختصاص بالآخر فلا
خاتمة الصلاة والردعا غاييلقي بالخواتيم انتهى عميرة حش زى **قوله**
واما عدم ذكرها الخ فرض المؤلف من ذكر كثرة الادلة على من زعم ان
المشافي رضي الله تعالى عنه شذ في ايجابها فلم يوافق احد وما يرد
عليه انه قد وافقه خمسة من الصحابة منهم عمر وابن عبد الله وابن مسعود
مسعود وابو مسعود البدرى وجابر بن عبد الله واربعة من التابعين
منهم محمد بن كعب القرظي والشعبي ومقاتل وهو قول احمد الاخير وسحاق
وقول مالك واعتمده ابن المواز من اصحابه ومحمد بن الحارث في مختصره وابن
الغزي في سراج المريدين فهو لا كلامهم بوجوبها في التشديد حتى قال
بعض المحققين لو سلم تفرد له لكان هذا التفرد ام **قوله** واصل الصلاة له
ولا يتعين ما تقرر فيمكن صلى الله عليه وعلى آله وسلم او على النبي دون احد
وعليه انتهى ش م راي فلا يكتفى بالضمير وان تقدم مرجعة كما هو ظاهر اطلاق
قال الشهاب بن حجر ويكفي الصلاة على محمد ان قصد بها الدعاء ولا يكفي
هنا وصلى الله على الرسول او الماتى او الهاقيرا والبشير والنذير
وتجزي هذه في الخطبة ويفرق بين الصلاة والخطبة بانها يطلب فيها
من يد الاحتياط فلم يقتصر هنا ما فيه نوع ايها بخلاف الخطبة فانها
او سمع يا **قوله** وخص ابراهيم اي نسأله عليه الصلاة والسلام
اعطاهما تفضيلا هذه الآية مما سبق اعطاوه لاهل بيتهم او لطلب له
صلى الله عليه وسلم ولا له وليسوا بانبيا منازلة ابراهيم وآله الانبيا
او التشبه عابد لقوله والحمد فقط فان قلت يلزم على القولين الاخيرين
مساواة غير الانبيا قلت قالت العلماء المراد بالمساواة بطريق

الرد

والباقي

التنصت له صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك انتهى **قوله** اهل
 البيت لم يقل انك محمد بن محمد كما نتم غيره اقتصارا على محل الاستدلال
 قال النووي في الادكار تنبع للصحة لاني وزيادة واكرم محمد وال محمد كما
 رجة على ابراهيم بدعة واعترض بورد هافي عدة احاديث صحيحة
 صحيح الحاكم بعضها منها وترحم على محمد وردة بقض محقق اهل الحديث
 بانما وقع للحاكم وهم وبانها وان كانت ضعيفة لكنها شريفة الضعف
 وما تقرر علم ان سب الانكار كون الدعا بالرحمة لم يرد من طريق
 يعتد به والباب باب اتباع لا ما قاله ابن عبد البر وغيره من انه
 صلى الله عليه وسلم لا يدعي له بلفظ الرحمة فان اراد امتناع ذلك
 مطلقا فلا احاديث الصحيحة صريحة في رده فقد صرح في سائر روايات
 التشهد بالسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وصح انه صلى
 الله عليه وسلم اقر من قال ارحمني وارحم محمد ولم ينكر عليه سوي قوله
 معنا احدا فان قلت محمد صلى الله عليه وسلم عين الرحمة فكيف يدعي
 له بها قلت هذا مجرد توهم لعدم فهم المراد من ذلك اذ المراد بها في
 حق تعالى غايتها وهو صلى الله عليه وسلم اجز الخلق حظا منها و
 وحصولها لا يمنع طلبها كالتصلاة والوسيلة والمقام المحمود
 نظر لما فيه من عود الفائدة له صلى الله عليه وسلم بزيادة ترفيقه
 التي لانهاية لها والداعي بزيادة ثوابه على ذلك نص على ذلك
 العلماء ونقله الرماي وغيره **قوله** وهي ما عني به من سلام الخ وقيل
 التحية البقا الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من النقائص وقيل
 الملك ام حشزي **قوله** وهي الصلوات الخمس قال مر بعد هذا
 التفسير وقيل غير ذلك ومن الغير ما ذكره الفسفي في الاربعين فيما
 يتعلق بالحديث الثاني والعشرين ما نصه وذكر ان التحيات اسم
 طير الجنة على شجرة يقال لها الطيبات بجانب نهر يقال له الصلوة
 فاذا قال العبد التحيات الطيبة الصلوة لله نزل ذلك الطير عن

تلك

تلك الشجرة وانفوس في ذلك النهر ثم طلع ونفض ريشه على ذلك النهر
 فكان فطرة وقعت منها خلق الله تعالى منها ملكا يستغفر للمصلي الى يوم
 القيامة انتهى فقامل يا اخي هذه المكرمة المصلي وسعة هذا الفضل
 الحسيم عانا الله على القيام بالصلوات الخمس وبادائها على الوجه
 الذي يرضى مولا ناجل وعز وانه الموفق **قوله** وهو القيام بحقوق
 الله تعالى وحقوق عباده فان قلت صرحوا بان الصالح هو المسلم في
 تفسير حديث اذ مات من ادم نقطع عنه الامن ثلاث الى ان قال
 او ولد صالح يدعوا له قلت يفرق بين ما بان المقصود تعظيم المدعو
 فناسب تفسيره باعتقاده والمقصود من الجز المقصود منه الترفع
 فيقال العمل بعد الموت ولما على الترويح كثر النسل وان الولد
 من نسب والده فناسب تفسيره بالمسلم فاتفق الفرق اذ كل مقام
 له مقال وحيث كان المراد هنا التعظيم لا يدعي الامن انصف بما ذكر
قوله قال ذلك شيخنا لطف الله بنا وبه **قوله** بمعنى محمود اي باقوالهم
 وافعالهم **قوله** قال القفال الكبير هو العالم النحوي ابو بكر الشاشي
قوله فلا يحزني السلام عليهم ولا تبطل ولا كل صيغة اشتملت على
 ضمير الغيبة مثل السلام عليهم وعلم ما وعلم من **قوله** فان تعذر ذلك مع
 علمه بالتحريم بطلت صلاته اي في الصيغة كلها المشتملة على ضمير الخطاب
 ومنه سلام الله عليكم او عليكم او عليكم انتهى فلا تبطل صلاة
 لما هو المعذور والمراد من قايق العلم ويجزي عليكم السلام مع الكراهة
 فان قلت هذه الصيغة لم ترد وقد عولتم على الورود وان لم تكتفوا
 بسلام عليكم وعلتم بعدم الورود قلت **نص** وان لم يرد لكنه في معنى
 ما ورد من استيفاء شروط السلام والحاصل انه تعتبر لصحة السلام شروط
 ستة ان ياتي به معرفا بالوكاف للخطاب وميم الجمع وان يسمي نفسه وان
 يوالي بين كلمتيه وان لا يقصد به الا اعلام انتهى من حش **قوله** شيخنا فقهه
 عصره حضر المشوري قال مر ويشترط عدم زيادة او نقص تغير المعنى

بالما هو المعذور والمراد من قايق العلم ويجزي عليكم السلام مع الكراهة
 فان قلت هذه الصيغة لم ترد وقد عولتم على الورود وان لم تكتفوا
 بسلام عليكم وعلتم بعدم الورود قلت **نص** وان لم يرد لكنه في معنى
 ما ورد من استيفاء شروط السلام والحاصل انه تعتبر لصحة السلام شروط
 ستة ان ياتي به معرفا بالوكاف للخطاب وميم الجمع وان يسمي نفسه وان
 يوالي بين كلمتيه وان لا يقصد به الا اعلام انتهى من حش **قوله** شيخنا فقهه
 عصره حضر المشوري قال مر ويشترط عدم زيادة او نقص تغير المعنى

بلغ

انتهى من الزيادة التي لا يضر وجود التوسيع مع الالف واللام وزيادة واو اوله فلا
يضر ذلك قال سم ومن الزيادة التي لا تضر السلام الحسن عليكم وانما ضري في تكبير
الاحرام زيادة واو اوله لان باب السلام اوسع وايضا السلام تقدم ما يعطف عليه
والتكبير ليس كذلك فافتراق **قول** واكمله آله ويجزي السلام عليكم بكسر السين
ان توي به السلام لانه ياتي بعينه وقد كوي ذلك انتهى ثم راق شينا
وقوله ومثله في كسر السين فتح السين مع فتح اللام فان اراد بذلك الصلوة وطلق
ضرب بطل صلاته **قول** ولا تنس زيادة وبركاته اي ولو في صلاة جازات
خلافه لابن حجر حيث قال بسنها النقول في صلاتها وتعقبه بن قاسم قال
م رواه شين زيادة وبركاته على المتصوص لكنها ثبتت من عدة طرق ومن
ثم اختار كثير ندر بها انتهى **تنبيه** قد تقرر ان التسليمة الاولى ركن
وانه اذا جلس وشهد ثم احرك قبل السلام بطلت صلاته وهو
كذلك لكن يرد على ذلك خبر اذا رفع الامام راسه من اخر ركعة وقعد في
اخر صلاته قبل ان يسلم فقد جازت صلاته وجوز اذا جلس قد لا تشهد
ثم احرك فقد عت صلاته فهذه اخبار ثلاثة دالة على عدم وجوب
السلام والجواب ان الخبرين الآخرين ضعيفان اتفاقا **فصل**
استقفا والخبر الاول ضعيف ايضا ولو صح حمل جمعا بينه وبين خبر مسلم على
ما بعد التسليمة الاولى انتهى فان قدمها الى قوله بطلت صلاته اما بطلانها
حالة التقدم فن غير خلاف واما على حالة التاخر فعلى الضعيف القابل
بوجوب اقترانها به واذا قلنا بانها سنة وهو المعتمد واتي بها انت
لاولى او مع الثانية فانتها السنة للخروج ولو عين غير ما هو فيه عدا
بطلت صلاته وان كان سهوا سجد السهو وسلم ثانيا واذا قلنا لا
نية للخروج لا يضر الخطا في التحيين انتهى سم فان تعمد بطلت صلاته
خلاف لما في المهمات لما فيه من ابطال ما هو فيه بنية الخروج عن غير
انتهى ثم **قول** ولكن تسن خروجها من الخلاف محل الخلاف في غير
مسألة واحدة تجب فيها بنية الخروج وهي انه لو سلم التطوع في اثنا

في الصلاة
فان كان
في غير
الركعة
فلا يضر
الخروج
منها
في غير
الركعة
فلا يضر
الخروج
منها

صلاته فام قصد التحلل فقد قصد الاقتصار على بعضه ما نوي وان
سلم عدا ولم يقصد التحلل فقد حمله الامة على كلام مبط فكانهم يقولون
لا بد من قصد التحلل في حق المتحل الذي يريد الاقتصار والفرق ظاهر
لان المتحل المسلم في اثنا صلاته ياتي بها لا تشتمل عليه بنية عقده ولا بد
من نية فافهمه ذكر ذلك الامام في صلاة التطوع وقال انها دقيقة لم
تشم **قول** والثامن عشر بفتح على انه مركب مع عشر ولا يجوز فيه الضم
على الاعراب قال الدماميني يقال ذلك في الثالث عشر والرابع عشر وغير
انتهى **قول** مراد فيما عدا ذلك قال م وبعد ما ذكر وعلم ان يقال بين
النية والتكبير والقيام والقرأة والجلوس والشهد ترتيبا كذا باعتبار
الابتداء باعتبار الانتهاء لانه لا بد من تقديم القيام على القرأة والجلوس
على التشهد واستحضار النية قبل التكبير انتهى **قول** فهي مرتبة وغير
مرتبة باعتبار ما فيها من كونها في الجلوس غير مرتبة وكونها بعد
مرتبة انتهى **قول** ودليل وجوب الترتيب الاتباع قال م رواه الاجماع
قول كما في الاخبار الصحيحة منها ما قاله عليه الصلاة والسلام لا امر
الذي اتم الى الصلاة فكبر ثم افرا ثم كذا فذكرها ولا بالغا ثم وهما التي
قول ويعني الاجزاء فيه تغليب اقوال في كلام الامة ان صورة المركب
جزمه في المانع ان يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر راسا الى صورة
الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغليب فتأمل انتهى بن قاسم على خبر **قول**
قبل بلوغ مثله اي ولو على قصد المتابعة بان احرم منفرد ترك سجدة واقتدا
بامام ساجد فسجد متبعا له فان هذه السجدة تقوم مقام متر وكذا فليح راى انتهى
قاله الشمس الشوهرى في حاشية المنهج لكن قال شيخنا فيه وقفه اذ هذه السجدة
لمجرد المتابعة فلم تشملها نية صلاته بدليل انه لو اقتدرى به بعد اتيانه بالسجدة
وجب عليه متابعتها فكانت سجدة التلاوة فليتأمل **قول** جهل محل الجساري
الاثنين في الصورة الاولى والثلاث في الصورة الثابتة **قول** وجب ركعتان
اي اخذ بالاسوا وهي في المسألة الاولى اي مسالة السجدةتين يقدر رانه

ن

لعله سقط
الجزء من

يب
تيب

تين

بلغ مقابلة

ذلك

ترك سجدة من الركعة الاولى وسجدة من الثالثة فيجبر ان بالشائبة
والرابعة ويلفوا باقتهما وفي مسالة الثلاث ترك وسجدة من ركعة
اخرى اهش **مرقول** وجب سجدة ثم ركعتان وذلك لاحتمال ان ترك
سجدة من ركعة وثنتين من ركعتين غير متواليتين اتصلا بها ترك
واحدة من الاولى وثنتين من الثانية وواحدة من الرابعة فالاحاصل
له ركعتان الا سجدة في الاولى ثقت بالثالثة والرابعة ناقصة
سجدة فيتمها وياتي بركعتين اه **مرقول** فتلاوت اي فتلاوت ركعات
وذلك لاحتمال ان في الخمس ترك سجدة من الاولى وسجدة من
الثانية وسجدة من الثالثة تمام الاولى بسجدة من الثالثة
والرابعة وانه في صورة الست ترك سجدة من كل من ثلاث ركعات
انتهى **مرقول** فسجدة ثم ثلاث اي ثلاث ركعات وذلك ان الحاصل ركعة
الا سجدة **مرقول** وفي ثمان سجدة لم يقيد الثمان بانه جهلها كما قيد
فما قبله وذلك لان غاية الصلاة رباعية وفيها ثمانية فلا يتأني
للجهل قال ابن قاسم ثم رايت الاستاذ البكري في الكتر قيد بالجهل
فيها فليتنظر ما مقصوده انتهى ويمكن تصويبه بما اذا سجدة لتلاوت
ومتابع الامامه كان ادرك امامه في اعتدال فتابعه في السجدة
مجموع ذلك اكثر من ثمان وجهلها ثمان فيما ذكر انتهى **مرقول** سجدة ثمان
وثلاث ركعات وجهله انه حصل له ركعة الا سجدة من **مرقول** الاذان
هو والتأذين والاذين بمعنى والاذان والاقامة من خصوصية هذه
الامة كما ذكره السيوطي في الخواص قال المال الدميري ومثرو عبيد
في السنة الاولى من الهجرة اه وقيل في الثانية قال بعض شيوخنا
اول من اذن في الساجير بل وفي مكة حبيب بن عبد الرحمن في المدينة
بلا وفي بيت المقدس ابو نعيم انتهى **مرقول** يعلم به وقت الصلاة
هذا لا يتأني الاعلى القول الجديد القائل ان الاذان للوقت وهو
مرجوع والرابع انه لفريضة وعليه فكان الانسب ان يقول المحقق

فولم
مطلوب

مطلوب لفريضة الصلاة انتهى وللحاصل ان الشافعي اختلف كلامه
فيه فقال في الجديد انه للوقت وفرع عليه انه لا يؤذن للغاينة وقال في
الاملا من الكتب الجديد هو للجماعة وفرع عليه ان المنقر لا يؤذن
وقال في القديم هو لفريضة وفرع عليه انه يؤذن للغاينة وهو
الرابع اه **مرقول** واذا ناديت الى الصلاة اي قوله تعالى اذا نودي للصلاة
قال الشمس السوبري الذي عليه اكثر العلماء ونطقت به الاحاديث
الصحيحة ان الاذان انما شرع بعد الهجرة وانه لم يؤذن قبلها بل لا
ولا غيره وما ورد مما يخالفه فاسانيد ضعيفة لا يعول عليها انتهى **مرقول**
فليؤذن لكم احدكم وفي اي داود باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن
عبد ربه قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالناس ان يعمل ليضرب به
الناس اتبع هذا النافوس فقال وما تضمنه به فقلت ندموا به الى
الصلاة قال الا ذلك علي ما هو خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله
اكبر الله اكبر له اخر الاذان ثم استأخر عن غير بعيد ثم قال وتقول
لما اتممت الى الصلاة الله اكبر الله اكبر الى اخر الاقامة فلما اتممت
انبت النبي صلى الله عليه وسلم فاحضرته ما رايت فقال انظر
روايا حق ان الله قهرم بلا فالتق عليه ما رايت فانه اندي منك
صوتا فقلت مع بلا فجعلت الفقه عليه فيؤديه فسمع ذلك عمر
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو في بيته فخرج يحرك رداءه ويقول
والذي بعثك بالحق رسول الله لقد رايت مثل ما راى فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله قال الرمي بعد ذكر الخبر مانصب
ولا يرد على ذلك ان الاحكام لا تثبت بالرواية الا نقول ليس مستند الا اذا
الرواية وانما وافقها نزول الوحي فللحكم ثبت به لا بها فقد روي
البرازان النبي صلى الله عليه وسلم اري الاذان ليلة الاسر واسمع
مشافهة فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل فام اهل السما وفيهم ادم
ونوح عليهم افضل الصلاة والتسليم فاكل له الشرف على اهل السموات

٢
المع الصلاة طاف به وانا فاعلم
جاءنا فاق سائره فقلت له يا كلب
الله

شاء

والارض انتهى **قول** وليومكم أكبركم هذا يقتضي ان الامامة افضل
وبه قال الرافي مستدل بهذا الخبر وبيان الخلق الراشدين واطبقوا
على الامامة دون الاذان وان كان عليه الصلاة والسلام اذن مرة في
السفر راجعا ولا يقيم بالشيء اولى من الدعا اليه بل قال بعضهم ان
معنى اذن امر كما في رواية اخرى هذا والاصح عند النووي ان الاذان
افضل من الامامة ولو امامة الجمعة فصر امامتها افضل من خطبتها عن
النص واكثر الاصحاب ولان علامة على الوقت هو اكثر نفعها من خاص
من قوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول
لمشاهوا عليه وقوله ان عباد الله يرعون الشمس والقمر والنجوم ولا غلة
لذكر الله تعالى وقوله المودون اطول اعناق يوم القيامة اي اكثر
رجاء لان ربي انشي يد عنقه اليه وقيل بكسر الهمزة اي اسراعا للجنة
وقوله الامام ضامن والمودون مومن اللهم ارشد الامة واعفر للمؤمنين
والامانة اعلا من الضمان والمقدرة اعلا من الارشاد وخبر المودون يغفر له
قول مداصوته ويشهد له كل صلب وبابن وانما واضب صلى الله عليه
وسلم والخلفا الراشدون بعده على الامامة ولم يودوا الا شغلهم بعلماة
الدين التي لا يقوم غيرهم فيها مقامهم ولهذا قال عمر رضي الله تعالى
عنه لو لا الخلفا لاذنت النوى والخليفة بكسر الخاء وكسر اللام مشددة
مع القصر للخرة اي باعبارها **قول** فلما سنة المكتوبة اي
سنة كفاية لجماعة وسنة عين لمنفرد ويسن المتاهل للجمع بين
الاذان والامامة والامامة وان يكون متطوعا فان اي رتبة امام
من مال المصالح انتهى **قول** في اذن المولود انظر ولو كان المولود
كافرا ولا يبعد نعم اذ كان مولودا على الفطرة فليس شيئا وقال
شيخنا الاقرب اشترط الاسلام لمعاملته في الدنيا معاملة الكفار
قول تغولت الفيلان اي غردة اي تلونت في صورة قال القاضي
ابو يعلى ولا قدرة للشياطين على تغير خلقهم ولا انتقال في الصور وانما

المودون

بحون

بحون ان يعلمهم الله تعالى كلمات وضربا من ضرب لا فعال اذا
فعله ونكلم به نقله الله من صورة الى صورة فيقال انه قادر على
التصوير والتخييل على معنى انه قادر على قول اذا قاله وفعله نقله من صورة
الى صورة اخرى بحري العادة واما ان يصور نفسه فذلك محال لان
انتقالها من صورة الى صورة انما يكون بنقص البينة وتقرير الاجزا
واذ نقلت بطلت الحياة فاستحال وقوع الفعل من الحي وكيف تنقل
نفسها قال والقول في تشكك الملايكة مثل ذلك انتهى من لفظ المرجحان
تمت **بشرع الاذان** ايضا للفضيان والمصروع وعند من دخل جيش
وتس للمهموم من من يؤذن في اذنه يزيل الهم مارواه الديلمي ومن سا
خلقه من انسان او بهيمة وعند نزول الميت القبر قياسا على الخروج
للدنيا لكن رددته في مشر العباب وهو والامامة خلف مسافر انتهى من
حجوه واشترط الزكورة في هذه السنن كلها والاذن الذي اوتي به الشمس
الرملي وذكره ابن قاسم في حواشي المنهاج ونقل عن الزيادة اشترط الزكورة
قاله راضا باطلا فهو انتهى **قول** والتثويب من ثاب اذا رجع لان المود
دعي الى الصلاة بالجميعين ثم عاد ودعي اليها بنك وخص الصبح لما
يعرض للنائم بالشكاسل بسبب النوم ام من الروض **قول** في اذان الصبح
اي ولو فائتة كما صرح به ابن عجيل اليماني ويكره تشويب لغير الصبح لخبر
الصحيحين من احديث امرنا هذا ما ليس منه فهو رد انتهى **قول** الصلاة
خير من النوم المراد اليقظة للصلاة خير من راحة النوم **قول** عينا مرت
الم وانما اختص الالتفات بالجميعين لانها خطاب ادى كالسلام من
الصلاة بخلاف غيرهما ويفارق كراهة الالتفات للخطيب في الخطبة لانه
يعطى الحاضرين فالادب في حقه عدم الاعراض عنهم وانما يكره في الامامة
بل يندب لان القصر منها الاعلام فليس فيه ترك الادب انتهى كذا في ش
م وغيره **قول** عدوا في الشهادة هو تابع في ذلك لشخ الاسلام وهو محمول
على كمال النسبة اما اصل السنة فيبقى فيه بعدل الرواية قال الشمس الربلي

لمص

بلغ مقابلة محي

وبه يجمع بين كلام الوالد رحمه الله تعالى في شرحه على الزبد وكلام شيخه
 في شرحه من جهة انه امين على الوقت انتهى وهذا كله في من يؤذن
 حسبة امام من ينصبه الامام او من له ولاية النصب شرعا فلا
 بد ان يكون عارفا بالمواقيت بامارة او خبر ثقة عن علم وان يكون
 بالغا امينا غير العارف لا يجوز نصبه وان صح انما انتهى ثم مر
 قلت واقتضاه عن انفي الجواز يقتضي صحة التقرير وان حرم وصيت
 صح التقرير استحق المعلوم ثم رايت ابن قاسم صرح بما ذكر حيث قال
 وكو قرره صح واستحق المعلوم من رانته وخالف ابن حجر فقال لا يجوز
 ولا يصح توليته انتهى **قوله** حسنة اي حسن الصوت اي لا ينبغي
 صلى الله عليه وسلم اختارا يا محمد ورق حسن صوته ولانه ارفق لسا
 فيكون صلواتهم الي الجابة اكثر انتهى ويستنب ان يكون المؤذن من ولد
 مؤذني رسول الله صلى الله عليه وسلم كبلال وابن ام مكتوم وابن
 محمد ورة وسعد القرطبان لم يكن منهم فمن اولاد الصحابة قاله في المجموع
قوله وكرها من فاسق اذا لا يؤمن ان يؤذن في غير الوقت ولا يؤمن ان
 ينظر الي غورة الناس لكن يحصل باذنه السنة وان لم يقبل خبره
 انتهى ثم مر **قوله** ومحدث قال الشهاب الرمي في حاشية الروض
 مانصه ظاهر كلامه الكراهة للمتيهم وان باح تيممه الصلاة لانه
 محدث عند الشافعي وبه صرح ابن الرفعة وكذا فاقد الظهورين
 والسلس لكن تعليلهم يقتضي عدم الكراهة لهما وهو الظاهر انتهى
قوله وفي الاقامة اعطى اي ولو من اذان للجنب على المعتمد خلافا لمن
 سوي بين اذان للجنب واقامة المحدث فان احدث ولو حدا البكر
 في اذنه استحب اتمامه ولا يسن قطعه ليتطهر ليل يومه التلاعب
 فان تطهر ولم يطل زمنه بنى على اذنه والاستيناف اولى انتهى ثم مر
 وبكرة تمطيط الاذان اي تمديده والتغني به اي التطريب انتهى
قوله والولاين كما انها نعم لا يضر الفصل بين الكلمات بسكوت

او كلام

شان
اشبهت

او كلام يسير ولو غير كسير نوم او غما او جنون لعدم اخلاصه
 بالاعلام ويسر ان يستأنف الاذان في صورة النوم والجنون والاغما
 ويسر الاستيناف في الاقامة في الجمع وكانها لقربها من الصلاة وتاكدها
 لم يسامح فيها بفواصل البنية بخلاف الاذان ولو عطس من ان يحمد الله
 في نفسه وان يوحى رد السلام وتشميت العاطس الي الفراغ وان
 طال الفصل كما هو مقتضى كلامهم فان لم يوحى ذلك الفراغ بخلاف
 السنة كالمكالم ولو لمصلحة انتهى كذا في ثم مر **قوله** ودخول وقت
 لان المقصود منه الاعلام ولا معنى له قبل الوقت مع ما فيه من
 التذلل ليس وانهم كلامه صحت مادام الوقت باقيا وتغييرا بن الرفعة
 بوقته الاختيار لم يمول على بيان الافضل نفسه تبطل مشروعيته
 بفعل الصلاة اي بالنسبة للمصلي في تلك الصلاة كما قاله للجوزي
 انتهى ثم مر ولو اذن قبل الوقت بنية حرم عليه ذلك لانه متعاط
 عبادة فاسدة قال ابن قاسم ويكون صغيرة ويولع في الرد على من قال
 كبيرة انتهى فان صادف الوقت اعتد به ولو من جاهل به على الاوجه
 وهذا بخلاف نحو **قوله** والتمس لتوقفها على النية بخلافه في
 الشهاب بن قاسم وقضية هذا الفرق انه لو خطب الجمعة جاهلا
 بالوقت فتمين انه فيه اجزا لعدم اشتراط نية الخطبة ويجوز
 عدم الاجزا لان الخطبة اشترت الصلاة بل فيها انها بدل عن
 ركعتين انتهى **قوله** فمن نصف الليل شتا كان او صيفا لما صحت
 صلى الله عليه وسلم قال ان بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا
 حتى يؤذن ابن ام مكتوم انتهى قال شيخنا فقيه عصره الشيخ
 حضر الشويري لاجحة في هذا الحديث على كونه من نصف
 الليل اذ ليس فيه ازيد على كونه بليل وهو صادق على جميع اجزا
 الليل الصادق على غير المدعى فهذا الحديث لا يدل للمدعى بغيره
 وقد سالت عنه شيخنا الزيادي في درسه عن ذلك فلم يجبه عنه

عياض

الاعلام والاعلام والاعلام

بلغ مثله لا صناع
تستحقين تماهلات

وتوقف فيه فلبت امل ما قاله **قوله** ويستترط في الموزن والمقيم
الاسلام فلا يصح ان من كافر لان في اتيانه بهما نوع استتراء فلو فعل
الكافر ذلك حكم باسلامه لنتطقه بالشهادتين ما لم يكن عيسويا
لاعتقاده ان محمدا رسول الله الى العرب خاصة ولا يعتد
باذان غير العيسوي الاول فان اعاده اعتد بالثاني اما العيسوي
فلا يعتد باذانه وان اعاده **نعم** ان قال العيسوي
وانتهل ان محمدا رسول الله الى كافة الخلق ونحوه حكم باسلامه
وح فان اعاده اعتد بالثاني ولو ارتد الموزن ثم اسلم قريبا
وان ارتد بعده ثم اسلم ولو بعد طول الفصل جازة اقامته **نعم**
يسن ان يعيد ذلك غيره لان ردة تورث شبهة في حاله انتهى
في ثرم روعه والعيسوية طائفة من اليهود تنسب الى ابي عيسى
اسحق بن يعقوب الاصبراني يعتقد ان محمدا عليه افضل الصلاة
والسلام ارسل الى العرب خاصة كما تقدم **قوله** والخيبر ولو
صيا فيتادي باذانه واقامته الثمار وان لم يقبل خبره بدخول
الوقت ويكره اذان الصبي والفاسق وظاهر ان المراد اذانهما
لغيرهما اما اذانهما لنفسهما فتعين القول باستجابته انتهى بن قاسم
في شرحه **قوله** ولغير النساء الذكورة ولو عبر فلا يصح اذان غير
الذكر **نعم** لو اذن للخنثى فبانت ذكورتها عقب اذانه قالوا
اجزاه كما قاله الاذرع في غنيته ام شرم وقضية قول المؤلف
لغير النساء موزن النساء لا يترط فيه الذكورة فيكفي اذان
امراههن وليس كذلك اذ المرأة لا يطلب منها ان مطلقا
نعم قال ابن حجر ما حصله ولو اذنت لصواحبها ولم ترفع صوتها
لم يحرم وان قصدة الاذان الشرعي ولا الكراهة اخذ
باطلا فلهما انتهى لكن في جوابي الروض للشهاب الرملوي
قاسم في حواشي بن حجر انها متى قصدة الاذان والحكمة

عليها

عليها ام ولو اذنت المرأة للرجال والخنثى او اذن للخنثى للرجال اولئنا في
او للنساء حرم في الصور كلها كما هو ظاهر حرمة النظر ولا فرق في الرجال
بين المحارم وغيرهم كما اقتضاه كلام الشيخين قال الرملوي وهو المعتقد خلافا
لما اشار اليه الاستوي وان قال الشيخان القياس لان الاذان من كلام
الرجال فلا يصح لهم من غيرهم لاسيما ورفعه من الصوت تشبيه بالرجال
نعم لو اذن كل من المرأة والخنثى لنفسه او اذنت المرأة للنساء كان
جائزا غير مستحب اي ولم ترفع صوتها ولا يحرم ولا يشك حرمة اذانهما
بحوار غناها مع استماع الرجل له لان الغنا يكره للرجل استماعه وان
الفتنة والاذان يستحب له استماعه فلو جوزناه للمرأة لادى الى ان
يومر الرجل باستماع ما يفتنى منه الفتنة وهو ممتنع ولا في تشبيهها بالرجال
بخلاف الغنا فانه من شعار النساء ولا يستحب النظر الى الموزن حاله اذا
فلو استغنىته للمرأة لا امر السامع بالنظر اليها وهذا ما ألف لمقصود الشارع
وفارق الرفع هنا الرفع في التلبية بان الاصغاء الى التلبية غير مطلوب
ويؤخذ من قولهم ان في الاذان تشبيها بالرجال وان يستحب النظر
الى الموزن انه لا يحرم رفع صوتها بالقرأة في الصلاة وخارجها وان
كان الاصغاء للقرأة مندوبا وافتى به الوالد رحمه الله تعالى فقد جواز
بكرهه جهرها في الصلاة بحضرة اجنبي وعالوه بخوف الافتتان
انتهى **قوله** ويسن موزنان الماي اقتداء به صلى الله عليه وسلم واستحب
الزيادة عليهما بحسب الحاجة خيبا او حايضا خلافا للسبكي حيث احدث
الجنب والمريض وخلافا لابن التوشيح حيث قال تجيب المايض دون
الجنب ويفرق بين الموزن حيث قالوا بكرهه اذ ان ويين المايض حيث
لا كراهة بان الموزن ومثله المقيم كل منهما مقصر حيث لم ينظر عند
مراقبته الوقت والمجبب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لغيره وهو
لا يعلم غالبا وقت اذانه ويسن ايضا للجماع وقاضي الحاجة لكن بعد
فراغهما ان لو يطر الفصل عرفا والا لم يستحب لها الاجابة والاصح عدم

قال الخبيبي

استجاب اجابة المصلي بالهي مكرهه في حقه فان ارتكب الكراهه
واجاب في التثويب بقوله صدقت وبررة او قال هي على الصلاة او
الصلاة خير من النوم بطلت صلاته وبطل موالة القراءة للفتحة
بالاجابة فيستأنفها جئا ولو كان السامع في قراة او ذكر سن الاجابة
وقطع ما هو فيه او طواف اجابه فيه كما قاله الماوردي وافهم قوله
لسامع عدم استجاب الاجابة اذا علم باذان غيره واقامته ولم يسمع
لصم او بعد قال في المجموع انه الظاهر انها معلقة بالسامع في خبر
اذا سمعتم الموزن وصرح الزركشي وغيره باستجاب الاجابة في جميعه
اذا لم يسمع الا بعينه وهو الظاهر كما يؤخذ من كلام المجموع نعم
اذا لم يسمع الترجيع فالظاهر انه تنس الاجابة فيه لقوله صلى الله عليه
وسلم قولوا مثل ما يقول ولم يقل مثل ما تسمعون ويؤخذ من قوله
معلقة بالسامع انه لا يتوقف الاجابة على فهم قال ابن قاسم وافهم كلام
المصاي النووي ان السامع يجب وان لم يفهم ما يقول وهو ملزم
به ابن الرفعة ولم يطلع عليه الزركشي في حقه ونظر الاستوي في
اجابته لنفسه بناء على ان الخطاب بالفتح يدخل في العموم الواقفة
منه ونوع في وجه البناء على ذلك الذي يحجه غيره انه لا يجب نفسه
اخذ من مقتضى الاحاديث ان ترى ما علقه على ابن حجر واذا سمع
موزنا بعد موزن فالخيار ان اصل الفضيلة شامل للجميع الا ان الاول
يكبر تركه وقال الفرير السلام اجابة افضل الا اذا في الصبح فلا
افضيلة فيما تقدم الاول ووقوع الثاني في الوقت والا اذا في
المجوعة لتقدم الاول ومشروعية الثاني في زمنه عليه الصلاة
والتسليم قال م بعد ذكر ما تقدم ومما عتبه به الباقى ما اذا اذن
الموزن واذا ختلطت اصواتهم على السامع وصار بعضهم وقد قال
بعضهم لا يستجب اجابة هؤلاء الذي اتى به الشيخ عن الذين انه
لا يستجب اجابته **قوله** الا في جميعات هي حي على الصلاة هي على الفلاح

بيان

سنة
يجيب

سنة
والنعم

المؤد

كل

كل واحدة مرتين **قوله** فيقول اي فيقول لاجل ولا قوة الا بالله اي لا تقول
عن معصية الله الا بعصمة الله ولا قوة لنا على الطاعة الا باعنه وانما طلبت
هذا اللفظ من الجيب الخبر الوارد في ذلك ولان الجيبين دعا الى
الصلاة فلا يليق بغير الموزن اذ لو قاله السامع لكان الناس كلهم دعاءات
فمن الجيب فسن للجيب ذلك لانه تفويض محض الى الله تعالى **قوله**
ويقول في الثانية اي وهو التثويب **قوله** صدقت وبررة بكسر الراء
الاولى وحكى فتحها اي ضرورة ابري خير كثير للمناسبة وقد ورد فيه خبر قاله
ابن الرفعة وادعي الدبري انه غير معروف ويحاي عنه بان من حفظ
حجة على من لم يحفظ انتهى **قوله** وفي الثالث هو قوله وكنتي الا قامت
فلو كان يشي لفظ الاقامة فهل يشي السامع يجزى ان يقال نعم ويجزى ان
يجزى منه خلافا من ان الاعتبار بعقيدة الامام او المأموم وقد تعرض هذه
المسألة ابن ك في التجريد وجزم فيها بالاول وعبارته واذا ثني الموزن
الاقامة يتصب لمن سمعه ان يقول مثله انتهى ثم ركن جزم من قاسم
في حقه تراجمه انه يجيب في غير الزيادة ونقله عن الايعاب وقال انه
متوجه جدا انتهى **قوله** ان يصلي ويسلم لما من كراهة افراد احداهما عن
الآخر **قوله** بعد الفراغ من الاذان والاقامة عبارة غير كذلك
وقضيه عدم استجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل
الاذان والاقامة ما لا اذ ان نعم والاقامة فالذي قاله النووي في
التنقيح ونقله الشيخ حمدان عن الشيخ ابي اسحق الشيرازي في كتاب
الصلاة والمبشر في الصلاة على خبر البشرو ذكره القاضي وحيه
الدين عبد الغني في سيرته انه تنس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم قبل الاقامة فقد نظم القاضي المذكور الحال التي يستحب فيها
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه وتبل ما شرع في الاقامة
قوله تقر بها في موقف القامة انتهى وحييل الشمس الشوري عن
ذلك فاجاب بانها سنة فاستدل بما ذكر من المنقول انتهى **قوله**

الشيخ

ثم يقول اللهم صل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا عوفض عنها اليوم ولهذا امتنع الجميع
 بينهما أي الاشد وذو **قوله** رب هذه الدعوة التامة بفتح الدال هي دعوة
 الاذان سميت تامة لتمامها وسلامتها من نقص ينظر في آياتها **قوله**
 والصلوة القايمة أي التي ستقام **قوله** ات اعط **قوله** محمدًا النبي سيدنا
 محمد **قوله** الوسيلة هي منزلة في الجنة وعطف الفضيلة عليها اما عطف
 بيان او اعم وبفلا ان الوسيلة والفضيلة قيتان في اعلا عليين احدهما
 من لولة بيضا يسكنها محمد وآله والاخرى من ياقوتة صفرا يسكنها ابراهيم
 وآله عليهم الصلاة والسلام **قوله** وايضه مقام محمودا هو مقام الشفاعة
 في فضل القضايا يوم القيامة **قوله** الذي وعدته الذي منصوب
 بدل ما قبله او بتقدير اعني او مرفوع خبر مبتدئ محذوف
 انتهى **تمت** تبسب الدعا بين الاذنين والاقامة لما ورد ان الدعا
 بين الاذنين والاقامة لا يرد فادعوا وان يقول المودون ومن
 سمعه بعد اذان المغرب اللهم هذا اقبال ليلك وادبار نهارك
 واصوات دعائك اغفر لي ويقول كما منها بعد اذان الصبح اللهم
 هذا اقبال نهارك وادبار ليلك واصوات دعائك اغفر لي واكر
 الدعا كما في العباب سؤال العافية في الدنيا والاخرة **قوله** وقيل
 انه هو ضعيف والمعتدان الاذان افضل من الامامة وان انضمة
 اليها الاقامة وقد مرنا الكلام على هذه المسئلة مبسوطا **قوله**
 فابعضها ثمانية وقال بعضهم اثنا عشر وقال بعضهم ستة عشر
 وقال بعضهم عشرون والمخلف لفظي وكلام المؤلف فيه اثنا عشر
 ومن عدتها ستة عشر عن الصلاة على الصحب وسلم بالنسبة له صلى
 الله عليه وسلم والقيام لهما ومن عدتها عشرين عن لفظ سلم
 بالنسبة للصحب وبالنسبة لآل والقيام لهما انتهى **قوله** كله او بعضه
 وهو اللفظ الواجب في الاخبار وحاصله انه كالاخر في اقله واكثره
 وليس ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعده كما علم مما مر قال

ابن قاسم ويكره ان يرد فيه على الفاضل والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم لبنائه على التحقيق فان اطاله به عا او غيره ولو عمد الى تبطل صلواته
 ولم يسجد لله سجدة واحدة فاقول القاضي بالطلاق نعم لو فرغ المأموم قراءة ما
 طلب منه قبل فراغ الإمام من الصلاة على الآل وتوابعها وفاقالما افتني به
 شتيها الشهاب الرمي انتهى **قوله** ثمانية الصبح اذا كانت او قضاء أي اعتدل
 الركعة الثانية أي بعد الذكر الراتب كما ذكره البيهقي ونقله عن النص
 ومثله في العدة فخره قال في الاقل يدويك حمل الاول على المنفرد واما من
 مر والثاني على خلافه انتهى ثم رقلت وصريحه ما نقله بن سميع للحمل
 المذكور وعبارته قال جمع ونص عليه في المختصر واعتد بن الرقعة والاذني
 وغيرها بعد قول سمع الله من حمد ربنا للسلام لا غير وان رضى المحصو
 انتهى بحروفه ولا يجزي القنوت قبل الركوع وان صح انه صلى الله عليه
 وسلم قنت قبله أيضا لان رواية القنوة بعده اكثر واحفظ فهو اولي
 وعليه دون الخلاف الراشدون في التنزيل الروايات عنهم واكثرها
 وخالف الصبح غيرها في اختصاصها بما ذكرنا شرفها ولأنه يوزن لها
 قبل وقتها ويتنوب لها وهي اقصر الفرائض فكانت بالزيادة اليقاه
قوله بان نزل بالمسلمين الخ أي ولو واحدا كما يجتهد جمع لكن انشطرط
 فيه الا سنوي تقدي نفعة كاسر العالم والشماع وهو ظاهر ومن
 النازلة للمؤمنين من عدمه ولو من المسلمين كما هو ظاهر والقط ولجراذ ونحوها
 كالواو كذا الطاعون اخذ من انه صلى الله عليه وسلم دعي بصرفه عن
 اهل المدينة وبه ائقي به الشهاب الرمي خلا فالقول الا ذرعي المتحد عند
 المتعلق وقوعه في زمن عمر ولم يقتلوا له ويمكن ان يجاب بانهم اغاثر كوده
 ايتار الطلب الشهادة فان قلت حيث كانت شهادة فكيف يطلب
 رفعها خصوصا ولم ينقل عن السلف انهم قتلوا كما سبق قلت
 شهادة من مائة به لا يمنع كونه نازلة يطلب رفعها كما اننا قنت عند نازلة
 العدد وان حصلت الشهادة لمن قتل منه بل هذه هي الشهادة
 العظمى لو وقعها في جهاد الكفار في بعض الصور وعدم نقله عن السلف

رون

لا يلزم منه عدم الوقوع انتهى ويستحب مراجعة الامام الا عظم وتاييد
 بالسنة الحوام فان امر به وجب وبس الجهر به مطلقا لامام والمنفرد
 ولو سرية كما اتي به الوالد رحمه الله تعالى **قوله** في سائر الصلوات اي
 باقي الصلوات المكتوبة تنجزه النقل ولو عيدا او استنساوا والمنذورة
 فلا يبس فيها ويظهر كما قاله الشيخ كراهته مطلقا في صلاة الجنازة لبناها
 لها على التحفيف انتهى ثم روي اقتصاره في نقل الكراهته في الجنازة
 فقط يقتضي عدم الكراهة في غير حاس النوافل والمنذورة وهو كذلك
 فقد قال الدميري ونقله ابن حجر ايضا انه ان قنت فيها لئلا تتركه
 والا كره انتهى **قوله** ولكن ليس هذا من البعاض اي فلا يطلب تركه
 عسلا عالما بالتكريم بطلت كراهته او بعضا عدا وسهوا سجود السهو
 حتى لو سجد لتركه عامدا عالما بالتكريم بطلت صلاته او ناسيا او جاهلا
 لم تبطل ويطلب له سجود السهو **قوله** وهو اللهم اهدني فيمن هديت
 تطلق الهداية بمعنىين احدهما الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب
 والثاني خلق الاهتداء في القلب والاول مشترك بين الله وغيره كالانبياء
 والاوليا وسائر الدعاة الى الله تعالى والثاني يختص بالله تعالى فينبغي
 ان يكون المراد هنا الثاني او مجموع الامرين لا مجرد الاول لانه لا
 لا يستلزم حصول المراد انتهى **قوله** وان لا يبدل من **قوله**
 واليت ولا يعز من عادية اي من عاديته ورضيت عنه واصطفيته لا يجعل
 له ذلة ولخطا دينية وان من عاديته اي ابعدته ورفعت حجاب
 السترة عنه لا يحصل له عزة ولا رفعة وانما هو في رتبة الاخطا وبذل
 ويعز بفتح الياء فيها وكسر الذا في الاول وكسر العين في الثاني قال ابن سم
 هذا هو الوارد عن العلماء ومن قال غير ذلك فقد وهم لان القنوة
 اذا اشرع فيه تعين اتباع ما ورد لا السنة انتهى والماصل ان في مضارع
 عز المضاعف كسر العين وفتحها وضمها لكن مع اختلاف المعاني فاذا
 كان عز بمعنى قل او عز ضد الدل او عز بمعنى عظم او عز بمعنى كرمته

والجنازة اه قد يوجب على الخطيب
 ولو عيدا او استنساوا او منذورة
 في الصلاة الجنازة

عليها

عليها مضارعة فيها مكسور العين واذا كان عز بمعنى صعب
 فتحة عينه وهذه الافعال الخمسة لازمة واما عز المتعدي فمضارعه
 مقصوم العين تقول عزه يعزده وقد نظم السيطوي ذلك فقال
 عز المضاعف ياتي في مضارعه، تثليث عين بفرق جاشهورا
 فكلما وضد الدل مع عظم، كذا كرمت علينا جاكسورا
 وما كرم علينا الحالا اي صعبت، فاقم مضارعه ان كنت تحيرا
 وهذه الخمسة الافعال لازمة، واضم مضارع فعل ليس مقصولا
 اعزرت زيدا بمعنى قد غلبه كذا، اعتته فكله اذا ما ثورا
 وقل اذا كنت في ذكر القنوت اذا، يعز يارب من عاديته مكسورا
قوله تباركت ربنا وتعاليت قال في الروضة وقد جات في رواية البيهقي
 وبعده فلك الحمد على ما قضيت استغفرك واتوب اليك زاد في الروضة
 قال جمهور اصحابنا لا يابس هذه الزيادة وقال ابو حامد والبند بن يحيى
 واخرون مستحبة وعبر عنه النووي في تحقيقه بقيل ام ثم رقلت
 وظاهر هذا انه اذا اسقط هذه الزيادة من القنوة لا يسجد لتركها
 اذ قول الجمهور لا يابس هذه الزيادة من القنوت لا يسجد يشعرب ذلك
 ويضعف القول بالاستحباب اذ قاعدة الرملي انه اذا ذكر في مسالت
 خلافا ولم يربح الثاني يكون عنده ما ذكره او لا خصوصا وقد ذكره
 في التقييد بقيل المشعر بضعفه وعاتق رص به الشيخ صالح الملقيني
 حيث سأل الطبري فقال له لو ترك هذه الزيادة او كلمة منها هل
 يسجد السهو فاجابه بقوله لا يسجد لتركه انتهى **قوله** وبس المنفرد
 وامام قوم محصورين الى ويس ايضا لامام ان ياتي بلفظ الجمع بان
 يقول اللهم اهدنا الى ما روي عن البيهقي في احد روايته وخلا علي
 الامام وعلاه النووي في اذكاره بانه يكره لامام ان يخص نفسه
 بالردا لغيره لا يوم عبد قوما فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل
 فقد خانهم رواه ابو داود والترمذي وحسنه **قوله** مستثنى

بلغ

ماورد النص به لحذر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اكبر في الصلوات
يقول اللهم نقني اللهم اغسلني الدعا المعروف وثبت ان دعاه صلى الله
عليه وسلم في الجلوس بين السجدين وفي التشهد بلفظ الا فراد ولم
يفرق الجمهور التفرقة بين الامام وغيره الا في القنوت فليكن
الصحيح اختصاص التفرقة به دون غيره من ادعية الصلاة ففقوا الغزالي
يستحب للامام ان يدعو في الجلوس بين السجدين وفي السجود والركوع
بصيغة واحدة يستحب في القنوت مردود وكان الفرق بين القنوت
وغيره ان الجميع مأمورون بالدعاء بخلاف القنوت فان المأموم
يؤمن فقط **قوله** ان يقول بعبارة قنوت عمر فان اقتصر عليه
كان حسنا لكن الاول احسن ولا يتعين واحد منهما الا اذا السنة الا
اذا اشرع فيه اذ يكفي دعا وثنا او اية تنوي القنوة بها وتضمنت دعا
وثنا كآخر البقرة فان لم تضمن ذلك كتبت يد او لم يقصده بها لم يجزه
ويكره اطالة القنوت كالتشهد الاول ولا تبطل بتطويله ولا يقال
قياس امتناء تطويل الركن القصير عدم بطلانها لانه محمول على
غير محل القنوت مما لم يرد الشرع بتطويله انتهى **قوله** وقد ذكرته في
شرح التنبيه وغيره وهو اللهم اننا نستعينك ونستهديك ونؤمن بك
ونتوكل عليك ونسئ عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع
ونترك من يفرك اللهم اياك نعبد وراك نصلي ونسجد واليك
نسعى ونحfid نرجو ارحمتك ونخشى عذابك ان عذبك الجذب الكفار
صالح انتهى **تميم** بين رفع اليدين في القنوت وفي ساير الادعية
اتباعا كما رواه البيهقي باسناد جيد وفي ساير الادعية الثبوت
وغيرهما وانما طلب الرفع فيه دون غيره من ادعية الصلوات
كرب اغفر لي وارحمني الى لان ليد به فيه وظيفة ولا وظيفة لهما
في القنوت فطلب لهما وظيفة وهو الرفع وتحصل السنة برفعهما
متفرقتين وملة صفتين وسوا كانت الاصابع والراحة مسوئتين ام

الاصابع اعلم منها قاله ربعه ما ذكر والضابط ان تجعل بطونها الى السما
وطورها الى الارض وخبر كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء
من الدعا الا في الاستسقاء او محول على رفع خاص فان دعي برفع بلا
ونحوه جعل ظهر كفيه الى السما والوجه ان غاية الرفع الى المنكب الا
ان اشتد الامر ويرفع بصره الى السما في غير الصلاة اما فيها فينظر
الى يديه والصحيح لا يسن ان يمسح بيديه وجهه بعد الدعا في الصلاة اما
خارجها فالذي جزم به في التحقيق استحبابه وخرج بالوجه الصدر فلا
يستحب قطعا كما في الروضة بل رض جماعة على كراهته ويستحب للامام جهتين
مطلقا سرية كانت الصلاة كان قضي صبحا او جهريه اما المنفرد
فيسر به قطعا وان المأموم يؤمن للدعا ومنه الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم كما صرح به المحب الطبري خلافا للغزالي ولجو جري ولا يعارضه
خبر رغم انف رجل ذكرت عنده فلم يصل على لان طلب استحباب الصلاة
عليه بامرين في معنى الصلاة عليه وان يقول المأموم الثنا سرا وهو من
فانك تقضي اليه او يستمع لانه ثنا وذكر لا يليق به التامين والمشاركة
اولى كما في الجوه والوجه انه اذا شاركه ان يجهر به كما اذا ساله
او استعاذ من النار قال في الاحياء وتبعه القولي او يقول اشهد او صدقة
وبررت او بلى وانا على ذلك من الشاهدين او ما اشبه ذلك انتهى
ويفرق بين بطلانها بصدقة وبررت في اجابة الموزن وعدمه
هنا ان هذا متضمن للثنا فهو المقصود منه بطريق الذات بخلافه
ثنا وهو معنى الصلاة خير من النوم وقرق الشهاب البرملي ايضا بان
اجابة المصلي للموزن مكروه بخلافه هنا فان المأموم يبين في حقه
مشاركة الامام في الثنا والمحقق به انتهى وهذا كله ان سمعه فان لم
يسمعه او سمعه ولم يفهم قنت استجابا سرا موافقة كما يمشركه في الدعوة
والا ذكار السر انتهى **ملخصا قوله** فلا يجبر تركها بالسجود بل يمنع حتى لو
سجد مع علم التحريم بطلت صلواته فان كان ناسيا او جاهلا لم تبطل

ويسجد للمسهو **قوله** وعند الهوى الى الركوع لكن يسن ابتداء الرفع وهو قائم
 من ابتداء تكبيره فاذا اكفاه منكبيه اغنى قاله في المجموع قال في الاقليد
 لان الرفع حال الاغتنام بعد الركوع انتهى ودليل الرفع الاتباع رواه
 الشيخان بل رواه البخاري عن سبعة عشر صحابيا وغيره عن اضعاف
 ذلك بل لم يصرح عن واحد منهم عدم الرفع ومن ثم اوجبه بعض اصحابنا
 ابن حجر من عند قوله بل رواه **قوله** وعند الرفع منه اي مع ابتداء
 رفع راسه من ركوعه مبتدأ رفعهما مع ابتداء رفعه ويستمر الى انتهائه
 للاتباع رواه الشيخان **قوله** بان يقبض اليه لا يبعد في قطع كف يمينه
 مثله وضع طرف الزند على يساره وفي قطع كفاه وضع احد الزنديين
 عند طرف الاضغوت صدره ولا يترك ذلك سقوط السجود على اليد
 اذا قطع الكف لاحتمال ان المراد هناك سقوط الوجوب بسقوط محله
 دون الاستحباب وايضا فيمكن الفرق انتهى ابن قاسم قلت لعل الفرق
 ان المدار هنا ترك العبث والمحافظة على ما في الصدر ولا كذلك السجود
 فان المراد منه وضع العضو وقد فقد وهذا على التنزل وارضا العنان و
 والا فقد قال ابن قاسم نفسه في حاشيته على ابن حجر فيما لو قطعت يديه من
 الزند وسقط الوجوب قال وهل يستحب اي وضع الزند فيه نظروا ولا
 يبعد ان يسن انتهى قال شيخنا وله وجه فقد قالوا يسن لمن لا شعر
 براسه امراد الموصى على راسه تشبيها بالخالقين وقياسا على ما لو قطع
 الواجب غسله من نحو اليد في الوضوء فانه يستحب غسل ما بقي من
 العضد انتهى قال في المختار الزند موصل طرف الذراع في الكف انتهى **قوله**
 ورسغها هو بالسين افصح من الصاد انتهى في الروض **قوله** تحت صدره
 فوق سرتة والحكمة في ذلك ان يكون فوق اشرف الاعضاء وهو القلب
 فانه تحت الصدر من القلب محل النية والعادة جارية ان من احتفظ على
 شيء يجعل يديه عليه انتهى في الروض **قوله** المفصل كجلس **قوله**
 دعا التوجه اي دعا الافتتاح اي سراسوا كانت الصلاة فرضا

او نقلا الاصل الصلاة الجسدية فلا يتدبر فيها كالمسورة طلبا للتخفيف وسواصل
 على غايب او غير خلافا لابن العاد حيث قال لو صلى على غايب او قرا في
 به لا تنفعا المعنى الذي شرع له التخفيف انتهى ولا يطلب الا ان اتسع
 الوقت ولا يكون مسبوقا او ادرك امامه قاعدا وتقدم معه فان ضاق
 الوقت او كان مسبوقا او ادرك امامه قاعدا وقعد لم يسن له الاستفتاح
قوله تقوده معه فيما ندب له الاتيان به اذ لم يرد به اذ اقع
 معه لفوات وقته بالعود انتهى **قوله** السموات والارض جمع السموات
 وارض والارض وان كانت سبع طباقا مثلها لا تنفعا عنا بالسموات السبع
 دون الارض فان لم تنفع منها الا بالطبقة العليا **قوله** ان صلاتي
 ونسكي اى عبادتي معطفت الشك على الصلاة من عطف العام على الخاص
قوله وبذلك امرت اى بالاخلاص في العبادات والاعتقاد لما روي بان
 الامور كلها احياء وامانة وغير ذلك صادرة عن الباري عز وجل **قوله**
 وان من المسلمين فظم القرآن وانا اول المسلمين ويجوز الاتيان به كذلك
 نظرا للتلاوة من غير اعتقاد معناها الحقيقي لان اعتقاد مكفر وكان
 صلى الله عليه وسلم يقول لانه اول مسلمي هذه الامة انتهى **قوله**
 والرابعة الاستعاذة للقرآنية او بدلهما من نحو ذكر كماله لان المقصود
 ابعاد الشيطان عن عبادته اه **قوله** اعوذ بالله اى اعتصم به والحصى
قوله من الشيطان قال ابن حنبل الحنبلي الشياطين العصاة من الجن
 وهم من ولد ابليس والمردة اعتناهم واغواهم وقال ابن عبد البر الجن
 عند اهل الكلام والعلم باللسان منزلون على مراتب فان ذكروا
 الجن خالصا للواجب فان ارادوا من يسكن مع الناس قالوا امرؤة
 والجمع عار فان كان من يعرض للصبيان قالوا ارواح فان خبت وتغرم
 قالوا شيطان فاذا زاد على ذلك وقوي امره قالوا عفريت كذا في لفظ
 المرجان انتهى وقال شيخ الشيوخ الغزالي الجن حيوان ناطق شفاف
 الجسم من شأنه ان يتشكل بأشكال مختلفة انتهى **قوله** وقيل المرجوم

او نقلا مع امامه
 او نقلا مع امامه
 او نقلا مع امامه

اي لرجله بالشهب وقيل الراجح اي لانه يرمي الناس بالوسوسة **قوله**
 لغير المأموم اي من امام ومفرد **قوله** والخامسة للجهر الخ قال شيخنا
 حضر الشوهرى والاصل فيما ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يجهر بالقرآن في الصلوات كلها في الابتداء فكان المشركون يوذونه
 ويسبون من انزله ومن انزل عليه فانزل الله ولا تجهر بصلواتك
 ولا تخافت بها الاية اي لا تجهر بصلواتك كلها ولا تخافت بصلواتك
 كلها وابتغى بذلك سبيله بان يجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة
 النهار فكان يخافت في الظهر والعصر لانهم كانوا مستعدين في
 هذين الوقتين ويجهر في المغرب لشفطهم فيه بالاكل والعشاء والصبح
 لكونهم رقادا وفي الجمعة والعيد لان اقامتهما كانت بالمدنية
 وما كان للكفار بها من قوة وهذا العذر وان زال لغلبة المسلمين
 والحكم باق لان بقاءه يستغني به عن بيان السبب لانه اخلف عنه
 عذرا اخر هو كثرة اشتغال الناس في هاتين الصلاتين دون
 غيرهما وقد انقصد الاجماع على الجهر فيما ذكرنا انتهى من العمل لابن
 نجيم رحمه الله تعالى انتهى **قوله** ووقع في الجموع الخ اي قال ان الخنثي
 يسر بحضرة الرجال الاجانب والنساء **قوله** واجبت عنه الخ من
 اجاب الشمس الرمي ونقض الجواب ان ما قاله في الجموع محمول على
 ما اذا اجتمع الرجال الاجانب والنساء معا انتهى فيستحب اعتماده
 الرمي **قوله** عقب الفاتحة اي او بدله ان تضمن دعاءا قاله
 الروياني فان لم يتضمن دعاء فلا وهذا التفصيل هو المعتمد انتهى
 حشبه زكي **قوله** بعد سكتة لطيفة وضبط بقدر سحبات
 الله والحاصل ان السكتات المطلوبة في الصلاة ستة ذكرها
 ابن حجر وغيره اولها بين التمجيد وعلا الافتتاح وبينه وبين التعمود
 وبينه وبين السئلة وبين اخر الفاتحة وامين وبين امين والسورة
 ان قرأها وبين اخرها وتكبير الركوع فان لم يقرأ سورة بين امين

والركوع

بلغ

والركوع انتهى **قوله** ولو شذبه اي الميم مع المد والقصر وفي لغة المد
 مع الالة فيصير فيه خمس لغات المد والقصر مع التحفيف والتشديد
 هذه اربعة والخامسة الالة لقصد الدعاء لوقا اطلق او شرك بطلت
 صلواته انتهى بن قاسم ونقل عن حاشية زكي على نثر الارشاد عدم
 البطون مطلقا **قوله** ولو قصيرة الخ حاصله المعتمد عند الرمي ومتابعيه
 ان السورة الكاملة افضل من قدرها من غيرها وان الاكثر من غيرها افضل
 من سورة اقصر خلافا لشيخ الاسلام حيث فضل السورة مطلقا **قوله** في
 ركعتين او لنتين ولو متفلا احرم باكثر من ركعتين فان اقتصر على تشهد واحد
 سنت له السورة في الكل او اكثر سنت له فيما قبل التشهد الاول انتهى شمر
قوله اما المأموم فلا يسن له وبين المأموم ان لا يقرأ في الاولتين الفاتحة
 حتى يفرغ الامام منها ولو في السرية نظنه احوش م في صلاة الجماعة ومثل
 ابن حجر وعبارته وبين له في اولتي السرية ان يسكت بقدر فقرات
 الامام الفاتحة ان ظن ادراكها تفقد السورة قبل ركوعه في يشتغل
 بالاداء غير كراهة تفقد السورة على الفاتحة انتهى **قوله** فان لم يسمعها
 الخ من ذلك صبح الجمعة فيسب للمأموم اذا لم يسمع الامام قراءة سور
 السجدة على معتد الرمي وخلافا لشيخنا بن حجر قال شيخنا المور الزمادري
 في الحاشية قد كنت جالسا في المسجد الحرام بعض السنين انا وشخص من
 اصحابنا يقال له الشيخ يحيى القرافي فدخل علينا رجل من جامع القرى يقال
 له الشيخ شهاب الدين الطريفي فقال وقع لي ملبن حجر انه قال لا يسن في
 حق المأموم قراءة السجدة في صبح الجمعة مطلقا وقال لنا ماتقولون
 قلنا ان سمع قراءة الامام لم يقره والا قرأ ثم فت الى ابن حجر في بيته
 وسأله عن ذلك فقال يكره مطلقا وعلوه بعدم التمكن من السجود
 بل هناك وجه بالبطون قلت فاقول في قول المنهاج ولا سور
 للمأموم فان بعد اوكا نت سرية قرأ قال ذلك عام وهذا الخاص
 مقدم على العام ثم لما رجعت من السفر سألت شيخنا بن الرمي

قوله صح

خاص صح

عن ذلك فوافق ابن حجر ثم رجع عن ذلك واخذ بعموم كلامهم انتهى **قوله**
ولو في جهرية وذلك لان العبرة بفعل الامام لا بالمشروع على العقد
انتهى حث زي وشي **قوله** اذ لا معنى لسكوته وكذا ينبغي ان اذا
فرغ من الفاتحة في الثالثة والرابعة او من التشهد الاول قبل الامام ان
يشغل يد عايفها او يقرا في الاولى وهي اولى انتهى بن حجر طوال ذلك بل
يكسر الطابع طويل والحكمة ان وقت الصبح طويل وصلاته تركعتان
فما سب تطويلهما وقت المغرب ضيق فناسب فيه القصار
واوقات الظهر والعصر والعشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة
ايضا فلما تعارض ذلك رتب عليه التوسط في غير الظهر وفيها
قريب من الطوال قال مر بعد ما ذكر ويستثنى كما قاله الشيخ ابو محمد في
مختصره والعز الى عقود المختصر واحيا به صلاة الصبح للمسافرين
المستحب له ان يقرأ في الاولى من اقل يا ايها الكافرون والثانية الاخلاص
انتهى **قوله** وعشا او ساطه ويستحب ايضا قراءة الجمعة والمناقبين
في صلاة عشا ليلة الجمعة كما ورد عند ابن حبان بسند صحيح وقد كان
العلامة السبكي يفعله فانكر عليه بانه ليس في كلام الرافي فرد علي
المنكر بما راي من الورود وكو من مسایل لم يذكرها الرافي فعدم
ذكرها لا يستلزم عدم سنها انتهى من فتاوى الشمس ابن رم
وفي صبح جمعه في اولى الترتيل وفي الثانية هل اتى اي بكالهما وس
المد او مة عليهما ولا نظر لكون العام معتقد وجوبهما خلافا
لمن نظر الى ذلك وشمل ما لو كان اما الغير محصورين فان ضاق الوقت
عن قراءة جميعهما قرا ما امكن منها ولو اية السجدة وكذا في الاخرى
يقرأ ما امكن من هاتين فان قرا غير ذلك كان تاركا للسنة قاله
الفارقي وغيره وهو المعتمد وان نوزع فيه انتهى شرم ولو قرأ في
الاولى هل اتى وفي الثانية الترتيل وسجد له يضر لان صبح الجمعة
حل السجود في الجملة ولو قرأ في صبح الجمعة بغيره بقصد السجود اي

وسجد فهل تبطل صلاته افي شئنا الرمي بالبطلان وافق ابن حجر بعد مده
ام حث زي تنبيه **قوله** اول المفصل للحجرات على الاصح من عشرة اقوال
وطواله كما قاله ابن الرفعة وغيره كفاف والمرسلات واوساطه
كل جمعة وقصاره كالعصر والاخلاص وسن له ان يقرأ على ترتيب
المصحف لانه توقيفي عند جماعة واجزا دي عند الجمهور لكنه وق
اجماع الصحابة ومن بعدهم عليه وقرانه صلى الله عليه وسلم على
خلاف ذلك لبيان اللوازاما ترتيب كل سورة على ما هو عليه الان في
المصحف فتوقيفي من الله تعالى بلا خلاف وخص الا ذرعي مراعات
ترتيب السورة بما اذا لم تكن التالية لها اطول كالا نقال وبرات
ليلا تطول الثانية على الاولى وهو خلاف السنة وقد يقال لا يرد
على ذلك على كلامهم لان طول الثانية لا ينافي ترتيب المصحف ويقتصر
على بعضها فقد جمع بين ترتيبه وطول الاولى على الثانية انتهى
ومثله في شرم ركن في ابن حجر انه يقرأ السورة بتمامها وان
طالت الثانية على الاولى وعبارته فلو تعارض الترتيب وتطويل
الاولى كان قرا الاخلاص فيها فهل يقرأ الفلق نظرا للترتيب او الكوثر
نظرا للتطويل الا ولى محتمل والا ول اقرب انتهى هذا وقد علمت من
كلام الرمي رعاية الامرين فيقرأ بعض الفلق فليتامل **قوله** عند
ابتدأ المحض من الركوع اي ويده الى الركوع **قوله** والسجود اي ويده
الى سجوده **قوله** ويده الى انتها الجالوس او القيام اي الجالوس بين
السجدين او للتشهد والقيام اي القراءة اي لمجاهلها قال الشهاب ابن
حجر ويده الى السجود او القيام اي او الركوع فيمد الى استقرار
اعضائه وذلك ليلا يجاوز من صلاته عن ذكر حتى في جلسة
الاستراحة فيمد على الالف التي بين الالف والمها كن بحيث
لا يجاوز سبع الفات انتهى قال بعضهم يستثنى صلاة التسييم فلا يمد
في جلسة الاستراحة لطولها بالذكر ثم راي الشمس التثوير



نقل عن الارباع ما ذكر حيث قال ما مضى نعم في صلاة التيميم يقطع
 التكبير فيها اي لا يعمد في الجلوس ويقوم غير مكبر كما جزم به البغوي
 واقره القوي وهو ظاهر ويدل له اطلاق التحقيق انه يكره هنا
 تكبير انت قاله ابن جبر اعجاب انت **قول** ولو قال من حمد الله سمع
 قال في شرح الروض او حمد الله من سمعه انت في اي في اصل
 السنة **قول** وبما فيها قبل لك اي ربنا ولك الحمد والحمد ربنا
 ولك الحمد فتصير اربع صيغتين مع حذف الواو وصيغتان كافي
 الروض وشرحه وهما لك الحمد ربنا ولك الحمد ربنا انت في قال ابن جبر انه مع
 الواو يتضمن جملتين وبلا واو جملته وافضلها ربنا لك الحمد عند
 الشيوخ لانه اكثر الروايات اوربنا ولك الحمد كافي الام بتضمنه انت في
 قال الشهاب العبادي قوله يتضمن جملتين انظره مع ان الصيغ السابقة
 كلها يتضمن الجملتين ما عدا الحمد ربنا انت في **قول** ملني يجوز رفعه على
 الصفة ونصبه على الحال اي ما **قول** وان يزيد الى اي سرا **قول**
 اهل النشاي المدح **قول** والجداى العظمة وقال الجوهرى الكرم
قول احق ما قال العبد هو مبتدأ وقوله وكلنا لك عبد اعترض
 وقوله لا مانع الى خبر المبتدأ الذي هو احق ويختل كما قال ابن الصلاح
 كون احق خبرا لما قبله وهو ربنا لك الحمد اي هذا الكلام احق انت في
 وابتدأ الفاعل واو وكلنا هو المشروران وفي كذا الفقر احذ منها
 فالصواب اثباتها كاصور واده مسام وسائر المحدثين قال النووي وتعقب
 بان النشاي حذرها ويوجب بانه روى عنه اثباتها ايضا انت في **قول** وكلنا
 لك عبد قال الشمس الرملي ومثله ابن حجر في الامداد لم يقل عبيد مع
 انه القياس لان القصدا ان يكون الخلق كلهم بمنزلة عبد
 واحد وقلب واحد انت في قال المدقق العبادي وقد بنى وقف
 في ان القياس ما ذكر مع كون لفظ كلنا مراد به كل واحد بانفراد
 اي كل واحد عبد لك فليتأمل انت في **قول** لا مانع لما اعطيت

صيغتان

ان قلت هذا تنبيه بالمضاف وهو متعين النصب قلت قال شيخنا
 العلامة تفضل الشوبري في حاشيته على التخرين كما سمعنا من لفظه
 ان اسم لا اذا كان مضافا او شيئا بالمضاف ينصب وينون الا اذا علق
 عن فائدة ينون من ان المضاف وهذا منه اذا التقدير لا مانع اي يمنع
 او يمنع على طريقة البغداديين من ان المضاف والمشببه به كل منهما
 ينون على الفتح انت في **قول** ولا ينفع ذلك في الجملتين ولا في قوله
 ويروي بالسري وهو الاجتهاد اي لا ينفع ذلك في الذي احفظه في الاخرة
 وانما ينفع طاعتك انت في **قول** وتجهر الامام بسم الله من حمده
 ظاهره وان لم يجز اليه بدليل قوله ويسر ربنا لك الحمد وقوله ويسر
 غيره بهما وهو ظاهر عبارة شرح الروض حيث قال وتجهر الامام والمبلة
 قال في شرحه ان احتيج اليه للاعلام بالتمتكال الامام انت في الضمير في
 اليه عايد للمبلة وعبارة الرمي في جهر الامام والمبلة بكلمة التسميع
 ان احتيج اليه التزم ويمكن رد هاتين اسبق فيجعل الضمير في اليه راجعا
 للمبلة لكن قال شيخنا الضمير راجع الى التسميع وبناعليه انه اذا لم يجز
 للتسميع اسريه الامام ايضا فليتأمل قلت وما قررت به كلام المؤلف
 والروض ومن ان الضمير عايد للمبلة صرح به الشهاب العبادي
 في شرح الكتاب حيث قال وتجهر الامام ومثله مبلة احتيج اليه بسم
 الله من حمد ويسر عابده ويسر الامام والمنفرد بالمبلة انت في حروف
 فالضمير في عبارته في اليه عايد الى المبلة ضرورة **قول** ويسر بهما
 اي بالتسميع والتحميد وهذا صريح في سن الجملتين للامام والمأموم
 والمنفرد ولا يراد على ذلك خبرا اذ قال الامام سمع الله من حمده
 فقولوا ربنا لك الحمد اوربنا ولك الحمد اي مملعة من سمع الله من
 حمده وانما اقتصر على ربنا ولك الحمد لانه كان يجهر بسم الله من حمد
 فتبعه الناس وكان يسر ربنا لك الحمد فله يسمعون غاليا
 فنبههم عليه انت في شرحه **قول** يستحب ان يزا بعد ربنا

للك الحمد وقبل قوله ملء السموات الخمد الكثير اطيبا مباركا فيه
 ذكره النووي في تحقيقه قال ابن قاسم ويد له ما صعد الله صلى الله
 عليه وسلم سمع رجلا يقولها وراة في اعتداله فلما انصرف قال
 من الحكام قال انا قال رايت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها اليهم
 يكتبها اول انتهى قال م ر واغرب النووي في مجموعته فقال لا ينبغي لامام
 علي ربنالك الحمد الا برضى المامومين وقول ابن المنذر رايت
 الشافعي خرق الاجماع في جمع المامومين بين سمع الله لمن حمده
 وربنا لك الحمد مردود اذ قال بقوله عطاوا بين سبشرين واسحق
 وابو بردة وداود وغيرهم انتهى **قول** سبحان ربي العظيم ويستحب
 زيادة وحده ثلاثة واصل السنة مرة واحدة في المال ثلاث
 ثم خمس ثم سبعة ثم تسعة ثم احدى عشر وهو الاكمل المنفرد وامام محصورين
 بشرطهم اما غيره فلا ينبغي على الثلاث اى يكره له ذلك للتخفيف على
 المتقدمين انتهى ثم روعبارة الشهاب العبادي والتسبيح نحو سبحان
 ربي العظيم وحده واقله تسبيحة واحدة ولو سبحان الله او سبحان
 ربي الاعلى انتهى **قول** اللهم لك ركعت قدم الظرف هنا واخره مع
 قوله خشع لك سمعي الامل هذا من نكتة سالت شيخنا عن ذلك
 فاجابني بان هذا امر اتباعي قلت قصدى نكتة من حيث المعنى
 فقال لطف الله بنا وبه يمكن ان يقال العبادات من المتشركين لغير
 الله بجميع ذانهم قدم الظرف لقصد الرد عليهم اذ تقدم المعمول
 بفيد الحصر والاختصاص ولما لم يحصل العبادات منهم بالخشوع
 بالسمع ونحوه لم يجز ان تغترب بل بقي علي اصل تاخير المفعول انتهى
 ما قاله وهو مكان من الدقة والنفاسة **قول** وعصبي وبعده
 وشعري وبشري وفي اخره لله رب العالمين كما في الشرح والروضة
 والمحرم انتهى قد مضى بكسر الميم وسكون اليا قال في الروضة وهذا
 مع الثلاث افضل من اكل التسبيح كما في الركوع وبه صرح ابن حجر

لما كانت ٩

قوله

قول وصورة اي جعل له فاوعينين وانفا واذنين وراسا ويدين وبطن
 ورجلين الي ذلك وفعطف التصوير على الخلق مغايرا انتهى **قول** وشق
 سمعه وبصره ويستحب ان يزيد بعد ذلك قبل تبارك بحوله وقوته
 ثم يقول تبارك الله **قول** تبارك الله احسن الخالقين ويستحب كما في
 الروضة ان يزيد على ما ذكر سبق قدوس رب الملائكة والروح قال
 في المجموع وكذا اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله اوله واخره غلايته
 وسره اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك وبعفوك من عقوبتك وبك
 منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت علي نفسك وياي الماموم بما يمكنه
 من غير تخلف انتهى قال شيخنا اي بقدر ركن فيما يظهر وقوله سبع اي
 كثير التزديد عما لا يليق ومعنى قدوس اي الباطل في الطهارة والمراد بالروح
 جبريل وقيل ملك له الف راس في راس مائة الف وجه في كل وجه مائة
 الف فم في كل فم مائة الف لسان يسبح الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق
 من الملائكة يرون الملائكة ولا تراهم فلم للملائكة كالملائكة لبني ادم
 انتهى ديري **قول** فاكثر واكثر فيه الدعاء قال م وتخصيص الرافي وغيره
 الدعاء بالسجود يفهم انه لا يشترع في الركوع وليس كذلك بل هو في السجود
 أكد انتهى **قول** والحكمة في اختصاص العظيم بالركوع والاعلى بالسجود
 هذا من حيث المعنى واما من حيث الدليل فقد ورد عن عتبة بن عامر
 انه قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجعلوها
 في ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم
 انتهى **قول** فجعل الابلغ اي وهو الاعلى مع الابلغ اي هو السجود ومن الحكم
 للتخصيص انه لما ورد اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
 فربما يتوهم قرب مسافة ففسح سبحان ربي الاعلى اي من قرب المسافة
 زاد في التحقيق وغيره وحده انتهى **قول** اصابع اليدين اي الكفين **قول**
 على الخدين اي المعنى علي اليمين واليسرى علي اليسر **قول** في الخلووس بين
 السجدين وكذا جلسته الاستراحة كما قاله ابن قاسم **قول** بان لا يفرج

بينهما ولا يقضيهما بل يضعهما منشورة **قول** لتتوجه كلها إلى القبلة ولا
يضر انعطاف رؤسها إلى الركبتين كما قاله الإمام وتبعه النجاشي وان أنكره
أبي يوسف بأنه يجزئ بتوجهها للقبلة انتهى ابن قاسم **قول** وهي التي تلي الأبراهيم
سميت بسبعة لأنه يشار إليها للتوحيد وتسمى أيضا السبابة لأنه يشار إليها
عند الحاجة والسبب انتهى وانما خصت بذلك لأن لها نوع اتصال بمناط
القلب فكانها سبب لحضور **قول** ويدعم رفعها أي إلى السلام قال ابن قاسم
قال الشيخ نصر يعني المقدسي ولا يضعها بل تستقر مرفوعة إلى السلام انتهى
قال الشمس الشوبري ولا يقال المعنى الذي رفعت له قد انقضى فكيف
بقي رفعها لا نأقوله لاسلام انقضاؤه لأن الواضع عليها المداوم من ثم طلب
استحضاره ذلك لمزيد الاخلاص إلى تمام صلاته لتكون خاتمتها على تمام الأحوال
وأكلها وصرح كلام الشيخ نصر المقدسي أنها تبقى مرفوعة إلى القيام أو السلام
وما جئته جمع متاخر ومن أعادتها خالف المنقول انتهى **قول** ولا يجزئها
للاتيان وقيل ليس للاتباع أيضا والاتباع الثاني رواه أبو داود والمثبت رواه
البيهقي قال العلماء وقد موافق الثاني على المثبت عكس القاعدة لما قام عندهم
انتهى ومما قام عندهم في ذلك ان عدم التحريك النسب بالصلاة المطلوب
فيها سكون الأعضاء والخشوع الذي قد يذهب به أو يضعفه التحريك
على أنه يمكن حمل رواية التحريك على رفع لا تكرير معه قال ابن قاسم
وبويده ان فيه جمعا بين الخبرين انتهى **قول** فلو حركها كره ولم تبطل
صلاته وقيل يحرم وتبطل به الصلاة انتهى فتلخص لنا في المسألة أربعة
أقوال لكن قولنا مبنيان على القول الثاني ونقصيلها عدم التحريك
وهو الراجح التحريك وهو المرجوح وإذا قلنا بعدم التحريك قيل إذا مررت
كره ولم تبطل وهو الراجح وقيل يحرم وتبطل به الصلاة انتهى **قول** وجلوس
الساهي أي ان قصد السجود للسجود أو أطلق فان قصد ترك السجود
تورك **قول** ويلصق ضبطه شيخ الإسلام بالقلم بضم التحتية انتهى
مشب **قول** في الجلسة الأخيرة أي التي يعقبها سلام ومثله في ذلك

سجود التلاوة والشكر خارج الصلاة فالسنة فيها التورك وأفهم عدله
الأقراش والتورك من الريبة أنه لو تعسف كيف شأنا وهو كذلك قال
القفال ولو قعد على الأرض ورفع رجله جاز انتهى وينبغي كراهة ذلك
كالومد صافانه مكروه كافي شرح المهرذب ويكره الاقعا غير المسنون
وهو ان يجلس على وركيه أي أصل فخذه ناصبا ركبتيه انتهى وهذا
بخلاف ما لو وضع ركبتيه على الأصل ورفع فخذه ونصيرها ولو جلس
بمقعدته على الأرض فانه لا يكفي خلافا للقفال حيث قال بالاجزاء
وعلمه بقوله لأن وضعه المقعدة سنة وتعقبه الزركشي بقوله
ومقتضى قول الإمام في الاقطع انه يلزمه ذلك لأنه اقرب إلى القيام
ان لا يجلس عن القعود انتهى أما الاقعا الاخر وهو ان يضع ركبتيه
وأطراف أصابعه رجله على الأرض واليابه على عقبه فهو سنة في الجلوس
بين المجديتين وصرح الاستوي بكرهته فيما عدا الجلوس بين
المجديتين بل قال الجويني انه حرام في ذلك لكنه شاذ نعم ولحق
بعضهم به جلسة الاستراحة وكل جلوس وقصير والجلوس مستحبيا
خلاف السنة ولحق ابن الرفعة ان الاقعا المكروه ان كان في
سنة كجلسة الاستراحة منه ثوابها لأن السنة لا تنال المكروه
وفيه نظر لأنه ذو وجهتين انتهى ابن قاسم **قول** والتسليم الثانية
أي وان تركها الإمام فتسن للماموم **قول** على المشهور في الروضة أي
من أقوال ثلاثة وعبارة الروضة وتسليم ثانية على المشهور
وفي قول قد يم أن قل القوم ولا لفظ عندهم ولا فتسليمتين فإذا
قلنا يسلم واحدة جعلها تلقا وجهه انتهى قال في المجوع واجاب
أصحابنا عن أحاديث التسليم بثلاثة أجوبة أحدها انها ضعيفة
الثاني لبيان الجواز الثالث ان رواية التسليمتين زيادة من ثقة
فوجب قبولها انتهى **قول** وان تكون الأولى يمينا والأخرى شمالا
فلو سلم التسليمتين عن يمينه أو يساره أو تلقا وجهه اجزاه

عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة الحيا والمات ومن
فتنة المسيح الدجال اللهم اني اعوذ بك من المات والمفرم اللهم
انظمت نفسي ظمأ كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي
مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم وقوله وما اخرقة
اي اذا وقع تغفره لان طلب غفران الذنوب قبل وقوعه محال
وقوله المسيح هو بل حال الحمل على المصروف وتمنع الترجمة
عن الراعي والذكر الواردين في محل القادر على العربية فان ترجم
والحالة ما ذكر بطلت صلاته وخرج بالوارد الدعا المختار
والذكر المختار فانه لا يترجم عنها مطلقا قال في متن الروض
وشرحه وتبطل بدعا مختار بالجمية ومثله الذكر كما ذكره
الرافعي انتهى ونقل ذلك مروزا دعي البطالان الحرمية علي
الفاعل انتهى **فصل** فيما يختلف فيه حكم الذكر ولا يفتي في
الصلاة **قوله** والمرأة تخالف الرجل اسند الخالفة الي المرأة مع
تحقق مخالفة كل لاخر لان الرجل هو الاصل لشرفه انتهى ابن
قاسم **قوله** لا يتابع فيهما رواد في الركوع الترمذي وفي السجود
الشيخان **قوله** والثاني انه في نسخة بدون انه **قوله** عن فخره
في السجود اي والركوع قياسا على السجود **قوله** لتبنيه امامه
لا مثل بثلاثة امثلة لا متارة الي ان مانابه في الصلوات
امانندوب كالمثال الاول او مبال كما لا يذن في دخول الدار
او واجب كاذار الاعى **قوله** ولا بان قصد الاعلام او
اطلق بطلت صلاته قال ابن قاسم جواز في المبال ونديا في المدوب
ووجوب في الواجب انتهى **قوله** والعورة ما بين الهبرة والركبة
هذا من لفظ الحديث **قوله** بان تصفق ضبطه شيخ الاسلام
بالقلم بضم الفوقية انتهى **قوله** بخضرة الرجال اي جنسهم ولو كان
واحد بحيث لا يسمعها من يحضرها منهم والاكره **قوله** فان

فعلته

فعلته بل او غيره من الكيفيات المذكورة وانما اقتصر بعضهم على
صورة ضرب البطن على البطن لانهما تقصد للعلب غالبا **قوله**
مع مخالفتها للسنة وقياس ما ذكر من ان المرأة تجهر بالقراءة اذا
خلت عن الرجال الا جانب انها تسبح وهو الاوجه كما قاله
شيخ مشايخنا تعالى الله عن السوء لان التسبيح من جنس
الصلاة ولا نها انما امرت بالعدول عنه الي التصفيق خوفا للفتنة
وهو منتف في ما ذكر لكن نازع في ذلك بن العاد وتبعه غيره فارقا بان
اصل القراءة مندوب بخلاف التسبيح للتنبيه وقضية كلام المصنف ان
تصفيق المرأة المختار اليه في الاعلام لا يضر وان كثر وتوالي وهو
ما في الكفاية ووجهه انه مندوب اليه وافق به شيخنا الشهاب
الرملي ورفق بينه وبين رفع المار وانقاذ نحو الغريق بان الفعل
فيه خفيف فاشبه نحو تحريك الاصابع في سحبة والحك للمرجب بخلافه
في دينك انتهى ولا وجه ان تصفيق الرجل كذلك ويؤيده ما ورد
ان الصحابة كانوا جاهلين بامتناع الكثير والمتوالي لان الكثير من
الفعل مبطل ولو مع الجهل كما سيأتي ولا احتمال ان الكثرة باعتبار
المجموع باعتبار كل شخص لانه خلاف الظاهر انتهى ابن قاسم هذا
وعبارة الرملي تفيد ان المرأة تصفيق مطلقا انتهى **قوله** والاولى
حصل الاول لمقد تقدم ان الشيخ اعتمد في باب الشروط فلما حجة
الي اعادته **فصل** فيما يبطل الصلاة **قوله** اي النطق
بكلام البشري بشرط ان يسمعه معتد له السمع كما في قرأت
الجنب والقراءة في الصلاة فان سمعه حديد السمع دون معتد
له لم يضر كما استقر به الشهاب ابن حجر وظاهرة انه لو نطقه
بده مثله بطلت صلاته قاله بعض شيوخنا رايت الشيخ سعد
الدين العسقلاني نقل بها من نسخة عن شيخه الشهاب
الرملي انه قال ان كان نطق العضو اختياريا يضر والا فلا

بلغ مقابلة

انتهى قال شيخنا وهو ظاهر لانه صار كمن له لسانان وينبغي
عليه بقية الاحكام كتعليق طلاق وغيره وتنجيز وعتق وبيع
وشرا انتهى **قوله** ام لا كمن اخذ بعضهم بظاهر كلامهم صحتا
فافتي بالبطالان بزيادة يا قبل ايها النبي في التشهد لكنه بعيد
لانه ليس اجنبيا من الذكر بل بعد منه ومن ثم افني شيخنا
بان لا بطلان به انتهى ابن حجر **قوله** او حرف مفهم بخوف من الوقاية
فلا يكون مفهما اذا كان من الوقاية فاذا لاحظ كونه من الوقاية
بطلت مطلقا سواء قصد ذلك المعنى ام لا بل لو قصد مع تلك
الملاحظة به غيره كان الامر كذلك في البطلان على الاقرب
لانه باعتبار تلك الملاحظة يفهم في نفسه اما اذا انطلق به غير
ملاحظ ما ذكر بان اخذه من قرطاس فلا بطلان ما لم يقصد
به الا فهم ومثله ما اذا لم يلاحظ الاخذ بالكلام الصوت فلا
مطلقا هكذا يفهم هذا المقام انتهى شب قال الشهاب ابن قاسم
وضح بالكلام الصوت فلا بطلان به كما افني به السليقني فقال
ولا تبطل صلاة الاخرس المصروع بشفتيه سواء افهم كلامه لفطن
او غيره بشرط ان لا يظهر من ذلك حرفان او حرف مفهم واذا
نهق نهيق الحمار او وصل كالفرس او حاك شيئا من الحيوان من
الطير وغيره ولم يظهر من ذلك حرف مفهم او حرفان لم تبطل
الصلاة انتهى ما قاله ابن قاسم **قوله** اجابة النبي في حياته ليس
قبيل بل بعد موته كذلك ولا فرق بين الاجابة بالقول او بالفعل
قل او كثر حيث كان يبطل منه صلى الله عليه وسلم اما اجابة
عيسى فلا تجب لكن تسن وتبطل به الصلاة كما ذكره ابن قاسم
وقال بعضهم تجب اجابة بقية الانبياء وتبطل الصلاة وقال
بن سم في عواشي النهج وكذا الاستدبار المحتاج اليه واذا انتهى
عرض النبي صلى الله عليه وسلم اتم الصلاة فيما وصل اليه

وليس

وليس له ان يعود لمكانه الاول فلو كان اماما وقد تضرع عن القوم
بسبب الاجابة هل له ان يعود لمكانه الاول ينبغي كما قاله من ران
لا يعود ويتعين عليهم مفارقتة واقول فياس ذلك ان تتعين
المفارقة بمجرد احتمال خلافة لا احتمال ان يامر النبي صلى الله عليه
وسلم الجهم بالعود اليهم لمكانه الاول فلمهم الصبر لتبين الحال انتهى
ما قاله ابن قاسم قلت هذا كله اذا لم يصح لهم النبي صلى
الله عليه وسلم او يغير موامنه الامر بانتظارهم له ولا اي انتظار
ممنوع واما اجابة الابوين فتقتنع في القرض مطلقا ولا تجب
في نقل لكن ينبغي كما قاله ابن قاسم ان تسن ان تاذي بصدورها
تاذي ليس بالهين **قوله** والتلفظ بقرية كذا روعتق دخل
تحت الكاف الوصية والصدقة وسائر القرب وبذلك
يخشى الاسنوي هذا والمعتبر عند الشيخ الرملي انه لا يثبت
الا النذر اذا كان للتبر رنا جزا كنه على كذا فان كان نذرا
لجان بطلت الصلاة كذا حنه او معلقا كان شفا الله من رضي فله
على كذا بطلت صلاته ايضا وفرق بين النذر وغيره بان
الصدقة لا تتوقف على لفظ والتلفظ بها في الصلاة غير محتاج
اليه والنذر يخول الله على كذا مناجاة الله لتضمنه ذكر اوله
كذلك الاعتناق والوصية نحو عدي صر ونحو فله ان بعد
موت كذا فانه تبطل الامانة فيها وانما هو ازالة ملك فاشبه
الطلاق المستحب في الصلاة فانه تبطل به قطعاً فكذلك الاعتناق
انتهى **قوله** لم تبطل صلاة واحد منكما وذلك لان ما وقع منهما
قليل عرفا وهو السلام الاول من الامام ناسيا والكلام من المأموم
بعد اتيانه بالسلام ظنا ان امامه سلام عامد او مثل ذلك
في عدم البطلان ما لو ظن بطلان صلاته بكلامه ناسيا ثم تكلم
يسيرا عامدا انتهى شب **قوله** وكذا في التنجيز ونحوه مظهروا

تأخر

بل

الحروف

حرفين فاكثر وفي نسخة كان ظهر منه حرفان فاكثر وهي اظهر
وحاصل تقرير المسألة كما يوضح من شرم وغيره انه يعذر في
التخفيف اليسير ونحوه للغبية وان ظهر حرفان ويعذر في التخفيف فقط
لتعذر ركن قولي وان كثر التخفيف والحروف ولا يعذر في التخفيف ونحوه
للغبية ان كثر التخفيف ونحوه وكثرت وهكذا يجب ان يقرهم وايد
ذلك بعض مشايخنا بقوله سمعت ذلك من الحلبي **قوله** اما اذا صار
السعال ونحوه كذلك اي بحيث لم يحل زمن من الوقت يسع الصلاة
بله نحو سعال مبطل انتهى **مرفوعه** لانه سنة لا ضرورة **قوله** ان يوضح
منه انه لو دعت ضرورة اليه كتكبير الانتقال في الركعة الاولى
من صلاة الجمعة والمعادة مطلقا والمنذورة جماعة ونحو ذلك
لنوقف صحة الصلاة على ذلك وهو كذلك انتهى شب قلت الوجوب
بالنسبة لغير المنذورة وفعلها في جماعة ظاهر ما بالنسبة لها فلخرج
من الحرمة اذا الصلاة لا تتوقف على الجماعة مثله اذا نذر صلاة
الظهر في جماعة وجبت الجماعة فان صلاها منفردا صحت ولجزاته
لكن مع انهم بترك الجماعة التي نذرها انتهى **قوله** ولو جهل تحريم ما
به اي وكان ما في به يسيرا عرفا كالكامنين والثلثات لم تبطل والا
بطلت ويؤخذ من ذلك صحة صلاة نحو المبلغ والفاغ على الامام
بقصد التبليغ والفتح فقط لما اهل بامتناع ذلك وان علم امتناعه
جنس الكلام بل ينبغي صحت صلاة تنع وان لم يقرب عهده بالاسلام
ولا نشأ بعيدا عن العلم لمزيد خفايه ولانه من دقائق العلم فقل
قال مرفي شرحه الضابط لذلك ان ما عذر الشخص بجهل بجهل
علي فالهم لا يواخذ به ويؤيده تصريحهم بان الواجب علينا انما هو تعليم
الظواهر لا غير انتهى وعبارة المؤلف في شرح المنهاج ويعذر في يسير
الكلام عرفا على الاصح وقيل الكلمة والكامنين ونحوها وقيل ما يسع
منه ركعة وصح السبكي تبعا للمثولي ان الكلام الكثير ناسيا

لا يبطل

لا تبطل لقصة ذي اليمين قلت في هذا نصه بان ما وقع في قصة
ذي اليمين كثير وقد قال بعضهم شيئا انه قليل بدليل اغتفاره
وقصة ذي اليمين في غاية الاشكال **قوله** حتى يركع الركعة
مرفي شرحه ثم قال اعني مرفي بعد ذلك بل بحيث بعضهم عدم الزوم
بعد ركوعه ايضا لجواز سهوه كالوقام لخامسة او سجد قبل
ركوعه انتهى جروفا قال الشهاب ابن قاسم علي ابن حجر يؤخذ منه
انه لا يتابعه وهو ظاهر وان وصل انتظر ايضا وهكذا فان سلم
الى قراءة الركعة الاخرى فان اتى بها على الصوت تابعه والا انتظر
ايضا وهكذا فان سلم ولم يتدارك الصوت فليكمل هوصله ثم
لانه لم يتحقق امية الامام لاحتمال انه سري هذا ولكن سيأتي في صلاة
الجماعة انه اذا اسر الامام في الجهر به واحتمل انه امي ولم يفارق حتى
سلم لزمه الاعادة ما لم يتبين انه قاري وقبائسه هناك ذلك
فليتأمل انتهى ما قاله ابن قاسم قال شيخنا و مراد الرمي بقوله بل بحيث
بعضهم الخ الترقى في الرد على من قال بوجوب المفارقة خلا انتهى
قوله ولو نطق بنظم القرآن خرج ما لو غير نظمه بقوله يا ابراهيم
سلام كن فان صلاته تبطل ما لم يقصد بكل قراءة مفردة فلا تبطل وان
اتى بها مجموعة ولو قال الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب
النار بطلت ان تعمد والا فلا ويسجد للسجود وهو المعتد فلو قال
ذلك متعمدا معتقدا كفر كما في فتاوى القفال وكذا يكفر ايضا فيما
لو وقف على ملك سليمان وما ثم سكت زيادة على سكتة التنفس
والهي ثم ابتدأ بما بعد ها ولو قال قال الله في غير محل تلاوته او
النبى كذا بطلت صلاته كما شمله كلامهم وبه مع القاضي انتهى
ثم مرفي **قوله** والا بان قصد التفهيم او اطلق فانها تبطل وبطل
اذا تحقق ما قصده اما اذا شك هل قصد بذلك تفهيم او غيره
من اطلاق او قصد قراءة قال ابن قاسم علي ابن حجر عن مرفي الوجه

عدم البطلان لتحقيق الاعتقاد فلا تبطلها بالشك بحمد الالهيان
 ينظم القرآن ونحوه انتهى قال مروي الا وجهه اذا قصد للقران
 ولوم التعظيم ان تكون نيته مقارنته بحمد الالهيان
 بوضعه يصير اللفظ اجنبيا منافيا للصلاة كما يشعر به قول المصنف
 اي النووي ان قصد معه قراءه انتهى **قوله** وتبطل بمنسوخ الملاء
 الى فرع لو قال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال
 مربي ينبغي ان لا تضر وكذا لو قال امنت بالله عند قراءة ما يناسبه
 انتهى ابن قاسم علي المنزج **قوله** ولا تبطل بالذكر والدعاء قال مروي
 والمراد بالذكر الذي لا تبطل به الصلاة ما كان مدلوله التثنية على الله
 تعالى كقول المصلي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
 اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام الخ **قوله** وان لم يندب
 اي حيث كانا جازين بان اتى بذكر غير مطلوب في الحال الذي اتى به فيه
 بقوله في جلوس التشهد ونحوه سبحان الله والحمد لله الخ فان
 الالهيان به هنا جازين ولا تبطل به الصلاة او انتهى علي الله بذكر آخره
 ودعا بنحو قوله في سجوده او ركوعه اللهم ارزقني رزقا حسنا ولا
 اما اذا كان الدعاء ونحوه محرما فانها تبطل به كما لو ترجم عن دعا لم يرد
 او ورد وهو يحسن العربية وافتي القفال بانه لو قال السلام قاصدا
 اسم الله او القرآن لم تبطل ولا بطلت ومثله الغافر وكذا النعمة
 والعافية بقصد الدعاء انتهى شمس من قوله اما اذا كان الدعاء الخ ومن
 الذكر المحرم ما لو قال الله العظيم في غير محل تلاوة كما سبق عن القاضي انه
 مبطل وتعد المبطل في الفرض حرام بلا عذر انتهى **قوله** كالسلام عليك
 في التشهد فلو خاطبه عليه الصلاة والسلام في غير التشهد فالذي لم يخط
 عليه كلام العلامة ابن قاسم ان الخطاب ان تضمن دعا كقوله اذا
 سمع بذكره السلام عليك يا رسول الله عليك يا رسول الله فانه
 لا يضر خلا فالا ذري وان لم يتضمن دعا كقوله صدقت يا رسول

الله فيما بلغت او قد نضرك الله في وقعت كذا من غير ان يسأله
 صلى الله عليه وسلم فينبغي البطلان به لانه كلام اجنبى غير محتاج
 اليه ولا دعافيه والاجواب فيه له صلى الله عليه وسلم انتهى
قوله ان شق عليها الخ وعبارة ابن قاسم التي اسلفناها وبين اذا
 ناذر يا بعد مها تاذر يا ليس بالهين ويمكن ردها لعبارة المؤلف بان يراد
 بقوله الاول اي يسن وان افعل التفصيل ليس علي بابه **قوله** فقلنا
 اي قال الاموم مثله اي او قال استعنا بالله ونستعين بالله **قوله** فان
 قصد ذلك اي تلاوة فيما لو قال مثل امامه ودعا في نحو استعنا بالله
 وبهذا افتي الشهاب الرملي حين سئل عن ذلك فقال انه تبطل
 صلواته بذلك ان لم يقصد به تلاوة ولا دعا انتهى ومفهوما ان
 ان قصد ثنا او ذكر او اطلق فانه يضر وبه صرح الشمس ابن
 الرملي خلا فالطبري انتهى **قوله** وقع السؤال عن شخص مثلت
 له نفسه القاصره انكاس الامر وان من اراد ان يدعو على شخص
 يدعو له لينعكس الحال ويحمل مقصوده من ايصال الضرر للمدعو
 له وفعل ذلك في الصلاة معتقدا له وقاصدا له هل تبطل الصلاة
 بذلك ام لا والجواب عنه ان الظاهر البطلان به لانه مدعا
 محرم وذلك لاننا استعمل اللفظ الذي على طلب شيء في طلب ضده وهو
 الحار كاطلاق السماعي لما فاذا قال هذا اللهم ارحم فلا ناقاصدا
 ما تقدم كان بمنزلة اللهم لا ترحمه فليتبينه له فانه دقيق قل ان
 يوجد انتهى من حاشية شيخنا علي الرملي **قوله** ولو سكت طويلا
 عمدا اي ولو بنوم ممكن مقعده **قوله** الذي ليس من جنس الصلاة
 اما ما هو من جنسها كزيادة ركوع او سجود فان تعمد وعلم التحريم
 بطلت والا فلا انتهى **قوله** حكم الخف الخ وكذا القاخوقلة فلا
 يضر من حيث الصلاة اما من حيث القاها في المسجد فحرام وان
 كانت حية ولا يحرم القاوها خارجا كذا في شمس روضا الغابن محرم

سأه
ويحصل

بأن

فقال بلحرفة القايها صفة في المسجد تبعا لفتاوي النووي ولظاهر كلام
 الجواهر انتهى وعلت التحريم اما موتها فيه فتكون نجاسة او تؤذي
 من به انتهى فان قلت العلة الثانية موجودة في القايها خارج
 المسجد والحكم اذا علل بعلمتين يبقئ ما بقيت احداها قلت
 نعم الا ان الغالب موثرها سريعا في الحالة المذكورة لكثرة الطروق
 خارج المسجد فليتامل **قوله** كخطوة اليد فنقل الرجل وعودها بعد
 مرتين قال مروان الذي ائتمى به الوالد رحمه الله تعالى ان الخطوة
 عبارة عن نقل رجل واحدة الى اي جهة كانت فانقلت الاخرى
 عدت ثانية سواء سار بها الاولي ام قد معها عليها ام اخرها عنها
 ثم قال مروان ايضا وذهب اليد وعودها على التوالي مرة واحدة فيما يظهر
 وكذا لو رفعها ثم وضعها على محل الحك انتهى ونسخ باليد الرجل فان ذهاب
 بها وعودها بعد مرتين قال ابن قاسم في حواشي الترمذ والفرق بين اليد
 والرجل حيث قالوا فيها بالاعتداد ان شأن الرجل اذا وضعت ان
 تبقى بجلاء في اليد قال مروان وقضية هذا الفرق ان رفع الرجل عن
 الارض ثم وضعها عليها مرة واحدة ولا مانع انتهى **قوله** ولو فعل واحدة
 بنية الثلاثة الخ قال مروان وقياسه البطون بحرف واحد اذا اتى به
 على اتيانه بحرفين ولو شك في كثرة فعله لم تبطل اذا اصل عدمه
 انتهى وعبارة ابن قاسم اعم من هذه اذ عبارته صادقة بما اذا
 قصد النطق بحرف مفهم فانها تبطل بمجرد الشروع ونص عبارته
 ومثله فيما يظهر ما لو قصد النطق بما يبطل فتبطل بمجرد الشروع
 وان تردد الزركشي وافرقت بين الفعل والقول وذكر ابن قاسم الفرق
 ورده **قوله** وتبطل بالوثبة لم يقيد بالفاحشة اذ الوثبة لا تكون
 الا فاحشة ومن قيدها بذلك كالمزاج اذ بيان الواقع ويلحق
 بالوثبة ما في معناها كالضربة المفرطة **ف**رع فعل مبطل كوثبة
 فاحشة قبل تمام

تصريح

بلغ

تكبير

تكبير الاحرام ينبغي البطون بناء على الاصح انه بتمام التكبير يتبين
 انه دخل فيها من اول التكبير وفاقا لم خلافا لما دأبته في فتويها عن خطه
 رحمه الله ويلزمه ان يجوز كشف العورة في اثنا وان يصاحب الغلظة
 كذلك والاف الغر فليتامل انتهى بن قاسم على المنهج **قوله** بالاحركة
 كقوله اي ثلاث مرة فان حركها بلا عذر ثلاث مرات ضرر فان كان
 لعذر كان له جرب لا يفقد رمعه على عدم الحك او كان مبتليا
 بحركة اضرائية ينشأ عنها عمل كثير فانه لا يضرا ومثله في شرم
قوله او عقد او حلاي وان لم يكن له غرض انتهى **قوله** تحريك
 لمسانده الخ قال مروان وكذا لو نطق بغير الحمار او صحل صهيل كالفرس
 او حكا شيا من الحيوان او من الطير ولا يقصد بفعله يظهر
 من ذلك حرفان او صرف مفهم لم تبطل ومحل جميع ذلك ما لم
 يقصد بفعله لعبا لمنافاة الصلاة ولهذا ائتمى الوالد رحمه الله
 تعالى يبطلون صلاة اقام لشخص اصبعه الوسطى لاجبا معه
 وقد تقدم لنا بعض ذلك وانما اعدناه لاجل القيد الذي ذكره
 وقوله لم تبطل بالنسبة لنزيق الحمار وما شاكله قال ابن قاسم
 لا يحق اشكاله بالنسبة لصوت حمار واشتد ارتفاعه واعوجاجه
 ويحتمل البطلان ما قاله في حواشيه على ابن حجر **قوله** فان
 احدث قبل التسليمة الاولي الخ اي وان كان سلسا بالنسبة
 لغير حدثه الدائم **قوله** وظاهر كلامهم انه لا فرق وهو المعتقد
 وكذلك اعتمد مروان ومتابعوه **قوله** اما الحدث بين المسلمين
 فلا يضر لكن يجرم عليه الا يتان بالتسليمة الثانية **قوله** فانها
 في الحال يقع الخ ومنه ما لو كانت رطبة فغسلها كان وقع عليه
 اثر بول فصب عليه الماء فور الجحيت طهر المحل حالا او غير فور
 محله كيد او رجله في ما كثير عنده اذ لا فرق في المعنيين تنقية
 الحافة وتطهير الرطوبة يجامع زوال النجاسة فيها بل لو وقع عليه

بلغ

من

جرم النجاسة الرطبة فصب الماء عليها بحيث ازاله فظهر محل
 قولا لم تبطل فيما يظهر ايضا كما لو وقع عليه فالق محله فورا انتهى
 ابن قاسم **قول** هذا ما قاله الشيخان اعتماد **قول** وقال الا
 الضعيف **قول** وقيد الشيخان الى هو ضعيف **قول** والظاهر
 انه ليس بقيد اعتماد الزملي ومتابعوه **قول** ولا فرق في
 السفينة الى هو معتد وما ذكره المؤلف هنا من الفروع تقدم
 اكثرها في باب شروط الصلاة **قول** لفقد الطاهر الى
 فقد في محل يجب طلب المأمنة وقت الوصل كما هو القاعدة
قول وقضية التعليل الاول هو قوله هتك صرته وقوله
 وسقوط التكليف هو التعليل الثاني **قول** الوشم هو بالجملة
 قال بعضهم وبالمهملة ايضا **قول** بان كشف الرغ الى قوله لم
 تبطل قال ابن قاسم فغير لو تكرر كشف الرغ وتوالي بحيث احتاج
 في السرا الى حركات كثيرة متوالية فالوجه البطلان بذلك ويؤيد
 ما قاله فيما وصلت امة مكشوفة الرأس ففتقت فيها ووجدت
 خمارا تحتها في مضيرها اليه الى افعال كثيرة او طالت مدة التكشف
 من بطلان صلاة انتهى انتهى **قول** فسلم من ركعتين او ركعة كما
 بحثه الجلال البلقي قال ابن قاسم وهو ظاهر لان المتمنفل لا يقتصر
 عليها بل ان خشي فوت الجماعة لو تم ركعتين استحب له قطع صلاة
 واستئنافها جماعة كما في المجموع ومحلها كما فيه عن المتولي اذا
 تحقق اتمامها في الوقت لو سلم من ركعتين والاحرم السلام منها
 اي وبطلت به **قول** صح ذلك اي وكان مندوبا فلو قام لثالثة
 من ثلاثة او رابعة سن له اتمامها والدخول في الجماعة اي
 ان ادركها وما تقدم كله في الحاضرة وان كانت عبارة المؤلف تشمل
 الفايئة ايضا فلو كان يصلي فايئة وقضاها على الفور امتنع
 قلبها فله كما قاله الزركشي والابان كان قضاها على التراخي لم

سنري

يجز قلبها ليصلها في جماعة حاضرة او فايئة الا ان كانت تلك الفا
 بعينها فيجوز ولا يندب انتهى ومثله ابن قاسم **قول** ببعض
 صدره اي ان تعد او طال الفصل انتهى ابن قاسم وعليه فلو اختلف
 قهرا عليه ولم يطل الفصل لم يضرب ونقل ذلك عن الحلبي وقال حكم
 القبلة كان كشاف العمرة من غير فرق انتهى **قول** فان كان عذرا
 فقد تقدم اي في صلاة النافلة سفر او في صلاة شدة الخوف
قول او جاهلا بقرعته لقرب عهده بالاسلام اشار به الى انه
 يشترط ان يكون معذورا في جهله ويعذر ايضا في ما لو جرى
 ريقه بيا في طعام بين اسنانه وعجز عن تميينه ووجهه كما في الصوم
 او نزلت نخامة ولم يمكنه امساكها اه ش م **قول** قبله ذوها
 مكسر اللام وحكي فتحها اي مع عملا بقرعته او تقصيره في التكلم
قول اذ القاعدة ان كل ما يبطل الصوم يبطل الصلاة دخل فيه
 ما لو استقفا او وصل من طرجه فده كما طن اذن وان قل ومثل ذلك
 وصوله من الرأس كان خرق دماغه ومن باطن احليل اه **قول**
 القهقصة في الضحك وخروج بالضحك التسم فلا تبطل به لشوته
 عنه صلى الله وسلم فيها اه **قول** واليكما لا تقدم هذا **قول** ولما
 عشر الرقة هل ولو من صبي فليحمر راسه شب قلت المنقول عن
 والد الرويانى البطلان لما فاتها الصلاة وان لم تكن منه ردة
 حقيقة **قول** تطويل الركن القصير الى ومقدار المبط ان يلحق
 الاعتدال بالقيام اي بقدر قرأته الواجبة وهي الفاتحة زيادة
 على قدر ذكر الاعتدال المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة لحال
 المصلي والجلوس بين السجدين بالتشهد اي باقله زيادة على
 قدر ذكر الجلوس المشروع فيه اوحش زي **قول** خامسة هي
 الفضلة الغليظة التي يلفظها الشخص من فيه ويقال لها ايضا
 خامسة بالعين انتهى ش التروض **قول** ويكره رفع بصره الى السماء

يتة

وعلمه

دي

قال الغزالي بين رقة البصر الى السما في الدعاء عقب الوضوء
انتهى عميرة اما الدعاء خارج الصلاة في غير ما ذكره الغزالي فالأكثر
على الجواز وذهب بعضهم الى الكراهة هذا المحصل ما في شرح النجاشي
لشيخ الاسلام انتهى قلت ومن هذا المخلص لنا في المسألة اربعة
اقوال الكراهة في الصلاة السنة في الدعاء عقب الوضوء لا يباح
في غيرهما عند الأكثر الكراهة عند بعضهم **قوله** وكف شعرك
او توبه وذل لك الخ امرت ان لا الكفت الشعر والنياب والكفت
بمشاة اخرها الجمع قال تعالى لم يجعل الارض كفاتا احياء وامواتا
اي جامعهم لهم اه قال شيخنا وفة له الكفت بكسر الفاذ بابه ضرب
انتهى **قوله** ومن ذلك ان يصلي وشعره معقوص او مودود
تحت عمامته او كده مشعرا وتوبه وينبغي كما قاله الزركشي تخصيصه
في الشعر بالرجل اما المرأة ففي الامر بنقصها الضفاير مشقة
وتغيير هيتها المنافية للجمال وينبغي لما في الخنثي بها وبين لمن
راه كذ لك ولو مصليا اخر ان يحله حيث لا فتنة نعم لو بارد
شخص وحل كده المشعر وكان فيه مال وتلف كان ضامنا له
كما في به الوالد رحمه الله تعالى انتهى ثم **قوله** ومنه
شد الوسع اظاهرة ولو على الجلد انتهى قلت الحاجة
ومنها شد السراويل فان الشدح مندوب لانه وسيلة
للبس السراويل والوسايل تعطى حكم المقاصد ومنها ما لو
كان معه ثوب يحتاج لفرض صلاة ولا يستسك الثوب
لا يشده فيجب الشدح اه **قوله** ووضع يده على فمه بلا
حاجة اي ثبوت الزنى عنه ولما فاتة هيئة الخشوع **قوله**
فان كان لها الخ اي فان دعت الحاجة الي مخالفة ما ذكر ويمكن
عود قوله الحاجة لما قبل وضع اليد على الفم وان تصاره
في الخبز زعي وضع لا يضر لانه بالكافي قوله كما اذا الخ

قوله

قوله تثاب قال شيخنا هو بالهمز بعد الالف ولا يقرأ بالواو
فيقال تثاب **قوله** فلا كراهة اي في وضع يده بل يستحب له وضع
يد على فيه وبين اليسرى ولعل وجهه انه لما كان الغرض
حبس الشيطان ناسب ان يكون بها لا يستغنى رنعم الاوجه
حصول السنة بغيرها ايضا ولا فرق في حصول السنة بين وضع
ظهر اليسرى ام بطنها ويكره التثاب في الصلاة وغيرها ويكره
ايضا مسح نحو لخصي لسجوده انتهى عن ذلك ومخالفة التواضع
والخشوع اه ثم **قوله** ويكره القيام على رجل واحدة اي من
غير حاجة لما فاتة الخشوع فان كان به عن ركوع الاخرى لم يكره
انتهى **قوله** والثالث بالرجل اليسرى بالنسب بالخف لان ما يتعلق بالرجل يقال له
حافر الجا والزاوي لا حازق ثم رايت في بعض النسخ حافر وهي تناسب
التفسير الذي ذكره **قوله** بحضرة هو تثليث لما الجملة **قوله**
تتوق بالمشاة اي تشتاق وتوقان النفس في غيبة الطعام بمنزلة
حضوره ان رجي حضوره عن قرب ولا تنزول الكراهة الا بالكل حاجته
بتامها وهو الاقرب ولكن محله حيث اتسع الوقت انتهى ثم
قوله وان يبصق في صلاته او خارجها وهو بالصاد والذال
والسين **قوله** قبل وجهه لكن حيث كان من ليس في صلاة
مستقبلا للقبلة انتهى ثم ما اذا لم يكن مستقبلا فلا يكره
قبل وجهه **قوله** او عن يمينه ومحل ذلك كما قاله بعض المتأخرين
في غير مسجد صلى الله عليه وسلم عن يساره وانما كره البصاق عن
يمينه كره الملك ولم يراع ملك اليسار لان الصلاة ام الحسنات
البدنية فاذا دخل فيها تقي عنه ملك اليسار الى فراغه منها الى محل
لا يصبه من ذلك شئ فالبصاق انما يقع على القرن وهو الشيطان
ومحل ما نكره كما قاله م ر في غير المسجد فان كان فيه يبصق في ثوبه
في الجانب الايسر وحك بعضه ولا يبصق فيه فانه حرام لخبر

ما في بصره

البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دقاها ويجب الاشارة على فاعله
ويحصل الفرض ولو بدنتها في ترابه او رمله بخلاف البصاق فذلكها
فيه ليس بدفن بل زيادة في تقذيره ويسن تطييب محله ووجبت
بعضهم جواز ذلك اذا لم يبق له اثر اصلا والمراد ان ذلك
يقطع الحرم اي ابتداء ودواما كما صرح به ابن قاسم والزيادة
وانما يحرم فيه أي المسجد ان يجرى منه لا ان استهلك في نحو ما
مضمضة واصحاب حرام من اجزاء يهودون هوايه وسوا كان
الفاعل داخله او على تمامته وان لم يكن ثم جازحة وما زعمه بعضهم
من صرمته في هوايه وان لم يصيب شيئا من اجزائه وان القصد
مفيد بالحاجة اليه فيه مردود ويجب اخراج نجس منه فورا على
من علم به وان لم يتعمده واضعه ولا يجرى البصاق على حصر المسجد
ان امن وصول شيء من شئنا حيث البصاق في المسجد انتهى شئ من
وقوله على من علم به قال شيخنا ظاهره وان كان له من يقوم به وقال
شيخنا القليوبي محله في من ليس له من يقوم به من حيث البصاق
في المسجد اما من حيث تقذير حق الغير فحرام **قوله** ويكره المصلي
وضه يده على خاصرته اي ذكره ان او انثى من غير حاجة وذلك
لأنه الصلح عن الاختصاص لا نفع فعل الكفار والمتكبرين وقد
صح انه راحة اهل النار في النار ولا ان ابليس اهبط من الجنة
كذلك انتهى اما الحاجة كان كانه وجع فلا كراهة اذا وضع يده على
خاصرته **قوله** والمبالغة في خفض الرأس عن الظلمة ركوعة
وكذا خفضه عن اكل الركوع وان لم يباله كاد عليه كلام الشافعي
والاصحاب **قوله** ولو مسحت بغير الارض كلها مسجدا لا المقبرة
والحمام ولا تده ماوي الشياطين والكلام في غير الجدي اما هو فلا
يكره فيه لانه لم يصير ماوي الشياطين الا يكشف العورات وهو لم
يوجد وخرج بالحمام سطحها فلا كراهة فيه كما ذكره الورد رحمه الله

تعالى

تعالى في شرح الزيد ومثل الحمام كل محل معصية **قوله** دون البرية
المعتمد لا فرق بين البنيان والبرية اذ الحكم معلل بعلمين احدهما
استعمال القلب بمرور الناس فيه والثانية غلبة النجاسة وكل منها
علة مستقلة فيبقى الحكم ما بقيت علة فلا فرق بين كونها في البنيان
او البرية خلا فالشيخ الاسلام التابع له المولف انتهى وفي حقه نهي
وشهر ومثله في ذلك المطاف كما قاله من رتبته بمرور الناس انتهى
قوله وفي المزبلة ونحوها المزبلة محل الزبل وهي بفتح الباء وضمتها
وقوله ونحوها كل نجاسة متيقنة ومحل ذلك اذا بسط عليها حاييل
وكانت محقة وان كان الغالب النجاسة وبسط الحاييل فلا كراهة كما
اقتضاه كلام الرافعي لضعف ذلك بالحاييل انتهى شئ من **قوله** والكنيسة
وهي متعبد النصراني في البيعة وهي متعبد اليهود كذا عبارة المنهج
وفي شئ من الكنيسة متعبد اليهود والبيعة متعبد النصراني **قوله**
وفي عطش الابل اي ولو طأها وهو محل الذي تغي اليه اذا شربت
ليشرب غير ما اذا اجتمعت سبقت منه الى المرعى والعطن ليس
قيد ابل ما واهام مقيلها وما ركها بل وسائر مواضعها لكن في الكراهة
في العطش كما قاله الرافعي اشد من ماويها اذ نفارها في العطش اكثر
نفسا كراهة في اي مراقدها فلا يكره فيه لم يوصلوا في سربض
الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل فانها خلقت من الشياطين والفرق
ان الابل من شانها ان يشدد نفارها ولا كذلك الغنم قال من والبقر
والغنم كما قاله بن المنذر وغيره وهو المعتمد وان نوزع فيه انتهى قال
ابن قاسم في حث النرج والبقر والغنم وكذا البغال والخيول والحمام اذا لم
يوجد من المذكورات نفار بالفعل مشوش والا فالحاصل الكراهة
انتهى والكلام اذا دخل محل الجوارح عن النجاسة اما اذا كان محلها
نفسا فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة في الابل معللة بعلمين
في وهما نفارها وغلبة النجاسة وفي غيرها بعللة واحدة انتهى **قوله** وفي

في حث النرج والبقر والغنم وكذا البغال والخيول والحمام اذا لم يوجد من المذكورات نفار بالفعل مشوش والا فالحاصل الكراهة انتهى والكلام اذا دخل محل الجوارح عن النجاسة اما اذا كان محلها نفسا فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة في الابل معللة بعلمين في وهما نفارها وغلبة النجاسة وفي غيرها بعللة واحدة انتهى

المقبرة تنبئ في الموحدة **قول** وهي التي لم تنبش ولا فرق في ذلك
بين المقبرة القديمة والجديدة بان دفن بها أول ميت بل لو دفن
ميت بمسجد كان كذلك لا يتخذ والقبور مساجد وحبر
لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا عليها وعلته محاذاته للناس سواء
ما تحته أو أمامه أو بجانبه وتتلف الكراهة عند انتفا المأذاة وان
كان فيها بعد الموت عنه عرفا ويستثنى كما قاله في التوشيح مقابر الأنبياء
صلي الله عليهم وسلم أي إذا لم يكن فيها مدفون سوى نبي أو نبي أو
تكر الصلاة فيها لأن الله تعالى حرم على الأرض أكل أجسادهم ولا نعظم
أحياء في قبورهم يصلون ويلحق بذلك كما قاله بعض المتأخرين مقابر
شهداء المعركة لأنهم أحياء وتكر الصلاة على ظهر الكعبة بعد من
الرب وفي الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم لأن فيه شيطاناً
يخلف بقبعة الأودية انتهى **قول** ويسن أن يصلي نحو جدار الخ
والخاص أنه يقدم الجدار أو لا وفي معناه المسارية ونحوها ثم العصى ثم
الحظ فلو عدل إلى مرتبة وهو قادر على ما قبلها لم يحصل سنة الاستتار ويظهر
أن عمر أتت لها عليه بمنزلة تجزئ عنها أو بسط مصلي سجادة إلا أن السجادة
مقدمة على الحظ لأنها أظهر في المراد انتهى **قول** فلمنع عصى العصاة
مقصود قال الفرأول لكن سمع هذه عصاتي وأما كما قال تعالى هي عصاتي
انتهى عميرة **قول** مكتأ ولو كانت السترة أدمياً أو بهيمة أو امرأة ولم
يحصل له بسبب ذلك اشتغال ينافي خشوعه ففيل يكفي وبه
قال ابن حجر ولا يعتد بتلك السترة هذه والأوجه عدم الاكتفا
بالستر بلا دي ونحوه أخذ ما يأتي أن بعض الصفوف لا يكون
سترة لبعض انتهى **قول** حظ خطاطولا قال مروي يحصل
أصل السنة يجعله عرضاً انتهى ولو صلى بلا سترة فوضعتها
غيره بلا أنه اعتد بها كجنته ابن الاستاذ كما في **قول**
وظول المذكورات أي في جهة العلو في غير المصلي والملاحظ فيها

فيما
بين

فيما بين المصلي وبين آخرها والعبرة في السجادة والملاحظ بالطرف الذي
من جهة القبلة والمرور فيها يكون فوقهما انتهى من حاشية شيخنا
القليوبي **قول** ثلاث ذراع فأكثر أي وان لم يكن له عرض كسطح
قول وبينها وبين المصلي ثلاثة أذرع فأقل ونحوه من مروس
الأصابع لا من العقب على الأوجه من احتمالين انتهى ثم رغبنا أن
هذا في حق القابم أما المستلقي فن بطن القدم كما قاله ابن عبدالحق
خلاف لما قاله ابن قاسم أنه من الرأس قال شيخنا وما قاله ابن قاسم
مشكلاً لأنهم اشتروا طول السائر كونه ثلاث ذراع فأكثر فإذا كان ثلاث
ذراع فكيف يصور من رأس المصلي فتعين **قول** ابن عبدالحق
فليتأمل **قول** دفع ما بينه وبينها قال مروي دفع بالتدريج كالصايل
وأن أدي دفعه إلى قتله ومحلله أذ الحريات بثلاثة أفعال متوالية
ولا بطلت انتهى وقوله كالصايل في عدم الضمان ولو رقيقاً ولو عد
مستولياً عليه وقد استقر به الشهاب ابن قاسم في حاشية بن حجر
لكن هذا لا يستقر أب لم يثبت في خطه وأما صوت بعض النسخ المجردة
والتأثير في خطه ولا يضمنه وان كان رقيقاً ما لم يعد مستولياً
عليه ولا ضمه قياساً على مسألة الجرا انتهى **قول** أعلاه أي وهو الذي
من جهة القبلة وقضيته أنه لو طال المصلي أو الحظ وكان بين قدم
المصلي وأعله أكثر من ثلاثة أذرع لم يكن سترة معتبرة حتى لا يجرم
المرور بين يديه وأنه لا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع إلى قدمه
ويجعل بسترة ويلغى الزايد وقد توقف في ذلك وما بالفهم إلى أنه
يقال ما ذكره لكن ظاهر المنقول الأول في الجرا انتهى ابن قاسم على المنهج
ويجزم المرور بشرط أن يكون في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي
فرضا كانت الصلاة أو نفلاً ما لم يكن المصلي في مكان مقصوب فلا
يجزم المرور بينه وبينها أي ولم يكره كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى
أو شرم وهو خلاف ما لو استتر بشئ مقصوب فإنه يجرم المرور لأن

الحرمة لا يخرج قاله ابن قاسم نقلا عن م من ثم قال بعد ما نقله عنه
 فحرر الفرق بينه وبين الصلاة في المكاب المغضوب اذ الحرمة في السترة
 ايضا لا يخرج اه قال شيخنا يمكن ان يفرق بان الاستيلاء على مكان
 الصلاة اشد منه على الاستيلاء على السترة فشدد وافي المكان باصدار
 حرمة المصلي دون السترة انتهى فليتأمل **قوله** ويجرم المرور
 الى نعم قد يضطر المار بالمروور كذا رخص مشرف على الملاك تقيين
 المروور يفتا الى انقضاء انتهى من م رقلت ويتيقن ان يكون مثله
 ما لو ضاق وقت الصلاة او ضاق وقت عرفات ولم يجد خلا يصلي
 فيه ولم يدرك عرفات الا بعد المرور فليتأمل ويمكن ادخال
 ما ذكر تحت الكافي في كلام الرمي **قوله** يمينه او شماله مثله في ش
 م ر وقضيته استواءهما لكن في الاجاب ان جعله عن يساره اولى
 لانه يمنع بها الشيطان انتهى فلو اضل شرط من شروطها او قصر
 المصلي بان وقف في قارعة الطريق او شارع او درب ضيق او
 نحو باب مسجد كالمطاف وكان ترك في صف امامه فاحتج به
 للمروورين يديه لغرضه قبله فلا يجرم المرور في جميع ذلك ولو
 في حرم المصلي وهو قد راى مكان سجوده خلا فالحق ان لا يجرى ولا يكره
 عند التقصير ولا يجوز الدفع وان تعددت الصفوف **قوله** ولو
 ازليت سترته حرم على من علم بها المرور وقياسا ان من استتر
 بسترته يراها مقلده ولا يراها مقلد المار تخريم المرور وكن ذلك
 ان يعلم مذهب المصلي ولو قيل باعتقاد المصلي في جواز الدفع
 وفي تخريم المرور باعتقاد المار لم يبعد انتهى ثم روقوله لم يبعد
 جزم باعتقاده ابن قاسم في حواشي التلخيص **فصل** في
 فيما تشتمل **قوله** لان في كل ركعة تسعة تسيمات هذه ادنى الكمال اما
 اكله فتلاث وثلاثون تسيمية في كل ركعة فتضرب الثلاث في
 والثلاثون في السبعة عشر تبلغ خمس مائة وستين انتهى وقس

بنه

علي

في كل ركعة تسعة تسيمات
 هذه ادنى الكمال اما
 اكله فتلاث وثلاثون
 تسيمية في كل ركعة
 فتضرب الثلاث في
 الثلاثون في السبعة
 عشر تبلغ خمس مائة
 وستين انتهى وقس

على ذلك صلاة يوم الجمعة وصلاة المسافر من قصر **قوله** التزنيث
 ركن اي جنبه وهو صمد المؤلف بدليل انه عد فيه ايات ركن في كل
 من الخمس فلو نظر اليه باعتبار كل صلاة قال بدل سبع وعشرين
 احدي وثلاثين فليتأمل **قوله** الحديث السابق هو خير مما رواه
 حصين **قوله** ويكره الا فعا الم اي انتهى عنه رواه الحاكم ووجه
 الذي عنه ما فهم من التشبيه بالكلب والقر كما وقع التصريح به في
 بعض الروايات **قوله** يلصق هو بضم الياء من الصق
قوله كهيئة المستنوفز قال في ش الروض زاد ابو عبيدة
 ويجعل يديه على الارض **قوله** وهو ان يفرش رجله اي صابعها
 كما في التلخيص **قوله** واكمله الم ولو عجز عن القيام في البعض فكل
 حكمه حتى لو عجز بعد فراغ الفاتحة جاز له الجلوس لقراءة
 السورة ولا يكون قطعها ليركع ثم ان قد ز بعد قرائتها على
 القيام ركع ولا فخر جلوس انتهى **قوله** فان عجز فيصروا اي
 اجفانه **قوله** ويندب اعادتها في الا ولتين هما القدرة على
 القيام اذا كان يصلي من تعود والقدرة على القعود اذا
 كان يصلي من اضطجع انتهى **قوله** بطلت صلته اي ان
 كان عاملا عالما ولا قلا ويسجد للمسهون **قوله** ولا يلزمه
 القضاء للجواز وبه صرح الرافعي لكن قيد بما اذا انتقل فحينها
 ومنعه فيما اذا انتقل منتصبا وعلى الاول يحمل اطلاق الروضة
 للجواز وعلى الثاني يحمل اطلاق الجميع للمنع انتهى ش الروض
قوله وهو اوجه معتد **قوله** فان قنت قاعدا بطلت صلاة
 اي مع العهد والعلم ولا فلا ويسجد **فصل** في
 في سجود السهو الم ان قلت هذه ترجمة قاصرة لان السجود
 كما شرع للمسهو شرع للعهد ايضا كترك نحو التشهد الاول
 عند ايقال في الجواب ان سجود السهو صار حقيقة عرفية في

من قيام

السهو

في جبر الخلال اعم من ان يكون عدا او سهوا وبني على ما ياتي في
 نيته لو ترك عدا ما يقتضي السجود ونوي سجود السهو
 فان قلنا هو حقيقة عرفية في السهو والعد صحت والا فلا
 ولكن في ش الكتاب لابن قاسم صحت ذلك ما لم يقصد حقيقة
 السهو والا فالظاهر انه متلاعب انتهى **قوله** في الصلاة
 فرضا كانت او تفلا والمراد بالفرض الفرض العيني فلا يسجد
 في صلاة الجنازة وخرج بقوله الصلاة سجدة التلاوة
 والشكر فلا يسجد فيها للسهو كذا قيل والمعتمد السجود
 فيها وعبارة الرمي لو سهو في سجدة التلاوة خارج الصلاة
 يسجد للسهو ولا مانع من جبر ان الشئ باكثر منه خلا فالبعض
 المتأخرين ومثلهما سجدة الشكر انتهى **قوله** عند ترك
 ما مورب من الصلاة اي ولو احتمل الا كان شك هل فعله ام
 لا كشك هل اتى بالتشهد الاول مثلا ام لا وقوله من الصلاة
 احتراز به عن سجود التلاوة فيها فانه لا يسجد اذا شك
 فيه لانه فيها لا منها **قوله** او فعل منزه عنه اي فيها ولو بالشك
 بان فعل فعلا محتملا زيادته كان راي الا تمام راكعا فاقترن
 به وركعت ثم شك هل اذرك الركوع فتتم به صلاة او لا فيأتي
 بركعة فيجب عليه ان ياتي بركعة ويسجد للسهو ندبا وهذه
 الركعة محتملة للزيادة المنزه عنها انتهى **قوله** عن قرب الحاجة
 اليه اذ يجب عليه والحالة ما ذكر لا يتيان به مطلقا قال في ش
 الروض لان غايته انه سكوت طويل وتعمده لا يضرب انتهى
 وعبارة م رو لو كان المتر وك السلام فاذا ذكره او شك فيه
 ولو يات بمبطل الى تب ولو بعد طول الفصل ولا يسجد او كان
 المتر وك النية او التحريم فاذا ذكره اي الترك او شك فيه
 استأنف الصلاة انتهى **قوله** ولو بطا نجاسة في نسخة

بطر نجاسة وهي اولى لكن المناسب للمختار **قوله** باحتمالها
 الضمير راجع للا مور **قوله** ذي اليدين لقب بذلك لطولها
 عاش بعد وفاته صلى الله عليه وسلم زمانا كثيرا واسمه الخ باق
 الحاء معجمة فساكنة فوحدة ثم قاف وليس هوذا الشمايل
 الخراعي عمير المقتول ببدر خلا فالمن وهم فيه انتهى ايعاب
 وفي تهذيب الاسماء واللغات هو الخ باق بن عمرو الخ معجمة
 مكسورة وموحدة وقاف وهو من بني سليم وهو الذي قال
 يا رسول الله افصرت الصلاة ام نبيت حين سام من ركعتين
 انتهى **قوله** عدا او سهوا اي او جهلا انتهى **قوله** بعد التلبس
 بغيره اي بفرض كافي بعض النسب ويشترط في الفرض ان يكون
 فعليا بخلاف قطع القولي كالتأخيرة للتعوذ ودعا الافتتاح فلا
 يحرم بشم رقاب بن حجر **قوله** لا تبعد الكراهة انتهى
قوله فان عاد له ناسيا اي او جاهلا تحريم العود ومنه من
 تردد في جواز العود وعاد مع التردد كما اقتضاه ما في الجواهر عن الرويان
 انتهى بن قاسم **قوله** او جاهلا تحريم العود قال في الخادم اما اذا
 علم غير جازين لكن جهلا انه مبطل فقياس ما سبق في الكلام ونظايره
 البطون العود مع علمه بخبره وبه صرح الشيخ ابو محمد في الفروق
 انتهى سم على المزاج **قوله** لانه ما يخفى على العوام ظاهرا غائبا ذلك
 لجاهل وان كان مخالطا لنا وبذلك صرح الشمس الرمي **قوله** عند
 العلم اي في حالة الجهل اي او التذكير بحالة النسيان **قوله** جلوس
 تشهد هو قيد معتبر اذ جلوس الامام لا ستراحة غير مجوز له
 الجلوس **قوله** بل يفارقده او ينتظره قال م والمفارقة اولى
قوله فان لم يبعد بطلت صلاته فلو لم يعلم خفي قام امامه لم
 يعد ولم تحسب قراته قبل قيام امامه مكسوق سم شيئا ظنه
 سلام امامه فقام واتى بما قاله ثم بان انه لم يسلم لم يحسب ما في

به قبل سلام امام انتهى حاشية زي قال مروى مثل التشهد
 القنوت فلو ترك القنوت ناسيا وجب عليه العود لمتابعة
 امامه او عامدا نذر انتهى قال الشهاب العبادي ومثل القنوت
 فيما ذكر ما اذا ترك امامه في اعتدال لا قنوت فيه وحسب اجلا
 سلكوا اي فانه يجب عليه العود وعمدا سن له كما وافق على ذلك م
 والطاوي وهو ظاهر انتهى من حاشية النهج **قوله** فان فعله غير
 معتد به الى اي ونحو الخالفة فلا يرد ما لو تركه قبل امامه ناسيا
 حيث جاوز واياه العود ولو وجبوه كما اشار اليه الشارح بقوله
 فيعيد فرق الزركشي بذلك **قوله** ولو ظن المصلي قاعدا
 اي لم يجره ان كان في فريضة او في نفل **قوله** وان سبقه لسانه
 الى ما ذكره المؤلف من التفصيل مثله في ثم م ركن نقل عنه في غير
 الشرح انه متى شرع في القراءة للفاخرة لا يعود للتشهد انتهى وظاهر
 هذه العبارة انه سواء شرع عامدا او ناسيا لكن بفرض تبوت ذلك
 عنه يحمل على نيانه للتشهد اي قبله وليس بذاكر انه تشهد وبهذا
 لا يخالف بين كلامه في الله وغيره **قوله** ولو نسي قنوتا اي قنوت
 الصبح او الوتر في النصف الثاني من رمضان لا قنوت النازل لانه
 سنة عارضة في الصلاة بين ولين والها فلم يتأكد شانه بالجبر وترك
 بعض القنوت كترك كله وان قلنا بعدم تعيين كلامه لانه
 بشروعه فيه يتعين لا دا السنة ما لم يعدل الي بدله لان ذكر
 الوارد على نوع من الخلل يحتاج الى جبر بخلاف البديل الذي ياتي به من
 قبل نفسه فان قليله ككثيره والمراد بالقنوت ما لا بد منه في
 حصوله بخلاف ترك احد القنوتين لانه اتي بقنوت تام
نعم لو جمع بين القنوتين فترك كلمة من قنوت عمر فالذي
 ذكره ابن قاسم في حواشي النهج وقال انه وافق عليهم رانه يسجد لترك
 تلك الكلمة وفي فتاوي القميس الرهلي ما يوافق ذلك ولا يقال لو ترك

القنوت يملكه لا يسجد فكيف يسجد لترك كلمة لا نأقول بشروعه
 فيه تعيين عليه اتمامه لا دا السنة كما سبق فاسقاط كلمة منه يعد خلا
 فطلب جبره **قوله** فذكره اي القنوت اي ان كان يحسنه فان
 لم يحسنه طلب منه قيام بقدره زيادة على ذكر الاعتدال فاذا
 تركه وتذكره فحكمه حكم القنوت **قوله** جاز له العود اي للقنوت
 ان كان يحسنه او القيام ان لم يحسنه قال م ر فلو كان وقف وقفة
 لا تنع القنوت اذا كان لا يحسنه كفي لا تيان به باصل القيام على ما نقل
 عن الوالد رحمه الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما اذا كانت
 الوقفة لا تنع القنوت المعهود وتنوع قنوتات ما يجوز ما لو كانت
 لا تنع قنوتات مجزيا اصلا فلا وجه السجود انتهى ثم رفع له
 اقتد بي بخفي قنت في اعتداله لا يسجد لانه اتي بما يوافق
 اعتقاد المأموم فلو اعتدل وسكت سكتة تنع القنوت
 فهل يحمل على انه اتي به قياما على ما لو سكت سكتة قبل القراءة تنع
 البسطة حيث اختلفوا بها ولا فرق ويفرق قال شيخنا الا قرب الفرق
 ان البسطة لما كانت مطلوبة عند هم لكن لا يجبر بها عند هم حلنا
 سكوتهم على الاتيان بها والقنوت لما لم يكن مطلوبا عند هم
 حملناه في الحالة المذكورة على عدم الاتيان به فالاولى بالسجود
 وهذا بخلاف ما لو كان الامام تخافا فانا يحمل سكوتهم على الاتيان
 به انتهى ما قاله وقال شيخنا الشهاب القليوبي يسجد وان سمعه
 يتلو القنوت لانه اتي بخلاف صلاته وتطرق الى صلاة المأموم
 انتهى قلت العبرة عندنا باعتقاد المأموم وقد فعله الامام
 فلا يعول على خلافة ما قاله شيخنا من عدم السجود جاز على القول
 انتهى **قوله** وان كان لم يشهد هذا محترز قوله فيما تقدم فان
 كان قد تشهد **قوله** لا يعود اليها اي لا يجوز ان يعود الى محلها
 ليأتي بها **قوله** بعد تركها عمدا او سهوا او جهلا وتلبس بالفرص

بعد ما كان يعود من الركوع للقيام ليأتي بالسورة او من الاعتدال
 للركوع ليأتي بالتسبيح **قوله** ولا يسجد للسهو عنها اي لا يجوز له
 ذلك على الاصل ولا نه لم يرد ولا في معنى ما ورد فان سجد شي
 منها عامدا بطلت صلاته الا ان يعدل وجهه وما استشكل به
 من ان الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف
 محله رد عن هذا التلازم لا الجاهل قد يسمع مشروعية سجود
 السهو قبل السلام لا غير فيظن عمومته لكل سنة وعدم اختصاص
 محله بالمشروع انتهى **قوله** واو شك اي تردد يا ستوا او
 رجحان فمراده بالشك ما يشمل الظن اذ الحكم في الظن اولي
قوله بنى على اليقين ولا ينفعه في ذلك ظن ولا اجتهاد كما
 في شالروض **قوله** يكتفي بفعلهم مثله بن حجر فانه نص على
 الاكتفاء بالقول والفعل بالشرط المذكور ونص عبارة ولا
 يرجع لقول غيره او فعله وان كثرا وما يبلغوا عدد التواتر
 بحيث يحصل العلم الضروري بانه فعلها لان العمل بخلاف
 هذا العلم تلاعب ومن نازع فيه يحمل كلامه على انه وجبت
 صورة تواتر لا غايته والا لم يبق لتراعه وجه انتهى بحروفه
 ومثله في ذلك بن قاسم حيث قال نعم ان بلغوا عدد
 التواتر بحيث حصل بقولهم اليقين عمل به كما هو ظاهر وافق
 شيخنا الشهاب بن راخرا بانه لا يرجع لفعلهم وان بلغوا عدد
 التواتر وهو ظاهر ان لم يحصل به اليقين اذ لا معنى للفرق
 بينهما مع حصول اليقين انتهى بحروفه ونقل الزياتي ما افق
 به الرمي ثم تعقبه بقوله وخالفه شيخنا البليغي فقال ان
 الفعل كالقول انتهى هذا وعبارة مرة مرة الشك ويجعل ان يحق
 بما ذكره الوصلي في جماعة وصلوا الي هذا الحد فيكتفي بفعلهم
 فيما يظهر لكن افتى الوالد رحمه الله تعالى بخلافه ووجه ان

الفعل لا يدل بوضعه انتهى بحروفه فتاويهم ما يوافق افتا
 والده انتهى هذا وقد علمت ما سبق من حمل ذلك على ما اذا وجدت
 صورة تواتر لا غايته والا لم يبق لتراعه وجه كما قاله بن حجر
 وكما قاله ابن قاسم وهو ظاهر ان لم يحصل به اليقين اذ لا معنى
 للفرق بينهما مع حصول اليقين **قوله** فتذكر ان اي قبل القيام
 لما بعد ما تجلس في الوضوء بعد القيام لما بعد ما اوكون اليه
 اقرب فيسجد انتهى بن سم ولو جلس الامام للتشهد في الثالثة
 الرابعة فشك المأموم ايجي في الثالثة ام رابعة فقضية وجوب
 البناء على اليقين انه يجعلها في الثالثة ويمتنع عليه موافقة
 الامام في هذا الجلوس وهذا التشهد ومع قول يعين عليه مفارقة
 الامام او يجوز له انتظاره قايماء فاعله يتذكر او يشك فيقوم
 فيه نظر ولعل الاقرب الثاني انه بن سم **قوله** لانه شك في اصل
 الاعتقاد ومنه ما لو شك انوي فرضا ام نفلا ولا الشك في نية
 القدوة في غير الجمعة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اشرم
 قال شيخنا ومثله كل صلاة اشترط فيها الجماعة كالصلاة
 المعادة والجمعة جمع تقدم بالمطرا **قوله** والاصل عدمه
 ضعيف **قوله** لكن المتقول عدم الاعادة الخ اعتمد الشمل بن
 الرمي قال بن قاسم في حواشي شرح البرهجة ومن الشك فيه
 الشك في نيته فاذا شك بعد السلام في نية الوضوء بالنسبة
 لهذه الصلاة التي سلم منها لان الشك في نية الوضوء لا يزيد
 على الشك في اصله وهو لا يضر بعد السلام ويؤثر بالنسبة
 لصلاة اخرى لان الشك بعد الوضوء في نية مؤثر بالنسبة له
 ولذا لو سلم ناسيا سهوا ثم شك في نية الوضوء ثم تذكر
 فاراد العود ليس هو السهو لم يضر هذا الشك لانه بالارادة
 العود تبين انه لم يخرج من الصلاة وان الشك لا واقع في الصلاة

وهو يوتر في صحته كما تقرروا فالمرية ذلك واقول المشك في الشروط
في الصلاة مبطل ان طال فلعلم هذا اذا لم يطل انتهى بغير وفاء في
شرم ما يوافق حيث بن قاسم حيث قال قبيل قول المنزاع وسهر
بعد سلامه الى اما النيابة وتكبيره التزم فتترك احدها
او ترك فيه او في شروط من شروطه اذا طال او مضى معه
ركن يقتضي اعادتها انتهى **قول** وهو المعتمد نعم هو معتدل
قول وسهر المأموم الى قوله ويجعله امامه هذا ظاهر اذا
تحقق فعله حال اقتدائه اما لو شك هل وقع ذلك منه حال
قدوته فيجعله او بعد انفراد كان كان مسبوقا فلا قال الشيخ
عبارة فيه نظر قال شيخنا الا قرب عدم السجود لان الاصل براءة
الذمة انتهى واقول بل الا قرب السجود لا تحقق تمام تضيئه
وشكنا في مسقطه ولا اصل عدمه فليتنامل لكانته **قول**
سلام امامه اي بعده اذا المعينة ذكرت بعد ذلك **قول**
وهو كذلك كما قاله الا ذري هذا احدا حتما لين ذكرها ابن الاستاذ
هذا وقد قال م ر والوجه طلب السجود لضعف القدوة
بالشروع فيه وان لم ينقطع حقيقتهما الا بتمام السلام ويؤيد
ذلك ما سياتي الله لو اقتضى به بعد الشروع في السلام وقبل
عليكم لم تضع القدوة على المعتمد انتهى قلت افاد بنفي القدوة
باقتضائه عليها انها تنعقد فرادي فليست فطن له فقد رايت
من ينسب للرمل من هذه العبارة عدم انعقادها اصلا اي
لجماعة ولا فرادي اذ لو اراد ذلك لم يصب النفي على القدوة
بل يقول لم تنعقد صلاته فليتنامل وسياتي هذه المسئلة في
صلاة الجماعة **قول** سهر امامه غير المحدث الم واستشكل ابن
الرفعة بان الصلاة خلق المحدث تعد جماعة حتى لو كان في
جمعة لا تجب اعادتها ظهر اي بحيث كان زايد على الاربعين

بلغ

واجاب

الاربعين واجاب بعضهم بان تحمل الامام كال زايد على حصول
الجماعة فهو اخص ولا يلزم من نفي هذا الكمال نفي الجماعة كالا يلزم
من جوده هذا الكمال انتهى بن سم على المنزاع **قول** وان لم يعرف انه
سهر حتى لو اقتصر على سجدة واحدة سجد المأموم اخري لاحتمال
ترك الامام لها سهر انتهى بن م **قول** فلو ترك المأموم التحمل
لزوم المتابعة فيما ذكره مالم يتيقن غلطه فان يتيقن ذلك كان
كتب الامام له بعد سجوده او اشار له او تكلم قليلا باهلا وعذر
او سلم عقب سجوده فراهوا بالسجود لم يحررته اولم
يسجد لجهله به فاحذر ان سجوده لترك الجهر والسورة
فيتمتع عليه السجود انتهى بن م **قول** بطلت صلاته اي اذا
تخلو عنه بفعلين بان هوي الامام للسجدة الثانية قبل شروعه
هوية الاولى ويستقر عليه بفعله كما اقتضاه كلامهم وبه افق
السلام حتى لو سهر عنه حتى سلم بعد سلام الامام لزمه العود
اليه ان قصر الفصل ولا بطلت صلاته فان طال الفصل وجب
استئناف الصلاة نعم لو كان الامام يرى السجود بعد
السلام فالمتجد سقوط السجود عنه اذا سجد الامام بعد
السلام لا نقطاع القدوة بسلام الامام في اعتقاد المأموم
انتهى بن سم **قول** سجد معه اي وجوب بالمتابعة ولا نظري
ان مواضع اخر صلاته ومن لم يوافق صرا امامه على سجدة لم يسجد
اخري بخلاف الموافق انتهى بن م وقال بن سم في ش الكتاب فلو سهر
المسبوق عن سجوده الامام حتى سلم فالمتجد سقوط السجود عنه
لانه محض المتابعة وقد فاتت وهل يلزمه في اخر صلاته فيه
نظر والمتجد ايضا لا ولو نوي مفارقة الامام اول شروعه فيه
او في الثانية فالوجه سقوطه او ما بقي منه انتهى **قول** وسجود
السهر وان كثر سجدة تان اي يفصل بينهما بجلسة فلو فعل ما يقتضي

الجماعة

عنا

السجود كترك التشهد الاول وما لا يقتضيه كترك التشبهات
 وسجد السهو وقصد ما هل ينطل الصلاة او لا لوجود مقتضى
 قال شيخنا بالبطلان لان هذا مقتضى وما تم واذا اجتمع غلب
 المانع انتهى **قوله** لانه يجبر ما قبله الى اي يجبر كل سهو وقع منه في
 ما لم يخصه ببعض الخلل فلا يتعدى غيره انتهى ش م ر و ج و س م
 وهل يجوز له ان يسجد ثانيا لغير ما حصده حرره لكانت عيلا
 بن س م عما تقتضي عدم السجود ونصرا ولا يخفى ظهور كلامهم
 او صراحتهم في امتناع تعدد سجود السهو بتعدد سجود السهو
 بتعدد المقتضى بخلاف سجود التلاوة وقد يفرق بان السبب
 هنا قد يكون بغير الاختيار وقد لا يخصر فلو طلب تعدد
 السجود ربما تسلسل انتهى بحروفيه وهذا بظاهر عام لما لو خص
 به بعض الخلل او لا فليتنامل **قوله** هل يلزمه ان يسجد الا
 شئ هل يطلب منه ان يسجد الا ان يقال السائل حنفى وسجود
 السهو واجب عنده انتهى **قوله** وكيفيتهما كسجود الصلاة الى
 ويشترط نيته بان يقصد السجود عن السهو والابطال صلاوة
 نعم المتجه عدم اشتراطها في حق المأموم اكتفا بوجوب المتابعة
 انتهى بن س م ش م ر و ج **قوله** ولا فتر اشر في الجلوس بينهما فلو
 اقتصر على سجدة بطلت صلاته ان اتى بها بقصد الاقتصار
 عليها بخلاف ما لو اراد ذلك بعد فعلها لان غايته ترك اتمام
 الفعل انتهى **قوله** ويأتي بذكر سجود الصلاة فيها ظاهره سواء
 فعل ما يقتضي سجود عمدا او سهوا وان الذكر بين السجدين
 كالذكر بين سجدة في صلب الصلاة لكن قال م ر قال بعضهم
 يستحب ان يقول فيها سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يوق الحال
 قال الزركشي انما يتم اذا لم يتقصد ما يقتضي السجود فان قال لا يوق
 الاستغفار انتهى **قوله** لو تعدد ما يقتضي السجود ليس سجدة

هو كما لو تعدد قراءة اية سجدة ليس سجدة هل تبطل صلاته بالسجود
 والقياس انه كذلك ويختل الفرق ثم نقل ان شيخنا م ر ا فتى بعدم
 بطلان الصلاة و فرق بان سبب السجود ثم تمتنع بخلافه هنا فليحرر
 سم علي الحنفية قال شيخنا فان قلت كما ان مقتضى سجود السهو وسجود
 وهو ان ترك كذلك مقتضى سجود التلاوة وهو قراءة الآية فهلا قلتم
 بالصححة فيها او بالبطلان فيها كما رايته بخط الشربزي واستوجهه
 ايضا اي البطلان فيها قلت **قوله** نفي سببها قائم لكن في السهو
 لزم خلل في الصلاة فلا يضربل بين السجود واما في التلاوة فلم
 يحصل بقراءة الآية خلل فكانه لما قصد قراتها ليسجد قصد زيادة
 في الصلاة فافتراقا انتهى **قوله** ومحلله بعد التشهد اي بعد الصلاة
 علي النبي صلى الله عليه وسلم وتوابعها اي من الصلاة علي الاول ومن
 الاذكار بعد ما اي وان سلم الامام فلا يتابعه حتى يفرغ من الالفاظ
 الواجبة للتشهد والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم كما افتى به
 شيخنا الشهاب الرمي وذلك لان القاعدة ان سجود السهو وانما
 يكون بعد تمام بركنين فعليين طويلين وهو السجدة ثالثة
 التشهد والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم ويخلق المأموم
 عن الامام بركنين فعليين طويلين وهما السجدة ثالثة لا يضربلان
 مفتفر ولما الجلوس بينهما والسلام فركن قصير وقوي ووافق
 علي ذلك م ر انتهى قلت **قوله** ومخالفة بعضهم في ذلك حيث
 قال يسجد مع الامام ثم يكمل تشهد ثم يسجد ثانيا قياسا علي المسبوق
 يسجد للمتابعة ثم اخر صلاته غير معتبرة وقال بعضهم يسجد مع
 الامام ثم يتم تشهد ولا يسجد وذلك لان الجلوس محل السجود
 في الجملة انتهى ولا تغفل عن افتاء الرمي ولا يضرب طول الفصل بينه
 وبين السلام بسكوت او غيره ولا اعادة التشهد ولو اتى به قبل
 الصلاة علي الا ل وما بعده اجزا انتهى بن س م اي ويحصل له اصل

هنا

سنة الجود وعبارة مروي يظهر انه لو سجد لسهو قبل صلاة ثم على الاول
ثماني بها وبالماتون حصل اصل السنة الجود وامتنع عليه اعادة تارة
قول قال الزهري وفعله قبل السلام هو ليس الا من من فعله
صلى الله عليه وسلم وكونه قبل السلام هو القول الجديد وانه
يتمت خلاؤه فخلوه فالماوردي ومن تبعه حيث جعل الخلاه في
الفضيلة لا في الجواز ومقابل الجديد عندنا قد عان احداهما انه
ان سري بنقص سجد قبل السلام او بزيادة بعده والثاني
انه يخبر بين التقدم والتأخير **قول** كما لو سري امام الجمعة لا يتعد
ايضا في الاستغفار من عليه سجود سهو شخصيا بكل بالقوم فانه سجد
اخر صلاة نفسه ايضا انتهى ثم **قول** بعد فرائض الثانية
اي وقبل ان يسلم بذليل قوله وبعد ويسجد في الخالتين او يقال
بعد فرائض الثانية اي بان يسلم منها معتقلا انه لم يكن عليه سجود
سهو ثم تذكره واذا مع قرب الزمان انتهى **فصل** في بيان الاوقات
في بيان الاوقات **قول** وهي كراهة ثم هذا هو المعقدي ولا
تعتقد لصحة التي سمع عنها فها هو رجوعه الى خارج لازم كما بين في
الاصول انتهى ثم **قول** وان صحح الخ ضعيف **قول** كفايته اي ولو نافلة
تقضي بخبر فكفارتها ان يصليها اذا ذكرها ولكن هل الاولي ان يصليها
في وقت الكراهة او الترك قال ابن قاسم الا قرب انه يفعلها ونقل
الشعبي عن القطعة لا سنوي الترك شيئا ومعه اذا لم يكن
الغايتة فرضا بلا عذر ولا وجب الفعل فليتنامل وضوء المودة
فتفعل مطلقا ولو مع التمرى وعبارة سمع نعم ثم في الوقت المكره
بالمودة لا يمنع العفادها لو وقعها في وقتها الا صلى كان اخر
صاحبة الوقت ليوقعها في وقت الاصغر انتهى **قول** ها
الثان بعد الظهور في مسلم انه لم يزل يصليها حتى فارق الدنيا
اي لانه من خصوصيات اداء عمل لا داوم عليه ففعلها اول

قلام

مرة

مرة قضا وبعده نفلا مطلقا **قول** اظهرها اعتمد مروي
قول قد يكون متقدما وقد يكون مقارنا الخ اي فان تقدمت
على الوقت فتقدمت ولا فقارنت والعبد لا يكون سببه الا
مقارنا وكذا المعادة **قول** ليوقعها فيه اي من حيث انه
وقت كراهة كما قاله سم وغيره فان اطلق فلا يكون من التمرى
وليس من التمرى ما لو كان عليه فوايت ونوي ان يصلي وقتا
خلف وقت انتهى **قول** بنية النية فقط خرج بذلك ما لو
دخل لفرض غير النية او لفرضها وبذلك صرح ابن قاسم مفهوم
كلام المؤلف ولو نوي نفلا مطلقا قبل دخول وقت الكراهة
فدخل وقت الكراهة فان نوي عند اتمه وان لم ينو عند
فان دخل وقت الكراهة بعد فعل ركعتين وجب الاقتصار
عليها فان قام لثالثة قبل دخول وقت الكراهة لزمه الاقتصار
عليها انتهى هذا يحصل ما في ابن حجر وابن سم **قول** حتى تطلع
الشمس اي تاخذ في الطلوع وان لم يكامل بان برز بعض
القرص وظن طلوعها بالاجتهاد كنيته اذا الاجتهاد دليل
شرعي فلا يقال الاصل جواز الفعل حتى يتحقق المانع
ولجواب ان الظن المرتب على الاجتهاد ونزل منزلة اليقين
انتهى ثم قد خرج في رأي العين قدر غير واحد طوله بنحو
سبعة اذرع انتهى **قول** وانما نزل الاولي وهو التنفل وقت
اقامة الصلاة **قول** اذا قلنا الكراهة للتنزيه اي في الاوقات
التي هو الذي صح في التحقيق وجزم به في الظهارة من
ش المذهب اما اذا قلنا انها للترسيم وهو المذهب فلا ترد
ولا ترد الثانية ايضا لذكرها في بابها انتهى ثم **قول**
والمنشور في المذهب خلافا للتنزيه **قول** يا بني عبد مناف
لا تنهوا الخ قال ابن سم بعد ان ساق الحديث وفي رواية

اي مني

هنا

لا تمنعوا احد اصلي من غير ذكر الطواف وهذا نظر وهو ان
 بين هذا الحديث وحديث النبي عمويما وعصو صاواذا خص
 عموم كل مخصوص الاخر كما هو القاعدة تعارض في الصلاة في
 الاوقات المكرهه في الحرم فان تخصيص عموم الاول بغير الحرم
 يبيها وتخصيص عموم هذا بغير تلك الاوقات يجرمها فيحتاج
 الى الترجيح والحظر مقدم على الاباحة كما تقدم في الاصول
 فليتأمل انتهى بغير وجه قلت يدل للاباحة ما رواه الدارقطني
 والبيهقي من حديث ابي زرعة فوعا كما ذكره القسطلاني
 لا يصلين احد بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر
 حتى تغرب الشمس الا بمكة انتهى فقد نص في هذا الخبر
 على الاوقات وعلى المكان فلا يتأتى التعارض الا اذا لم يرد
 خاص وقد ورد فليتأمل حقق ذلك بعض شيوخه
فصل في صلاة الجماعة قول والافضل فيها اي
 والدليل على طلبها **قول** خير الصلوات التي فان قلت هل لا استدلال
 بغير مسلم الذي استدلال به غيره وهو لقد همت ان امر
 رجلا يصلي بالناس الحديث قلت لعل العبد ولعن كما
 وقع فيه من الخلاف من انه وارد في الجمعة او الجماعة فقد استدلال
 به شيخ الاسلام في شرح التحرير للجمعة قال العراقي في شرح التقریب
 اختلفت الروايات والعلما في تعيين الصلاة المتوعد عليها
 بالتحريق اهي العشاء او هي الصبح والجمعة ورجح البيهقي رواية
 الجماعة فيه علي رواية الجمعة قال والذي يدل عليه سائر
 الروايات انه غير بالجمعة عن الجماعة وتعقبه النووي في
 الخلاصة فقال بل هما روايتان رواية في الجمعة ورواية في
 الجماعة في سائر الصلوات وكلاهما صحيحا انتهى والله اعلم انتهى
 قلت وما قاله النووي لا ينافي ما قاله البيهقي اذ هو مسلم انها

روايتان

روايتان غير انه قال رواية الجمعة غير ما عن الجماعة اللهم
 الا ان يراد بتعقب النووي من حيث صرف اللفظ عن ظاهره اذ
 حمده علي ما ذكر يصيرهما كرواية واحدة تأمل بلطف لكا تب
قول من صلاة الفذ بالفا والالال الجمعة المنفرد **قول** وان
 ذلك يختلف الاولي اولان ذلك جواب مستقل وليس من
 تمت ما قبله فنرا دعشوعه وتدريره وتذكره عظيمة من
 تمثل في حضرته فله سبع وعشرون ومن ليست له هذه
 الهيئة له خمس وعشرون وهذا احتمال لا مانع منه وللمع يكفي
 فيه مثل ذلك وبهذا التفسير يندفع ما لبعضهم هنا من نسبة
 للجواب لعدم الاستقامة فليتأمل ومن الاجوبة ايضا ان ذلك
 يختلف بقرب المسجد وبعده او ان رواية السبع وعشرين
 تخص الصلاة للمسلمين لا نهان يزيد علي السرية بسماع قراءة
 الامام والتأمين لثامينه والرواية الاخرى للصلاة السرية
 لنقصها عنها انتهى **قول** ومكث صلى الله عليه وسلم الى ان يصلي
 غير الجنس قبل الجنس والجنس بعد فرضها وهذا التأويل متعين
 لما تقرران فرض الصلاة كان قبل الهجرة بسنة او وثلاثة اشهر
 او وستة اشهر الى غير ذلك او يقال بسنة ان المراد بما ذكر محو
 اي مكث ثلاثة عشر سنة يصلي منفردا ما فرض عليه فيها
 فليتأمل وقوله بغير جماعة اي بغير اظهرها لما تقرران جبريل
 عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم وبالصحابة صحبة ليلته
 الا نراوا ايضا كان يصلي بعد ذلك وعلي خلفه وصلي بخديجه
 وقول ابن حجر وشرعة بالمدينة اي شرع اظهرها اها **قول**
 لا يفوت احد صلاة الجماعة الا بذنب جعل ذلك من المصائب
 ولذلك رتب عليه قوله وكان السلف الخ اغنا المصاب من حرم
 الثواب انتهى **قول** واقلها اي الجماعة امام وما موم خير الاثنان

عنها

صلي

فافوقها جماعة **قوله** وان من صلي مع اثنين له ذلك اي
 سبع وعشرون وحكمة كونها سبع وعشرين كما افاده السلام
 المتفقين ان اقل الجماعة ثلاثة والحسنة بعشر امثالها فقد
 حصل لكل واحد عشرة فللملة ثلاثة وثلاثون **سبعة وعشر**
 لكل واحد منهم راس ماله واحد يبقى تسعة تضرب في
 ثلاثة سبعة وعشرين وربنا جل وعلا يعطي كل انسان
 ما لجماعة فصار لكل سبعة وعشرون وحكمة ان اقل
 الجماعة اثنان كما قاله ان ربنا جل وعلا يعطيها بمئة وكرمه
 ما يعطي الثلاثة ذكر ذلك الجلال السيوطي في جز سماء معرف
 الخصال الموصلة الى الفلال انتهى **قوله** سنة اي سنة عين
 فيما يظهر ابن قاسم **قوله** ولو للنساء لكان للرجال اكبر اه **قوله**
 والاصح الي قوله فرض كفاية هو المعتمد اي في الركعة الاولى
 فقط لا في جميع الصلاة انتهى حيث زي وسم **قوله** مقببين اي ولو
 ببادية اما اهل الجعة الذين لا يقيمون فلا يجب عليهم **قوله**
 لا تقام فيحتمل استغيد منه ما ذكر من انها فرض كفاية ولو كانت
 فرض عين لقال لا يقيمون انتهى حيث زي **قوله** فعليك
 بالجماعة عليك هنا اسم فعل بمعنى استمسك وانما فسرناه
 بذلك لوجود البا في المفعول فهو مثل عليك بذات الدين
 وصرح الرضي بان البا في مثله زائدة قال والبا تزد كثيرا في
 مفعول اسم الافعال لضعفها في العمل فيوفي بحرف عا دته
 ايصالا لوزم الى الملزوم ولا يخفى ان الزائدة خلاف الاصل
 وقد امكن جعلها بمعنى فعل متعدد بالبا كما لايت فلا يعدل عنه
 انتهى كذا بخط الشيخ اي بكر الشنواني **قوله** ويظهر به
 الشعار الشعار قال بن حجر بفتح اوله وكسره اجمع شعيرة
 وهي العلامة ولا بد ان تكون بالجماعة محل الإقامة فلا يكفي

بلغ

اقامتها

اقامتها خارج محل الإقامة بان اقيمت محل لا تقام اقامتها
 فيه كما هو ظاهر انتهى ابن حجر ولا يسقط الفرض بمن لا يتوجه
 الفرض عليهم كالنساء والصبيان ونحوهم وانما سقطت صلاة
 الجنابة بفعل الصبيان لان المقصد منها الدعاء وهو من الصبي
 اقرب للاجابة وكذلك للجهاد من الجماعة اظهار الشعار وهو
 من يستدعي كمال القائمين به في محل الإقامة انتهى حيث زي مع
 زيادة لغيره اما احيا الكعبة فلا يحصل بالصبيان ولا بالارفا
 اذ في ذلك عدم الكرات واعتنا من المكلفين واحمال زايد انتهى
 سم **قوله** من نوعها اي اتفاق شخصهما اي كظهر وظهر مثل
 اي لا ظهر وعصرا وعشرا لا نهما مختلفان نوعا وان اتفقا
 عند الانتهاء **قوله** فلا تنس اي ولا تذكر **قوله** ولا في مندوة
 اي لم تشرع فيها الجماعة فان شرعت فيها الجماعة كصلاة العبد
 والزاوية فتسن فقول المؤلف بل ولا تنس محمول على غير ذلك
قوله بل ولا تنس قال الشهاب الرملي في حواشي الروض بل
 ولا تذكره قال شيخنا ولا خلاف الا في **قوله** لان المسجد
 مشتمل على الشرف واظهار الشعار قضيت ان الشعار لا يظهر
 في البيوت ولا الاسواق ونقل القاضي ابوالطيب عن ابي اسحق ان
 البيوت اذا فتحت ابوابها حيث لا يجتشم كبير ولا صغير من
 دخولها يظهر الشعار بذلك فيكتفي به قال م وهو المعتمد ومن
 لم كان الا وحده الاكتفاء باقامتها في الاسواق ان كانت كذلك ولا
 فلو لان لاكثر الناس مروا تاتي دخول بيوت الناس والاسواق
 انتهى **قوله** لو اقامها الجن وظهر بهم الشعار هل يكتفي
 بهم او لا فيه نظر وينبغي انهم لو كانوا على صور البشر
 الكتفي به او على صورهم لا يكتفي لان صورهم منقورة ويعسر الخوض
 معهم تامل **قوله** فري في المسجد افضل اي ولو كانت جماعة

وهو من الصبي
 وهو من الصبي
 وهو من الصبي

المسجد اقل منها خارجا وهو مقتضى قولهم ان جماعة المسجد
 وان قلت افضل منها خارجا وان كثرت وبه صرح الماوردي
 وافتى به الوالد رحمه الله تعالى ويدل له الخبر المار وهو
 عن مصعب بن ابي نضار وغيره وما كان اكثر فهو احب الي الله
 وان عكسه القاضي ابو الطيب رحمه بعض المتأخرين بان
 المحافظة المتعلقة بالعبادة اولى من المتعلقة بمكانها ويحاج
 عندنا بالفضيلة المتعلقة بالعبادة وهي الجماعة موجودة
 في كل منها انتهى ش م **قول** ويومر الصبي بحضور المسجد الخ
 محله اذ يخرج من حضوره فتنة ولذلك بحث بعضهم الحاق
 الامر بليل بالمرأة انتهى ومثله ش م **قول** بزوجة او ولد
 الخ وبحث الا سنوي ولا ذري ان صلاته في بيته بهم افضل
 من صلاته في المسجد اذ كان ذهابه للمسجد يفوت الجماعة
 عليهم وما نظري في ذلك من ان فيه ايتارا بقربة مع امكان
 تحصيلها باعادتها معهم يرد بان الفرض فواتها لو ذهب
 للمسجد وذلك لا ايتار فيه لان حصولها لهم بسببه رجا
 عادل فضلها في المسجد او زاد عليه كساعة الخ وراى انتهى
قول واقلها اي الجماعة اثنان ولا يرد ان اقل الجماعة ثلاثة
 لان هذا امر لغوي مأخذه اللسان وما هنا امر شرعي
 مستند التوقيف انتهى **قول** وما كثر جمعه من المساجد الخ
 محله في غير المساجد الثلاثة اما هي فالجماعة فيها وان قلت
 افضل من غيرها وان كثرت بل قال المتولي ان الانفراد فيها
 افضل من الجماعة في غيرها وهو الاوجه انتهى ش م
 وخالف ابن حجر فضعف قول المتولي **قول** وكذا ما كثر
 جمعه من البيوت الخ قضية التفاضل بين البيتين اخراج
 المسجد مع البيت وحكمه ان قليل الجمع في المسجد افضل

من كثير الجمع في غيره وقاعدة ان الفضيلة المتعلقة بذات
 العبادة اولى من الفضيلة المتعلقة بمكانها او زمانها اعلية
 انتهى ش م **قول** وهو كما قال اي الزركشي واصل الرد لا ذر
 وتبعه الزركشي قال م ر وهو كذلك لما من الخلاف في ان الجماعة
 فرض عين وهو اقوي من الخلاف في كونها مشعور شرط فيها ومن ثم
 كان الراجح انها فرض كفاية وانه سنة انتهى قوله منها ما لو كان الامام
 مبتدعا اي لا يكفر بسد عنه ولذا قال المؤلف كعنه اي ورافض
 وقدرى ومثله الغاسق كما في الجموع والمتكلمين ذلك كما في الانوار
 وكل من يكره الاقتداء كما في المتوسط والخادم او كون الامام
 لا يعتقد وجوب بعض الامكان او الشروط كخفي او غيره وان
 اتى بالقصد منها النفعية وهو مبطل عندنا وهذا منع من الاقتداء به
 مطلقا بعض اصحابنا يتجوز الاكثر له لمراعاة مصلحة الجماعة
 واكتفاء بصورتها والامر يصح اقتداء مخالف وتعطلت الجماعات
 فالأقل جماعة افضل ولو تعذر الجماعة الا خلف من يكره الاقتداء به
 لم تنتف الكراهة كما تشمل كراهة ولا نظرا دامة تعطيلها
 لسقوط فرضها انتهى ش م ر وقوله فالأقل جماعة افضل صريح في
 فضيلة الصلاة خلف من ذكر ومنهم المخالف وان كثرت اذ الكراهة
 بل الحرمة لا تنفي الفضيلة والثواب لانفكاك كل واحدة عن الاخرى
 وكان الشيخ زبي يقول الكراهة موجودة فمن اين تاتي الفضيلة
 وقد علمت ما تقر قال م ر ايضا ان الصلاة خلف المخالف فيملا بطل
 الصلاة فيها فضيلة الجماعة وانها افضل من الانفراد قال المسكي
 ان كلامهم يشعر به وجزم به الدميري وقال الكمال ابن ابي شريف
 لعنه الا قرب وهو المعتمد كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى انتهى
 بل قال ابن قاسم ولا كراهة لكن المعتمد الكراهة كما تقدم **قول**
 فالاولي ان يصلي الخ جميع ما سبق في التفاوت فلو استوي مسجدان

الجماعة قدم الاقرب مسافة لمهمة الجوار ثم ما انتفتت الشهادة
فيه عن مال بانيه او واقفه ام **قوله** وادراك تكبيرة الاحرام
مع الامام فضيلة اي تكونها صغوة الصلاة اي خالصها وخبر من
صلى لله اربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة الاولى كتب له
برأتان براءة من النار وبراءة من النفاق وهذا الحديث منقطع
غير انه من الفضائل التي يتسامح فيها **قوله** او لو سوسنة
ظاهرة ولو خاف فوت التكبيرة لو لم يسرع لم يسن له الاسراع
بل عشي بسكينة كالوا من فوترها ما ورد واتوها غمشون وعليكم
السكينة والوقار الحديث وهذا ما لم يضق الوقت فان ضاق
اسرع اي وجوبا وكذا لو امتد الوقت وكانت الجمعة لا تقوم
الا به ولو لم يسرع لتعطلت اسرع ايضا ما لو خاف فوت الجمعة
فالمقول كما في شرح المذهب وغيره عدم الاسراع وان اقتضى كلام
الرافعي وغيره خلافه انتهى ثم **قوله** فضيلة الجماعة الخ وادراكها
من اولها الى اخرها افضل وان كان مع جمع قليل من ادراك
الجماعة في اتايرها مع الجمع الكثير اعتمد ذلك بحجة مشايخنا الزيادي
في درسه **قوله** في غير الجمعة قال في الحقة ومنه فيما يظهر من ذلك
ما بعد ركوعها الثاني فيحصل له فضل الجماعة في ظهره لانه
ادرك بعضها في جماعة انتهى **قوله** ما لم يسلم الا ما لم يسلم
يات بالمسلم من عليكم فيتمه انه لو احرم بعد شروع الامام في
السلام وفرغ قبل نطقه بالمسلم من عليكم ادرك الفضيلة وضع
اقتداوه لان التمام انما يتحقق بتامها انتهى ابن حجر والمعتمد
عدم حصول الفضيلة في هذه الحالة فقوله ما لم يسلم اي ما لم
يشرع فيه انتهى حشوي **قوله** وهذا صريح في انعقادها
فرادي لانه انما في حصول الفضيلة وعبارة ثم رتفيد ذلك
حيث قال الكمال بن ابي شريف وهو الاقرب الموافق لعبارة النهاية

ويفهمه قول ابن النقيب وتذكر بما قبل السلام انتهى وهذا هو
المعتمد كما في بيده الوالد رحمه الله تعالى انتهى حيث تقرر ذلك
علم ان الرمي قابل بانقضاءه فرادى وبه اتي ايضا ومن سب
للمرمل البطون في الحالة المذكورة ان كان في غير الشرح الفتاوي
فظاهره والا ففقيه مسالحة فليتا مل **قوله** اما الجمعة فلا تدرك
الاربعة كذا في عبارة غيره وفيه مسالحة ان الكلام في حصول
الجماعة وهي حاصلة حتى في الجمعة بدون الركعة وليس الكلام
في حصول الصلاة جماعة فليتا مل كما بقية **قوله** مع فعل الابعاض
والهيئات اي جميع ما يطلب من واجب ومسح لا يقتصر على الأقل
ولا يستوفى الاكل والا كره بل ياتي بادي الكمال خبر اذا ام احدكم
الناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم وذو الحاجة وان
صلى احدكم لنفسه فليطأ ما شأ انتهى ثم روي الذي ذكره ابن
حجر اذا ام احدكم الناس فليخفف فان فيهم الصغير والكبير والضعيف
والمرضى وذو الحاجة واد اصلي الخ ولعله روايتان **قوله** الا ان
يرضى بتطويله قوم باللفظ لا بالسكوت فيما يظهر انتهى ابن
حجر قال ثم ريل مثل اللفظ السكوت اذا علم رضاهم فيما يظهر
انتهى **قوله** فصورون لا يصلي وراي غير ابي ولم يتعلق بعينه حق
كجرا عين على عمل ناجز وارقا ومتر وجات وهو عسجد غير مطروق
لم يطرأ غيرهم فيسن له التطويل فان انتفى شرط ما ذكره وان
جهل حالهم او اختلفوا لم يطول الا ان قل من لم يرض وكان
لازم فلا يعمل عليه ولا يفوت حق الراضين لهذا الفرد
الملازم فان كان ذلك مرة او نحوها خفف كذا اتي به ابن
الصلاح وفي الجموع انه حسن متعين واعتزضه الا ذرعي
كالسكى بان يصلي الله عليه وسلم خفف ليكا الصغير وشدد
الكبير على معاذ في تطويله ولم يستفصل وبان مفسدة تغيير

غير الراضي لا يساوي مصلحته ويرد بان قصة بك الصبي ومعاد
 لا كثرة فيها فلا ينافي ما سألته في شئ من روج **قول** ويكره التطويل
 أي من الإمام قال مروج خرج بالإمام المنفرد إذا أحس بداخل
 يريد الاقتداء به فانه ينتظره ولو مع تطويل لفقد من يتضرر
 به ويؤخذ منه أن إمام الراضين بشر وطهم المتقدمه كذلك
 وهو ظاهر لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار مطلقا كما قاله
 السنوي انتهى وقوله وهو ظاهر هو المعتمد وبشارة الثقة ويؤخذ
 منه أن إمام الراضين بشر وطهم المذكور كذلك وهو متجه انتهى
 قال الشهاب العبادي قوله وهو متجه اعتمد مروج عليه فقوله
 وهو ظاهر هو المعتمد ولا يضرك أن تستدرك أذ هو مجرد مقالة
قول سوا كان عادتهم للحضور **قول** أم لا وذلك لما فيه من
 ضرر الحاضرين مع تقصير من لم يحضر لعدم المبادرة أحاديث
 صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيئ الأولي يدركها الناس حبيب
 عنه بانه إنما كان يطيئها لكون الشايط فيها أكثر والوسوسة أقل
 لأنه يطيئها لقصد أدراك القوم ومن صرح بان حكمته أدراك
 قاصد الجماعة لها مراده به أنه من فوائدها أنه يقصد تطويلها
 لذلك وقوا الراوي كي يدركها الناس تغيير بحسب ما فهمه لأنه
 عليه الصلاة قصد ذلك وأيضا الكراهة هنا في تطويل زائد على
 هيئات الصلاة وتطويل الأولى على الثانية من هيئات الصلاة
 ففعله صلى الله عليه وسلم محمول على ذلك انتهى **قول** غير ثان من
 صلاة الكسوف أي إذا أراد أن يصلي كسوفًا ما إذا أراد أن يصلي
 مكتوبة خلف كسوف فان كان بعد الركوع الأول من الركعة الثانية
 صح الاقتداء به فلو أدركه رآها سن له انتظاره وبه صرح ابن سبويه
قول بداخل محل الصلاة خارج به ما لو أحس به قبل شروعه
 في الدخول فلو ينتظره لعدم ثبوت حق له الآن **قول** سن

لا يجازي عدم انتظاره
 ما رآه من عادته في عدمه

انتظاره لله تعالى فان انتظرهم لئلا تودد إليهم كان مكروها وان ذهب
 الفوراني إلى صرته عند قصد التودد **قول** أن لم يبالغ في انتظاره فان
 بالغ بآذ كان لو وزع على جميع أفعال الصلاة لظهر له اثر محسوس في كل
 على انفراد كره ولو لحق آخر وكان انتظاره وحده لا يودي إلى
 السابغ ولكن يودي إليها مع ضيخته إلى الأول كان مكروها بلا شك
 قاله الإمام انتهى ش م روعبار ابن حجر ولو لحق آخر في ذلك الركوع
 أو ركوع آخر وكان له وعزاه للإمام أيضا **قول** ولم يميز بين الأول
 خلين أي بانتظار بعضهم لبعضين أو شرف أو أبوه أو صدق
 أو ملازم دون بعض والأبوان مير كره تنبيه **قول** اقتصاره على
 طلب الانتظار في الركوع والتشهد الأخير يقتضي عدم طلبه في
 غيرها بل قال م رانه يكره له إذا فائدة له قال وقد بين الانتظار
 كافي المواقف المتخلفة تمام الفاتحة في السجدة الأخيرة لفوات ركعة
 بقيامه منها قبل ركوعه كما سيأتي انتهى أي إذا سمع الإمام وهو
 السجدة الثانية المأموم يقرأ في أو آخر الفاتحة فانه يستحب
 أن يستمر ساجدا حتى يفرغ المأموم من الفاتحة ويركع ليذكرها ولا
 فرق في سن الانتظار بين ما إذا كانت صلاة المأموم غير مغنبة
 عن القضاء أم لا وهو كذلك نعم لو كان الداخل يعتاد البطون
 وتأخير المصراع للركوع سن عدمه زجرا له أو خشى فوت الوقت
 بانتظاره حرم في الجمعة وفي غيرها حيث امتنع المديان شرع فيها
 في وقت لا يسع جميعها أو كان ممن يرى أدراك الركعة بالركوع
 أو الجماعة بالتشهد فان كان لا يرى الإدراك كره الانتظار لأن
 المصلحة للمقتدي ولا مصلحة له هنا انتهى **قول** وبين
 إعادة المكتوبة أي ولو مغربا على الجدي لان وقتها عليه يسع
 تكررها مرتين بل أكثر لكن مطلب صلاة المعادة لا تعاد المكتوبة
 المذكورة إلا مرة فقط ش م ر وقيل تعاد خمسًا وعشرين وقيل

مطلقة صلاة العاد

تعاد ما بقي الوقت ودخل في المكتوبة الجمعة فتسن أعادتها عند
جواز تعددها أو سفره لبلد آخر ذاهب لم يصلها ولو صلى معذور
الظهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظهر تسن له
الاعادة كما سئلوا كلهم ووافى به الوالد رحمه الله تعالى
ولو قصر مسافر ثم أقام ووجد جماعة في تلك المقصورة لم تسن
إعادتها لخلق القاصر لأنه يتم وسأله القاصر يصير منفردا وقد
جعلوا الجماعة شرطا فيها من أولها إلى القاصر آخرها كما اعتد ذلك
الرملي واتباعه وقد تستحب الاعادة منفردا فيما لو تلبس بفرض
الوقت ثم ذكر عليه فابتدأ فانه يتم صلاته ثم يصلي الفاتحة وتستحب
اعادتها الحاضرة فخر وجا من خلاف احتمال وكما لو مشى أقل من
يعبد ها ولو منفردا آخر وجا من خلاف احتمال وكما لو مشى أقل من
ربع راسه وصلى فيستحب أن يمسح الربع ويعيد لخلاف أبي حنيفة
ثم يمسح راسه كلها ويعيد رعابته لما لك فتعاد مرارا أو وحده
بالمكتوبة أي على الأعيان المنذورة فلا تسن أعادتها بل لا تعتقد
وصلاة الجنازة لا تنفل بها فان أعادها صحت ووقعت نفلا لكن
الأوجه أن ما تستحب فيه الجماعة من النفل كالفرض في سن الاعادة
انتهى ثم رخصت عمومته صادق بوتر رمضان وبه صرح في التفتيح
لكن نقل ابن قاسم عن مخرج الشرح عدم أعادته للذي الوارد في ذلك
من قوله لا بوتران في ليلة وفي حث زياد ووتر رمضان لا تسن أعادته
انتهى وعلي ذلك تكون عبارة شرح م رخصتة بغير الوتر **قول** مع
غيره ولو واحد سوا كان ذلك الغير عين من صلى معهم أو غيرهم كما
أقضاه إطلاق الأصحاب ووافى به الوالد رحمه الله تعالى وإن فلا
السنوي أن تصويرهم يشعرون بان الاعادة إنما تستحب إذا حضر
في الثانية من لم يحضر في الأولى وهو ظاهر ولا يلزم استيفاء
ذلك الوقت إذا ذكره من اللازم ممنوع ولو سلم أغايات إذا قلنا

تعاد أكثر من مرة والراجح تقييد هامة واحدة خلافا لبعض
المتأخرين **قول** في الوقت بأن تقع أداؤه فلو أعاد بعد الوقت
ومحل ندب الاعادة لمن صلى جماعة إذا كان من يرى جواز الاعادة
ولا فلا يعبد انتهى ثم روي في عبارة ضيقة وتصويرها أن
المقتدي أن كان شاهدا فعليه أن يقرأ في وقتها أو لا يقرأ في وقتها
من بطلانها عند الحنفية هذا وعبارة التفتيح أظهر ونصها
ويظهر أن محل ندبها مع المنفردان اعتقد جوازها أو ندبها أو لا
تعتقد لأنه لا فائدة لها تعود عليه انتهى بحرفه هذا وقد قال
بن سم والمجتهد جوازها بل ندبها خلف من لا يعتد جوازها لخص
الجماعة للمأموم وإن لم يعتد بها الإمام انتهى **قلت** وعلي هذا
يتعين تصوير المطلق بما إذا كان الإمام شاهدا والمأموم حنفيا
أو مالكا لا يرى جواز الاعادة كذا حققه شيخنا **قول** الذي اختاره
الإمام الخ هذا ضعيف فقول المؤلف وهو الظاهر غير ظاهر **قول** وإن
صح في المزاج الاشتراط قال م ر وما تقر من وجوب نية الفريضة
هو المعتقد انتهى وإذا قلنا ينوي الفرض أي صورة حتى لا يكون
نفلا مبتدأ وينوي ما هو فرض على المكلف في الجملة لا عليه هو لا كما
طلب منه أعادتها ليحصل له ثواب الجماعة في فرضه ولا يحصل من
غير نية الفرض ولأن حقيقة الاعادة إيجاد الشيء ثانيا بصفة
الأولي انتهى والحاصل أنه يشترط لصحة الاعادة الوقت ولو ركعة
ول الجماعة من أولها إلى آخرها ونية الفريضة وإن تكون الأولى
صحيحة وإن لم تفتنه عن القضاء وإن تعاد مع من يجوز الاعادة
أو تدبرها وإن تعاد مرة فقط انتهى فلو أعادها خارج الوقت لم
تقم أو انفرد فيها ولو زمني سيرا أن كان ابتدأ لم تعتد أو في الأثناء
بطلت بمعلهم الجماعة فيها كالطهارة قال ابن سم أفتى شيخنا الشهاب
م ر أن شرط المعادة وقوعها في جماعة من أولها إلى آخرها حتى لو

اخرج نفسه فيهما من القدوة او سبقه الامام ببعض الركعات
 لم ترفع وقضية ذلك انه لو وافق الامام من اولها لكن تأخر
 سلامه عن سلام بحيث يعد منقطعا عنه بطلت وانه لو راي
 جماعة هل هم في الركعة الاولى او فيما بعدها امتنعت الاعادة
 معهم م روعليه فلو لحق الامام وهو فاسم ولم يسجد فيتيه
 ان المأموم المعبد ان يسجد اذ لم يتاخر كثيرا بحيث يعد منقطعا
 عنه م رولو شك المعبد في ترك ركن هل تبطل غير الشك
 لانه يحتاج للانفراد بعد السلام اولا لاحتمال ان يتذكر
 قبل سلام الامام عدم تنفي فيه نظر والثاني اقرب م راه **قول**
 والفرض الاول اي على الجار يدخرا فانها كما قلنا اي الثانية
 ولستقوط الخطاب بها وفعل كون فرضه الاول حيث اعتنت
 عن القضا والا كان يتصور ليرد مثلا وصلي ثم اعادها على وجه
 بغني عن القضا وفرضه الثانية فلو اعاد ثم تذكر خلافا الاول
 لم تكفه الثانية نعم لو نسي انه صلى الاول فصلاها مع
 الجماعة فبان فساد الاول اجزائه الثانية لانه نوي الفرض
 حقيقة بخلافه ثم والقدر ثم ونصر عليه في الاملا ايضا ان
 الفرض احدهما يختص الله منها ما شا وقيل الفرض كلاهما
 الاول مسقط للحرع لا مانعة من وقوع الثانية فرضا
 كصلاة الجنائز لو صلاها جاع مثلا سقط للحرع عن الباقيين
 فلو صلاها طائفة اخري وقعت فرضا ايضا وهكذا فروض
 الكفايات كلها وقيل الفرض الكلها انتهى م روهل يسن اعادة
 الرواتب ولو فرادى قال ابن سم في حاشية الخفة اما القليلة
 فلو لامر واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الاول والثانية
 او احدهما لا بعينها واما البعدي فيحتمل سن اعادتها مراعاة
 للقول الثالث يختص الله له الثانية فيكون ما فعله بعد

م ر

نقل الاول

الاول واقعا قبل الثانية فلا تكون بعدية انتهى لكن في حواشي المنهج
 نقل عن م ر عدم سن اعادة الرواتب مطلقا انتهى ويقدم لنا عن ش
 م ر انه لا يشق اعادة النفل الا ان استجبت فيه الجماعة انتهى
 قلت ما نقله في حاشية المنهج وم ر في ش لا يخالف ما ذكره في حاشية
 الخفة اذا ما فيها مختص براتبة المعادة رعاية للخلاف في الفرض
 منها وما في حاشية المنهج وش م ر علي غير ذلك خصوصا وقد قال
 تعاد راتبتها فرادى فليتنامل **قول** ورخص ترك الجماعة
 الرخصة هي الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم
 الاصيل انتهى من جمع الخوامع مثاله ترك الجماعة حكم سهل ارتكبه
 لعذر مع قيام السبب للحكم الاصيل وهو وجوب الجماعة وعيارة
 الرمي الرخصة يسكون لها ويجوز ضمها لفظة التيسير والتسهيل
 واصطلاح الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر انتهى **قول** بعدد
 اي لا رخصة في تركها وان قلنا انها سنة الا بعدد راتباتها فلا
 تردد شهادة المداوم على تركها لعذر بخلافه بغير عذر ولو امر
 الامام الناس بالجماعة وجبت الا عند قيام الرخصة فلا لقيام
 العذر **قول** كمشقة مطراي وثلم وبرد يسيل كل منها ثوابه او
 كان نحو البرد قطعا كما توري ليل او نارا اما اذا لم يتاذ بذلك
 لقلته او كن ولم يخف تقطير من سقوطه لان الغالب فيه النجاسة
 فلا يكون عذرا **قول** وشدة ريح بليل اي او وقت الصبح كما خشيته
 السنوي ومثل ريح الشديد الظلمة الشديدة والريح الباردة
قول وشدة وحل بفتح الحاء واسكانها لغة رديئة ليل كان او نارا
 كالمطر بل حواشيق غالبا محلة في الخفيف منه والمراد بالشديد مالا يور
 من معه الشك في حال في الخفة الزلق وان لم يكن عذرا خلافا
 لمقتضى ش المهذب والتحقيق من عدم الفرق بين الخفيف
 والشديد بحيث حذف القيد ومثل الوهل فيما ذكر ونوع البرد

م ر

سنة

او التلج على الارض بحيث يشق المشي على ذلك كمشقة على الوحل
قوله وشدة حراري وان لم يكن وقت الظهر كما تشمل اطلاق
 المنهاج تبعاً لاصله وجري عليه في التحقيق ولا فرق بين الليل والنهار
 وبه صرح في التفتة وتقييده بوقت الظهر في الجوع والروضة
 اعلى قالم رولا فرق بين ان يجرد ظلا عشي فيه اولا وبه فارق
 مسألة الابراد خلاه فالجمع توهموا المقادير انتهى **قوله** وشدة
 برد ليل او نهار اجملا الخفيف منها ولا فرق بين ان يكون اي الحر
 والبرد ما لو فني في ذلك الحمل اولا خلاه فاللاذرعى اذ الدار على ما
 يحصل به التاذي والمشقة وعد المؤلف لشدة الحر والبرد من
 العام هو ما في الروضة والشرح وعدهما في المنهاج تبعاً للبحر من
 الخاص ولا تعارض بينهما اذ يحمل الاول على ما اذا احسن بهما قوي
 الخلقه يحسن بهما ضعيفها بالاول فيكونان من العام والثاني يحمل
 على ما اذا احسن بهما ضعيف الخلقه دون قويا فيكونان من الخاص
 كذا اشار اليه الجلال الحلي **قوله** بحضرة طعام ما كولا او مشروب
 ومثل حضوره قرب حضوره اي وكان تايقاً لذلك خلاه فالاهسنوي
 حيث اكتفى بالتوقان وان لم يكن به جوع ولا عطش خلاه فالجمع
 متاح من بشدة الجوع او العطش وان لم يحضر ذلك ولا قرب
 حضوره نعم يمكن حمل كلامه هو لا على ما اذا اختلف اصل خشوعه
 لشدة جوعه او عطشه لا ندم شبيهه بعد افعلة الحدث بل اولى
 من المطر وخوفه مما مراد مشقة هذا اكثر لانها ملازمة في الصلاة
 بخلاف ذلك فيبدح بما يكسر شهوته من اكل لغمة الجوع اذا وثق
 من نفسه بعدم التطلم بعد اكل ما ذكر ولا في اكل آلي الشبع ودليل
 هذا كله قولهم تكن الصلاة في كل حالة تنافي الخشوع انتهى
 م روج **قوله** ومشقة كمشقة المطر بان شروخ في العذر الخاص
 وبشرط ان تكون مرض شروخ في العذر الخاص وبشرط ان تكون

بلغ

مشقة

مشقة كمشقة المطر بان يشغله عن الخشوع في الصلاة وان
 لم يبلغ حداً يسقط القيام في الفرض اما الخفيف كصداع يسير
 وحج خفيفة فليس بعد رلانه لا يسمى مرضاً **قوله** ومداغة
 حدث من بول او غائط او ريح لم يمكنه تقريغ نفسه والتطهير
 قبل فوات المأنة ككراهة الصلاة في محل ما ذكر اذا سمع الوقت
 بحيث لو قدمها ادرك الصلاة فيه والاحرم ما لم يخش من
 ترك احداهما راقال في التفتة يسبب التيمم والا فدمه وان خرج
 الوقت **قوله** وخوف علي معصوم من نفس او عضوا ومنفعة
 او مال او عرض او حق ولو اختصا صاله وغيره وان لم يلزم الذب
 عنه في الاوجه او خاف علي نحو خبزه في تنورا تلفد ان لم يخش وطبخه
 في القدر علي النار ما لم يقصد بوضعه اسقاط المأنة والا فلا تسقط
 نعم ان خاف تلفه سقطت للنهي عن اصناعته المال وكذا في
 اكل ماله ربح كربه بقصد الاسقاط فيما لم يعدم حضور الجمعية
 لوجوبه عليه لكن يندب له السعي في ان الله عند تمكنه منها
 ومثل الخوف علي خبزه خوف عدم نبات بذره او ضعفه او اكل نحو
 حب اكلوا اشتغل بللمأنة كما لو خاف فوت تحصيل ثلث مال امتاع
 اليه حاله والا فلا انتهى ش م روج **قوله** وبالحايف اعسار
 يعسر عليه اثباته اي الاعسار بخلاف الموسر بما عليه والمعسر
 القادر علي اثبات اعسار نفسه ببينة او عيى ولو كان الحاكم
 لا يسمع بينة الاعسار الا بعد حبسه فري كعدم كاقاله
 الزركشي انتهى وقوله او عيى كالصدق ودين الاتلاف كان ادعي
 الاعسار بكل منهما انتهى **قوله** وخوف عقوبة تقبل العفو عنها
 كدقذ في وقور وتعزير لله اولادى اما لا يقبل العفو كد
 الزنا والسرقة والشرب ونحوها من حدود الله تعالى فلا اذا
 بلغت الامام وثبتت عنده بل يحرم التقييب لعدم فايدته

بلغ

وله التغييب عن الشهادة لئلا يرفعوه إلى الامام وانما جاز تقييب من
عليه قود مع ان موجه كبيرة والتحقيق بنا فيه لان العفو مندوب اليه
والتغييب طريقة **قوله** يرجو الخافيف العفو بغيره اي زمانا
يسكن فيه غضب المستحق ولو علي بلوغه مثلا فالحكم كذلك فقد
يرفع امره لمن يري الاقتصاص للولي او لمن يجسه خشية من هربه
إلى البلوغ **قوله** وضوف من تخلف عن رفقة بان خاف من الخلف لها
علي نفسه او ماله او كان يستوحش فقط للمشقة في تخلفه عنهم
قوله وفقد لباس لا يق بان لم يجد ما يليق به لبسه وان وجد
سأترعه رتبه كفقد عمامة او قسامة لان عليه مشقة في خروجه
كذلك بخلاف ما اذا وجد لا يقا به بان اعتاده بحيث لا يحتل به مروت
والا وجده ان فقد ما يركبه لمن لا يليق به المشي كالعجز عن لباس لا يق
انتهى وفقد الا عمو قايد اعذر وان احسن المشي بالعصا نعم ان قرب
الحل واحسن المشي بها فلا عذر **قوله** وكل ذي ربح كريهة كبصل او
ثوم او كراث او فجل في او مطبوخ بقي له ربح يودي ولو قل فيما يظهر وان
كان خلاف الغالب وقول الرافعي يحتل الربح الباقي بعد الطبخ نحو
علي ربح يسير لا يحصل منه اذي ومن ذي الربح الكريهة الدخان فاستعمال
البصل والثوم ومثل ذلك من يتبا به او يدنه ربح كريهة كدم فصد
وقضاب وارباب الحرف الخبيثة وذي الخمر والصنان المستكم
والجراحات المنتنة والحذوم والابرص ومن داوي بصره نحو
ثوم لان التاذي بذلك اكثر منه بالكل نحو الثوم ومن ثم نقل القاضي
عباس عن العلماء منع الاجازم والابرص من المسجد ومن صلاة الجمعة
ومن اختلاطها بالناس وهذا كله ان عسر زوال ربحه بغسل
او معالجة والا بان سهل بلا مشقة فلا يكون عذرا فلا يكره
للمعذور دخول المسجد ولو مع الربح بخلاف غيره فانه يكره في
حقه ذلك هذا والا وجده كما بقية ضيحه اطلاقهم عدم الفرق

بين المعذور وغيره لوجه المعنى وهو التاذي ولا فرق في الكراهة
بين ان يكون المسجد خاليا او لا لتاذي اللائكة به وهل يكره
كله خارج المسجد او لا فتي الوالد رحمه الله تعالى بكرهته نيا
كما جزم به في الا نوار بل جعله اصلا مقبسا عليه حيث قال وكره
له يعني النبي صلى الله عليه وسلم اكل الثوم والبصل والكراث
وان كان مطبوخا كما كره لثانيا انتهى وعلم ما تقر ان شرطا
اسقاط الجمعة والجماعة ان لا يقصد باكله الا سقاط وان قصر
ان الله انتهى ثم **قوله** وحضور مريض بلا متعهده له قريبا
كان او اجنبيا لئلا يضيع حيث خاف عليه ضررا او له متعهده
ككنه مشغول بشرا الا دوية مثله فيكون كما لو لم يكن له
متعهده **قوله** اوله متعهده ولم يشغل بشرا دوية ونحوها
قوله وكان نحو قريب اي والحال ان المختصر كذلك ونحو القريب
الزوجية والصهر والملوك والصديق قال في شال الروض
قال الزركشي والظاهر ان المراد بالقريب مطلق القرابة انتهى
قوله ككنه يانس به اي ان المريض يانس بالماض لان تانيه
اهم **قوله** وقد ذكرت ان اشارة المؤلف بما ذكر الي ان الاعذار
لا تنحصر فيما ذكره ويدل له تغيير في اول كلامه بالكاف فمن
الاعذار ايضا لزلة وغلبة نعاس ومن مضطرب وسعي في
استرداد مال يرجو احصوله له او غيره واعني حيث لا يجد
قايد او لو باجرة مثل قدر عليها فاضلة عما يعتبر في القطرة ولا
اش لا حسانه المشي بالعصا اذ قد خذت وحده يقع فيها وكونه
مرتما بحيث يمنع من المشي والاشتغال بتجديز ميت
وحمله ودفعه ووجود من يودي به في طريقه ولو بالثمن ونحو
ما لم يمكن دفعه من غير مشقة ونحو النسيان والاكراه وتطويل
الامام على المشروع وتركه سنة مقصودة لانه ان اعذر بهما

في الخروج من الجماعة ففي اسقاطها ابتدا اولي وكونه سريع القراءة
والماموم بطيها او من يكره الاقتداء به والاشتغال بالمسابقة
والمناضلة او كان يفتتن بحاله وهو امر دوا وكان يخشى هو من
الافتتان بذلك انتهى **قوله** ان قصد هالولا العذر واختار
السبكي حصولها لمن كان ملازمها **قوله** وهذا هو الظاهر نعم
هو كذلك وعليه فكل الامم المجمع ضعيف لكن في شر الروض وتبعه
الرملي وغيره ما يصحح بانه لا تضعيف حيث قالوا وحمل بعضهم كلامهم
المجموع على متعلق السبب ككل بصل وتوم وكون خبره في القرن وكلام
هو لا على غيره كطرو مرض ومجمل حصولها له كحصولها لمن حضرها
لا من كل وجه بل في اصلها قال مروي وهو جمع حسن **قوله** وبذلك
خبرنا في موسي الخ وهذا كله كما قاله الاستوي وتبعه في شر الروض
ومشي عليهم روي انما يجده جعل هذه الامور عذرا اذا لم يات
اقامة الجماعة في بيته والا فلا ينفط عنه طلبها لكل هذه افراد
وان حصل بغيره شعارها **قوله** وهي امور اي سبعة عدم
تقدمه في المكان والعلم بانتقالات الامام وان يجتمعها مكان ونية
الاقتداء واتفاق نظم صلاتهم والتبعية وعدم مخالفة الفاحشة
هذا وان عدوها الشارع مستند لا يضر لانه اذ دخل الثاني فيما بعده
قوله ان ينوي الاتمام اي اذا اراد الجماعة سوامع الحرم
او بعده الا فيما استثناه المؤلف من صلاة الجمعة او المعادة ومثلها
جمع تقديم بالمطر والندور فعلها جماعة نعم المنذورة
جماعة تنعقد فرادي وان عصي بترك الصلوة وتحصل الجماعة
فيها من اولها الي اخرها على ما اعتد الرملي واتباعه **قوله**
بالامام اي لا يجوز كيد قلاه تصح القدوة لان الربط انما
يتحقق عند ربط فعله بفعله كما يفهم من الاقتداء بزيد لا بخو
يده نعم ان نوي بالبعوض الكل صحت اه ش م ر ونحو ذلك

كلاما مومية او الجماعة الا ان نية الجماعة صالحة للامام والماموم
والقرينة تعين **قوله** في غير الجمعة مطلقا اي عند الحرم
وبعد ومثل الجمعة المعادة وما للحق بها على ما سبق **قوله**
فلو ترك هذه النية او شك فيها اي في غير الجمعة
اما فيها فيوشر المشك ان طال زمنه وان لم يتابع او مضى معه ركن كما
لوشك في اصل النية انتهى **قوله** بعد انتظار كثير المتابعة اي لاجلها
وان جهل المنع على الاوجه كما قاله الرملي اما لو وقع ذلك منه اتفاقا او قل
الا انتظارا وكثر بلا متابعة اي او مع المتابعة لكن لا لاجل الفعل
فلا يضر في الجمع **قوله** بطلت صلاته الخ تاسمه كزيد او وصفه
الحاضر والاشارة اليه بل يكفي نية الاقتداء او لو عند التماسه بغيره
كقوله نويت الاقتداء بالامام منهم اذ مقصود الجماعة غير مختلف
قال الامام بل الاولي عدم تعيينه لانه من عينه فبان خلافة
فيكون ضارا انتهى ش م ر **قوله** بطلت صلاته للمتابعة من لم
ينو الاقتداء به كما لو عين الميت في صلاة فبان خلافة وظاهر
عبارة المؤلف انها لا تبطل الا بمتابعة الامام المتابعة المبطله وهو
ما جئته السبكي وتبعه عليه جمع لكن قال م ر في ش بعد ان ذكر
ما قاله السبكي ورده الزركشي وغيره بان فساد النية مبطل **قوله**
للمصلاة وتقصيره بالتعيين الفاسد صير كالملاعب وقال
الزيادي في حقه المعتمد بطلانها بمجرد الخطا وان لم يتابعه
لان فساد النية مبطل ان وقع في الاثنان مانع من الانقضاء ان
وقع في الاثنان **قوله** حش ز ي **قوله** فان عينه الي قوله صحت
قال م ر والفرق بين هذه حيث قالوا فيها بالصحة وبين ما قبلها
حيث قالوا فيها بالبطلان لانه ثم تصور في ذهنه شيئا معين
اسمه زيد فظن انه الحاضر فاقتدي به فتبين انه غيره فلم
تصح لعدم جزمه بامامة من هو مقتد به وهذا جزم بامامة

بلغ لاهنا

اي كان مقتد به
الاشارة تعين الامام
الماموم

الاحيرة ص

الحاضر وقصد بهينه لكن اخطا في اسمه فلم يوتر اذ لا انزل لفظ
مع الربط بالشخص فلم يقع خطا في الشخص اصله انتهى **قوله**
كسل م زعن نوي الصلاة ما موما الاركة هل تصبر ولا فاجاب
باله يصبر ويصبر منفردا في الركعة الاخير انتهى وانما تعين
الا نفردا في الركعة كما قاله شيخنا لا طلاقه الركعة فلما لم يبق الا هي
تعينت للاضلاع فلو غيرها كالثانية مثلا صار منفردا فيها ولا يعود
للماعة الا بنية جديدة كما قال الشهاب ابن حجر في الايعاب انه لو
نوي الاقتدار به في غير التسميات صار منفردا عند تشبيهات
اول ركوع ولا يتابعه بعد ذلك الا بنية لا نفردا انتهى
لكن هل العبرة بلفظ التسميات ولو اجتمعا او العبرة بوجود محل
التسميم وان لم يسم فيه نظر قال شيخنا والمتبادر الاول لان المراد
بالتسميم ليس الا اللفظ ولو احتمل لا كما لو لم يسمعه سجع حملا له
علي الايمان به لانه الاصل **قوله** دون الامام اي لكونه مستقلا
قوله لا تستنير اي في صحة القدوة به فتصح للماعة لهم لانه
قال ابن قاسم في حواشي التحفة كانه مهم كالصريح في حصول احكام
الاقتدار التحمل السهو والقرارة بغير نية الامامة انتهى **قوله** لانه
سيصير اما الى ظاهره ان نية الامامة تصح مطلقا وثق
بمضمون من يقتدي به اولا وتقل ذلك عن تقرير الزيادي
لكن الذي في حاشيته نقله عن ابن حجر ونقله ابن سم في
حاشية التحفة عن الايعاب انه ان وثق ان احدا يقتدي
به بان علم او ظن ذلك نوي الامامة والا فلا تنعقد صلاته
لتلا عيه غير ان ابن قاسم قال قد يقال يوحى نية الامامة
لحضور الموثوق بهم انتهى **قوله** حاز الفضيلة من حين
النية ظاهره وان اخرها بلا عذر وهذا بخلاف نظيره في
الاقتدار فانه مكروه مفوت وفضيلة للماعة والفرق بينهما

استقلال

استقلال الامام دونده ابن سم في حاشية التحفة **قوله** صحبت
صلاته مطلقا اي خلافا لمن فصل فقال ان كان قد جاز خلق
فصلاته صحبت والا فباطلة **قوله** ولا تنضم مساواة الما موم
للامام لعدم مخالفة لكنها مكروهة تفوت فضيلة الجماعة
وان كانت صورتها معتد بها في الجمعة وفي غيرها ويجري ذلك
في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة امرش م **قوله** والاعتبار
في التقدم وغيره وهو التاخر والمساواة **قوله** للمقاييم ومثله
الراكم فيما يظهر م وهذا ان لم يعتمد في قيامه على اصابع رجله
والا فالعبرة بما اعتمد عليه **قوله** والاعتبار للمقاعد بالاكبية اي
ان اعتمد عليها فان اعتمد على ركبتيه فالعبرة بركبتيه
بها انتهى م **قوله** اما حال السجود فيظهر ان يكون المعتمد
روس الاصابع قال شيخنا القليوبي هو مرجع امر قلت
لعله اخذ من عبارة م في شرحه فانها تقتضي الضعف وعبارته
وبحث بعض اهل العصران العبرة في الساجد باصابع قدميه
ولا بعد فيه غير ان اطلاقهم بخالفه انتهى قال ابن سم في حاشية
التحفة قوله باصابع قدميه لا يتعد اغتفارا للتقدم باصابع
قدميه حال السجود وان اعتمد عليها وان المعتمد العقب بان يكون
بحيث لو وضع على الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان
من تنفعا بالفعل م وانتهى لكن قال في حواشي المزجان م رجع
عن هذا واعتمد ان المعتمد في السجود باصابع قدميه هو
فيكون المرص عند الملبى بحث ابن حجر وهو ما قاله المؤلف هنا
قوله بالجنب كذا عبارة م روج قال سم اي بجميعه وهو ملحق
الكثف الى الخاصرة وان لا يد من التاخر يجز من الجنب في الجميع
طوله **قوله** يظهر اعتماده اعتمده م رايضا **قوله** الما موم
ما اعتمد عليه لخصبتين اعتمد عليهما اما غير من ذكر كان كان الما

موم

معلقات جليل فالعبارة بمنكبه اما اذا كانا مصلوبين او الامام فقط
 فلا تقع الصلاة لان الامام والمخالفة هذه تلزمه الاعادة انتهى
 حاشي **قوله** ويبين ان يقف الامام خلف المقام اي مقام
 ابراهيم عليه وعلى نبينا افضل الصلاة والسلام اي ما بعد
 خلفه عرفا وان كانا قرب منه كان افضل له **قوله** وان
 يستدير المأمومون اي يبين ذلك ان صلوا في المسجد الحرام
قوله حولها اي حول الكعبة اي وان لم يضيق المسجد خلافا
 للزكريا كما فعله ابن الزبير ووقع عليه الاجماع ولما فيه من
 الظاهر تحيزها من غيرها وتعظيمها والتسوية بين الجميع
 في توجههم لها انتهى والصف الاول في غير جهة الامام
 ما اتصل بالصف الاول الذي وراه لا ما قرب للكعبة فقد
 قالوا ان الصف الاول هو الذي يلي الامام سواء اختلفت مقصورة
 ام اعمده ام لا ولا يمنع الصف تحلل نحو منبر ولو وقف صف
 طويل في اخر باب المسجد الحرام لم تقع صلوات من خرج عن سمت
 الكعبة لو قرب منها كما ذكر ذلك بعض المتأخرين لكن جز ما خلافا
 ولا ينافيه ما مر في فصل الاستقبال من البطون لانه محمول على
 القرب من الكعبة وهذا في حالة البعد عنها اهش **قوله** ولا
 يضركونهم اي المأمومين اقرب اليها اي الكعبة لعدم ظهور
 مخالفة فاحشة به بخلافه في جهته ولو توجه الامام للركن الذي
 فيه الحجر مثلا فجهته مجموع جهتي جانبيه فلا يتقدم عليه المأموم
 المتوجه له ولا لاحدى جهتيه والا وجه فوات فضيلة الجماعة
 بهذه الاقربية المذكورة كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى وذلك
 لان لنا وجهها قويا يقول بالبطون في روعي اذ الخلاف المذهبي
 اولى بالمراعاة من غيره اه قال شيخنا ومثل التقدم هنا في فوات
 فضيلة الجماعة المساواة **قوله** ويبين ان يقف الذكر التعبير

بالوقوف

بالوقوف جري على الغالب فلو لم يصل واقفا كان الامر كذلك **قوله**
 عن يمين الامام قال بن سمي اظن من رقرانه لو كان المأموم اذا وقف
 عن يمين الامام لا يسمع قراته ولا اتفقالة واذا وقف عن اليسار
 سمع ذلك وقف على اليسار انتهى قلت الذي ياتي لم نفسه
 ان يمين الصف افضل من اليسار وان لم يزد من عدم سماعه للامام
 وكان لو وقف على اليسار سمع وعبارته وافضل كل صف يمينه وان كان
 من اليسار يسمع الامام ويرى افعاله خلافا لبعضهم حيث ذهب
 الى انه افضل من اليمين الخالي عن ذلك معلل له بان الفضيلة
 المتعلقة بذات العبادة مقدمة على المتعلقة بمكانها ويرد ان
 في جهة اليمين كالصف الاول من صلاة الله وملائكته على اهلها ما
 يفوق سماع القرة وغيره انتهى وقوله افضل كل صف يمينه صريح
 حتى ما خلف الامام اي خلافا لما في العباب من تفضيل خلف الامام على
 يمينه انتهى فلو احرم عن يساره اخذ الامام برأسه واقامه عن
 يمينه لما صح عن بن عباس رضي الله عنهما انه وقف عن يساره طملى
 عليه وسلم فاخذ برأسه واقامه عن يمينه ويؤخذ منه انه لو
 فعل احد من المتقدمين خلافا للسنة استحب للامام ان يناديه
 اليها بيده او غيرها ان وثق منه بالامتنان ولا يبعد ان يكون المأموم
 في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة
 الفعل القليل ولا فرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب اهش **قوله**
 وان ينأخر عنه قليلا اي بان لا يزيد ما بينهما على ثلاثة
 اذرع اخذ مما سياتي ويحتمل ضبطه بالعرف اه بن حجار حاشي **قوله**
 من يساره هو بفتح الياء على الاصح فان لم يكن بيساره
 محل احرم خلفه ثم تاخر اليه من هو على اليمين ولو خالف ذلك كره
 وفاتت به فضيلة الجماعة كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى
قوله في قيام ويلحق به الركوع كما يجتهد الشيخ رحمه الله تعالى

خلافاً للبليقيين اذ شرم اياهم في غير القيام وما للحق به ولو كان تشبه
 اخرا فلا يسن فيه ذلك لانه لا يتأتى الا بعمل كثير ومشقة **قوله**
 وهو افضل اي تاخرها افضل من تقدم الامام وذلك لان الامام
 متبوع فلا يناسبه الانتقال **قوله** والافعل الممكن منها فان
 كانت السعة خلفهما دون الامام تاخرا او بالعكس تقدم
 الامام هذا هو المعبر اذ السنة واصل ذلك خبر مسلم عن جابر
 رضي الله تعالى عنه قال قلت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فادارني عن يمينه ثم جابني عن يساره فقام عن يساره فاخذ بيدي
 جميعا فدفعنا حتى اقامنا خلفه **قوله** وان يصطف ذكران
 اي رجالان او صبيان او رجل وصبي **قوله** خلفه وبين ان
 لا يزد ما بينه وبينهما على ثلاثة اذرع كما بين كل صفين **قوله**
 كما مره فكثر اي اذا حضرت امرأة او اكثر ولو محرما او زوجة تقوم او
 تقرب خلفه فان حضر معه ذكر وامرأة وقف الذكر عن يمينه والمرأة
 وخلفه وقفا لذكر عن يمين الامام والختي خلفه لاحتمال ان يثبت
 والمرأة خلفه لاحتمال ذكرته **قوله** وان يقف خلفه رجال
 لفضلهم اي بحسب الاصل اي والافعال رجال يقصون على
 الصبيان مطلقا قال من يقدم الرجال ولو كان الصبيان افضل
 من الرجال بعلم او نحوه **قوله** وقال في الخفة يقدم الرجال
 ارفا وقال ايضا وظاهر تعبيرهم بالرجال تقدم الرجال
قوله فضبيان ولو لم يحضر غيرهم اصطفوا خلف الامام
 ولا يخفى البالغين لانهم من جنسهم فلا ينفك عنهم **قوله** فختاني
 ولا يكمل بهم صف من قبلهم وكذلك النساء لا يكمل بهن صف
 من قبلهن لاحتمال مخالفة فيها بخلاف الصبيان مع
 البالغين كما مر وافضل صفوف الرجال اولها ثم الذي يليه
 وهكذا وافضل كل صف عينه وان كان باليسار يسمع

قوله وان يصطف ذكران
 اي رجالان او صبيان او رجل وصبي

الامام

الامام ويرى افعاله خلافاً لبعضهم اذ وقد تقدم ذلك
 مستوفى وما تقدم من تفصيل الاول على ما يليه وهكذا
 محله في غير صلاة الجنازة اما في فتستوي تصفونها عند
 اتحاد المجلس لا استحباب تقدم الصفوف فيها **قوله**
 وسطر من صابطة انه اذا استعمله في متفرق الاجزا
 كالناس والدواب فيا يسكون وقد يفتح او في متصلها كالدار
 والراس فيالفتح وقد تسكن قال الجوهري وغيره والاول
 ظرف والثاني اسم **قوله** بل يدخل الصف ان وجد
 سعة اي ان كان الصف غير تام او لو كان الصف تاما لكن كان
 بحيث لو دخل الصبيان معهم فيه لو سعه لم قالوا وجه
 تاخرهم كالاقتضاء اطلاق الاصحاب خلافاً لاذرع انتهى **قوله**
 فلو امكن غير امرأة اي من رجل وخشي **قوله** وامرأة بصركونهم
 بصركونهم قيد حتى لو كان فيهم بصير فقط لم يخلف الحكم
 فان كانوا في ظلمة او لم يكن فيهم بصير تقدم عليهم ومخالفة
 ذلك مكروهة تفوت فضيلة الجماعة وجل ما تقر اذا امكن
 وقومهم صفا والافعال صفوا فمع غرض البصر اذا اجتمع
 الرجال مع الناس وجميع عراة لا يقفن معهم لا في صف ولا في صفين
 بل يتنجس ويجلس خلفهم ويستدبرون القبلة حتى يصلي
 الرجال وكذا عكسه فان امكن توارى كل طائفة بمكان حتى
 تصلي الطائفة الاخرى فلهما فضل **قوله** وله ان يحرق الصف
 الذي لم يقدر نص على نذب بسد فري الصفوف وان لا يشترع في
 صف حتى يتم ما قبله وان يفسح لمن يريد فلو خالفوا شيئا من ذلك
 كرهت الصلاة وفاتتهم فضيلة الجماعة كذا في شرم رفاة قال
 ان ارتكاب كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبه نفوذها ونقل
 ابن سم عن ابن حجر مثل ذلك واقره لكن في فتاوى الشمس بن المرح

كها ٣

الجماعة

ان الصفوف المقطوعة تحصل لهم فضيلة الجماعة دون فضيلة
الصف ونقل مثل ذلك عن المشرق المناوي وعن شيخ الاسلام هذا
وقد علمت ان المعتمد ما قاله من ان من فوات فضيلة كالصف
وهو ما نقله ابن سم في حاشية الزنج عن ابن حجر **قوله** ان وجد
سعة هو بفتح السين **قوله** فافوقه ولو صفوا لكثرة **قوله**
لتقصيرهم بتركها فان لم يقصر وافلا كراهة كان تركها يسد
الفرجة لشدة حرصها كوقت الحرام بالمسجد الحرام لعدم تقصيرهم
ولو كان عن يمين الامام محل يسعد وقب فيه ولم يحرق ولو عرضت
فرجة بعد كمال الصف في اثنا الصلاة فمقتضى تعليلهم بالتقصير
عدم الحرق اليها ويحتمل غيره اه ش م **قوله** كما زعمه بعضهم هو
لجمال الاستنوي **قوله** تحت الرقاب الا في الجمعة والخطب هو المشي
بين القاعد ين فري مغايرة لتسليتها اذ هي شق الصفوف وهم
قايمون والفرق حيث جوز واهنا حرق صفوف كثيرة ومسيلة
الخطب بصفين ان سد الفرجة التي في الصفوف مصلحة عامة
لله وللقوم باتمام صلاة وصلاة تهم فان تسوية الصفوف
من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف ترك الخطب فان الامام
يسن له عدم احرامه حتى يسوي بين صفوفهم انتهى **قوله**
جراي ندبا **قوله** اليه شخصا من الصف اي بشرط ان يكون
المجروح حرا وان يجوز موافقته له وان يكون الصف المجروح من
التر من اثنين وان يكون المجرب بعد الاحرام فهذه شروط اربعة
لندب الجرفان كان المجروح غير حرا فلا جبر ليدخل في ضمانه
حتى لو جره ظنا حريته فتبين رقه دخل في ضمانه وكذا يمنع
الجرفان لم يجوز موافقته بخوف الفتنة او كان الصف اثنين فلا
جبر ليدخل في ضمانه منفردا وان لا يجبر قبل احرامه لانه يصير
مجرورا منفردا ولو جره قبل الاحرام كان مكروها لا حراما كما

افتي

افتي به الوالد رحمه الله الله تعالى فان امكنه الحرق ليصتق
مع الامام او كان مكانه يسع اكثر فينبغي ان يحرق في الاولي ويجزها
معاني الثانية والحرق في الاولي افضل من الحرق في الثانية
وج **قوله** وسن مجروره مساعده اي لينال فضل المعاونة
على البر والتقوي وذلك يعادل ما فات عليه من الصف **قوله**
والمضطجع اي والمستلقي اي ولو مومنا ولا حدم بالآخر
اي فيجوز اقتداء القاعد بالمستلقي والمضطجع وعكسه
وهكذا في بقية الاحوال **قوله** صلى في مرض موته قاعدا الخ
قال البيهقي وكان ذلك يوم السبت او الاحد وتوفي عليه
الصلاة والسلام ضحية يوم الاثنين فكان تاسعا لخبر
الشيخين عن ابي هريرة وعائشة انما جعل الامام ليؤتم به
الي ان قال واذا صلى جالسا فجلوسا اجمعين فان قلت
لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام بل ينرب يقال
في الجواب الاصل القيام وانما وجب القعود لمتابعة الامام
فلما نسخ ذلك زال اعتبار متابعة الامام فلم يزم وجوب
القيام لانه الاصل **قوله** والعذر بالحرق الفاسق اي وان كان
عائنا فاضل **قوله** لكن تكره خلفه وكذا تكره امامته من يكره
اكثر القوم لذموم فيه شرعا **قوله** وليس لاحد من ولاته
الامور سوا كان هو الامام او نائبه او ناظر المسجد **قوله**
لم يصح اي تقديره كما قاله بعض المتأخرين كالشهاب الرملي
والشهاب ابن حجر خلا لما توهده عبارة م ر في شرحه حيث قال
ويجزم له اذ الحرم لا تنافي الصحة بل نقل عنه خارج الشرح الصحة
مع الحرمه هذا والمعتمد ما قاله الشهاب الرملي وابن حجر وذلك
لانه ما موم بعراة المصالح وليس منها ان يوقع الناس في
صلاة مكروهة وبوخذ من كما قاله م رحمه نضب كل

قوله

من يكره الاقتداء به **قوله** اي يجوز للحر ان ياتم بالعبد اي كان
صبياً لان صلواته معتد بها **قوله** ولحر وان كان اعمى او لي
منه اي وان قل ما فيه من الرق الا ان تميز بنحو فقهه اي فيقدم
العبد الفقيه على الحر الخالي من الفقه اما حرقه وعبد افقه
فهما سواء كما تحمل السبكي عبارة المجموع على ذلك وهذا كله في غير
صلوة الجنائز اما فيها فللحر والى مطلقاً لان دعاه اقرب الى الاجابة
امش **قوله** لكن البالغ اولى من الصبي اي وان كان الصبي اقرب او
افقه لصحة الاقتداء به بالاجماع بخلاف الصبي ولم يزل نص في
البوطي على كراهة الاقتداء به **قوله** اصحابها انهما سواء هذه عبارة
المجموع قال مروقنا ابن حجر وحمل السبكي الاستواء على حرقه
وقن افقه قال لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه لا بعد فيها
بخلاف مقابلة باصل الفقه فهو اولى منها لتوقف صحة الصلاة
عليه دون الحرية انتهى وتقدمت الاشارة اليه نعم تركه
امامة الا قلف وان كان بالغاً **قوله** والا عي والبصير في الامامة
سواء اي لا تعارض ففضلها لان الا عي لا ينظر ما يشغله فهو
اخضع والبصير ينظر الخبث فهو احفظ لتجنبه والكلام اذا
استويا في سائر الصفات والا فن ترجح بصفة قدم بها كاعمي
فقيه وبصير غير فقيه فالاعمى يقدم فقد قال الماوردي للحر
الاعمى اولى من العبد البصير ومثل الا عي والبصير في الاستواء
كما في مشم السميع مع الا صم والفعل مع الخصى والمحبوب والاب مع
ابنه والقروي مع البدوي ويقدم الوالي الخ اي من الافقه والمالك
الاذن في الصلاة في ملكه وان لم ياذن في الجماعة حيث لم ترد الجماعة
فان لزم زيادة الجماعة فلا بد من اذنه فيها **قوله** نعم لو ولاه
الامام الاعظم اي ونايبه مروقنا **قوله** فهو مقدم على الوالي اي
والي البلد وقاضيه كما قاله الا ذرعي وغيره بل الا وجه تقديمه

علي

علي من سوى الامام الاعظم من الولاية امش **قوله** ويقدم
الساكن في مكان بحق يعني من جاز له الانتفاع بمحل كما اشارت اليه
عبارة الحر **قوله** بل يقدم المعير والكلام في من كان اهله للامامة
فان لم يكن اهله للامامة كامرأة للرجال او ليس اهله للصلاة ككافر
وان تميز بساير ما مر من له ان كان غير محجور عليه التقديم لمن
هو اهل يومهم اما المحجور عليه عند دخولهم منزله لمصلحة وكان
رضها بقدر من الجماعة فالمرجع لاذن وليه فان اذن لواحد تقدم
والاصول افرادي **قوله** غير سيد مكاتب له يعني ان المكاتب
كتابة صحيحة يقدم على سيده فيما استحق منفعة بنحو اجارة
او اعارة من غير السيد ويؤخذ منه بطريق الاولى عدم تقديمه
على قته البعض فيما ملكه ببعضه لوام **قوله** فافقه اي في باب
الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا الفاخرة اي فيقدم على الاقرا
وان حفظ جميع القرآن اذ الحاجة الى الفقه اهم لكثرة حوارث
الصلاة التي نظروا فيها والا وجه ان مراده بالاقر الاصح قراءة فان
استويا فالأكثر قراءة وبحث السنوي ان المميز بقراءة السبع
او بعضها من ذلك والقراءة المشتملة على الحن لا غير بها امش **قوله**
ملخصاً **قوله** فاورع اي الأكثر ورعاً اذ ورد في الحديث ملاك
الدين الورع وفسره النووي في المجموع والتحقيق بانه اجتناب
الشهوات بخوف الله تعالى او فلوارثي فوق ذلك بان ترك
ما زاد على الحاجة من الحلال فهو الزهد الذي هو اعلى من الورع
وع فالزهد يقدم على الورع كما ذكره السنوي في المهرات
قال مروقنا وهو ظاهر والحاصل ان الزهد قسم من الورع لا قسم
له اذ الورع مقول بالمشكك فاول مرأته **قوله** اجتناب الشهوات فان ترك ما زاد على الحاجة من الحلال كانت
المرتبة العليا ام **قوله** فاقدم حجة اي بالنسبة لا بابه الي

رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالسنة لنفسه لدار
 الاسلام **قوله** فاسن فاسب قال من فعلهم ان المنتسب لا قدم
 حجة مقدم على المنتسب لقريش مثله وان ذكر النسب لا يغني
 عن ذكر الاقدم حجة اه قال شيخنا منه يعلم ان التابعي او وولده
 اذا كان اقدم من الصحابي فانه يقدم عليه وهو كذلك
 فقد صرحوا بان يوجب في المفضول مالا يوجب في الفاضل
قوله فانظف ثوبا وبدا وصنعته قضيت استواء الثلاثة
 في المرتبة وليس كذلك بل اذا تعارضت الصفات قدم بعد
 حسن الذكر الا نظف ثوبا ثم بدنا ثم صنعة وعليه تنظيف
 الذكر مقدم على نظيف الثوب **قوله** فاحسن صورة اي وجهها
 ورايت بعض الهوامش بعد قوله فاحسن صورة فاحسن
 روجه قال شيخنا فالترجوع مقدم على غير المترجوع **قوله** ولقد
 كان واليا كان او امام مسجد رابيا او ساكنا جرح لان التقديم
 انما يستحق بولاية المكان حشره **قوله** لا يصفات تقديم
 كالفقه ونحوه من القراءة والورع والهجرة والسن والنسب
 انتهى حشره **قوله** من يعتقد بطلان صلاته بان يظنه
 ظنا غالبا وليس المراد به ما اصطلم عليه الا صوليون وهو المزمع
 المطابق لدليل **قوله** لان افتصد اي او احتجم اعتبارا
 باعتقاد المقتدي لكن صور المسئلة صاحب الخواطر
 السريعة عما اذا نسي الامام كونه مفتصد ابيته جازمة في
 اعتقاده بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا ايضا لعدم
 جزمه بالنية ام شمر وعبارة ابن سمر علي المهرج قيد جمع
 واعتمده شيخنا الرمي وطب وم رعا اذا نسي الحنف في عند الاحرام
 انه افتصد والا لم يصح الا قتله لانه متلاعب وقال ايضا
 المراد بالتلاعب الاثبات بشي لا غ شرعا في اعتقاد الا في

لو كان في الصلاة
 من غير ان يفتقد
 في الصلاة

الواقع فقوله متلاعب اي في حكم المتلاعب اه وخالف العلامة
 ابن حجر فضعف كلام صاحب الخواطر وقال الخلاف انما هو
 عند علمه حال النية بفصده اه وقوله الخلاف اي الواقع في
 المسألة وهو ان الاصح اعتبار بقصد عقيدة المأموم والثاني
 عقيدة الامام وما قاله بن حجر رده الرمي وابن سمر وغيرهما فالمعتمد
 ما صور به صاحب الخواطر السريعة **قوله** اعتبارا باعتقاد
 المقتدي بالسئلة الامام لم تضع قدوة الشافعي به ولو كان
 المقتدي به الامام الاعظم او نايبه كما نقلناه عن نصيبي الاكثرين
 وقطع به جماعة وهو المعتمد وان نقلناه عن الحلبي والاولاد في الصحة
 واستحسنناه وتعليل الجواز بخوف الفتنة ممنوع فقد لا يعلم
 بعدم اقتدي به او مغارقتة كان يكون في الصق الاخير او
 يتابعه في افعالها من غير ربط وانتظار كثير فيستفي خوف
 الفتنة ام شمر **مسئلة** سئل الشهاب الرمي عن امام
 مسجد يصلي بعموم الناس هل يجب عليه يرعى الخلاف او لا ويقتصر
 على مذهبه فاجاب بانه يجب عليه رعاية الخلاف اه قال شيخنا اما
 لو قرر امام الحنفية مثله فلا يلزمه ذلك وهو قضية افتا الرمي
 ثم قال شيخنا بعد ذلك اذا كان يصلي خلف شافعي ينبغي وجوب
 رعاية الخلاف قلت وفيه ما فيه اذ هو مقلد بامامة على مذهب
 معين ولا يلزم الامام نصي صلاة الغير وبهذا فارقتم مسألة
 افتا الرمي تأمل الكاتب **قوله** طاهر ومتجنس اي وادي اجتهد
 كل غير ما ادي اليه اجتهاد الاخر ومثل الاختلاف في الاناس
 الاختلاف في القبلة كان ادي اجتهاد احدهما الي جهة والاخر
 الي جهة اخري قال م ر بل لو اتحدت لجهة واختلغا في التيام
 من والتماس فقط ليس لاحدهما ان يقتدي بالآخر **قوله**
 من ائمة هي جمع اناكاوعية واواع واصلها ائمة بضم زين

لو ترك

نكر ص

ايدلت ثابتهما من جنس حركة ما قبلها فانية جوعها او ان
 كواوي جمع او عيك فتاخص ان او اني جمع اذ انا بعد انية
 وانية جمعة او اني كوعا او عيبه او اوي اه ومثله في المصباح
قوله فظن كل منهم طهارة انا منها الا انه يصنفه ولم يقل انا به
 لان المجتهد فيه لا يشترط كونه مملوكا له بل لو اضاف له ولم يقل
 كما في متن المنهاج قلنا الاضافه فيه للاختصاص لا للملك **قوله**
 اعاد ما ايتهم به اخرا فلو ابند وبالصحيح مثلا فصلى بهم احدهم
 في الظهر واخر الخ فامام غير العشاء يعيد العشاء لتعين النجاسة
 في امامها بزمعهم اذ نجاسة انا امامها محققة ولم يتوقف غير ذلك
 بالنسبة لهم فاختص به وامام العشاء يعيد المغرب لانها اخر صلاة
 مقتد يا وذلك لتعين النجاسة في حقهم ومرادهم بتعين النجاسة
 عدم بقا احتمال وجودها في حق غيره او ولو كان في الخمس نجسان
 صحت صلاة كل خلف اثنين فقط او كان الخمس ثلاثة فبواحد
 فقط اذ الطاهر والحالة هذه اثنان واحد لصلاة اماما
 ويضم اليه الاخر ولو كان الخمس اربعة لم يقتد احد منهم بحد
 اذ كل واحد منهم يعتقد طهارة انا به ونجاسة ما عدا ه
 ومثل الاواني الخمسة ما لو سمع صوتا حدث او شمه بين خمسة
 وتناكروه وام كل صلاة فان كلا يعيد ما صلاه اخرا مؤتمرا
 اه **قوله** ولا يصح اقتداوه بمقتد اي حال قدوته لكونه
 تابعا لغيره يلحقه سهوه ومن شان الامام الاستقلال وان
 يتحمل هو سهوه غيره فلا يجتمعان واما خبر الصحيحين ان الناس
 اقتدوا بابي بكر خلف النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** على انه
 كانوا مقتدين بالنبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر يسلمهم
 التكبير كافي للصحيحين وقد روي البيهقي وغيره انه صلى الله
 عليه وسلم اجاب صلى في مرض موته خلف ابي بكر قاله الجمهور

فحمول ص

ان هذا

ان هذا كان مرتين كما اجاب الشافعي والاصحاب وغيرهم بحال
 قدوته ما لو انقطعت القدوة كان سلام الامام فقام مسبوق
 فاقتدي به اخرا ومسبوقون فاقتدي بعضهم ببعض فتصم
 في غير الجمعة على الاصح لكن مع الدراية ولو اجتهد في اثنين
 ايها الامام واقتدي بمن عكس على ظنه انه الامام فينبغي
 ان يصح كما يصلي بالاجتهاد في القبلة او الثوب او الاواني
 كما قاله الزركشي انتهى ش م ر باختصار وخالف بن حجر فضعف
 كلام الزركشي وقال بعدم الصحة انتهى ومعلوم ان اجتهاده في
 بسبب قرأين تدل على غرضه لا بالنسبة للنسبة لعدم
 الاطلاع عليها فسيقط القول بان شرط الاجتهاد ان
 يكون للعلامة في حال ولا مجال هنا لان مدار الامامية على
 النية لا غير وهي لا يطلع عليها وان عتقد كل منهما انه مأموم فلا
 صحة صلاته لعدم مقتضى بطلانها او عتقد كل منهما انه
 مأموم فلا وكذا لو شك في انه امام او مأموم ولو بعد السلام
 كافي لجمهور لشكه في انه تابع او متبوع فلو شك احدهما وظن
 الاخر صحت للظان انه امام دون الاخر قال م ر والمعتد انهما
 لا تبطل بحجج الشك بل بطول الفصل او مضى ركن على الشك
 كما في اصل النية انتهى ش م ر ملخصا **قوله** مكثتم لبرد واستشكل
 هذا بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يامر من صلى خلف
 عمرو بن العاصي بالاعادة فهو كان متيمما للبرد واجيب عنه
 بان عدم الامر بالاعادة لا يستلزم عدم صحتها على التراخي
 وتأخير البيان الى وقت الحاجة جائز وجواز كونهم كانوا عالين
 وقضوا ما عليهم انتهى **قوله** لان المرأة قصبة عن الرجل اي وقد
 يكون في امامتها افتتان بها لا تو من امرأة رجلا وقد اجمعوا
 على ان المرأة لا يوم الرجل ومن جوزه ذلك كما نرى فقد

قوله صح

شذ قول ويصح اقتراحه بانث انوثته الى قوله مع الكراهة
 اي في صورتين لكن محل الكراهة اذا بانث انوثته بعلامته
 غير قطعته كما قاله مرفوع الوجده صحة الاقتل بلجني
 حيث علمت ذكوره ولو تصور بغير صورة ادبي كصورة
 كلب حيث تحققت الذكورة انتهى بن قاسم على المنهج **قوله** وهو
 من يجسن الفاختة اي وان لم يجسن من القن غيرها **قوله**
 بامى هو منسوب للا م كانه على الحالة التي ولد عليها واصله لغة
 من لا يكتب واستعمله الفقهاء فيما ذكر مجازا انتهى **قوله** امكنه
 التعلم اولا اي وسوا علم بحاله المقتدي ام لا وذلك انه يحل
 عنه القراءة لو اذركه راعا مثله ومن شأن الامام التحمل **قوله** وهو
 من يحل جرف اي بان عجز عن اخراجه من محججه **قوله** تخفيف
 مشدد من الفاختة بان لا يجسنه اي لرخاوة في لسانه قال م رولو
 احسن اصل التشديد وتغذرت عليه بالغة صحت القدوة به
 مع الكراهة كمال الكفاية عن القاضي **قوله** كان ياتي بالمثلثة بدل
 السين قال م ر نعم لو كانت اللغثة سيرة بان لم تمنع اصل محججه وان
 كان غير صاف لم يوثر انتهى وسيل الشهاب الرملي عن قرا الرحيم
 مالك باثبات الالف مع الودغام فاجاب بحرمة القراءة مع صحة
 الصلاة واجاب الشيخ ابوالنضر الطبري بان الصلاة
 صحيحة ولا تحرم القراءة بالادغام مع اثبات الالف بناء على الصحيح بان
 الشاذ ماوراء العشرة وان خالف فيه الشيخان وهذه قرأت يعقوب
 من الثلثة بعد السبعة وكان والذي رحمه الله تعالى يشدد
 في ذلك تبعاً لمع رد اعلى من يدعي شذوذها انتهى هذا وقد
 علمت ان المعتمد عن الرملي اي وابن حجر ما عليه الشيخان
 وهو ان الشاذ ماوراء السبعة **قوله** كاقته بانه عتله فيما
 يخل به اي في الحرف المعجوز عنه وان لم يكن مثله في الابدال كان

بلغ

عجزا

عجزا عن الراو اي بها احدها غنيا والاخر لا يخلو في عاجز عن
 رايعا عجز عن سين وان اتفقا في البدل لان احدهما يحسن مالا
 يحسنه الاخر وعلم منه عدم صحة اقتل اخرس باخرس
 انتهى م ر قال بن سم لا نالم بتحقيق مما ثلثها لجواز ان يحسن
 احدهما مالا يحسنه الاخر كالناطقين وقرره م ر بتعللا به هو
 واضح في الطاري دون الاصل فيلجرو قياسه انه لا يصح
 اقتل امي باخرس وعكسه اه قال العلامة الشوبري
 والحاصل ان الامام والمأموم اذا كان كل منهما خرسه اصل
 صح الاقتل ومثله اذا كان خرس المأموم اصليا واما
 اذا كان خرس كل عارضا او خرس المأموم كذلك فلا والله فالمسألة
 رباعية قلت ومن هذا التقرير يوضح صحة اقتل الاخرس
 الاصل بالامى فليتنا مل **قوله** فكره الاقتل بغوتا تاكوا
 اي وهو من يكرر الواو وكذا سائر الحروف لزيادته ونقطة
 الطبع عن سماعه وسوا كان ذلك في الفاختة او غيرها ولا
 فاني الفاختة وجاز الاقتل بهم مع زيادتهم لعذرهم فيها
قوله كضمها الله اي وفتح دال فعبد وكسر ياءها ونونها
 وضم صاد الصراط وهنئة احدنا فان ذلك كله لا يضر في
 صحة القدوة وان كان المتعمد لذلك اثما **قوله** فان عتني
 في الفاختة اي او بد لها كما سياتي ان لم يحسنها **قوله** فلا يصح
 اقتل القاري به ومثل اقتل القاري بالامى اقتل من يجسن
 سبع ايات بمن لا يجسن الذكر بمن لا يجسن شيئا كذلك **قوله**
 حيث كان عاجزا عن التعلم اي بان مضى زمن عليه وقد
 بذل فيه وسعه للتعلم فلم يفتح الله عليه بشي وزمن امكان
 التعلم من وقت اسلامه في من طرا اسلامه كما قاله البيهقي اما
 المسلم فالأوجه انه من تكليفه بها خلا فالأسنوي حيث

في الفاختة اي او بد لها كما سياتي ان لم يحسنها
 اقتل القاري به ومثل اقتل القاري بالامى اقتل من يجسن
 سبع ايات بمن لا يجسن الذكر بمن لا يجسن شيئا كذلك

بحث انه من التمييز انه شمس مرو وخالف الشهاب ابن حجر والبرقي
واعتمدوا مقالة الاستوي والحاصل ان المعتبر في من طرأ اسلامه
من الاسلام اتفاقا اي ان كان مكلفا بان كان بالغاعاقله فان
اسلامه بعبادته او سابعه او للدار فحكمه كالمسلم من تكليفه
والخلاف انما هو في المسلم وقد علمت ان معتقد الرمي من
التكليف وغيره من التمييز **قول** او ناسيا كونه في صلاة او ان
ذلك لمن اي لان الكلام ليس بهذا الشرط وهو اما العجز او نسيان
كونه في صلاة انه معتقد لا يبطئها قال مرو علم ما تقر بان شرط
بطولها بالتغيير في غير الفاتحة ان يكون قادرا على ما يتعدى الالة
في كلام اجنبي وشرط ابطاله ذلك اي ما ذكر من القدرة والعلم
بالتعدى بخلاف الفاتحة فانه ركن ولا يسقط بخونسيان او جهل اه
قول لا نتفا التقصير اي اذ لا اماره على ذلك ولهذا لو علم
بذلك ثم اقتد به ناسيا ولم يحتمل تطهيره لزمه الاعادة ومثل
ما لو بان امامه محدثا ما لو بان تارك النية بخلاف ما لو بان امامه
لم يكن للاحرام فانها لا تخفى غالبا قال الحناضي وغيره ولو احرم
بأمره ثم كبر ثانيا بنية ثانية سرا بحيث لم يسمع المأموم
لو يصرف في صحة الاقتداء وان بطلت صلاة الامام لان هذا
ما يخفى ولا اماره عليه ولو بان امامه قادر على القيام فكالو بان
امامه صريح بدين المقر في روضه وهو المعتقد كلامه كاصله
في خطبة الجمعة انه لو خطب جالس او بان قادر على القيام
فلمن بان جنبه لان الفرق بينهما كما افاده الوالد رحمه الله تعالى
ان القيام ههنا ركن وشرط ويغتنق في الشرط ما لا يغتنق
في الركن انتهى شمس رقلت قضية هذا انه لو اقتدي بغير
يظنه عاجزا عن السرة فان قادر عليها لا اعادة وبه صرح
في العباب لكن اعتمد الزيايدي في الحاشية تبعا للرمي

وجوب الاعادة او وقع في المخيرة تنافض في امامتها ولو لمثلها
والذي اعتمدوه من عدم صحة امامتها ولو لمثلها وعبارة ما المخيرة
فلا يصح الاقتداء بها ولو لمثلها الوجوب الاعادة عليها كما اقتضاه
كلام المصنف هنا وزجاء في غير هذا الكتاب وهو المعتقد **قول**
بخلاف الفجاسة الظاهرة الخ قال مرو الاولي الضبط عا في الانوار
ان الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم ابصرها والخفية
بخلافها فلا فرق بين من يصلي قايما وجالسا قال ابن سم عن مرو
او اعني وبصير لكن نقل ابن الحيق وابن سم ايضا عن ابن حجر ان الاعني
لا تلزمه الاعادة لعذر وقد علمت معتقد الرمي قال مرو ايضا
واخذ الوالد رحمه الله تعالى من الفرق بين الفجاسة الظاهرة
والخفية انه لو سجد الامام على كعبه الذي يترك بحركته لزم المأموم
الاعادة ان كان بحيث لو تأمل امامه ابصر ذلك والا فلا يلزمه ذلك
قول كما لو بان امامه اميا اي بعد الفسخ والحاصل انه ان
بان ذلك او شي غير نحو لحدث ولحنث في اتانها استانها بخلاف
ما لو بان حديثه او خبيثه على ما مر فانه تلزمه مفارقتة وبين
والفرق بان الوقوف على حقوقاته ايسر منه على طهره اذ هو وان
شوهه فحدث وك الحديث بعده قريب بخلاف القراءة اه وتصح
القدوة من جهل اسلامه او قراته لان الاصل الاسلام والظاهر
من حال المصلي ان يحسن القراءة ثم اسر في جهرية لزمه البحث
فان قال نسبته للجهر واسررت لكون جازئا وصدق المأموم
فلا تلزمه الاعادة بل تستحب فان تعذر عليه البحث او بحث
صعب فلم يجبه فالاعادة لا لزمته له اما في السرية فلا اعادة عملا
بالظاهر ولا يلزمه البحث عن حاله كما لا يلزمه البحث عن طهره
الا امامه شمس رقلت رجل يخشى الى قوله ليرد
المأموم في صحة صلاته فيه تصريح بان المأموم دخل عالما بان خشي

والاعادة ما اقتضاه

اما لو يعلم بخبره انه لا بعد الصلاة ثم اتضح بالذكرة فانه
 لا يعيد احدهم رفلو ثم في الاعادة قيل ان تبين له الحال فانضم
 بعد ان احرم فهل نقول بطلت لتبين براءة ذمته او تتقلب نقلا
 مطلقا وقياس ما قاله من ان اعتقد دخول الوقت فاحرم
 بالصلاة ثم تبين عدم دخول الوقت في اثنا عشر اثناء تطل او بعد
 الفراغ انعقدت نقلا مطلقا انه هناك ذلك اذا تبين الحال
 في الاثناء بطلت او بعد الفراغ وقعت نقلا مطلقا قال بن سيم
 ومثله ما لو اقتد اخني بامرأة يظنها رجلا فبات امرأة ففراغ ثم
 الصلاة انقضت الخشي بالاثنية فانه لا يعيد احدهم ثم قال بن سيم كذا
 في نفس الامر والحزم بالنية وهو الحق وذكره ابن حجر في شال العباب
 خلافا لما ذكره في الخفة من وجوب الاعادة **قول** او صوت مبلغ
 اي ثقة وان لم يكن معه ليا قال م روظاهر ان المراد بالثقة هنا
 هنا عدل الرواية اذ نراه لا يقبل اخباره وبهذه الثقة يجب
 اعنى صم او بصير صم في غوطمة ولو ذهب المبلغ في اثنا الصلاة
 لزمنه المفارقة ان لم يرجع عوده قبل مضى ما ينسب ركبتين في ظنه
 فيها احدهم روج وفي من حج ان المبلغ الفاسق اذا اعتقد صدقة
 اعتمده وبه قال بن قاسم حيث غير بقوله او يسمع مبلغا يعتقد
 صدقة **قول** سوا غلقت ابوابه ام لا وسوا فقلت الضيب
 او الاقفال ام لا ما لم تسمير الابواب او الضيب او الاقفال ومثل
 سمر الابواب ما اذا كان ينجو سطح لا مرقى له من المسجد انتهى ش
م ر قول او منارتها اي اعمار اي الداخلية فيها انتهى او في رحبته
 اذ حكمها كالمسجد وهي مكان خارجة محوطا عليه لاجله ولم يعلم
 كونها شاعرا قبل ذلك او نحو سوا اعلم وقفتها مسجد ام لا عملا
 بالظاهر وهو القويط وان كانت منتهكة بخلاف الحرم وهو الموضع
 المتصل به الهيكل لمصلحة لا انصباب الما وطرع القامات فيه

فليس له حكم المسجد ويلزم الواقف تمييز الرحبة من الحرم كما
 قاله الزركشي احدهم **قول** فيض الشباك اي كما يضر مالو حال
 بين جاني المسجد نهرا وطريق قديم بان سبقا وجوده قال
 ابن قاسم اي او قارناه فيما يظهر فلا يكون كالسجد الواحد بل
 كمسجد وغيره انتهى وهذا بخلاف مالو كان النهر طارا يا بعد
 المسجد بغيره فلا عبرة به ولا يخرجهما عن كونهما واقفين بمسجد
 واحد **قول** والمسجد التلاضقة الى قوله كمسجد واحد اي
 مالو يكن نهرا وطريق قديم او مقارن الى اخر ما ذكر في
 المسجد الواحد فلا تغفل **قول** ثلثاينة ذراع اي يذراع اليد
 المعتد له وهو شبران فلا يضر زيادة غير متفاحشة كشلة
 اذرع ونحوها انتهى ش م ر ومجر قلت المراد بالثلاثة والثلاثة
 لا ما زاد ان الزيادة على الثلاثة مضرة كما صرح به الشهاب الرمل
 وابن قاسم او ما اعتقدوا الثلاثة هنا وفي القلتين رطلين فقط
 لان المزارع هنا على العرف وشم على قوة الما وعدمها ولا ان الوزن
 اضبط من الذرع فضايقوا ثم ان ما هنا **قول** وهو عالم
 بصلاته هذا هو الشرط السابغ الذي اشترنا اليه سابقا
 الحاشية في عد الشروط يقولنا ادخل الثاني فيما بعده **قول**
 لم يضر نعم هو كذا قال م ر وما نقله الا سنوي عن فتاوي
 البغوي مما نقله الا ذرع عنهما من انه اذا احرم والباب مفتوح
 فرد الربح الباب في اثنا الصلاة فان تمكن من فقد فعل ذلك خلا
 ودام على متابعتة والا فارقه ويجوز ان يقال انقطعت القدوة
 كما لو حدث امامه فلو تابعه بطلت صلاته اه والماصل ان
 افتا البغوي كما قاله م ر تعد دكن ما نقله الا سنوي عنه اوجه
 مما نقله الا ذرع **قول** فيجوز اقتدا الواقف بهذا اي مقابله
 يشاهد الامام او من معه وهذا الواقف بخذ المنفذ كالا فام

بالسببة لمن خلفه لا يجرمون قبله ولا يركعون قبل ركوعه
ولا يسلمون قبل سلامه ولا يتقدمون مقتدي عليه وان كان
متاخرا عن الامام قال مروى بخذ من جعله كالامام ايدى بشرط
ان يكون من يصلى اقتداء به وهو كذا فيما يظهر انتهى اي
فيشترط ان يكون ممن لا يلزمه اعادة وان لا يكون امتيا بقاري
وان يكون ذكر لمن خلفه ذكورا وضائى وقال بن حجر ويكفى في
الرابطه كونه امرأة او ولوزا لك هذه الرابطه في اثنا عشرها
خلق الامام حيث علموا بانتقالات الامام لانه يغتفر في الدوام
ما لا يغتفر في الابتداه مروج وسم **قول** والصف المتصل به
وان خرجوا عن المحاذاة بان الاداء التوصل الى الامام حصل مع ازولته
وانعطاف لا يضر ذلك اذ تعلقهم انما هو بالربطه **قول** بخلاف
العادل عن محاذاته الى ولو كان جدار المسجد نعم لا اثر ليلولة شاي
مطروق او نهر مجرى الى سباحة او بن سم وسياتي للمولف من فضاء
او بنا سوا في ذلك الفضاء المملوك للواقف او ما بعضه وقف وبعضه
ملك والموات الخالص والذي بعضه ملك وبعضه موات وما بعضه
وقف وبعضه موات **قول** فلا يضر زيادة ثلاثة اذرع ونحوها اي
فادونها وقول مروى في شرحه كاس حجر ولا يضر ما قاربها اذ ليس المراد
منه الزيادة على الثلاثة بل المراد من عبارتهما ما قلناه وقرناه
ونقلناه في الحاشية قبل ذلك عن الشهاب الرملى وابن سم **قول**
كشاك الخ ولحق الشيخ ابو محمد الجويني الموحدة اي الصغيرة التي
ولا يتطرق منها عادة كما هو ظاهر قال القوي ولو صلى الامام بصر
المسجد والماموم بسطه دارة اشترط اي لصحة الصلاة اما ان لا يستطرق
بينهما اي من غير زوار وانعطاف ولا تكفي للشاهدة اوحى زي مع
بعض بيان **قول** ويكون ذلك كالامام له يؤخذ منه انه لا بد
ان يكون اهلا لامامة القوم فلو كانوا رجلا والرابطه انتى او خنتى

مر يكو

ليركف فيما يظهر خلافا لابن حجر اوحى زي وتقدم لنا نقل
ذلك عن مروى مخالفة ابن حجر القوي الى سباحة اي عموم **قول** وكره
ارتفاعه على امامه وعكسه حيث امكن وقوفه ما يستنوي سوا
كان في مسجد او غيره لكن المدار على ارتفاع مساو ان قل حيث عده
العرف ارتفاعا قال العلامة الشويري نقل عن شرح العباب
ان محل الكراهة اذ لم يبق على تلك الهيئة كان بنى مسجد في ارتفاع
واخفاض فلا كراهة له ولو تعارض حال الصف الاول لكن مع
ارتفاع والوقوف في الصف الثاني لا مع ارتفاع فهل يراعى الصف
الاول في كل حال اذ وقوفه في الصف الثاني قبل حال الاول مكروه
ايضا قال شيخنا ينبغي ان يقف في الثاني لان كراهة الارتفاع اشد
لما فيها من مخالفة الادب وانها مفوتة فضيلة الجماعة وان تقطع
الصفوف لا يفوت فضيلتها عند مروى فتاويه **قول** وكتبت
الماموم تكبير الامام اي فان الصلاة فان لم توقف عليه اسماء
المامومى **قول** فيس ارتفاعها لذلك اي تقدمها لمصلحة
الصلاة فان لم يجد الامام موضعاً عالياً اي ولو لم يمكن الارتفاع احد
فليكن الامام كافي الكفاية عن القاضى لما في عكسه من الاخلال بالادب
فكان اثار الامام بالعلو ولي وماذا اعترض به على هذا التقرير
مردود ومثل ذلك في شرح مروى **قول** كقيام غير مقيم من مرد
الصلاة اي لا يقوم ندباً من اراد الاقتداء وان كان شنيئاً او مراده بالقيام
كافي الكفاية التوجه ليشمل المصلى قاعداً فيقعده او مضطجعا فيضطج
او خوذك **قول** بعد فراغ الاقامة اي جميعاً لا نه ما لم يرفع منها
لم يضر وقت الصلاة وهو مستغفل بالاجابة قبل تمامها **قول**
فيقيم قائماً اي حيث كان قادراً على القيام اذ هو من سننها والافضل
للدخل عندها او وقد ثبت استمرار قيامه شمس مروى **قول**
بعد شروع المقيم في الاقامة او قرب شروعه وانما تكره لمن اراد

على تلك الحالة ابتداء
اذا وضع ابتداء

الصلاة معهم **قول** اتمه اي ندبا والا بان خشى قوته او كانت
 مشروعة له ان اتمه بان يسلم امامه قبل فراغه منه **قول** نذب
 له قطعه ودخل فيها اي ما لم يقبل على طه فخصيل جماعة اخرى
 فتمه قال مروج ومحل ما نقرر في غير الجمعة اما في غير الجمعة واجب
 لا دوكلها بادراك ركوعها الثاني وخرج بالفرض النفل فلو احرم
 منفرد بصلاة صبحا او غيرها ثم اقيمت جماعة بعد احرامه وقد
 قام الثانية لثالثة سن له اتمام صلاة ثم يدخل في الجماعة وان لم
 يقم لثالثة قبلها نفلا واقتصر على ركعتين ثم يدخل في الجماعة بل لو خاف
 فوت الجماعة لو تم ركعتين سن له قطع صلاة واستينافها
 جماعة كما في المجموع واقتصرهم على التتميل بالركعتين انما هو
 هو لا فضل والا فالركعة الواحدة كالركعتين كما ذكره البلقيني قال م
 وهو ظاهره ومحل ما ذكره المحقق اتمامها في الوقت لو سلم من
 ركعتين والاحرم السلام اما اذا كان في فائتة فلا يقبلها نفلا ليصلها
 جماعة في حاضرة او فائتة اخرى فان كانت الجماعة في تلك الفائتة
 بعينها ولم يكن قضاؤها فور ثلها زلة قطعها من غير نذب والا
 فلا يجوز ويجب عليه قلب الفائتة نفلا ان خشى فوت الحاضرة
 ام **قول** مكتوبة وكسوف او حبانة مثل الكسوف والحبانة
 سجود التلاوة والشكر ام حث زي قال م رفعه يظهر صحة
 الاقتدا في الشكر بالتلاوة وعكسه ام **قول** لتعذر المتابعة
 قال ابن الرفعة في الكفاية الذي يظهر صحة الاقتدا في الركوع
 الثاني من الركعة الثانية ام وحصل له الركعة وهو المعتدل
 حث زي **قول** ويصح اقتدا المودي بقاض قال بعضهم لكنها
 مكرهة قال شيخنا شيخنا النوراني يادي تبعا للشهاب ابن
 حجر ورد بقوله لا تتفارا فضل اذ لو كانت الجماعة مكرهة
 لم يقولوا ذلك ام **قول** ومفترض بمنفعل قال في التحفة وقد
 نقل الماوردي اجماع الصحابة على صحة الفرض خلف النفل وضع
 ان معاذ اكان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقوم

هي

هي له تطوع ولهم مكتوبة ام وفي شرم ران خبر معاذ هو رواية
 القمي فان تلك الصلاة هي العشا الاخيرة وان قوله هي له تطوع
 ولهم مكتوبة رواية للشافعي ام ودخل في قوله مفترض بمنفعل صحة
 الفرض خلف صلاة التسبيح وهو كذلك كما صرح به الشمس الرمي ون
 حجر قال م ويصح الفرض خلف صلاة التسبيح ولا يجب المفارقة في
 الاعتدال بل يجب انتظاره في السجود فيما يظهره وقال في التحفة
 وينتظره في السجود اذا طول الاغتدال والجلوس بين السجودتين
 وفي المقيام اذا طول جلسته الاستراحة ام **قول** وله فراقه
 بالنية اذا اشتغل بها اي القنوت والجلوس مراعاة لمظم صلاة
 ومتابعته افضل من مفارقتها والمفارقة هنا عذر فلا تقوت
 فضيلة الجماعة كما قاله جمع من اخرون واخبروا ذلك في كل مفارقة
 خير بينهما وبين الانتظار ام شرم روج **قول** لا نه يحدث جلوس
 تشهد الى قال ابن سيم في حواشي التحفة يؤخذ من هذا الاستدلال
 ان له انتظاره في السجود الثاني فليراجع ام وفي شرم روج ان الامام
 لو جلس للاستراحة او جلس للتشهد من غير تشهد في الصبح
 بالظهر لزمه مفارقتها وذلك لان جلسته الاستراحة تطويلها
 مبطل في استدامة غير ما فعله الامام بكل وجه ولا جلوسه
 بلا تشهد ولا جلوس لا نه تابع له فلا يعتد به بدونه ويؤخذ
 من ذلك بالاولي انه لو ترك امامه الجلوس بالقيام ولا يجوز له
 متابعته بل ينتظره والتشهد لزمه مفارقتها لان المخالف
 الحش ويصح اقتدا من في التشهد بالقيام ولا يجوز له متابعته
 بل ينتظره ليسلم معه وهو افضل وله فراقه وهو فراق بعذر ولا
 نظر الي انه اذا حدث جلوسا لم يفعل الامام لان الحدو واحد
 بعد نية الاقتدا لا دوامه كاهنا ام **قول** ويقت ندبا
 كن محل ندبه اذا ادركه في السجدة الاولى فلو خلف بركنين فليبين

بلغ

ولو طويلا وقصيرا بطلت صلاته فقولهم هنا ادركه في السجدة
 الاولى قيد لعدم الكراهة فلا بطلان حتى يهوي للسجدة الثانية
 ويفارق التشهد الاول بانها هنا اشتركا في الاعتدال فلم يفرق
 المأموم وثم انفراد بالجلوس ولا يرد على ذلك ما لو جلس الامام
 للاستراحة لان جلوسه الاستراحة هنا غير مطلوبة اهو
 ويجزى بتعهم الخ الزياي **قول** ولا يجوز عليه تركه اي لقل
 الامام له كاهو القياس خلا فالاستوى حيث زعم ان القياس بجوده
 اهو من روكز **قول** وله فداقة بالنية ليقت قال في التحفة
 وكذا مروه وفارق بعذر فلا يكرهه قال زى في الهاشمية لكن عدم
 المفارقة افضل اهو بن سمر **قول** سجدة تلاوة اي وسجود سهو
قول وتشهد اول اي وقيام منه وان لم يفرغ من سجوده الاول امام
 قائم عنه بعد ما الى به اي فلا يتخلف له فان خالفه فيها اي في جميع تقدم
 عاملا عالما بطلت صلاته نعم لا يضر تخلف لا تمام التشهد واذ اقام
 وادرك زمانا يسع الفاتحة فهل هو كالمسبوق فتسقط عنه بقية
 الفاتحة اهو موافق فيتعين عليه اتمام الفاتحة ويغتفر له ثلاثة
 اركان طويلا قال الشهاب ابن حجر في التحفة بالثالث وعبارته
 فان لم يكن تخلف لقراءة الفاتحة وقد تعد تركها حتى ركع الامام او
 لسنه لقراءة السورة ومثله ما لو تخلف لجلسة الاستراحة او لا
 تمام التشهد الاول اذ اقام امامه وهو في اثنائه لتقصيره هذا
 للجلوس الغير المطلوب منه وقول كثير ان تخلفه لا تمام تشهد
 مطلوب فيكون كالموافق المعذور ومنوع كقول بعضهم انه
 كالمسبوق بطلت صلاته لفسخ الفاتحة انتهى هذا والذي
 استوجهه الشمس الرملى انه كالموافق وعبارته وقول جماعة
 ان تخلفه لا تمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق وعبارته
 هو الوجه وما ذكره ذهب اليه جمع من انه كالمسبوق ممنوع اهو
 قلت وحي اكل تشهد وادرك زمانا خلف الامام لا يسع الفاتحة

في تركه

او ادركه

او ادركه ركعا وجب عليه ان يقرأ الفاتحة ويغتفر له التخلف
 مثلا بثلاثة اركان طويلا **قول** وتشهد اول على تفصيل
 فيه هو انه ان تركه امامه وجب عليه متابعتها ان لم
 يفارقها وان جلس امامه له وتركه هو فان تعد ذلك سن
 له العود لا امامه وان تركه ناسيا وجب عليه العود **قول**
 فان سبقه بركن اي او بعضه كما في حقه زى **قول** لكنه في
 الفعلي بلا عذر حرأ م اي لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه
 وسلم املحشني الذي يرفع راسه قبل الامام ان يحول الله راسه
 راس حماره **قول** ولا يجب اعادة ذلك اي ويستحب خلافا
 لا نواراه حقه زى **قول** بخلاف المقارنة في التمر اي فتضر فيها
 او في بعضها حتى لو وقع ذلك في اثنائها او بعدها ولم يتذكر عن
 قرب او ظن التأخر فيان خلافه لم تنعقد صلاته اهو من روكز
 الظاهر الاول اي فيما قارن فيه فقط قال مرويه افي الولد رحمه
 الله تعالى **قول** وركع قبل اتمام موافق الخ والموافق من ادرك
 زمانا يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل فيما يظهره بالنسبة
 لقراءة نفسه خلافا للزركشي للوسط ولو شك هل ادرك زمانا
 يسع الفاتحة او لا تخلف لا تمامها ولا يدرك الركعة الا اذا ادرك
 الركوع مع الامام لانه تعارض عليه اعلان عدم ادراكها وعدم الركعة
 الا اذا ادرك تحمل الامام فربما الثاني احتياطا اهو ابن حجر والذي
 افي به الرملى انه يتخلف ويتم الفاتحة ويكون متخلف بعذر
 فيفتقر له ثلاثة اركان طويلا وهو العمد لان تحمل الامام
 رخصة والرخصة لا يصار اليها الا بيقين اهو حقه زى قلت
 وما ذكره الشيخ نقله م رضى عن والده ايضا وقال زيادة على ما ذكر
 وسواي ذلك اكان احرامه عقب احرام امامه عقب قتامة
 من ركعة او لا خلافا لبعض المتأخرين **قول** وهو بطل القارة وكذا

لو انتظر سكتة الامام ليفر فيها الفاتحة فركع عقربا و قول الزركشي
 كالطبري يسقوطها ضعيف ولو تعدوا موافق تركها الى ان
 ركع الامام فالوجه انه يستغل بقراءتها الا ان يخاف الخلق بتمام
 ركعتين فعليين فان تخلف نوي المفارقة وهذا هو المعتمد
 زي **قول** ما لم يسبق بالركعة من ثلاثة اركان طويلة اي فلا يحسب
 الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين لانها قصيرة **قول**
 بان لم يفرغ اي الماموم من الفاتحة الى اشار به الى ان المراد
 بالاكتران يكون السبق بالثلاثة والامام متلبس بالاربع فاذا
 كان الماموم لم يركع والامام قايما للقراءة فقد تلبس بالاربع
 الركوع والسجدة وان وما هو متلبس به وهو القيام قال من
 فلو كان السبق باربعة اركان والامام في الخامس كان تخلف
 بالركوع والسجدة بين والقيام والامام في الركوع بطلت صلاته
 قاله البلقيني **اه قول** كنعوذ اي اودعا افتتاحا او لم يستغل
 بشي بان سكت زمانا بعد تحريمه وقبل ان يقرأ مع عليه
 بان الفاتحة واجبة قاله ما اذا جهل ان واجبه القراءة
 فهو تخلفه لما لم يركع فمخلف بعدد قوله القاضي ولكن الذي
 نص عليه في الام ان صورة المسألة ان يظن انه يدركه في ركوعه
 والا فيفارقة ويتم صلاته به على ذلك الاذيعي وهو المعتمد
 وقضية التعليل بما ذكرناه ان يظن انه يدركه في ركوعه فاني
 بالافتتاح والتعوذ فركع الامام يركع معه وان لم يكن قرا من
 الفاتحة شيئا ومقتضى كلام اصلاقي الشيخين وغيرهما عدم
 الفرق وهو المعتمد كاقاله الشيخ اذ لا عبرة بالظن خطاوه **اه قول**
 الا ان يظن انه يدركها الى يخلف ما اذا جهل حاله او ظن منه الاسراع
 وانه لا يدركها معه فيبذل بالفاتحة **اه قول** قرا وجوب بقدرها
 من الفاتحة اي وان ظن انه يدركها للفاتحة فركع الامام على خلاف

ظنه اذ لا عبرة بالظن البين خطاوه كما مر و ظاهر ان المراد
 قدرها حر و فاني ظنه وان في صورة السكوت يصرف قدرا
 الزمن الذي سكته لقراءة ما يسعه من الفاتحة **اه قول**
 فان ركع مع الامام بدون قراءة بقدرها بطلت صلاته اي
 ان كان عاملا عالما او لا لو يعتد بما فعله ومتى ركع الامام وهو
 متخلف لما لم يركع وقام من ركوعه فاتته الركعة ثم اذا فرغ قبل
 هوي امامه ليجوده وافقه ولا يركع والابطلت ان كان عاملا عالما
 وان فاتته الركوع ولم يفرغ من قراءة ما لم يركع وقدره امام الهوي
 للسجود فقد تعارض في حقه وجوب وفما لم يركع وبطلان صلاته
 بهوي الامام للسجود فلا يخلص له من هذين الابنية المفارقة ثم
 فتعين عليه حذر من بطلان صلاته عند عدمها بكل تقدير
 او شمر روج **اه قول** يحدث او غيره اي فيسجد لسهو ونفسه
 الحاصل بعد انقطاع القدوة لا قبله كما استظهر الشيخ عمدة انتهى
 قلت ويؤيده ما يأتي في صلاة الخوف من ان الفرق الاولى ان انفردت
 في ركعتي الثانية لا تسجد للسهو والحاصل لها خلف الامام في اولتها
 دون ما انفردت بها كما تبين ودخل في غير الحديث ما لم تأخر الامام
 عن بعض المامومين تاخرا غير مغتفر مع القدوة كان قاطعها
 لقصة التي بكر رضى الله عنه لكن بالنسبة لمن تأخر عنه **اه قول**
 ولما موم قطعها بنية المفارقة اي ما لم تتعين عليه الجماعة فان لم
 يكن هناك الا امام وماموم واحرم شخص خلف الاخر فانه عتق
 عليه المفارقة قبل حصول ركعة فارق والمالة هذه التمر والصلوة
 صحيحة **اه** ابن قاسم على سراج ملخصا قال لم يوجب المفارقة
 كان راي امامه متلبسا بما يبطل الصلاة ولو يعلم الامام به
 كان راي في ثوبه نجاسة غير معفو عنها اي وهي حفية تحت
 ثوبه وكشفها النجس مثلا او راي خفه خرق قال ابن حجر فان



لم يفارق قبل ان يركع بعد علمه بطلت صلاته وان لم يتابع
 اتفاقا كما في المجموع ويوجد بان المتابعة الصورية موجودة
 فلا بد من قطعها وهو متوقف على نية وح فلو استند بالامام او
 تاحر عن المامومين ففرق بين امام مخصوصين رضوا بالتطويل وغيرهم
 وهو ظاهر عند وجود المشقة المذكورة **قول** كتشهد اول اي
 وقنوت قال في التحفة وكذا سورة اذ الذي يظهر في ضبط
 المقصودة انها ما جبر بيجود السهو او قوي الخلاف في وجوبها
 او وردت الادلة بعظيم فضلها اه قلت وما وردت الادلة
 بعظيم فضلها التبيهاات خصوصاً وقد نقل عن الامام احمد
 بطلان الصلاة بتركها عمداً ووجوب سجود السهو بتركها
 نسياناً اه قرر ذلك بعض شيوخ **قول** ولو نوي القدوة
 منفرد في اثنائها اي قبل ركوعه او بعده **قول** جاز اي
 ولم تبطل به صلاته لكن مع الكراهة المفوتة فضيلة الجماعة
 وذلك لما فعله الصديق لما صلى الله عليه وسلم وهو امام
 فتاخر واقتد به اذ الامامة في حكم المنفرد وقد صرح انه صلى الله
 عليه وسلم احرم به حرث ذكر في صلاته انه حث فذهب
 واقتل ثم جاء واحرم بهم ومعلوم انهم انشأوا نية الاقتد
 به لان صلاتهم هنالك ترتبط بصلاة امام انتهى وخرج بقوله
 نوي القدوة الى ما لو نوي الامامة في اثنائها فانه لا كراهة ولا
 فوات فضيلة والفرق ان الاقتد بالغير مظنة مخالفة نظم الصلاة
 لكونه يتبع الامام في نظم صلاته ولا كذلك الامام لانه مستقل
 لا يكون تابعاً لغيره قاله م ر انتهى بن سيم على منزه **قول** وتبعه
 فيما هو فيه حتماً كما كان او قاعداً او راكعاً او ساجداً رعايته
 للمتابعة اه **قول** وما ادركه مسبوق اي مع امامه مما يعتد به له
 لا كاعتدال وما بعده لانه لمحض المتابعة اه **قول** فاول صلاته

اي في ركوعه او في سجده او في قنوته او في تشهد اوله او في تشهد ثانيه او في قنوته او في سجده او في قنوته او في تشهد اوله او في تشهد ثانيه

بلغ

اي

اي وما يفعله بعد سلامه اخرها الخبر ما ادركتم فصلوا وما فاتكم
 فاتموا متفق عليه واتمام الشئ انما يكون بعد اوله واما خبر مسلم
 واقض ما سبقك فحمل على القضاء للغوي بل هو متعين به
 لا يستحال القضاء شرعاً هنا انتهى م ر **قول** وفي ثمانية المغرب
 التشهد وذلك بان ادرك ركعة من المغرب مع الامام **قول**
 لانها محلها اي الثانية من الصبح محل القنوت ومن المغرب محل
 التشهد وما فعله مع الامام كان للمتابعة وهذا اجماع منا ومنهم
 المخالف وحجة لنا على ان ما يدركه معه اول صلاته ومراة لو ادرك
 في اخير في رابعة مثلاً ولم يدرك فيها قراءة السورة معه اي بها في
 اخير في نفسه تداركاً لعذره انتهى **قول** فان ادرك الماموم
 الامام **قول** في ركوع محسوب للامام اي بان لا يكون الامام
 محلاً ثاعنده فلا يضطر وحده بعد ادراك الماموم له معه كان
 احرك الامام في اعتداله وهو كذلك ولا في ركوع زائد وسري
 وكذا ركوع ثان من صلاة كسوف لانه وان كان محسوباً له لكن
 بمنزلة الاعتدال فحملوا اقتدائه غير مصليها ادرك الركعة لا
 ذلك ركوعاً محسوباً له تحفة وكذا في شمس **قول** واطمان
 يقينا قبل ارتفاع امامه بخلاف ما لو شك وكذا ان ظن ادراك ذلك
 بل او غلب على ظنه سوا كان قريباً ام بعيداً لان الحكم باذراك
 ما قبل الركوع به رخصة فلا يصار اليه الا بيقين اه ح ز ي
 قال في التحفة ومروى في الشك لانه شك بعد سلام الامام في
 عدد ركعاته فلم يتحمل عنه اه **قول** ادرك الركعة اي ما فات
 من قيامها وقرأتها كذا والمراد بادراكها ان يلتقي مع امامه في
 حد اقل الركوع حتى لو في الهوي والامام في الارتفاع وقد بلغ في ركوعه
 حد الاقل قبل ان يرتفع الامام عنه كان مدركاً للركعة وان لم يلتقي فيه
 فلا كقله الرافعي عن الائمة وسوا قصر الماموم بان حضر وتلاه

حتى ركع الإمام أم لا ولو ضاق الوقت وأمكنه أدراك ركعة بأدراك
ركوعها مع من يتحمل عنه لزمه الاقتداء كما هو ظاهر انتهى حيث
زي **قول** ويكبر مسبوق أدرك الإمام في ركوعه لتكبر أي
يكبر للأحرام وجوباً في القيام أو بدله فإن وقع بعضه في غير القيام
لم تنعقد **قول** ثم لركوع أي ندباً لأنه محسوب له فيندب له
التكبير **قول** قبل هوي أي بان اتمها وهو إلى القيام أقرب منه
إلى أقل الركوع **قول** والأي تنعقد أي بان نوى بالتكبير للأحرام
والركوع أو لم ينو شيئا أو نوى بها الركوع فقط أو نوى أحدهما بهما
قال في الخفاة أو شك هل نوى بها التكرم وحده أو لا إذا الظاهر في
هذه البطون أم أو اتمها وهو إلى الركوع أقرب منه إلى القيام هو
فهذه ست صورة منطوية تحت قوله والأيهما أفصح ثم روي في
الشيها من مجرايضاً ومثله هنا وفيما يأتي مرید سجدة تلاوة خارج
الصلاة لأنه معارض في صفته قرينة الافتتاح والهوي لا خلاف فيها إذ قرينة
الافتتاح تقصر فيها اليد وقرينة الهوي لسجود التلاوة والركوع قصرها
تقصر فيها اليد فلا بد من قصد صارف عنهما وهو نية التكرم فقط لتعاقب
وامتناع الالسنوي له بان قصد الركن لا يشترط مروداً وحمله
عند عدم الصارف وهنا صارف كما علمت انتهى وما تقر فيما إذا
كبر واحدة كما ذكر وأما لو كبر ثنتين وأطلق في الأولي فهل ينصر
أولاً قال بعضهم بالضرر لكن الذي أفتى به الشمس بن الرمي عدم
الضرر ونصه سبيل شيخنا الرمي عما لو وجد الإمام راكعاً فكبر وأطلق
ثم كبر أخري بقصد الانتقال فهل تنص صلاته فاجاب تنص صلاته
خلافاً لبعضهم أم ما أفتى به وما أفتى به الرمي وجدته بخط الشمس
المشهور ي بها من حاشيتي بن سم على المنهج **قول** وافقه فيه الخ أي
استجاباً بأي فينتقل مع مكبر الهوي السجود وإن لم يكن محسوباً
له لكن تبعية لا مامد **قول** وفي ذكر ما دلل عليه فيه من تحميد وتبيين

وتشهد ودعا أي وبوافقه في اكمال التشهد أيضاً وظاهر كلامهم أنه
بوافقه حتى في الصلاة على الألف في غير محل تشهد وهو ظاهر كما
وقضية اقتضاهم على الموافقة في الأذكار أنه لا بوافقه في رفع يديه
اليدين إذا قام الإمام من تشهد أول للإمام دون المأموم وبهذه القضية
صرح بن حجر في الأيعاب لكن نقل عن شرح الإرشاد أنه يتابع الإمام حتى في
اليدين عند القيام من التشهد **قول** وفي ذكر انتقاله عنه من تكبير
أي بان انتقل معه من السجود أو غيره فإنه يكبر موافقة لا مامد **قول**
لا في ذكر انتقاله إليه كان أدرك الإمام وهو ساجد أو في تشهد فإنه
ينتقل إليه ساكناً وذلك لعدم متابعتة في ذلك وليس محسوب له
خلاف الركوع فإنه محسوب له **قول** إن كان محل جلوسه
أي لو كان منفرداً كان أدركه في ثمانية المغرب أو ثلثة الرابعة
وأفصح كلامه كغيره أنه لا يقوم قبل سلام أمامه قال في الخفاة
وكذا مرفان تغد القيام قبل سلام أمامه بلا نية مفارقة بطلت
صلاته فإن كان ساهياً أو جاهلاً لم يعتد بجميع ما أتى به حتى
يجلس ثم يقوم بعد سلام الإمام ومتى علم ولم يجلس بطلت
صلاته ويغادر من قام عن أمامه عاملاً في التشهد الأول
حيث اعتد بقراءته قبل قيام أمامه بأنه يلزمه العود كما
مر في بابيه **قول** والألف أي والألفان كان غير محل جلوسه لو
كان منفرداً كان أدرك الإمام في ثمانية أو أربعة رابعة
أو ثلثة ثلاث فلا يكبر عند قيامه أو مقام مقامه لأنه غير
محل تكبيره وليس فيه موافقة أمامه وليس أن لا يقوم
المسبوق إلا بعد تسليم أمامه ويكون بعد الأولي فإن مكث
في محل جلوسه لو كان منفرداً جاز وإن طال أو في غير عاملاً
بقرع بطلت صلاته ومحلها إذا زاد على جلوسه إلا ستراحة ويطبق
بها الجلوس بين السجدين أما قدرها فتعذر فإن كان ساهياً

او جاهد لا تبطل صلاته ويسجد للسجود ثم **قول** واجامعة
 الظهر والمغرب فها سوا هذا احدا احتمالات ثلاثة في شئ الروض ابداها
 الزركشي ثانيا تفضيل الظهر لانها اختصت من بين سائر
 الصلوات ببدل وهو الجمعة وبالايراد وثالثها تفضيل المغرب
 لان الشرع لم يخفف فيها بالقصر هذا في الجماعة اما ذات
 الصلوات فافضلها العصر وفي الوسطى ثم الصبح ثم العشاء ثم
 الظهر ثم المغرب فيما يظهر من الادلة وعبارة بعضهم وافضل
 الصلوات الجمعة ثم عصر غيرها ثم الصبح ثم العشاء ثم الظهر
 ثم المغرب وهذا في يوم الجمعة وما تقدم في غيرها قال بعض
 شيوخنا هذا ما قرره شيخنا الزياي واعتمده **فصل**
 في صلاة المسافر **قول** المسافر اي المتلبس بالسفر وهو قطع
 مسافة مخصوصة تسمى بذلك لانه يسفر عن اخلاق الرجال
 اي يكشفها ويظهرها **قول** قال يعلى بن امية اي اليمنى ويقال
 له يعلى بن منية بنون ساكنة ثم مشاة تحتيمة مخففة واربعة
 اوسنة اصله اسلم يوم فتح مكة وشهد حنين والطايق وتبوك
 مع النبي صلى الله عليه وسلم وكان يسكن مكة وكان معروفا
 بالكرم جوادا من تهذيب الاسماء **قول** فسالت النبي صلى الله
 عليه وسلم ان السائل هو عمر لا يعلى بن امية كما في شئ **قول**
 الرباعية المكتوبة اي الجنس فلا تقصر مندورة ولا نافلة
 لعدم وروده ودخل في قوله من الجنس صلاة الصبي والمعدة
 اي ان قصر الاولي فانه يجوز قصر صلاة الصبي والمعدة
 بشرطها وان وقعت من ثمان فلا فتقوله النافلة لا تقصر مرادهم
 النفل اصالة ذكر ذلك بن سيم في حقه المخرج **قول** دون
 الثنائية والثلاثية انما لم يقل دون الصبح والمغرب لاجل
 مناسبة المتن هذا وقد عبرم روج فقالا لا صبح ومغرب بالاجماع

في
 المتن

قوله اي الضاهر
 انه سقط من
 قول الناس من
 بشهادة لاحقه
 انما كاتبه تامل

قال شيخنا وهو اولى من غير بالثنائية والثلاثية لما يلزم على
 ذلك من التطويل وهو الاحتياج اليها لهما للجملة وانما كانا
 معلومين بالتعبير بالمقصود ابتداء اولى ما قاله شيخنا لطف
 الله بنا وبه واقول الاولي التعليل بغير ذلك وهو ان يقال
 انما بالصبح والمغرب دون الثنائية والثلاثية خوفا من دخول
 الجمعة ولاجل الرد على من قال تقصر الصبح الى ركعة والمغرب
 كذلك قال في الخفة نعم حكى عن بعض اصحابنا جواز قصر الصبح
 في الخوف الى ركعة وفي خبر مسلم ان الصلاة فرضت في الخوف
 ركعة وخلوه على انه يصليها مع الامام وينفرد باخرى وعمر
 ابن عبد السلام ومن تبعه القصر الى ركعة في الخوف في الصبح
 وغيره لعموم الحديث المذكور **قول** كسفره منفرده اي
 لا سيما في الليل لخير احمد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة
 في السفر ولعن لأكب الغلاة وحده اي ان ظن لحوق ضرره وقال
 الركاب شيطان والراكبان شيطانان والثلاث ركب فيكره ايضا
 اثنان لكن الكراهة فيها اخف وصح خبر لو يعلم الناس ما علم في
 الوحدة ما سار ركبا بليل وحده نعم من كان اسنله بالله بحيث
 صار انسك مع الوحدة كاش غير مع الرفقة لم يكره في حقه ما ذكر
 فيما يظهر الشخص كالودعت حاجة الى الانفراد انتهى شئ روج
 ووقع الخلاف فيهما في ما اذا بعد الشخص عن الرفقة الى حد لا
 يلحقه غوثهم فقال ابن حجر هو كالوحدة كما هو ظاهر وقال الشافعي
 الرمي وتابعه العبادي وغيره لا يكون بمنزلة الوحدة كما لا يخفى
قول اما العاصي الى اي ابي ولو صورة كان هرب الصبي من
 وليه فلا يقصر كما قاله بن سيم وان تردد في الامداد ودخل العاصي
 ما لو قصد بسفره المعصية وغيرها كقصده قطع الطريق
 وزيارة اهله لعدم خروجه عن كونه عاصيا ولو خرج

في
 المتن

لجهة معينة تبعاً للشخص لا يعلم سبب سفره أو لتفديد
 كتاب لا يعلم ما فيه فالمتجه كما قاله الأسنوي لما قدمه بالمباح اه
 ثم **قول** فان تاب ينزخص في هذه المسألة من حين التوبة
 وان بقي بينه وبين مقصده دون مرحلتين نظر الا بتدلسفه
 بخلاف ما اذا انشأه معصية ثم جعله مباحا اه حش زى **قول**
 هاشمية نسبة للعباسيين لهاشم جددهم **قول** وهما سيرة
 معتدلين اي اوليكتين معتدلتين او يوم وليلة معتدلتين
 اه حش زى قلت لا حاجة الى قيد الاعتدال في جانب اليوم
 والليل فليتامل فقد قال في التمهيد او يوم بليته او عكسه وان
 لم يعتد لا والمراد بالاعتدال ان يكون اليومان او الليلتان
 بقدر زمن اليوم بليته وهو ثلثا ليلة وستون درجة اه **قول**
 مع سيرة لا يقال اي وديب الا قدام على العادة مع النزول
 المعتاد لئلا يستراحة والاكل والصلاة فيعتبر زمن ذلك وان
 يوجد كما هو ظاهر اه **قول** ستة عشر فرسخا قال في شرح
 التحرير ولو مع كفر او صبي فلو اسلم او بلغ في اثنائه قصر اه
 قال الشمس الشوبري قوله او بلغ في اثنائه قضيت ان الصبي
 قبل بلوغه لا يقصر وليس كذلك فليتامل مراده اه قلت يمكن
 ان يجاب ولو علي بعد ان يكون المراد بقوله او بلغ اي مع التمييز
 وكان قبل ذلك غير مميز فليتامل لكاتبه **قول** في لحظة فان قلت
 اذا قطعها في لحظة صار مقيما فكيف يتصور ترخصه فيها
 قلنا لا يلزم من وصول المقصد انتها ترخصه لكونه نوي
 فيه اقامة لا تقطع السفر وان المراد باللحظة القطعة من
 الزمن التي تسع الترخص اه **قول** والمسافة تحديد الى اي
 ولو ظنا لقولهم لو شك في المسافة اجتهد وفارقت المسافة
 بين الامام والماموم والقلتين حيث كان الحكم فيهما على التقريب

في قوله ما فيه
 في قوله فان تاب
 في قوله ينزخص
 في قوله معتدلتين
 في قوله فليتامل
 في قوله ستة عشر
 في قوله فليتامل
 في قوله فليتامل

بانه لو ورد بيان المنصوص عليه فيهما من الصراحة بخلاف ما هنا
 اه **قول** المنسوبة لبني هاشم وهم العباسيون وليست النسبة
 لهاشم جددهم كما وقع للرافعي **قول** قدر سنة هاشمية اي
 فتكون الاربعين منها ثمانية واربعين **قول** لانها ثبتت في ذمة
 تامة ولو سافر وقد بقي من الوقت ما لا يسعها فان قلنا انها
 قضاء تقصر والا قصر اه تحفة قلت فان ادرك من الوقت
 قدر ركعة فاكثر بعدده تلبسه بالسفر قصر او دون ركعة
 فلا ما تقر عنددهم في الاداء والقضاء وهل يشترط ان يوقع في
 السفر ركعة قبل خروج الوقت او لا قال م ر بعد ان نقل ما
 ذكره ابن حنبل وعلم من هذه العبارة انه ان فعل في السفر ركعة
 فاكثر قصر والا فلا ومقتضى اطلاقهم خلافه اه قال الشيخ
 الزيادي المعتمد انه يقصرها اذا سافر وقد بقي من الوقت
 ما يسع ركعة سواء شرع فيها في الوقت ام لا اه **قول** كاصل النية
 قضيتها انه لو لم تقارن نيته جميع التكبير لا يجوز القصر اه
 سبب **قول** وان بان انه ساه الى هذا ان لم يكن حنفيا يرى
 وجوب القصر في ثلاث مراحل فان علمه ساهيا والمالة ما ذكر
 لم يلزمه الا تمام بل يفارقه ويسجد للسجود توجه السجود عليها
 او ينتظره حتى يعود له وله ان يتم منفردا اه حش زى
قول او بمن جهل سفره فان علمه متا ونوي خلفه القصر
 لو نوى صلاة افتي بذلك الشهاب المكي كن في شر ولده ما خالفه
 وعبارته وتنفذ صلاة القاصر خلف متم وتبلغوا نية القصر
 بخلاف القيم لو نوي القصر لم تنفذ صلاة لانه ليس من اهل
 مقيم لزمه الا تمام فلوا اقتدوا به ونوي القصر انقضت
 صلاة ولغة نية القصر باتفاق الاصحاب اه **قول** تلك السنة
 اي الطريقة **قول** وهذا هو الظاهر مثله في ثلث مر **قول**

في قوله معتدلتين
 في قوله فليتامل
 في قوله ستة عشر
 في قوله فليتامل
 في قوله فليتامل
 في قوله فليتامل
 في قوله فليتامل

وان لم ار من تعرض له عبارة لم تقتضي ان المسألة في كل واحد
وان فيها خلافا وعبارة والوجه جواز قصر معادة صلاتها
اولا مقصورة وفعلها ثانيا اماما او ماموما بقصره **قلت**
لا يلزم من ثبوتها في كل واحد منهم ثبوت روية المؤلف لانه لم ينفها
وانما حكم على نفسه بعدم رويتها ووجه فيقال بحث المؤلف وافق
المنقول **قول** لحدث او غيره كان بحث بتثليث العين الامام اي
لبطلان صلاته لحدوثه او رعايته لانه لا يقضي عنه سوا كان
الدم قليلا ام كثيرا لاختلافه بغيره من الفضل وهذا هو
المعتمد خلافا لما قيل بالبطلان بالدم الكثير كالشرب ابن حجر
قول اثم المقتدون المسافرون ولو لم ينووا الا قتلا
به لصبر ورتبهم مقتدين به حكما بمجرد الاستحلاف **فصل** ولو نوى
فراقه عند احساسه باول حدثه او رعايته قبل تمام استحلافه
قصر واكمله يستخلف هو ولا المامومين او استخلف قاصرا
قول كالامام ان عاد واقتدي به اي حيث يلزمه الاتمام
لا يقتدي به بغيره في جزؤ من صلاته ولو استخلف بعض القوم
متما وبعضهم قاصرا فلكل حكمه **قول** فسدت صلاته اي بعد
ان لزمه الاتمام وفي نسخة ففسدت بالغاي وهي اظهر لانها تنص
في البعدية وخرج بقوله ففسدت مالم يأت عديم انعقادها
فله قصرها والضابط كما افاده الاذرعى ان كل ما عرض فساد
بعد موجب الاتمام يجب اتماؤه وما لا فلا او بشي من **قول**
او بان امامه محدثا اي او ما في معناه من كونه ذات نجاسة خفية
قول قال المتولي وغيره قصر عتده الرمي **قول** وهذا هو
الظاهر اي عند المؤلف فقد قال م ر والا وجه الاول وهو
قول المتولي لانها وان كانت صلاة شرعية لم يسقط بها
طلب فعلها وانما اسقط بها حرمة الوقت فقط وكذا

يقال

يقال من صلى بتيمم من تلزمه الاعادة بنية الاتمام ثم اعادها **قول**
فهو قصر بالمقتضى اشار هذه الجملة الى القاعدة المقررة
وهو ان اختلاف النية بالتعليق محلها مالم يكن تصرحا بعقضى
الحال **قول** فان لم يظهر للماموم ما نواه الا امام كان حتى الامام
عقب سلامه او مات او لم يجز بشي **قول** لزمه الاتمام احتياط
اذ القصر خصه لا يصير اليها الا باليقين فلو قال الامام بعد
الخروج من الصلاة كنت نويت الاتمام لزمه الاتمام ونويت القصر
القصر اه ولو لزم الاتمام الامام لزمه الاتمام ولو بعد اخراج الماموم
نفسه لم يجب عليه لانه ليس بامام له في تلك الحالة **قول** معلوم
معين او غير معين اي او معلوم غير معين قال م ر ووجه وقد يراد
بالعين المعلوم اي فيكون مجازا والا فالتغايير محقق كما يرشد
اليه كلام المؤلف والتعبير بقدر الادخار وعليه فيقال المعلوم
العين كالشام مثلا والمعلوم الغير المعين كان قصد مرحلتين
فان شئ من غير ان يقصد محلا بعينه او يقال غير المعين هو ان يقصد
الشام مثلا والمعلوم المعين قصد محل بخصوصه من الشام كبيت
المقدس او دمشق مثلا اذ الشام عام وبيت المقدس ونحوه
خاص **قول** ليعلم انه طويل الخ عبارة تشمل مالم يقصد كافر
مرجلتين ثم اسلم في اثنايه فانه يقصر فيما بقي لقصد اولاه
بمؤثره فيه لو كان متاهلا له كما مر **قول** وهو الذي لا يدري
اين يتوجه سوا سلك طريقا مسلوكا ام لا فان ركب طريقا
غير مسلوك سمي راكب التماس سيف فيها مشركا في انهما
لا يقصدان محلا معينان وان اختلفا فيما ذكرناه فان سلك طريقا
مسلوكا سمي هاما فقط او طريقا غير مسلوك سمي هاما وراكب
التماس سيف فيهما عموم وخصوص مطلق يجتنبان في مادة
وينفرد احدهما في اخري والتعاسيف جمع تعسف قال في الحقة

قريب اصوله وان لم يجوط عليه **قوله** حجر بالتعويط على العمار
 اي وان كان الخراب اصولا ببقية **قوله** او ندرين اشتراطت
 مجاوزته احثه **قوله** وان اتصلتا اي البساتين والمزارع **قوله**
 لم يشترط مجاوزتها على الظاهر في المجموع قال وهو المعتمد قال الاذري
 ولو انشئت قرية بجانب جبل فيكون لها كالمسورة واشترط في حق
 من يسافر الى جهة ان يقطعها اذا كان ارتفاعه مقتضيا فان
 لم يكن مقتضيا اشترط مجاوزة ما ينسب اليه عرفا كما قالوا في المنازل
 الى وحدة انه لا بد ان يصعد عند الاعتدال ولا نقل عندى انتهى
قوله والقريتان المتصلتان اي عرفا وان اختلف اسمهما
 والاكتفى بمجاوزة قرية المسافر وقوله الماوردي يكفي الاتصال
 ذراع جري على الغالب والمعول عليه العرف **قوله** لسالكين خيام
 الخيام جمع خيم ككباب وكباب وخيم جمع خيمه كتمر وتمر فخيام
 جمع على والخيماء بيت بين اربعة اعواد تنصب وتسقف بشي
 من نبات الارض المأخوذ من ثياب وخوها فلا يقال لها خيمة
 بل خيام **قوله** مجاوزة حلة يكسر لما بيوت مجتمعة او متفرقة
 بحيث يجتمع اليه السمر في ناد واحد ويستعبر بعضهم
 من بعض والمراد محل جلوسهم من مواضع اقامتهم وكذا ما ذكر
 ويحتطب اختصا بها وملعب مبيبان ومطعم وما دى
 وموطن ابل وجميع ذلك داخل في الحلة اهـ فها معروضة
 محل اقامتهم **قوله** ومع مجاوزة عرض واداي وهي جميع
 عرضها فان كانت ببعضه انفي بمجاوزة الحلة ومن فقهها
 عرفا اهـ حثه **قوله** هذا اذا اعتدلت الثلثة ثلثة
 والمراد بالمعتدل ما بعد عرفا من منزلة او حلة هو منها **قوله**
 فان افترطت سعتها اي او كانت ببعض العرض تليق
 جميع ما تقر به سفر البرا مسافر البحر المتصل بالبلد

٢
 ما فاجد للمرسلين كاف البحر والاندلس فان لم يجرى ولم يندرس من جري

كاهل

حرة والسويس والطور وبولاق ودمياط واسكندرية
 فالمعتبر جري السفينة او الزوق اليها الخصرة واما ما دامت
 تذهب وتعود فلا يترخص وعمل ما تقدم ما لم يجر
 مما ذبته للبلد كان سافر من بولاق الى جهة الصعيد
 فلا بد من مفارقة العمران وفارق ما مرفى البر بان العرف
 لا يعد هنا مسافرا الا بينك رملي اهـ حثه **قوله** وينتهي
 سفره الى بان وصل ما يشترط مجاوزته ابتداء وان لم يتوجه
 اقامة ولا دخله وانما توقف ابتداء السفر على الخروج والسفر
 على خلاف الاصل الاقامة ولا يتحقق قطعها الا بتحقق السفر
 وهو متوقف على الخروج والسفر على خلاف الاصل فانقطع
 بمجرد الوصول للوطن وان كان ما زاد به في سفره اهـ حثه
قوله وهو مستقل الى اما غير المستقل كقن وزوجة
 فلا اثر لنبية متبوعه اهـ حثه ثم رقل سم في حاشية التحفة
 لكن لا يعد انه لو نوي الإقامة مكثا وهو قادر على الخلفة
 وصمم ملي قصد الخلفة اثر تنيته اهـ **قوله** اربعة
 ايام صحاح اي غير يومي الدخول والخروج اذ في الاول
 الخط وفي الثاني الرحيل وهما من مهمات السفر المقتضى
 للبرخصة اهـ **قوله** وقد علم ان اربى حاجته هو ان
 يقيم ببلد مثله بنياه ان يرحل اذ حصلت حاجته يتوقعها
 كل وقت قال مروم ذلك انتظار الرجح لمسافر بالبحر وخروج
 الرفقة لمن يريد السفر معهم ان خرجوا والا فوحده **قوله**
 قصر اي ترخص اذ لك ساير رخص السفر **قوله** ثمانية
 عشر يوما صحاها اي لا يحسب منها يوما دخوله وخروجه
 لخبر حسنة الترمذي انه صلى الله عليه وسلم اقامها بعد
 فتح مكة لحرب هوازن بقصر الصلاة والحديث وان ضعفه

٣
 ينبغي ان لا يفتقر الى ما ذكره في السفر

الجمهور الا انه اعتضد بشواهد جبرته وصحت رواية
 عشر على عده يومى دخول وخرج سبعة عشر على عد
 احدها وسبعة عشر وخمسة عشر الواردة في رواية
 وان كان ضعيفا على ان الراوى حسب بعض المدة بحسب ما وصل
 الى علمه وذكر الاقل لا ينفى الاكثر قد وردت الزيادة وزيادة
 النقص مقبولة **قوله** ولو غير محارب اخذته غايبة للرد على
 القول بان ذلك يختص بخالف القتال لا الناحر **قوله**
 وقيل يقصر اربعة ايام اى غير كاملة لان القصر يمنع نية
 الاقامة للاربعة ففعلها اولى لانه ابلغ من النية وقيل يقصر
 ابدا اذا ظهر له لودام دامت الحاجة لدوام القصر **قوله**
 بان نوى رجوعه الى وطنه اى ولو غير حاجة اولى غيره اى غير
 وطنه **قوله** لغیر حاجة فان كان الحاجة قصر كما سياتى **قوله**
 الى غير وطنه والحاجة كتطهر واخذ متاع **قوله** لم ينته
 سفره بذلك اى فيترخص الصوم لسافر الى اى في رمضان
 ويلحق به كل صوم واجب بخلاف لا وقصنا وكفارة **قوله**
 ان لم يضرب فان ضربه كحق مرض يشق احتماله اما اذا خشي
 تلف عضوا ومنفعة وجب الفطر فان صام والحالة هذه
 عصي واجزاه **قوله** زى **قوله** فالانعام افضل بل يكره
 له القصر كبقوله الماورى عن الشافعى الا في صلاة شدة الخوف
 فالقصر افضل **قوله** اما لو اختلف فيه هذا محترز **قوله** ولم
 يختلف في جواز قصر **قوله** كالامام احمد بن محمد بن حنبل الامام
 الزاهد المجتهد المطلق الورع امدنا الله مما امد به طاهره ان
 الامام يخالف في المسافر بعياله ومن يديم السفر مطلقا وهو
 كذلك وابن كصرع الشهاب ابن حجر في نثر الحضر ميه اه
 وقدم على خلاف اى حنيفة لا اعتضاده بالاصل وقد يكون

في
 القصر

قوله

قوله

القصر

القص واجبا كان اخر الظهر ليجمع تاخير الى ان لا يبق من وقت
 العصر الا ما يسع اربع ركعات فيلزمه قصر الظهر ليدرك
 العصر ثم قصر العصر لتقع كلها في الوقت كما يجتهد السنوي
 وغيره ويأتى ما ذكره العشا ايضا اذا اخر المغرب ليجمعها
 اه **قوله** صلاة الظهر والعصر الخ اى فلا يجمع بين عصر ومغرب
 ولا بين عشا وصبح ولا صبح وظهر ولا جمع على الاوجه من تردد
 في الخادم فيما لو نذر اربع ركعات وقت الظهر واربع وقت
 العصر من يوم واحد ثم سافر قبل دخول وقتها فالنذر ان
 يسلك به مسلك واجب الشرع في الغريم دون الرخص وال
 جاز القصر فيه اه **قوله** يعاب **قوله** تقديما اى في وقت الاول
 لغیر الخيرة اى بشرط صحة الاول وهو من كل فيها
 وقول الزركشى ومثلهما فاقد الطهورين وكل من لم
 تسقط صلاته بالتيه محل وقفه اذ الشرط ظن صحة الاول
 وهو موجود هنا **قوله** م روج قال سمع في حواشي المزيه ان
 م راعته **قوله** كلام الزركشى وهو التوبة بين الخيرة وغيرها
 في عدم الجمع وعليه بان صلاته لمحة الوقت ولا يجزئ في
 جمع التقديم تقديرا لها على وقتها بلا ضرورة وفي التأخير
 توفيق والامانة تأمل اه وانشارم را ايضا الخ تصحيح قول
 الزركشى لكن قال سمع في حواشي التحفة الا وجه ان الخيرة
 ليست كغيرها لانها استثنيت لعدم تحقق صحة صلاتها
 وهذه الملحقات تحققنا الصحة فيها ولا يضرب لزوم القضا لانه
 امر جديد امومة حاشية النور الزيادة يوافق حواشي التحفة
 اه **قوله** وللمجته كالمظهر في جمع التقديم اى اذا لم يشك
 في صحته اما اذا شكنا في صحته فلا يجوز الجمع لا شغا الشرط وهو
 ظن الصحة قاله ش **قوله** والا افضل لسائر وقت الاول اى

منتف

بلغ

م رايضا **قوله** كشح وبرد ذايين وكذا شقان وهو دج باردة
 فيها طر خفيف اي وكان كل من الثلج والبرد والشقان يبل الثوب
 اما اذ العريذ وبكذلك فلا يجمع اذ مشقة تمانوع اخر لم ير نعم لو كان
 احدهما قطعاً كما لا يخفى منه جاز الجمع به **قوله** اري بذلك
 في المطر عبارة م راري ذلك بعد المطر واعتراض بر وابتد
 ايضا من غير خوف ولا مطر واجيب بانها شاذة او ولا مطر
 كثيرا ومستلزم او اراد بالجمع تاخير الاولى الى اخر وقتها ووقع
 الثانية في اول وقتها فاندفع اخذ اية بظاهرها **قوله** ليست
 لي الجماع اي ليست استدامة المطر في وسع من يريد الجمع مع
 العذر **قوله** وهو ظاهر هو كذا كما قاله م **قوله** ويشترط
 ان يصلي جماعة اي والجماعة لا تشترط في الاولى لوقوعها في
 وقتها وانما في شرط في اول جزء من الثانية وان انفرد وقبل تمام
 ركعتي الاولى ولا بد من نيّة الامام للجماعة او الامامة والا لم
 تتعقد صلاته ثم ان علم المأمومين لم تنعقد صلاتهم والا
 تعقدت ويشترط في صحة صلاة الامام ان لا يتباطى المأمومون
 عن الامام بحيث انهم لم يذكروا معه زمنا يتسع للفاتحة
 فان تباطؤوا ولكن اذ ركوا بعد اصرامهم معه زمنا يسع
 الفاتحة قبل ركوعه صحت صلاته او هذا يحصل ما ذكره
 سم ونقله عن الرماي **قوله** بمصلي اي مسجد او غيره **قوله**
 وبخلاف من يصلي منفردا اي في المصلي المذكور مسجدا او غيره
 وان كانت الصلاة بالمسجد اكثر ثوابا وقال شيخنا في حقه الغزي
 وسمعت من تقربوا مصفيا عليه انه اذا حصل المطر وهو في
 المسجد فله ان يجمع ولو منفردا او ما قاله لكنه مخالف للخصاص
 المذكور لما ذكره المؤلف كالشمس الرملة وابن حجر وغيرهم من
 اشتراط الجماعة **قوله** صرح به ابن ابي هريرة وعينه قال م ر

والاوجه تقييده بما اذا كان اما مراتبا او يلزم من عدم امامية
 تعطيل الجماعة **قوله** واختاره في الروضة الى اي يجمع
 تقدما وتأخيرا **قوله** او يراعي الفرق بينه وضبط جمع متأخرون
 المرض هنا بانه ما يشق معه فعل كل فعل فرض في وقت كمشقة
 المطر وقال آخرون لا بد من مشقة ظاهرة زائدة على ذلك بحيث
 يتبع الجالس في الفريضة وهو الاوجه **قوله** حشره ري تبعا لما
 في حقه الحقة وانت خير بان هذا مبني على الاوجه المرحوم
قوله بشرائط جمع التقديروهي الشر وط الاربعة المتقدمة
 ويجعل المرض هنا كالسفر هناك **قوله** بالامر من المقدمين
 اي في جميع التأخير وها ان ينوي تأخير الصلاة في وقت يسعها
 اي جميعها ودوام المرض الى تمام الثانية **قوله**
 في صلاة الجماعة اي من حيث تغييرها عن غيرها باشتراط امور
 لصحتها واخر لزومها وكيفية لادائها وتوابع كذا كما يسألني
قوله وقيل لا بد جمع فيه خلق اذ م اي واعتبطه فيه الى الارض
 وموته كان فيه وفيه دخل الجنة وفيه اخرج وفيه ثيب عليه
 وفيه ساعة الاحياء وفيه تقوم الساعة **قوله** ابن حجر **قوله**
 وجمع صاحبها كغرفة تجمع على غرفات وغرف **قوله** بضم
 الميم **قوله** قاله ركبة والضم اقصر **قوله** وهو لغة اهل الحجاز والفتح
 لغة تميم والسكون لغة عقيل **قوله** قال الشيخ المصنف نقله عن
 المصباح محل هذه اللغات اذا كان الراد بها اليوم اما اذا اراد
 بها الجماعة الا سبوع فالسكون لا غير **قوله** مع حواشيها
 مهدود لا مقصور **قوله** اي البين المعظم قال الشاعر
 نفسي الفداء لا قوام هو اخلصوا يوم العروبة او راد
 باوراد وقيل يوم الرحمة واول من سماها الجماعة كعب
 ابن لوي وهو اول من جمع الناس وخطبهم وبشر بمبعث

النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضر على اتباعه كما هو
 مقر في السير **قول** ويومها افضل الايام قال ثم راي ايام
 الاسبوع اهو عمومها صادق بيومي الفطر والاضحى بل وعرفة وهو
 مذهب الامام احمد لكن المعتقد ان عرفة عندنا افضل من يوم الجمعة
 قال زبي وفي خبر البيهقي ان يومها سيد الايام واعظمها عند الله
 من يوم الفطر والاضحى ومن ثم فضله الامام احمد حتى على يوم
 عرفة **قول** يستأثف الف عتيق من النار كذا عبارة غيره وهي
 متعينة لا تنهار واية وفي بعض نسخ الشرح باسقاط لفظ الف
 فلعلها سقطت من قلم الناسخ الا ان ثبتت رواية فليتم
قول فاسعوا الى ذكر الله اي وهي الصلاة وقيل الخطبة فامر
 بالسعي وظاهره الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسعي اليه
 ولا نهى عن البيع وهو مباح ولا ينهي عن فعل مباح الا لفعل واجب
 اهو ثم **قول** وفرضت الجمعة بمكة عورض هذا بقوله حافظ
 دلت الاحاديث الصحيحة ان الجمعة فرضت بالمدينة اهو
 ويجاب بان المراد بفرضيتها بالمدينة اظهارها والمراد فرضها على
 العوم لانهم كانوا بمكة مقهورين ولذا لم يصلها صلى الله عليه
 وسلم بمكة او المراد بفرضيتها استيفائها وطها وفي مكة لم تستوف
 شر وطها كالعدد وغيره فتأمل **قول** والجمعة لم يثبت ظهر مقصود
 اشارة للرعية القوية القائل بانها ظهر مقصود قال في الحققة
 وهي فرض عين وقيل كفاية وهو شاذ **قول** بل هي صلاة مستقلة
 واول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة بقرية القرية
 اسمها نقيع المضائق على ميل من المدينة **قول** بتقدم السير
 الخ قيد بذلك خوفا من ان تقرأ تسعة بتقدمهم المثناة فوق
 الرسم واحد ومن النكدة اللطيفة الواقعة في القرن قوله تعالى تلك
 عشرة كاملة بعد قوله ثلاثة ايام في الاسبوع اذا رجعتهم والسبع

والثلاثة لا تكون الا عشرة اذ لو لم يقل ذلك لتوهم التسعة لاتحاد
 الرسم فدفع هذا التوهم بقوله تلك عشرة كاملة اذا القران
 في اعلال طبقات البلاغة والبيان قال تعالى كتاب فصلت اياته
 وقال قوله ناعز بها اي بينا ظاهرا الي غير ذلك من الايات **قول**
 ولا على محضون اي ما لم يتعد بمنزل عقده ويلزمه قضاؤها
 ظهر **قول** بخلاف السكران اي المتعدي اذ هو المراد عند
 الاطلاق قوله فانه يلزمه قضاؤها ظاهرا اي كما يلزمه قضاؤها
 غيرها فالوجوب عليه بمعنى انعقاد السبب في حقه **قول**
 الحريية اي الكاملة بدليل المحترز **قول** فلا تجب علي من
 فيه رق اي وان قل ولا فرق فيبين ان يكون بينه وبين
 سيد مصابة وقعت الجمعة في نوبته اولا **قول** وتشمل ذلك
 الكاتب الخ اما خصه بالذكر للرد على من اوجبها عليه دون القن
 قاله الاذرع **قول** والسادس الصحة الخ تشمل ذلك اجبر
 العين حيث امن فساد العمل في عينه كما هو ظاهر **قول**
 ولا على معذور وعرض في ترك الجماعة قال في الحققة ما حصل
 ان من العذر رهنه على الاقرب خلف غيره عليه ان لا يصلها
 بخشنة عليه محذور ولا يخرج اليها والمخوف عليه لم يخشاه لان
 في تحقيقه مشقة عليه بالماقة الضرر لمن لم يتعد بحلفه اذ
 هو معذور في ظنه الباعث له على الحلف بشهادة قرينة به فابر
 كائس مريض بل اولى **قول** بخشي منه تلويت المسجد ومن
 العذر هنا ما لو تعين الما لظهر محل مجوده ولم يجد ما الا بحضرة
 من يحرم عليه نظره لعورته ولا يفض بصره عنها فلا يجب عليه كشفها
 للمشقة عليه بسبب ذلك نعم هو جائز له لو اراد تحصيلها
 ويفرق بين هذا وبين ما قاله فيما لوضاق وقت فريضة حيث
 اوجبوا التكشف بان للجمعة بدلا وهو الظاهر ولا كذلك الوقت

قوله واد أيهم من لا يصلح الأولى التعبير بقوله وإذا لم يكن فيهم من يصلح لما يلزم على عبارته من الإيهام إذ تقتضي أن فيهم من يصلح ومن لا يصلح والفرق أنه لم يكن فيهم من يصلح أصلاً ولا غيرهم بقوله إذ لم يكن فيهم من يصلح فليتأمل كما أنه **قوله** والظاهر كما قاله بعض المتأخرين الخ هو الوجه كما قاله **قوله** ولو ادعى ما لم يزر به ثم **قوله** وجوب الحضور عليه ويمكن حمل كلام القاضي عليه **قوله** من لا تلزمه جمعة كالصبي والعبد والمرأة والمساكين وله أي لمن لا تلزمه جمعة **قوله** من المصلي أي جامعاً كان أو غيره كدراسة ورباط وغيرها ولو ثبت **قوله** قبل إحراره أما بعد إحراره فيمتنع لمرة قطع الفرض لكن قال من رماه بطول الإمام صلواته كان قربة لجمعة والمنافقين وإن طول كذلك جاز أن يصرف ولو بعد الإجماع **قوله** والفرق بين المستثنى والمستثنى منه المراد بالمستثنى منه هو قوله ومن صحت جمعة من لا تلزمه الخ والمستثنى هو قوله لا يخوم بعض الخ **قوله** ولا جاوز سمعه حد العادة أي فلا عبرة بسماعه قاله ش ويترك بين ما هنا ووجوب الصوم بروية حديد البصر الملول بان المدار على وجود الهلال وقد وجد ولا لذلك هنا إذ ليس المراد مجرد السماع بالفعل أو بالقوة بسمع معتدل فلا يعتبر غيره **قوله** ويعتبر كون الموزن على الأرض ويعتبر في البلوغ الفرق بحيث يعلم منه أن ما سمعه نداجمعه وإن لم يبين كمات الأذان فيما يظن خلافاً لمن اشترط ذلك أم ثم ر قاله ش حتى لو لم يكن هناك موزن وفرض أنه لو أذن وجبت الجمعة أي السعي إليها إذا مدار بما يصير البلدين كبلادة واحدة **قوله** كطبرستان بفتح الطاء والباء وكسر الراء وسكون الهمزة

نيل الساعات

بعدها

بعدها تأخيراً وبعدة الف ونون اسم ليلد بيلد والعجم قاله في المصباح وفي تهذيب الأسماء واللغات بفتح الراء قاله ش والكثير **قوله** فلا حجة للاستثنا لأنه إنما اعتبر لوجود المانع وإذا قدر زواله فلا استثنا والحاصل أن المعتبر أحد شيئين الوقوف على مكان عال أو على الأرض بفرض زوال المانع **قوله** لزمت الثانية أي وهو المختار **قوله** دون الأولى أي وهو المرتفعة هل المراد بقولهم لو كان ينخفض لا يسمع النداء ولو استوت لزمت الجمعة أن تبسط هذه المسافة أو أن يطالع فوق الأرض مسامتة لما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثاني كما أفاده الولد رحمه الله تعالى في فتاويه **قوله** وفي التحفة مثله والذي اعتمدته الشيخ غيره الاحتمال الأول حيث قال ابن قاسم في حقه التحفة ما نصه المراد لو فرضت مسافة انخفاضاً مدة على وجه الأرض وهو على أرضها سمعت هكذا يجب أن يفهم فليتأمل وقس عليه نظيره في الأولى كذا بخط شيخنا البرلسي بهامش المحلى وهو حق وجيد وإن تبادر من كلام المحلى أن يفرض القربة على أول المستوى فلا تحسب مسافة إلا تخفاض في الثانية ولا العكس الأولى لأن في هذا نظر لا يخفى وأطال بسهم في الانتصار لشيخنا البرلسي في اعتاده للاحتمال الأول لكن عقب ذلك كله ثم رأيت شيخنا م راقص في فتاويه على أن من كلامهم الاحتمال الثاني **قوله** ويرم عليهم ومن ذلك الخ أي خلافاً لمن صرح بالجواز **قوله** ثم ر **قوله** فليهم الرجوع وترك الجمعة أي تخفيفاً عليهم ومن ثلث لم يحضر والعبد لم يزم الحضور للجمعة على الوجه **قوله** قبل أنصر فثم قال ثم ر بان دخل وقتها عقب صلاة من العبد **قوله** علي من لزمته الجمعة بان كان من أهلها وإن لم تنقرب لم يقرب لا يجوز له القصر **قوله** إلا أن غلب على ظنه الخ وهو المراد بقوله

الباس الا بعد السلام فلو احرى بالظهور قبله لم يصح قلت
يفرق بينهما بان الجمعة ثم لازمة فلا ترتفع الا بيقين وهو
لا يحصل الا بالسلام لاحتمال ان يتذكر الا ما ترك شي
يوجب القيام للركوع فيدرك الجمعة ولا كذلك ما هنا
اذ لا يلزم الجمعة **قوله** تاخير ظهره الى فوات الجمعة
انه قد يزول عذره ويتمكن من فرض اهل الكمال وفعل صبره
الى فوات الجمعة ما لم يؤخرها الامام لي ان يفي من الوقت
فقد اربع ركعات والا فلا يؤخر الظهر كما ذكره النووي في
تلك التنبية ولو كان بالبلد اربعون كما ملون عليهم من
عادتهم انهم لا يقيمون الجمعة فهل لمن تلزمه اذ علم
ذلك ان يصلي الظهر وان لم يبين من الجمعة قال بعض
نعم اذ لا اثر للمتوقع وفيه نظر بل الوجه لا انها الواجب
اصالة والمخاطب بها يقينا فلا يخرج منه الا بالباس يفتين
انه تقفوم ركعة اي والزمن الذي لا يجزى مركبا **قوله**
فتعجيل الظهر افضل هذا هو اختيار الخراسانيين وقال
الغافقيون هو الاول فيستحب تاخير الظهر حتى تقوت
الجمعة لانه قد ينشط لها قال النووي والاختيار التوسط
فيقال ان جزم بان لا يجزى وان تمكن استحب التقديم والا
استحب التأخير ومشي على هذا في التفتة لكن قال م
ويرد لانه قد يعجز له بعد للمم عدم الحضور فكم من جازم
بشيء ثم يعرض عنه فالمعتمد التعجيل مطلقا **قوله** ان
تكون البلد اي توجد الابنية المخصصة وقوله مصر كانت
اوقرية بيان للبلد بمعنى الابنية وهذا ما سلكه الشهاب
العبادي وهو اولى مما سلكه الشهاب من ان يكون مصر اوقرية
ما شمل عليه المتن من ان يكون مصر اوقرية

للققيه محمد الصفي تكتب في اخر جمعة من رمضان بعد
صلاة العصر ما ورد في الاثر لاله الا اياك يا الله انه سمع عليم
محيط به علمك كعساخون وبالحق انزلناه وبالحق نزل
ما كان في بيت ما حرق ولا سرق ولا مراكب فقبرت وسالت
عن ذلك لثنتي الامام شهاب الدين احمد ابن ابي الخير فقال
لا بأس بذلك وان كان في الحديث شيء فذلك من باب الترغيب
اقول هذا الاثر صريح في اذن الكتب بعد صلاة العصر انتهى
رمي **قوله** وهذا هو المعتمد هو كذا كما افق به الشهاب م
وتابعه ولده وغيره على ذلك **قوله** الغسل ويكره تركه
للأخبار الصحيحة الدالة على مزيد فضله المترتب على كماله
تاكده اه تشمر مراكب في التفتة ينبغي لصاحبها خشية منه
مفطرا ولو على قول تركه وكذا ساير الاغسال **قوله** وان
لم تجب عليه الجمعة ظاهره ولو كان منه بيا عن الحضور كمرأة
غير اذن حليل وهو كذا لان الحرمة لا مر خارج وهو
الخالفه واما الغسل فطلب للجمعة اه سم في حقه التفتة
ملخصا **قوله** وتقريبه من ذهابه افضل اي لانه افضي
الى الفرض من التنظيف وان قال الا ذرعي الا قرب انه ان
كان بحسبه عرق كثير ونحو كريبه اخره الا بكر **قوله**
فراغات الغسل اولى للاختلاف في وجوبه ولتقدم نفعه
الى الغير بخلاف التكبيل ولا يبطله حدث ولا جنابة اه قال
نعم في حقه عبارة الجموع مصرحة بعدم استحياء عادته
للحدث بل محتملة لعدم استحياءه من الجنابة ايضا اه وعبد
مركب التفتة تقتضي عدم استحياء عادته مطلقا **قوله**
تيمم بنية الغسل هذه العبارة الجارل المحلي تبعه الاسوي
والمراد منها بنية تحصيل ثوابه وهو ان ينوي التيمم بدلا

بدل عن الغسل أو تيمم بنية طهر الجمعة هذا ان وجد
 ما لوضوئه قال في التفتة فان فقد الماء بالكلية تسلسل له بد
 تيممه تيمم عن الغسل فان اقتصر على تيمم بنيتها فقياس
 ما مر من الغسل حصولها ويحتل خلافا لضعف التيمم
 اه قوله ويحتل خلافا وهذا هو الظاهر ونقل افتام روهل
 ترك التيمم اعطاه حكم اصله او لفوات الغرض الاصيل فيه
 من النظافة كل محتمل اه بن حجر قال شيئا والا قرب الكراهة ان ترى
 قلت وما قال شيئا ظاهرا اذا الغسل فيه فضيلتان التنظيف
 والعبادة والتيمم وان انتفعت منه احدي الفضيلتين بقيت
 الاخرى وهي العبادة وتقويتها مكرهه فليتنامل **قوله** بان ينوي
 التيمم عن غسل الجمعة أي بدل لا عن غسل الجمعة **قوله**
 واخذ الظفر اي من يديه ورجليه لاحداها فيكره بلا غدر
 قال ابن الرفعة في قص الاظفار مخالفا لقدر روي من قص اظفار
 مخالفا لمير في عينيه رمد او الا فضل في كيفية الاخذ ما ذهب
 اليه الغزالي وقال في الجوع انه حسن ان يبدأ بمسحته يده
 اليمنى ثم بالوسطى ثم بالبنصر ثم بالخنصر ثم بالبيسر
 ثم بالبنصرها ثم الوسطى ثم الباقي ثم الابهام ثم ابرهام اليمنى
 بعد خصرها وبه جزم في شمسهم قال في التفتة وينبغي البدار
 بغسل محل القاسم لان ذلك به قبله يخشى منه البرص ويمن فعل
 ذلك يوم الخميس او بكرة الجمعة لو ورد كل اه **قوله** فينتف ابطه
 والا صل في ذلك انه عليه الصلاة والسلام كان يقاسم اظفاره
 ويقص شاربه يوم الجمعة قبل الخروج الى الصلاة قاله الا
 ويستحب قاسم الاظفار في كل عشرة ايام وحلق العانة كل اربعين
 يوما قال من هذا جري على الغالب المعتمد في ذلك انه موقت
 بطولها عارة ويختلف باختلاف الاشخاص والاهوال اه

بلغ

قوله

ركعتين في جماعة اربعين فالكثير من اهل الانعقاد وان يدركوا
 كان امامها الزايد على الاربعين خارجا عنها يشترط ان يكون
 للقصر كما هو ظاهر بان اقتدوا بمن لا تلزم منه وقد خرج عن
 ذلك او اقتدوا بمن في قرية اخرى حيث وجدت شروط الاقتدا
 بهما من القرب وعدم الحيلولة وغير ذلك **قوله** وهو باق
 انشأ ربك لك الى قوله في المتن الوقت خير لمبتدأ محذوف وهو
 الذي قدره بقوله والثالث ولفظ باق خير لمبتدأ وهو الذي
 قدره بقوله وهو لكن عبارة سم صرححت بموايين اولها انه
 منصوب خير يكون اذ هو معطوف على ما قبله والعامل
 في المتبوع عامل في التابع اي ان العدد اربعين وان يكون
 الوقت باق وتقدير نصب المنقوص لفته خرج عليها قراءة الى
 يغفر الصادق من اوسط ما تطعون اهليكم باسكان الياء
 وعليها قول الشاعر ولوان وايش بالهمزة دارة **قوله** ودأري
 بالاعلا حضر موت اعتدي لياثاينها ان يجعل الواو في الوقت
 للحال وما قبله بدل بعض من تلاه اه **قوله** فان خرج الوقت
 اي ولو بغير عدل بخروجه اه حش زى **قوله** اوضاق عنها
 الى بان لم يدركها بشر وطعا الى تمام التسليم الاولى **قوله**
 او خرج الوقت وهم فيها اي ولو كان الخروج بالمد فلو مد الركعة
 الاولى حتى تحقق انه لم يبق زمن يسع الثانية انقلب ظهر
 من الا ان قاله في التفتة وقال م لا تنقلب الا بعد خروج الوقت
 كما لو حلف لياكلن ذا الطعام غدا فالتفده قبل مجي الغد لم يجز
 الا بعد مجي الغد اه **قوله** بخلاف ما لو شك في خروجه اي وهم
 فيها كما هو الفرض اما لو شك في خروج الوقت قبل الامام بها
 قال م رتعين عليهم الاحرام بالظهور اه فلو بان سعة الوقت
 هل يتبين عدم انعقاد الظاهر وينجده نعم اه قال عس وتعتقد

١٨٥
 روى في كتابه

له نقله مطلقا قياسا على النظائر اه قلنت محل انعقادها
 نفلا مطلقا ما لم يكن عليه فائتة من نوعها والا فتقع عنه **قول**
 كان سلم الامام فيه وسلم من معه اي حال نقصهم عن الاربعة
قول او بعضهم اي سلم بعض من معه **قول** لتخرج
 مسألة الانقضاء المتقدم اية فان فيها تفصيلا وهو
 انه ان احرم اربعون قبل انقضاء الاولين تمت لهم
 الجمعة وان لم يسمعوا الخطبة وان انقضوا في الخطبة وحضر
 اخرون لم يكف اذ شرط الصحة سماع الخطبة اي اركانها والفرق
 انه سبق بعضها فان عاد المنفوضون عن قرب ولم يفهم ركع
 جاز بنا على ما مضى منها فان طال الفصل وبسبب الاستئناف
 لترك الموالاة **قول** وعسر اجتماعهم اي يقينا عادة قال
 مرويه والمراد اجتماع من تكرر او من قصه منه وان كان الغالب
 انه لا يفعلها او من يفعلها في ذلك المحل غالبا كل محتمل ولعل اقر بها
 الاخير كما افاده الوالد رحمه الله تعالى وبقي احتمال رابع اعتمده
 الزيادي ونقله بن سيم عن مرويه وان العبرة بمن يحضر
 بالفعل او مشى عليه ابن عبد الحق المنبسط على ان العبرة
 بمن قصه منه فيدخل فيه الصبيان والعبيد والخنائ والمساؤون
 والنساء **قول** فيجوز التعدد للحاجة بحسبها ومن الحاجة ما لو كان
 بين اهل البلد قتال فكل فئة بلغت اربعين يلزمها الجمعة ولو
 بعدت اطراف البلد وكان البعيد محلا لا يسمع منه نداها وكان
 اذا خرج عقب الفجر لا يدركها لانه لا يلزمه السعي اليها الا بعد
 الفجر وان اجتمع من اهل المحل البعيد اربعون صلوا
 الجمعة والا فالظهور ومثله في التفتة ومرويه **قول** والظاهر ان
 العبرة في العسر من يصلي اي بالفعل وقد علمت ان معتمد
 في ثمر من يفعلها في ذلك المحل غالبا نعم ان حملنا قول المؤلف هنا

علي

علي من يصلي في ذلك المحل اي غالبا لا بالافعال واقوم اعتمد
 من رفلها ممل **قول** وظاهر النص منع التعدد الى ضعيف
 وعلى القول به يحجب عن سكوت الشافعي عن ذلك حين دخل بغداد
 بان المجتهد لا ينكر على مجتهد وقد قال ابو حنيفة بالتعدد
 قال السبكي وهذا بعيد ثم انتصر لوصف فيه اربع مصنفات **وقال**
 انه الصحيح مذهبنا ودليلا **قول** والمعتبر سبق التجرم اي
 من الامام بتام التكبير وهو الراي وحيث اعتبر تمام التكبير
 من الامام دون تكبير من خلفه فاحرم امام اولائها ثم اخرج بعد
 بها ايضا واقتدي بالثاني تسعة وثلاثون ثم بالاول مثله
 فالجمعة الاول اذ باهرامه تعينت جمعة للسبق وامتنع على
 غيره افتتاح جمعة اخرى صرح بذلك في المجموع اه **قول** فلو
 وقعتنا اي محلا امتنع تعدد هاهنا **قول** او شك في المعية
 قال في التفتة المراد بالشك في المعية وقوعها على حالة تمكن فيها
 المعية وكذا الباقي فلا يقال لو شك بعض اربعين دون بعضهم
 ما حكمه **قول** كان سمع مريضان اي او مسافران خارجا
 المسجد واخبار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره
 الشيخ **قول** في ذلك التفصيل المذكور فيها وهو
 انهما ان وقعتا معا وشك استوفت جمعة او سبقت احداهما
 ولم تتعين او تعينة ونسبت صلوا ظهر اقال مرويه وقد افق
 الوالد رحمه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر لان بارها صحيحة
 سواء وقعت معا ام مرتبا الي ان يتنهي عسر الاجتماع بامكنة
 تلك الجمع فلا يجب على احد من مصليها صلاة ظهر بيومها
 لكنها تستحب خروج من خلاه ومن منع تعدد الجمعة في البلد
 وان عسر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انقضاء الحاجة
 الي التعدد غير صحيحة فيجب على مصليها ظهر يومها ومن

لعمري يعلم هل جمعة من الصلوات او غيرها وجب عليه ظهر
يومها او وانت خبير بان هذا حال اهل مصر ومن شاكهم لان
كل واحد منهم لا يعلم ذلك فلا تبرا ذمتهم بيقين الا بصلاة الظهر
بعد الجمعة ونقل الشهاب العبادي عن افتام ران الجماعة في الظهر
فرض كفاية او والحاصل ان صلاة الظهر بعد الجمعة اما واجبة
او مستحبة او ممنوعة فالواجبة في مثل مصر كما تقدم والمستحبة
وهو ما اذا تعددت الحاجة من غير زيادة والممتنعة وهي
ما اذا اقيمت جمعة واحدة بالبلد فيمتنع فعل الظهر **اه قول**
فان الشروط كما مر ثمانية اى عند قول المصنف وثربا يربط فعلها
ثلاثة قال المؤلف بل ثمانية تقدم منها خمسة ولذا قال هنا الاول
وهو الشرط السادس **قول** الشرط السادس خطبتان الاولى
تقدم خطبتين كما في نس التقرير **اه** وذلك لايها من صيغة
ان ذات الخطبتين شرط للجمعة وان تقدم غيرها شرط لغيرها
وليس كذلك **اه** ايعاب **قول** وكونها قبل الصلاة بالاجماع
الا من شذ وهذا بعد اول الاسلام والافقد قال الدماميني
في شرح البخاري ان صلاة الجمعة كانت في صدر الاسلام كغيرها
من صلاة العيد والاستسقاء فخطب بعد الصلاة فاتفق له صلى
الله عليه وسلم انه صلى ثم اخذ يخطب فبينما هو يخطب اذ دخل
عليهم تجارة فخرجوا من عنده صلى الله عليه وسلم وتركوه
فايما يخطب فنزل قوله تعالى واذا راوا تجارة او هوا انفضوا
اليها وتركوك قايما فقد تمت الخطبة من **اه قول** ولو صلى
صلى الله عليه وسلم الا بعد ما وفارقت العيد فان خطبته
مؤخرتان عنه للاتباع ايضا ولان هذه شرط والشرط مقدم **اه**
خلاف تلك فانها تملك فكانت الصلاة اهم منها بالتقدم بغير
بين كونها شرطاً هنا لا ثم بان المقصود منها التذكير بمهمات المصالح

مرة

الشرعية حتى لا تنسى فوجب ذلك في كل جمعة لان ما تكرر كذلك
لا ينسى غالباً وجعل شرطاً يتوقف عليه الصحة بما لفته في حفظه
والاستمرار عليه وثم صرف النفوس بما يقتضيه العيد من فرحها
ومرحها وذلك من مهمات المندوبات دون الواجبات فان
قلت يوم الجمعة يوم عيد ايضاً قلت العيد مختلف لان
ذاك من عود السرور للحسي وهذا من عود السرور الشرعي
لكثرة ما فيه من الوظائف الدينية ومن ساعة الاجابة وغيرها
ويؤيد ذلك اطلاق العيد **اه** واذنا فقه للمؤمنين هنا غالباً **اه**
اه تحفة من عند قوله وفارقت **اه قول** بعد خطبتين **اه**
انما كان كذلك لان الجمعة انما تؤدى جماعة فاخرت ليدركها المتأخر
والمعتين بين الفرض والنفل ولقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا
في الارض فاباح الانتشار بعد ما فلو جاز تأخيرها لما جاز الانتشار
انتهى **اه قول** واركانها خمسة اى من حيث المجموع كما يعلم مما
يأتي والا فان نظرنا الى كل مرة كانت ثمانية اولى كل خطبة على حدتها
كان في كل خطبة اربعة اركان ان قرأ الآية في الاولى وهو اولى لتكون
الآية فيها في مقابلة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية كما سياتي
قول فلا يجوز الشكر الى اى كما يجزى المدح والجلال والعظمة
والكبرياء **قول** ولا يتعين لفظ الحمد لله اى المعروف باللام اى لتوقف
الاذن على اجزاء غيره حيث ادعى ان قضيت كلام الشرحين
تعين لفظ الحمد باللام انتهى **قول** او نحو ذلك كاحمد الله او الله
احده وصرح الجليلي باجزاءها حمد لله وهو الصحيح **اه** ثم مر
قال في التحفة وحمد الله **اه قول** وتعين لفظ الجلالة فان **اه**
قلت لم تعين لفظ الجلالة في الحمد ولم يتعين لفظ حمد في الصلاة
قلت قال ابن سم ان لفظ الجلالة بالنسبة لبقية اسماءه تعالى
وصفاته مزية تامة فان له الاختصاص التام به تعالى ويفصح

منه عند ذكره سائر صفات الكمال كما نص عليه العلماء بخلاف
بقية اسمائه تعالى وصفاته وذلك محمد من اسمائه عليه الصلاة
والسلام اه اي ان لفظ محمد لا يفهم منه عند ذكره سائر صفات
الكمال فلهذا لم يتعين لفظه **قوله** بل يخزي نصلي قال بن عبد
الحق ذلك اي كالبشير والتدبير والعاقب ويكفي اسم الفاعل والمصدر
اه اي كانا مفضل على النبي وصلاة على النبي **قوله** او نحو ذلك اي
كالبشير والتدبير والعاقب **قوله** او صلى الله عليه وسلم اي لا
يكفي قال م ر و ما تقر من عدم اجزا الضمير هو المعتد قياسا على
التشهد كما جزم به الشيخ في ش البروض وظاهره العموم ولو مع تقديم
ذكره وهو كذلك كما جزم به الشيخ صرح به في الانوار وجعله
اصلا مقيسا عليه واعتمده البرماوي وغيره خلافا لمن وهم فيه ولا
يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافا للعلامة الطبري لانها موضوع
لذلك شرعا اه اي فيكفي الاطلاق اما اذا قصد بها الاخبار
او صرفها عن الخطبة فلا يكفي قال سم في حقه المذهب افقي شيفنا
الرملي انه لو اراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره
لم ينصرف عنه واجزات واقول ينبغي ان يكون هذا بخلاف ما لو قصد
بالصلاة على غير الخطبة لان هذا صرف عن الخطبة وذلك عن النبي
ونظيره الصريح عن الله او عن اليمين في الايمان اه **قوله** الوصية
بالتقوي وهي امتثال اوامر الله واجتناب نواهيه اه حقه زي **قوله**
فيكفي اطيعوا الله وذلك لان الفرض منها الوعظ وهو حاصل بغير
لفظها فيكفي ما دل على لفظ الوعظ ولو كما مثل المؤلف بل يكفي اطيعوا
الله ولو لم يذكر وراقبوه فلا يكفي اقتضاه فيها علي تحذير من عزور
الدينا وزحفها فقد يتواسبه منكر والمعاد بل لا بد من العمل على
الطاعة وهو مستلزم للعمل على المنع من المعصية اه ش م ر وقضية
قوله لا بد من العمل على الطاعة الخ انه لا يكفي الاقتصار على الزجر

عن المعصية لكن قال في التفتة انه يكفي وعبارته بل لا بد من الخش
على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفي احدهما لزوم الاخر له اه
قلت لا يخفى لفتة لقولهم النهي عن الشيء امر بصدقه فاذا زجره عن
المعصية بان نهاه عنها فكان امره بالطاعة فقول م ر بل لا بد من
العمل على الطاعة اي مطابقة كما مثل او استلزاما فليتنا مل **قوله** اركان
في كل من الخطبتين اقتدا بالسلف والمثل ولا تفصل كل خطبة عن
الاخرى **قوله** قرأ آية هو لا يتباع واذا احتل قوله عليه الصلاة وسلم
الوجوب والندب ولا قرينة على الوجوب الا رجح وسوا كانت
الآية وعدا ام وعيدا ام حكما ام قصدا ويكفي منسوخ الحكم دون
منسوخ التلاوة ويكفي تنطراية بطويلة ويؤيده قول البويطي
ويقره استيلاء من القرآن اما نحو النظر فلا يكتفي بها وان كانت آية
لعدم انفصالها اه ش م ر وخالف في التفتة فقال لا يكتفي ببعض
ايه وان طال اه **قوله** قال الماوردي ويجزي ان يقرء بين قراتهما قال
بعضهم لا يخفى ان في فهم هذا الكلام عسر لانه ان التي بالآية
قبل الفصل بين الخطبتين كانت في الاولى او بعد الفصل كانت
في الثانية واما البنية التي ذكرها فهي حالة الفصل بين الخطبتين
فان كان يفصل بالجلوس لقدرة على القيام فلا يخزيه القراءة حاله
الجلوس وان كان يفصل بالسكوت لكونه يحط من جلوسه لعدم
قدرة على القيام فلا يتصور القراءة حاله السكوت فتأمل اه
اه ما قال قلت كلام الماوردي في غاية الحسن انه هو مفروض
في غير ما ذكره هذا القائل اذ قوله ان يقرء بين قراتهما اي بين قراءة
احدهما اي يخزي قراءة الآية بين اركان كل واحدة منهما بدليل قوله
وكذا قبل الخطبة الخ وذلك التاويل على حديث قوله تعالى يخزي اللولو
والمرجان اي من احدهما وهو البحر الملح فالمراد من كلامه عدم تعيين
محلها وان الترتيب لا ركان غير واجب فتأمل يظهر لك

قوله بين قراءة احدهما
يلزم عليه اضافة بين
لفظه مع انها لا تضاق
الامتداد ويحجب بانه
على حذف مضاق ايضا
والقدر بين قراءة
اجزاء احدهما والضمير
مرها في راجع
الخطبتين
اي يخزي

حسن كلام الامام الماوردي ورد قول من قال فهمه عساه
 لكاتبه **قوله** ويسن جعلها في الاولى اي بعد فراغها كما قاله الاذري
 اي لتكون في مقابلته الدعاء المومنين في الثانية ويستحب قراءة
 في كل خطبة جمعة للاتباع رواه مسلم قال في شرحه فيه دليل
 على نذب قراتها او بعضها في خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا
 الحاضرين كما لم يشترطوه في قراءة الجمعة والمنافقين في الصلاة
 وان كانت السنة الخفيف ولا تجزي آيات تشمل على الاركان
 كلها اي ما عدا الصلاة هنا على النبي صلى الله عليه وسلم اذ ليست
 لنا اية تشمل على ذلك اي لفظ الصلاة وذلك لانه لا يسمى خطبة
 فان اتى بالحمد مثله ضمن اية اجزأت عنه دون القراءة لانه لا يتدخل
 فان قصد بها اية اجزأت عن القراءة فقط كما لو قصد القراءة وحدها
 وتضمن الآيات نحو الخطب كرهه جماعة ورخص فيه اخرون
 في الخطبة والمواعظ وهو اوجهاه شمس **قوله** للمومنين والمؤمنات
 مندوب لا متعين اذ لفظ المومنين المراد به الجنس الشامل
 لمن وفي التنزيل وكانت من القانتين **قوله** يا خروي اي لا ريبوي
 قال الامام واري ان يكون متعلقا بامور الاخرة غير مقتصر على
 اوطار الدنيا والاوطار جمع وطرو وهو الحاجة والشهوة ومنه
 فلما قضى نريد منها وطرا **قوله** بخلاف ما لو خص به الغايين
 فيما يظهر قال في التحفة وهو ظاهر وقال هو الاوجه هو
 وحزم ابن عبد السلام والغزالي بتحريم الدعاء للمومنين والمؤمنات
 بمغفرة جميع ذنوبهم وبعد دخولهم النار لانهما نقطع بخبر
 الله عز وجل وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم ان فيهم من يدخل
 النار واما بالمغفرة في قوله تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لي ولوالدي
 الآية فانه ورد بصيغة الفعل في سياق الايات وذلك
 لا يقتضي العموم لان الافعال تكررت ويجوز قصد معهود خاص

في بيان

الدعاء

وهو

وهو اهل زمانه مثله امتش م **قوله** لا يتبع السلف والخلف اي ولا يها
 كما ذكره مفروض فاشترط فيه ذلك كتكبيره **قوله** خطب بغيرها اي
 ان احسن احد مناصم الترجمة فان لم يحسن احد منهم ذلك
 فلا جمعة لهم لا تنفذ شرطها وعبارة م روان لم يكن تعلمها خطب
 واحد بلغته وان لم يعرفها القوم او ظاهروا وان احسن ما
 احسنه القوم كما هو مقتضى اطلاقهم لكن قال شيخنا قد يقال
 حيث احسن ما يحسنه القوم تعيين اذ لا معنى لما يقوله الان ولا
 يرد تعيين العربية وان لم يعرفها القوم لانها الاصل في فروعها ولا
 كذلك غيرها لكن علمت ما تقدم من الاستقام مطلقا **قوله** وجب
 على الجميع اي وان زاروا على الاربعين قال سمس في حاشية التحفة شمس
 المثناه امام راته لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالمصلي
 الذي لم يحسن الفاتحة اما بقية الاركان ففقيه نظر وما لم يراي
 عدم جريان ذلك في بقية الاركان بل يسقط المعجز عنه بلوا
 بدل وفيه نظر وبلولة فيفترق بين الخطبة وكما حتى لو لم يحسن
 الخطبة سقطت الجمعة والكلام حيث لو لم يوجد من يحسنها كما
 كما هو ظاهر **قوله** فيلحق في فعلها واحد فان لم يفعلوا عصوا
 ولا جمعة لهم بل يصلون الظهر واجاب القاضي عن سوال ما فائدة
 الخطبة بالعربية اذ لم يعرفها العوام بان فايدتها العلم بالوعظ
 من حيث اللمحة **قوله** فان عجز عنه خطب جالسا اي ثم مضطجعا
 لان الظاهر ان في ذلك لعذر فان بانت قدرته لم يوتر والا ولى
 للعاجزة الاستئابة ام شمس م ركن قوله جاز الاقتداء به اي في صورة
 الخطبة جالسا اما بالنسبة للصلاة جالسا اذ اتين بعد ذلك قدرته
 على القيام فانه يوتر وتجب عليه الاعادة كما صرح به م نفسه عند
 قول متين المنصاح ولو بان امامه امرأة او عليه فيفترق بان الخطبة
 وسيلة والصلاة مقصد ويفتقر في الوسائل ما لا يفترق في المقاصد

بلغ

قوله كاجلوس بين السجدين وهل يسكت فيه او يقرأ او يذكر
سكتوا عنه وفي صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
فيها فاذا ذلك الاذرعى اوشى مرقال بعضهم ويسن ان يكون القراءة
سورة الاخلاص او قال في التحفة وفي الجواهر لو لم يجلس حسبت واحدة
فيجلس ويأتى بثالثة اي باعتبار الصورة والافعي الثانية لان التي كانت
ثانية صارت بعضا من الاولى **قوله** فصل بينهما بسكتة اي فوق
سكتة التنفس والعي فلا يكتفى بالاضطجاع ومثله من خطب مضطجعا
لجزءه في فصل كل منهما بسكتة وعند القيام والجلوس هنا شرطين
لانهما ليسا بمن من الخطبة اذ هي الذكر والوعظ وفي الصلاة ركنين
لانها جملة اعمال وهي تكون اذ كانا وغير اذ كانا **قوله** ويشترط ولا
بينهما فلو تحقق ترك ركن لا يعلمه من الاولى والثانية وجب عليه
جلوس ثم خطبة واحدة لانه لو فرض كونه من الاولى قامت الثانية
مقامها ثم يأتي باخرى والجلوس اذ وقوعه لم يعتبر لطول الفصل
بين الاولى والا بتد بالثانية او فرض من الثانية اعادها والجلوس قبلها
لعدم الاعتداد بكل منهما ولا يقال ان هذا محل بالمؤالة لانا نقول هذا
تكرار الوعظ فلا يضرب انتهى قاله رامالوشك في ترك الركن بعد الفراغ
من الخطبة لم يؤثر كالمشك في ترك ركن بعد الفراغ من الصلاة خلافا
للروايات **قوله** واسماع الاربعين الى او تسعة وثلاثين سواء اما
هو فلا يشترط اسماعه ولا سماعه لانه وان كان اصم يفهم ما يقول
واما سماع القوم فيا القوة على المعتدلا بالفعل **قوله** اركانها اي سماع اركانها
لكن هل في ان واحد ولا يشترط حتى لو سمع الاركان عظمون مثله
وزهبوا في عشرين فاعاد لهم الاركان ثم حضر من سمع او لا
هل يكتفى بذلك نظر السماع الاربعين فيه نظر والظاهر الاول وبه
افتي شيخ الاسلام اه قال شيخنا ووجه ان المقصود ظهور الشعار

ولا يوجد

ولا يوجد الا بالاربعين في ان واحد **قوله** وان لم يفهموا معانيها مثل
القوم الخطيب لا يشترط فيه معرفته اركانها كمن يوم القوم
ولا يعبر فمعنى الفاتحة خلافا لما بحثه الزركشي من اشتراط ذلك
في حقه كذا يش مر **قوله** وبعد بحيث لو صغى لم يسمع قال سم
في حقه المترج ويشترط في الخطبة تمييز فروضها من سنها كما في
الصلاة بالتفصيل المار عن فتاوى الغزالي وغيره اه فسر
افتي شيخنا الرملى فيما لو ابتد الخطيب يسرد للاركان بحضرة
ثم اعادها متوسطة كما اعتيد الا ان كان قال الحمد لله الذي
الذي يانه ان قص ما عاده بحيث لم يعد فصلا مضرا حسب
ما اتى به اول من سرد الاركان والا حسب ما عاده والغنى ماسر
اولا واقول كان يجوز ان يعتد بما اتى به اول مطلقا لان ما اتى
به ثانيا بمنزلة التاكيد فهو بمنزلة تكرار الركن وذلك لا يؤثر
اه ما قاله سم **قوله** ذكر في التفسير الى عبارة م ر كما ذكره كثير
من المفسرين بل هو اكثر اه **قوله** ووجب رد السلام اي
اذا سلم اي اذا سلم داخل على مستمع الخطبة والخطيب
يخطب ووجب عليه الرد اي وان كان السلام مكروها وانما لم
يجب الرد على قاضي الحاجة لان الخطاب منه ومعه بعد سفرها
قلة مروءة فلا يلزمه ايجاد الرد بخلافه هنا فانه يلزمه اذ عدم
مشقة وعينه لعارض لاذاته بخلافه ثم فلا اشكال اه ش مر
قوله ويبين تنميت العاطس تنميت هو بالثين المعجمة
والمهمله قاله شيخنا القليوبي **قوله** ورفع الصوت اي يسن
رفعه بالصلاة الى عبارة التحفة كذلك في سن رفع الصوت لكن
عبارة م ر صريحة في الا بحة ونصها ومقتضى كلام الروضة ان يباح
من غير كراهة لمستمع الخطيب ان يصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم ويرفع بها صوته اذا سمع ذكره صلى الله عليه وسلم

مطلب

لكن صرح القاضي ابو الطيب بكراهته لانه يقطع الاسماع ولعل
 مراده بها خلاف الاول في قال الا ذرعي والرفع اليك كما يفعل بعض
 العوام بدعة منكروه فعلم ان الراجح الالبعة **قوله** وان اقتضى
 كلام الروضة الاباحة اخذ من هذا كما تقدم وان المراد بالكراهة
 في كلام القاضي خلاف الاول في عدم حرمة الكلام يعني من الحاضر
 سمعوا الخطبة ام لا وريح ايراد بالحاضر من الاربعون الكاملون
 ويستفاد عدم الحرمة على مثلهم وغيره بالمساواة او الاول
قوله قال لمن سألته متى الساعة الى عبارة من ران بجلا قال متى
 الساعة فاما الناس اليه بالسكوت فلم يقبل واعاد الكلام
 فقال له صلى الله عليه وسلم ما اعددت الي وصر ايضا ان اعزيا
 جا اليه صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال يا رسول الله هلك
 المال وجاع العيال فادع الله لنا فرغ بديه وادع **قوله** ولم ينكر
 عليه الكلام الى وما اعترض به الاستدلال بذلك من احتمال ان المتكلم
 تكلم قبل ان يستقر في موضعه فلا حرمة في قطع او قبل الخطبة
 او انه معذور بحمله بربانها واقعة قولية والاحتمال يعرجها
 وانما الذي يسقط بالاحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقرر في
 محله لا يقال انها فعلية لانه انما اقره بعد انكاره عليه لانا نمنع ذلك
 بل جوابه قول متضمن لجواز سؤاله على اي حاله كانت فهي
 قولية بهذا الاعتبار نعم يكره الكلام لمنبر مسلم اذا قلت
 لصاحبك انصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت **قوله**
 وذلك اولي من السكوت الى ولا يكره الكلام قبل الخطبة ولو بعد
 الجلوس على المنبر ولا بعد هاولا بين الخطبتين ولا كلام الداخل الا ان
 اتخذ له مكانا واستقر فيه لانه قبل ذلك يحتاج الى الكلام غالبا
قوله وسنكونها على منبر اي ولو في مكة خلا فالسكوت حيث
 قال يخطب على باب الكعبة كما فعله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح

قال في التحفة وانما خطب علي بابها يوم الفتح لتعذر منبر ولم يجد
 المنبر عكة الامعاوية بن ابي سفيان اذ بعناه وهو بكسر الميم
 ماخوذ من المنبر وهو الارتفاع ويستحب ان يكون المنبر على عين
 مصلي الامام لان منبره صلى الله عليه وسلم هكذا وضع
 وكان يخطب قبله على الارض وعن يساره جذع نخلة يعتمد عليه
 ولما اتخذ المنبر كان ثلاث درج غير الدرجة المسماة بالمستراح وكان
 يقف على الثالثة فينصب بالوقوف على التي تلي المستراح فان
 طال فعلى السابقة لما نقل ان مروان زاد في ركن معاوية
 على المنبر الاول ست درج فصار عدد درجه تسعة وكان الخلفاء
 يقفون على السابعة وهي الاولى من الاولى وينبغي ان يكون
 بين المنبر والقبلة قدر ذراع او ذراعين قاله الصميري ويكره
 منبر كبير يضيق على المصلين ويستحب النيام في المنبر الواحد
قوله فعلى المرتفع اي لكونه ابلغ في الارتفاع فان تعذر
 استند الي نحو خشبة كما كان عليه الصلاة والسلام يفعل قبل
 المنبر **قوله** وان يسلم اي ويبس ان يسلم على من عند المنبر
 اي اذا هو اليه وظاهره انه لا يسلم الا على من عند المنبر وان
 تقدر الصقوف قبله وليس كذلك فقد قال مروان والوجه
 كما هو القياس بين المسلم على كل صنف اقبل عليه ولعل
 اقتضاهم على الصنف الذي عند المنبر وكذا الصنف الذي اليه
 كما ذكره ايضا لانها الكدوك بين الخطيب تحية المسجد كما في
 زوايد الروضة واذا فارقه للصعود يسلم عليهم ايضا
قوله وان يقبل عليهم يوجهه لانه اللايق يارب الخطاب
 ولانه ابلغ لقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كره خلافه نعم يظهر
 في المسجد الحرام لانه لا كراهة في استقبالهم نحو ظهره لانه من
 ضروريات الاستدرة المندوبة لهم كما مر من **قوله** اذا

بلغ

ردح

صلى الله عليه وسلم

اذ اصعد بكسر العين **قوله** او نحوه اي كان لم يكن منبر ولكنه
استند الي ما استند اليه **قوله** وان يسلم عليهم اي لا قبله عليهم
وجيب السلام عليه في الحالتين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع
ويندب به في خصوص زيادة على الواجب للاتباع رواه مسلم ولا يبالغ
في الاعلام **قوله** ثم يجلس اي بعد سلامه على المستراح ليستريح من
تعبد **قوله** فيوزن واحد اي يستحب ان يكون الموزن واحد
لا جماعة كما استحب ابو علي الطبري وغيره وعبارة الشافعي واجب
ان يوزن واحد اذ كان على المنبر لاجتماع الموزنين لانه لم يكن
لرسول الله عليه وسلم الا موزن واحد فان اذ نواحيه
كهرت ام شمر قال في التحفة اما الاذان الذي قبله على المنارة
فاحدثه عثمان رضي الله عنه وقيل معاوية لما اكثر الناس ومن ثم كان
الاقتصار على الاتباع افضل اي الحاجة كان توقف حضورهم
على الاذان بالمنارة ام تذييل ما جرت العادة من اتخاذ
مترق في زماننا يخرج بين يدي الخطيب يقرأ الآية واذا فرغ الموزن
قرأ الحديث فبدعة اذ لو فعل في زمنه صلى الله عليه وسلم بين
يديه بل كان يمكث حتى يجتمع الناس ثم يخرج وحده من غير حاجة
ويبين بين يديه **قوله** وكذا لك خلفا الثلاثة بعده لكنها بدعة
حسنة اذ اقر الآية فيها ترغيب في الصلاة عليه صلى الله عليه
وسلم في هذا اليوم المطلوب فيه اكثارها وفي قراءة الخليل
المكلف لا يجتناب الكلام المكروه والمحرور في الوقت وكان صلى
عليه وسلم على المنبر في خطبة والخبر المذكور صحيح اه شمر
منه صا قال في التحفة ما ملخصه ان هذا ليس من حين البدعة لما
ورد انه صلى الله عليه وسلم امر من ستنصت الى اس عند
ارادته خطبة في حجة الوداع فقياسه ان الخطيب بامر غيره
ما ذكر **قوله** وان تكون الخطبة فصيحة تجزلة لانه اوقع في القلوب

من

بعض الخطباء من تضييعها
ايات واحاديث مناسبة
لما هو فيه

من الركبت المبتدلة قال في التحفة ويؤخذ من ندب البلاغ في
فيها حسن ما اذ الحق ان تضمن ذلك له وغيره انه لا محذور في
ان يراد بالقرآن غيره كادخلوها بسلام امين نعم ان كان ذلك
في نحو مجون حرم زعمنا فاضى الى الكفر **قوله** قريبة للفصيح
لاكثر الحاضرين **قوله** اذ لا يشتفع بها اكثر الناس قال علي رضي
الله عنه حدثوا الناس بما يعرفون ان يكون ان يكذب الله
ورسوله ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه يكون كلامه
مستتر بسلامه معربا من غير تغن ولا تطيب وكراه المتري
الكلمات المشتركة البعيدة عن الافهام وما ينكره عقول
الحاضرين وقد يحرم الاخير ان اوقع في محذور **قوله** متوسطة
ومن غير بقصيرة كالمناهج اراد المتوسط كما في التحفة **قوله**
واما خبر مسلم في هذا صورة ابراهيم علي القول بالتوسط
وتقريره المطلوب قصر الخطبة لهذا الحد يث ولغيره ان صلاة
صلى الله عليه وسلم كانت قصرا وخطبته وقصرا
ومر ان قصرها علامة على الفقه والجواب عنه قوله قصرها
بالنسبة للصلاة اه قال مزر فالمراد باقصرها اقصرها عن
الصلاة وبالطالة الصلاة اطالها عن الخطبة فقصرها عن الصلاة
لا ينافي توسطها في نفسها اذ القصر والطول من الامور النسبية
هذا وقد يقتضي الحال الاسهاب اي الطول كالحث على الجهاد اذا
طرق العدو والبلاد وتمازي الناس في المعاصي كشرق المغرب وتكبر
تكبوا الفواحش كالزنا والظلم اه **قوله** بل يستمر مقبلا
عليهم الى فراغها ولا يعيث بل يمشع كما في الصلاة ولو استقبل
القبلة واستدبرها الحاضرين اجزاء مع الكراهة اه قال في التحفة
ويكره دق الدرجة في الصعود وافتا الغزالي نديه تنبه للناس
ضعيف ويكره ذكر شعر فيها وما ورد ان سمر كان يقول كثيرا

فيها حفض عليك فان الامور يكن الاله يقاديرها فليس ياتيك
منها ولا قاصر عنك مأمور او يحيا ب عن هذا بتسليم صوته
عنه راي له رضي الله عنه وسكونهم عليه لا حجة فيه لعدم
الكراهة لانهم قد يسامحون في ذلك اه قال مر ويكره ما ابتدعه
جهرته لخطبا من الاشارة بيد او غيرهما والافتات في الخطبة
الثانية والدرعا اذا هم الي المستراح قبل جلوسه عليه وقول
البعضنا وي يقف في كل مرقة وقفه خفيفة يسأل الله المعونة
والتشديد غريب ضعيف ومبالغته لا سماع في الثانية
وحفض الصوت بها والاحتياجال الخطبة للنهي الصحيح عنه
ويجلبه النوم اه **قول** وان يشتغل بفتح القينة والغيب
من شغل الجهد قال تعالى بسفلتنا امواتا اي لا يرضم اليها
وكسر الغيب من المزيد اذ هي لغة ردية اه **قول** يسراه
بنحو بين من عصي او قوس او رمح ما ورد انه صلى الله عليه
وسلم تولى في خطبته يوم الجمعة على قوس او عصي وحكمته ان
هذا الدين قام بالسلام ولهذا قبضه باليسار علي عادة من يريد
الجهد وليس هذا تناولا حتى يكون باليمن بل هو استعمال
وامتهان بالانكاس كانت اليسار به اليق مع ما فيه من تمام الاشارة
الي الحكمة المذكورة **قول** وقوله في القبر توكا على قوس او عصي
قوس الوارد ولذا لم يذكر غيرها لكن في الجلال المجاي مانصه
وروي انه اعتمد على سيف اه وعبارة الشمس الدخوب
في حاشية المواهب تغارض المجاي ونصها قال ابن النفيس
لو يحفظ عنه انه توكا على سيف وكثير من الجهلة يظن انه كان
عسك السيف علي المنبر اشارة الي قيام الدين به وهو جهل
قبيح لان الوارد العصي والقوس ولان الدين انما قام
بالوحي واما السيف فلم يحق المشركين والمدينة التي كانت

وحكي غيره الامام وبه قد شاذ في قوله من كل فج عيق انتهى حش
زي **قول** اربعة اذرع ونصف اي بذراع اليد وهو شبران
خلا فالله في قوله ثلاثة اذرع ونصف اي بذراع العمل وحينئذ
فلا تخالف بينهما احش زي قلت هذا الجمع للاذرع كما في شمس
قول ويندب ان يسند وجهه الي ويسحب ان يقوس
لان ذلك مانع من الانكباب **قول** بنحو لينة اي طاهرة ونحو اللينة
الطين اهش مر **قول** وان يسند فقهه الي وظاهر صنيع المؤلف
كالنوي ان اصل السند مندوب كسابقه ولا حقه فيهمز اهالة
التراب بلا سد وبه صرح جمع لكن بحث اخرون وجوبه كما عليه الاجماع
الفعل فحرم تلك الاهالة كما فيها من الازرا وان امر ما دون ذلك
كعبه علي وجهه فهذا ولي ويجري ما ذكر في تسقيف الشق واذا
انهدم القبر تخير الولي بين تركه واصلاحه ونقله منه الي غيره
ووجهه انه يفتقر في الدوام مالا يفتقر في الابتداء ولحق بانهدم
انهيار ترابه عقب دفنه ومعلوم ان الكلام حيث لم يخش عليه
مخوسع او يظهر منه ربح والواجب اصلاحه فطعا اهش مر
ملخصا **قول** وكما ان يجعل الي كما يكره تقبيل التابوت الذي
يجعل فوق القبر وكذا تقبيل القبر واستلامه به وتقبيل
اعتاب الاوليا عند الدخول لئلا يارهم ان قصاب بتقبيل
اضرحتهم التبرك لا يكره كما افتي به الوالد رحمه الله تعالى اه
ش مر **قول** فان تحراه كره ظاهرة ولو في حرم مكة والظاهر عدمها
فيه كما في الصلوات اهش زي **قول** في المتن ولا يبنى الي المجه
ان من البناء المحرم جعل اربعة ارجار مربعة محيطة بالقبر مع
لصق راس كل منها براس الاخر يخص محكم اهش من حجر قال بن سيم
يستثنى منه ما لو كان جعل الارجار المذكورة لحفظه من النيش
والدفن عليه اه **قول** اي يكره البناء الي كما يكره طليها اي

القبر بالخلوف انتهى ش م ر و ج **قول** سوا كتب عليه الخ قال
 م ر في ش ن **قول** يستحب الكتابة ان احتيج لمعرفة قبر الميت
 ليزال اسمها قبور الاولياء والصلحين فانها لا تعرف الا بذلك عند
 نسطا ول الله تعالى انتهى **قول** وتكره الكتابة سوا الكتابة في لوح عند
 راسه او غيره وشمل كتابة القبر لثمة رضى لدوس والنجاسة
 والتلوين بصد يد الموتى تكرر السنين مردود باطلا فم لا سيما
 والحذر وغير محقق انتهى ش م ر **قول** مسيلة الخ هذا اذا علم
 بنا وها بعد التيسيل اما اذا لم يعلم ذلك فلا وعبارة حشر زي ولا
 وجد بنا في ارض مسيلة ولم يعلم اصله ترك لاحتمال انه وضع
 بحق قياسا على ما في رضى الكنائس رضى **قول** ولا فرق بين ان
 يبني قبلة الخ لا يبعد ان مثل البناء ما جعل عليه راحة خشب
 كقصورة لوجود العلة ومثلها التابوت الخشب لوجود العلة
 ايضا انتهى سم علي **قول** او غير ذلك من الحرم زرع شي فيها
 وان تيقن بلامن بها لانه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن فيقطع
 وجوبا وقول المتولي يجوز بعد البلا محمول علي المملوكة انتهى
 ج **قول** ومن المسيلة ثلثة مصر وقد افتى بعضهم بهدم
 كل ما بها حتى قبلة اما من رضى الله عنه التي بناها بعض الملوك
 وينبغي ان لكل احد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة فتغير
 الرفع للامام اهر بن جرق ل سم قوله وقد افتى جماعة يظهر حمله
 علي ما اذا عرف حاله في الوضع فان جهل ترك حمله علي وضعه
 بحق كما في الكنائس علي حافات الانهار والشوارع اهو وما نقله سم
 هو ش م ر ج وفه **قول** تربة الجنة اي اهلها **قول** والاولي
 ان يكون طهورا اي او طاهر الرطب عمومه شامل لجنوع ورق
 الجزر كورف الخس واللذات **قول** كروال نفعة وهو كثرة التسبيح
 فقد قيل جبر وليس وضع جريدة خضك علي القبر للاتباع وسنده

القبر بالخلوف انتهى ش م ر و ج

القبر بالخلوف انتهى ش م ر و ج

بلغ

من الشي قوله وهو حشر

صحيح

صحيح ولا يخفف عنه بركة تسبيحه اذ هو اكل من تسبيح الياسة
 كما في تلك من نوع حياة اهل بن حجر **قول** حشرة التعبير بها يقتضي
 ندب عظم الجرح ومثله نحوه ووجهه ظاهر فان القصد بذلك
 معرفة الميت علي الدوام ولا يثبت كذلك الا العظيم وذكر الماوردي
 استحبابه عند رجليه ايضا انتهى ش م ر وقضية عدم
 تعقب قول الماوردي انه رضى له لكن في حج التعقب فانه قليل
 ويوضع اخري عند رجليه وفيه نظر لانه خلاف الاتباع انتهى
قول لانه اسهل علي الزاير قال في العباب والمسلم زيارة
 قبره كما قال في شرحه اي يباح له ذلك كما قطع به الاكثرون وصوب
 في المجموع انتهى وظاهره انه لا فرق بين القريب والاجنبي ومنه
 يؤخذ عدم الحرمة في اتباع المسلم جنازة قريب واجنبي وظاهر
 انه حيث لا الكرام ولا تعظيم في الزيارة والاتباع والاحرام وقضية
 الا باحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح م ر كراهة زيارة
 قبر القريب انتهى سم **قول** ويندب زيارة القبور وقال
 في شرح العباب ولا يسن السفر لقصد زيارة قبر غير بني او
 عالم او صالح خروج من خلاف من منعه كالمجوسني فانه قال
 بعد مجازة تنبيه لم يبينوا ان الزاير يزور قايما او جالسا
 ويجتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حيا وقد يستدل
 مطلقا او لا كابر بالقيام في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
 انتهى سم وتطلب الزيارة يوم الجمعة قال في الايعاب ورد
 من زار قبر والده او احدهما يوم الجمعة كان له حجة ولفظ رواية
 اليهم في غف الله له وكتب له براءة انتهى **قول** والشهدا اي
 والعلماء كما قال ابن حجر قال م ر في ش والوجه عدم الحاق قبر ابو
 واخوتها وبقيتها اقرارها بذلك اخذ من العلة وان بحث ابن
 قاضي شبيهة الحاق اهو جبر وفه **قول** ان يسلم الزاير الخ

بلغ

وفي رياض الصالحين ولا يستلم القبر بيده ولا يقبله انتهى
 حثي **قوله** اهل دار الخ عبارة الى وض باسقاط اهل ونسبها
 السلام عليكم دار قوم مؤمنين انتهى قال صاحب المطالع
 دار منصرف علي الاختصاص او البند المضاف والاول الظاهر
 قال ويصح المنقضي على البديل من الكاف والميم في عليكم والمراد
 بالدار على هذين الوجهين الاخيرين الجماعة او اهل الدار وعلى
 الاول مثله او المنزل اه **قوله** قوله بديل من الكاف والميم
 فيه مسامحة اذ البديل من الكاف وحدها تامل لكاتبه **قوله**
 من قطران بكسر الطاء وسكونها وضمه بالذكر لانه ابلغ في
 في استعمال النار وفعل النوع خلف الجنازة اشد تحريما انتهى
 ثم **قوله** ليس منا الخ وعن ابن ماجة عن ابي امامة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الخامسة وجهها
 والشاقة جليها والداعية بالويل والثبور واسناره صحيح
 وقال حاتم الاصبم اذا رايت صاحب المصيبة قد خرق
 ثوبه واظهر حزنه فكريته فقد شركته في اثمه وانما هو صاحب
 مكر يحتاج ان ينهأه ابو سيد البختي من اصاب بمصيبة
 فزق ثوبا وضرب صدره فكانما اخذ رماير يد ان يقا تل به
 ربه عز وجل وانشد **قوله** وايضا في الجازع بك مصاب باهل او
 حميم ذي الكنايا شقيق الجيب داعي الامل جرمه لا كان الموت
 كالشي العجائب وسوا الله فيه الخلق حتى نبي الله من له
 يجالي له ملك ينادي كل يوم له والموت وابنوا الخراب
 او من التذكرة في احوال الموتى وامور الآخرة للامام القرطبي
 رحمه الله ونفعنا به **قوله** ولا تنزروا زرة وتزاي لا تحمل ذات
 وزر وزر غير هلقوله بخلاف ما لو اوصي كقول طرفة بن العبد
 اذ امت فانعيني بما انا اهله وشقي علي الجيب يا بنت معبد

وقال صحيح

قوله

قوله نفس المؤمن الخ عمومته شامل لما اذا خلق وفاء ولا عصى
 باستند انته اوله وهذا كله في غير الانبياء اما هم فلا مطلقا كما هو
 مصرح به في حثي وزي وغيرها **قوله** وتجب المبادرة اي وكان
 قد عصى بتأخير لمطل او غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما
 انتهى ثم **قوله** عند الملكة اي اليسار فان ترك التداوي
 الخ والترك اولى لمن قوي نوكه ومن ضعفت نفسه وقل صبره
 فالمدواة له افضل وهو كما قاله الاذرع حسن ويمكن حصل
 كلام المجموع ونقل القاضي عياض الاجماع على عدم وجوبه وانما
 لم يجب كاكل الميتة للمضطر لعدم القطع بافادته ويجوز الاعتماد
 على طب الكافر ووصفه ما لم يرتب على ذلك ترك عبادة او نحوها
 مما لا يعتمد فيه انتهى ثم **قوله** بقرب مكة والمراد بمكة جميع
 الحرم لانفس البلد قال الزركشي اخذ من كلام الحب الطبري وغيره
 ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب مقابر اهل الصلاح
 والخير فلحكم كذلك لان الشخص يقصد الجار الحسن **قوله** ويعزي
 الخ التعزية لغة التسليية وشرعا الامر بالصبر **قوله** اهله اي الميت
 اي ان الاجانب تعزي اهل الميت اما اقارب الميت فلا يعزي بعضهم
 بعضا كما افتي به الشهاب بالوملي انتهى سمع على حجر **قوله** نعم الشابة
 الخ هذا محمول على ما اذا كان الميت اجنبيا كزوجها الاجنبى انتهى
 سمع على حجر **قوله** من وقت الموت هذا هو المعتمد **قوله** واحسن
 عزاءك اي بالمدح انتهى ثم **قوله** تعزيتة اي المسلم **قوله** بل
 بقره كل ميت الخ تعليلهم المنع بعتك حرمة الميت يفهم ان
 القبر لو كان له حدان مثلا ونبتة ليدفن في الحد اخر فانه يجوز ان
 لم يظهر له راحة اذ لا هتك للاول فيه وهو ظاهر وان لم يتغير
 له فيما اعلم انتهى ثم **قوله** وسياتي ما يقوي التحريم هو
 المعتمد فلا يجوز الدفن فيه حتى ينشق ويحقق الاول وفي الروض

من سيق الى مكان مسبل فهو ولي بالحفر فيه فان حفر فوعظا

ومن سيق الى مكان مسبل فهو ولي بالحفر فيه فان حفر فوعظا
ميت وجب رد ترابه اليه وان وجد هابعد تمام الحفر جعلها
في جانب وجاز دفنه انتهى **قوله** اما نبشته الي قوله وتكفينه فقام
خبر بالنش بالمرور بالتراب فينبغي وجوب اخراجه
للتكفين اذ لا انتهاك وقد يقال نفس اخراجه انتهاك وينع
بانه لهذا الفرض ليس انتهاكا انتهى **قوله** عند هل الخبر
والبلا اغنا عن جسمه وعظمه وصيرورته ترا بالما في شرح الروض
قوله وهذا هو المعقد معقد شمس مروي المسجد كالمعسوب
فينش شمس مروي ايضا **قوله** وقيد في المذهب الخ قال الاذرع
ويمكن حمل كلام المذهب علي الوجوب وكلام غيره علي الجواز
وهذا اولي من تضعيفه انتهى **قوله** والفرق بان الكفن
الذي ومن فرق بين الكفن والمال فقال لا ينبغي للكفن الا اذا
طلبه مالكة لان ضروري وكذلك المال فينبش لاخرجه وان
لم يطلبه مالكة وهذا فرق لا يجدي اي لا يفيد انتهى **قوله**
وخوة ممن بلغ مجنونا واستمرجنونه لموته واستثنى بعضهم
شميد المعركة كما لا يصلي عليه وافتي به الوالد رحمه الله تعالى
والاصح ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يسيلون لان غير
النبى يسال عن النبي فكيف يسال هو عن نفسه انتهى شمس مروي
قوله لا لا يفتن في قبره اي يسيل واذا وضع ضمه القبر واجر
يسلم من تلك الضمة احد غير انها تختلف باختلاف الأشخاص
واحوالهم لكن ورد في الحديث ان فاطمة بنت اسد سالت عنها
ذكر السيوطي في شرح الصدور احاديث دالة علي ان سعدا بن
معاد ضغط في قبره ضغطة شديدة بحيث اختلفت اضلاعه
وان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ذلك فقال
ان كان يقصر في بعض الطهور من البول وان الضغط المذكورة

بلغ

تكن

تكن لكل احد حتى الاطفال لكنه ذكر ان فاطمة بنت اسد سلمت
من هذه الضغطة وان من قرا قل هو الله احد في مرضه الذي عوت
فيه كذلك وكذلك الانبياء ونفس الماد منه واخرج عمرو بن تشيبه
عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما عفي عن
احد من ضغطة القبر الا فاطمة بنت اسد فقيل يا رسول الله
ولا القاسم بنك قال ولا ابراهيم وكان اصغرهما فان قلت
ينافي قولكم ان الانبياء لم يضغطوا في قبورهم ما ورد عن الزبير
ابن بكار عن عبد الله بن عمرو وذكر الحديث وفيه فوالذي نفسي
بيده لقد منم يحي لان شيع طبيعة من حين شعور قلت لا منافاة
لان هذا الحديث منكر عندنا واسناده معضل فلا تقوم به الحجة
والمعروف ان الانبياء لا يضغطون **قوله** يوم اول ليلة قيد الاسنوي
اليوم واللييلة بما اذا مات او ايله والا ضم اليه اللييلة الثانية ايضا
لا سيما اذا اخر الدفن عن تلك اللييلة او شمر **كتاب**
الزكاة **قوله** الانسية هذا قيد البقر وكان الانسب تقديمه علي
لفظ الغنم ان لا يحتاج تقبيد الغنم بذلك لان الغنم انما تسمى شيئا
البر لا غنم البر كما اقتضاه اطلاقهم في الوصية انتهى **قوله** زي مع
زيادة **قوله** والملك دخل فيه الانبياء لانهم يملكون قال السيوطي
في الخصايص ما حصله الانبياء يملكون وقال مالك لا ملك لهم ثم قال
السيوطي بعد ذكر ما تقدم او لا مانع من ذكر ان عطا الله في كتاب
التنوير ان الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لا ملك لهم مع الله انما
كانوا يملكون ما في ايديهم من ورايع الله لهم يبدلونها في اوان
بن له وينعون في غير محله ولان الزكاة انما هي طهرة لما عساه ان يكون
من وجبت عليه والانبياء مبررون من الدنس بعصمتهم انتهى
عبارة الخصايص قال شارحها المناوي وهذا كما تري بناء من عطا الله
عليه من هب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي خلافه انتهى

قال شيخنا اولنا قول صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء
لا نورث ما تركناه صدقة وان فاطمة طلبت ارضها من ابيها فنعها
ابوبكر الخ فلو لا ان النبي صلى الله عليه وسلم ذلك
وما طلبت فاطمة ذلك لكن لما ذكرت قوله صلى الله عليه وسلم
ما تركناه صدقة اعرضت انتهى **قوله** واما الاثمان جمع عن كميل واجمال
انتهى سم **قوله** وليس مراد اي من حيث اللغة بدليل ما ياتي له **قوله**
واما الزروع الخ وانما وجبت فيها لان ذكر القوت ضروري فاجب
الشارع فيه شيئا لذوي الضرورات سم **قوله** يثلاثة اشياء اي زيادة
على الاسلام والحرية والملك التام وانما سكنت عنها الظهور **قوله** ما
يزرعه الادميون اي من جنس ذلك اي وان نبت بنفسه يحمل هوا
او سيل حتى لو جمع الهوى في ارضه حيا من دار الحرب او عرض عنه
ماله فبنت ملكه ولزمه زكاته انتهى بن سم مع زيادة قولي من دار الحرب
اه **قوله** والبالا قال يحيى بن شرف قال النووي فيه لغتان التشديد
مع القصر ويكتب بالياء والتخفيف مع المد ويكتب بالالف انتهى **قوله**
المليان في شر الروض ويقال له للخر بضم الخ المعجمة وتشديد اللام
المفتوحة وبعد هاء انتهى **قوله** النسيب بفتح الشين ويقال بكسرها
انتهى **قوله** كسب الخنظل الخ اي والترمس انتهى سم **قوله** فانه
لان زكاة فيه الخ محله ان نبت في ارض مباحة والافان نبت في ارض
ملوكة ملكها ووجدت فيه الزكاة انتهى **قوله** اذ ليس لها مالك
معين خرج الموقوف على معين فوجب الزكاة فيه كالمملوكة اه **قوله** عشرة
اوسق غالبا ومن غير الغالب قد يكون ذلك دون خمسة اوسق فلا
زكاة فيها او خالص مادونها خمسة اوسق فهو نصاب وذلك ما
احترز عنه بقوله غالبا **قوله** وانها خلقت من طينة ادم وكذا الرمان
والعنب في الجامع الكبير من رواية بن عساكر والديلمي عن ابي سعيد
رضي الله عنه تعالى خلقت النخلة والرمان والعنب من فضل طينة

ادم وفي الجامع الصغير يدون الذي انتهى **فصل** بلخ
في بيان نصاب الابل **قوله** ليس فيما دون خمس زود الخ الذود
من الابل ما بين الثلاث الى العشر وهي موشة لا واحد لها من لفظها
والكثير اذود وفي مثل الذود الى الذود ابل اي مع اي اذا جمعت
القليل مع القليل صار كثير انتهى قال الجوهري **قوله** لها ثلوث الخ
في نسخة **قوله** عن عن تخصيصها بان كان فيه كلفة لها وقع عرفا
فيما يظهر انتهى بن حجر **فصل** بلخ في بيان نصاب
البقر **قوله** لا يتبع امه الخ وقيل لان فرته يتبع اذ نه **قوله**
بقرة نصيب على التمييز ومسنة على المفعولية لاخذ **قوله** وللمهر
ان شاتل الخ والحكمة في ذلك ان الزكاة تؤخذ عند المياه غالبا
وليس هنا حاكم ولا مقوم وضبط ذلك بقيمة شرعية لصاع
المصراة والعطر ونحوها انتهى حشري **فصل** بلخ
في بيان نصاب الغنم **قوله** من الضان الخ الضان جمع ضاين
كركب وركب للذكر وضائنة للانثى والمفر جمع مافر للذكور وما غفر
للانثى انتهى حشري مع قليله زيادة **قوله** وارحية عن مهرية
فالاولى نسبة الى ارحب قبيلة من همدان والمهرية نسبة الى
مهر بن حيدان ابو قبيلة ومنها الجعيدية نسبة الى محمد الابل
يقال له مجيد وهي دون المهرية وهذا هي المسماة بالابل العرب
لكونها ابل العرب ويقابلها البناني وهي ابل الترك ولها سنامان
انتهى حشري **قوله** ومعيب المراد بالمعيب هنا ما شئت رد
المبيع اي فيحزي الحامل وان لم تجز في الاضحية اه حشري **قوله**
وصغيران قلت شرط وجوب الزكاة في الماشية السوم وهو
لا يتصور في الصغار قلت ينحصر بما اذا ماتت الامهات
قبل اخرا الحول بمن لا تشرب الصغار فيه لبنا مملوكا انتهى حشري
قوله وان لم يوف اي لم يوجد ما يوفي به من الصحيح نعم

بناقص كان كانت الصحيحة من ما شئت دون قدر الواجب كان
 وجب شاتان في غنم ليس فيها الا صحيحة واحدة وجب صحيحة
 بالقسط ومريضة فيجز ياته اهن الروض **فصل** ^{بلغ}
 في زكاة الخلطة **قول** من اهل الزكاة الخ اشار به الى ان الخلطة
 بمعنى خالطان وصينين فيقران بكيان يكسر الكاف بالياء للفاعل
 ويجوز في الخلطان ان يكون بمعنى واحد سم المفعول اي المالك
 زكاة الخلوطان وعليه فيقران بكيان بالياء للمفعول ذكره سم وفيه
 زيادة ايضاح **قول** ولا حد لها نصاب كان اشتركا في عشرين
 شاة مثلا مناصفة وانفرد احدهما بثلاثين فيلزم له اربعة
 اخماس شاة والاخر خمس شاة بخلاف ما اذا لم يكن لاحدهما نصاب
 وان بلغه مجموع المالكين كان انفراد كل منهما تسعة عشر واشتركا
 في اثنين انتهى صرح بذلك في ش المخرج وفي حنه ان لو ملك
 كل من اثنين اربعين اربعين في لطف كل منهما عشرة من مثلهما خلط
 كل منهما العشرين الباقية له بعشرة من الاخر لا يملك غيرهما فالمجموع مائة
 وعشرون فجعل مالا واحدا فعلى كل من الاولين ثلث شاة وكل من
 الاخرين سدس شاة انتهى قلت ويوضح ذلك ان الاولين لكل
 واحد اربعين ولكل واحد من الاخرين عشرين **قول** تنزه اي
 نظيف وبشروط اتحاد مكان الانزا كالحلب انتهى ش م **قول**
 والاصح انه لا يشترط الخ مثله الصوف واللين فلا يشترط الخلط فيه
 بل يحرم خلط اللين للربلا ان احدهما قد يكون اكثر من الاخر ولا يرد
 خلط المسافين اذ وارهم حيث اتفقوا على جواز ذلك وان
 كان بعضهم اولالا اعتياد المسامحة به بخلافه فيما نحن فيه انتهى
 ابن ج ملخصا **قول** موضع تخفيف الثمار الخ ما قاله المؤلف هنا
 هو ما في صحاح الجوهري وخالف الثعالبي فقال الجوزين للزبيب
 والبيد للحنطة والمريد للتمر وهو يكسر الميم واسكان الراء انتهى

كذا في ش الروض **قول** الدكان يضم الدال الحانوت **قول** الحارس
 ذكره بعد الناطور السابق من ذكر العام بعد الخاص اذ تفسيره
 فيما سبق بقوله حافظ الزرع والشجر صرح فيه فليتنا مل **فصل** ^{بلغ}
 في بيان نصاب الذهب والفضة **قول** خمسون حبة وخمسا
 حبة وجهه ان الستة تضرب في ثمانية واربعين ثم تضرب
 الستة ايضا في الخمسين تبلغ اثنا عشر خمسا عشرة منها محبتين
 تبلغ خمسين يضم الى ذلك الخمسان الباقيان يبلغ ما قدره المؤلف
قول ومتى زيد على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا وجهه
 كما قال الشيخ عميرة ونقله عنه الشهاب العبادي ان ثلاثة اسباع
 الدرهم احد وعشرون حبة وثلاثة اخماس حبة لان تسعة
 واربعين ثلاثة اسباعها احد وعشرون يبقى حبة وخمسان
 ثلاثة اسباعها ثلاثة خلقها في تسعة اخماس يضاف ذلك
 الى الخمسين وخمسي الحبة يحصل اثنان وسبعون **قول** خلقها
 في تسعة المؤلف خلقها من غير ضمير **قول** ولا يجزي ردي عن جيد
 الخ فلواخرج رديا كان اخبر خمسة معيبة عن مائتين جيدة فله
 استردادها كما لو عمل الزكاة فتلف ماله قبل الحول هذا ان بين ذلك
 عند الدفع والافلا ينسده واذا قلنا له استرداه فان كان باقيا
 اخذه والا اخرج التفاوت قال بن سترج وكيفية معرفته ان يقوم
 الخرج بخمس احز كان يكون معه ما يتاد بهم جيدة واخرى
 عنما خمسة معيبة فقومنا الخمسة الجيدة بذهب فساوت
 نصف دينار وساوت المعيبة خمسي دينار فعلمنا انه بقي
 عليه درهم جيد انتهى ش روض ووجه علمنا ما ذكر ان
 التفاوت بين نصف الدينار وخمسية نصف خمس فنصف
 الدينار خمسة انصاف اخماس **قول** فيكون كل درهم جيد
 مقابلا بنصف خمس دينار وكل درهمين بخمس فان اكانت

العبيدة تساوي خمسي دينار كانت مساوية لاربعة جيدة
 فيبقى درهم جيد انتهى بن سيم على منعه والسوار بضم السين
 وكسر هاء السوار بضم الهمزة وكسر هاء في الديمري **قوله**
 بعض الصحابة هو عن رجل **فصل** **قوله** في بيان
 نصاب الذرع والثمار **قوله** ونصاب الذرع الخ اي سوار ذرع
 ذلك قصد ان ثبت اتفاقا ولا فرق في ذلك بين ان يكون في ارض
 حرجية او مستنحية او مستعمارة او لا تكون الارض حرجية
 ان فتحها الامام عنوة او قسمها بين الغائبين ثم تعوضها ووقفها
 علينا وضرر بعلينا اخر اجاكسواد العراق او فتحها صلحا على ان تكون
 الارض لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم ففي لنا في الخراج عليها
 اجرة لا يسقط باسلامهم انتهى حش زري وهو باسط من ذلك
 في باب السير **قوله** يتحد يد اي خلافا في شمس مسلم وروسي
 المسائل والجموع من كتاب الطهارة انه تقريظ وعليه فيختل
 نقصين طليين لكن قال البلقيني في الخواشي ان المشهور التقدير
 كما صححه الشيخان هذا انتهى حش زري **قوله** او اذا وافق
 الكليل هذا ما في خط المؤلف وفي نسخة وان وافق الكليل وعليه ما في الكلام
 قلاقة **قوله** حصاديهما اي بالقوة لا بالفعل انتهى **قوله** كد ولا ب
 ويقال له الدالية والمجنون وقيل الدالية البكرة وقيل جنح فضير
 يدانس احد طريقه فيرفع الاخر الما وسميت دالية لانها تدل الى
 الما المتخرج انتهى حش زري **قوله** بالاسوا هو خط المؤلف وفي
 نسخة بالاسوا **قوله** وسن خرم من غير خيل البصرة وهو كذلك
 خلافا لما ورد في **قوله** فلما لك حينئذ تصرف الخ فان انتهى
 الخرم او التضمين او القبول لم ينفذ تصرفه في الجميع بل فيما
 عدل لواجب شايعا لبقا للحق في العين لا معين فلا يجوز له اكل
 شي منه انتهى ش من هج **قوله** لمخرج اي بشرط يساره حتى لو

قوله

ضمن وتبين كونه معسرا حال التضامن لم يصح ولم ينقل الحق
 الى ذمته كما صرح به الاذرع وهذا هو المعتمد انتهى حش زري
فصل **قوله** في زكاة العروض والمعدن والركان
قوله ويفارق ما احياه اي حيث ينتزعه الامام منه دون
 المعدن **قوله** قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم شمل
 ذلك ما لو كان الدائن من قوم موسى او عيسى او غيرهما كيوسف
 انتهى حش زري **قوله** وسياق الى وهو انه لقطعة انتهى **قوله**
 وان وجده في ملك شخص اي بملك من المسلمين او الذميين اما
 لو وجده بملك حربي في دار الحرب فله حكم الفتي الا ان دخل
 دارهم بامانهم فيرد على مالكه وجوبا وان اخذ قهرا غنيمة
 انتهى حش زري **قوله** وان لم يرد على بل وان نفاه انتهى حش
 زري اي فلوله اي او وارثه فان ايسر من مالكه تصدق به الامام
 او من هو في يده انتهى كذا في شس المنهج وغيره **فصل**
 في زكاة الفطرة **قوله** دون من ولد بعده ومن شك في انه
 ولد قبله او بعده فلا وجوب كما هو ظاهر للشك ويؤخذ من
 كلامه انه لو خرج بعض الجنين قبل الفروب وباقيه بعده فلا
 وجوب لانه جنين ما لم يتم انفصاله ولو ادعى بعد وقت
 الوجوب انه اعتق القن قبله عتق ولزمه فطرة انتهى
 رملي ومثله ابن سيم ثم قال اعني بن سيم بعده وفارق ما لو ادعى
 المولى بيع المال في الدين او ادعى وقفه حيث تقبل دعواه
 وتسقط عنه الزكاة فانه هناك لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها
 والاصل عدم وجوبها بخلافه هنا فينقلها لغيره والاصل عدم
 انتقالها فعملنا بالاصل فيما انتهى بخلافه **قوله** لزمه كذا
 في خط المؤلف وفي نسخة لزمته بالتا وهي اولى **قوله** لا غالب
 قوت وقت الوجوب الذي في خط المؤلف لا غالب وقت

نهو

يا سقاط قوت **قوله** بخلاف مالو الخ خط المؤلف اما **قوله**
 مجز يا هو خير وفي خط المؤلف مجزي بالرفع وعليه فليكن تامة
 وجيبين فيكون مجزي صفة للفاعل الذي هو قوت حقا
 والمعنى فان لم تجد قوت مجزي فليكن مل **قوله** حفتان الذي
 في خط المؤلف حفتان انتهى **قوله** لامن واجبه كما وقع في المنهاج
 واجيب عن المنهاج بجملة علي ما اذا كان الرقيق في محل ليس
 به قوت مجزي وكانت بلد السيد من اقرب الخال اليه واختلف
 غالب قوت بلديهما فيخرج كل واحد نصف صاع واجبه وهو
 غالب قوت بلده وهذا الحمل اولي من التضعيف انتهى
 حشر **قوله** بلخ في قسم الصدقات **قوله**
 وتقييده في الاربعة الاخيرة الخ فان قلت ما وجه الفصل بين
 الاولين مني وبين الآخرين بلطف في مع الاكتفاء بما في الاول من
 الاربعة كما اكتفى باللام في الاول من الاربعة الاول قل
 للاشارة الى ان الاولين منهم وهم المكاتبون والغارمون
 انما يأخذ ان لغيرها والآخرين يأخذ ان لانفسهم انتهى **قوله**
 لا اشتغاله بعلم شرعي اي فلا يمنع فقره فيعطى من الزكاة
 قيل ومثلها وجوب نفقته علي والده والمعتمد انه لا يجب
 عليه نفقته حينئذ قل الشهاب الرملي والفرق بينه
 وبين الزكاة ظاهر انتهى من خط الشمس الشوبري لكن في
 حاشية زري وجوب النفقة كالزكاة ونصي بامثلة اي
 في وجوب الاتفاق عليه مالو كان له كسب يليق به ولكن
 كان مشتغلا بالعلم والكسب يمنعه كما قاله بعضهم قياسا
 على الزكاة انتهى **قوله** لم يظهر قائله ليس في **قوله** باعدها
 اي الصفة وفي نسخة باحد الوصفين اما حوذين من لفظ
 الصفة **قوله** وقيل يحزيه الذي في خط المؤلف وقيل يحيزه

بصورة المجزوم والجاره خلاف خط **قوله** حتى يقضيه اي
 الدين وفي خط المؤلف يقضيه **قوله** الا ان طلبها الخ في خط المؤلف
 لان بدون الف **قوله** اتقوا النار الخ خط المؤلف واتقوا النار
 بزيادة واو والمروي من غير واو ولعلها في خطه للعطف
كتاب احكام الصيام **قوله** كتب
 عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم قال اهل التاريخ
 اول من صام نوح لما خرج من السفينة وقال ابن جبير كان صوم
 من قبلنا الي الليلة القابلة كما كان في ابتداء الاسلام وقال الحسن
 كان صوم رمضان واجبا على اليهود ولكنهم تركوه وصاموا يوما
 من السنة زعموا انه يوم اغرق الله فرعون وكذبوا في ذلك الصادق
 المصدوق نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى النصاري لكنهم
 بعد ان صاموا رمضان زمانا طويلا صادفوا فيه الحر الشديد فكان
 يشق عليهم في اسفارهم ومعايشهم فاجتمع رأي علمائهم في
 وروايتهم ان يجعلوه في فصل الربيع لعدم تغيره وفيه
 عشرة ايام كفارة لما صنعوا فصارا ربيع ثم ان ملكا مرض فجعل
 يده ان اهو برئ ان يصوم لله اسبوعا فبرئ فزاده اسبوعا
 ثم جاء بعد ذلك ملك فقال ما هذه الثلاثة فاتهم خسين وهذا معنى
 قوله تعالى اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون
 الله وورد في الحديث عن البخاري في تاريخه والخاس في ناسخه
 والطبراني ما يخالف بعض ما قاله الحسن وهو انه كان عليهم الصوم
 في شهر رمضان وكان عليهم ملك فرض فقال لين شقائي الله
 لا زيد ان عسل ثم كان عليهم ملك بعد ياكل اللحم فوجع فقال لين شقائي
 لا زيد ثمانية ايام ثم فصارة هذه الثلاثين خمسين يوما وقل
 فما هذا اصابهم موتان فقالوا زيد واصيا مكم فزاوا عسل قبل عشر
 بعد وقال الشعبي انهم اخذوا بالاحتياط فصاموا يوما قبل

كان ملك بعد ياكل اللحم فوجع فقال لين شقائي
 لا زيد ثمانية ايام ثم فصارة هذه الثلاثين خمسين يوما وقل
 فما هذا اصابهم موتان فقالوا زيد واصيا مكم فزاوا عسل قبل عشر

الثلاثين ويوما بعده ثم لم يزل الاخير يستسن بالذي قبله
صاروا الي خمسين ولهذا كره صوم يوم الشك قال الشعبي لو
صمت السنة كلها لا فطرت اليوم الذي يشك فيه فيقال من
شعبان ويقال من رمضان ويقال ان الطعام والشرب بعد
اليوم كان حراما علي سائر الايام لقوله تعالى احل لكم الافادة
هذا مني ذلك الذي لا دليل له الا التشبيه وردة القابلون
بالاول بان تشبيهه بشئ لا يدل علي تشابههما من كل الوجوه
فلم يلزم من تشبيهه صومنا بصومهم ان يختص صومهم
برمضان وان يقدر بثلاثين انتهى على ما من الاحتياط في
قول واركانه ثلاثة والمصه مشي فيما سياتي علي انها ربعة
كافي الانوار انتهى **قول** وتثبت رويته في ولو تعارض رايتان
في الحل كان قال احدهما رايته محل كذا وقال الاخر بل بناحية
كذا في كس جبر وجب الصوم لا تغاقتها علي الطلوع ولا يضر
الاخرة لا في الحل انتهى **قول** الاحتياط للصوم ولان الصوم
عبادة بدنية فكفي في الاخبار بدخول وقتها واحد كالصلاة
حتى لو نذر صوم شهر معين ولو ذاب في فسخه برؤية
هلاله عدل كفي رجح البعد وجزم به بين المقرري في روضه
شهر وقوله ولو ذاب في اي ولو نحو الوقوف كما نقله به عن
م **قول** ويكفي في الشهادة الي فلا يكفي غدا من رمضان لاحتمال
اعمال نحو حسابه اه **قول** الشاهد اني رايت الهلال فلو جمع
عن شهادته بعد شروعه في الصوم لزمهم الصوم علي وجه
الوجوب لان الشروع فيه بمنزلة الحكم ويفطرون باتمام العدة
وان لم ير الهلال انتهى شهر وقوله بمنزلة الحكم يوخذ منه انه
لو حكم لزمهم الصوم مطلقا شرعوا ام لا ثم رايت سم في
حواشي المنهج صرح بهذا الاخذ ويوخذ ايضا انه لو جمع قبل

ليلة الاحد

يكفي

الحكم

الحكم والشروع امتنع الحكم ونقل ذلك عن ذي انتهى بقي ما لو
رجع الخبر الذي لو يثبت عند قاض بعد شروعه في الصوم
هل هو كالمكان عند الحكم فيمتنع الفطر او لا ويفرق انتهى لما تنبه
ثم راجعت شيئا في ذلك فقال الاقرب لا فرق لكن اذا لم ير الهلال
اخرا لا بد من اتمام الثلاثين اه **قول** لا في غير ذلك الم محل في غير
الراي اما هو فيثبت في حقه جميع ذلك كما نبه عليه الاسنوي
انتهى سم و سياتي للمولف **قول** في حكم الروية الي هذا اذا
استمر تعليقها فان ازليت ولم يقصد ترك النية فانه يصح
الصوم حيث تبين انه من رمضان فان ازليت وقصد الترك
وجب القضاء والحالة هذه يحصل مرفي نس **قول** ولو فمضي
اشار به للمرتبة لتعلق الوجوب به **قول** فلا تجب علي كافي الي
فلو قضاها بعد اسلامه لم ينقص كما افتي به الشهاب الترمذي والظاهر
في اليوم الذي اسلم فيه اما هو فيستحب قضاؤه رعاية للخلاف
القوي عند ناويز لك صرح م في الفتاوي اه **قول** الصبي الي
اي ويوم به الصبي في خط المولف ويوم به لسبع بدون لفظ
الصبي **قول** النية اي ولو من حايض ونفسا حال نزول دمها
ثم انقطع دمها ليل ان ثم لها في الليل اكثر للحيض والنفاس وكذا
ان ثم لها قدر العادة من الحيض او النفاس ليل فيصح الصوم
بهذه النية في الاصح لان الظاهر استمرار العادة سواء اتخذت ام
اختلفت وانسقت ولم تنس اتساقها بخلاف ما اذا لم تكن لها
عادة ولم يتم اكثر للحيض او النفاس ليل او كان لها عادات مختلفة
غير متسقة او متسقة ونسبت اتساقها ولم يتم لها اكثر
عادتها ليل لا منها لم تجزم ولا بنت كسر ط علي اصل ولا اماره
قوله ثم انقطع دمها وقوله ثم انقطع دمها ليل ليس بشرط بل
تصور لانه متى ثم في الليل اكثر للحيض صحت النية وان لم ينقطع

الدم لان الزايد على الاكثر استقامة انتهى شمس **مر قول** وليس علي
اصلنا اي قاعدتنا **قوله** ولا يضر الاكل والجماع اي وغيرهما من منافي
الصوم ولو جنونا ونقاسا لردة فيما يظهر وبويده انه لو رفس
النية فيما يظهر وبويده ونقاسا لردة فيما يظهر وبويده انه لو رفس
بلا خلاف ووجهه ان رفس النية قبل الفجر وجب تجديدها
لضعفها حينئذ بخلاف نحو الجماع فانه اغاينا في الصوم لا النية
والردة منافية للنية فكانت كرفضها انتهى شمس **مر** خلاصا وهذا
بخلاف ما نقله سمس عن شرح الارشاد لشيخنا بن حجر حيث جعل
النفاس والجنون كالردة انتهى **قوله** منافي للصوم الى منه مالو
توضا وبالغ في المضمضة وسبق الما جوفه اما الذر بالبع وبسب
الما فلا يضرهم **مر قول** انه صايحم غذا الى ولو اخطا في الاسم
لو نوي صوم غد وهو يعتقده الاثنين فكان الثلاثا وصوم
رمضان هذه السنة وهو يعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة
اربع مع صومه اذ لا عبرة بالظن اليه بطاوه بخلاف مالو نوي صوم
الثلاث ليلة الاثنين ولم يحضر ببالة صوم غد او رمضان سنة ثلاث
فكانت سنة اربع ولم يحضر ببالة السنة الحاضرة فانه لم يصح لانه
لم يعين الوقت الذي نوي ليلته ولو نوي صوم غد يوم الاحد
مثلا وهو غيره مع من الفاظ لا العامد على اوجه الوجهين كما قاله
الاذري للتلاعب من العامد انتهى شمس **مر قول** بان ينوي كل ليلة
الى فلو صام يومين احدهما ثقل والاخر فرض ثم علم انه لو لم
ينوي في احدهما ولو لم يدر هو الفرض او النفل لزمه اعارة الفرض
اه شمس **مر قول** كنية المسجد يستثنى من وجوب التعيين مالو
كان عليه صوم رمضان او صوم نذر وكفارة من جهات مختلفة
فنوي صوم غد عن قضاء رمضان او صوم نذر وكفارة جائز وان لم
يعين عن قضا ايها في الاول والاخر في الباقي لانه كله جنس

بالمنع من هذه المعنى

بلوغ مقابلة

واحد انتهى شمس **مر قول** وجود صوم فيها في خطا المؤلف
وجود صومها بدون الظرف **قوله** او فاسق ظاهرة ولو كافرا **قوله**
او ملهق الى وتعبير المنهاج بالصبيان رشدا جري على الغالب
حتى لو تبين ليلا يكون غدا من رمضان لم يرجع الى نية اخرى
اه شمس **مر قول** صح صومه الى اي ان ابيع له الاقدام على صومه
والا فلا لانه من النصف الثاني وبوشت اه وهو في شمس مر بلفظ
وهو من اجل له صومه **قوله** فتنع حالا الى مالو يقصد الاثنا
بالتنع والا فيكون ضارلا انتهى وعبارته **مر قول** زي **قوله**
لتولده من مباشرة مباينة لان التنع ترك للجماع ومن ثم ان يقصد
به تركه والا بطل كما قاله جمع متقدمون وقيد الامام بما اذا ظن
عند تبدل الجماع انه يبقى ما يسعه فان ظن انه لم يبق ذلك افطر
وان تنع مع الفجر لتقصيره اه **قوله** ما وصل من عين الى اي من
اعيان الدنيا لما كان مما في الجنة فلا فقد قال العلامة الشربجي انه
لو اكل غمارا من ثمار الجنة فلا فطر قال بعض مشايخنا سمعت ذلك
منه مر راوا الشيخ رحمه الله انما يقول مثل ذلك عن نقل صحيح فائدة
انه لم يسند اه **قوله** مسام جمع سم بتثنية السين والفتح
افصح قال الجوهرى ومسام المسد ثقبه اه شمس **مر قول** وصول
مر يقفه اي الصرف اما لو اخلط بغيره طاهرا ومتنجسا او بتلغ ثوبا
فانه يفتقر لا مكان الخنز عنه ولو خرج اللسان وعليه الريق ثم
رده وابتلع ما عليه لم يفطر لان اللسان كيف ما تقلب معدود
من الغم اه شمس **مر قول** وصول ذباب او بعوض الى كلى كثير
ما يسعي الانسان في اخراجه وصبه وصلت لحد الباطن وهو خطا
لانه في مفطر نعم ان خشي منها ضررا يبيع التيمم لم
يبعد جواز اخراجها وجوب القضاء اه بن حجر **قوله** غبار
طريق طاهر سوا كان نجسا او طاهرا وهو مقتضى اطلاق مر

الشمس

الشمس

في شبه فانه لم يقصد بشي لكن فيج ومثله حث زي التقييد
 بالطاهر وفي حثه سم على البهجة انه ان تعمد ضرة العباد المحس
 فلا بان كان طاهر او نجسا ولم يتعد فلا **قول** ان بالغ اي او كان او
 كان من رابعة محققة **قول** دخول طرف اصبع في الدبر ومثله
 غايظ خرج منه ولم يفصل ثم ضم دبره دخل منه شي الى داخل
 دبره حيث تحقق دخول شي منه بعد بروزه لانه خرج من معدة
 مع عدم حاجة الى ضم وبه يفارق مقعده المبسور افتي بذلك
 شيخنا شيخنا العلامة منصور الطيلاوي **قول** غلب عليه الخ
 اي ولو وجب عليه اخراج ما في جوفه بالقي كالوشرب مسكر اليل
 واصبح صائما فقد قال في الايعاب لو شرب مسكر اليل واصبح صائما
 ان كان في نافله جازله الفى ونزله اولى رعاية للعبادة وان كان
 في فرض حرم عليه لانه تعارض عليه واجبان اخراج النجاسة من
 جوفه واقام الصوم فوجب مراعاة الصوم **قول** فان جأهلا
 لقرب عهده بالاسلام الى قال في البحر انه لا فرق في الجاهل هنا بين
 من نشأ في الاسلام وغيره لانه يشتهر على الكل وهو قضية
 اطلاق التنبيه والمهذب كما قال الا سنوي لكن قيده القاضي
 بالتقريب العمدة بالاسلام والناسي بعيدا عن العلماء انتهى سم قال
 في شرحه والاصح خلاف ما في البحر فتخلص ان المعتمد التقييد انتهى
قول او مكرها الى النظر هل مثله كراه الشبرع كالوجوب
 الفى لضرر قام به لمرار فيه شيئا انتهى لكانه ثم رايته في سم
 مانصه لو احتاج الى التقى للتداوي بقول طبيب هل يفطر به
 اولا او يفصل بين ان يجب للتضرر نجسه فلا يفطر اولا فيفطر
 فيه نظر قلت يوحى من مسألة الذبابة اذ ادخلت
 فتمرا وضربها حيث قالوا بالفطر اذ اخرجها انه يفطر فيسأل
قول من باطنه الذي في حفظ المؤلف من الباطن **قول**

من رماغه ووصلت حد الظاهر ولا يجب غسل ما وصلت
 حد الظاهر ولا يجب غسل ما وصلت اليه من حد الظاهر
 حيث حكمنا بنجاسته كما يعفى عنه كما نقله سم عن مر في حاشيته
 عليج وعليه فلا تبطل صلاته لو حصل ذلك وهو في **قول** في
 حد الظاهر وهل يجب غسل ما وصلت اليه من حد الظاهر
 حيث حكمنا بنجاسته او يعفى عنه فيه نظر ولا يبعد المعومر
 سم عليج **قول** ان امكن اي حتى لا يصل شي الى الباطن فلو
 كان في فرض صلاة ولم يقدر على مجها الا بظي نور خرفين لم
 تبطل صلاته بل يتعين مراعاة لمصلحة ما كالتحذير لتعذر القراءة الواجبة
 كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى انتهى ثم مر **قول** بادخال حشفة
 الخ احترز بالادخال عما لو نزلت عليه ولو ينزل لم يفسد صومه
 بخلاف ما اذا انزل فانه يفسد صومه كالانزال باليد بشره فيما دون
 الفرج ولم ار من تعرض لذلك انتهى حث زي رايته في فتاوى
 الشمس الرملي انه سئل عن ذلك فافتي بانه كذا في حث
 الشيخ **قول** ولا بالكره عليه اي الوطى ظاهر يشمل ولو زنا وهل
 هو كذا لك اولا لانه لا يباح بالاكراه قال الشيخ عميرة ينبغي الفطر
 اذا اكره على الزنا قال سم ويدل لما قاله شيخنا تعليقه في
 ش الروض انتهى **قول** بنحو كس اي لما ينقض لمسه اما ما
 لا ينقض كالمس محرم وعضو مباح وان انفصل بجمرة الدم
 فلا الا ان حشي من قطعه محذور تيمم فوفطر بالمسه رملي
 انتهى حث زي **قول** او نظرا ونكرا الخ قال الاذرعى ينبغي
 انه لو احس بانتقال المنى وتحييه للخروج بسبب استدامة
 النظر فاستدامه فانه يفطر قطعاً وكذا لو علم ذلك من عادته او
 شمر **قول** اي لو كان من عادته انه اذا نظراي او تفكر امني فقصده ذلك حتى امي
 افطر وافتى به الشوبري رحمه الله تعالى **قول** وهو بفتح الهاء الخ

فقصده ذلك حتى امي

ضبط الشر العززي بضم الهاء وهوانه فسر بالفحش وهو الذي
 اشار المؤلف للاعتراض عليه بقوله وبعضهم ضبط **قوله** يوم
 الشك في شرم رماضه وقد عمت البلوي كثيرا بثبوت هلال
 الحجة يوم الجمعة مثلا ثم يتحدث برويته ليلة الخميس وظن
 صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم السبت لكونه عرفة
 على تقدير كمال القعدة يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد افتى
 الوالد رحمه الله تعالى الثاني لان دفع مفسدة الحرام متقدمة
 على تحصيل مصلحة المندوب انتهى بحر وفيه تذييل قولهم
 در المفسدة مقدم على جلب المصالح هل هذا على سبيل الوجوب
 او الاولى قلت لم يت في بعض التاليف لا كابر الشافعية مانعه
 وتحريمه ان يقال المفسدة على قسمين مضمونة الوقوع ومتوهمه
 فالاولى يجب تقديم رعايتها على جلب المصالح والثانية الاولى
 رعايتها لا وجوبها انتهى **قوله** على كراهة التحريم وحرمة صومه
 بسبب كونه يوم الشك في الصوم وكونه بعد النصف من شعبان
 قال الاذرعى يجوز ان يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس
 لا في افرادهم فيكون شكا بالنسبة الى غير من ظن صدقهم وهو
 اكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم لو ثوقه بحسب الاتري
 انه ليس بشك بالنسبة الى من رآه من الفساق والعييد والمسايل
 هو رمضان في حقهم قطعا انتهى **قوله** عن قضا
 او نذر اي متقدم لم يقصد ايقاعه فيه اذ نذر صوم يوشك
 والنصف الثاني لا يصح **قوله** او نذر اي او كفارة ولو قضا وهل
 يتصور القضا في الكفارة او لا امر **قلت** لا يتصور القضا
 الا في كفارة الظهار اذ فعلت بعد العود والوطي لان وقت
 التكفير بين ما ذكره البند بيني والرويانى انتهى **قوله**
 كنظيره من الصلاة في الاوقاة المكرهه فضيحة انه لو اخر صوم

او

بلغ

قضا

قضا ليو قعه فيه فانه يحرم ولا ينعقد وهو كذا وبه صرحهم
 في ش نقل عن الاسنوي وفي الفتاوى لمرانه لو كان عليه قضا فخره
 ليو قعه في النصف الثاني من شعبان حرم ولم ينعقد **قوله**
 بالوارد الذي في خط المؤلف بالورد وهي صحيحة **قوله** مبني على
 جواز الخ قد يقال ليس مبني على ما قاله الشراذ قوله او يصله بما قبله
 اي حاله كون ذلك القبل جائزا صومه كصوم يوم اخر النصف الاول
 واستمر الي ان صام يوم الشك من غير فطر شي فليتنامل كاتبة
قوله ومن وطى الخ ولا يرد على الضابط من طلع الفجر عليه مجامعا
 فاستدام حيث تجب الكفارة مع انتفا افساد الصوم اذ افساد
 فرع الانتفاء لانه في معنى ما يفسد فكانه ان تعقد ثم فسد انتهى
 ثم من ملخصا **قوله** جميع المشقة فلو ادخل بعضها لم تجب الكفارة
 كما لا يجب غسل ولا حد ونحوه في باب حد الزنا ما لفظه نعم
 يتجه لو قطع من جانبها فلفظة سيرة تجب تسمى حشفة مع ذلك
 ويحس ويلتذ بها كالحاملة وجب الحد بها وقياسه وجوب الكفارة
 بذلك انتهى **قوله** في الفرج ولو من صبي وان لم ينزل **قوله** في
 نهار رمضان اي يقين فلا كراهة في من وطى اوله اذا صامه
 بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه او في صوم يوم الشك حيث جاز
 فبان انه من رمضان انتهى **قوله** وعليه الكفارة ويجب
 مع القضا والكفارة التعذر كما قاله البغوي انتهى **قوله** نرى **قوله**
 ولا على الرجل الموطر وذلك ان الخطاب بها هو الفاعل وقضية تعبير
 بالوطي انها لو نزلت عليه ولم ينزل لا كفارة عليه لانه لم يجامع بخلاف
 ان النزل فانه يفطر به كالانزال بالمباشرة ومع ذلك لا كفارة ايضا
 لعدم الفعل انتهى **قوله** نرى **قوله** على ما ذكر في الحد اي الضابط
 الذي ذكره لا تطابقه عليه اذ اتيان التمايم لاحد فيه **قوله**
 فخرج بقيد الوطي وحده الفطر وغيره كالاكل ولو مع الوطي كما لو جامع

٢٠٤

واكل معافي ان واحد فلا كفارة لانا اذا الزمناه بها والحالة هذه لزم
 الحكم لان الفطر حصل بالاثنتين انتهى سم مخصوصا هذا وفي الاتحاد
 يلزم بعدم وجوب الكفارة نقلا عن الامام وجزم به في العباب
قوله وبالفرج الخ **قاي** جليلة سبل الشراخ البلقني
 عن شخص ارضل ذكره في دبر نفسه هل يجد اولا يجد فاجاب
 بان يجد ويلحق بالحد باقي الاحكام من ايجاب غسل وفساد وجوف فطر
 وايجاب الكفارة ان كان من رمضان انتهى **قوله** مترخصا ليس
 قيد حتى لو لم يبق الترخص فلا كفارة فتعيبهم بالتخصيص جري
 على الغالب كما في شمس **قوله** وحدوث السفر ولو طويلا الخ ما لم
 ينتقل الى بلد مطلعها مخالف لمطلع بلده ويجوزهم معيدين فلا
 كفارة عليه وكذا عكسه لو جامع في بلده ثم انتقل الى بلد مطلعها
 مخالف بلده ويجوزهم صائين فلا كفارة ايضا لعدم الاثم انتهى رملي
 حش زى **قوله** لا يسقط الكفارة الخ وانما يسقطها بعد
 وجوبها امور ثلاثة طر والموت اثنا النهار وطرو الجنون وانتقاله
 الى بلد اخر هم فيه معيدين مطلعهم مخالف لمطلع بلده الذي وجبت
 عليه فيه الكفارة وكذا لو جامع في بلده يوم لا يجب عليه صومه
 كيوم عيدين فانتقل الى بلد مخالف بلده في المطلاع فراه صياما فلا
 كفارة ايضا انتهى ما قاله الثماني بزملي وحيث سقطت الكفارة
 ثم عاد لحله الذي وجبت عليه فانه لا يعود الوجوب لان الساقط
 لا يعود هكذا نقل عن تقرير الزيادي وهو ظاهر ورايت بهامش
 بخط بعض الافاضل لو عاد قبل الغروب الى البلد تبين انه لم
 يخرج عن حكمه وانظر لو تسبب في الجنون هل يكون مسقطا ولا
 كالردة وقضية التخليط لا فليهرس قال شيخنا سلطان انها
 لا تسقط انتهى **قوله** وكذا حدوث المرض لا يسقط وكذا حدوث
 الردة لا يسقطها وان بطل صومه لان وجوب الكفارة الكفارة

تخليط

تخليط والمراد راد فيه انتهى **قوله** فان لم يجد ها اي حسا
 او شرعا فالاول بان لم يجد ها اصلا والثاني بان لم يجد عنها
 او وجدها بتابع بالكر من ثمن مثلها فلا يجب بشرا بغش فاحش
 او زيادة علي مثلها وان قلت نظير ما مر في شرا الماء والفرق
 بينهما يتكرر ذلك مردود وعلى الاول كما نقله الاذري وغيره
 عن الماوردي لا يجوز العدول للصوم بل يجب الصبر الى
 الوجود بثن المثل وكذا لو غاب ماله ولو فوق مسافة القصر
 فيكلف الصبر الي وصوله ايضا ولا نظر الى تضررها بفوت التمتع
 ومادة الصبر لانه الذي ورط نفسه فيه وقد يفرق بين ما هنا
 وما مر في نظيره من دم التمتع وما في معناه من ان له العدول للصوم
 وان ايسر ببلده بان ذلك وقع تابعا لما هو مكلف به فلم يتخص منه
 توريط نفسه فيه بخلافه هنا فخلط فيه اكثر شمس م ر في الظاهر
 جازجل هو **قوله** بن صخر البياضي من بني بياضه انتهى **قوله**
 هل يجد ما تفتي بضم حروف المضارعة من اعتق انتهى **قوله**
 بفتح العين والراء الخ اما الفرق بفتح الف والراء وسكون الراء مكمل
 يسع ستة عشر رطلا كذا في المصباح **قوله** فعلها في نسخة وهي
 التي بخط المؤلف **قوله** او كفارة اي بانواعها خلافا لما اوي حيث قيد
 ذلك بكفارة القتل انتهى شمس م **قوله** ايضا او كفارة ولو لليمين
 وصورتها اذ اقامت حائشا عاجزا قبل الصوم صام القريب عنه
 ثلاثة ايام او اطعم عنه ثلاثة امداد انتهى حش زى **قوله** من
 تركته قضيت ان الميت لو كان رفيقا فلا يطعم عنه لانه تركه له
 وليس كذلك فلا فرق بين الحر والرفيق فللقريب ان يصوم عنه او يطعم
 لانهم صرحوا بان الرفيق اذ اقامت وعليه كفارة للسبب ان يطعم عنه
 وقياسه ان القريب فيه مخير بين الصوم والا طعام انتهى حش زى
قوله فليطعم عنه مكان كل يوم هذا ما في خط المؤلف وفي نسخة

الامداد علي قدر مواريتهم ثم من خصه شيء اخر اجه والصوم
 عنه ويجبر الكسر نعم لو كان الواجب يوما لم يجز تبعض
 واجبه صوما وطعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة انتهى شمس روي
 هذا لو مات شخص عن بنت وام واب فسيئلتهم من سنة للبنت
 النصف وللأم السدس واحد وللأب الباقي الثناي فلو كان
 الميت عشرة ايام وتنازعوا وزعت عليهم بقدر ايامهم فعلي
 البنت نصفها خمسة لان لها نصف الميراث وعلى الأم سدس
 يوم وثلاثا يوم لاخذها سدس الميراث وتكمل صوم اليومين
 للزومها مد وثلاثا مد واما الأب فيصوم اربعة ايام وذلك
 لاخذ ثلث التركة وهذا معنى قوله ويجبر الكسر انتهى وعبار
 سم في ش الكتاب ينبغي ان تبسم الكسر حتى لو كان الواجب
 صوم يوم واحد يجبر كل واحد بين صوم يوم كامل واخر
 قدر حصته من المدا انتهى بحروفه وعليه فلو مات عن عشرة
 وعليه صوم يوم صاموا عنه عشرة ايام **قوله** حال في
 خط المؤلف حالة بالتا **قوله** والحامل والمرضع أي غير المتحيرة
 اما هي فلا تجب عليهما فدية للشك أي ان افطرت ستة عشر
 يوما قل فان افطرت اكثر من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها
 اكثر مما يحتمل فساد به الحيض حتى لو افطرت كل رمضان لزمها
 مع القضا فدية اربعة عشر يوما بنيه عليه الجلال البلقيني
 اه شمس **قوله** ولو مستاجرة او متبرعة قال من روى في شروما
 بحقه الشيخ من ان محل ما ذكره المستاجرة والمتطوعة قال
 ان لم توجد مربعة مفطرة او صائمة لا يضرها الا رضاع
 محمول في المستاجرة علي ما اذا غلب على ظنها احتياجهما الي
 الاطعام قبل الاجارة والا فلا اجارة للارضاع لا تكون الا اجارة
 عين ولا يجوز ابدل المستوفيه منه فيما انتهى بحروفه **قوله**

وهي قوله الخ كذا بخط المؤلف مراعاة لمرجع الضمير وقد تقرر
 في العربية ان الاولي مراعاة الخبر فيقول وهو كما في بعض النسخ
قوله فيهلك الولد ولا تعدد الكفارة وان تعدد الولد
 لانها بدل عن الصوم بخلاف العقيقة حيث طلب تعدد رها
 بتعدد الاولاد لانها فدية عن كل واحد انتهى شمس **قوله**
 وان كانتا مسافرتين او مريضتين أي وقصدت الفطر لاجل
 الولد ونحوه قال من روى شرحه نعم ان افطرتا لاجل السفار والمرض
 فلا فدية عليهما وكذا ان اطلقتا في الاصل انتهى **قوله** فلا فدية كذا
 في خط المؤلف بالغ وهي اولى وفي نسخة لا فدية بدون **قوله**
 ومن اخر قضا رمضان الى الاخر في فواته بين ان يكون فات
 بعد راولا واخذ الاذرع وسبقه لذلك الرويان ان التاخير
 جهلا او شيئا عذرا فلا فدية فيه لكن خصه الرويان بفس
 افطرت عذرها ولا وجه عدم الفرق ويحتمل بعضهم سقوط
 الاثم دون الفدية ومثلها الاكراه في نظائر ذلك وموته
 اثنا يوم يمنع تمكثه فيه انتهى شمس من ملخصا وظاهر لزوم
 الفدية وان اوجب فطره الكفارة العظمي وهو واحد جوابين
 للقاضي حسين ثانيا لا يلزمه فدية قال الشوري في حقه
 القصر جزم في العياب بعدم اللزوم وجري عليه شيئا
 واعتمد في الابعاب والاعفاء اللزوم وايدى بامور ظاهرة اه
قوله مع امكانه أي بان صحح مقيما وخروج بامكانه مالم
 اخره بعد ركان استمر مسافرا او مريضا والمرأة حاملا او مريضا
 الي قابل فلا شيء عليه بالتاخير مادام العذر باقيا ولو استمر
 سنين لان ذلك جائز في الادب العذر ففي القضا بالعذر
 اولى انتهى شمس **قوله** لزمه أي ان كان حراما القن فلا فدية
 عليه ولو بعد عتقه علي الاقرب وقال من روى شمس ولا تجب عليه بعد

عتقه علي لاجله انتهى **قوله** التطوع هو التقرب الى الله تعالى
 بما ليس بفرض من العبادات انتهى **قوله** لما في الصيامين
 وفي الحديث ايضا كل عمل ابن ادم له الا الصوم فانه لي وانا اجزي
 به والصيام تعلق الغرماء به كسائر الاعمال وحينئذ قد صير
 يكون له لانه ابعد عن الريا من غيره وقد اختلفوا في معناه علي
 اقوال تزيد علي خمسين قولا انتهى **قوله** ورواه في الصيام تعلق
 الغرماء به اصلا وتضعيفا وهو كذلك وما قيل ان التضعيف
 في الصوم وغيره لا يؤخذ لانه محض فضل الله وانما الذي يؤخذ
 الاصل وهو الحسنه الاولى لا غير بل هو من جبرية من اخذ
 حسنات الظالم حتي اذا لم يبق له حسنة وضع من سيئات المظلوم
 فاذا اوضح عليه سببها فاولي اخذ جميع حسناته الاصل وغيره
 لان الكل صار له ومحض الفضل جاز في الاصل ايضا كما هو
 معتقد اهل السنة انتهى **قوله** بن حجر **قوله** في سبيل الله اي
 الجهاد انتهى **قوله** زي وقال السيوطي في طاعة الله **قوله** تعرض
 فيها اي علي الله واما رفع الملائكة لها فانه بالليل مرة وبالنهامة
 ورفعيها في شعبان الثالث لخبر احمد مروي علي رفع الاعمال جملة
 انتهى **قوله** **قوله** الاثنين سمي به لانه ثاني الاسبوع بنا علي
 اوله الاحد وهو ما نقله ابن عطية عن الاكفري لكن الذي نقله
 الشهابي ونقله عن كافة العلماء ان السبت وهو الاصح انتهى **قوله**
قوله يوم عرفة وهو افضل الايام لان صومه كفارة سنتين
 واما خبر خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيقول علي غير
 يوم عرفة بقريظة ما ذكره وافق الوالد رحمه الله تعالى بان عشر
 رمضان افضل من عشر ذي الحجة لان رمضان سيد الشهور
 انتهى **قوله** **قوله** صيام يوم يوم عرفة ويسمى صوم الثمانية
 قبله سواء في ذلك الحاج وغيره انتهى **قوله** **قوله** غير الحاج

بلغ

اما هو فلا يسر له صوم عرفة بل يستحب له فطره ولو كان قويا
 للتباعد وليقوي علي الدعاء ويؤخذ منه استحباب صوم الحاج ولا يصل
 عرفة الا ليلا وبه صرح في المجموع وغيره ونقله في شرح مسلم عن
 جمهور العلماء وان صومه لمن وصلها بفار اخلاف الاولي **قوله**
 التي قبله الح والمواد بالتي قبله السنة التي تتم بفراغ شهره وبعدها
 بعده التي اهل الحرم الذي في الشهر المذكور اذا الخطاب الشرح وعرف
 فيها الشرعي محمول علي عرف الشرح وعرفه في ما ذكرناه انتهى **قوله**
قوله وصوم ستة الاولي حذف التا اذ اثبات التامع حذف
 المعدور لغة والافصح حذفها كما في الحديث **قوله** كان كصيام الدهر
 اي فرضنا اي ثوابه كثواب الفرض والا لم يكن لخصوصية ستة
 شوال معنى اذ من صام رمضان مع سنة غير ما يحصل له ثواب
 الدهر وحاصل ان من صامها مع رمضان كل سنة يكون
 كصيام الدهر فرضا بلا مضاعفة ومن صام سنة غير هذا كذلك
 يكون كصيامه نفلا بلا مضاعفة انتهى **قوله** **قوله** كصيام
 الدهر قضيت ان من لم يصم رمضان لعذر او سفلر وصبي
 او مجنون او كف لا يسر له صيام ستة شوال وهو قضيت كلام
 التثنية وكثير من ايضا قال ابو زرعة وليس كذلك بل يحصل
 في سنة الصوم وان لم يحصل له الثواب المذكور ولترتبة
 في الخير علي صيام رمضان فان افطر رمضان تعد يا حرم علي
 صومه انتهى **قوله** **قوله** ويكره افراد الجمعة الا فلو جمع يوما معة
 لم يكره فلو قصد الجمع ثم عن له الترك بعد ان صام يوم الجمعة
 ولم يصم السبت هل تنتفي الكراهة نظر ابي الي انه لم يقصد
 الافراد ولا تنتفي الكراهة نظر الصورة الافراد استقرب شيخنا
 الثاني انتهى وافول ولو قيل بان تنافي الكراهة لم يكن بعيدا ويؤيده
 ما صرحوا به في سبجوا السهم من انه اذا نوي الاقتصار علي سجد

في سبيل الله اي الجهاد انتهى

وسجد واحدة ثم اقصر عليها ولا يسجد الثانية حيث لم يقصر
 انتهى فليتامل **قوله** في الحديث لا يضم مباركة ابن حجر **قوله**
 الصحيحين بالنهاي عنه انتهى **قوله** لا ياذنه وعلمها بنصاه كاذنه
 انتهى ثم **قوله** الصايير المقطوع امير نفسه رايت بخط
 شيخ مشايخنا ابى بكر الشنواني بهما مشران ابن حجر امير نفسه
 روي بالراو وبالنون اي امير وامين ان شياصام اي اتم صومه
 واما قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فحمله في الطرح ثم ان قطع لغير
 عذر كره والا كان شق علي الضيف او المضيف صومه لم يكره
 بل ييسر ويناب علي ما مضى كل قطع لفرض او نقل بعذر انتهى
 ابن حجر **قوله** كصوم من تعدى الى مثله ما لو نسي النية ليلا فانه
 علي الفور كذا قيل والمصرح به في شئ المذهب انه علي التراخي بطلا
 خلاف انتهى شئ **قوله** ثم باقي الاشهر الحرام لم يذكر الا فصل
 من ذ القعدة وما بعد ها وحاصله ان يقال الا شهر للصوم بعد
 رمضان الاشهر الحرام وافضلها المحرم ثم رجب ثم المحرم ثم القعدة
 ثم شعبان انتهى حش زى **فصل** بلغ
 الاعتكاف **قوله** اللبس واللبس اي الملازمة علي الشئ ولو غشا
 يقال اعتكف وعكف يعكف بضم الكاف وكسر هاء عكف واوعكفا
 وعكفته اعكفه بكسر الكاف عكفا لا غير يستعمل لازما ومتعديا
 كرجع ورجعته ونقص ونقصته انتهى شئ **قوله** العشر
 الاوسط وفي رواية اعتكف العشر الاول من رمضان ثم الاوسط
 ثم الاخير ولازمه حتى توفاه الله انتهى شئ **قوله** فوافق هو
 بضم الفا واخره فاف قدر حلبة ناقه انتهى شئ **قوله** في حاشيته
 وحكي عن الجوهري فتح الفا انتهى وقال بعضهم هو ما بين الحلبتين
 بان تحلب ثم تترك لفصيلها ليدرك اللبن ثم يعود لحلبها **قوله**
 وخصت بمأخذ الامة والتي يفرق فيما كل امر حكيم وشذو غريب

من

من زعمها ليلة النصف من شعبان انتهى بن حجر **قوله** وهي
 باقية الي يوم القيامة اجاعا وتري حقيقة فينا كد طلبها والاحتكام
 في ادراكها كل عام فان قلت قد ورد خبرا بما رفعت ولفظ الخبر
 رفعت وعسى ان يكون خبرا لكم قلت المراد رفع عينها والامر
 يوم فيه بالتمامها ومعنى عسى ان تكون خبرا لكم اي لترغبوا
 في طلبها والاحتكام في كل الليالي قال ذلك العلماء وتابعهم علي ذلك
 غيرهم من المتأخرين كالزملي **قوله** في بضعة الذي في خط المؤلف في ضيعة
قوله فان عزم هم علي العود اي للاعتكاف فان جامع بعد خروجه
 لم يجب تجديد النية اذا عاد لانه غير مناف للنية قياسا علي الصائم
 اذا نوي ليلا ثم جامع فانه لا يجب عليه تجديد النية بخلاف من خرج
 لعذر لا يقطع التتابع فانه اذا جامع خارج المسجد يبطل اعتكافه
 لانه معتكف حقيقة بخلاف من خرج عازما علي العود فان رجع
 لم يخرج ولا اعتكاف فيه اصلا ههنا ما بحث انتهى حش زى **قوله**
 في المسجد اي المأمن اما الشايخ فلا ولا يفتقر للمسجد الا الاعتكاف
 والتحجيم والطواف ولا فرق بين ان يكون مسجدا يقيها او طنا لكن في
 الظن ان كان كذلك باطنا فله اجر قصده واعتكافه والا فقصد
 فقط انتهى شئ **قوله** من ملخصا **قوله** ايضا في المسجد ان كان ارضه
 غير مكتوك وسوا سطحه وروشنه وان كان كله في هوا شامع
 مثلا ورجسته المعدودة منه وان خص بطابقة لبس منيهم لان
 ائمه ان فليس لامر خارج اماما ارضه مكتوك فلا يصح فيه الا ان بنا فيه
 مصطبة او بلاطه ووفق ذلك مسجد انتهى شئ **قوله** قال سمع علي
 ج مثله ما لو سمى فيه دكة من خشب ونحو سجادة **قوله** ومروجا
 من خلاف من اوجبه وهم جماعة من الصمياة وغيرهم انتهى شئ **قوله**
قوله وجب للجامع فلو عرض بعد اعتكافه فيه تعطيل الجمعة فيه
 دون غيره فهل يفتقر لخروج لها قياسا علي ما بحث الا ذرعي في احداث

مطلوب الخروج من المسجد وكان
 خارجا في العود وروى عنه
 لا يتقنع الاعتكاف

بلغ

الجامع او يفرق فيه نظر ولعل الاوجه الاول انتهى سمع علي حج **قوله**
ببطلان تناهيه لتقصيره بعد اعتكافه في الجامع ويؤخذ منه
كما قاله الاذريعي عدم بطلان تناهيه بالخروج فيما لو كانت
الجمعة تقام بين ابيات القرية في غير جامع ومثله ما لو كانت
صغيرة لا تعتقد بالجمعة باهلها فحدث بها جامع وجماعة
بعد ذلك واعتكافه انتهى ثم **قوله** مسجد مكة المراد
الكعبة والمسجد حولها علي المعتقد حتى لو نذر اعتكافا فيها اجزأه
المسجد حولها خلافا للاسنوي والمراد بالمسجد حولها جميع المسجد
وان اتسع خلافا لمن زعم انه المطاف انتهى حشـ زي ومردونه
وان اتسع اي ما لم يبلغ الحلق انتهى شيخنا قل **قوله** او المبنية
قوله والمراد به ما كان في زمنه دون ملين عليه لاختصاص
المضاعفة بغير الزيادة كما قاله النووي وغيره انتهى **قوله** الاخيرين
الذي في خط المؤلف الاخيرين **قوله** اسلام وعقل الخ اشعر
كلامه يجوز اعتكاف الصبي والرقيق والزوجة وهو كذلك الا انه
يتوقف اعتكاف العبد والزوجة علي اذن السيد والزوجة فلو
اعتكاف بغير اذن صاحبه مع الحرمة والسيد والزوجة اخر اجاب عنه
اما المكاتب فلا يتوقف علي اذن الا ان عجز عن موته فليسيد منه
اما البعض كالفن اذا لم تكن مهابة فان كانت فلكل حكمه انتهى ابن حجر
ملخصا **قوله** ولو غير مقيد بحد الخ عدم الخروج في المقيد بحد
ظاهرا ما غير المقيد فشكل اذ له الخروج منه في اي وقت وبما
بانه لا يخرج منه اي مع بقائه علي اعتكافه فليست امل **قوله** كفاية
المسجد اي ان كان بجنته ذلك **قوله** سمعته اي طبعته
وسليقته **قوله** في التبرز هذا ما في خط المؤلف والذي في المنهج
في التردد **قوله** فان طال بان زاد اي اقل مجزي فيها فيما يظهر اما
قدرة ما في مثل جميع الاغراض **قوله** موزن راتب هل نايب

الراتب

الراتب مطلقا وان استنابه لعذر او لافيه نظر والثاني قريب
او شرب علي التخيير **قوله** منفصلة عن المسجد بان لا يكون باه
فيه ولا رخصته ثم **قوله** قريبة الخ لو يتعوضوا للقرب والبعد
والاقرب الرجوع في ذلك للمرفوع **قوله** لانها مبنية له ثم هذا
جرح علي الغالب اذا ضافة المنارة للاختصاص حتى لو بنيت
له ثم قرب المسجد وبقيت المنارة فجدد مسجد قريب منها واعتقد
الاذا فليعلم الحكم المبنية له كما هو ظاهر ثم **قوله**
فيعد فيه الخ وجبت الاذريعي امتناع الخروج للمنارة فيما اذا
حصل الشعار بالاذا ان يظهر السطح لعدم الحاجة اليه وكالمنارة
محل بقرب المسجد اعتيد الاذان عليه ويحصل به الاعلام عاليا
كان او غير عال ثم **قوله** ذكر هو صفة ويخط المؤلف
ذاكره وعليه فهو حال **قوله** فانه لا يبطل محل اذ الم يكن عادة
الانزال بالنظر والفكر فطر او تفكر واستدام حتى انزل فانه يبطل
كما قالوه في الصوم **قوله** فان التزمها كرهت وبكره الحرف فيه
للمفاوضة بلا حاجة وان قلت ان يتخذها نواظرا فان
انزل احرم وهذا يجمع بين الكلامين المختلفين حشـ زي **قوله** ويجوز
نقصه بما يستعمل اليه هو المعتقد لا الحرمة كما قاله البغوي قال م وافق
به الوالد رحمه الله تعالى ثم قال ويكمل قول من قال بالحرمة علي ما اذا
ادى لاستفاد المسجد والجواز علي خلافه **قوله** في الجاهلية الخ
صريح اقرار النبي علي ذلك يصح النذر من الكافر وقد صرحوا بشرط
الاسلام للناذر **كتاب** **قوله** الخ وشرع الخ والي يكفر
الصغار والكبار حتى التبعات علي المعتد ان مات في حجة او بعد
وقبل تمكنه من اداها حشـ زي **قوله** وقيل ما من بني الخ خلافا
لمن استثنى هو ذا وصالحا والمصلاة افضل منه خلافا للقاضي
حشـ زي **قوله** وادعي بعض من الف الخ قال م بعد نقل

ذلك مانصه لكن قال جمع انه غريب بل وجب على غيرنا ايضا ان يخرجوه
قول وقيل في السنة السادسة وجمع بينهما بان الفرض وقع ستة
 خمس والطلب انما توجه سنة ستة **قول** ولا يجب باصل
 المشرع الامر الى ثمر النسك اما فرض عين علي من اخرج بشرطه او كراهة
 للاحياء الا في السير او تطوع ويتصور في الارقا والصبيان حتى روي
قول اخرج الى فان قلت قد يكون تأخير صلى الله عليه وسلم
 انما كان لعذر الخلافة واشتغاله بامرها قلت قال مرة من كان مع
 النبي صلى الله عليه وسلم ميا سيرا لا اعذار لهم اهو وكان هذا
 اول دليل علي عدم الفورية **قول** ولحق مسلم الى وظهر مسلم
 ايضا عن ابي هريرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال ايها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل عام بارح
 الله فسكت حتى قال ثلاث فقال لو قلت نعم لوجوبها
 استطعت ان املأها **قول** وان تعذر خير الذي قاله من خير لك **قول**
 اتفق الحفاظ على ضعفه قال في المجموع ايضا ولا يغتر بقول الترمذي
 فيه حسن صحيح امرئ من رزوا ليجب في العمر الى اي عيينا والافتكون
 فرض كفاية والماصل ان النسك اما فرض عين علي من اخرج بشرطه
 او فرض للاحياء او تطوع ويتصور ذلك في الارقا والصبيان او فرض
 الكفاية لا يتوجه اليهم اي فلا يسقط الاحياء بفعلهم عن المكلفين
 لقول النووي في الايضاح ان يوجد في ما في الجملة من بعض المكلفين
 في كل سنة مرة من مخلصا **قول** وكان يكتب في كل يوم اي من
 ايام سفره فيخرج به قدرته على ان يكتب في الحضر ما بقي بالكل فلا يلزم
 قصر السفر او طال خلافا للاستوى لان تحصيل سبب الوجوب
 لا يجب **قول** وقد روي في المجموع الى وجه اعتبار ما بعد زوال
 السابغ انه ياخذ في اسباب توجهه من الغد الى متى والثالث
 عشر في الافضل وهو اقامته بمعنى ويعتبر في العمرة القدر على

كفاية

مونه ما يسهلها غالبا وهو نصف يوم مع مونة سفره احدث روي **قول**
 بينه وبين مكة الى اي ولو كان بينه وبين عرفة مرحلتان كما اقتضاه
 اطلاقهم ومقتضاه ايضا انه لو قربت من عرفة وبعد عن مكة لم
 يعتبر احدث روي **قول** واشترط شريك الى يشترط ان لا يكون
 فاسقا ولا مشهورا بخروج وخلاعة ولا شديد العداوة له فيما يظهر
 اخذ مما ياتي في الولية بل اولى لان المشقة هنا اعظم بطول مصاحبة
 واشترط ان لا يكون يوافقه على الركوب بين الجهتين اذا نزل لقضاء
 حاجته بخروج من وادى روي او كانت العادة الى قال مرة في شر
 بعد نقول يخالف بعضها بعضها مانصه والوجه انه ان مهلت
 العادة به بحيث لو خشي ميلا وراي من يسكه له لو مال عند نزوله
 لخرقها حاجة الكف بها والا فلا قرب تعين الشريك **قول**
 ويجب ركوب الى اي لرجل وامرأة ان وجدت محلا تعتزل فيه
 عن الرجال كما هو ظاهر وخبر بالبحر لا ينهار العظيمة كسبحون والينل
 فيجب ركوبها قطعاً لان المقام فيها لا يطول والخوف لا يعظم خلافا
 للاذري حيث قال محله اذا كان يقطعها عرضا ولا في في كثير من
 الاوقات كالبحر واضطر ويرد بان السير فيما قرب يستعمل الخروج
 البده روي **قول** يجوز في اي ولو غير ثقة نفسه يظهر ان
 يشترط ان يكون له نوع حمية ومروءة فلو انتفيا عنه لم يكن لان
 صعبته لها التقيد ما شيا بل ربما يكون الفساد متطرقا اليها
 اكثر اشد **قول** وعبد ما الثقة ان كانت ثقة ويكفي المحرم
 ولو لم يكن ثقة فيما يظهر لان التواضع الطبيعي اقوي من الشرعي
 والمسيوع كالعبد ولو كان احدهم من اهل الواعي له وجاهة او
 فطنة اشترط مصاحبة من يخرج لها معها بحيث يمتنع تطالع
 الناس الفجرة اليها وان بعد عنها قليلا في بعض الاحيان ويعتبر في
 الامور الجليل خروج من يامن على نفسه من قريب ومخوه كما يجتهد

به نحو برص وان صح

بعضهم وهو ظاهر بشي من روقوله من قريب ونحوه نحو القريب
السيد واليا في هاتين ثلاث مردثة لان الامر يحرم النظر
والخلوة بمثله ولا كذلك المرأة لان المرأة تستحي عسلها مالا
بمستحيه الذكر بحضرة مثله ومن ثم لم يحز خلوة رجل بامرئ
واكثر اعياب **قول** ثقة اي بصفة العدالة وكذا ما عاين
او مر هقات حيث حصل اما تصديق من وبقي في الوجوب
امر ثان ولهذا جاز اختلا رجل بامرئين لا عكسه وقول الاذرع
تكفي الواحدة في الوجوب مردود واعتبار الثقات انما هو
غير الحرام اما من فلا ما لم يغلب على الظن ان تحملها على ما هو
عليه اشترط الثقة بشي من **قول** فيشترط في لزوم النسك
لها ان اعلم ان الكلام في الفرض ولو نذرا او قضا على الاوجب
اما النفل فليس لها المزوج مع النسوة وان كثرن حتى يحرم علي
المكينة التطوع بالعمة من القنعي مع النسا خلا فانه نازم فيه
او بن حجر **قول** مطيع نسبية متطوع لكن الذي في خط المؤلف
مطيع **قول** وكون بعضه غير ماش وكذا يستثنى موليته وانما
تكن بعضا على المرأة القادرة على المشي لو ارادت ان ماشية كان
لوليها منعه من المشي وافهم ان البعض اذا كان ماشيا ولا
يكن معولا على الكسب او السؤال او كان معولا على الكسب
او السؤال وان لم يكن ماشيا لا يجب قبوله لكن الشبهة انما
ذكره في انضمام المشي اليه وهو ليس للتقييد بل الواو فيه معنى
او في زي فقيل الشارح ولا معولا هي عبارة الشبهة
قول فلولي مالي الا اي وللسيد ان يحرم عن قنعه دون
البالغ العاقل على المعتمد حش زبي تبعا لم في ش وخالف بن الرقة
فعله كثر ويجه فلا يجوز انتهى **قول** احرام عن صغير الخ
اي ويحضر المواقف وجوب في الواجب ونذبا في المندوب

بلغ

ويطهر

ويطوف الولي بغير الميز بشرط طهارتها وغرم الولي واجبا
باحرام كدم قران وتمتع وفوات وكفدية شي في محظوراته
ان كان ميذا وتعد واللبس والطيب او حلق او قتل صيدا
ولو سموا اما غير الميز فلا فدية في ارتكابه محظورا على احد
حش زي **قول** ويشترط للمباشرة الخ والاوجه انها
لا تتوقف على معرفة الاعمال لا مكان تعلمها بعد الاحرام ولا
على العلم بها لان غير الاحرام من الاركان لا يحتاج الى نية تخصه
فالواجب فيه عدم الصارف الا في لعقبة حش زي **قول**
ان يحرم بذن وليه ويكتب للصبي ما عله من الطاعات ولا يكتب
عليه معصية اجماعا ش من **قول** فالمراتب الى قوله ان
بل حش **قول** اي نية الدخول في النسك اشارة الى ان الاحرام
يطلق بمعنىين ما اشار اليه بقوله نية الدخول في النسك
وبهذا الاعتبار بعد ركنا ويطلق على نفس الدخول بالنية
لاقتضائه دخول الحرم وتحريم الانواع الا نية وهذا هو الذي
يفسد الجماع ويبطله اهش من ركش وج **قول** الوقوف بعرفة
اي جز مني بالامن هو ايها فلوطار فيه او وقف على غصن اصله
بغيرها لم يكن اعتبار بالاصل بخلاف ما لو كان الاصل عينا والغصن
خارجا فانه يجزي اعتبار بالاصل ويتردد النظر في الوقوف
على قطعة نقلت من عرفة الى غيرها فليحذر رشب على التفسير
وفي حش بن شرف انه في هذه يكفي وفي ما لو كان اصل غصن فيها
وفي غيرها اذا وقف عليه حش زي **قول** والطواف هو افضل
الاركان ثم السعي ثم الحلق اما النية فهي وسيلة للعبادة وان
كانت ركنا ش روض تنبيه سبيل الامام البليغي
عن الحكمة في ان ربنا جل وعلا ينزل على بيته الحرام في كل يوم
ماية وعشرين رحمة من ذلك للطائفتين ستون والمصلين



اربعون والناظرين عشرون فاجاب الطائفتون يجمعون بين
 ثلاث صلاة وطواف ونظر فصار لهم بذلك ستون والمصلين
 فاتهم الطواف فصار لهم اربعون والناظرين فاتهم الصلاة
 والطواف فصار لهم عشرون **قوله** فلا يجزي العمل قبل
 النية اي الصارفة قال في الروض ما نصه لكن في البيان
 انه لو طاف ثم صرفه الحج كفي ووقع طوافه عن القدر وم ذكر
 مثله الحصري ثم في شرح المذهب مع انه من سنن الحج وقد
 فعله قبل الصرف ذكره في المهمات وعليه لو سعى بعد
 يحتمل الاجزاء الوقوع تبعا ويحتمل خلافه لانه من الاركان والذبح
 في نفس من الاوجه فيما لو سعى بعده عند الاجزاء **قوله** بان فات
 اي والحال انه احرم في وقت يتاني له فيه صرفه الحج بدليل
 قوله بعد فان كان في غير اشهر **قوله** فلا يصرفه الي الحج
 وصرفه اليه لا يصح لانفقاده والحالة هذه ما ذكر عمره ولا يدخل
 عليها **قوله** اكنار التلبية الي قوله وادامتها سن له ان يصلي
 ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم عقب فراغه لقوله تعالى
 ورخصنا لك ذلك اي لا اذكر الا وتذكر معي ويسن ان يسأل
 الله الجنة ورضوانه وان يستعين به من النار وسن ان
 يدعو بما شا من دين ودنيا وسن ان يقول اللهم اجعلني من
 الذين استجابوا لك ورسولك وامنوا بك ووثقوا بوعداك
 ووفوا بعهديك واتبعوا امرك اللهم اجعلني من وفدك
 الذي رخصيت وارخصيت اللهم يسر لي اذا ما نويت وتقبل
 مني يا كريم ثم **قوله** مكة ويقال لها بكة بالياء لفتان ولها
 نحو ثلاثين اسما وكذا قال النووي لانها بلد التراسما من مكة
 والمدينة لكونها افضل الارض ومكة افضل الارض للاحاديد
 الصحيحة التي تقبل التراجع كما قاله ابن عبد البر وغيره وافضل

بلغ

بقاعها

بقاعها الكعبة في المسجد الحرام ثم بيت خديجة ثم التربة
 التي ضمت اعضاءه صلى الله عليه وسلم افضل من جميع ما حرم
 من العرش وتستحب الجاورة بمكة كما قاله النووي في الايضاح الا ان
 يغلب على ظنه وقوع محذور منه بها من روعبار بن جحمة بمكة بالميم
 والبا للبلد وقيل بالميم الحرم وبالبا للمسجد وقيل بالميم للبلد وبالبا
 للبيت او المطاف وهي ببقية الحرم افضل الارض عندنا وعند
 جمهور العلماء للاخبار الصحيحة المصرحة بنحو ما عارضه
 بعضه ضعيف وبعضه موضوع ومنه خبرنا بها اي التي بينه احب
 البلاد الي الله تعالى فهو موضوع اتفاقا وانما مع ذلك من غير نزاع فيه
 في مكة التربة التي ضمت اعضاء الكريمة صلى الله عليه وسلم فهي
 افضل اجما عا حتى من العرش والتفصيل قد يقع بين الذوات وان
 لم يلاحظ عمل بها كما لم يصح افضل من غيره فاندفع ما لم يعضم
 هنا وليس الجاورة بها الا لمن لم يثق من نفسه بالقيام بتعظيمها
 وحرماتها واجتناب ما ينبغي اجتنابه او قوله بيت خديجة
 قال ابن حجر هو المشهور الا ان بين اهل مكة خلافا عن سلف ان
 ذلك الحجر البارز فيه هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم اني
 لاعرف حجر اكان يسلم علي بمكة احرى وفيه **قوله** قبل الوقوف قبل
 نصف الليلة الفجر لدخول وقت طواف الركن **قوله** من ارضاها
 طاهرة ولو نقلت الي غير عرفه وبذلك صرح ابن شرف **قوله** وعشر
 ليال الى اي بايامها وهي تسعة فقد قال الشافعي في مختصر المزني
 اشهر الحج بشوال وذو القعدة وتسعة ليال من ذي الحجة وهو يوم عرفة
 فان لم يدر كنه من الفجر من يوم الفجر فانه الحج واطلاق الاشهر **قوله**
 الى اشهر معلومات على شهرين وبعض شهر تغليب او من اطلاق
 الجمع على ما فوق الواحد **قوله** فلو احرم به في غير وقته انفق عمره
 اي سوا كان عالما او جاهلا لشدة تعلق الاحرام ونزومه فان لم

يقبل الوقت ما احرم به انصرف لما يقبله وهو العرة ومفهومه
 انه اذا احرم به في وقته انعقد حجا وان ضاق زمن الوقوف عن
 ادراكه كان احرم في ليلة النحر ولم يبق من زمن الوقوف ما يصح معه
 ادراكه وبه صرح الروياني وهذا بخلاف نظيره في الجمعة لبقاء الحجة
 حجا بقوات الوقوف بخلاف الجمعة اذ هو مرده ان هذا وقته مع إمكانه
 في بقية الوقت حتى لو احرم من مصر يوم عرفة لم ينعقد الحجة بل لا
 شك والاربع اذ تراه عمدة شمس **قول** في الحليفة تصغير الحلق
 نبات معروف وهو المعروف الان باباثر على ثلاثة اميال من المدينة
 وقيل ستة اميال وهو محمول على اقصى عمران المدينة وهذا
 يقف من تبوك وخيبر وقيل على ميل وهو محمول ايضا على ان من
 جهة عنده الذي كان من جهة الحليفة وبهذا الحل اتفقت
 الاقوال الثلاثة **قول** على نحو عشر مراحل اي فهو ابعد
 الموافيت من مكة انتهى **قول** والمتوجه من الشام الى هذا في غير
 نسخة المؤلف وفي خط المصنف ملحقا بين السطور لفظ مبيقات بين
 الواو ولفظ متوجه هكذا ومبيقات المتوجه من الشام الى مكة
قول من الشام هو بالهمزة والقصر ويجوز ترك الهمزة والمد مع
 فتح الشين ضعيف سمي باسم من سكنه وهو سام بن نوح اعجمي
 العرب لتشايعهم باسم الذي هو الموت **قول** مصر سميت
 باسم من سكنها اولاد وهو مصر ابن بصر بن سام بن نوح تذكر
 باعتبار المكان وتونث باعتبار البقعة قال تعالى اهبطوا مصر
 وقال ادخلوا مصر اه **قول** الحجة الى وقد حذرت الان سميت
 بذلك لان السيل اعجمي ما وقوله على ثلاث مراحل من مكة لعلمه
 بسير البغال النفيسة والافني على ستة مراحل من مكة ومثله شمس
 م **قول** يلمس ويقال الملم وهو اصله قلبت الهمزة يا وبر مرم
 شمس **قول** قرن يسكون الداء ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب

٢١٣
 وقول الجوهري يحرك الراوان اويسا القرن منسوب اليه غلط اذ
 هو منسوب الى قرن قبيلة من مراد كما في مسلم ونجدني الاصل المكان
 المرتفع ويسمي المنخفض عول وحيث اطلق نجد المارد نجد الجازاه
 شمس **قول** من المشرقى العلق وغيره كذا في خط المؤلف وفي نسخة المشرق
 والعراق بالواو **قول** وهي قرية الى وقد حذرت وفوقها واد يقال لها
 العقيق الاولى لهم الاحرام منه للاحتياط اه شمس م **قول** هن
 هن ومن اتى عليهن من غير اهل من اي هذه المواقيت لهذه النواحي
 اي لاهلها علي حذف المضاف وفي رواية هن هن وهو اظهر في المراء
 وانما قدم الاولى لانها رواية الشيخين واصح الحديث م وبهما **قول**
 ورمي الجاراي ولو بحضارة رمي بها هو او غيره لكنه مكره لما قيل ان
 المقبول يرتفع وغير المقبول يبقى باصل المرمي وبشكل على الاجزاء
 هنا جارمي به عدم صحة الطهارة ثانيا بما استعمله في فرض واجاب
 القاضي وغيره عن هذا الاشكال بان استعمال الماء في نحو الوضوء اطلاقا
 له كالمسح فلا يبطئه به مرتين كما ان العبد لا يعتق مرتين والحجر
 كالثوب في الصلاة والعبادة يتادي به مراه **قول** فان نفر الخ قال
 في المختار نفرت الذبابة تنفر بضم الفاء وكسر هاء تفرار ونفورا ويقال
 للنفر من ضرب ينفر نفر **قول** في اليوم الثاني متعلق بنفرت
 وانما هو بالنفرت التي لحل الاثقال مع شد الرحال والمعنى فان نفرا ي
 تميا في اليوم الثاني بعد رميه ولو لم يفصل من متى الا بعد الغروب
 او نفرا في اليوم الثاني بعد رميه ثم عاد لمنى لشغل ولوعزيت وهو
 بها لا يضرب وبهذا ظهر ما في عبارة المؤلف من الحفا فليتأمل وقوله
 انتهى لحل الاثقال الخ قال زي حشه ما نصه فلا يصح في الروضة
 جواز النفر ومشي عليه جمع متاخر ون ونقله في المجموع عن الرافعي
 وهو موهوم كما قاله الاذري فان الاصح في العزب منع النفر ولم يذكر
 المسيلة في الصغير اه وهذا هو المعتمد وعبارة سمى كما في حاشية شيخ

ما نضه انه لو نفر قبل الغروب وعاد ولو قبل الغروب لشغل اي
 اوله بقصد نسي كما هو ظاهر فلو منع بالبيت لم يلزم رمي نعو
 يؤخذ من كلام الزركشي الا في تقييد ذلك بمن له بعزم حال نفيه على
 المودسهم في نسي الكتاب **قول** وكونه بيد فلا يكفي رجل ولا يغم
 ولا رمي بمقتلاع اهرش م **قول** وكونه بجراي ولو من باقوت
 وجرح حديد وبلور وعقيق وذهب وفضة وان حرم الرمي
 بالياقوت ونحوه اذا كان الرمي يكسرها وينهب معظمه ما يتها
 لا سيما النفيس لما فيه من اضعاف المال والسرف الظاهر انه لو
 غصبه او سرقه ورمي به كفي وخرج الحجر غيره كاعث ولو لو وبتو
 ونورة وذرنيخ ومدور وجص واجر وحزف وملح وجواهر
 منطبعة من ذهب وفضة ونحاس ورمصاص وصد يد اي فلا
 يجزي ويجزي حجر نورة لم يطبخ فان طبخ فهو نورة لا حجر فلا يجزي
 ش م **قول** وقصد الرمي قضية كلامهم انه لو رمي الى العلم
 المنصوب في الجرة او الحائط التي بجرة العقبة كما يفعله كثير من
 الناس فاصابه ثم وقع في المرمى لا يجزي قال الحب الطبري وهو
 الاظهر عندي ويحتمل انه يجزي لانه حصل فيه بفعله مع قصد
 الرمي الواجب عليه والثاني من احتماليه اقرب كما قاله الزركشي وهو
 المعتمد وان نظرت فيه بعضهم مدعيان انه يلزم على تعليل الاجزا
 فيه انه لو رمي الى غير المرمى فوقع فيه يجزي وقد صرحوا بخلافه
 فالوجه عدم الاجزا اهرش م **قول** ويسن ان ياخذ منها حصي
 الرمي وهو سبعون عبارة غيره كالرملي وبن حجر حصي الرمي يوم
 النحر وهو سبع حصيات للغير الصبي انه صلى الله عليه وسلم
 قال للفضل بن عباس غداة يوم النحر التقط لي حصيا قال فالتقطت
 له حصيات مثل حصي الحزاق ويزيد قليلا قليلا يسقط منه شيء
 والسنة اخذه ليلا لفر غلام فيه كما قاله الجوهري وان قال البغوي

نهارا

نهارا بعد صلاة الصبح ويجوز اخذ حصي رمي النحر وغيره من
 سائر البقاع **نعم** يكره من الحبل والمسجد ان لم يكن وقفا عليه
 اجزا منه والاحرم كما في المجموع ويكره اخذ الحصى من المرمى لما
 روي ان المقبول يرفع والمردود يترك ولولا ذلك لسد ما بين
 الجبلين واذا قلنا لا تؤخذ الحصى لبقية الجمرات من من دلفسة
 ما ان تؤخذ منه قال بن حجر تؤخذ من بطن محسروا رتضاه الا في رمي
 وقال المسبكي لا تؤخذ الا من منى نص عليه في الاملا اهرش م **قول** ايضا
 حصول السنة بالاخذ من كل منهما ش م **قول** ايضا
 ويسن الى اغاسس الاخذ منها لان بها جيلاني اجماره رخاوة وان
 السنة ان لا يعرج عند دخول منى على غير الرمي فامر بذلك ليلان
 يشتغل عنه ش م **قول** فان تركه الخ اي وفي تركه ليلة مدلا وليلتا
 مدان وهذا كله في غير المعن ورين كاهل السقاية والرعا اما هم
 فلا شيء عليهم **قول** بفراق مكة بان وصلت الى محل تقصير فيه
 الصلاة فلو ظهرت قبل ذلك وعادت وطافت سقط عنها الدم
 ومثل ذلك في اليعاب **قول** قبل مسافة قصر اي من مكة اي
 او قبل بلوغ وطنه من مكان قصد الإقامة فيه نحو اربعة ايام اذا
 كان نحو الوطن دون مسافة القصر يشب على التحريم **قول** يسن
 دخول البيت اي بشرط ان لا يؤذي ولا يؤذي اما ان الزم على
 الدخول الا ان كان يجرم عليه كما قاله في الايضاع وبه يعلم ما يقع
 الان من دخوله يوم النحر عند كسوة البيت من الايدى المتشددين
 فانه اقيم الجمرات **قول** مستدبر القبلة اي فيكون وقوفه عند
 الشباك الكاين في الحل الثاني من الغرض فانه يكون حينئذ مستقبل
 الراس الشريف المكرم الذي عند عم الكوكب المنير وهو بهذه
 الحالة مستدبر القبلة كما هو مشاهد بالحس وقد عاينت ذلك
 من الله على العود الى ما هنالك علي احسن حال وانتم منوال انه علي

ذلك وغيره قد ير فعال ومعطى النوال قبل السؤال **قول** التمتع وهو عكسه بان يحرم في الشهر الحرام بالعمرة او لا ثم يفرغ من اعمالها ثم يحج من عامه فلو وقعت العمرة قبل الشهر الحرام وانما ولو في الشهر الحرام لم يلزمه دم لعدم جمعه بينه وبينها في وقت الحج فان شبهه المفرد اهرس من رواد بالجمع الموجب للدم الاحرام بالتسكين في الشهر الحرام فلو احرم بالعمرة في رمضان وانما افعالها من شوال فلا دم لعدم اجتماع الاحرامين في الشهر الحرام هذا تقرير كلامه من ركنين **قول** وافضلها الافراد ان اعتمر عامه فان اخرها عنه كان الافراد مكرها والمواد بالعام ما بقي من ذي الحجة الذي اوقع حجه فيها وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل الشهر الحرام فخرج من عامه فيسمى افرادا ايضا والمراد انه افضل من التمتع الواجب للدم والاضطرار التمتع يشمل ذلك كما صرح به الشيخين **قول** من الحرم ليس قيد **فصل** في محرمات الاحرام وحكم الفوات **قول** يحج او عمرة او بها اي او مطلقا **قول** واللبيد والضابط لما يحرم ان يكون فيه احاطة للبدن او في بعض الاعضاء لجعل خيته في خريطة اه ح ح زي قال **قول** او سراويل ولا يكلف فتق السراويل وخياطة ازار منه واشتكل بوجوب قطع الخفين ح ح زي قاله م ر في ش **قول** رجلا انظر ما سمع **قول** فليلبس الخفين وليقطعهما هو على التقديم والتأخر اي يقطعهما ثم يلبس وحكم المداس وهو المزموزة حكم الخف المقطوع اه اي يشترط فيها عدم التعليل وذلك لان فيها بعض احاطة اه ح ح زي **قول** عن بغيره تغطية بعض الراس اي وشعر في حده بخلاف خارج عنه على المعتمد اه ح ح زي **قول** عن بغيره الذي في خط المؤلف والذي في غيره جاف **قول** اما الامة هذا هو المعتمد وجزم به في الاسعاد وقال الجوزي خلافا لقول النووي في الجوع ما ذكر في احرام المرأة لم يفق قوا في بين الحة

بلغ

والامة اه ح ح زي **قول** يحرم على الخنثى قال صاحب البيان قياسه ليس الخنثى **قول** اي تستريح الذي في خط المؤلف من المشعر **قول** بالدهن اي لئلا يضر راسه او يلهيه وانما اقتصر الاكثر عليها لان الدهن في الغالب انما يقصد له ما والا فباق شعري الوجه كذلك كما ياتي عن الحب الطبري اه ومثله في ش م ر **قول** ولو واحدة اي فتكمل الغديبة بالمشعرة الواحدة وبعضها محصول الترفه بذلك بظهور البريق فيه اه شب علي الحنث **قول** من تربية الشعر الذي في خط المؤلف من تربيته الخ اي والاولي اولى اذ الفرض انه لا شعر هناك الا ان تربيته بعد ظهوره اذ التهمية تغني عن التربية **قول** ولحق الحب الطبري الخ قاله م ر في ش ما قاله الحب الطبري ظاهر اه **قول** اما الحاجب الخ الذي في خط المؤلف واما بالواو **قول** والاحراق وكذا ازالته نحو النورة وان ازال المحرم من حلال فلا شيء عليه او من محرم باذنه حرم عليها والغديبة على المفعول به وان كان نائما او مكرها فالاصح انها على الغافل ح ح زي باختصار **قول** بر يلحق به الهجري وهو مالا يعينش الا في الهجر ولو كان الهجر في الحرم وكالحجر الغدير والبيتر والعين فان عاش في البر ايضا فبري كطيره الذي يفوض فيه وخرج الانسي ايضا وان توحش كعم اذ لا يسمى صيدا شي م ر والنعم هي الابل والبقر والغنم **قول** قتل الصيد مثله التعرض لشي من اجزائه من لبن وبيض وشعر ويضمه ما بالقيمة فان قيل اذا تلقى ورق شجر الحرم لاجرا فيه قلت يفرق بان ازالة ورق الشجر لا يضر وجز الشجر يضر الحيوان في الحرم والبر ولو حصل مع تعرضه لخنو اللبن نقص في الصيد ضمنه ايضا اه مثله ش م ر **قول** ودجاجة اشارة به الى ان الوحش لا فرق فيه بين الطير وغيره قاله م ر فحش كالجراد

قوله الا القنار منه يعلم ان لها ان تسدك ثوبا على يديها وغير ذلك من انواع الشتر بغير القنار له ح ح زي

وغيره اذ ارميتهم وحلقتهم وان كان ضعيفا لا يعاب **قوله**
 واذا فعل الثالث الخ والى باعمال الحج وتوابعه ونسك في اصل النيّة
 هل كان اتى بها اولى فالقياس عدم اجزائه وهو نظير الصلاة
 وغيرها وامامنا نقل عن بعض الناس من الاجزاء ارقابينه وبيبي
 الصلاة لان قضاءه يشق فالظاهر انه غير صحيح **قوله** حل به باقى
 المحرمات بالاجماع لكن يسن له ترك الرطى حتى يفرغ من المبيت
 معنى الرمي بها ولا يرد عليه ايام من ايام اكل وشرب وبعمال لان ذلك
 محمول على الجواز اهرش **قوله** هلان ضبطه المؤلف بالقلم بضم
 الميم وكسر الحاء وتشديد اللام قلت وهو ظاهر اذ هو من الاحلال
 اى احل المسارع له بالاول كذا وبالثاني كذا لكانت **قوله** وابنداره
 لا يجوز فعلها نه يحرم عليه استدامة احرامه الى قابل فان استدما
 وجب له الحرج وانما جاز لمن وقف تاخير الطواف والسعى لبقا وقيما
 مع تبعيتهما للركن الاعظم الذي حصله وهو الوقوف حشره زي
قوله اى بعلمها اى ولو من غير نيتهما لكن بعد نيّة التحلل على الاوجه
 اهرش زي **قوله** وعليه القضاء فور فان افسده لم يقضه
 بل الاول اذا انقضى واحدا من حجر قاله م ر في ش فلو احرم بالقضا
 عشر مرات وافسد الجميع لزمه قضا واحد عن الاول وكفاية لكل واحد
 من العشر **قوله** التحنية الذي في خط المؤلف الثمانية
فصل في الدماء الواجبة وما يقوم مقامها **قوله**
 دم التمتع وانظر لو تعددت العرة هل يتعدد الدم اى الرمي بالتعدد
 وافق به بعض مشايخ الناصري بعدم التعدد وهو الراجح اهرش
 في ش على التنبيه **قوله** وانما يجب الذي في خط المؤلف وانما
 وجب **قوله** وان لا يعود الى هذا مكر مع ما تقدم له من قوله وانما
 يجب بترك الاحرام بال **قوله** ايضا وان لا يعود الى قوله وقد بقي
 بينه وبين مكة هذه الجملة تحذفها متعين لما يلزم عليها فتأمل **قوله**

سماء التفتية
 على التنبيه

فصيام عشرة ايام الخ قال في الايعاب ويلحق بهذا الدم المندوب
 لترك طواف القدوم او ركعتي الطواف او الجمع بين الليل والنهار من عرفة
 كل من هذه بين فيه دم كدم التمتع في الحج افا يمكن في ترك الاحرام من الميقات
 ونحوه بخلاف المبيت والرمي وطواف الوداع ونحوهم قال البارزي
 يجب صوم ويبنى ان يلحق بها كل ما قيل بوجوبه وتركه فيسن
 فيها فلهذا ان يخرج فيه دم كدم التمتع ضرر وجا من الخلاف **قوله**
 في الحج لا يخفى ان صوم الثلاثة بعد ايام التشريق في الرمي والمبيت
 لانه وقت الامكان بعد الوجوب وقال البلقيني في فتاويه ان صوم
 في طواف الوداع يكون بعد وصوله الى حيث يتقرر عليه الدم قال
 فان صامها كان ذلك وصفت بالاداء والا نبالقضا قال وكان لك كل
 ما لا يمكن وقوع الثلاثة فيه في الحج فتوصف بالاداء حيث فعلت في
 الوقت المقدر من نظيره في الحج وبالقضا حيث فعلت خارجة
 فلو اخره في هذه المسائل الثلاث الى وطنه فالذي اتفق به البلقيني
 انه ان كان مكيا لزمه التشريق باقل ممكن وهو يوم اذا لا سير
 فتعتبر مدته اوافاقيا فيقدر مدته اى السير فقط **قوله**
 ويسمي يوم التروية فيه مساجدة والا ولى يقال يسمى يوم التروية
 لترويته فيه انا وامامنا علل به المؤلف فخص بتمسكته بالثلاثة ويسمى
 ذلك ش الروض **قوله** فان اراد الاقامة والاستيطان المقرر في
 الجمعة اهرش **قوله** نعم الخ هذا تقوير مع قوله سابقا واما اذا
 احرم الخ **قوله** لزمه قضاوها اى فور ان قامت لا بعد زولوى السفر
 ان لم ينصر به احد مما ذكره الشافعي اذ السفر لا يكون عند
 هنا بخلاف رمضان اهرش **قوله** وتكمل الفدية الخ هذا اذا
 ازال من نفسه فان ازال المحرم من غيره للحلال فلا شيء عليه والمحرم
 بادره انا والفدية على المفعول به فان كان المحرم نائما او مكرها فلا يصح
 ان الفدية على الفاعل مع ائمه اهرش زي **قوله** في ازالة ثلاث

في الحج المأكلون في ترك الاحرام
 من الميقات ونحوه خلاف
 المبيت والرمي وطواف
 الوداع ونحوهم قال
 البارزي ويجب يوم الثلاثة

او بعض كل من الثلاث بان قطع من شعرة بعضا ومن اخري بعضا ومن
 اخري كل ذلك اه حش **قوله** بان اتحد الزمان والمكان واما اذا
 اختلف محل الازالة وزمنها عرفا فيجب في كل شعرة او بعضهما من الظفر
 كذا لك اه حش **قوله** وجوبها عليهم اي الصبي والمغني عليه والحزن
 اي وقد علمت من اول العبارة ان لا وجوب **قوله** والحق الحب الطبري
 الخ هو المعتمد عندم ركا تقدم التنبية **قوله** علي التخيير والتقدير
 اما التخيير فلتخيره بين الخصال الثلاثة الشاه وصوم الثلاثة والتصدق
 بثلاثة اصبع واما التقدير فان الشاه قدر فيه الصوم فلا يزداد
 ولا ينقص اه **قوله** اصبع جمع صاع اصله اصبع ابدل من واو هرة
 مفصولة قدمت علي الصاد ونقلت ضمها اي الهرة اليها اي بعد
 هرة مفتوحة تغلب الفا الصاد وقلت هي اي الهرة الفا القاعدة
 ان الهرة الساكنة بعد هرة مفتوحة تغلب الفاص جنس حركة
 ما قبلها **قوله** وهو المنع من جميع الطرق فلوظن ان لا طريق اخري
 فتأمل **قوله** ان ثم طريق اخري يتاقي سلوكه فينبغي تبين عدم
 صحة العقل من راهق من علي **قوله** او العبرة فيه اشارة للرد علي
 الامام مالك رضي الله تعالى عنه حيث قال بعدم التحلل في العمرة
 لسعة وقتها اه **قوله** فان احضر ثم نزلت بالحد بيبة حين
 احصر وابها وهم حرم فخر صلي الله عليه وسلم وحلق فامرهم
 بذلك اه بن حجر ملخصا قال ستم فيما كتب عليه قوله حين احصر
 بالحد بيبة فان قلت يشك من قصة الحد بيبة ان السيد
 عثمان رضي الله تعالى عنه من جللة اهل المدينة وقد مكثه
 قرينش من البيت حين بعثه اليهم رسول الله صلي الله عليه
 وسلم فامتنع من الطواف لكرهته ذلك مع منعه من رسول الله
 صلي الله عليه وسلم فكيف جاز لعثمان التحلل مع اكانه من ايتانه
 بعمرته وقد طلع عليه صلي الله عليه وسلم واقرة قلت يحتمل

انه اغتارك ذلك لان العمل لا يجب فوراً مع تجويزه انه يتمكن منه
 بعد رجوعه اليه صلي الله عليه وسلم معه عليه الصلاة والسلام
 بان يزول المنع العام او وحده باذن النبي صلي الله عليه وسلم
 لتمكينه منه فانفق بعد ذلك المنع العام لعثمان وغيره كما يحتمل
 انه تركه ابتداء اجتهاد امته ان الامتناع عليه مع كون النبي صلي
 الله عليه وسلم ممنوعاً منه ثم منع هو ايضا بعد رجوعه
 اليه عليه الصلاة والسلام انتهى من ملخصا **قوله** بالمرض
 المعتمد في المرض انه لا بد ان يشق معه بقاءه محرماً وان لم يشق
 حش **قوله** حيث احصر وكذلك ينبغي هناك ما لزمه
 من دما المحظورات قبل الاحصار وما معه من هدي التطوع
 وله نجه عن احصاره اسم علي الكتاب **قوله** ان يتحلل
 ويجوز شرط قلب الح وانقلابه عمرة بنحو المرض ولا يلزمه الخروج
 الي ادى الحل وتجزيه عن عمر الاسلام اه حش **قوله** ولا
 يجوز الذبح اي ويفرق اللحم علي مساكين ذلك الموضع اه **قوله**
 ولا يلزمه بعث الهدي الي الحرم وان كان الاولي بعثه اذا تمكن منه
 كما هو الاصح في الروضة وخالف الملقيني فاوجب الذبح بالحرم اذا
 تمكن منه ومكاه عن نص الشافعي وعبارته من رفيش ذبح شاة
 حيث احصر من حل او حرم وكذلك ينبغي فيه ما لزمه من دما
 المحظورات قبل الاحصار وما معه من هدي التطوع وقضية
 جوارزه في موضعه من الحل ولو تمكن من بعثه الي الحرم وهو
 الاصح في الروضة وليس في نص الشافعي ما يخالفه وان زعمه بعض
 المتأخرين واتفقوا علي جواز ايصاله الي الحرم لكنه لا يتحلل حتي
 يعلم بنحره اه غير الذي احصر فيه اي لانه صار بالنسبة له كالحرم وهذا
 بخلاف مالو احصر في موضع من الحرم فله نقله الي موضع اخر منه علي
 المعتمد قال الاذري المنقول ان جميع الحرم كالبقعة الواحدة **قوله**

للحلل او الحرم اعتمد زي في الحاشية ان الزوج اذا كان محرما
ليس له تحليل زوجته لانه لا يجوز له الاستمتاع بها مع احرامه
فمن ان زادت مدة الاحرامها على احرامه فله تحليلها
للعلة المذكورة **قوله** الابوة اي احد الاب والاموة اي احد
الامهات فالاب ولجد وان علام مع انتفا الاقرب او وجوده والام
والجد وان علت كذلك وسواكل من الاب ولجد والام والجد فمرا
ام رقيقا مسلما او كافرا فلا ذرعي حشته زي **قوله** فكل
منهما منه وتحليله ويلزم منه القتل بامرهما ومحل في الاقارب ولم
يكن مصاحبا لهما في السفر **قوله** بانرض اي النسك **قوله**
الصبيد الخ هو المتوحش بطبعه الذي لا يمكن اخذه الا جبلة وقوله
وخشي اي من طير ودابة من ذلك الدجاج للمشي ومنه الاوز
حشته زي **قوله** البري وما يعيش في البر وفي البحر كالبري اي
فيحل بالتذكية اذا كان نظيره في البر مما يוכל ذكر كان او انثى الخ
اي فالتا للوحدة ولكن في الذكر ذكر والانثى انثى كما سياتي له انتهى
قوله وفيما لا نقل فيه كافي نسخ والذي في خط المؤلف ومالا نقل
فيه بدون في **قوله** ان اخذ جنس العيب اي كالعور وان اختلف
محل كان كان احدهما عور عينا والآخر شمالا فلا يضر فان اختلف
العيب كالعور والجرب فلا يكف سم زي **قوله** فهو مشي لان مع
الحائكة بالمثل زيادة علم **قوله** او ما هو عنده استثنى عطف
ما عنده على قوله بقدرها ويمكن ان يجاب بانه متعلق بخذو
معطوف على اشترى والتقدير اشترى او اخذ ما هو عنده
فليتنا مل الحاشية ويدل لما ذكرته ما ياتي له يتعلق بيد ثمة الوطى
حيث ذكر لفظ اخذ **قوله** اصح ما توقيق هو المعتد وعليه
فيلزم منه شاة بصفة الاضحية على المعتد رملي سم وفي شر
الكتاب خلا فامن قال يجب في الصغى صغيرة وفي الكبير كبيرة

لكن

لكن الذي في حش زي مانصه شاة ضان او مغر وائ لم
تجز في الاضحية كما اعتوجها ابن حجر في شرح الارشاد **قوله**
وهو الف البيوت ضبطه المصنف بخطه بالقام الف بضم الهمزة
قوله فيجب فيه الذي في خط المؤلف فيجب به **قوله** وتطلق
البدنة لغة على البقرة ايضا الا انها ليست مرادة هنا حش
زي وذلك لقوله بعد فان لم يجد لها فبقرة **قوله** المروءة وهي
افضل من الصفا وذلك لانها مقصد والصفا وسيلة والمقاصد
اشرف من الوسائل **قوله** عند التخيير حيث خيرا والعجز رتب
قوله ولا حلل كذا في نسخ والذي في خط المؤلف ولا حلل بلام
وقوله قتل كذا في نسخ ايضا وفي خط المؤلف اسقاطها **قوله**
ان ابراهيم حرم مكة اي اظهر حرمتها وقوله ان حرمت المدينة
اي ابتداء نحو عملها **قوله** ما بين لا يتيها اي يحلها
غير وثور طولا وعرضا واعترض بان ذكر ثور هنا غلط اذ هو
بمكة والرواية الصحيحة احد بدل ثور ودفع بان هناك جبلا
صغيرا يقال له ثور وهو غير الذي بمكة وعدود الحرم الذي
يحرم التعرض لصيده وبنائه للاتي من طريق المدينة ثلاثة
اميال ومن طريق الفلح والطايف سبعة بتقدريم السبي
على الوحدة ومن المعرانة تسع بتقدريم التا المشاه ومن حده
عشر **قوله** سم مع زيادة بالمعنى حش زي **قوله** غير المستثنت
الاولى حذف غير لانه عم فيما تقدم بقوله المستثنت وغيره فلا
وجه لما ذكره هنا **قوله** وفيما تاربت سبع الكبيرة شاة اي
مجزية في الاضحية وسكت في الروضة كاصلاها عن سن البقرة
وفي بعض نسخ المذهب ان تكون لها سنة انتهى سم والمعتد
اعمالا بد ان تكون مجزية في الاضحية وكذا ساير دمال الاجزا
الصبيد حش زي كالحنظل وهو المسمى بالعلقم قال الشاعر

قوله

وان لسانى شهد يشتمى به وهو على من حبه الله علقم اي
 حنظل مرأه شر التوضيح **قول** قال الاذري ضعيف والاوجه
 انما هنا حكمه ما تقدم وهو انه ان اخلف في سنة فلا ضمان ولا
 فلا امر ملي وقال بعضهم يحل ما هنا على ما اذا لم تنقص الشجرة
 بقطعه وما هناك على ما اذا نقصت بقطعه **قول** وج بفتح الواو
 وتشديد الجيم واذا بالطايف فهو كرم المدينة فيما ذكر فيه **قول**
 والاصح بفتح الواو عدم وجوب ولد الفدية الخ اي لانه غير مفسد
 والحالة هذه **قول** لا تجزي البدنة عن شاة اي فيما فيه نقل الكلمة
قول عن شاة كذا في نسخ والذي في خط المولف عن شاة بها **قول**
 القسم الاول هو ترتيب وتقدير **قول** وطواف الوداع فدية ثمانية
 دما في القسم الاول **قول** والقسم الثاني هو ترتيب وتقدير
 قول وعلم الاخصار فذان دمان في القسم الثاني **قول** الثالث
 وفيه تسعة دما كما عدها المولف وهو تحيير وتقدير **قول** والقسم
 الرابع تحيير وتقدير **قول** الرابع وفيه دم واحد فتم باضمار
 الجميع ومنها الى بعض عشر ون كما قاله المولف كغيره وزاد وادما
 آخر وهو مالونذر الخ ما شيا فركب لزمه دم وان كان ركوبه لمذمه
 او غيره وان كان الركوب افضل على الاظهر فالدم وضمة خلافا للرافعي
 لانه مقصود وانما كان الركوب افضل للاتباع ولان فيه تحمل زيادة
 مؤنه في سبيل الله قال الزركشي وهي شاة وقيل بدنة وحكي الماوردي
 ثالثا انها فدية التمتع فان قدر والاصنام قلست ويصح ان يكون
 مبيئا للاول اذ سم على الغاية باخصاصه فزاد وادمين اخرين احدهما
 لو فارقا عرفة قبل الغروب الثاني تاخير ركعتي الطواف وان افعلها
 بعد ذلك بنا على وجوب الجمع بين الليل والنهار وجوب ركعتي
 الطواف والراجح الاستحباب في الصورتين فيكون الدم مستحبيا
 لا واجبا وهو كرم التمتع **قول** مائة بدنة اي في بيده

صلي

صلي الله عليه وسلم ثلاثا وستين وذبح الباقي الامام علي ابن
 الى طالب رضي الله تعالى عنه قالوا وحكمة اقتصاه صلى الله عليه
 وسلم على ما نرى لانه مقدار على عمر صلى الله عليه وسلم
 وكان جعل لكل عام فداه حذو قل كذا **قول**
 البيع والحاصل ان البيع ينصرف في خمسة اطراف الطرف الاول في صفته
 وفساده الطرف الثاني في جوارزه ونزومه الطرف الثالث في حكمه
 قبل القبض وبعده الطرف الرابع في الفاظ مطلقة تنثر بالقوانين
 الطرف الخامس في القالف ومعاملة العبيد حش زى في اول
 الخيار **قول** مقابلة شئ بشئ اي على وجه المعاملة ليخرج ابتداء
 السلام ورده **قول** واحل الله البيع وحرم الربا واظهر قولي
 امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه ان هذه الاية عامة تتناول
 كل بيع الا ما خرج بدليل فانه صلى الله عليه وسلم نهى عن
 بيع دله يمين الجاهل والقول الثاني انها محمولة والسنة مبينة
 له اوشى من **قول** لم تشاهد اي كل من الغايبة والحاضرة
 فخذ من الاول دلالة الثاني **قول** للعاقدين الذي في خط المولف
 للعاقدين بالافراد **قول** اذ تعاطى العقود الفاسدة حرام **قول**
 وللمبيع شرط خمسة ويزيد الربوي بما ياتي فيه اوشى من **قول**
 كل طاهر ولو بالاجتهاد في مشبهه ميم فانه يصح بيع ما لا اء اجتهاده
 الي طهارته اوشى من رفقوا شترى مجتمدا فيه فلا يعمل على قول
 الاجتهاد الاول كما قاله سم ومثله لما وقع فيه مبينة لادم لها
 سائل ولورثته وينبغي تبوت الخيار عند الجهل اوشى من **قول**
قول طهره اي الذي في خط المولف قطع ميرة قوله في الغارة قاله
 في الميوان بالهوى تركها في غيره كفارة المسك **قول** كاثور التبخس
 اي ان المتمع النجاسة رويته بان سدت فرجه **قول** ولا يجوز
 المجور بما يعجز به المجنون يحامد كزبل اذ هو في معنى الجنس

البيع
 ثلث

العيني الادار بنيت به وارض سمدت به ورقيق عليه وشتم
 وان وجبت ان لته خلا فالبحر المتأخرين لوقوع النفس تابع امر
 ش من **قول** بجيش صغير اي مات امه او استغنى عن اللبن لا
 ان لا يلزم عليه تقرييق محرم امر ش من ر و ح ش زي **قول** في بيع
 غير ضمني اما ان في بيع وصورته ان يقول اعتق عبدك عني
 على كذا فية بل اعتقت فانه بيع اذ المعنى بعثك واعنته ومثل
 البيع الفضي ما يقصد منه العتق كبيع من اقرب جريته او يشهد بها
 وردت بشهادته او كان بضام المشتري ش من ر و ح ش زي **قول** العيني
 عن تسليم الذي في خط المولف وتسليم **قول** في بيع الغر وهو
 ما ترد بين امرين اعلبهما اخوفهما او ما انطوت عنا ما يئنه كالمك
 في البحر والطير في الهوى **قول** او يوزن ذي الحدة الذي في
 خط المولف بزنة ذي الحصة **قول** كالسرجي مثله ما اصله
 طاهر وتزهر تطهر كاللبن والخل اذا نجس والصبي وحاصل
 مسئله الصبي ان يقال اذا صبغ نجس العين كالدم فلا يلدن
 تصفوا الغسالة ولا يحكم بطهارته مادام يحصل منه شيء واما الذي
 يصبغ بمجنس كيلة وقع فيها نجاسة كفي في تطهيره غسله ولو
 مرة هذا يحصل ما قاله سم واعتمدهم والكلام في الصبي فهو اما
 بالان والار من زوالها **قول** كالخسرات جمع شرة بفتح فاءه وعينه
 كالجمع قال في المختار انتهى **قول** ايضا كالحشرات يستثنى تحويره
 وضرب ما يוכל خل ودود قز وعلق لمنفعة امتصاص الدم امر
 ش من ر فان قيل ان نفع هذه المنكرات في الخواص فوجه
 استثنائها ما دون غيرها **قول** اجاب عنه شيخنا ع في بان هذه
 لما اشتهرت وعلمها غالب الناس استثنيت واما ما في الاقتصار
 بجذارة الاطباء **قول** كالا الذي قياد اعلى الفواسق قال سم
 لو علم بعض الفواسق الحدة والغراب الاصل لكانت بيته عند

وصف النفس ويعم بيعة ولا يندب قتله او يسترحكها ظاهر
 كلامهم انما لا تملك بوجه ولا تقتني غم رايت في ش العباب حرمة
 اقتناء الاواسق وهو متجه اه كنه يمكن حمله **قول** والحدة هي
 الطائر المعروف وجمعها حدة مثل خبيرة وخبر وعنبه وعنب
 او صناع الجوهر **قول** للانس بلونه اي والعندليب للانس
 بصوته وان زيد في الثمن لاجل ذلك وقد للمراسلة دهر لدفع نحو
 فانه لو قيد في الحرة بالاهلية ويصح بيع رقيق زن لان يتقرب
 بعته بخلاف الحرة الزمن فلا امر ش من ر و ح ش زي بالهرة الاهلية
 الوحشية فان كان بها نفع كحرة الزبادي يبيعها والا فلا امر ش من
 مع زيادة **قول** او وضع الذي في خط المولف او وضعه **قول** فان
 كانت الحركة كبيرة اي او صغيرة ولم يسهل اخذه فلا يبيع ايضا **قول**
 العيسوب في الصبح العيسوب ملك النحل ومنه قيل للسيد
 يعسوب **قول** في الكوارة الذي في خط المولف او وضعه في
 الخلية امر ش من الروض الكوارة بضم الكاف وفتحها مع تشديد
 الواو وفيها مع تخفيفها في الاول الخلية وحكي ايضا كسر
 الكاف مع تخفيف الواو **قول** ولو كناية ولو من سكران متعدد
 بسكرة اذ التي بالنية خلا فالابن الرفعة امر ش من ر و ح ش زي **قول**
 واشترى مني او اشترى به مني حش زي **قول** كبعني حش
 ابعني به او ابيعني به امر ش من ر و ح ش زي **قول** ويرد كل ما اخذه
 بها او بدله اي الشرعي من مثل في المثلي واقصى الغيم في المتقوم
 لقبضه بشرا فاسد هذا فيما يتعلق بالدينيا اما في الاخرة فلا مطالبة
 الا من حيث المال اما من حيث تعاطي العقد الفاسد اذا
 لم يوجد له مكف كما هو ظاهر للرشي امر ش من ر و ح ش زي ولو بكناية
 مع النية ويشترط اقترانها بجميع اللفظ على المعتمد امر ش من
 زي والذي في ش من ر انه جعل النية هنا تظهير ما ياتي في الطلاق

وقال انه ظاهر اطلاقهم ونقل اسم عنه اعتمادا ايضا وفي بعض نسخ م رانه الاقرب **قول** لم يصح ومثله ما لو قال: تلك بالف تقبل في غده بستمائة ونصفه باربعماية فيتمه الا ان خلاف عرض البايع يكونه عدد العقد فلا يناسب كونه تقبلا لما اجمله البايع لان قضية اجماله التسوية قال في الروضة قلو قال بعثكم بالف نصفه بستمائة اي فلا يصح لان اول كلامه يقضي توزيع الثمن على الثمن بالثمن ودية واخره باقية وفي العباب كعبا لذكر كشي وان قال باقية باربعماية اي في الهبة اه وفيه ظاهر اسم علي بن حجر واعتقد الغنياب الرمي البطلان وضعف ما في الباب اه ووجه ما في العباب بان عدوله الى قوله ونصفه الى قوله وباقية قرينة على ان ليس قوله نصفه بستمائة حقيقة النصف وانما المراد ثلاثة اجزاء ستة بستمائة والباقي وهما جزان باربعماية فهذا تفصيل لما اجمله البايع فليتلوا وقد علمت ضعفه **قول** واهل اسلام لا يشترط ايضا عدم احرام من يشتري له صبيته وحشي مأكول او ما في اصل مأكول اه حشيه زي مع زيادة قليلة **قول** مصنف خرج به جلد المنفصل فيجوز بيعه وان لم تنقطع النسيئة عنه وحرمة مساه لا مراهرا به اسم قال م في ش يعني المصنف ما فيه قران وان قل ولو كان في ضمن تفسير او علم فيما يهملهم نعم يتسامح بتملك الكاف الدراهم والدينار التي عليها شيء من القران الحارة الى ذلك وما لها الدور المكتوب في ستمائة شيء منه اه **قول** فيها اناراما الكتب الخالية كتب نحو ولغة وان تعلقت بالشرح فلا خلا فالعضم اه م **قول** صمونا بكسر اوله ويجوز ضممه م ش م **فصل** في الربا **قول** وهو بالقصر وبفتحها والمد والغاء بدل من الواو

بلغ

ويكتب

ويكتب بهما وبالهاه ش م ر قال شب والواو اولي لانها في رسم المصحف قال سم في حواشي المنهج ويقال ربية بضم الراء والتخفيف ورما بالميم والمط **قول** ربا النساء هو بفتح النون والواو في الاجل **قول** والربا حرام اي وانه من الكبر الكبار فيقول الله من الكبار اي من الكبرها على حذف المضاف والاصل في تحريمه الكتاب والسنة والاجماع ولم ياذن الله تعالى في كتابه عاصيا بالحرب غير اكله ومن ثم قيل انه علامة على سوء الخاتمة كايديها اوليا الله تعالى فانه مع فيها اي السنة الا يذات بذلك وتحريمه تعسدي وما يدي له انما يصلح حكمة لاعلم اه ح م ش م **قول** اكل الربا وهو الاخذ للزيادة اه وقوله وموكله هو الواقع للزيادة **قول** وشاهد الذي في مسلم وبشاهدي به بالسنة حش زي **قول** ما قصد للطعم قال الدميني والقرطبي والطرثوث او اكل غالبا كالحبوب من الرابيات والفواكه والحلوي والاهليج والبقول وبزر اللفت والبصل والجوز والفجل واللفت لانها تصير مأكولة بعد نباتها وكذلك الصبر والتغابا المشاة وتشديد الفاو المد وهو حب الرشاد انتهى **قول** مثلا بمثل اي حال كون العوضين مثلا بمثل اي بمقابل لا بمثل اي مماثلين بان يماثل احدهما الاخر في المقدار اه **قول** يد بيد اي حال كون العوضين مقبوضين للعاقدا وارثهما او وكيلهما يعني ليس العقد قبل التفرق او التناهي وفي المعنى في قولك بعته اي فلا يابد بيد اي متقابضين اي يد حال من الفاعل والمفعول ويد بيد قال سيبويه كما كان لك في سقيالك بيان ايضا فيعلق بمحذوف استوفى للتبيين وفيه في سقيالزيد التقدير ارادني لزيد قال بعض شيوخنا ولعل التقدير هنا تقابضنا بيد اه **قول** ولحق به ما في معناه كاليها رت ولا بان

والادوية كطين ارمي ودهن نخوع وور ولبان وصمغ حب
حنظل وزعفران وسقونياش مروقوله ارمي ربح الهق والكم عند
الجوهري ويكسرهما عند النوي وجزم به ابن النقيب وغيره
الى ارمية بكسر الهاء وتحقين اليافرية بالروم واليه
السين والاني وضغ الميم وكسر النون والقصر ولا نظير لكون كثيرها
يقع لانيها موضوع في الاصل للتدوي كالا هليلج وظاهر من مثلها
في ذلك الان لان قليله روا وكثيره سم وقد علمت ان المخلب
الذي هو الدر اها يعاب **قوله** ما في معناه اي كالنظرون **قوله**
كالصطكي بضم الميم والقصر وقوله الغرابي المد معترض وجزم
البيان بانه لا ربا فيه ضعيف اه شب **قوله** ما يصلح البدل الي
كتر من لانه قبل نقعه دوا كطين ارمي وطين منتر من بعد نقعه
ما كوله ارمي **قوله** ودهن السمك لانه لا يفسد **قوله** لا يقصد
ايضا للغرور والورد وما به وصندل وعنبر ومسك
وعوداه **قوله** بثلاثة شروط المعتمد ان الحول والمماثلة
شرطان لا يشترطان **قوله** من غير زيادة حبة ولا نقصانها اي ولو من غير
العقد **قوله** من غير زيادة حبة ولا نقصانها اي ولو من غير
جنسه لا شتمال احدا لذي ينار من علي فقه **قوله** وان قال بنحو
وليتفطن لدقته يغفل عنها وهو انه يبطل كما عرف مما تقر
بيع دينا مثلا فيه ذهب وفضة بمثله او باحدها ولو خالصا
وان قل الخليلط لانه يوثق الوزن مطلقا فان فرض عدم تأثيره
فيه ولم يظهر به خلافا تفاوت في القيمة صح والهيئة المخلصة من
ربا الفضل الربا مكرهة بساير انواعها امتثالا فان حصر
الكراهية في التخليص من ربا الفضل اه وهو ما تقرر بعلم امتناع
بيع الفضة المتعامل بها لان بالفضة لما فيها من النحاس **قوله**
حتى لو اشترى الخ تبيي يبنى التفطن لدقيقة تغفل

وهو انه يبطل كما عرف مما تقرر بيع دينا مثلا فيه ذهب او
فضة بمثله او باحدها ولو خالصا وان قل الخليلط لانه يوثق في
الوزن مطلقا فان فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت
في القيمة صح البيع ومنه يعلم امتناع بيع الفضة بالفضة
المتعامل بها لان النحاس والهيئة المخلصة من ربا الفضل
خلافا لمن حصر الكراهية في التخليص من ربا الفضل **قوله** ولا الا
شراك فيه كقول من اشترى سلعة وقيل ثم قال لا يصح
اشترائك في هذا العقد بنصف الثمن **قوله** ولا التولية كان
يقول من ابتاع سلعة ولم يقبضها لعالم بالثمن وليتلك هذا
العقد بما قام علي فانه لا يصح **قوله** ويبعث البائع الخ اي
اذا باعه بدون الثمن او بالثمن او بغير اذنه كعرض لها
قوله عن الثمن ان لم يشترط قبضه في المجلس كراس السلم
وكل غير مضمّن كذا لك **قوله** بغير دين اي يصح بيع الدين
بدين كان يشترى عبد زيد بماله من الدين على عمر ولكن يشترط
في الدين ان يكون غير المسلم فيه وذلك يمنع الاعتياض عنه
اهن من قال اعني مروقوله الصحة ان كان الدين حال المستقر
والدين مقرر مليا او عليه هيئة والا لم يصح لتحقيق الحجر جيند
ويشترط قبض العوضين في المجلس كما صرح به في اصل الروضة
كالغوي وهو المعتمد ولا فرق في ذلك بين الربوي وغيره خلافا لمن
اشترط قبض العوضين في الربوي ولم يشترط في غيره بدليل
التمثيل بقولهم بان يشترى عبد زيد بماله على عمر **قوله** ما يه
اي بعين ما يه **قوله** من ارض وشجر ونحو ذلك كقوله مبيعة
قبل او ان الجند او بحد كافاده الجلال السلفيني ومثل ذلك مالو
بها بعد بد وصلا عنها بشروط قطعها وبه افنى الوالد رحمه
الله تعالى ومثل الثمة فيما ذكر نزع جانب بيعه في ارض ارم

وخالف بن جحر فيما بعد اوان الجذاد فجعله منقولاً انتهى ولا بد
من نقله على كلامه **قوله** وبسليمه المفتاح رايت بحفظ العلامة
المشهور بن جحر من قاسم على المنهج ما نصه قوله تسليم
مفتاح نحو الداراي بناء على وحوله في البيع وبه يعلم ان الفرض ان
المفتاح موجود وان انطلق بفعل فان لم يكن غلق فواضح انه
يكفي مجرد التخلية وكذا ان كان وليس مقفولاً وان لم يسلم
المفتاح فيما يظهر وغاية الامر انه يسلم به في البيع دون
بعض فبعض كل حكمه اه ايعاب **قوله** وبغيره الذي في خط
المولف وتفرغه **قوله** من متاع غير المشتري كامتعة البايع
والاجنبي من مستاجر ومستعير وموصى له بالمتعة والبيع
كما عتده الاذرع الثاني التفرغ هنا حالاً لا اوقبه فارق قبض الارض
المزروعة بالتخلية مع بقا الزرع واستثنى السبكي الحقيق من
الامتعة الحصيد وبعض الماعون المشتري وبينها حصل
القبض فيما عده فان نقلت منه الى بيت اخر من اهل القبض
في الجيع **قوله** لم يكف اي خلا فالماوردي كالمواشيتي شيئا
في داره فانه لا بد من نقله وما فرق به بينهما غير معمول به في المولى
قال سم اما قبض محله فانه يحصل بالتخلية ولو فرغه منه
ويوجه بانه متاع المشتري وهو لا يشتريه الفاع اه ش من **قوله**
لم يكف المعناه ان كان المصير بعد شراها لا يكون كافيا
في قبضها وان الشرا صريح ولا بد من نقلها **قوله** كان له الفسخ
ولا يحتاج هنا الى خلا فانه من المتأخرين لتعذر تحصيل الثمن
كالا فلا تن به انتهى ش من **قوله** فان صبر فالحجراي يضر ب
علي المشتري لئلا يفوت المال اه ش من رة لم يخص انه ان فسخ
لا حجرا وصبر فالحجرا فالمن توهم نفى الحج في الصورتين **قوله**
الحجرا خرج به اللبن والبيض فيجوز بيعهما بالحيوان نعم

فما يقع في التخلية واجعت الامتعة في بيت من الدار وخلي بين صم

ان كان فيه مثله من جنسه كبيع لبن شاة بشاة في ضرعها
لبن وببيضة وجاجة بد جاجة فيها بيضة لم يبيع الربا وكذلك بيع
حيوان بمثله فيها لبن كبقرة بمثلها فيها ذلك او فيها بيض
كجاجة بمثلها فيها ذلك فلا يصح اه يصح مع زيادة **قوله**
والا لينة اي والريقة والسنام ومن عاذ كبيع الحيوان بالحيوان
فانه يصح مطلقا اذ لا يراه فيه وان جاز بلمعه كصغار السمك
لانه لا يعد للاكل على هيئته اه ش من رة فخالفا للمتن في حيث
قال اما بيع السمك للمي بمثله فان جوزنا ابتلاعه حيا لم يجز
والاجاز انتهى وتابعه سم عليه في ش الكتاب **قوله** كبيع
لحم البقر الخ ليس منه البقر الوحشي اذ الوحشي والاسي من سائر
الحيوان جنسان اما المتولد بين بقر وغنم مثلاً فانه يجعل مع
لحم ابويه كالجنس الواحد احتياطاً فيهم م بيع لحمه بلحمها متفاضلاً
فانه يجعل مع لفيق باب الربا اه ش من رة **قوله** فيصير بعد
وبعد **قوله** بخلافه قبله اي فلا يصح اذا كان مما يوركل غالباً اه
سم والكبد والطحال والقلب والكروش والريدة والمنه واجناس
ولو من حيوان واحد لاختلاف اسمائهما وصفاتهما وشحم الظهر
والبطن واللسان والراس والا كاي اجناس والجواد ليس بلحم
اه ش من **قوله** في المكيل كيلاً ولو لم ياعتاد كقصعة لبن سائل
انواعه وان تفاوت بعضها وبالجليب برايب كالبز الصلب
بالرخو وحب وتروخل وعصير ودهن ما يع اما قطع اللحم
الكبار المتجاذبة في المكيل مؤزونة وان امكن سحقها اه ش من رة
وبعد **قوله** والموزون كنفق وعسل ودهن جامد ولو كان الوزن
بقبان ويوتر قليل بخوتراب في وزن لا كيل **قوله** روعي كذا في
عبارة غير واحد والذي في خط المولف يرعي **قوله** روعي فيه
عادة بلد البيع اي حالة البيع فان اختلف اعتبر فيه الا قلب

فان اختلف الاغلب الحق بالاكث شيئا فان لم يوجد جاز
فيه الكيل والوزن اهش من **قول** جزا فابتدئ الجهم
من **قول** فلا يباع رطب المطعومات الخ فلا يباع رطب
ولا يتم ولا يباع ولا يطلع ولا يسر يسر ولا يبرط ولا يتم
ولا يطلع ولا يطلع انات بمثله ولا جفاف له كالقثا بكسر اوله
قال الشيخ غيره وقد يضم والعنب الذي لا يتر بيب لا يباع بعضه
ببعض اصلا اهش من **قول** الا ما نقلناه عن غيره وقوله كالقثا
قال م رطاه انه لا عبرة بما يجوز من خوالقثا ويوجه بان النظر
فيه للغالب لكن الذي اوردته الشيخ ابو حامد والحاملي وغيرهما
للعوازم وقال السبكي انه لا قبس ويباع الزيتون بعضه ببعض
اصلا اهش من **قول** اسوداده ونضجه لانه كاملي ولا يستثنى لانه
جاف والرطوبات التي فيه انما هي الزيت ولا مائة فيه اذ لو كان فيه
مائة لطف اهش **قول** اذا كانت من جنس اي كالقثا والخيما روده لك
لان البطيخ الاصفر والافضر والخيار والقثا اجناس اهش من
قول حبا اود هنا اي او كسبا خالصا من خوملج ودهن فله حالات
كالقثا كل بمثله لا سمسسم بشيرج وطحينة بطحينة وكسب
به دهن بمثله او بطحينة او بشيرج لانه من قاعدة مدجوة ودهن
اهش من **قول** قال في المصباح النخيل معرب من شيرة وهو دهن السمسسم
وسما قيل للدهن الابيض والمعصير قيل ان يتغير شيرج تشبيهها
به وهو بفتح الشين مثال زبيب وصيقل وعيطل وهذا الباب باتفاق
ملحق باب فغلل نحو جعفر ولا يجوز كسر الشين لانه يصير من
باب درهم وهو قليل ومع قلته فامثله محصورة وليس هذا منها
اهش **قول** وان كان ما يباع على النص هذه طريقه والمعتقد كافي ابن ج
ومران اللبن والسمسم يعتبران بالكيل ما لم يكن السمسم جامدا اهش
قول تغرقهما كذا بخط المؤلف وفي نسخة تغريقهما **قول** وهو

غير المعلوم قال الماوردي هو ما تردد بين امرين متضادين اقليمها
اخونها وقيل ما انطوت عنا عاقبتاه اهش **قول** والالفاظ
معتقاربة **قول** الخناس بضم النون ويجوز كسرها تنبيه
لابد في السفينة روية جميعها حتى ما في الامنها كما شمله كلامهم
اهش من **قول** لا اللسان والاسنان وكذا باطن القدم اهش
من **قول** ولا يشترط في الدابة الخ ولا باطن حافر وقد مر اهش
من **قول** لا اختلاف بالحادث ولا تسليمة افا يمكن باستيعاب
وهو مولد الحيوان تنبيه لا يصح بيع الكارم والروشن الا بانه
ولا المذبح او جلده او لحمه قبل السلق او السمط لجمالته وكذا مسلخ
له ينق جوفه وبيع وزنا فان بيع جزا فاصح بخلاف السمك والجراد
فيصير مطلقا لقلة ما في جوفه ولو باع ثوبا على منسج قد شبع بعضه
على ان ينسج البايع باقية له يصح البيع جزما اهش من **قول** لان
المقصود بجميعها وفي خط المؤلف لان المقصود ببيعها والاولي
اولي **قول** من صحة العقد وفساده الخ ينحصر البيع في خمسة
اطراف الطرف الاول في صحته وفساده الطرف الثاني في جواز ونزوه
الطرف الثالث في حكمه قبل القبض وبعده الطرف الرابع في الفاظ
تتأثر في القدرين الطرف الخامس في الخالف **قول** تشبه الذي في خط
المولف تشبه وهي اولي من الاولى الثابتة في بعض النسخ **قول** بالخيار
هو اسم من الاختيار الذي هو طلب خير الامور من الامضا
والفصح اهش من **قول** بيد من اي عرفا كما سياتي وان مكثا
سنتين او بني بينهما جدار ولو بفعلهما او امرهما خلا فالجمع اهش
في ثل الكتاب **قول** عن مجلس العقد ولو نسبنا اوجهه انتهى
حش زبي بعل الشه من **قول** او يقول منصوب بعد او بتقدير
الا ان او الي ان لا بالمطوف والالقال يقل بالجزم وهو لا يصلح لان
القصد استثنى القول من عدم التفريق او جعله غاية له لا مغايرة

له الصادرة بعدم القول مع التفرق اهـ شمس روج **قوله** ويثبت
 خيار المجلس **قوله** ان شرط نفي خيار المجلس بطل البيع وعلوه بانه
 ينافي مقتضاه وقد يشكك بان اصل البيع التزوم والقيام عامر من
 فكيف ينافي مقتضاه ويجاب **بأن** هذا العارض امر مقتضاه
 بالفعل وبان كونه عارضا لا ينافي انه مقتضاه لان الشارع التزمه
 هذا العارض على ما كان حقه في الاصل فليتأمل انتهى سمي على منهج
قوله في كل بيع كبيع اب وان علام مال طفله لنفسه وعكسه فان
 التزم من طرفي بيع الاخر بيع جرد في كسبه شدة حر انتهى شمس ر قال
 عمدة رخل في البيع الاقالة اهـ لكن الذي في البهجة انها فسخ انتهى
 وحسين فلا يدخلها في خيار **قوله** وان استعقب عتقا الذي
 فلا يحكم بعتقه حتى ينقطع خيارها او خيار البايع فقط انتهى
 سمي في الكتاب اي فيثبت عتقه من الشراكا قاله سمي ايضا بعد
 ما تقدم **قوله** ولا في قسمة غير رد والحاصل انه ثبت في كل
 معاوضة محضة لازمة من الجانبين واردة على عين ليس فيها
 تلك قهري ولا جرت مجري الرخص المراد بالمحضة التي تقسم
 بقسا دعوضها اهـ **قوله** غير رد كقسمة الافراز وقسمة القديل
قوله ويعتبر في التفريق الى وبتشروط ان يكون التفريق
 اختيارا بخلاف ما لو اكره احدها على التفريق فلا ينقطع خياره
 وان لم يمسد منه واما الاخر فان منع من خروج معه بقي خياره ايضا
 والا فلا نفس لو كان الاكراه بحق كما اذا غصب احدها موضع
 العقد فاكراه على الخروج منه انقطع خياره وظاهر انقطاع خيار
 الاخر **قوله** وان خرج معه بحيث بعد ان يجتمعين فظاهر
 بقا خيارهما اهـ سمي **قوله** وكان ابن عمر راوي الخبر فيه
 رد علي من دعم نسبه لعل اهل المدينة بخلافه لان جعل عليهم
 لا يثبت به نسخ كما في قسمة الاصل خصوصا وان عمر من اجله

كان يعمل به اهـ شمس روج **قوله** فخرج احدهما من ايجار صعود
 سطحها انتهى سمي في شمس **قوله** ولو اجاز الوارث اي قوله مع اي
 والقيام باق للعاقدين مادام في مجلس العقد فان فارقوه او فارق
 جميع الورثة مجلسهم سقط خياره وخيارهم ولو كان فارق
 العاقد الاخر قبل علم الورثة فهل ينقطع خيارهم ايضا كما
 لو ضرب احد العاقدين ومنع الاخر من اتباعه فان عدم علمهم
 بمنزلة المنع من الاتباع ولا يعارض ذلك انهم ملو بطلان خيار
 صاحب المهر رب لم تكنه من الفسخ بالقول وهذا غير متصور فها
 نحن فيه لانهم ملو ايضا بان الهارب فارق مختارا والاصل
 ان كل مستقل بالعلية فيثبت الحكم مع كل منهما فيه نظروا لعل
 الانقطاع اقرب انتهى سمي على الكتاب الوارث اي ولو تعدد
 فيثبت لكل منهم ولا يبطل احد منهم الا بغيره جميعهم
 مجلس العلم ولو فسخ بعضهم وجزا الباقي قد فسخ اهـ سمي
 في شرطه لو ضرب احدها ولم يتبعه الاخر فان امتنع من
 اتباعه بطل خيارها فان تبعه دام خيارهما لم يتباعدا
 وعن بعضهم عصيان المهر رب لا بطله على الاخر حقا لازما
 والظاهر خلافه كما هو ظاهر اهـ شمس **قوله** من النوع الاول هو
 التثني **قوله** ولا احدهما اي وان كان كافا والبيع مقيده المسلم
 انتهى شمس **قوله** سوا شرط كذا في نسخ وفي خط المؤلف سوا
 اشروط بزيادة الف **قوله** كالعبد المبيع وفيما لو كان عبد السر
 ياذن له سيده وجها ف ولا يبعد ترجيح الجواز انتهى سمي **قوله**
 للاجنبي بشرط بلوغ الاجنبي لارشده شمس وعبارته شمس
 م ر والاولى كما قاله الزركشي اشراط تكليف الاجنبي لارشده
 وانما لا يلزمه فعل الا حفظ بنا على ان بشرط الجواز تملك وهو
 الاقرب وان قوله على ان اشاورهم ويكون مشارطا لخيار

قوله
خياره

لنفسه كما افاده الاذري انتهى قال ابن ج وعليه اي القول بانه
 عليك يكفي عدم الرداء وقول من علي ان اشاور الخ ظاهر ولم يقيد
 بعبارة وليس له ابل لا بد من بيان المعنى على ان كما افاده ابن ج بقوله وان
 قوله علي ان اشاور يوما مثلا صحيح ويكون شارط الحيام لنفسه
 وقوله عليك يقتضي انه لو عزل نفسه لم يعزل وبه صرح البقوي
 والغزالي وحزم به في العباب اه سمع علي ج **قوله** الى ثلاثة ايام الخ قال
 في شرحه من الصحيح في عقد واحد قال شيب لعله احترز به عما اذا باع
 بعض عبد مثلا بشرط الحيام ثلاثة ايام ثم مضى يومين باع بعد ذلك
 الاخر بشرط الحيام ثلاثة ايام فقد زاد الحيام على ثلاثة ايام في بيع هذا
 العبد لكن مع تعدد العقد قلت ولو باع سدا من العبد مثلا
 بشرط الحيام مثلا ثلاثة ثم بعد مضي غالبا باع منه سدا
 اخر بشرط الحيام ثلاثة وهكذا فتريد مدة الحيام كثيرا فلتبطل **قوله**
 كوطي ولو كان الوطي محرما لكن بشرط ان يعلم او يظن وهو مختار
 ان المواة هي المبيعة ولم يقصد بوطيه الزنا اه شمس **قوله**
 ووطوه حلال ان كان الحيام له اي من حيث الملك وان خلفه امر
 اخر وهو عدم الاستبراء ولو اشترى زوجته بشرط الحيام له او للبايع
 حل له الوطي لبقاء الزوجية بخلاف ما اذا كان لهما فانه يمتنع الوطي
 وهذا التفصيل هو المعتمد خلافا لما في شرح الروض من الحرمة
 فيما اذا كان الحيام للمشتري وللحل فيما اذا كان للبايع او لهما فقد رده
 ابن القاضي شبهة تبعا للمنادم كما تقدم انتهى حذرني **قوله**
 جنس المبيع الذي في حظ المؤلف جنس العين **قوله** كخصا حيوان
 الخ لخصا بالمد سل الخصية سواء قطع الوعاء والذكور معها ام لا انتهى
 حذرني **قوله** او بهيمة منه الحير والحيل فانه عيب فيها
 لعدم الغلبة فيما انتهى **قوله** الغالب في الثيران الخ بل كل ما يغلب
 وجوده فيه كالكول يغلب وجوده فيه او نحو غمال او براذين انتهى

شس ثم رقلت هذا يقتضي جواز خصا مالا يוכל وقد قالوا بشرط
 جواز الخصا كون الحيوان صغيرا مأكولا لطيب لحمه لم يحصل منه
 هلاك عادة بان يكون الزمان معتدلا ويمكن ان يقال ان الكلام
 في كون هذا عيبا يرد به او لا يقطع النظر عن اصل الفعل احرام
 هو او لا فليتأمل لكا تبه **قوله** وجماحه بالخبر عطا على مدخول
 الكاف **قوله** ايضا وجماحه وكونها نفورا او تشرب لبنها او لبن
 غيرها او كونها حشنة او درج لا كبيرا او قليلة الاكل او مقطوعة
 الاذن بقدر ما يمنع التضحية وكون الدار مختصة بنزل
 الجند ومجاورتها لخصا من يودونها بدق او ظهر بقدرها
 دخان من نحو حمام او على سطحها ميزاب او مدفون فيها ميت
 او ظهر حجة قبالة بوقتها لخطوط المتقدمين وليس هناك
 من يشهد به الا ان يعلم انها من ذرة وان النجس بين الناس
 انها وقف عيب اه شمس ثم **قوله** ورجمه اي رفضه **قوله** وزنا
 رقيق ذكر اكان او انثى وكذا لو اطله وتمكينه من نفسه وحقها اه شمس
 قد قال ج ولو مرة من صغير له نوع تمييزا **قوله** فسرع لوزنا قبل
 مرته او سرق قبل رقه فالظاهر انه عيب اه سمع علي منه **قوله**
 وسرقته اي الا في دمه الحرب فان المأخوذ غنيمة **قوله** فهو
 صورة سرقة انتهى شمس ثم ردي حجر وسرقته ولو لا اختصاص
 كاشم له اطلاقهم ويظهر في اخذه بها انه عيب اه **قوله** واياته
 وهو التقيب عن سيده ولو لحمل قريب في البلد كاشم له اطلاقهم
 الا اذا جالسا مسلما من بلاد الهدنة لان هذا اباق مطلوب ومثله
 ما لابق لما لم لغرر لا يحتمل له الحق به نحو سبيل وقامت به قرينة
 وحمل الرديه اذا عاد ولا فلا ردي ولا رضى انتهى ابن حجر وقوله اذا
 عاد اي من الاباق الواقع في يد المشتري انتهى **قوله** او تاب عنه
 اي عما ذكر من الزنا وما بعده والواط وايقان البهيمة وتمكينه من

ملا
 وعليها
 مزرقة



نفسه والردة وجناية لم يبينوا حكم القمار للقبض لانه مفهوم قبل وبعد والذي يظهر انه له حكم ما قبل القبض لان يد البائع عليه حسا فلا يرتفع ضمانه الا بتحقق ارتفاعها وهو لا يحصل الا بمقام قبض المشتري له تسليمها او ابن جواه حذري فاس

لو اشترى فلو سافا بطل السلطان التعامل بها قبل القبض فليس بعيب حدث قبل القبض خلا فالان حنيقة رحمة الله تعالى اه سمع على منهم **قوله** ان خالف العادة اي وبلغ سبع سنين اما اذا لم يخالفها عرفا بان وحده منه ذلك مرة او مرتين لان كثير ما تضرض المرأة بل والمرتين ثم تزول ومحلها ان وجد البول في يد المشتري ايضا والا فلا لتبين ان العيب زال وهل يعود مرة بقدرها او لا والذي يتجه انه حكم خبير ان انه من آثار الاول فميب وان توفقا او فقد او حكما بان حدث فلا انتهى ابن حجر فلو لم يعلم به الا بعد كبره فله الرد به على الاصح وان حصل بسبب ذلك نقص القيمة خلا فالمتولي ومن تبعه اه شمس

وافق ابن حجر المتولي فقال لا رد به وله ارش قال لان علاجه لما ضعف في الكبر صار كعيب حدث اه **قوله** متقدم على القبض من العيوب بخاسة ثوب ينقص بفصله او لفصله مونة وكون اما يكره استعماله واختلف في ظهور دينه كاستعمال كونه فصار كثيرا او وقع فيه مالا لنفس له سائلة وكون ارض البناء باطنها رمل او اجار مخلوقة وقصدت لزراع او غرس وان اضررت باحد هما فقط والخوض في البطيخ لا الرمان عيب وان خرج من حلو ولا رد بكون الرقيق رطب الكلام او غليظ الصوت او يمتق على من فرقه له العقد او بسبب الادب او ولد زنا او مغنيا او زامرا او عارفا بالضرب بالعوبة او جاحها او كولا او قليل الاكل او اصلع او اعم او عنيئا او فاسقا لا يكون سبب فسقه

عيبا

عيبا وليس عدم الختان عيبا الا في عبه كبير يخاف عليه منه بخلاف الامة ولو كبيرة وسوا كان العبد من قوم يختنون او لا على الاوجه خلا فالادري انتهى بش من مخلصا **قوله** بردة مثالا مثل الردة قتله تصاصا وحرابة وكذا قتله بترك الصلاة والى المولف **قوله** عرض المثل للرجع اذا اسرى الى النفس او طلق حمل سابق على القبض انتهى حذري **قوله** لان المرض يزاد وكذا يقال في الرجوع يزاد شيئا فشيئا وكذا الحال بينوا شيئا فشيئا ولو زاد ولم يمت رجوع لا يش فالمرء ليس بقيد انتهى حذري **قوله** فهي على البائع في تلك اعي في مسألة التخلع وعلى المشتري في عدمه وعلى الرجوع في غير الردة اما فيما فلا ان يجوز ان يلاب على جيفته انتهى حذري **قوله** باطن بجوار هو ما يمسر الاطلاع عليه والظاهر خلافه وقيل الباطن ما كان داخل الجوف والظاهر خلافه انتهى حذري **قوله** مطلقا اي سوا علمه او جهله **قوله** لم يصح الشرط واما البيع فصح على المعتمد خلا فالادري وابن القري فيما انتهى حذري **قوله** ولو تلف البيع اي حسا كالموت او شرعا فلا رد ولا ارش لا مكان عوده اليه فان عاودته وان تلف رجوع بارشاه **قوله** مقابلا باكثر منه بل يفسخ ويغيرم البذل ويسترد الثمن هذا ما رجحه السبكي وغيره واطلق الشيخان الخلاف هذا كله اذا ورد على العين فان ورد على الزممه ثم على العين غرم بدله واستبدل وان كان تفرقا في الاصح اه حذري **قوله** على الفور قال من رخص وجهر اجماعا بان يرد المشتري المبيع المبيع حال اطلاعه على عيبه فلو قبض شيئا عا في الذمته بخو بيع وسلم فوجده معيبا لم يلزمه فور لان الاصح انه لا يملك الا بالرضي بعيبه ولانه غير معقود عليه ولا يجب فور في طلب الارش لان اخذه لا يودي الى فسخ العقد والى حق جاهل بان له الرد وهو ممن يخفى عليه لعن رول قرب اسلامه او يفتنه بعيبه عن العلم بخلاف

هذا الشار يقول مثالا حذري
من يرد قبل التخلع يستحق
قبيل وهو حط من

الانفساخ

من يخالطنا من اهل الذمته ومثله في ذلك من جهل حاله ولا بد من
عينه في جميع الصور وكذا من بلغ منا مجنوناً فاقاق ومثله فادعي
الجهل بالغورية فانه يصدر في كائناتنا بالبادية انتهى **قوله** فيبطل
بالتأخير بلا عذر امام العذر فلا يبطل فلو علم العيب وجهل ان له
الرد به وعذر يجهله ثم استعماله سقط رده لتقصيره باستعماله
الدال على الرضي به انتهى ابن حجر واورد بعد ذلك سؤالا وجوابا
محصلاهما اعتماد ما ذكره وعبارته في شى اطلاقها حيث لم نقيد
الاستعمال بشى لكن وجد بخط الشيخ منصور الطبري تصحيح ثبوت
الرد لكن علمت ما قاله ابن حجر وجعله مقتضى اطلاقهم فليس جمع اليه
قوله نحو قوله لا نقلا انتهى شى م روج **قوله** واكمل ولو تفكها
انتهى شى م روج **قوله** لا نقلا انتهى شى م روج **قوله** واكمل ولو تفكها
السير بغير كلفة له يعذر فلا فرق بينه وبين التماسه ان يمكن من
ونقل نحوه في الكفاية عن التتمه انتهى شى م روج **قوله** فيرد المقتضى
ولو بوكيله اي ان لم يحصل بالتركيل تاخير مخص وسولي المقتضى
وارتد الرد ايضا كما لا يخفى انتهى شى م روج **قوله** على البايع ان قال
سم وظاهر انه اذا رده على البايع او وكيله لا بد من لفظ العسخ
انتهى **قوله** لانه ربما احوجه الى حاصره انه يجبر على الذهاب الى
البايع والرفع الى الحاكم ما يطلع على العيب في مجلس الحكم ذاته اذا
ذهب للبايع في هذه الحالة من غير نسخ بطل حقه انتهى شى م
قوله لا ترك ركوب ما عسر سوقه وقوده فله ركوب ما ذكر
للماجد اي يلزمه سلوك اقرب الطريق حتى لا عسر لانه
بسلوك الاطول بلا عذر بعد ما بنا انتهى شى م روج **قوله** فلو
استخدم اي طلب منه الخدمة كقوله ناوطني كذا الجود وان لم
يمثل او استعماله اي طلبه بان رده اليه الكون بعد اخذه
منه بخلاف مجرد اخذه منه بلا رد لان وضعه بيد السيد من غير

طلب منه كوضعه بالارض انتهى شى م روج مع ايضا **قوله** سرجا
اي او كفا اي ولو ملكا للبايع او اشتراه معها في سيرة الرد او المدة
التي اعتف له التأخير فيها والا كاف بكسر الهجزة انتهى من ضمنها ماتت
البرذعة وقيل نفسها وقيل غيرها وعمل ما ذكره المربعين لجهله
او كان الترع يضرها او كان يسوق عليه حمله او لا يليق به حمله ام
شى م روج **قوله** ايضا او سرجا او كاف خرج بهما العذر او اللجام
فلا يؤثر تركها لتوقف حفظهما عليهما انتهى شى م روج **قوله** فسر
لو كان المبيع غزلا فنسجه ثم راي به عيبا فله الارش فان رضى بالبيع
بجيبه نفسه قولان احدهما كما قاله الرويان انه يجزى البايع بين بذل
اجرة النسخ واخذه وغرامة الارش لانه النسخ على مقابل بعوض
وحيث اوجبت الارش للمالك لا لنفسه الى الثمن بل يرد ما بين
قيمة المبيع وميبا بالقديم وقيمته معيبا به وبالمخادات بخلاف
المنقضي القديم فانما ينسب الى الثمن كما مر انتهى شى م روج **قوله** فيثبت
المشتري الخيار فان قلت اللين يقايله قسط من الثمن وتلف
بعض المعقود عليه يمنع مرد الباقي وقياسته منع مرد الصراة
قلت صدق ذلك ورود الاخبار الناصية على الجواز فوجب
اتباعها قاله الرازي رحمه الله تعالى **قوله** فان كانت مأكولة
رد معها اي ان ردها اي المصراة او غيرها بعيب او غيره
كخالف او تقايل فيما يظهر انتهى ابن حجر **قوله** المحلوب ليس
قيديلا ولو شرها ولدها وشربت نفسها فالحكم كذلك ام سم
قال ابن حجر في شى الارشاد وسوا حليه بنفسه او ما ذونه
او حليت عنه بلا اذن منه كما اقتضاه اطلاقهم انتهى وكذا
الخرج اللين بغير جلب كما قاله شى م روج **قوله** وان قل اللين اعتقد
م ر ان يكون اللين منمولا ام **قوله** لا يرد قهر الخ هذه بعينها
عبارته في شرحه ومفهومة انه بالرضي يجوز ان للبايع الاعراض

عن المبيع بالكلية ودفع الثمن انتهى **قوله** صفقة اي عقد او احدا
كان اشترى عيين معينين صفقة واحدة جاحلا بالمال ردها
لا احدها فكل وسواظهر معينين او احدها وهذا بخلاف مالو
تعددت الصفقة بتعدد العقد وسواظهر فله ردا احدها
قوله صدق البايع الخ اي والاصل ايضا سلامته عند العقد
وهذا بخلاف مالو قال البايع للمشتري رايته كذلك فان المشتري
هو المصدق لانه يدعي عليه علمه بهذه الصفة والاصل عدمه
قاله في الفتاوى انتهى **قوله** لو افقته الخ وطلب من البايع
اليمين لاحتمال صدق المشتري ويصدق البايع ايضا في قدم
عييب فيما لو باع بشرط الهولة من المعبوب وادعي المشتري
حدوته قبل القبض ليرد به وحاشا له ان مالو ادعي المشتري
وجود عيبين في يد البايع فاعترف باحدها وادعي حذو وث
الاخر في يد المشتري كان القول **قوله** المشتري ييمينه لتبوءه
الرد وهو اعتراف البايع باحدها فلا يبطل بالشك وهو المعتقد
خلا فالابن العماد ولو نكل المشتري عن اليمين لم يرد علي البايع
وسقط رد المشتري لانها اعمات ان كانت تثبت للردود
عليه حقا ولا حق له هنا وحالا وجهه انه ياتي هنا ما سبق
في قوله ثوان رضي الخ اهش مروج **قوله** ويجلف كجوابه اي
لفظا ومعنى فان اجاب بلا يلزم مني قبوله او لا رد له علي به
حلف كذلك ولا يكلف التعرض لحدوته لاحتمال علم المشتري
به عند القبض او رضاه به به ولو ذكر كلف اليينة او ما يمينه
او ما فيه منته الا سبيل احا كن لك ولا يفيقه لا يستحق في الرد
ولا لا يلزم مني قبوله لعدم مطابقتها لجوابه انتهى ش م ر ولو
اجاب **قوله** بلا يلزم مني قبوله ثوان راد الخلف علي انه ما قبضه
الاسليما هل يمكن او لا اعتمد التماس وابن حجر عدمه وكتب

بلغ

سم

سم علي ج ما يحصله اعتماد ما قاله م ر ش م قال والظاهر ان
التسلخ اعني ان حجر لم يستقر ما قد في الدعاوي انتهى تمت
قال ابن حجر مونه رد المبيع بعيب او غيره الي محل قبضه علي
المشتري وكذا كل يد ضمانته يجب علي مريها مونة الرد بخلاف
يد الامانة **قوله** ولا يجوز بيع الثمرة اي دون اصلها حيث
لو يكن مقطوعا ولا جافا انتهى سم قال م ر في ش اما بيع ثمرة علي
شجرة مقطوعة او جافة دونها يجوز ولا شرط قطع لان الثمرة
لا تبقى عليها فنزل ذلك منزلة شرط القطع انتهى وقوله لان ذلك
منزل منزلة شرط القطع منه يؤخذ ان اصلها اجيبت الجافة او غرس
المقطوعة فاجيبت لانقول لعشرين بطلان البيع لعدم شرط
القطع بل هو صحيح اذ الشرط موجود هنا انه تملك اما وهو قول
م ر لان ذلك منزل الخ ولكن مع هذه البايع اجبا م علي القطع
فان قال شيخنا **قوله** وقبل بد والصلاح اي لما يباع وان بدا
صلاح غيره المتحد معه نوعا ومجلا انتهى ش م ر **قوله** ولا يجوز
البيع خرج به الحبة والرهن ونحوها فلا يجب فيه ذلك انتهى ش م ر
قوله وان يكون منتفعا به كلوز وحصرم وبلغ لا كمشري وجوز
لا يبيع ببيع لا تتفا شرطه واما بشرط القطع وهذا علم من باب
البيع وانما ذكره هنا لانه في باب البيع لا يفترط ان يكون المنفعة
حالا بل ولو الا كالمشترى الصفيق وهذا يفترط ان يكون حالا لانه
في الحال ولا يقوم اعتياد قطعه مقام شرطه والبايع اجبا م
عليه فان لم يطل اليه به لم يستحق عليه اجرة عن ذلك لفلبة
المساومة به ولو تراصيا بقا به بعد شرط قطعه حاز والشجرة
امانة في يد المشتري لتعذر تسليم الثمرة بدونها بخلاف مالو
باع نحو سمن في ظرف وقبضه المشتري فان الظرف مضمون
عليه لتمكنه من التسليم في غيره انتهى ش م ر وانظر لو كانت

الثمرة لغير مالك الشجرة من يطالب بالقطع ولا يطالب احد
 فاذا اقلتم بالاول ولم يقطع هل تكون الاجرة لمالك الشجرة لا يقطع
 حق البائع ولا اجرة اصلا او للبائع لا يستحقه قبل ذلك احد
 كما تبين **قوله** اذا لمعنى التكليفه الى وليس لاحد الشريكين شرا
 نصيب شريكه من الثمرة قبل بد وصلا احد بنصيبه من الشجرة
 الا بشرط القطع كغير الشريك وتصير كل الثمرة له وكل الثمرة للاخر
 فيشترى على المشتري قطع جميع الثمرة لانه التزم بذلك قطع ما
 اشترىه وتفرغ الشجرة لصاحبه وان اشترى نصيبا من الثمرة
 من الثمرة بغير نصيب من الشجرة لم يقطع وان شرط القطع
 لتكليف المشتري قطع ملكه الشجرة لم يقطع قبل البيع انتهى
قوله وان اشترى الثمرة مع الشجرة اي بواحد ولو فصل الثمرة
 وجب بشرط القطع لان والالتصيص ونحوه بطيخ والتمسك بالثمرة
 على المنقول انتهى شئ من **قوله** فكيف الثمرة على المعتقد اعقده
 من رايضا وقال بعده كما جزم به صاحب التمام ولا نوارى وصحة
 السبكي والا سنوي وغيرهما فلا يجب شرط القطع فيه لانه بيع
 مع اصله وان لم يبيع مع الارض انتهى شئ من وحالف الامام والفراي
 فقالا بوجوب شرط القطع في البطيخ ونحوه لتمرص اصله للمأهدة
 اه **قوله** بعد بد والتمسك اما قبله فلا بد من شرط قطعه قال
 المتولي فلما اشترى بشرط قطعه فلم يقطع حتى زاد فالزيادة
 حتى السابل للبائع وذلك لان زيادة الزرع زيادة قدر لا صفة
 لا المقصود اجزائه ولو اشترى بشرط القطع لم يقطع حتى زاد
 في الشجرة **قوله** في الشجرة اي في الشجرة او في الارض
 هو المعتقد **قوله** وشعره قطعه اي يبيع فيه انه لا بد من مروية
 كل سنبله ولا يقال مروية البعض كافيته وذلك كالوفاء
 اجزاء الصبرة لا يكفي مروية بعضها قلت اصل له سمع علي بن

الا ايضا او الا ايضا نفسه **قوله** علي نحو طفل الخرج
 بذلك ما لو نصب وصيا في قضا الحقوق ونحوها فصحة
قوله بصفة الولاية اي عند الموت كما تقدم **قوله**
كتاب النكاح **قوله** النكاح فأيده
 حفظ النسل وتفرغ ما يضر جسد واستيفاء اللذة والتمتع
 وهذه هي التي في الجنة امر شرع و**قوله** وهذا اي استيفاء
 اللذات مع التمتع فالواو للمصاحبة **قوله** الضم والجمع عبارة الرمي
 الضم والوحي وقد بلغ بعض اللغويين اسماء الفا واربعين **قوله**
 حقيقة في العقد مجاز في الوطى وقيل حقيقة فيهما
 ونظرة فائدة الخلاف فيما لو علق الطلاق على النكاح فيجوز على العقد
 الوطى مالم ينزهه وما لو نزل بامره لم تثبت مقاضاة كذا في شئ من
 وغيره **قوله** لان المراد العقد المجزئ ويستحب العقد في شئ وان
 يدخل فيه وان يعقد في المسجد وان يكون مع جمع واول
 النهار **قوله** شئ من **قوله** حتى تن وفي عسيلة تنمته ويندق
 عسيلتك **قوله** اوجهها الثاني معتمد **قوله** اوجهها
 لانه هو المعتمد وبظواهرها فيما لو علق لا يملك شيئا وله زوج
 الرجوع عند الحنك حيث لا نية وعلى الاصح فهو ما لان يتفع
 فلو وطيت بشبهة فالمهر لها اتفاقا ولا يجب عليه وطوها لان
 اه شئ من **قوله** وانكحوا الايامي جمع ايم وهي من ليس لها زوج بكم
 كانت اوثيبا وهذا في الاحرار والحريرات انتهى جلالين **قوله** من
 بعض الاحكام الى ان اشار الى ان من للتبعض المفيدة عدم ذكر
 جميع احكامه في هذا الكتاب **قوله** بمعنى التزوج هو بمعنى التزوج
 وهو القول والطلاق التزوج على النكاح شبه استخدام اذ هو
 احد طرفي النكاح الذي هو العقد اذا الاستحباب للقبول
 للعقد **قوله** بتوقانه وجب الخ اي ولو خصيا كما اقتضاه

بلغ مقابلة



كلام الاحياء من رفق له مستحب الى اي الا ان خاف العنت
فان خاف وتعين طريقا لدفعه مع قدرته وجب وما يحسد
بعضهم من وجوبه ايضا فيما لو طلق مظلومة في القسم
ليوفى بحقوقها من نوبة المظلوم لها ظاهر اه شرم روي
جمع نزيل الحاجة تانس وخدمة وكلامهم ياباه اه شرم رفق له
ارشاد الارشادي ما كان لمصلحة النفس ومع ذلك يثاب
لان الارشاد اذا عاد الى تكميل شرعي كالعفة هنا هو شرعي
خلافا لمن اخذ باطلاق ان الارشاد نحو واشهد واذا تابعتهم
لا ثواب فيه اه جرح رفق له فعليه اي الرجل اما المرة فلا دخل لها في
الصوم كذا ذكره بن جرير اه حنة زني وكون الصوم ينهي الحرام
والشهوة اغناه في ابتداء اه بن مرقس رفق له وابانة هذا تفسير
مراد اما لفظ في الجاء وعبارته م ر في ش الباء لفظ الجاء والمراد هنا
الموت اه اما الباء مقصور فهو الشهوة رفق له لا يكسر بالكانور
حاصل المعتمد انه ان ابطال الكافور ونحوه الشهوة حرم وان
اضغطها كره اه حنة زني باختصار وتعني مصدر عن
اي تعرض فكانه يتعرض للزنى ولا يقدر عليه اه حنة زني
رقف له فتخل لمباداة افضل اشار با فعل التفضيل الى ان
الشك فيه فضيلة اذا قصد به اعفاف او ولد صالحا قال
النووي انه بهذا القصد عبادة انتهى وهل اذا نذر
هل ينقذ او لا والمعتمد عبادة عدم انعقاد النكاح اي عدم
انعقاد نذره لان اصله ليس بعبادة بل هو مباح لصحة من
الكافر لكن في فتاوي النووي ان قصد به طاعة من ولد صالح
واعفاف قوم من على الاخرة ويثاب ولا نكاح اه حنة زني
ونقل عن بن جرير انعقاد نذره ثم قال بعد ان ساقه اعني الزيادة
وقد تقدم ان المعتمد عدم انعقاد نذره وعبارته م ر في شر ولا

كما تبين **قول** الزوجة المكنة الى وقد قدم ان هذه النفقة للمعنة
عن طلاق رجعي مطلقا وبيان ان كانت حاملا قال م ر يجب ان اي
الكسوة والنفقة والحام والادم حامل بابين وفي قول للحمل فغلب الاول
لا يجب للحامل من شبهة ونكاح فاسد اذ لا نفقة لها حال الزوجية
فبعد ها اولى ان تبين **قول** فالظاهر وجوبها بالقسط يتروك
النظر في الرد بالقسط هل هو باعتبار تزويجها على الزنى كالم
اعني من الغر الى الغر فجب او على حصنة ما مكنة فيه ويقطها
هو على اليوم وقت او على وقت العذر والعشاكل محتفل ولا قرب
الاول بل قول الاسنوي فالقياس وجوبها بالفروج صريح فيه اذا
الظاهر ان وجوبها به بالقسط لا مطلقا كما افاده الشيخ فان قلت
يثاني ذلك قولهم فتنقسط نفقة اليوم بل يلبس بنسوة لحظة
ولا توزع على زواني الطاعة والكسوة لانها لا تنجز و من تفرست
دفعه واحدة ولم تفرق عذرة وعشيرة قلت يفرق بانه تجل
هنا مسقط فلم يمكن التوزيع معه لتعدد ما به غالبا بخلافه
ثم فانه لا يسقط فوجب توزيعها على زمن التمكن وعذرة اذ لا
تندي هنا أصلا اه ابن جرير اه حنة زني وظاهر ان النفقة
تسقط مطلقا وان تمتع بها لكن قال الرملي تدفع لها اذا تمتع بها
ولحظة من اليوم اه ذكره بعد قول المتن وسبق حال اجبتها يسقط
الموت في الاطهر **قول** ولو اختلف الزوجان في التمكن الى خرجه
بذلك ما لو اختلفا في الانفاق والنسوة فانها المصدقة فان ادعى
رفع النفقة والكسوة وانكرت صدقت بيمينها وكذا ان ادعى
النسوة بعد انفاقها على التمكن فانها المصدقة ايضا انتهى
ح ح زني **قول** ويجب لها ايضا نواحي ذلك الى سبيل شجنا
عن رجل يملك عصا يوق عليها ذهب وفضة ولولو دفعها لزوجته
على السكون من غير ان يذكر لها انها زينة او هبة فهل تملكها

بجهد وضع اليد ام كيف افيد الجواب فاجاب بما نصه وامر بكتابة
 واملاه من لفظه لعله وحده العصابة المذكورة امامه شرعية
 بيد الزوجة المذكورة للتزوج نزعها منها فظهر عليها اي وقت ارادة لانها
 ملكه ولم يصدر منه حيلة شرعية تنقل ملكه عنها للزوجة فهي
 باقية علي ملكه وانما الله تعالى السنة العامة ان كل مني تتمتع فيه المهر
 يصير ملكا لها كلام باطل لا اصل له والله اعلم اه ما قاله جرحه قوله
 ولا يجب لها سر ولا هذا مبني علي عرف قديم وقد طرد العرف لان
 بوجوبه للتأدية وهذا هو المعتمد علي قوله ولا تفسخ باعساء
 عن الادام اي مما هو واجب عليهم اذ يجب علي الزوج والزوج
 به كالقلفاس والباذخا والباكية والقرع واللفت وعنده ذلك
 انتهى حنفي قوله ولكن والراجح ان لها الفسخ باعساء
 بالمسكن كما في المنتهاج وقره النجس ابن الرومي قوله كان لها الفسخ
 مثله في شمس مر قوله امها لها في نسخة امهاله قوله لا ان رضى
 في نسخة فلورضيت **فصل** في الحضانة
 ومونة الحضانة علي من عليه نفقة الطفل اه حنفي
 قوله بالامور وفي نسخة بامور **قوله** لزيادة قرايتهم
 الاول لقولهم لا في كل يوم هذا في من منزلها بعيدا اما
 من منزل اذيب فلا بأس بدخولها كل يوم قاله الماوردي انتهى
 ثم مر **قوله** لا تسقط الحضانة اليه ويختص بثبوت الحضانة في ذلك
 لوليه ولو اراد لهم كلاما في الاغما والا قرب ان الحاكم يستيب عنه من اقامته
 ولو قيل يحي ما مر في النكاح لم يبعد اه ثم مر **قوله** وليس هو في
 نسخة بدون هو **قوله** فسمرا ان وقع نزاع الي اجزم اي في الابتدا
 اما لو اخذت الام الطفل وتزوجت في اهليتها قال في الوردية في
 باب الحرج ان كان النزاع قبل تسليم الولد فلا بد من اثباتها وان كان
 بعد تسليمها فالقول قولها في الاهلية هذا بخلاف ما في التناوي

للنوري

بلغ

للنوري من طلب الاثبات مطلقا حيث اطلق في العبارة ولم
 يفصل اه **قوله** وعابا لنصب خبر الكا وحوا وسقا بالمتنصرون
قوله كعم الطفل وابن عمه قال بن قسيم الغزي في شرح الكتاب
 وابن اخيه وهو من كل لان ابن اخ الحضور بمنع ان يتزوج ام الحضور
 قال الشافعية ويجاب بان يتزوج ابن اخ الحضور لابيه اخت
 الحضور لانه اه وصور فيها ان يتزوج رجل بامراة لها من غيره
 بنت وله من غيرها ابن فتا للزوج من المرأة ابن ثم تنقل الحضانة
 للبنت المذكورة علي اخيها لانه فينكحها ابن اخي اختها لانه
 لا يبعد انتهى وتصور في الام بان يتزوج رجل بامراة ولها ام فباني
 للزوج منها ولد والزوج له ابن من غيرها ثم يموت امه فتنتقل
 لامها وهي حدة الطفل وهي تسمى اما تخرج مع تلك الحدة بان الرجل
 الذي من غيرها بنتها او تتزوج بابن ابن الرجل المذكور فان تزوجت
 بالابن فلهو الطفل لا يبعد او بابنته فهو ابن اخي الطفل فصدق
 قول القري المذكور اه تامل بلطف **قوله** وهذا هو الظاهر اعتمد
 مر **قوله** اجزم ولا ابر من اي ان خالطه لما جنى عليه من العدي
 الحرج لا يورث وعاهه علي مصلح ومعنى لا عدي اي انها غير موثرة
 بذاتها وانما يخلق الله تعالى ذلك عند الخالطة كثيرا انتهى ثم
 مر **قوله** ان لا يكون اعني ان كان يحتاج لمباشرة ولم يجد من
 يتولي ذلك عنه وعبارته مر في بن ولا وجه الموافق لكلامه
 الراعي ما اشار اليه اخر ونانها ان احتاجت للمباشرة ولم
 يجد من يتولي ذلك عنها اشر ولا فلا **قوله** فلا يسقط حقها
 اي اذا انكحت غيره من له حق وعبارته ثم مر امع من هذه ونصها
 وقد لا يسقط بالتزويج كقول الاستحقاق بالا جاز بان خالط
 زوجته بالف وحضانة الصغرة سنة فلا يورث ويحبها
 في اثنا السنة لان الاجارة عقد لازم اه جرحه وفه **قوله** في الحال

فانه اذا كان الزجر اقل
 وجابو اعقل فوجه فانه
 يليب باذن الله تعالى اه
 اجزم



بلغ

قبل انقضاء العدة اي رضى المطلق والمترى بدخول الولد
 له اهش من كتاب **الجنائيات** **قوله** نكاح بكسر النون وتشديد الدال المحملة الشريك والمائل
قوله خط المشيئة اي تحت المشيئة اي ان شاء عذبه وان
 شاء غفر له تسقوط المطالبة اي من حيث الفعل اما من حيث
 الاقدام فلا بد من توبة له من جرحة نكاح هو مقدر ومعروف **قوله**
 عمد خطأ ويقال له شبه عمد وخطا عمد وخطا شبه عمد واخره
 عن العمد والخطا لاختاره من كل منهما شبهها انتهى **قوله** وجبه
 المحصر اي من جهة العقل وفي حاشية النور عن ابي ذر اللغوي
 عمدا من باب علم اه الا انه من باب ضرب الكثر **قوله** ان يعد
 بكسر الميم اي فهو من باب ضرب **قوله** اي الشخص المقصود
 بالجناية الخ بخلاف ما لو لم يقصد عينه بل الجناية فلو اشار الى
 اربسان بسكين نحو فباله تسقطت عليه من غير قصد
 اوجه كونه غير عمد لانه لم يقصد عينه بالالة قطعاً وان قال
 ابن العباد الى انه عمد ويرحب القود اهش من **قوله** اي الشخص
 الى محل فيه رميه لجمع قصد اصابة واحد منهم بخلافه
 لقصد اصابة واحد فرق بين العام والمطلق اذ الحكم الاولي
 على فرد فرد ما بقية فكل منهم مقصود جملة او تفصيلاً وفي
 الثانية على الماحية مع قطع النظر عن ذلك اهش من **قوله**
 ومثقل الخ الوار بمعنى او وكلاً ما بعدد لما قلنا ذلك لما يلزم من
 بقا الوار على بابها من النفساء **قوله** ويقصد لاجابة اليه
 او هو مضمي اه لانه لو ضرب به عما تقتل غالباً يقتله كان عمداً وان
 لم يقصد قتله بذلك كما هو ظاهر وهذا الوجه من مريضاً جهل
 مرضه من يقتل المريض دون الصبي او قصد تعذيبه بما
 يقتل غالباً كان عمداً وجب القود مع ظهور انه لم يقصد

نكاح

قتله بما ذكره اسم **قوله** زلفت في خط الولف زلفت بالها
قوله غير زبوة اي ابرة الخياط لا نحو مسيلة فانها تقتل غالباً
قوله في غير مقتل كورك واليه اما يقتل كدماغ وعين وحلق
 وخامسة واجليل ومثانة وعجان وهو ما بين الخصية والبدن
 فعدواً اي تشد نأثره انتهى من **قوله** ولم ينظر لخط
 المحل يعقبها ورم اي وتالمر فان اعقبها ذلك حتى مات فعد
 لكن الورم ليس قتيلاً بل الدار على ان الالم الماشد يد حتى
 مات انتهى من **قوله** عفي المستحق الخ اي والى العاقبة
 في حجره فليس اوسفه او مريضاً او وارثاً مديوناً لان
 الواجب القود عيناً وليس في العفو عنه تصحيح اه سم
قوله سقط ولاديه ولو عفي على بعض الدية جاز كلها
 او على غير جنس الدية او اكثر منها تسقط القود ويجب
 العفو عليه ان قبل الحافي والا فلا بخلاف ما لو صالح فيوفض
 فاسد فانه يسقط القود وليس في الحافي هناك التزام
 فرجع الى الملة اه سم اقول قضية الفرف المذكورة انه
 اذ لم يقبل الحافي والحالة ما ذكر لا يسقط عنه القود فلتايل
 لكاتبته **قوله** وكذا ان اطلق المقول لاديه فصح ان اخنار
 الدية عقب عفره مطلقاً وجبت اه سم **قوله**
 او عفي على مال اي عفي عن القود على مال انا الو عفي
 على الدية ابتداء وهو يستحق عليه فلا يصح لانه والحالة
 هذه لا يستحق ما لا حتى يعفو عليه القود فلو عفي بعد ذلك
 عن القصاص على الدية وجبت هذا محصل ما في **قوله**
 كما ان تطبيق بعض المرأة الخ من التشبيه ما العضو المعفو عنه
 شرطه ان يكون متصلاً ما الواجب فيما لو قلنا يمينك طالق وتوقع
 الطلاق ان كانت اليمين متصلاً فان كانت مفقوده فلا ان

الم ورم لصر قرحه
 عليه نظر الخطر المحاص

المعول عليه السراية لانه من باب التعبير عن الكل **قوله** لفقد
 الالة القاتلة هذا ظاهر في ترك البدن اما لو كان طفلا او هرا او
 يضر فانه يكون من العمد المتقد من الالة المذكورة تقتل غالبا
 من ذكر وهذا نظير ما قيل في الابوة **قوله** فتقبل السوط والعصا
 بدل او خيرها في قتل عمد الخطا مقدم ما انتهى قوله في بعض شروضا
قوله في بطونهم اخبر مقدم وقوله اولادها مبتدأ موحى
قوله العاقل هو ايد لك افعلكم الابل بعتا دار المستحق
 او تملأ العقل اي الدية عن الجاني او تنفهم عنه والمنع
 يعني عقلا ومنه عقول الانسان فيمنعه من الفواحش انتهى سم
 قوله وبيت المال في خطه المولف وبيت مال **قوله** ولا الفريد
 اي المنفرد عن غيره والذي في خطه المولف ولا المديون الذي لا عشرة
 له ولكن يدخل نفسه مع جماعة لاجل عدد منهم **قوله** فدخل
 نفسه في خطه المولف فدخل بنفسه **قوله** الاقرب فلا قرب
 اي والا قرب هنا الا في ثم بنوهم ثم العرومة ثم بنوهم **قوله**
 ثم معتق اي الجاني قال الباقين وانما لم يوجد معتق من جهة
 الابان قلنا الى معتق الام ثم عصبت ثم الى موالي الجذات من جهة
 الاب وموالي الذكور المدين بالاناث كالجدة واللام ومو جبر
 عا ا ه ه سم في شرح الكتاب عقل ذور ولا زحام الظاهر كما
 قاله شيخنا في شرحنا ان يحمل الاخرة للام فتمثل ذور الارحام للاهل
 علي قوله يشاهرون سم في الكتاب **قوله** مع ذبنا ثم يرجع الى اصل
 ويشترط به الواجب من الابل وهو ثلث الدية فان لم يقدم
 من العاقله بحيث يزيد الماخوذ منه على الواجب نقص
 منه بالنسبة ا ه ه سم في الكتاب **قوله** يسقط من واجب
 الجاني لاش عليه بخلاف من مات مبداه ا ه ه سم **قوله**
 القصاص من القص وهو القطع ومنه المقص وقيل من قص

او عطف بيان من قوله قتل عمد الخطا وقوله مائة اسم ان موحى ص

لاش

الاش اذا اتبعه لان المقص يتبع الجاني والتعبير هنا بعد التعبير
 عنه فيما سبق بالقود لاقادة اي اذها ا ه ه سم **قوله** فلا
 قصاص علي صبي ومجنون ومثلهما النائم والمغنى عليه والمكران
 غير المتعدى ا ه ه سم **قوله** صدق القاتل بيمينه مثله في
 التصديق لكن بلا يمين ما لو قال الا ان صبي وامكن ذلك فتلا
 قصاص فلوا اتفاقا على زوال عقله وادعي هو المجنون والولي
 المسكر صدق هو بيمينه ا ه ه سم اي فلا قصاص للشبهة
 والحكم ودل بها **قوله** لا يجز ان يسكر الخ اي لو قلنا المسكران
 لا يقتل اذا قتل اتخذ السكر ذريعة للقتل **قوله** فهو
 كعتوه في خطه المولف كالمعتوه **قوله** فلا قصاص بقتل ولد الخ اي
 وان كان الوالد كافرا او الولد مسلما ا ه ه سم **قوله** ولا وجه انه
 لا يقتل هذا هو المقدم **قوله** علي ولد في ظاهره وفي خطه المولف
 علي ولد بدون ضمير **قوله** للمكافاة هي المساوات **قوله** فانه
 يقتل بالزواني المحض اي الذي يقتل الكافر بالمسلم ما لو يكن
 الكافر صلا للمسلم المقتول كما تقدم **قوله** لم يسقط القصاص
 القصاص لكن لا يقتل حينئذ الا الا امام بطلب الوارث
 ولا يفوضه لكافر حذرا من تشييط الكافر علي المسلم انتهى سم
 قلت محله ما لم يسلم فان اسلم فوض اليه كادل عليه
 التقليل ا ه ه سم **قوله** اي كالكسبه اي كما تقتل المرأة والخنثى بالرجل
قوله ومروند في حق معصوم اما مثله فيقتل به ا ه ه سم
 قل مرند مثله خطأ وشبهه عملا وعلا وعفي على مال لم يجب
 شيء ا ه ه سم قلت لانه مستحق القتل بكل حال لا هذا **قوله** ام
 يمينه سم **قوله** هذه العبارة ظاهرة جيدة وفي نسخة او بدل
 ام وهذه الثانية هي التي **قوله** في خطه المولف **قوله** وحكمه
 ما سبق وهو ان حدوث الكال لا يسقط القصاص **قوله** بواحد

قوله ثم

كلام المصنف بالواحد **قوله** والولي المفوض عن بعضهم على الدية
 اي باقيا اي وقتل البعض الآخر لانه اذا قتل البعض لم يأخذ
 من بعض الآخر الا بالقسط وعبارته سم والولي قتل بعضهم واحدا
 باقي الدية من الباقيين وله الاقتصار على اخذ الدية من الجميع وتوزيع
 الدية في المالين على عدد رؤوسهم لا على عدد الجراحات في
 صورتها **قوله** ولا اثر في القصاص الا في نفيقتص ولا اثر
 لتلك الحضرة ولا سوادها **قوله** شعرت هذا ما في خط المؤلف
 والمناسب شعري لعطفه على الجرح ويكن ان يقال انه من
 عطف الجرح على الجرح مستندا والجرح محذوف اي كذلك **قوله**
 وفي اليمين هو خط المؤلف وهو اولي وفي بعض النسخ **قوله**
 الموضحة للعظم اي تصل اليه بعد خرق الجملة التي عليه وانما لم
 ير العظم المصغر الجرح كغيره اذ ابره وصلت اليه **قوله** ولا
 يضر تفاوت عظم غلط اللحم الا وهذا بخلاف التفاوت بالشعر
 فالركان براس الجاني شعر دون الجاني عليه فان كان لفساد ميت
 الجاني عليه فلا قصاص لما فيه من اثار في شعر لم يتلفه الجاني
 والافاقصاص والا فالقصاص وعلى هذا التفصيل حمل ابن الرفعة
 كلامين في المسألة اه سم **فصل** في الدية
قوله كون القتل عمدا او شبهه عديف مسامحة لانها مغالطة ابتلا
 وكيف يجعل التخليط عارضا ويمكن ان يحاب على بعد فانه ما عديف
 عن القتل حط الى العول او شبهه كان كغيره من التخليط اي تسبب
 فيه وكذا يقال في اسباب التبعيض لما كان القتل عاما في الذك
 والانثى والجرح والرقق وعدل عن الكامل الى دونه كانه تسبب في
 تبعيض من الدية تأمل **قوله** في الحرم اي سوا كان القاتل والمقتول
 فيه لمجدها وكذا كان الرامي والمرمي في الحرم ولكن مر السهم في
 الحرم اه حثه نبي **قوله** فقد تزد القصة على الدية ويوجه

بلغ

ذلك

ذلك بان الشارع حذردها ولم ينظر لاعميان من يتجب فيه واما القيمة
 فلم يحددها فنيطت بالاعميان اه **قوله** خلفه سياق التنبه عليه
 في كلام الشارع وما يتبع عليه **قوله** لغير المقتول اما لو كان رقيقا
 للمقتول فلا يتعلق به شيء لانه السيد لا يجب له على عبده شيء
قوله ببعضه اي لغير القتل بان كان بالرقق شيء **قوله** الا
 شهر الحرم ولا بد من وقوع الفعل والزهر في فيها اه سم **قوله**
 قال ابن سبحة وفي نسخة دحية **قوله** وخرج مجرم في خط المؤلف
 مجرم ما **قوله** المسميان بالخمرين تعبت مقطوع **قوله**
 ربع الدية الذي في خط المؤلف ربع دية بلا تفرق بين **قوله** او اللغ
 وهي اولي مما في خط المؤلف وهو ولو اشع اذا الغاية التي مع قبله
 مغنية عنها هنا **قوله** طعنه كذا في كلام المؤلف طعنه **قوله**
 وهذا يعلم من قوله الخ قال في شرح المنهج وجب دية في الزل
 ذوق كغيره من الحواس وتذكر به حلاوة وجوهه ومرة وموعدة
 وعدو به وتوزيع الدية عليهم فان زال ادراك واحدة منهم وجب
 حن الدية اه **قوله** صغيرة او كبيرة في خط المؤلف صغيرة او
 كبيرة **قوله** قطعها الاولى قطعها اذا الشارب على الشقعة
 العليا **قوله** العظمين التي في خط المؤلف وهما عظمتا يثبت
قوله بان يراعي في اوقات الا اي يراقب في حلوله هل يكلم
 اولاه هذا والذي في خط المؤلف بروع بواو مستندة بعد الواو هي
 اولي اي بان يراع في عقلته لينظر انطق او لا **قوله** ربع سبعها
 اي الدية وذلك لان سبع الثمانية والعشرين جزءا اربعة احراف
 وفيها سبع الدية والحرف سبع السبع ففيه ربع كما ذكر وسبع الدية
 اربعة عشر وسبعان ربعها ثلاثة اربعة ونصف ونصف ونصف
 سبع بغير اه **قوله** وخرج بالعزيزي العقل المكتسب الخ هذا
 مكره مع ما **قوله** الا تشيئين خبر عن وابن حزم الخ الذي في خط

بعضه القتل اغتم القتل
 فان كان القتل فلا يتعلق به

غيره وفي خطه

ربع سبع الدية

الحديث عن قوله **قوله** ولا يختلف اثنان موضع بكبرها ولا صغرها
 تقدم فهو مكرر **قوله** لكل من المسيلتين اي الموضحة والسنة وذلك
 انه قال وفي الموضحة والسنة حسب من الابل انتهى **قوله** انه لا يجب
 هذا وجه مرجوح والراجح انه لا فرق بين الطويلة والقصيرة في
 وجوب الجنس اه **قوله** الخا حجة تفسير للشاعرية **قوله** بحيث
 لا تؤدي القلقلة نقص من قيمتها كذا يخط المؤلف وهو صحيح اذ معنى
 تؤدي تكسب او تورث وبهذا التقدير اندفع قول من حكم على كلامه
 المؤلف بالنقص وقال لعل العبارة اي نقص اه في حكمها في خط
 المؤلف باستقاط في **قوله** اي والجنائية اي واجبا لخريف المضاف
 واقام المضاف اليه مقامه فاعطى حكمه وهذا كثير شائع وهذا
 التقدير يندفع قول بعضهم هنا **قوله** والجنائية الا كذا في خط
 المؤلف ولا يستقيم الاخبار بقيمة عن الجنائية في العبارة ان يقول
 وفي الجنائية على نفس الا يقى الى نكيتا مل اه ما قاله وقد علمت من
 تقريرنا الاول غاية الاستقامة في كلام المؤلف تامل بانصاف **قوله**
 ولو قطع ذكره وانثياه هو بالنسبة لمقول بدليل قوله وانثياه وهذا
 سقط قول بعضهم الاول وانثياه وقال ان خط المؤلف وانثياه
 فليتامل **قوله** الاول هي جنيتين حرية من حرني والمراد بالثانية
 كون امر الجنين ميتة والمراد بالاحية بين هاهنا ثم الاتصال وعدم
 الشين بالجنائية على امته **قوله** ولو القية به جاز او يدا الى ذلك لو اقلت
 ارجع ابري او ارجع ارجل وجبت غرة طه والحكومة خلاف الشيخ
 الاسلام انتهى زي **قوله** ان تورع فيه في من نه في حصر
 وفيه مائة غرة ونصف عشرة في الام انتهى ح **قوله**
فصل في القسامة **قوله** فليما
 اصبح اشتمكي الذي يخط المؤلف شتمكي **قوله** ودفعت عنكم
 السواخ دفعت بالال الماله والذي في خط المؤلف دفعت بالال

قوله

الشانين بالجنين
 الشانين بالجنين
 الشانين بالجنين

بالجمع في خط المؤلف جمع ابد بالجمع **قوله** لان فيه جنائية الى الذي
 في خط المؤلف لانه جنائية الى **قوله** لان فيه جنائية الى اي من
 جملة الكليات الخمس وهي حفظ النفس والدين والنسب
 والعقل والمال ولهذا شرعت هذه الحدود وحفظ هذه
 الامور فشرع القصاص من حفظ النفس وشرع قتل الردة
 حفظ للدين وشرع الشر من حفظ للعقل وشرع حد
 السرقة حفظ للمال فاذا علم الفاعل شيئا من هذه الامور
 استحقاق حد انكف عنه اه **قوله** حن في خط المؤلف
 يشير فاو في نسخ غيره بالفا **قوله** مكلف اي ملتزم للاحكام
 قال في المنهاج وكوحكما انما ربه الى رد ما قاله البلقيني من
 انه لا حد على القتل الكافر المملوك لانه غير ملتزم للاحكام بالنسبة
 كالمعاهد اذ لا يلزم من عدم التزام الجنائية عدم الحد كالمرة
 الذميمة لانه تابع لسيده فهو ملتزم حكما اي بطريق التبعية
 لسيده ويرد ايضا ما سياتي ان الكافر اقامة الحد على رقيقه
 الكافر اه **قوله** بعض الحنفية لا يحله اذا قطع منها قطعة
 كبيرة اما لو قطع منها قلعة بسرة بحيث ما بقي تسمى حذفة
 مع ذلك ويحسن ويستد بها كالملة فانه يجب الحد بها
 اه وهو في شمس **قوله** ومحرمة ونحوه كان تكون في صلاة
 او عتكاف مستد وداون زوجها **قوله** كالودعي اي والذي
 في خط المؤلف مال الودعي بدون كان يشبهه الطريق هي الحجة
 التي قال بها عالم كقول اي حنيفة ان الملة تزوج نفسها
 وداود الظاهري يقول ان الملة تزوج نفسها بلا ولي ولا شهود
 وهو كالكافى السر فلا حد به لذلك الشبهة وقوله الفاعل
 اي شبهة الفاعل كان يطمى اجنبية يطمى محلياته وقوله والمحل

حد

اي شبيهه كان يطا امره مشتركه فانه لا يجد وكان دلي امت
 اصله او فرعه كذلك لا يجد انتهى **قوله** وتوازن الاخبار الى الذي
 في خط المؤلف ونظا في **قوله** ولوز في قبل احصائه الى هذا
 في الحريه ليل قوله جلد ثم رجم اما الرقيق فقد صرح في الروض
 في باب اللعان ما نصه ولوز في العبد ثم رقي في غير محض
 لزمه ما به جلد فقط ويدخل الاقل في الاكثر لا اتحادهما جنسا
 وان اختلفا فقد احرهما وهو بكر جلد مائة ودخل المحسنون
 السابقة فيه ما كذلك **قوله** وارسل الى اي اطلق **قوله** متني
 عليه الذي في خط المؤلف ومتني عليه **قوله** او نأيه هذه
 الكلمة ليست في خط المؤلف **قوله** وكذا ما لا يتجر فيه العبد
 المنع منه **قوله** ار الى ما دون مسافة القصر الى الذي في خط
 المؤلف اولى دون يغيب ما **قوله** ولا حضانية الاولى فلا احضان
 او سم **قوله** لكن يود بان ولوزنا يان طانا تغير بالغ في ان
 انه بالغ في جهنم اب احبهما وجوب الحد بهنم خبي كرا
 من اجل ان لو اقتصروا على امره ان الخبيس بينهما **قوله** ولا
 يبلغ بالقتل وادنى الحد وداي فلا يزداد تغزير الحز على نسق وتلاوي
 حلية ولا تغزير عبد علي تسع عشرة وهذا في تغزير جالس
 الحد اما غير الجالس كالجس فيتعلق باجنحه دلا امام انتهى
قوله القدية والذي في خط المؤلف المصنف البدنة
 والا ولى اولى لعمومها **قوله** ولا تجوز الشفاعة فيه اي الحد
 اي لقوله صلى الله عليه وسلم لا سامية للمكذبة في شهادة الخيرية
 وسنة التي سرقت الشفع في من حد به الله تعالى ثم
 قام فاضطط فقال اما اهلك الذين بيني وبينك انهم كانوا
 اذا سرق فيهما الشرف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف
 قام وعلي الحد وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت

ولوز في الكفر لحد خمسين وترك العذر ثم رقي مرقه

لقطعت

لقطعت يد هارواه الشخ ان امش روض **قوله** بل
 في حد القذف **قوله** والقاض القذف الاولى والفاظ التعاريف
قوله سيما بتقديم السين ثم يم وحامد ودة وكذا في خط المؤلف
 والذي **قوله** صريح ومع ذلك اذا قال اردت دبر زوجته فانه
 يقبل قوله بيمينه علي الاوجه فيعزر ولا يجد امش م ر بالمعنى
 في باب اللعان **قوله** بخلاف الثاني هو قوله والرمي بايلج ذكر
 وحشفة في دبر والكلام مفروض مما لو قال في دبري لذكر او خشي
 او امره خلية اما لو قال في دبر امره من وجهه فنبغي اشتراط وصفه
 بنحر اللباسة ليخرج وفي الزوجه فيه فان الظاهر ان الرمي غير قذف
 بل فيه التعزير لعدم تسميته زنا وليا طه كما في ثم م ر في باب اللعان
 وفيه التعزير فيه تسمية زنا وليا طه كما في ثم م ر في باب اللعان
قوله زناات الهمزة لذا بالهمزة اخذ وجهين امش م ر في
 اللعان **قوله** في الجبل او السلم بخلاف زناات بالهمزة الميت
 فصرح لانه لا يستعمل فيه بمعنى الصعود ونحوه فان كان فيه
 ومع يصعد فيه فوجهان احدهما كما افق به الوالد رحمه الله
 ثانيا في صرحته ايضا امش م ر في اللعان **قوله** وهو الظاهر
 انه م ر في شرحه **قوله** والظاهر ان عبا م ر في ثمن يابغا
 كناية كما قاله ابن القطان وكذا بالحنث خلافا لابن عبد السلام
 وقوله يلعاهر ويعلق كناية لكنه يعزر ان لم يرد القذفاه
قوله والنسبة هذا اي زجرا وتاديبا فان لم يعزر
 المميز حتى يبلغ سقط تعزيره كما حكاه الرافي في اللعان عن
 القفال وقاس بعضهم على ذلك مجنون افاق اه حش
 زي **قوله** اربعين جلدة ومن مات بذلك الاضمان او الر
 زاد علي الحد فوات به وبما راد ضمن بالقسط فلو حله الحر تسعين
 في القذف ضمن بالقسط ضمن تسعا من الدية او كان حد شرب فضر

بلغ

في باب اللعان

مبتدأ وقوله تقتضي التعزير
 خبر قوله لكن يعذر ان لا
 اي صرم

علي الحد فان زاد وتلف به وبما زاد فهو بالقسط **قوله** فيعظم
 او يشبه الذي في خط المؤلف او يشبه **قوله** فانها مغطاة
 كذا في خط المؤلف والاولي فانه مغطى اذ الراس مذكر لكن
 رابت لبعضهم ان الراس يوثق في قريضة لاهل اللغة **قوله**
 وبم يضبط الخ هذا هو الذي في خط المؤلف وفي بعض النسخ
 ولم يضبط وهو تحريف **قوله** في السرفه المعري هو من الحدين كما صرح به ابن الزيلعي
 في حقه **قوله** وقاية النفس الخ ومعه بيت اخر وهو
 هذا هناك مظلومة عزت بقيمتها وها هنا ظلمت هات
 علي البار **قوله** فافهم الخ اي لو ودت بالقليل لكثرة
 لحياتك علي الاطراف لا اذها في النفوس ليس هو لاهل الفهم في
 مقابلتها ولو لم تقطع الا في الكثير لكثرة المعانيات علي امور
 حقه **قوله** ولو ذميت خرف غيرة ولو معا هذا
 فلا تقطع وان شرط تقطع بذلك اهو حقه **قوله** في
 ستة الخ بل عشرة في خط المؤلف فاسم دالم حقه ستة
قوله ما قيمته ربع دينار الخ اي يقين بان يقطع الموزون
 بان قيمته ذلك وتعتبر تلك القيمة الاخرى وان زاد بعد
 بخلاف عكسه انتهى **قوله** في حقه **قوله** فلو سرق الخ الذي
 في حقه المؤلف لو بالسقاط الفا **قوله** ولا يقطع بخاتم الخ والماصل
 انه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب
 الوزن وبلوغ قيمته ما ذكر ولا يكفي بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص
 وزنه اهو حقه **قوله** في حقه **قوله** كاحراق الخ لو تضمنه بطيب
 فيه وان جمع من جسده بعد خروجه بضايف لان استعماله
 بعد اذ ناله كالطعام انتهى **قوله** في حقه **قوله** لذلك
 اي للعلة المذكورة وهو اخراجه بضايف من خرد مثله بقصد

بلغ

عندهم

السرفه

المرفعة انتهى حقه **قوله** ولا في اللغة الذي في خط
 المؤلف ولا اللغة بالسقاط في **قوله** وان انقلب شيئا اي
 وان لم يأخذ ومثل النقب قطع الجيب انتهى حقه **قوله**
قوله فلا تقطع الذي في خط المؤلف فلا يقطع بيا تحته
قوله اما الاولي هذه هي التي في خط المؤلف وفي نسخة اما الاول
قوله ولو ادعي الخ ادعاه ملكه ليس قيد حتى لو ادعي انه ملك
 سيده او ملك بعضه او انه اخذه من الحر زبانه او ان الحر
 مفتوح او انه دون النصاب وان ثبت كذب به كالوزن في بامره
 فادعي انها جليلت كان الامر كذلك فلا تقطع في هذا كله انتهى
 حقه **قوله** في حقه **قوله** قطع الفكره لما مر كذا في نسخ والذي في خط
 المؤلف قطع الفكره لما مر بانها له **قوله** وجيلد ميتة الذي
 في خط المؤلف جيلد ميت بدون تا **قوله** او الطنبور كذا في
 نسخ والذي في خط المؤلف والطنبور بدون الف **قوله** لا يصلح
 في ذات البين الذي في خط المؤلف لذات البين **قوله** وتقطع اي
 بعد طلب المالك القطع انتهى حقه **قوله** في حقه **قوله** يد البهي
 ولو كان له علي معصم كفان ولم يتمخض اصله من رابطة قطعا
 كما حكمه الامام علي الاصحاب وعن البخاري تقطع احداهما
 واسم حسنه الرافي وقال النووي انه الصحيح المنصوص ومنهم
 به في التحقيق وصوبه في المجموع وعلي هذا لو سرق ثانيا
 قطعت الثانية ولا يرد علي ذلك قولهم فان عاد فجلده
 البشري لانه مبني علي الغالب وهي الخلق المعتادة انتهى
 ابن سم اهو حقه **قوله** في حقه **قوله** كفا قد هذا هو الذي في
 خط المؤلف وفي نسخ كفا قد بدون تا ويحمل علي العضو
قوله واه الاربعه هما النسي وابدود والترمذي وابن
 ماجه فان قالوا الستة زيد البخاري ومسلم **قوله** لا تقطع

ماله لاطلبي

بها الذي في خط المؤلف فلا يقطع **قوله** ويثبت قطع السيرة
 بأثر قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدعي المالك ويثبت
 المال فلا بد للقطع من دعوى المالك أو وليه أو وكيله بالمال
 فثبتت السيرة بشروطها ابن حجر باختصار **قوله**
 تكبر كذا في خط المؤلف وفي نسخة نكرار **قوله** مسكنا هذا
 ما في خط المؤلف وكذا في الأول مسكنا لأنه خبران ويمكن
 الجواب بأن مسكنا معقول لأنه لا يحد وفي تقديره تحول
 مسكنا فليتأمل كتابه **قوله**
 في قاطع الطريق خفيف ونصه على الحال **قوله**
 ظلت من المال أي للمالك خفيفا خفيف هو الذي في خط
 المؤلف صفة لقاطع وفي نسخة تخفيفا ونصه على الحال
قوله بطلت من المال أي للمالك يقلب فيه حق الأدعي
 الذي في خط المؤلف يقلب حق الأدعي بدونه فيسته
 والتوب عطف تفسير **قوله** في حكم الصبال **قوله**
 والتوب عطف تفسير **قوله** أو ماله مثله الاختصاص
 كسر جين وكلب معكم كما سياتي **قوله** عن بضع أي ولو
 بضع حريصة لا احترامها بل من باب إزالة المنكر وإن كان
 الواطئ لها حريصا لأن الزنا لم يمح في ملته من الملل قط ابن حجر
قوله قصد هاهنا أي يحقون الدم إذا لم يكن المضمول
 عليه ملكا توحد في ملكه أو عالما توحد في زمانه وكان في
 بقاياه مصلحة عامة فيجب عليه الدفع عن نفسه ولا يجوز له
 الاستسلاام كما أفني به شيخنا الرملي رحمه تعالى انتهى حاشي
 نري **قوله** وما ذكره هو كذا في نسخة في خط المؤلف أسهل
 بدون أهون **قوله** أوجهها الأول وهو وجوب الضمان
 عليهما وهذا وجه والمعتمد أنه على الأول دون الرد فيها

أي بعد الدعوى عليه ما لا يحد

بلغ

مازل
مصل

بلغ

ح

حاشي نري **قوله** وهذا هو المعتمد معتد **قوله** فيضمن مرسلا
 إلى ولو نفر شخص دابة مسببة عن ذرعه فوق قدس الحاجة ضمنها
 أي دخلت في ضمانه وإن أخرجها من ذرعه إلى زرع غيره فأنلفت
 ضمنه إذ ليس له أن يبقى ماله بال غيره فإن لم يكن إلا ذلك بأن
 كانت مخوفة بمزارع الناس تركها في زرعه وغرم صاحبها
 ما أنلفته أهش الروض **قوله** إذا تعهد هالكا في خط المؤلف
 وفي نسخة أن تعهد هالكا أو حجة الرجح الرفس **قوله**
 في قتال البغاة **قوله** في الردة أعادنا
 الله تعالى منها **قوله** رجوعا على ثبوتها كسيلة النمل على في وسطها
 أما سبيلة الفاتحة فلا يكفر من يقاتلها من الفاتحة لعدم الإجماع عليها
 ومنه في محبة أبي بكر لتبونها في القرن قال الشهاب الرملي في
 علقه على الفاظ الأعيان الواقعة في متن الأنوار ما نصه لو
 قال أبو بكر لم يكن من الصحابة كفو ولو قال ذلك لغير أبي بكر
 لم يكفر وفيه نظر لأن الإجماع منعقد على صحابة غيره والنص
 وارد شائع وأقل الدرجات أن يتعدى ذلك إلى عمر وعثمان
 وعلي رضي الله تعالى عنهم لأن صحابتهم يعرفونهم الخاص والعام
 من النبي صلى الله عليه وسلم فبنا في صحابة أحد هم
 مكذب للنبي صلى الله عليه وسلم فبنا عليه وسلم أهجر وفه وأقول
 إنما نص الفقهاء على أبي بكر لثبوت صحبته بالقرآن وسكوتهم
 عن غيره لا يمنع الحقوق لما تقر من كفر من أنكرهم عليه
 معلوما من الدين بالضرورة وصحبة عمر كعثمان وعلي من
 هذا القيل لكانت **قوله** وفي قول يميل هذا مقابل قول
 يستثنى مالا وليس راجعا للكفر فقط **قوله** لأصل كد
 عبادة الشهاب العبادي مريح في أن هذه العبارة لها
 أصل ونصه ولم يدفن في مقابل الكافر المسلمين أي يحرم

التي ص

بلغ

ذلك كعكسه بل ولا في مقابر الكافرين بل بين المقبرتين
 انتهى جبروفه **قوله** ويجب تفصيل الشهادة هذا رأي
 والذي في متن المنهاج واعتمدته من رآه كفي الشهادة المطلقة
 بها وعبارته وتقبل الشهادة بالردة مطلقا كما في شكا
 صحاه في الروضة كما صلها ايضا فلا يحتاج في الشهادة بها
 لتصيلها لانها لا خطر بها لا يقدم العدل على الشهادة بها
 الا بعد تحققها وهذا هو المتمد **قوله** بل
 في تارك الصلاة **قوله** عوده في نسخة باسقاط الها انتهى
كتاب الجهاد
قوله لغزوة هذا ما في خط المؤلف وفي بعض النسخ لغزوة
 بدل مهمله فلتراجع رواية مسلم **قوله** تقر بيا اي لا فرض
 في شعبان في الثانية كما تقدم **قوله** بعد الهجرة اما قبلها
 فكان متمع لان الذي امر به صلى الله عليه وسلم اول
 الامر هو التبليغ والانذار والصبر على اذي الكفار قالوا لهم
 فماذا قال الله تعالى بعد هذا المسلمين في القتال بعد نهيب
 عنهم في نفس وسبعين اية اذا ابتلاههم الكفار به قرا باج لا قبل
 به في غير الاشهر الحرم ثم بعد السنة الثامنة بعد الفتح امر به
 على الاطلاق بقوله انقر واضغافا وثقالا وقاتلوا المشركين كافة
 وهذه اية وقيل اني قبلها امر بشركم **قوله** من فيهم لثاية
 اي وانه لم يكن الفاعل من اهل فرض الجهاد كما ذكره ابن قاسم
 في شرح المنهاج وهو المتمد انتهى **قوله** حشر نري لاذب
 عنه لا لاذب عنا يذب الاول مبني للمفعول والثاني مبني
 للفاعل **قوله** وهو مفقود فيهما كذا بخط المؤلف وهو ظاهر
 اي والحال ان البطش مفقود وفي نسخة مقصود للجهاد
 اي فيضريه اذ المعنى والحال ان البطش مفقود كما تبين

بلغ

بلغ متاملة اليها
 والله الموفق

السيف

وهو مذكور ايضا

قوله

من الجهاد اي في بعض النسخ

قوله وسفر غيره اي ولوامنا نصيرا وهل المراد به هنا ان
 يكون مقصداً لجل يجوز له القصر فيه كان يخرج من السور
 او العمران او نحوها بتفصيله السابق في صلاة المسافر
 يكون على ميل اخذ ما ذكره في الثقل على الواحد كل
 محتمل وكلامهم الى الاول اقرب ويوجه بان سبب الحرمة
 الاحتياط من الثاني ام ايعاب هذا وقال الرملي في ثن ولا وجه
 ضبط القصر وهو ميل ونحوه **قوله** الا باذن غير عي
 ويتجه ان رب الدين لو كان مصاحبا له في سفر لم يكن
 له منعه رضاه فلو كان الدين يجوز عليه لم يحجز له بينه
 السفر مطلقا لانه لا مصلحة للجور عليه حتى ياذن عليه واذن
 الجور عليه لا يوجب حرمة السفر فلا يترخص بقصر ولا
 غير لبعضه بسفر نعم في باب الجهاد صور يجوز
 السفر فيه ما يلا اذن من نحو الاب فهل يجري هنا او يفرق
 بان حق الدين اكد انتهى ايعاب باختصار **قوله**
 على كل من قصداي ظن وقوله ان امتنع من الاستسلام قتل
 فانه اي لانه ذل ديني من غير خوف على النفس وقوله
 اول تامن الملة فاحشة ان احذت لانها اتباع لخوف
 القتل اه حشر نري **قوله** ولما تامن الملة فان امتن الملة
 ذلك حال لا بعد الاستسلام تامنه بان كانت لا يقصدها
 في الحال وانما يظن ذلك بعد السبي احتمل جواز استلامها
 ثم نزع ان اريد منها ذلك ونقل الزركشي عن الحاروي
 ترجيح وعن السبط ان الظاهر المنع اه حشر نري
قوله ومثلهم المبعوضون اي بالسببة للبعض الرقيق
 اما بعضه الخفيف في فيه ما ياتي في قوله وضرب لا يوق انتهى
 سم على الكتاب **قوله** قتله الامام حاصله كما قال

ولا بد ان يكون الاذن شديدا
 ومثل الاذن ظن صي

الشيخ ابن حجران قتل اسيرا غير من لزمه قيمته او كمالا
 قبل التخيير فيه عزز فقط **قوله** القتل لا فقد فقل
 من الله عليه و سلم في عقبة ابن ابي معيط والنضر بن
 الحارث بيدر وجعل المني بتمامه بين اثال وابي غرة
 والغدا كثيرا الاسترقاق وقع في بني قريظة وفي بني
 المصطلق وحكي بعض الاصحاب فيه الاجماع اه
 حاشي نري **قوله** او عزى كما في بني هوزان وغيرهم
 من قبائل العرب كبنى المصطلق انتهى حاشي نري **قوله**
 وبعض شخص هذا هو الراجح من الوجهين والثاني وعلى
 الثاني لو ضرب الرق على البعض رن الكلي قاله البغوي وقال الرن
 وكان يجوز ان يقال لا يرن منه شيء وعلى قول البغوي يقال
 لنا صورة يسرى فيها الرق كما يسرى العتق اهد ميرى انتهى
 حاشي نري قال الشوبري ولا سراية على الاصح **قوله** والمن
 عليهم الزاوي وهو الرجال البالغون الاحرار هذا والذي
 في خط المولى والمن عليهم وتخلية سبيله باقر الضمير
 وهو صحيح مراد به الضرب **قوله** منا ولا انا اما اذا اختار
 رقه فان المال غنيمته كما سياتي **قوله** او طاسب الذي
 في المختار من كتب اللغة فتح الهنزة وفي حاشي شيخنا
 القليوبي ما نصه **قوله** او طاسب التي الهنزة افسح من فتحها
 اسم واد من هوزان عند حنين انتهى بحروفه قلت وهو
 اجل الثقات الذين يقلدون غايتهم الى الشيخ رحمه الله تعالى
 كان قليل عز والكلام لا اهله **قوله** وهو المعتمد قال الزبادي
 في الحاشية مثل ونصه المعتمد ما في المختار من عدم
 جواز اسرها بخلاف زوجة من اسلم فانه يجوز ارقاقها
 اهراقها لبيت المال فياخذ في شى روض **قوله** وجب تعريف

بلغ

يكون

فان مات صرم
 الذي ان يستقط بل يوفى
 قاله ابن يعقوب في ذخيره

انظر

انظر مونة التعريف علي من ان الملتقط لا يملك اه مشب
 ووجهه انها بعد التعريف غنيمته انتهى **قوله** يوههم هي
 طاهره والذي في خط المولى يوهي ومعناه هي اي يوههم
 اه **قوله** حكم جديد اي خبير وانما ابواه الى كافي ثلث الروض
 وذكرها متعين ولعلها سقطت من قلم المولى حين التأليف
 لان العبارة من عند قوله فان قيل الى قوله او ينصر انه
 عبارة ثلث الروض الا انه قال فيه فان قلت ثم قال قلت اجاب
 البكي باننا اه كذا قال بعضهم معترضاً على المولى حيث
 نسبته الى السهو واقول بل لا يقين ما قاله بل لا يكون حذفا
 مقصودا اذ مل دوا فاداة الحكم لا الاستدلال عليه وهذا
 يقع كثيرا في كلامهم ففي متن المنهاج ما لفظه وفي الركاز الخمس
 اه وهذا بعينه لفظ الحديث ولم يرد به الاستدلال فليتأمل
 بلطف حنصو صبا مع المولفين ولا يتعين عليه ذكره كلام غيره
 باسره بل حيث تادي المصني باقل من الفاظ الاصل فانه
 يكون مستحسنا او جيبا اه كما تبين **قوله** مسلم فلو سباه
 مسلم وذمى هل يتبع المسلم فيكون مسلما تبعا له
 او لا ويتبع الذي كما تبين فورايت نعم صرح بذلك في شى الكتاب
قوله في جيش واحد وغنيمته واحد اي وسببها معا
 او تقدم سبى الولد على ابيه فهو على دين السابى المسلم
 وسبى ابيه بعد لا يغيره عما ثبت له من الاسلام **قوله**
 في قسم الغنيمه **قوله** او ركاب المار بالركاب الا بل كما سياتي
 المولى في الفى **قوله** ولقطه اي اذا طن انه لهم فانه يمكن
 كونه لمسلم وجب تعريفه سنة اود وفيها كما تقدم اه
 ثلث م رواه مونة التعريف علي من لاله لا تملك انتهى
 مشب **قوله** عكسه اي ما ليه عربيه دون ابيه

انظر قوله في شى الكتاب
 الاما اذا تقدم سبى

الاما اذا تقدم سبى
 بل

قوله وقد العطي الى راي الامام الذي بخط المولى السلطان ^{قوله} قال
 في الامام الذي بخط المولى السلطان **قوله** غايل الذي في خط المولى
 غايل وبن لام ومعناه التعمق في الدين **قوله** الثلاثة هم
 الاول اشقا هم هاشم وعبد المطلب وعبد شمس
قوله من محل الزكاة الذي في خط المولى الصدقات
قوله بين سهمهم الذي بخط المولى من سهمهم **قوله** بل
 في قسم الف **قوله** ولو يفر خوف الذي بخط المولى لغير بالام
 لا بالما فهو بكسر **قوله** لغا اي بدل لنا **قوله** اذا انشطا
 من باب تعب فهو بكسر الشين **قوله** ما كان الى الذي
 بخط المولى ما كان **قوله** في الجزية
 اي قضية انتهى **قوله** خشيته **قوله** والصيغة هو اظهار
 في اضماع **قوله** ايجابا من صوب لك عذوقا اي يكون
 ايجابا وقبولا **قوله** اقرر تكلم الا وافر تكلم ما شئتم بخلاف
 اقرر تكلم ما شئتم او ما شا الله فلا يصح جز ما اهر **قوله** خشيته
قوله كيوم ويومين الذي قبله والذي بخط المولى عن
 خشيته **قوله** كاليهود الذي بخط المولى كاليهود والنصارى
قوله لم يعلم خشيته بذلك ما اذا علم وجولهم بعد الشيخ
 فلا يعقد لهم لا يقرون عليه ودخل في قولهم لم يعلم
 وجولهم ما اذا علمنا عدم التحول او شككت فانها تفقد
 لهم كما ياتي **قوله** فان تمت الذي في خط المولى فاذا تمت
قوله من المعاف بالميم المفتوحة وبالعين الكملة
 حتى من هذا لا يصرف في معرفة ولا تذكره لانه جاء على مثال
 ما لا يصرف من الجمع واليهام تنسب الشباب المعاف فيه تقول
 تذهب معاف في فتصرفه لانك ادخلت عليه بالشيبة ولم

بلغ

بلغ

محل

خط المولى كيوم ويومين قوله ولا من خشيته هو لنا سب لما

تكن

تكن وقفا في الواحد اهر اي شرف على العرس وفي
 شجنا القليوبى بغير مجمله وعبار المصباح ذكره في فصل
 العين الكلمة مع الفاها **قوله** ان اقلها ذبا راي فلا
 يجوز عقد ها بغيرها ولو فرضه تعدله وان جاز الاعتيا
 عنه بعد بفضة او غيرها وقوله بفضة متعلق بالاغتياض
 لا بالعقد اهر حش زيادي بايضاح **قوله** ما كسبه اي لغير
 بغير المالك سنة لها حالنا اهر اهر ان يوقد علي الاوصاف
 فسحب عند العقد وعند الاخذ الثانية ان يوقد
 علي الانتهاص فلا يجوز المالك سنة عند الاخذ بل عند العقد
 فقط وبهذا يجمع بين الكلامين اهر رحمة نري **قوله** المولى
 والموسر ويتخذان المعترف الفنى والمتوسط النفقة لا العاقلة
 والفرق اذ لا موساة حتى تقدر بالما قلته ولانه مختلف حتى
 يعتبر بالعرف كما يصح به اختلاف ضابطهما باختلاف الابواب
 اهر حش والمعتقد انه كالعاقلة اهر اهر حش نري **قوله** المولى
 لم يجوز اهر يعقد بدونه هل فائدة عدم الجواز الا انه يترك
 المالك سنة حينئذ مع صحة العقد بالدون او فساد العقد
 ايضا قال الشيخ فيه نظرا انتهى قلت الوجه الثاني اهر حش
 علي التخرير **قوله** جزية الذي في خط المولى المولى جزية
 منه السنين **قوله** الاولين هما اسلامه وبنده العهد وفي
 خط المولى في الاولتين بزيادة تاء **قوله** في الثالثة هي
 مرتبه **قوله** فتسط لما مضى هذا يريد وجوبها بالعقد
 وهو كذلك **قوله** فانها تذكر والذي بخط المولى لانها **قوله**
 او علي المجموع كان يقول الى هذا مثال لقوله او علي المجموع
 اما مثال قوله علي كل منهم اي كل واحد كان يقول او علي
 علي ان علي الفنى اربعة دنانير او اكثر وعلي ضيافة عشرة

النفس مثلاً في كل يوم من الرجال التي المشاة كذا والوكبان كذا
 أحسن نزي **قوله** من الذي يخط المؤلف فاسألهم **قوله**
 فلا يجب تقريته بها وذلك لما تقدم أن الإمام مخير فيه بين
 أربعة أمور غير أن عقد الجزية يبطل التخيير **قوله** فلا يجب
 أيضاً تقريته أي بل لا يجوز لأن الواجب فيه التخيير بين أربعة
 أمور والتقريز يمنع التخيير **قوله** واليهامه مدنية بقرب
 اليمن على أربعة مراحل من مكة ومكة حلتين
 من الطائف أحسن نزي **قوله** وخيبر للمدينة وذلك
 وقرب مكة وبني النضير ولا يمنع الكافر من ركوب البحر الجائر
 ويمنع من الإقامة في سواحله وجزائره المسكونة أحسن نزي
قوله غير مكرم مكة وهو من طريق المدينة على ثلاثة
 أميال ومن الطريق والطائف على سبعة أميال ولحقه أربعة
 على تسعة أميال ومن طريق جدة على عشرة أميال كما قال
 بعضهم شعر ولحم الحديد أربعة من طيبة ثلاثة أميال إذا مرت
 اثنتان وسبعة أميال عرق وطائف ومكة عشرة ثم تسع جعله
 ومن من سبع دكرت بها اهتدي فلم يعد سبيل الليل إذا
 جات بيته أحسن نزي **قوله** وأن خيف موته ويفرق بين
 وبين ما تقدم من أنه لا ينقل إلى خيف موته غلظ امرئ في
 ولا أن ذلك دخل لمصلحة وهي ما أكبر تقع يعود علينا أولئك
 بشيئ منه كما تقدم أنتقيتها وما يجمع إلى الذي يخط المؤلف يجمع
قوله وأما المرأة الذي يخط المؤلف أما بدو ما أو **قوله** لا تنبي
 كنيسة هذا خبر يعني النهي والذي يخط المؤلف لا تنبي بلفظ
 التلوي **قوله** فتحت عنوة كصرأي علي الصحيح ومن ثم افق
 ابن عبد السلام يهدم ما بقا فيها من الأبنية لا بأس به
 بن العاص وقفها بأمر عمر رضي الله عنهما علي مولى المسلمين

قوله وطريق الثلاث أي المهمة بين هذه الثلاثة لا مطلقاً أحسن نزي قوله

ما

لسان

لما طلبوا شراها إذ لفتحت صلح الكانت ملكا لهم ولحقا
 شرطاً لأن خلاف الأصل أهوا بن حرا أحسن نزي **قوله**
 من رفع بنا لهم الذي أحدث ذلك فان ملك ذمني دار
 عالية فلا يكلف هدمها بل يمنع هو وأولاده من الاشتراك
 على المسلمين ومن معبود بلا تخير كما قال الماوردي وغيره
 ولما تهدمت هذه الدار العالية أعادتها ولكن يمنع
 من رفع ومساواة ولربني دار عالية أو مساوية ثم باعها
 فانه لا يسقط الهدم بخلاف ما لو استلم بعد البناء فانه
 يبقى ترغيباً في الإسلام فما يظهر أحسن نزي **قوله**
 بين أبي برقي هو يلفظ المضارع والذي يخط المؤلف أن
 يضي بالماضي **قوله** لا يحض حق الدار هذا ما في خط
 المؤلف والذي في كلامه غير لا يحض حق الجار **قوله** فاضطروهم
 وهم في نثر الروض فاضطروه **قوله** من سيرة وسيرة الذي
 يخط المؤلف أو مشفرة بالن قبل الواو أو مشفرة الذي يخط
 المؤلف أو مشفرة بالن قبل الواو وانتهى **قوله**
كتاب الصيد والذباح
قوله قال ابن قاسم أي الغني **قوله** الحاصل بالمصدر
 هو الذباح أحسن نزي **قوله** وما لم يقدر المأدب عدم
 القابرة عليه حال الإصابة فلور ي نادا فصاب مقد ولا
 عليه قبلها لم يحل إلا أن أصاب مذبحه أو مقدماً عليه
 فصار نادا عند ما حل وإن لم يصب مذبحه أو مقدماً **قوله**
 نذاري شرع عبارة نثر الروض نذاري نذر شارد **قوله** هل
 مات بها الذي ولم يعلم أنها أصابته حال الحياة أما
 إذا علمنا أن الطعنات أصابته قبل موته حل كالصيد
 بصيده السهم في الكثر ثم يقع علي الأرض وعبارة الروض

فلهذا

مسلم لم يسقط الهدم كالأو
 غصبت أرضاً وبني
 فيها ثم باعها منهم

بلغ

وشرحه لو وقع بغير ان في يرا حدها فوق الاخر فطعن الاعلى فنفذ
 ابي الطعنة الى الاسفل فبات وشككتا هل مات منها فيحمل وبثقل
 الحمل الاعلى فيجرح او علمنا ان الطعنة اصابته قبل مرثية حمل الصيد
 يصيبه السهم في الهواء يقع على الارض انتهى بحروفه **قوله** يحيطان
 هذا ما في خط المولف وفي نسخة محطبان بالميم **قوله** اوحي اي
 اسرع ما خوذ من الوحي وهو السرعة **قوله** وجود الحياة المستقرة
 الماد بها ما يوجد مع القوة الاختيارية بقراين واما راة فقلت على الظن
 بقا الحياة ويدرك ذلك بالمشاهدة ومن امارتها انما انما في الارض بعد
 قطع الحافرم والمري والاصح الاكتفا بالحركة الشديدة واما الحياة المستقرة
 في الباقيه الى اخر وجهها بذيخ او نحوه واما حركه الذي يروح في التي لا يبقى
 معه سمع ولا ابصار ولا حركه اختيارية من **قوله** او كان يعين
 الخ الذي يحفظ المولف ام كان **قوله** فذبحه هذا ما في خط المولف
 والذي في بعض النسخ وذبحه بواو **قوله** ويجوز بلا كراهة عكسه
 لكنه خلاف الاول اهش من **قوله** معقولة ركبته هي الجارية
 على القواعد والذي يحفظ المولف او الشاة بالف قبل الواو **قوله**
 جنبها الا بس لا بها اسهل على الذابح في اخذ الالة باليمين وامساك
 له نساها باليسار فلو عمل سيق له استنابة غيره ولا يفيحها
 على يمينها اهش من **قوله** وليجد احدكم شفته بضم الياء
 والشفة بفتح الشين السكين العظيم والمراد السكين مطلقا
 واثرها لانها الوثرة فكانها من شفرة المال ذهب لادها بها
 للحياة سريعا ويكره ان يحد هاقبالها وان يذبح واحدة والاخرى
 تنظر اليها ويكره ابانة راسها حالاً وزبادة القطع وكسر العنق
 وقطع عضونها وحركتها ونقلها حتى تخرب روحها والاوي
 سوقها الى المذبح يرفق وعرض الماعليها قبل ذبحها انتهى
 من **قوله** عند ذبحها اي اوارسها جازية ويكره تعمد

في خط المولف معقولة بدون تاء **قوله** والشاة كناية عن سبيخ لادها الذي هو

تركها

تركها وحمل الذابح واما قوله ولا تاكلوا مما الى يدكم اسم الله عليه فالمراد
 غير ما ذكر اسم غير الله تعالى يعني ما ذبح للاصنام بدليل ما اهل
 لغز الله وسياق الآية دال عليه فانه قال وانه لفسق والمخالفة
 التي فيها الفسق والمخالفة التي فيها الفسق هي الاهلال لغز الله
 تعالى اهش من **قوله** وليصل وقوله ولا يقول لذي نسيخ
 والذي في خط المولف وان يصلي ولا يقبل **قوله** لا يهامه
 الشريك فيحرم عند الاطلاق اي والذبيحة حلال فان اراد الذابح
 باسم الله واتبرك باسم محمد كان مكرها فان قصد الشريك
 كان كافرا والذبيحة ميتة اهش من **قوله** زيادة ايضا **قوله**
 قبل قتله ولا يقدر في ذلك كون معلم الجازية بحوسب
 اهش من **قوله** وما قررت به الخ الذي يحفظ المولف وما قررت
 بدون **قوله** ان يتكرر الذي في خط المولف يتكرر بدون
 ان **قوله** الا بالسنن والظفر وباقي العظام دخل في المستثنى
 منه الحيز اذا كان محمدا فيجوز به واما حرم من جهة تجسسه
 اهش من **قوله** وقد نهيتهم الا قلت فخذوا
 وهو طعام الانس وهم افضل من الجن وان نجس فليطلب
 فرق واضح على هذا التعليق اما على القول بالتعبد القائل
 به ابن الصانع ومال اليه بن عبد السلام فلا يواد لكاتبه
 نطق الله به **قوله** كبندقة وافقي ابن عبد السلام بحرمته
 البري بالبندق وبه صريح في البخاري لكن صريح النووي بجران
 وفيد بعضهم بما اذا كانت الصيد لا يموت منه غالب الكالوز فان
 مات كالعصا فيحرم ولو اصابته البندقة فذبحته بقوتها
 او قطعت رقبته حرم اه وهذا التفصيل هو المعتمد انتهى
 حش **قوله** انما احلت هذا ما في خط المولف وفي نسخة
 حلت بدون الف بحوسي مثله المرتك لعدم سلكه

في خط المولف معقولة بدون تاء **قوله** والشاة كناية عن سبيخ لادها الذي هو

حلت

اهرش مروض **قوله** وذات شوك طويل عيارش
 مروض ذات شوك طوال يشبه السهام وفي الفصاح انه
 عظيم القنافة اهرش وفه **قوله** ويقال حواصل الخ وبكثر
 عصر ويفرق بالجمع ونخل القاقم وهو دويبة تشبه الخجاف
 حلكه ابيض نيف اهرش قاسم وبحرم الرش اهرش
 نري **قوله** اكوم الكرك اي وهو حلال والكرك طائر كنيت
 ابر العزار اهرش مروض **قوله** والكلب غير العقور الى
 المعتد ان قتل الكلب الذي لا نفع فيه ولا ضرر حرام
 تقدم في كتاب الطهارت **قوله** والبغاة مثلها في
 التحريم اليوم وهو طائر يقع على الذكر والانثى حتى يقول في صبحه
 صلا او قبادا فيختص بالذكر وكنت الانثى ام الخراب وام
 الصبيان ويقال لها غراب الليل ولذا الضرع بضاد مع
 مضومة وواو مفتوحة وعين مهمل طائر من طيور الليل من
 جنس الهام وكذا ملاعب طلة هو طائر يسبح في الجوار
 كانه ينضب على طائر فلا يحل لا يستخيا نكاحا اهرش مروض
قوله ومن الواحد مله سميت بذلك لتعلمها وهي كثرة
 حركاتها وقلة قرايمها وفي الروضة كاصولها في كتاب الخ
 انه يحرم قتل النمل وفي شرح السنة للفيجي ان صفار النمل
 المود به يدفع عنه بالقتل **قوله** نري **قوله** وذباب
 هو اجهل الخلق لانه يكتفى بنفسه في الهلكة اهرش نري
قوله كخفسا بضم اوله مع فتح ثالثة اسم من ضمة
 بالمد وحكي ضم ثالثة مع القص اهرش مروض **قوله**
 ودودي منفر داما ودعوا لانه كالحل مما يشق الاحترار
 عنه فيحل اكله معه ولواضيق الخل الذي به الدود يخرج من
 كزيت فلا يضر لعموم البلوي بذلك كما هو من قاعدة اذا

اهرش مروض غير عيارش ان يطبق الذبح اهرش مروض قال في ش
 مروض قال في الجمع قال اصحابنا اولي الناس بالذكاة الرجل
 العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكفاي ثم
 الجوزن والسكران اهرش والصبي غير المميز في معنى الاخيرين
 اهرش وفه **قوله** لان لهم قصدا الخ منه يوحذ عدم حمل ذبح
 لنايم ومثل نيلهم صيدهم بسهمهم او كلب فعل كما في الجمع
 اهرش مروض **قوله** ويحرم صيده الا ان قلت لو احسن البصر
 بصيد في ظلمة او من وراء شجرة او نحوها فرسا **قوله** بالاجماع
 ما الفرق بينه وبين الاعي قلت يفرق بينهما بان هذا مبصر
 بالقرية فلا يعد غار مبه عبثا بخلاف الاعي اهرش مروض
 الفرق كان ميتة فيصور ان هي متعلقة بالذبح ايضا كان
 الاول حذف قوله تتقاف الخ **قوله** وبسليمة اجلاف الخ كذا في خط المؤلف وفي
 وبسليمة الطباع اجلاف الخ **قوله** رب وريح الكي اي والميت
قوله قطب العرب اي اصلها **قوله** اوله يجد الذي في خط
 المؤلف يوجد **قوله** بفتح النون وكسر الجيم اي وباسكان الجيم
 مع فتح النون **قوله** خط المؤلف لون جسده **قوله** بالهمز وعد
 كذا في خط المؤلف وفي بعض النسخ بالهمز وعد **قوله** ليرس
 كذا في نسخ الذي بخط المؤلف ليرس بن زيادة **قوله** وقيل
 ومثله البير بوجهين الاول مفتوحة والثانية ساكنة
 وهو حبرون من اسباع يفاذي الاسيد ويقال له الفرق
 بضم الفاء وكسر النون اهرش مروض **قوله** والنسر بفتح النون
 اسهم من ضمة وكسرهما اهرش مروض **قوله** العقاب هو
 بضم العين اهرش مروض **قوله** الزرافة سباع في الشاسع
 بيانها **قوله** الدليل هو باسكان اللام بين الحمايين المصنوع

قوله

بلغ

وكسرهما اهرش مروض **قوله** لون جسده **قوله** بالهمز وعد
 كذا في خط المؤلف وفي بعض النسخ بالهمز وعد **قوله** ليرس
 كذا في نسخ الذي بخط المؤلف ليرس بن زيادة **قوله** وقيل
 ومثله البير بوجهين الاول مفتوحة والثانية ساكنة
 وهو حبرون من اسباع يفاذي الاسيد ويقال له الفرق
 بضم الفاء وكسر النون اهرش مروض **قوله** والنسر بفتح النون
 اسهم من ضمة وكسرهما اهرش مروض **قوله** العقاب هو
 بضم العين اهرش مروض **قوله** الزرافة سباع في الشاسع
 بيانها **قوله** الدليل هو باسكان اللام بين الحمايين المصنوع

اه

اهرش مروض **قوله** وذات شوك طويل عيارش
 مروض ذات شوك طوال يشبه السهام وفي الفصاح انه
 عظيم القنافة اهرش وفه **قوله** ويقال حواصل الخ وبكثر
 عصر ويفرق بالجمع ونخل القاقم وهو دويبة تشبه الخجاف
 حلكه ابيض نيف اهرش قاسم وبحرم الرش اهرش
 نري **قوله** اكوم الكرك اي وهو حلال والكرك طائر كنيت
 ابر العزار اهرش مروض **قوله** والكلب غير العقور الى
 المعتد ان قتل الكلب الذي لا نفع فيه ولا ضرر حرام
 تقدم في كتاب الطهارت **قوله** والبغاة مثلها في
 التحريم اليوم وهو طائر يقع على الذكر والانثى حتى يقول في صبحه
 صلا او قبادا فيختص بالذكر وكنت الانثى ام الخراب وام
 الصبيان ويقال لها غراب الليل ولذا الضرع بضاد مع
 مضومة وواو مفتوحة وعين مهمل طائر من طيور الليل من
 جنس الهام وكذا ملاعب طلة هو طائر يسبح في الجوار
 كانه ينضب على طائر فلا يحل لا يستخيا نكاحا اهرش مروض
قوله ومن الواحد مله سميت بذلك لتعلمها وهي كثرة
 حركاتها وقلة قرايمها وفي الروضة كاصولها في كتاب الخ
 انه يحرم قتل النمل وفي شرح السنة للفيجي ان صفار النمل
 المود به يدفع عنه بالقتل **قوله** نري **قوله** وذباب
 هو اجهل الخلق لانه يكتفى بنفسه في الهلكة اهرش نري
قوله كخفسا بضم اوله مع فتح ثالثة اسم من ضمة
 بالمد وحكي ضم ثالثة مع القص اهرش مروض **قوله**
 ودودي منفر داما ودعوا لانه كالحل مما يشق الاحترار
 عنه فيحل اكله معه ولواضيق الخل الذي به الدود يخرج من
 كزيت فلا يضر لعموم البلوي بذلك كما هو من قاعدة اذا



ضاف الامر لتسبع كما في باب الجاري **قوله** وحمام ابي بيج انوع
 من كل ذات طوق كقري ود ببي يضم الدال ويضم ووشان
 بفتح الواو والواو كقري ويقال له ساق حرو وقيل طائر
 معروف وحمل بالفتح جمع جملة وهي طائر على قدر الحرام كالقط
 احر المنقار والرجلين ويسمى دجاجة البر وطير الماكابط والاور
 والطيور لا يبيض اما للفق فلاجل وهو طائر طويل العنق ياكل
 الحيات ويصفى ركان حبيثا وزوي كل مادي ودع ماصف
 اهش روض **قوله** على شكل عصفور يسمى بذلك لانه عصفور
 وفي كنيته ابريقوب والاشع عصفور اهش روضي **قوله**
 وما على شكل عصفور مما على شكل شرو زرزور يضم اوله
 والنقر يضم النون وفتح المعجمة عصفور صغير احر الانق
 ويليل يضم الياء قال الرازي ويقال ان اهل المدينة
 يسمون البليل النور والجمرة والحماري هو طائر معروف يشبه
 الطير اذا اهش روض **قوله** القعقة كذا في نسخ وهو
 يناسب التفسير الثاني وهو القمقع والذي بخط المولى القمقع
 وهو المناسب للتفسير الاول وهو القمقع **قوله** الغداف
 الصغير فنلاحظ ان الغداف خمسة اقسام الاول والغداف
 الكبير وهو الجلي والعققي والافقع **قوله** واعتمد لا يشك
 ان هو المعتمد **قوله** وهو المعتمد معتمد **قوله** فغلبه ان يتقيا
 الى هذا محله اذا لم يكن صابا فرضا ولا فيحرم عليه لان اقام
 صومه واجب فان كان في صوم نذر الاول ترك القى لانه
 يكره قطعه قال تعالى لا تبطلوا اعمالكم اهش روض **قوله** لا يجوز
 طيها الخ اي ان امكن ولا فيطبخ وغيره كما في شمر **قوله**
 فيما يشبه الصبي كالنيسا والجنانين والارقا والخناقا **قوله** اكله
 هذا في بعض النسخ والذي بخط المولى اكل منه بزيادة من

يتولد من الفاختة وطائره وفطامه فطامه وهي طائر

قوله

بلغ

المصطر كذا في بعض نسخ والذي بخط المولى اكل منه مضطر
 بدون ال **قوله** تعين الميتة اي في الصورتين فان قلت
 الصيد اذا وجد كان ميتة فيكون لها فاجده تقديم الميتة
 عليه قلت فرض المسألة وجد ميتة وصيد احيا فانه
 يجب تقديم الميتة على الصيد للمي ما اذا وجد الصيد
 فيجده محرم فانه يساوي غيرها من الميتات انتهى **قوله**
 السمك منه القرش فيجل وهو لحم بفتح اللام والحاء ولا نظور
 لتقويته بناه لانه ضعيف ولا يقال في غير البحر بخلاف
 التمساح لقوته وحياته في البراه شمر **قوله** السمك
 لا فرق ان اتفه الطافي فاضرم وحمل اكل الصغير ويشاع
 بما في جوفه ولا يتجسس به الدهن وحمل شبيه وقليه وبلغ
 ولو حيا له شمر **قوله** كضفدع بكسر اوله وفتح
 وحده مع كسر ثالثه وفتح في الاول وسره في الثاني وفتح
 في الثالث اهش روض قلت فيحصل اربع لغات **قوله**
 وبسجلات اي وترسنة في الاصح قبل هي السجلات
 وقيل اللجاء هي السجاة اما اللانيلس فالمعتمد حله كما
 جوي عليه الدميري وافق به عدلان وامي عصرة
 وافق به الولد رحمه الله تعالى اهش روض قلت المراء باللام
 نيلس ما عرف بام الخلول تذييل لومسح حيوان يجل الى مال
 يجل او عكسه فكل نقسب ما قبل المسح على ما قاله بعضهم
 او ما حول اليه كما يدل عليه ما في فتح الباري عن الطحاوي كل
 محمل ولا وجه اعتبار المسح في اليد ان بدلت ذاته بذات
 اخرى والا بان بدلت صفته فقط اعتبر ما قبل المسح
 هذا كله في غير الاذي اما فيه فلا قرب اعتبار الاصل
 مطلقا كما يدل عليه الخبر الصحيح اهش روض وهو ما يمكن

من بين حله بين ان يكون من نسله او لا طائرا ام لا

مساوي

بلغ
تبارك
فصل

عليه عطا هذا ما في نسخ بزادة التي فعل في الحلب بعد
اصلة النار به ومنه ما يجعل به في الولاية المسمى بالفقرة المجردة
في القدر المفطى **قوله** شهورها لا في نسخ بالافراد والذي
في خط المرفق شهورها بالجمع **قوله** في الاضحية **قوله**
وهي بضم هزتها الى حاصله ان فيها ثمان لغات ضم الحزف
مع تشديد الباء وتحذفها ومع حذف الحزف لفتان فتخرج
الضاد وكسرهما واضياه بفتح الحزف وكسرها احسن
قوله سنة مؤكدة فيه تلويح بخالفه الى حنيفته حيث
اوجبها علي مالك نصاب زكوي وهو مقيم بالسك ولا
تصير واجبه الا بالنكاح وقوله وهذه اضحية اما بنية
الشكر للاضحية لا تصير به اضحية **قوله** نرى **قوله**
مخصصا فاذا اقبلها واحد من اهل البيت الا في وان سنت
لكل منهم فاذا نكرها كلهم كره والثواب للمضي خاصة
كالقايح بفرض الكفاية والمراد بالهل البيت من في نفقته
شرعا **قوله** نرى **قوله** للاختلاف في وجوبها
صدقة الفطر فيها الخلاف ايضا اللهم الا ان يقال دليل
التضحية اقوى **قوله** ويسن لم يدها اي غير الحرم
له من **قوله** في عشر ذي الحجة طاهر ولو كان في يوم
الجمعة اذ المقصود هنا بقاؤه كامل الاجزاء لتشملها المفقرة
والعتق من النار والمقصود من ان لها يوم الجمعة الزينة
قال م ريش والحكمة فيه بقاؤه كامل الاجزاء لتشملها
اطلة المفقرة والعتق من النار اه وروى ما ذكرناه انهم اطلقوا
في سن الترك في تلك الايام ولم يشترطوا انها يوم الجمعة الواقع
فيها وبهذا التبريد دفع عنها يوم الجمعة ما قاله بعض
الافاضل **قوله** او غيره لاني في بعض نسخ والذي قال صاحب

ما قبل ياتي وفي اوله من حذف ما في الذي بخط المؤلف قوله المكون من النسخة ص

اسم اسم قال ص
خط المؤلف وغيره دون اسم قوله ليذكر

التبني

التبني وغيره **قوله** يسكن التكبير راي شيئا من
الجمعة الا انعام في عشر ذي الحجة قال م ر وظاهر ان من علم
كن راي والتعبير بالروية خبري علي الغالب اه وقد ذكرنا
هذه المسألة في صلاة العيد بن عبد التكلم التكبير **قوله**
ينسقط اسنانة قال شيخنا ع شي هل ولو واحدة من
الاسنان فيه نظرا اه واول فنية قولهم ان الاجزاء كالجزء
بالاحتياط من انه يكفي ولو واحدة كما التوافق بقطرة من
فليتأمل لكاتبه **قوله** قصد بعضهم التضحية اشار بذلك
الي انه لا يجوز في السبع عن الاضحية الا ان يدعي علي قصد
الاضحية به او بالشر فلو دعي لا بهذا القصد لم يجز شر سبعة
اضحية لان اراقة الدم هو مقصود التضحية اه **قوله**
نرى **قوله** او عنه واشرك غيره الى ومثله ما روي واحد
عن اهل البيت اجزاء عنهم من غير بنية منهم وان للامام النبي
عن المسلمين من بيت المال ان اتسع وذلك لان بعض اهل البيت
والامام جعلها الشارع قايما الا باذن مقام الكل ولا يضي عن
الغيرية غير هاتين الصورتين الا باذن وحيث امتنع
عن وقعت عن المضى ان كانت معينة والا فلا ولا يصح عن
الميت الا ان اوصى بها وتفرقة الصدقة حيث طلت وان لم
ياذن لان التضحية اشبهت فدا النفس فتوقف على الاذن ولا
كذلك الصدقة قال القفال ومضى صحة التضحية لا يجوز لاحد
الاكل منها بل يتصدق بجميعها لان الاضحية وقعت والاذن
يتوقف على الاذن منه وقد قد راذنه بموتة التصدق بها
عنه انتهى ثم م ر بايضاع **قوله** ينبغي ان لا يجزي عن
الثمن واحد لكن يعتبر اعلو السنين حتى لو ولد بين ضان
ومعز لا بد من بلوغه سنتين لما قاله باعلا الشين نبيه عليه

الغنية

في نسخة

بلغ

الزر كشيء **قوله** ثم السور هذا كله اذا كان
 بصفة واحدة اما متعددها فاجمع ذكره وسمنا وبيانا
 افضل مطلقا ثم ما جمع بينهما ويظهر عند تعارضهما
 تقديم السبع فالذكر في ايه بن حجر من عند قوله ما جمع **قوله**
 موجبين الذي في خط المؤلف موجوبين **قوله** غير مقصودة
 اليه يرخدان مقطوع الذكر جبر وهو كذلك قاله شيخنا
 ثم قال والمسألة منقولة **قوله** خصي الكلول اي اذا كان لهيب
 لحيه فلهذا شروط ثلاثة فان احتل شرط منها امتنع **قوله**
 في الاولينها الذنب والضرب **قوله** فلهذا ما كسورة فلا م سالكه ثم
 فاف **قوله** خفيفتين كذا في نسخ وهي صفة الخطبتين وفي خط
 المؤلف خفيفات وهي صفة للركعتين والخطبتين **قوله** غروب
 شمسا آخرها كذا في نسخ والذي بخط المؤلف غروب آخرها
 بدون شمس **قوله** في الثانية هي المدة وفي النسخ وفي
 في الاولى وهي المعينة ابتداء **قوله** من مثلها اي قيمة مثلها
 علي حذف مضاف **قوله** فان لم يجد فادونها فان لم يكن تصدق
 بالدرهم اه حشر في مع ايضا **قوله** بعد التسمية اي
 وكذا قبلها ويحصل اصل السنة عرف قبلها ومرت بعد ها وال
 فضل الثلث قيل وكذا بعد اه سم علي الكتاب **قوله**
 كما يجوز له اعارتها كذا في نسخ والذي بخط المؤلف كاله اعارتها
 بدون يجوز **قوله** البويطي اي في كتابه وهو الامام يوسف
 ابن يعقوب البويطي نسبة الي بويط قرية من مبعيد مصر
قوله عند ثبوت ما يضحى به كذا في نسخ والذي في خط
 المؤلف عند ثبوت ما يضحى به بزيادة لام **قوله** وقعت
 لسيد النبوة اه حشر في **قوله** بلغ
 في الحقيقة **قوله** في الحقيقة قال ابن ابي الدم قال اه حشر

اشترى شيئا فان لم يكن اشترى شيئا ثم

فشرط ان يكون صغيرا او كذا الطبيب

بسم الله الرحمن الرحيم

بلغ

يستحب

يستحب تسميتها نسيكة او ذبيحة ويكره تسميتها
 عقيقة كما يكره تسمية العشا عتمة اه حشر **قوله**
 قال في شرح الروف من عقي يبق بكسر العين وضمتها اه
قوله وقيل اذا لم يبق عنه الي قال الخطابي هذا اجود ما قيل
 فيه وهو تفسير احمد بن حنبل واحاطة بالسنة تدل علي انه
 لم يقبله الا عن توفيق ثبت فيه لا سيما وقد نقله الحلي
 عن جمع متقدمين علي احمد بن حنبل **قوله** مستحبة والقول
 بوجوبها او بانها بدعة افراط كما قال الشافعي رضي الله تعالى
 عنه ودفعها افضل من التصديق بقيتها ولو نوي بالشاة
 الاضحية والعقيقة حصلا حلالا لما لم يزم خلافه اه حشر
قوله حين ولادته وظاهره ولو بقي مدة لم يزل **قوله**
 اي ولادته ويسان ان يقرأ عند ها وهي تطلق آية الكرسي وان
 وطن ركنهم الله الآية والمعوذتين والاكثار من دعاء الكربة
 اه حشر في **قوله** بخلاف الكتاب الخ فائدة من ولد
 محتون من الرسل خمسة عشر نطفها بعضهم فقال وفي
 الرسل محتون لعزل خلقة ثمان وحفظه مربي وعيسى وادم
 وهم زكوا شيت ادرين يوسف ونوح شعيب سام لوط
 وصالح **قوله** سليمان يحيى هارون خاتمهم اه **قوله** شارح
 هر الخافض العسقلاني **قوله** وافضل الاسماء اليه وبكره نحو
 سبت الناس وسيد الناس اوست العالما اوسيد العالما
 اشد كراهة لانه من افعي الكذب ويحرم ملك الاملاك وحاكم
 الحكام واقضى القضاة قال القاضي بالطيب وقاضي القضاة
 اه والمعتمد الكراهة اه حشر في **قوله** واسمه عبد الغني
 ويحرم التسمية بعبد الكعبة او النار او علي او الحسن لا بهام
 التشريك ومثله عبد النبي علي ما قاله الاكثرون والاوجه

وهو ان يسميها بغيرها فان كان يسميها بغيرها لم يكن اشترى شيئا ثم

كذا في نسخ والذي بخط المؤلف التنظيف **قوله** ذهب
 اوفضة هذه عبارة المشايخ وقصبتها الخبير بين الذهب
 اوفضة وليس مراد بل هي للتنوع لان القاعدة اذا بد بالانظ
 كما هناك للتنوع كما في انما خزا الذين يحاربون الى اخر الآية
 فان بدا بالاضيق كما في قوله تعالى فكفارتهم اطعام الالة كانت
 للخبير اهدى من اصله **قوله** ويكره تنف الحية ويكره
 الاذرع كراهة جلق ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره
 انه مباح اهدى للرجل حلق الحية ويجوز خضب اليدين
 والوجهين بالحناء للرجل والحنثى بلا عذر ويندب مرق
 الشعر وتزجيلة وتسريح الحية اهدى من راء **كتاب في السبق والري**
قوله الخيل والابل اي جز ما وما يهدى لها علي الاظهار **قوله**
 ومراع بكسر اوله وقد يضم اهدى من **قوله** وتجوز المناضلة
 في خط المؤلف تصح **قوله** المرات كذا في غالب النسخ والذي بخط
 المراحات بجاملة غير ان الجا خطه مطموسة فكنت
 تحتها بخط حاصفة اشارة الى انها حاصفة **قوله** الرامي
 كذا في نسخ والذي في خط المؤلف الرمي بدون الف ذك كل صحيح
قوله بيان البادي كذا في نسخ والذي بخط المؤلف الرمي بجميع
 قبل **قوله** حتى اذا سبق ويعتبر في سبق الابل الكتف او
 بعضه عند الفاية ويعبر عنه بالكند بفتح النونية اشهر من
 كسرهما وهو جمع الكتفين بين اصل العنق والظهر ويسمى الكاهل
 هل ايضا وانما اعتبر بذلك لانها ترفع اعناقها في العدو و
 والفيل لا عنق له فتعذر اعتباره وخيل وكل ذي حارب ينق
 او بعضه عند الفاية لانها لا ترفعه ومن ثم لم يرفعته اعتبر
 فيها الكتف وهو ظاهر ولما اختلف طول عنقها فسبق الاول
 بتقدمه باكثر من قدر الزايد وما سبق الا قصر فيظهر فيه الكفا

بلغ

بيان بان قوله في عدد الرمي كذا في نسخ والذي بخط المؤلف

بجاء

بجاء وزنه عنقه بعض زيادة الاطول لاكلها اهدى من **قوله**
 ولا يخفى الحكم في الجميع اقوال حكم الاولين باخذ الحلال للجميع والثالثة
 لا يثني والرابعة للاول والثامنة لاشي اهدى من **قوله** شهدا ما
 كذا في نسخ والذي في خط المؤلف يشهدا بلام كي المقتضية
 حذف النون **كتاب في** **قوله** الايمان والنذور **قوله**
 لانها الخ في بعض النسخ وهي ساقطة من خط المؤلف والذي فيه
 لم يرد بها غيره تعالى بان اراده تعالى الخ **قوله** ان اراده تعالى
 الخ ويقع كثر من العوام انهم يحلفون بالجنان الرفيع ويريدون
 به الباري جل وعلا مع استجماله ذلك عليه تعالى اخ جناب
 الانسان فتادام فلا ينفقد وان نوي به اليقين كما قاله ابو
 زرعة لان النية لا تؤثر مع الاستجمالة اهدى من **قوله**
 او بصفة من صفات ذاته كذا في نسخ وهو الذي في المتن
 والذي بخط المؤلف او بصفته الذاتية **قوله** كوعظمت له
 من كونه العظمة لان التواضع عبادة والصفة لا تقبل
 ولا يعبد الا الذات ويرد الاخذ بان العظمة هي المجموع من
 الذات والصفة فان اريد بذلك هذا فصحيح او صحيح الصفة
 فتصح واما الاطلاق فالوجه انه لا منع فيه اهدى من **قوله** يختص
قوله وكتاب الله يشمل التوراة والانجيل ولو اقسام باينة
 منسوخة التلاوت دون الحكم انفقده اليقين على المعتمد
 قياسا اولو يا علي انعقادها بالتوراة والانجيل مع نسخ الامور
 صحي معا ولا يخفى على محرم المس والحمل لما تقدم من القياس
 الاولوي اهدى من راء **قوله** انما اختصت النبا
 بلفظ الخلافة لانها بدل من الواو فضاقت التصرف فيها قال ابن
 الحنابل هي وان ضاقت التصرف فيها قد يرد فيها بالاختصاص
 باشر الاسماء واجملها اهدى من **قوله** بخلاف ما اذا

والخامسة كذلك والسادسة
 للاول والمحمل والسابعة
 للاول من

بلغ

منع قول الناس سبحانه
 من تواضع كل شيء لعظمة

لم يرد هابا ان اراد يعيى الخاطب والسفاعة او اطلق انتهى
 حشرى **قوله** بل يكن ابي علي العتد وان كان الدليل
 ظاهر في التحريم احدث **قوله** وليقل ندبا ابي كاهن
 به النورى في نكته واجبه صاحب الاستقصا ولومات
 ولم يعرف له قصد حكم تكفير حيث لا قرينة تحمله علي
 غيره علي ما اعتمد الاسنوي لانا اللفظ بوصفه بقتضيه
 وقضية كلام الاذكار خلا فيه وهو الصواب احدث **قوله** نرى
قوله والثانية منعقدة المعتمد عدم الانفكاك مطلقا
 احدث **قوله** نرى **قوله** فلو سلم عليه ولو من صلاة حدث
 وهذا وجه ضعيف والمعتمد لاحت بسلامه منها اذا لم يقصد
 بان قصد الخلا او اطلق فان قصد سلامه حدث **قوله** نرى
 احدث **قوله** نرى **قوله** حلف لا ياكل القصص نفسه ونرى
 نقله لم يحدث احدث **قوله** نرى **قوله** حلف بالله لا ياكل
 كذا فابتلعه حدث سوامضف ام لا وهذا بخلاف الطلاق فان
 لا يقع بالبلغ من غير مضع والفرق ان الايمان مبنية علي
 العرف بعد الباع اكلا ولهذا يقال فان ياكل الخشيشة والبر
 مع انه يبلغها ابتداء والطلاق مبني علي اتباع اللفظ احدث
 حشرى **قوله** وهو ظاهر قال مرقى من المنهاج بعد
 نقل ما قاله الملقيني مانصه وفيه نظر والا قرب الحدث
 حدث بعقد وتكلمه الا انه ان نوى بالثكارة او طلى لم يحدث
 بعقد وتكلمه لما مر من ان الجواز يتقرب بالنية **قوله**
 ترك من راجعها والمعتمد لحدث احدث **قوله** نرى **قوله** فامر
 حشرى قال فلقه لم يحدث الخ لو حلف لا يسكنه ونوى ولو في
 البلد حدث بمساكنه فها وان لم ينو مرضاها حدث بالمساكنة
 في ابي موضع كان الا اذا كان البيت من حمار ولو صفيرا فلا

والعرف

حدث

حدث وان اتحد فيه المرقى وتلاصق البنات ولا ان كان من
 دار كبيرة بشرط ان يكون لكل بيت غلق بيات ومرقى ولوانفرد
 في دار كبيرة بحجرة منفردة المرقى كالمرقى في المطبخ والمستقر وبابها
 في الدار لم يحدث وكذا لو انفرد كل منها بحجرة كذلك في دار احدث
 نرى **قوله** حلف لا يدخل دار زيد فدخل كان الحالف حشرى او بدو
 علي الاصح بما يسمى تيسا ودخل في البيت الخيمة وقيد جمع
 منهم الغزالي والامام لحدث في الخيمة بما اذا تلفظ الحالف بالبيت
 باللغة العربية فلو قال بالفرنسية لم يحدث بالخيمة لان البيت
 بالفرنسية لا يطلق الاعلى المبني احدث **قوله** نرى **قوله** لصغير او
 حشرى كذا في نسخ والذي بخط المؤلف ولحق باللام **قوله** وكفارة اليمين
 الخ سميت بذلك لانها تستر الذنب فان كان عقد اليمين طاعة وحاشا
 معصية كان قال والله لارزيت فان زنى كفرت اتم لحدث وان كان عليه
 كان يقول والله لا صليت فاذا صلي كفرت اتم اليمين وان كان الحالف
 والحل بها حين كان يقول والله لا التمس هذا فتمسكت الكافر بهما
 وهي بالحدث احق بالاستقرار وجوبها به احدث **قوله** نرى **قوله**
 عتق رقبة وهو فضلها ولوز من الغلاوحدث بن عبد السلام
 ان الاطعام من الغلا افضل احدث **قوله** نرى **قوله** من جنتي غيره
 في بلد والمراد غالب قوة السنة احدث **قوله** نرى **قوله** كل عام هذا ما في
 نسخ والذي بخط المؤلف كل طعام وكل صحبة **قوله** ولو اعطى عشرة
 ثوباً طويلاً وهذا بخلاف ما لو اعطاهم عشرة امداد ففعة فانها
 تكفي انتهى حشرى **قوله** نرى **قوله** بغية ماله ولو مسافة القصص
 خلافا لما جثته الملقيني حيث قال ان كان دون مسافة القصة
 فالكلام وان كان فوق ذلك فكل معسر مردود احدث **قوله** نرى
قوله نرى **قوله** نرى **قوله** نرى **قوله** نرى **قوله** نرى **قوله** نرى
 نذر ينذر بضم عين المضارع وكسر هاء من ياتي نصرو ضربته انتهى

دار امشركه بين زيد
 وغيره لم يحدث بما يسي
 بيتا سوامض

دار امشركه بين زيد
 وغيره لم يحدث بما يسي
 بيتا سوامض

بلغ

حشر نزي خلاف فقال الرافعي بربية وجزم القاضي حسين
 والمتولي واقتضاه كلام النووي في المجموع في باب تأييد الصلاة
 والنهي عنه محمول على من علم من نفسه عدم القيام بما التزم
 جمعا بين الأدلة وقيل مكرره وجزم به في المجموع وحكاة السبكي
 عن النص هذا والذي قاله ابن الرنفة هو المعتمد على أهله
 ري **قوله** في القرب المالية من القرب البدنية فتصير
 حشر نزي **قوله** المعينة حشر بذلك المتعلقة بالنفث
 نذر العبد ما لا في ذمته فهو كضمانه وسبق في كتاب الضمان
 انه لا يصح ضمانه بنيرانه سببه وهذا هو المعتمد اه حشر
 نزي **قوله** يشتر بالتزام بخلاف ما لو قال مالي صدقة لعدم
 الالتزام ولو قال نذر لفلان لكان لا ينعقد الا ان نوي به الاقرار
 فيلزمه اه حشر نزي **قوله** فامر في الضمان من اشارة الاخرين
 وكتابة ولوم ناطق اه حشر نزي **قوله** لا كفارة فيه اي ان خلا
 عن الحنت والمنع وتحقيق الخبر والاضافة الى الله تعالى والا
 انقد نذره اه حشر نزي اي فيكون فيه كفارة عيني وبهذا
 يجمع بين من قال ينعقد وبين من قال لا ينعقد اه **قوله** بان
 الاولين كذا في نسخ والذي بخط المؤلف الاولين **قوله** ويلزم
 النذر على فعله ولو نذر صوم يوم الجمعة منفردا قال شيخنا
 الرملي صح نذره لان صومه عبادة وانما الكراهة في افرادة وتوابعه
 ما لو نذر صوم يوم من التبع ثم نسيه صام اخر يوم وهو الجمعة
 فان كان هو وقع ادا والاقتضا انتهى والكراهة خاصة بالنفل
 وهذا فرض اه حشر نزي **قوله** او معينة المعتمد انه ان عي
 اعلاها صا او اذناها فلا وهذا ما افني به شيخنا م رحمه الله
 اه حشر نزي **قوله** وان خالف فيه بعض المتأخرين هو شيخ
 الاسلام في نس الروض حيث قال انه ينعقد نذره عند التوقان

وجود

فاعلم ان الذي طبع في هذه نسخة من نسخة
 وهو يدعى قوله بعد قوله

وجود الاهية **قوله** ومن نذر لاني بالحرم اي ولو كان الناذر
 بالحرم او باللعبة فيلزمه ما ذكره خلا فاللباقيني حيث بحث
 ان من نذر ايتان مسجد البيت كيقية المساجد وله احتمال
 والذي يجده انه يلزمه النسك لان ذكر البيت للحرام او حرمه
 في النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج او عمره ولو بالحرم
 او في اللعبة كما تقدم او في المسجد حولها اه حشر نزي نذر
 الحاج ويعتمر كذا بخط المؤلف والذي في كلام غيره زيادة ما شيا
 بعد قوله او يعتمر ذلك مشى فليأمل **قوله**
الافقية والنبهات **قوله** الاربعة هم النسائي والترمذي
 وابوداود وابن ماجه واذا قيل اصحاب الكتب الست زيد
 البخاري ومسلم **قوله** ففرض عين وصريح التولية وليتلك
 او قلدتك القضا ومن كناية عولة عليك في القضا او
 اعتمدت عليك مام في الوكالة فالشرط عدم الرد وهو المعتمد
 خلا فاما في الجواهر من اشتراطه لفظا اه حشر نزي **قوله**
 ولو على كافر كذا في نسخ بالا فناد والذي بخط المؤلف ولو على كافر
 بلفظ الجمع **قوله** المتعلقات بتا فوقية اخره بلفظ الجمع المراد
 الايات والاحاديث والذي بخط المؤلف المتعلقات بلفظ المتن
 المراد الفسما الايات قسم والاحاديث كذلك **قوله** خمسية
 قال المشهاب الرملي في نس ورفات امام الحرمين ما قصد وقد ذكر
 ان ايات الاحكام خمسية ومما هو مقصود الاحكام بدلالة
 المطابقة لما يد لالة الالتزام فغالب القراء بل كله لا يخلو شيء منه
 عن حكم يستنبط منه اه بحروقه **قوله** وعلى هذا قياس كذا
 في نسخ والذي بخط المؤلف قياس يتقدم القاف على الياء الخمسية
قوله دون من يبصر ليلا الاوجه الا كفا بين يبصر ليلا فقط
 كانهما فقط **قوله** جمع هذه الشروط كذا في نسخ والذي بخط

الحرام وهو داخل في الحرام لان من
 نذر به بالنسبة اليه

قوله

لا في النسخة
 التي في يد
 الشيخ

بلغ

المولف جمع بدون يا **قوله** معرفة طرف كذا في نسخ والذي بخط المولف
 يستلزم في غير الاصل طرف بدون لفظ معرفة **قوله** ذكر قال ابن
 المنذر روي عن عمار انه كانت له اداة قال الشيخ وهي اريب
 من سني الجاهل اه ويقال انها كانت من نعله صلى الله عليه وسلم
 ويقال انه لم يضرب بها احدا علي ذنب وعاد اليه احمس
 نري **قوله** وعليهم الخاطبة والذي بخط المولف المطالبة **قوله**
 الي الجلسي كذا في نسخ والذي بخط المولف للجلسي **قوله**
 وانما نعت كذا في نسخ وهي المرافقة لقوله قبل باسم والذي بخط المولف
 ليجيها بضمير الغيبة **قوله** هذا يا السلطان الخ وانما حصلت
 المذايا لصللي الله عليه وسلم لوصته وفي خبر انه احلها
 لعاد فان صح فهو من خصوصياته اه تشم **قوله** ولم يخل
 بها عمت وهو كذلك اعتمد **قوله** اذا كانت الذي بخط
 المولف ان كانت **قوله** الزبير كذا في نسخ والذي بخط المولف
 زبير بدون ال **قوله** ليستظهر الخ كذا في نسخ والذي بخط المولف
 يستظهر بدون ال **قوله** لما مر هو لا ضرار به **قوله** لم يجره
 كذا في نسخ باللام والذي بخط المولف بجره ويجزئه بيا واحدة
 فها **قوله** خطلي اي اصحاب الخ خطاب الكوفي كان يقول
 بالوجه جمع مخالفة اي لغير خطاني الصادق ثم ادعاها
 لنفسه اه حشر **قوله** او شهد مخالفة اي لغير خطاني
 الطبيعي كذا في نسخ بزيادة يا قبل العين والذي بخط المولف الطبيعي
 باسقاطها **قوله** كتبه كذا في نسخ والذي بخط المولف كتب به
قوله مسافة العدوي كذا في نسخ والذي بخط المولف في هذه
 بدون ال **قوله** بل **قوله** في القسمة **قوله** وهي
 تحين الخ هذا معناها الشرعي اما لغة فهي الاسم من قسم الشيء
 قسما بفتح القاف اما المساحة فهي مصدر مسحت الارض اذا

والذي بخط المولف والمشاخنة بول الما زنة قوله لا حبيكم كذا في نسخة

بلغ

ذرعها واصطلاحها علم يعرف به طرق استعلام الجوهول العودية
 العارضة للمقادير **قوله** وعلم المساحة اي بكسر الميم وهو يعرف
 به طرق استعلام الجوهول العودية العارضة للمقادير وهي
 قسم من الحساب فسطحها من عطف الاعرض بحر **قوله**
 كلام الام كذا في خط المولف وفي نسخ الامام **قوله** لا عكسه اي
 للجاب صاحب العشري لانه تعنت اذا لا يمكن الانتفاع بالقر
 اذا قسم ويؤخذ منه انه لو كان يتفع بيشع بعد القسمة كان كذا
 ملاصقا ملكه وغرضه من القسمة ان يجعل حصص تسعة في
 ملكه فانه يجاب كشرية **قوله** فلو الاول هي الافراز قوله فالثاني
 هي تسعة التعديل والثالث هي تسعة الرد **قوله** من خرطين
 اي يحفف كشمع والشمع بالخرين الذي يستصحب به قال الفراء
 هذا كلام العرب والمردود يتولون شمع بالتسكين والشمعة لخص
 منها هو محض الجوهري **قوله** مشقورة هو صفة لنقولات
 فيقرأ بالجر والتثنية كما ضبط المولف بخطه **قوله** وشرط القسمة
 ما قسم يتراض من تسعة رد وغيرها الخ اي مما لا يجار فيه لقسمة
 عبيد ارضيات مختلف النوع كزني وهندي وضائفتي مصرية
 وشامية استوت القيمة واختلفت لشدة تعلق الفرض بكل نوع
 وعبارتين المنهاج ويفسر في قسمة الرد الرضى باللفظ خروجه
 القرعة ولو تراضيا بقسمة مالا اجبار فيه اشترط الرضى بعد
 القرعة لقوله رضينا بهذه القسمة اي بهذا او بما اخرجت به
 القرعة قال رم في نش اما قسم اجبار فلا يعتبر فيها الرضى الا قبل
 قبيل القرعة ولا بعدها اه قلت وقد علم ان قسمة الافراز تعنت
 فيهما الاجبار اه **قوله** على الاول هي تسعة التعديل
قوله بل **قوله** في الدعوي والبيانات **قوله** والمدعي
 من خالف قوله هذه الواو جعلها المولف بالاسم اشار الي انها

قسم

الظاهر
عشره

المدعي

بلغ

من المتن . قدر في دخوله الاتي فابا لا سود فجعله تفريرا علي ما قرره
قبله **قوله** قد نجد اي داخله **قوله** فهو مدع اي لان قوله يخالف
الظاهر لان الظاهر وقوع الاسلام منهما مرتبا ودعواه المعية
يخالف ذلك اه هذا ما رجحه الشيخان هنا من ان الزوجة هي
المصدقة والذي رجاه في باب نكاح المشرک المذموم المصدق
وهو المعتمد عند البلقيني مستند الحديث ونصوص الشافعي
قال شيخنا القليوبي وهو المعتمد اه **قوله** كالمستام اي
فيضمنه باقص فيه كالمضروب لا بقيمة وقت التلف والتشبه
بالنسبة لاصل الضمان عباب اه حنن نزي وهذا منج منه
في ان المستام يضمن بقيمة يوم التلف وهو الذي قاله الغنياب
الرملي واقتضاه كلام ولله في شره انه كالعارية فيضمن بقيمة
يوم التلف اه **قوله** وفيمنه الاولي وبذلك لا يشترط له المثل اذ البطل
اعمر من القيمة لكانه **قوله** وكذا فعل عمر ذلك انكم بعد فعل النبي
صلى الله عليه وسلم لا لشارة الي ان ذلك ثبت بالنص وهو
فعل النبي والاجماع وهو فعل عمر من غير مخالفة غيره له من حضره
اه لكانه **قوله** وان لم يكن حكم كذا في خطه والاولي حكما كما في
تكملة كلام غيره كالمنهج الا ان يقال بتمام يكن اي ولو لم يوجب
حكم بشكرا . وبهذا اندفع قول من ذهب لان كلام المولف **قوله**
وبين القاضي اي وجوب لطيفة من المسائل الدقيقة التي رعا
افتى الفني بخلافها ويقض بخلافها ايضا ما الرادعي علي شخص
مالا فانكم وطلب منه اليمن فقال لا احلف واعطى المال لم يلزمه
قبوله من غير ان يرويه له تخليفه لانه لا يامر ان يدعي عليه بما دفعه
بعد وكذا لو نكل عن اليمن بكذا واداه المدعي ان يحلف يمين الرد فقال
خصمه انا ابذل المال بلا يمين فيلزمه الحاكم بان يقرهم لا احلف
المدعي اه من م **قوله** فيجب الحق الخ هذا هو الفارق بين كون

هو

اليمن

اليمن كافر المدعي عليه والبينة لان البينة لا تثبت للمدعي بها
الا بعد حكم الحاكم بخلافه كاذك الشريعة **قوله** حتى يستخلف كذا في
خطه المولف والذي في كلام غيره كالمنهج حين وهي الاولي **قوله**
ولا بيينة لواحده منهما كذا في نسخ والذي بخط المولف اسقاط
منها **قوله** وجعل ذلك بينهما الخ ومن ذلك ما لو اختلف
الزوجان في امعة دار ولو شهد الفرية ولا بيينة ولا اختصار
لاحدهما فقط بيد تخليف الاخر ويجعل بينهما وان صالح
لاحدهما فقط او حلف احدهما فقط ففي له كما اختص باليد
وحلف ومثله وارثهما وارث احدهما والا حواهر بشرهم وعيانه
الشيخ عمرة في حواشي طر البهجة قال الشافعي رضي الله عنه
اذ اختلف الزوجان في متاع البيت فمن اقام البينة علي شيء
من ذلك فحوله ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعذر احد
عندي بالغفلة عنه ان هذا المتاع في ايديهما معا فيحلف كل منهما
لصاحبه علي دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما تضيفين وان
حلف احدهما فقط ففي له سرا اختلفا في ذوام النكاح ام بعده
واختلاف ورثتهما كهما وسوا ما يصلح الزوج كالسيف والمنطقة
والزوجة كالخيل والعزل اولها وله كذا راعهم او لا يصلح كالمصحف
وها اميان وتاج المالك وها عاميان وقال ابو حنيفة ان كان
في يدها حسا فقولها وان كان في يدها حكا فايصلح للرجل
فللزوجة وما يصلح للانثى فللزوج والذي يصلح لهما وعند احمد
ومالك قريب من ذلك اجتمع المتصافي بانا لو استعملنا المظنون
لحكم في دباغ وعطار وتدا عبا عطر او دعا في ايديهما ان يكون
لكل ما شئ له وفيما لو تنازع معس ويوسر في ثوبان اجعله للمسر
ولا يجوز الحكم بالمظنون اه جروقه **قوله** وان لم يبين الخ كذا
في نسخ والذي بخط المولف ولو يبين بدون ان **قوله** يبينه

الحكماني طي المولى وفي نسخة بينة المالك بدون ضمير **قوله** فلو
 ان ثبت ان كذا في نسخ وهو الموافق لكلام غيره والذي في خط المولى
 ولو ان ثبت بينة **قوله** ولا ترجع بنية شهود اي ما لم يتبين
 عدد التواتر والارجح اهوم **قوله** ويرجع بتاريخ سابق
 كان تشهدت لواحد بملك من سنة الى الان وبينة اخرى
 لاحر ملك اكثر من سنة الى الان والعين بيد الحاكم
قوله او خط مورثه كذا بخط المولى رحمه الله تعالى ولا
 يخفى انه لا يناسب ما قبله وهو قول المتن من حلف على
 فعل بنفسه ولا ما بعده من كلام المولى فليتأمل وعبارته
 المروض وشهرجه ويجوز الحلف على البست بظن موكره خط
 ايده الثقة وخطه بان كان له علي زيد كذا وتكرول خصمه علي
 الحلف بخلاف الشهادة والقضا حيث يجتمع فيهما اعتماد
 الخط لان خطرهما عظيم اهما ما قاله بعضهم حيث استظهر
 بما في نيل المروض علي المولى لاجل التشيع عليه قلت والاعتراض
 ساقط من اصله ولا يخالف بين المولى وما في شرح المروض كما
 صرحوا به من ان الوارث نازل منزلة مورثه في غالب الابواب
 وهذا منه فلو انه هرفعل منه علي فعل مورثه كانه حلف علي فعل
 نفسه فتقوله حلف علي فعل نفسه اي حقيقة او حكا
 تامل لكانت به **قوله** وما يقترب الي الذي في خط المولى والابل
 ما **قوله** فلوروي بان قصد خلاف ظاهر اللفظ تخليف
 الحاكم لقوله لا يستحق علي برها ولا يبنالا واراد بدوهم قبيله
 ويد ينار رجلا والنسا ويل اعتقاد خلافة كفيته عنده
 كخفي في شفعة الجوار احدث بزي **قوله** ليس تغليظ
 بين الخ محلله اذ المركن الحالف الذي تغلظ عليه اليه حلف
 بالطلاق انه لا يحلف عينا مغلظة ولا تغلظ ايضا علي مريض

عند

وروي وحايض احدث بزي **قوله** بلغ
 في الشهادات **قوله** فلا يورث من الكذب كذا في نسخ والذي
 في خط المولى فلا يورث الكذب بدون حرف الجر **قوله** مروة بضم
 الميم وفقهها كذا ضبطه الاحكامي المالك وهي لفظة الاستقامة
 ويترعا ماد كذا المولى فيما ياتي بقوله بان يتخلف الخ قال الناصر
 مروة علي المروة وهي تنكي **قوله** فقلت علي تنكب الفتاة
 فقلت كيف لا ابكي واهلي **قوله** جميعا دون ما خلق الله ما ترا قوله
 صاحب التبيين وغيره كذا في غالب النسخ والذي في خط
 المولى بالاستقاة غيره وقصر النقل علي التبيين **قوله** وقال
 سعيد ابن جبير هذا ما في خط المولى وفي نسخة بن جبير
 بدون لفظ سعيد **قوله** بلا عذر كذا في نسخ والذي بخط المولى
 بغير عذر **قوله** والتمية هي نقل الكلام علي وجه الاقسا
قوله الغيبة هي ذكر كذا اهاك بما يكره **قوله** طاعته كذا في نسخ بلا خلاف
 وفي خط المولى طاعته بلع **قوله** لم يصبر بذلك فاستقام هذا صريح
 في انه صفيرة **قوله** قلنسوة وهي ما يليس الرأس وحده احدث
 بزي **قوله** واكباب علي لعب الاكباب ليس بغيره والكلام اذا
 خلا عن المال والافحام وهذا بخلاف اللعب بالزرد فانه حرام وان لم
 يكن فيه مال وهي عجي معرب الزردا فانه الشطرنج وحرم الزرد
 لان معتد الشطرنج الفكرة والنامل ومعتد الزرد للزهر والخمير
 ولحق بكل منهما ما في معناه فالطاب كالزرد والمنقلة كالشطرنج انتهى
 حشر بزي **قوله** ورقص اي ما لم يكن معه تكسر والا فيجزم وسوا
 كان الرقص من ذكره وامر **قوله** غنا بكسر الغين والمد هو رفع الصوت
 بالشعر ويجزم السماع غنا اجنية او امره ان حنيف منه فتنة اي
 او نحو نظر محرم احدث بزي **قوله** اقلاع الخ الاقلاع يتعلق
 بالمال والندم بالماضي والفرم بالمستقبل احدث بزي **قوله** بلغ

شهر

هكذا في نسخ من الفروع والذي بخط المؤلف ويطلع من

م ثبت صح

قوله لغير الشهادة اي بخلاف ما لو قالوا تعددنا النظر لاجل الشهادة كما تقدم قبله صح

بلغ مقابلة هنا

كما في بعض النسخ يذكرون فيه العدد في الشهود **قوله** عددا ووصفا كذا في خط المؤلف والذي في نسخ من الفروع عددا ووصفا بدون الوصف قبل واو المطلق **قوله** وما يطلع بدون ما **قوله** مضت السنن اني ثبتت وتقررت وسياتي مثله **قوله** من عقد مالي اي ما عدا الشركة والقراض والكفالة اما هي فلا بد فيها من رجلين الا ان يريد في الاولين اثبات حصة من الربح كما بحثه ابن الرقصة اهش م ر كما تقدم للمحرل **قوله** واقالة الاصح انها نسخ في تمثيله لا بيع اهش م ر **قوله** واجل اي وجناية توجب مالا **قوله** وعيب امرأة كرتق وقرن وجرع علي فزعة كما صوبه النووي هذا ان كان الشاهد عالما بالطب كما نقله الراعي في اصل الروضة عن التهذيب انتهى حش نري **قوله** تحت ثوبها المراد تحت الثوب ما بين السرة والركبة كما صح به الاصحاب **قوله** لم تقبل بشهادة النساء فيه كذا في نسخ والذي بخط المؤلف ثبت بلفظ الماضي **قوله** اربعة الخ اعتبار الاربعة بالنظر للحد فلو شهد بجرع الشاهد اثنان وفسره بالزنا ففسقه وليس اقا ذفين اه حش نري **قوله** كانت منا التفاتة والذي بخط المؤلف حانت حصلت في حين **قوله** او كما ورد في المحلة قال م ر في ثل نفسه ينذب **قوله** الوجوب هو كذا لك ومثل م ر مضان الحجة كما قاله ابو ثور انتهى حش نري **قوله** كفي من غير روية منعه كذا بخط المؤلف ريثته وفي نسخ منعه كذا في نسخة **قوله** والظنين المتهم قال تعالى فما هو علي ظنين اي بمتهم **قوله** فتقبل بشهادة قطعا كذا في نسخ وفي خط المؤلف فتقبل قطعا بدون لفظ شهادة **قوله** فلهم قذبة اي الا ان يصلوه بقولهم ونشهد بك على الاوجه اه ابن حجر خاتمة قال الجبلي في الاعجاز عشر مسائل يحلف مع البينة فيهما يمين الاستظهار وقد بسط الكلام عليها في شرح

كما في بعض النسخ يذكرون فيه العدد في الشهود عددا ووصفا كذا في خط المؤلف والذي في نسخ من الفروع عددا ووصفا بدون الوصف قبل واو المطلق وما يطلع بدون ما قوله مضت السنن اني ثبتت وتقررت وسياتي مثله قوله من عقد مالي اي ما عدا الشركة والقراض والكفالة اما هي فلا بد فيها من رجلين الا ان يريد في الاولين اثبات حصة من الربح كما بحثه ابن الرقصة اهش م ر كما تقدم للمحرل قوله واقالة الاصح انها نسخ في تمثيله لا بيع اهش م ر قوله واجل اي وجناية توجب مالا قوله وعيب امرأة كرتق وقرن وجرع علي فزعة كما صوبه النووي هذا ان كان الشاهد عالما بالطب كما نقله الراعي في اصل الروضة عن التهذيب انتهى حش نري قوله تحت ثوبها المراد تحت الثوب ما بين السرة والركبة كما صح به الاصحاب قوله لم تقبل بشهادة النساء فيه كذا في نسخ والذي بخط المؤلف ثبت بلفظ الماضي قوله اربعة الخ اعتبار الاربعة بالنظر للحد فلو شهد بجرع الشاهد اثنان وفسره بالزنا ففسقه وليس اقا ذفين اه حش نري قوله كانت منا التفاتة والذي بخط المؤلف حانت حصلت في حين قوله او كما ورد في المحلة قال م ر في ثل نفسه ينذب قوله الوجوب هو كذا لك ومثل م ر مضان الحجة كما قاله ابو ثور انتهى حش نري قوله كفي من غير روية منعه كذا بخط المؤلف ريثته وفي نسخ منعه كذا في نسخة قوله والظنين المتهم قال تعالى فما هو علي ظنين اي بمتهم قوله فتقبل بشهادة قطعا كذا في نسخ وفي خط المؤلف فتقبل قطعا بدون لفظ شهادة قوله فلهم قذبة اي الا ان يصلوه بقولهم ونشهد بك على الاوجه اه ابن حجر خاتمة قال الجبلي في الاعجاز عشر مسائل يحلف مع البينة فيهما يمين الاستظهار وقد بسط الكلام عليها في شرح

سم بالنسبة للوقوف وكذا السؤال بالنسبة للاجرام بالوجه

الانوار